

دكتور أحمد زكريا الشلق

حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ - ١٩٥٣



دار المعارف



دراسات في تاريخ الحزب المصرية

٢

حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ - ١٩٥٣

دكتور أحمد زكريا الشلق

كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨٢



دار المعارف

فهرس الكتاب

صفحة

(٢)

— تقديم

١

— فصل تمهيدى

٤٣

— الفصل الأول : نشأة الحزب ونظامه

١٠٥

— الفصل الثانى : تركيب الحزب وأصوله الاجتماعية

١٦١

— الفصل الثالث : الحزب والقضية الوطنية

٢٤٩

— الفصل الرابع : الحزب والحياة النيابية

٣١٧

— الفصل الخامس : الحزب بين السلطة والمعارضة

٣١٧

القسم الأول : ٢٣ — ١٩٣٩

٤٢٥

القسم الثانى : ٣٩ — ١٩٥٣

— الفصل السادس : الأحرار الدستوريون والفكر اللبرالى

٤٧٧

والقومى

٥١٨

— خاتمة

٥٢١

— المصادر والمراجع :

الإهداء

الى أبوى الكريمين .. وفاء للمحبة والبر ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تمثل هذه الدراسة « حزب الأحرار الدستوريين » منذ نشأته عام ١٩٢٢ ، حتى انتهائه عام ١٩٥٢ ، استكمالا لخط سياسى بدأت بدراسته منذ نشأته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر وهو دراسة الحركة الوطنية المصرية من جانبها غير الجماهيرى ، لو الجانب الذى عرف فى بواكير حياته بقطاع « المعتدلين » ، بالإضافة الى دراسة تاريخ العمل السياسى لطبقة الأعيان المصرية التى نمت واستقرت أوضاعها وبرزت الى سطح الحياة العامة ، خلال القرن التاسع عشر ، ثم شرعت مع مطلع القرن العشرين تؤلف الأحزاب السياسية التى تسعى للوصول الى السلطة . وقد اتيح لى فى المرحلة الأولى دراسة « حزب الأمة » ، بدوره فى السياسة المصرية ، منذ نشأته عام ١٩٠٧ وحتى توقف نشاطه خلال الحرب العالمية الأولى ، ذلك الحزب الذى مثل المرحلة الأولى من ذلك الخط السياسى ، والذى شهد اثبات هذه الطبقة لوجودها السياسى من خلال الأحزاب والهيئات التمثيلية ، كما شهد هذا الحزب فترة حضارة قيادات الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، فظهرت قيادات حزب الأمة فى « تجمع » الوفد ، ثم ألفت فيما بعد حزب الأحرار فى أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد لعب أصحاب هذا الاتجاه دورا أكثر عمقا وتأثيرا فى حياة مصر بعد أن تجاوزوا مرحلة اثبات وجودهم الأولى ، غالفوا الوزارات قلرة واشتغلوا بشئون الحكم على نطاق واسع ، كما اداروا دفعة المعارضة ملرة الخرى .

وتنطوى هذه الدراسة على العديد من المحافير أرجو الا يزل القلم اليها ، ومن هذه المحافير أن التاريخ لحزب سياسى يتنقل بين السلطة والمعارضة ويؤثر بذلك فى حركة التاريخ المصرى يقتضى منذ البداية الإمساك بذلك

الخيط الدقيق الذى يفصل بين الكتابة عن حزب سياسى وبين التاريخ للحركة السياسية المصرية ككل ، على الرغم من التفاعل بينهما وعلى ذلك فالبحث يقتضى كتابة تاريخ الحركة السياسية من الزاوية التى ساهم بها حزب الأحرار الدستوريين فى صنعها من ناحية ، وكتابة تاريخ الحزب ذاته من خلال تواجده فى إطار الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى .

ومن هذه المحاذير أيضا استخدام ذلك الركام الضخم من المادة التاريخية التى ينبغى ألا يغفل عنها الباحث والتى تتراوح بين كتابات السياسة والكتاب والحزبيين والصحافيين والدارسين ، المصريين والأجانب ، بشتى اتجاهاتهم وطرائق معالجاتهم ، بالإضافة الى مصادر حزب الأحرار الدستوريين ذاته ، والأحزاب المعاصرة له ، وماغصت به من جدليات وسفسطات ومعارك ، واتهامات للخصوم بالخيانة والتواطؤ والتفريط والمساومة . . .
أنح ، وكثرة هذه المصادر والاتجاهات والأفكار والمعالجات - التى ساهم فيها غير المتخصصين بشكل واسع - قد تؤثر على الحيدة العلمية المطلوبة لاصدار الأحكام التاريخية . يضاف الى هذا وذاك أن دينامية التاريخ المصرى خلال تلك السنوات (٢٢ - ١٩٥٣) كانت تسير بسرعة مذهلة ، متفحلة بين انقلابات سياسية وبرلمانية ودستورية ، أو بمعنى أدق أن استمرار الصدام بين مؤسسات الدستور وجولات المفاوضات لازالة الوجود البريطانى والتخلص من الامتيازات الاجنبية فى مصر ، واستعادة وحدة وادى النيل ، كل هذا كان يتم فى الوقت الذى كان على مصر فيه أن تستكمل بناءها كدولة ملكية دستورية ، على أساس ديمقراطى لبرالى ، وذلك بتوسيع مؤسساتها الدستورية الجديدة وارساء تقاليد وأساليب الحكم الحديثة .
ورغم توالى هذه الأحداث وتدفعها فان الباحث لا يستطيع أن يعفى نفسه من التقصى والتحقيق والضبط ، للوصول الى الحقيقة العلمية الصرفة والرأى المجرد عن الهوى ، وكل هذا يتطلب الدقة ، التى هى واجب وليست فضيلة .

وقد احتوت هذه الدراسة فصولا ستة بعد فصل تمهيدى يتناول تطور المجتمع المصرى خلال فترة الحماية البريطانية على مصر (١٤ - ١٩٢٢)

من حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع التركيز بشكل خاص على القنوات السياسية التي خرج منها حزب الاحرار الدستوريين . اما الفصلان الأول والثاني فقد تناولوا نشأة الحزب والظروف التي أحاطت به مع دراسة برامج وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ، بالإضافة الى إجراء تشريح لتركيب الحزب الاجتماعي لتحليل عناصره وقواه وما انتابه من تغير طوال فترة تاريخه وقد تتبعنا الدراسة حركة الحزب في أهم قضيتين من قضايا الحركة الوطنية المصرية وهما : قضيتا الدستور والاستقلال .

فتناول الفصل الثالث دراسة موقف الحزب من المطالب الوطنية ومدى مساهمته في حلها ، كما درس الفصل الرابع موقف الحزب من المسألة الدستورية ودور رجاله داخل البرلمان ، أما قضية السلطة والمعارضة بما فيها من علاقات بالقوى السياسية والحزبية ، وما يتصل بها من سياسات تنفيذية وإنشائية ، فقد تناولها الفصل الخامس ، بينما استكمل الفصل السادس صورة الحزب برصد أهم الاتجاهات الفكرية ، اللبرالية والعلمانية والقومية التي حددت إطاره الفكرى .

ولسنا نود أن نسبق بإصدار الأحكام التاريخية ورصد النتائج التي انتهت اليها هذه الدراسة ، كما ليس لنا أن نتحدث عن الجهود المبذولة ، وعن المصادر والمراجع ، فهذه مسائل مفروغ منها وموجودة في صلب الدراسة وفي ثبوت المراجع والمصادر ، وقد حاولت حين كنت يانجلترا عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أن أستفيد بما أتيج لى الاطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية F. O. المودعة بالارشيف البريطانى P. R. O. بالإضافة الى الاطلاع على الأبحاث والدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع ، والتي أرجو أن تكون قد أثرت هذه الدراسة .

وانتهز هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر وطيب الثناء للأديب ثروت أباطة ، نجل ابراهيم دسوقى أباطة باشا ، الوزير الأسبق ، وسكرتير الحزب ، لما تفضل به سيادته من معاونتى باطلاعى على كتابات وأوراق والده الخاصة ، كما أشكر الأستاذ سامح أباطة ، الذى كان من شعبان الحزب ، لما قدمه لى من وثائق وما أثاره من قضايا وآراء . أما الأستاذ القاضل أحمد هيكل الحامى ، نجل الدكتور محمد حسين هيكل ، الذى أفسح

لى صدره وببته ومكتبه والده ، وتفضل باطلاعى على مذكرات واوراق خاصة
لم تنشر للدكتور ميكل ، مما افاد البحث فائدة جمة ، كما افدت من مناقشات
واراء سيادته ، فله منى كل تقدير وعرقان ، كما ادعو الله ان يوفقه فى
استكمال مهمة نشر تراث الدكتور ميكل جزاء الله خير الجزاء . كما يطيب
لى ان اتقدم بوافر الشكر لشيخ الصحافيين ونقيبهم الأسبق الأستاذ حافظ
محمود ، رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، الذى تكرم على
البحث بالملاحظات ووجهات النظر ، متعه الله بالصحة والعافية .

ويقتضى أيضا واجب الاعتراف بالفضل لأصحابه ان أشكر الهيئات
العلمية ومراكز ومعاهد الأبحاث التى قدمت لى العون ، كما اتقدم بوافر
الشكر لاختى الكرام : حمدنا الله مصطفى وابتنسام الاسناوى وسنلوى السعيد
وحسن مرسى لما احاطوا به هذه الدراسة من عنايتهم الصادقة وتشجيعهم
الحار .

لما استأذنتى الأجل ، فانتهاز هذه المناسبة لأحيى ذكرى استاذى الراحل
الكريم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تغمده الله فسيح جناته
واجزل له الثواب ، كما أسجل تقديرى وعرافى لأستاذى البروفيسور (نيقل
ساندرسون N. Sanderson) العميد السابق لرويال هولواى كوليچ R.H.C.
بجامعة لندن ، الذى أشرف على هذه الدراسة فى بعض مراحلها وتابع معى
جمع مانتها العلمية ودراسة مخططاتها ، فله أطيب الثناء وأجمل التقدير .
لما استاذى الدكتور عبد الخالق محمد لاشين ، أستاذ تاريخ مصر الحديث
والمعاصر المساعد بكليتنا ، فليس يكفيه هنا شكر مهما كان حجمه ، انفى
انما اعترف بفضلته وعلمه الذى اسبغه على البحث وصاحبه وليس لى ان
أشكر استاذى للجيل الدكتور عبد العزيز نوار ، رئيس قسم التاريخ بكليتنا
ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، فهذه الدراسة التى
أشرف عليها هى بعض من ثماره ، ولكن يقتضىنى ولجب العرفان ان أشكر
له فيض استاذيته الكريمة وأبوته النبيلة ، فله صادق العرفان وأجمل الدعاء .
ولن يغوتنى ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذى الدكتور أحمد عبد
الرحيم مصطفى واستاذى الدكتور يونان لبيب رزق ، لما تفضلا به من

(ط)

ملاحظات وآراء عندما اشتركنا في مناقشة هذه الدراسة وأجازها لدرجة الدكتوراه
في الآداب بتقدير مرتبة الشرف الأولى في أغسطس (١٩٨١) .

وأخيرا وليس آخرا فان كان لهذه الدراسة أن تساهم بجهد بسيط في
كتابة تاريخ مصر المعاصر بأمانة وموضوعية ، كما تمنيت ، فذاك حسبي ،
وان لم تكن كذلك ، فلعل لي اجر المجتهدين ، والله الفضل من قبل ومن بعد
وهو عنده خير الجزاء .

« احمد زكريا الشلق »

كفر الحما - طنطا

نوفمبر ١٩٨١

فصل تمهيدى

- الحماية البريطانية واجراءاتها
- التغير الاقتصادى والاجتماعى - تأليف الوفد
وانقساماته - وزارة الثقة ومفاوضاتها - تصريح
فبراير ووزارة ثروت - جماعة السفور والحزب
الديمقراطى - جمعية مصر المستقلة - الحزبية فى
مصر .

كان عهد الحماية البريطانية على مصر (١٩١٤ - ١٩٢٢) عهد تحولات خطيرة وعظيمة فى حياة مصر . ولم يكن اختيارا صعبا للحكومة البريطانية ان تعلن حمايتها على مصر فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فقد اشتعل أوار حرب عظمى لايدرى أحد متى ستتوقف وما سوف تسفر عنه ، وكانت عين السياسة الانجليز على مصر ، فى سنوات ما قبل الحرب ، حادة وقوية ، فقد كان تعيين اللورد كيتشنر ، ذو القبضة الحديدية ، معتمدا لهم فى مصر ، أمرا مقصودا لذاته (١) أما العين الأخرى فكانت على الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وألقت ما ان أعلنت دخولها الحرب الى جانب المانيا ، حتى ووجهت انجلترا بموقف جديد ازاء مصر ، لم تلبث أن خرجت منه ، طارحة مسألة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ، وما يمكن أن يسبب من متاعب دولية ، وأعلنت حمايتها عليها . ولم تكن بحاجة كبيرة لتبرير هذا الوضع الذى فرضته قوة واقتدارا ، مثلما فعلت عند احتلالها لمصر ، بالرغم من أن الحماية فى حد ذاتها تبدو نوعا من أنواع الاتفاق بين طرفين ، أحدهما استعمارى والآخر محمى ، الا أنه لم يحدث مثل هذا الاتفاق بين أحد من المصريين وبين السياسة الانجليز ، فلم يكن ذلك سوى وليد للقوة فى المعتك الدولى .

وتغير مركز مصر الدولى من كونها دولة « محتلة » الى دولة « محمية » والحرب يشهد أوارها ويمتد ، يعنى الكثير ، وأول ما يعنيه هو زوال

Lloyd, L. Egypt Since Cromer I. pp. 131. 180.

(١)

ومذكرات سعد زغلول ، ك ٢٥ ص ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

السيادة العثمانية على مصر ، وأن انجلترا تستطيع أن تقوم في مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب الى النصر النهائي دون أن يقيد المستقبل كل التقيد ، كما يعنى أن يصبح الجيش البريطانى صاحب السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في البلاد ، خاصة وقد مهدت لذلك باعلان الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ - بناء على نصيحة شتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى - وفرضت رقابة عسكرية صارمة على كل شىء بقرار من الجنرال مكسويل ، فكممت أقواه الصحافة والخطابة الوطنية ، ولم يقتصر الأمر عند هذه الاجراءات ، فألغيت وزارة الخارجية المصرية وحوئت ملحقاتها الى دار المعتمد البريطانى ، الذى صار مندوبا ساميا ، بالاضافة الى خلع الخديو عباس الثانى في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أى في اليوم التالى لاعلان الحماية ، وتعيين عمه حسين كامل سلطانا لمصر ، فأضحت مصر سلطنة ، كما أصبحت ، على ما هو معروف ، مسرحا لعمليات عسكرية تخدم مصالح الامبراطورية البريطانية، ناهيك عن حشد مواردها جميعا لخدمة المجهود الحربى للامبراطورية وحفائنها ، مع ما يعنيه ذلك كله ، مما اصاب الناس في صميم أرزاقهم وكرامتهم الوطنية (٢) .

وكانت صحيفة « الجريدة » الناطقة بلسان حزب الأمة قد كتبت بأن مصر لا تستطيع أن تكون على الحياد في هذه الحرب ، لأن انجلترا وهى محتلة لمصر ، احدى الدول المتحاربة فألحياد غير ممكن في العمل (٢) وعندما أعلنت الحماية بالفعل ، أضافت بأنها قد اخرجت مصر من حالة استثنائية الى حالة جلية ، ذلك أن مصر كانت واقعة بالفعل تحت الحماية منذ وفاق عام ١٩٠٤ ومن ثم رأت في ذلك ، بالاضافة لاختيارها أكبر أمراء الأسرة

(٢) انظر : مذكرات معالى مكرم عبيد باشا ، الكتلة ١٦ / ١٠ / ١٩٤٨ ، محمود زايد : نشأة الوفد المصرى ص ٢٤٢ ، Lloyd, Op.cit. p. 198 ونصوص وثائق الحماية والأحكام العرفية فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٥٤ وما بعدها ، مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ص ٢٢

(٣) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٢١٧ - ٢١٨ ، الجريدة : ٦ ، ٧ ،

أغسطس ١٩١٤ .

العلوية للسلطنة ، تحقيقا لآمال الأمة المصرية وكان هذا الحزب يأمل من وراء ذلك أن تميل بريطانيا بالحماية الى الحكم الذاتى ، كما يستفاد من بلاغها المسمى ، (٤) أى الحصول على ما يمكن الحصول عليه حتى ولو كان مجرد وعد من جانب بريطانيا ، وحتى لو دفعت مصر ثمنه خلال حرب ، لاناقة لها فيها ولاجمل، وكان المتصور أن ماسترغم مصر على تقديمه خلال الحرب، لنجعل فريقا من السياسة المصريين ، يجتزى بمطالبه الى مجرد وعد بالحكم الذاتى

لقد أصبحت مصر فى وضع فريد حقا ، فمع أنها لم تكن دولة محاربة ، أو حتى محايدة ، الا أنها وجدت نفسها فى قلب انصراف الذى لم تكن طرفا فيه ، الا بحكم أنها كانت محتلة من الانجليز ، فغدت أرضها مسرحا للنشاط الحربى ، وجبهة قتال ذات أهمية بالغة . على أية حال لم يلق هذا الاجراء البريطانى باعلان الحماية تأييد السلطات المصرية ولا الشعب المصرى ، باستثناء فريق منه ، وباستحداث عديد من الاجراءات فرضت انجلترا على مصر أن تواجه أحداث الحرب الكبرى وهى متجردة من كل سلطة أو مؤسسة حقيقية يخشى خطرها فتحول مجلس الوزراء الى مجرد هيئة استشارية ، كما أن ما تبقى من الجيش المصرى قد تم ترحيله الى السودان خشية اندلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الألمانية - التركية (٥) . ولم يكن سهلا أن تزدرد مصر كل هذه الاجراءات وتهضمها دونما احتجاج أو عصيان ، ذلك أن جنين الثورة لم يلبث أن تحرك فى أحشائها ، وكانت تضن به أن يخرج مبتسرا ، وفى معمة حرب ضروس ومن ثم كانت تصدر عنها بين الحين والآخر ارهاصات الثورة ، تبدو أحيانا فى شكل تملل من اجراء وأحيانا فى شكل احتجاج أو استياء أو استنكار ، بالإضافة الى بعض الاضرابات ومنشورات التهديد للسلطة والسياسة ، لقد تحملت مصر خلال سنوات الحرب ظروفًا غاية فى القسوة والظلم ، وصبرت مكرهة ، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت الثورة وليد العناء .

* * *

Miclwrath, M. The Declaration of Protectorate in (٤)
Egypt and its Effects. P. 254.

(٥) لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ٢٢ ، ٢٣٤ و
Lloyd, Op. Cit., pp. 183-198.

انعكست اجراءات السلطة العسكرية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، لتأمين سير الحرب لصالح الامبراطورية وحلفائها ، على اوضاع المجتمع انعكاسا مخيفا ، فازدادت المطالب المفروضة على المدنيين ، وسخر العمال المصريون لتعبيد الطرق وحمل المؤن وشق سكة حديد سيناء ، كما استولت السلطة على دواب الحمل ووسائل النقل والأعلاف غصبا ، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وكانت الاوامر متوالى صارمة من جانب الأجهزة الادارية وقد ذكرت المصادر أن أحد المديرين، وهو محمد محمود مدير البحيرة ، وقف في مواجهة هذه الأوامر ، واعتذر لرؤسائه الانجليز بأن الفلاحين في مديريته لم يعد بوسعهم دفع شئ بسبب الضغط السياسى والاضطرابات والظالم الناشئة عن الحكم العسكرى (٦) وبالرغم من ادعاء اللورد لويد أنه نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية . تدفقت الأموال على مصر خلال سنوات الحرب نتيجة دفع اثمان المواد الخام المطلوبة ، وبسبب ما أنفقه الجنود الأجانب في مصر طيلة ثلاث سنوات ، الا أنه يعترف بأن الطبقات الفقيرة لم تكن تجد القوات الضرورى (٧) . لقد انعزلت مصر تقريبا عن أسواق التصدير ، مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصة محدودة للنمو حيث قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة لوفاء بحاجات الجيوش والسوق المحلية، الا أن الحرب أدت الى الركود الشامل في السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطا شديدا وتحديد مساحة المزروع منه وتأليف لجنة انجليزية لمراقبة تصديره بأسعار مخفضة لانجلترا ، بل لقد حصرت عمليات التصدير في يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية واحتكار بخرته ، وكانت الأزمة القطنية موضع شكاية الصحافة حتى لقد غطت أحيانا على أنباء القتال ومعاركه ، كما كانت الصحف تطالب الحكومة بتقديم القروض

(٦) كان مطلوبا من مديرية البحيرة على سبيل المثال ١١٢٩٧٣ جنيها استرلينيا خلال شهر واحد ولم تتمكن الانارة من جمع اكثر من ٤١٥٥ جنيها وقد اتهم التقرير المدير بأنه يثير الوطنيين في البحيرة ولا يساعد الانجليز واقترح طرده

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, Behera, Mar. 3, 1915.

Lloyd, Egypt Since Cromer I. pp. 228, 245.

(٧)

للمزارعين لتجاوز الأزمة (٨) ، وانخفض سعر القنطار من ٣ر٨ جنيها عام ١٩١٣ الى ٢ر٤ جنيها عام ١٩١٤ ، ولكن مع ازدياد الحاجة اليه في الأغراض الحربية وازدياد الطلب عليه ارتفع سعر القنطار الى ٧ر٧ جنيها في موسم ١٧ / ١٩١٨ بالاضافة الى ارتفاع أسعار الفزة (٨١٪) والأرز (٧٥٪) والقمح (١٣١٪) والبتترول (١٠٣٪). (٩) ، بالاضافة الى ارتفاع أسعار المنسوجات والمواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى من المهنيين والحرفيين والموظفين ، كذلك لم تزد أجور العمال زيادة تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقد ارتفعت الأسعار عام ١٩١٨ بنسبة ٢١١ ٪ عنها في عام ١٩١٤ ، ثم ازدادت الى ٣١٢ ٪ عام ١٩٢٠ (١٠) .

وقد حل تقرير لالنفبى في ٦ ابريل ١٩١٩ أثر الاجراءات الاقتصادية على المثقفين والحرفيين الذين استثيرت حماسهم السياسية ، والذين تأثروا بارتفاع الأسعار خلال الحرب بدون أن يجنوا مكاسب تعوضهم ، ولكنه وان كان قد عاد فأبدى دهشته متسائلا عن سبب انتفاضة العنف التي سادت طبقة المزارعين ، الذين هم في رأيه لا يبدون اهتماما بالسياسة والذين جنوا من الحرب رخاء يفوق كل ماكانوا يحطمون به ، ثم اضاف أن كبار الملاك لم يكن لديهم مجال للشكرى، وأبدى اعتقاده بأنهم ليسوا معادين للبريطانيين، ووصفهم بأنهم جماعة من البسطاء والجهلة ، باستثناء معرفتهم بالزراعة يمكن التأثير عليهم بسهولة بواسطة المؤثرات السياسية التي لا يفهمونها ، . . . والقول نفسه يمكن أن ينطبق على الفلاحين ولكن لابد من الاعتراف بأن نفوسهم قد حملت احقادا حقيقية نتيجة للحرب ، فقد استنكروا بكل شدة الاستيلاء على علف دوابهم للجيش واستخدمهم بالسخرة للعمل في قوة الحملة المصرية (١١) . وهكذا كان الرخاء كاذبا يخفى في أعماقه متاعب القاعدة العريضة للشعب المصرى ، ولسنا مع انقائين بأن مصالح طبقة كبار ملاك

(٨) الجريدة : ١٢ ، ٢٣ ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

(٩) محمود متولى : الأصول التاريخية ص ٩١ ، البراوى وعليش : التطور

الاقتصادى ص ١٨٧

Issawi, Ch., Egypt at Mid-Century. P. 40.

(١٠)

(١١) مركز الوثائق والبحوث بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦١

الأراضي الزراعية انفصلت عن مصالح الاحتلال منذ بداية الحرب الأولى مما جعل هذه الطبقة في معسكر الثورة ، (١٢) فالواقع أن علاقة هذه الطبقة بالاحتلال قد تعرضت لهزات عنيفة نتيجة توالي أزمات القطن وغيره من الاجراءات التي ألحقت الضرر بهذه الطبقة ، كما أن سياسة إقتهاب مصر كانت قبل الحرب تسير ببطء وفق خطة منظمة ، أما في سنوات الحرب فقد ازدادت سرعتها ، هذا بالإضافة الى اشارة العديد من المصادر الى استفادة كبار الملاك بشكل نسبي من اجراءات الحرب (١٣) ومن ثم يجب أن نبحث عن دوافع أخرى دفعت بهذه الطبقة الى معسكر الثورة ، لقد كانت هذه الطبقة تستشعر ، بالغريزة ، مأسوف تجره الحرب عليها وعلى أمنها من متاعب ، وهذا يفسر دعوة رجالها بالحاح لإنشاء بنك أهلى برؤوس أموال مصرية ، ومطالبتهم الحكومة بالألا تسمح بتصدير شيء من الذهب للخارج (١٤) .

كان لذنوء بورجوازية المدن الجديدة من التجار ورجال الأعمال وأصحاب المهن ، وخاءمة المهندسين والمحاميين ، أثر فى خاق مجال للعمل لدى الأناح العصري من كبار ملاك الأراضي الزراعية حتى يستطيع توظيف أمواله ومن ثم كان إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وقد تمثلت مجالات العمل فى تصنيع جانب من احتياجات البلاد حيث نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والاصنوعات الجلدية والأثاث ، أما الشركات التى تأسست فى أوائل القرن العشرين ، والتى كثيرا ما هدها الافلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية . فكان الحرب كانت بمثابة حماية جمركية مؤقتة لمنتجات البلاد ، ومن ثم

(١٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ٢٠ - ٢١ . ويعترف المؤلف ص ٧٦ - ٧٧ أنه لما نشبت الحرب مكنت أيام الرضاء التى صاحبها من تسديد ديون كبار الملاك بالاضافة الى انتقال الاراضى التى كان يملكها الاجانب الى كبار الملاك المصريين .

Baer, History of Landownership. pp. 122-123. (١٣)

ويعطينا احصائيات عن انتقال الاراضى الى حوزة المصريين وتصفية شركات الرهن لاعمالها .

(١٤) الجريدة : ٤ أغسطس ، ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ .

نطورت الرأسمالية الوطنية خلال الحرب وازداد نفوذها الاقتصادي ، وكان ذلك وراء تأليف لجنة التجارة والصناعة في مارس (١٩١٦) ، التي اقترحت نظاما جمركيا جديدا ودعت الى فتح المدارس الصناعية ومنح التسهيلات لرجال الصناعة بالإضافة الى بعض المشروعات الصناعية (١٥) ، الى جانب تعاظم الدعوة لاتشاء بذلك مصر الذي تأسس فعلا عام ١٩٢٠ ، ومثل تأسيسه انعطافا أساسيا في فكر كبار الملاك ونشاطهم الاقتصادي ، مما يعنى أن الرقعة قد حان لارتياح طبقتهم مياسين المال والتجارة والصناعة بعد أن اقتنعت أن الأرض لم تعد وحدها مجال الاستثمار الأمثل ، وشجعتهم الحكومة على ذلك بانشائها مصالحة التجارة والصناعة في أبريل عام ١٩٢٠ بالإضافة الى اتحاد الصناعات المصري ، ثم انشاء المجلس الاقتصادي المصري برئاسة اسماعيل صدقي ليكون بمثابة حلقة اتصال بين الدولة واتحاد الصناعات (١٦) ، وبهذا أصبح المجال فسيحا أمام كبار الملاك لارتياح مجالى التجارة والصناعة .

وبالرغم من ذلك ظل النشاط الاقتصادي لكبار الملاك بصفة أساسية يتجه الى استغلال الأرض الزراعية بأسلوب الانتاج الرأسمالى القائم على الإيجار واتخاذ الأرض سلعة تباع وتشترى ، والافادة من تغير أثمانها من وقت لآخر ، حيث ظلوا محجمين عن الدخول فى النشاط التجارى والصناعى حتى أواخر العشرينات حين دخلوه مساهمين أكثر منهم منتجين (١٧) وهناك من يميز بين جناحين للبورجوازية المصرية ، أحدهما يسمى بورجوازية

(١٥) أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٣ - ٤٤ ، البراوى : حقيقة الانقلاب ص ٥٤ محمود متولى : الاصول التاريخية ص ٣٣ ، شهدى الشافعى : تطور الحركة ص ٢٩ .

(١٦) عاصم السوقي : كبار ملاك الاراضى ص ١٤١ . وأنظر حول البناء الاجتماعى لمصر عام ١٩١٨ تصنيفات : Cantori, J., The Organizational Basis. pp. 36-80.

(١٧) على بركات : الملكية الزراعية. بين ثورتين ص ٤١ - ٤٢ ومن مؤسسى البنك مدحت يكن وطلعت حرب ويوسف قطاوى وعدلى يكن وعلى اسلام . وأنظر محمود متولى : الاصول التاريخية ص ١١٦ ، ١٢٢ .

وطنية والآخر بورجوازية كبيرة ، ومن يميز بين جناح وطني يمثله الوفد ويتمثل في أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين جناح صناعي معقد في تركيبه . . . الخ (١٨) ، ولسنا ندرى على أى أساس يكون مثل هذا التقسيم الذى يتسم بعدم التحديد ، ذلك أن البناء الاجتماعى لمصر خلال سنى الحرب العالمية الأولى لم يتغير كثيرا منذ أن اتخذ شكله الهرمى فى مطلع هذا القرن نتيجة إجراءات الاحتلال البريطانى ، وسياساته ، اللهم الا ذلك التغير الذى يفرضه تعاقب الأجيال ، فالجيل التالى للاحتلال ، جيل الحركة الوطنية للشابة وأحزاب عام ١٩٠٧ ، يعتبر نتاجا طبيعيا للجيل السابق عليه ، كما أن شبابه هم رجال ثورة ١٩١٩ وأحزاب ما بعد الثورة ، بما أضفته عليهم مكانة آبائهم الاجتماعية وما توفر لهم من حظ التعليم والثقافة ، وما اختبرتهم به الأحداث المتلاحقة ، ان سنوات الحرب الأربع لم تحدث سوى هزة فى ذلك البناء الاجتماعى القائم ، نتج عنها بعض الخلطة ، ولكن بقيت أسسه الاجتماعية والطبقية قائمة كما هى منذ تم ارساؤها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حين بدأت تتضح معالم الخريطة الاجتماعية لمصر ، باستثناء تطور تمثل فى نمو طبقة العمال وبروزها إلى سطح الحياة العامة لتلعب دورها سواء فى شكل اضطرابات واعتصابات أو من خلال تجمعات أو أحزاب ، وتطور آخر تمثل فى انفساح المجال الصناعى والمالى والتجارى أمام الطبقة الوسطى فما فوقها ، حيث ساهم فيه كبار ملاك الأراضي الزراعية بشكل أو آخر ، وقد ساعدت سنوات الحرب على بلورة هذين التطورين ، وهذا يفسر ، فى تقديرنا ، بقاء الأعيان أو كبار ملاك الأراضي الزراعية متصدرين حركة المجتمع السياسية ، ويفسر أيضا تأليفهم للوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، وما جره اعتقال رجاله من أحداث ثورية ، ثم تصدرهم بعد ذلك لقيادتها فى مطلع عام ١٩١٩ ، لقد كان هؤلاء قبل الثورة فى الإدارات والوزارات والهيئات التمثيلية أو النيابية ، وكانوا وراء الصحافة ، بأموالهم وبنيهم ، كما كانوا داخل الأحزاب السياسية ، كل

(١٨) أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٤ ، فوزى جرجس .

دراسات فى تاريخ مصر ص ١٣٩ - ١٤٠

منها بقدر ، ومن ثم كانوا يمارسون السياسة منذ البداية ، كما يفسر
ايضا كيف تحولوا بقياساتهم للثورة الى استروب للمفاوضة ، ثم العودة الى
تأليف الأحزاب السياسية من جديد .

* * *

وفي ضوء ما سبق ينبغي أن نفرق بين فكرة تأليف وفد للمطالبة
باستقلال مصر ، بعد أن تضع الحرب العظمى أوزارها ، وبين مسألة ميلاد
الثورة ، على الأقل في اطار السياق الزمني فانذين ألفوا الوفد لم يؤلفوه
لاشغال ثورة ، ذلك أن مصر كانت حبلى بالثورة في سنوات العناء ، قبل
تأليف الوفد ، وكانت سنوات الحرب بمثابة المخاض لذلك الميلاد اذهل
اندى لم يتوقعه حتى أولئك الذين كانوا يفكرون في مستقبل مصر ويطلبون
باستقلالها ، والذين ساهموا في شرعية ذلك الوليد .

لم يكن التفكير في أمر البلاد ومستقبلها مقصورا على فئة أو طائفة
دون أخرى ، بل كان التفكير عاما وكأنما قد أوحى الى الأمة بجميع طبقاتها
أن حان وقت العمل لتقرير مصير البلاد (١٩) ويكفى هنا أن نشير الى
جهود الساسة الذين يتصلون بموضوع دراستنا ضاربين صفحا عن الجهود
الرسمية أو جهود أمراء البيت العلوى أو رجال الحزب الوطنى، ومن ثم سنركز على

(١٩) لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣٠ ، حول نشأة الوفد أنظر :
منكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفوظة الأولى ، الملف الاول ص ٦ ، المرافعى : ثورة
١٩١٩ ج ١ ص ١٠١ ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢١ ، محمد عودة : تراث الأحزاب ،
الجمهورية ١٩٢٨/٢/٢٢ ، الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٢٥ (حول
زيارة جماعة من حزب الأمة لسعد فى منزله فى يناير ١٩١٨ للحديث عن الوفد)
وتؤكد صحيفة الثبات (١٩٢٣/١٢/٦) نفس المعنى حول دور رجال حزب الأمة وريكلهم
شعراوى باشا وينسب Wevell فكرة الوفد الى محمد محمود ، انظر كتابه .
Allenby in Egypt. p. 40. ويؤكد عمر طوسون (منكرة بمصدر عنا ص
١٢ - ١٢) أن سعدا ومحمد محمود اشتركا مع أساطين حزب الأمة فى المباحثات
فى هذه المسألة . انظر أيضا السياسة : ١٩٢٨/٩/١٠ ، ١٩٢٩/١١/٢٢ حيث تؤكد
أن حزب الأحرار هو حزب الأمة . ويفكر قحى رضوان (عصر ورجال ص ٢٩٤)
أن كل الاحزاب فروع لحزب الأمة الذى قام لناواة الحزب الوطنى .

جهود رجال حزب الأمة ، ورجال حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، والمعروف أن لطفى السيد قد اشترك مع سعد زغلول وعبد العزيز فهمى فى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩١٧ ، ومع أن المشروع لم يقدم بشكل رسمى إلا أن نصوصه قد تسربت الى السلطات البريطانية ، لأنه يكاد يكون هو الأساس الذى بنى عليه مشروع اللورد ملر ، عند محادثاته مع الوفد المصرى فيما بعد ، كما أنه ظل الإطار الذى لم يخرج عنه الوفد المصرى ذاته إلا فى بعض التفاصيل الفرعية (٢٠) . وفى هذا الصدد كان حديث محمد محمود الى سعد زغلول فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ ، حول وضع مصر بعد الحرب وضرورة اتحاد جماعة من أهل الراى للتفكير فى هذه المسألة ، ثم مناقشة المسألة فى اجتماع بمنزله فى ٢٨ فبراير ١٩١٨ ، حضره على شعراوى وعبد العزيز فهمى وطفى السيد ، وقد أبدى عبد العزيز فهمى يأسه من حالة مصر ، واتفق الحاضرون على صعوبة شأنها وقد علق سعد على اجتماعهم بقوله : ان روح التضامن لم تكن قوية بينهم وأن حب الذات له سلطان عليهم (٢١) .

وقد روى عبد العزيز فهمى محاولة أخرى لمحمد محمود وطلبه تأليف وفد ليسافر للمطالبة بحقوق البلاد ، وكان ذلك فى سبتمبر ١٩١٨ ، وأن كان سعد زغلول قد خوفه بنأى الوقت غير مناسب نظرا لانتصار الانجليز ، وأن عاد سعد فغير موقفه بعد أن رأى أن عدلى يكن وحسين رشدى قد اتفقا مع السلطان على ذلك (٢٢) ، كما أن سعدا فى ١٢ أكتوبر ١٩١٨ قد دعا محمد محمود وطفى السيد وعبد العزيز فهمى الى عزبته ، وتحدثوا فى المسألة المصرية وما الذى ينبغى عمله عند انعقاد مؤتمر السلام ، وعلق

(٢٠) لاشين : المرجع السابق ص ٨٩ - ٩٢ واحمد زكريا : حزب الأمة ص ٢٣٨

(٢١) مذكرات سعد زغلول : ك ٢٨ ، ص ١٥١١ ، ص ١٥٢٨

(٢٢) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ٧٢ - ٧٤ ، محمد على علوبة :

ذكريات اجتماعية وسياسية ص ١٠٩

سعد على اجتماعهم بما يفيد عدم اهتدائهم الى طريقة (٢٣) . وقد روى علوبه في « نكرياته » أنه ذهب الى سعد في ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، وحدثه في هذا الصدد وحمله مسئولية العمل باعتباره وكيلا منتخبا عن الشعب في الجمعية التشريعية ، واقترح علوبة تكوين جمعية سياسية تسعى لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، وأضاف أن سعدا أبلغ أصدقاءه بمسعى علوبة وأتهم «اجتمعوا في بيت سعد في ١٣ نوفمبر حيث اتفقوا على تفويض سعد وعبد العزيز فهمي وشعراوى في لقاء ممثل بريطانيا في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذلك اللقاء المشهور (٢٤) .

ويجدر بنا أن نشير الى ملاحظتين بخصوص هذا اللقاء ، أولاهما : أن أبطاله حرصوا على أن ينفوا عن أنفسهم صفة التطرف ، واتهم بحكمة الشيوخ ، أخف حدة من زملائهم رجال الحزب الوطنى ، وأنهم من رجال حزب الأمة ، ولم يكن المندوب الانجليزى في حاجة الى معرفة ذلك ، وثانيتهما : وهى تتصل بالأولى ، أنه رغم ذكرهم لطلب الاستقلال التام ، فإن وسيلتهم لذلك سلمية تنبنى على التفاوض ، وأنهم تطوعوا لذلك بتقديم ضمانات لانجلترا في مقابل مساعدتها لمصر في الحصول على الاستقلال التام ، فيعطونها ضمانا في طريقها الى الهند وهى قناة السويس ، بأن يجعلوا لها دون غيرها

(٢٣) لاشين : المرجع السابق ص ص ١٣٥ و ١٣٦
(٢٤) علوبة : نكريات ص ٩٣ - ٩٤ (محضر المقابلة ص ٩٥ - ١٠٢) .
لطفي السيد : قصة حياتى ص ١٧٨ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ٧٤ - ٧٦ (محضر المقابلة ص ٧٦ - ٨١) ، العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٢٢ ، هيك : مذكرات ، ج ١ ص ٧٨ ، محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥٨ ، مذكرات الهلباوى ص ١٣٠ ، عمر طوسون : مذكرة بما صدر ص Landau, J., Parliaments and Parties, p. 151-52. السياسة: ١٤/١١/١٩٤٨ حيث ذكر عبد العزيز فهمي في خطبة له أنهم قد اتفقوا على تأجيل اللقاء الى ما بعد اجتماع عام لكبراء البلد بمنزل عمر طوسون في ١٦ نوفمبر وأنهم سيكتفوا في لقاءهم بوينجت بالشكوى من الأحكام العرفية دون طلب التصريح بالسفر لأوروبا ولكن وينجت جرهم الى الموضوع الاصلى لعلمه بهدفهم عن طريق جواسيسه .

حق احتلالها عند الاقتضاء ، وعدم عقد أى تحالف الا مع انجلترا ...
الخ (٢٥) .

وأسلوب « المفاوضات » أسلوب سلمى « مشروع » ، فقد نصت صيغة
توكيل الوفد ، التى حررت عشية اليوم التالى للقائهم بوينجت ، على تفويض
هذا الوفد السعى بالطرق السلمية والمشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا
فى استقلال مصر ، بل أن نص المادة الثانية من قانون الوفد ، الذى صودق
عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، يقرر أن مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية
المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما (٢٦) ،
ولم تخرج مشروعات طلب الاستقلال عن هذه المعانى بدءا من سعى لطفى
السيد فى أغسطس ١٩١٧ ، حتى لقاء نوفمبر ١٩١٨ ، وليس هذا بغريب
على رجال حزب الأمة (٢٧) ، دعاة الاستقلال التدريجى واعداء الطفرة
والتطرف ، وانصار شعار « خذ وطالب » ومن عرفوا لدى الانجليز بالاعتدال
والكياسة والدبلوماسية ، ولكن مع ذلك لم يطرحوا بديلا لفشل المقارضات
أو المساعى السلمية الهادئة ، حتى أثناء مشاوراتهم غير العلنة مع بعضهم
البعض مما ينفى التعطل بالظروف الاستثنائية ، بل ان قانون الوفد ذاته
حين وضعه ، وكان منهم من رجال الحزب الوطنى كعلوبه والمكباتى ،
أدخلوا هذه الطرق السلمية المشروعة فى مسارب السعى الطويلة حيثما وجدت.

(٢١٥) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ٧٨ - ٧٩ ، منكرات عبد الرحمن
فهمى ، المحفظة الاولى ص ٨ ، ونكريات علوية ص ١٠٥
(٢٦) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٦٧ - ٦٩ ، نص قانون الوفد بمنكرات
عبد الرحمن فهمى المحفظة (١) ص ١١ - ١٦ ، وتنص منكرة عمر طوسن ص ص
٨ - ٩ على عبارة الطرق السلمية المشروعة .

(٢٧) يلاحظ أن الغالبية العظمى ممن نكرت أسماءهم كانوا جميعا أعضاء فى
حزب الأمة فلفى السيد كان كاتب الحزب الاول وفيلسوفه ، وشعراوى وكيل الحزب .
ومحمد محمود ابن رئيس الحزب وعبد العزيز فهمى كان عضوا به ، كما أن سعد
زغلول يدين بمنهجه السياسى (انظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ -
١٢٢) .

ولأن الانجليز كانوا يدركون مقدرة هؤلاء الساسة ، وتكوينهم السياسى ، بل وما يقدمونه من مقترحات منذ البداية ، فلم يكن صعبا عليهم التعامل معهم ، بقدر اعتدالهم فى هذه المطالب .

لقد أجمع المصريون باختلاف اتجاهاتهم وأسااليبهم على هدف واحد وغاية واحدة وهى الغاء الحماية وتحقيق استقلال مصر ، وبالتالي فليس دقيقا ما يتهم به المصريون من أنهم كان يعوزهم الاتفاق ، لا على الغايات فحسب ، وإنما على الوسائل أيضا ومن هنا تضاربت أهدافهم ، وليس دقيقا كذلك أن يعطل اعتدال الساسة ، سواء فى صيغة التوكيل أو فى قانون الوفد ، بالظروف الاستثنائية ، التى كانت تمر بها القضية المصرية ، فكما رأينا أن رجال الوفد كانوا معتدلين منذ بداية نشأتهم السياسية حيث تربوا فى أحضان حزب الأمة ، ولم تدخل انثورة أو الانفصال الشعبى فى حسابهم (٢٨) ، وكيف ذلك والسلطة الانجليزية تزن كل شىء وتقسدر نوعية الرجال الذين يهدفون الى الحصول على الاستقلال التام بوسائل سلمية ، والذين يعتبر حزبهم أكثر الأحزاب أهمية فى البلاد حيث يضم العديد من قوى النفوذ والأعيان (٢٩) .

وثمة حقيقة ينبغى أن نوضحها ابتداء وهى أن السبعة الذين تشكل منهم الوفد عشية ١٣ نوفمبر ، قد تولى خمسة منهم تأليف حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، ولذا فإن البحث عن دورهم فى الوفد وأسلوبهم السياسى هو بالضرورة بحث فى صميم دراستنا عن الأحرار الدستوريين ، ويضاف الى هؤلاء الخمسة الدكتور حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وهما من

(٢٨) محمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٤٤ ، محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ هيكل : مذكرات ج ١ ص ٨٢ وتروى صحيفة الثبات (٢ نوفمبر ١٩٢٣) أن رشدى قبل أن يؤلف الوزارة فى عهد الحماية اجتمع مع زغلول وعبد العزيز فهمى حيث نكر الأخير أنه اذا أقصى الانجليز الخديو فى مقابل جلائهم عن مصر فأنا أول من يقر عملهم فأنا لا اسلم بشىء الا نظير شىء .

(٢٩) F. O. 407/183, No. 166, Wingat to Balfour, Dece, II,

1918.

المجموعة الثانية التي ضمت للوفد (٢٠) ، وقد توالى الأحداث بعد ذلك على ما هو معروف ، حيث أعتقل رئيس الوفد وثلاثة من رفاقه ونفوا الى مالطة ، ثم اندلاع الثورة في أنحاء البلاد ، تلك الثورة التي لم توجه بحزب من الأحزاب التي كانت قائمة ، والتي شملت كل الطبقات ، ولم يتول قيادتها شخص معروف ، حيث خرجت من صلب كل الذين تجرعوا البؤس والشقاء خلال سنى الحرب ، وقمعتها انجلترا بالقوة المسلحة ، وعينت اللورد اللنبي مندوبا ساميا في أواخر مارس ١٩١٩ ، فأطلق سراح الزعماء الأربعة وصرح ثلوفه بالسفر الى باريس ، وجاءت لجنة ملنر في نوفمبر للتحقيق في أسباب « الاضطرابات » وتقديم تقرير عنها وقوطعت اللجنة شعبيا ، وتوالى حوادث العنف مرة ثانية ، ثم فشل سعد ورفاقه في حضور مؤتمر الصلح ، الذي نصت معاهدته على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، وعادت لجنة ملنر الى لندن وبعثت في استقدام الوفد الى لندن للمفاوضة ، حيث سافر بالفعل اليها في يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات مع لجنة ملنر ، وما صاحبها من انقسام في الوفد .

وسوف نتتبع حركة الانقسامات في الوفد أثناء هذه المفاوضات ، ونتقصاها لما لها من أثر في تكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، كما أن هذه الانقسامات لم تقسم الوفد الى قسمين ، بل هي سلسلة من خروج أعضاء الهيئة على رئيسهم ، مما يعطى في النهاية صورة أن رئيس الهيئة هو الذى خرج على الوفد وهيئته ، والا فبماذا نفسر خروج الأعضاء جميعا ، تقريبا ، بشكل تدريجي ، حتى لم يبق سوى رئيس الوفد في معسكر وحده وان ظل متمسكا باسم الوفد مدعما اياه بضم أعضاء آخرين اليه ؟

ان عزلة الوفد ، وعدم نجاحه في مهمته لما عجل بتعميق الخلافات بين أعضائه ، وكان من وراء استقالة أو ابعاد بعضهم أو ابتعاد البعض

(٣٠) الخمسة هم (عبد العزيز فهمي - محمد محمود - عبد اللطيف المكباتي - لطفى السيد - محمد على علوبة) والاثنان الاخران كانا سعد زغلول وعلى شعراوي .

الآخر ، وانفصال عدد من العاملين الذين رافقوه في رحلته وكانت هذه الخلافات قد بدأت تدب بين قادة الوفد الذين نفوا الى مالطة ، وكانت نذيرا حملوه معهم الى أوروبا ولما تمضى بضعة أيام على وصولهم اياها مما سيكون له نتائج بعيدة خاصة بعد أن لحق بهم زملاؤهم فتزايد عددهم وبالتالي اتسعت شقة الخلاف (٢١) .

والواقع أن الذى جعلهم ينتظمون في هذا التجمع هو القضية الوطنية ودخولها في مرحلة تحول من تاريخها ، بين نهاية حرب وميلاد ثورة ، فما أن حووا باريس حتى بدأت الخلافات تتجسم وتتضخم ، ومن استقراءنا للمصادر المعاصرة للخلاف يتبين أنه لم تكن توجد ثقة بين أعضاء الوفد . وقد عبر سعد عن ذلك بقوله « لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكثر من هيئة الوفد » . ان كل عضو في الوفد أصبح يظن نفسه قائدا للأمة ، (٢٢) ولعل العبارة الأخيرة تفسر محاولة سعد زغلول تضخيم سلطة رئيس الوفد في قانونه أكثر مما هي فيقول في ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ أنه يلزم اخراج كل عضو يختلف مع الرئيس اختلافا شديدا ويطلب التشريع بذلك (٢٣) ، وهذا يعطينا السبب الأول من أسباب الانقسام وهو حب السلطة والرغبة في اصطناعها . ومن هذه الأسباب مابدا شخصيا ، لكنه بفعل عوامل أخرى تضخم وأدى الى انعدام الثقة بينهم ، ومنها مثلا تدخل المكباتى في خلاف بين سعد وحمد الباسل ، مما أفسد علاقة سعد بالمكباتى (٢٤) ومن تلك

(٢١) لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .
انظر وصف سعد لمحمد محمود بالكبير وسوء الظن في مذكراته ك ٣٥ ص ١٩٤٦ .
ثم قوله ص ١٩٧٧ أنه بين فريقين فريق من المتهورين المتفائلين وفريق المتشائمين القانطين ، ولا ثقة له بواحد منهما .

(٢٢) مذكرات سعد ، ك ٢٥ ، ص ١٩٧١ ، ص ١٩٨٧ .

(٢٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٢٧١

(٢٤) المصدر السابق ك ٢٥ ص ١٩٦٤ ، كامل سليم : أزمة الوفد ص ١٧٨ ، ص ١٨٢ (وقد وصف المكباتى سعد بأنه ينطلق في التصرف في مالية الوفد وأنه غير صلب في الحق) السياسة ١٩٢٣/١١/٢٥ خطبة المكباتى) .

الخلافات ، خلف سعد مع لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، حيث تبدو فيه الاتهامات عامة وغير محددة وتنطوى على انفعالات شخصية ، فيتهم سعد لطفى السيد بالضعف والتلون والدفاع عن محمد محمود بالحق والباطل . وأنه يميل هو وعبد العزيز فهمى الى التسلل من العمل ، كما يتهم عبد العزيز سعدا بأنه قد ظهرت عليه أعراض « جنون العظمة » وأنه يريد أن يكون ملكا أو وصيا على ملك ، وقد أكد لطفى السيد نفس المعنى لعلوبة حين ذكر له أن سعدا يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع وأنه يقبل مشروع ملنر الأول برمته بشرط خلع السلطان (٣٥) ويتصل بذلك فقدان سعد الثقة بحافظ عفيفى لغير سبب واضح ، ووصف سعد له بالمكر والدهاء ، وماحدث من خلاف حول تعيين الموظفين اللازمين للترجمة الانجليزية حيث قال سعد « أنهم خالفونى فيها هى ومسالة سفرى الى أمريكا فأرادوا محمد محمود لينحصر العمل كله فى حزب الأمة » كما حدث الخلاف فى لندن على أشخاص المفاوضات (٣٦) والغريب أن رئيس الوفد سعد زغلول قد ذكر فى ٢٤ يونيو ١٩٢٠ أن الانجليز لم يقصدوا بالمفاوضة الا ايقاع الانقسام فى الأمة وربما بين أعضاء الوفد (٣٧) .

وتجىء وساطة عدلى يكن بين الوفد ولجنة ملنر ، وسير المفاوضات وتبادل المشروعات لتطفح أسباب الخلاف مرة واحدة ، وتتحدد الاتجاهات،

(٣٥) مذكرات سعد ك ٣٥ ص ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ص ٧٩٨٦ ثم ك ٣٧ ص ٢١٠٧ ، ص ٢٢١٢ - ٢١١٤ والسياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥ خطبة عبد العزيز فهمى - نكريات علوية ص ١٨٥ .

(٣٦) كامل سليم : أزمة الوفد ص ١٧٨ ، ١٨٣ ، مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٨٢ - ٢١٨٣ ، وقد نكر أن عبد العزيز كان متأثرا من عدم تعيينه للمفاوضة اذ كان مريضا وقال اننى قسمت الوفد الى اشراف وأوباش ك ٣٩ ص ٢٢٣٩ . وحول مهمة محمد محمود فى أمريكا انظر نكريات علوية ص ١٦٢ ومذكرات عبد الرحمن فهمى محفظة (٢) ص ٤٦٥ ومذكرات سعد ك ٢٥ ص ١٩٤٨ ثم هيك : مذكرات ج ١ ص ٩٨ ، انيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ ، ٨٤ ، ١٠١ .

(٣٧) مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٧٩ .

فقتضخ الأسباب للشخصية ، وعلى أساسها تتحدد المواقف لواء سير المفاوضات ، ويتبادل « المتطرفون والمعتدلون » المواقف أكثر من مرة ازاء ما يقدم اليهم من مشروعات وتتحول هواجس عدم الثقة الى مسلك عملي يكشف أوراقهم جميعا أمام المفاوض البريطاني ، الذى يكمل الدور لتتسع شقة الخلاف ويعيدهم الى بلادهم زهرا وقلوبهم شتى • وينبغى الان نفسى خلاف سعد وعدلى القديم ايام الصراع حول أحقية أيهما برئاسة الجمعية التشريعية عند غياب الرئيس ، حيث استمرت هذه العلاقة بينهما على غير ما يرجى ، حتى أن سعدا يتشكك فى أبريل ١٩١٩ فى أن عدلى ورشدى تستميلهما الحكومة الانجليزية وتستعملهما لتنفيذ سياستها ، كما يذكر سعد : « الظاهر أن عدلى أفهم أنه موكل فى المناقشة عنا فانفرد بها دوننا ، ولأن سعدا لم يكن لديه دليل على اتهام عدلى فانه كان يلجأ اليه طالبا وساطته عندما تتعثر المفاوضات ، ثم يعود سعد ليذكر انه فقد كل ثقة بعدلى . والواقع أن سعدا كان يتخوف من دور عدلى وتأثيره على زعامته ، خاصة عندما رأى بعض أعضاء الوفد يميلون ناحيته لنفورهم من الرئيس ، حتى لقد جرت مشاورات لفصل لطفى السيد ومحمد محمود « لمخالفتهما مبدأ الوفد » كما اقترح « اعتبار عدلى مجرد وسيط فقط » (٢٨) • وقد أكد مؤرخو عدلى يكن أنه ظل يلعب دور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر حتى انقطعت المفاوضات فى نوفمبر ١٩٢٠ ، ينفق من ماله وصحته ، وأن أعضاء الوفد هم الذين ألحوا عليه ليكون وسيطا وليعالج بكياسته وحسن سياسته كثيرا من النقاط الخلافية (٢٩) ، ولكن وسوس أناس لسعد أن عدلى يتخطاه . فازداد نفور سعد وتشككه بينما يشهد محمود أبو الفتح بأن عدلى فى كل

(٢٨) مذكرات سعد ك ٣٦ ص ٢٠٦٧ ، ك ٢٧ ص ٢١٠٧ ، ص ٢١٧٦ ، ص ٢١٨٢ ، ك ٢٩ ص ٢٢٩٧ ، ص ٢٢٢٩ ، ثم عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٠٥ ، ص ١٠٨ ، وكذلك ، ص ١١٥ حيث يفكر أن سعدا كان يتخوف من عدلى الذى كان يتكلم الانجليزية التى يعرفها مع ملنر وغيره ويخبره بالحديث وأيضا (السياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥) •

(٢٩) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، يوسف نحاس : تذكريات سعد وعبد العزيز ، ص ٤٦ - ٤٨ وهيكى : مذكرات ج ١ ص ١٠٥

مسألة يناقشها مع ملنر كان لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد وزملائه (٤٠) .
وقد سجل كامل سليم في مذكراته أن عدلى قال لهم : إن ملنر لا يريد أن
تكون المقاطعة مغاضبة وأن التسهيلات التي سيقتنون اليها ، إذا لم تقبلوها ،
سقفيد في أنهم لا يعدلون عنها بل يعرضونها من طرفهم لتكون أساسا
لاتفاق بينهم وبين الأمة (٤١) ، ولعل هذا يصجل تاريخيا فكرة التصريح
لمصر من جانب بريطانيا والذي تم فيما بعد في فبراير ١٩٢٢ .

وبالرغم من أن سعدا قد ذكر لكامل سليم بأنه يرى أن عدلى كان
رسول ملنر الى الوفد وليس العكس (٤٢) ، إلا أن سعدا قبل هذه الوساطة
وأجل سفره أكثر من مرة انتظارا لوساطات عدلى ، ويبدو أن ملنر حقيقة
قد « استخدم » عدلى للتهديئة دائما وتمديد أجل وجود الوفد في لندن ،
اتكون آثار الثورة قد صفت تماما في مصر ، مستغلا بذلك تهالكه على
المفاوضة ، ذلك التهالك الذي لم يصل به الى حد أن يكون « كارثة » على
الوفد ، لأن الوفد ذاته كان متهاككا هو الآخر على المفاوضة ، وعلى هذا
فالمسألة في تقديرنا ، بهذا التصور تبدو وقوعا لهم جميعا في شرك لا نهاية
له أحكمته السلطات الانجليزية حولهم .

وعندما استقر الرأي بين الوفد وعدلى على أساسيات مشروع اتفاق
مع انجلترا وتعيين وزارة موثوق بها لتنفيذ الاتفاق بعد القيام بالمفاوضات
الرسمية ، وكان ذلك في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، عاد سعد ليذكر أن مالاينال في
المفاوضات غير الرسمية لا يمكن أن ينال في الرسمية وأضاف « أن الأجر
الا ترتبط بهذه الوزارة ونحتفظ لأنفسنا بحرية العمل » ويبدو أن سعدا قد

(٤٠) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١ - ٢٧٢

(٤١) كامل سليم : صراع سعد في أوروبا ص ٧٧ ، وحول دور عدلى في
المفاوضات أنظر أحمد بيلى : عدلى باشا ص ص ١٦١ - ١٦٢ ، وشهادة زغلولة
لعدلى وطلبه إلغاء الحماية ، (مذكرات سعد ك ٣٦ ص ٢١٠٠) .

(٤٢) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٠ و Lloyd, Op. Cit., II. p. 22.

تراجع لتخوفه من ضياع زعامته وانفضاض رجال الوفد من حوله والتفافهم حول عدلى ويؤكد هذا المعنى ذكر سعد أن محمد محمود ولطفى السيد ينويان استناد رئاسة الوفد الى عدلى وأن عدلى يميل لذلك ، ولم يمنعهما من تنفيذ هذه التنية الا تعلق الأمل به (٤٣) . وعلى كل حال عجلت فكرة تأليف وزارة الثقة باقصراف فريق كبير من أعضاء الوفد عن الرئيس وعلى أثر ذلك قرروا العودة الى مصر ، ولم يلبث سعد أن فكر في نوفمبر ١٩٢٠ أن عدلى أصبح أهم ركن ترتكن عليه سياسة الاستعمار وأن معه خمسة من أعضاء الوفد يميلون معه ولا يبالون بأن يخرجوا على الوفد وينشقوا عليه ، حيث توهموا أن عدلى سيكون في مركز يمكنه من تحقيق أمانيتهم وفتسلوا منى والتفروا حوله (٤٤) ، ويبدو أن تخوف سعد كان حقيقيا ذلك أن مسألة تعيين وزارة الثقة قد لقيت اصرارا على اقرارها في جلسات الوفد من جانب فريق كبير من رجال الحوا على وضع صيغة مكتوبة بهذا المعنى ، مما يوحي بأنها ربما كانت محاولة من جانبهم لابعاد سعد تماما والالتفاف حول عدلى ، للانتقال بالقضية وجهة أخرى تنهى دور الوفد الشعبى وتنتهى معه زعامة سعد ، وتفتح بابا جديدا .

وجاءت مسألة استشارة الأمة في مشروع ملنر لتضيف عاملا جديدا لعوامل الفرقة بين أعضاء الوفد ، وكان سعد قد اقترح عدم رفض المشروع قبل استشارة الأمة فيه ، رغم تحذير لطفى السيد بأن ذلك قد يفتح بابا للدسائس والتشويش وانقسام الأمة ، ولما ذهب وفد استشارة الأمة الى مصر ، وردت البرقيات على سعد تشكك في مسلكه وتحيزه وتذكر له أن عبد العزيز فهمى يطعن عليه في مصر (٤٥) . وتلا ذلك مسألة التنازع بين

(٤٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٣٢٧ ، ٢٣٥١

(٤٤) يوسف نحاس : تكريات سعد ، ص ٤٨ ، مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢١١٤ ، ص ٢٢٧٦ والمجموعة المشار اليها تتألف من عبد العزيز ولطفى ومحمد محمود وعلوبة والمكباتى وقد ذكر محمود أبو الفتح (المسألة المصرية ص ٢٠٠) أن سعد أباح لعدلى في فبراير ١٩٢٠ أن يؤلف وفدا رسميا للمفاوضة ولكن عدلى لم يقبل هذه المسئولية .

(٤٥) مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢٢٢٩ ، ص ٢٤٤٢ ، ص ٢٤٤٨ ، ومحمود

أبو الفتح : المسألة المصرية ص ٢٨١

الذين أرسلوا إلى مصر للتشكيك في موقف عدلى واعتباره كاذبة على الوفد ، وكانوا بايحاء من سعد ، وما كان لهما من أثر في اغضاب أصدقاء عدلى ، وقد اعترف عبد العزيز فهمي أن مسألة التلغرافيين هذه كانت سببا في خروجه وبعض زملائه من الوفد ، وقد علق سعد على موقفهم بقوله : فليذهبوا حيث شاءوا يريدون ترويح مشروع ملنر تنفيذًا لما وعد به عدلى ملنر (٤٦) .

وقد ذكر سعد في التخلي عن الرفض لتعبه « ولفساد ما بينهم واختلاله واختلاف الشعور وانتهاء التضامن ، والانجليز يريدون التلاعب ولا بد أن يقيدوا ما أطلقوه لنا وأن يضعوا في المعاهدة أمورًا لا نقبلها ولا نستطيع رفضها » (٤٧) ، وهذا التخوف الذي أبداه سعد يقودنا إلى عامل آخر من عوامل الخلاف ، يتمثل في وعى السلطات الانجليزية بالتناقضات الحادة التي انبعثت بين رجال الوفد ، بالإضافة لخبرتها السابقة بحجم ودور كل منهم ، ولعل هذا يفسر لنا عبارة هامة وصف بها أبو الفتح سير المفاوضات حين ذكر أنها كانت « تجرى في دائرة مرنة وبشكل غير معين محدد » (٤٨) فضلت المفاوضات تدور ، عن عمد ، داخل تلك الدائرة إلى أن حدث ما حدث داخل الوفد . ويؤكد هذا المعنى تقرير أرسله اللبى إلى اللورد كيرزن في ١٢ يناير ١٩٢٠ يلخص فيه الموقف بأن عدلى ورشدى ومحمد سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين ، يسعون لاقتناع زغول ورجاله بقبول حل لا يتضمن مطالبهم الحالية ، كما أن هناك فريقًا من حزب زغول ، يميل إلى السابقين ، ولكنهم جميعًا ينتظرون قرار زغول الذى أظهر عنادا . فانشقوا عليه وعندئذ « فأننا سننظر لنرى هل تستطيع مجموعة عدلى أن تقدم علانية ببرنامج مستقل عن زغول أم لا ؟ » (٤٩) .

(٤٦) عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ١٠٥ - ١٠٩ ، منكرات سعد ك ٣٩ ص ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩

(٤٧) منكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٢٩٥

(٤٨) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية ، ص ٢٨٢ ، وانظر تحليلات لاشين ،

المرجع السابق ص ١٧٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤٢ .

(٤٩) F.O. 407/186, No. 35. Alenby to Curzon, Jan. 12, (٤٩)

كما يضيف سعد زغلول لأسباب الخلاف عاملا آخر يتصل باختلاف طبائع رجال الوفد ، وباختلاف مناباتهم ، وأنهم لم يتربوا على طريقة واحدة ولم يتشبعوا على الأخص بفكرة واحدة ، ولم يكن المبدأ الذى اتخذوه ثابتا فى نفوسهم ولا الاخلاص راسخا فى قلوبهم (٥٠) . وعلى أى حال عاد الى مصر ستة من أعضاء الوفد ، والتقوا باخوانهم فى مصر ، وكذلك بأعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم يذيعوا شيئا عن الخلاف ، بل قرروا تأييد الوفد والثقة برئيسه وأصدروا بذلك بيانا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ ، ولكن سعدا أم يابيه لذلك وأظهر امتعاضه (٥١) وقد برر محمد محمود خروجهم على رئيس الوفد « نظرا لحالة سعد وتباعده ، وأن سعدا هو الذى ترك أصحابه الأقدمين وخرج على الوفد » ثم أكد حافظ عفيفى هذا المعنى فيما بعد ، حين ذكر أن سعدا هو الذى خرج على الوفد والا فهل كان على الأغلبية أن تسلم برأى الأقلية لان سعدا كان بينها ؟ (٥٢) .

أصدر « الخارجون » نداء يفاشدون فيه كل مرشح للوزارة أن يرفضها ، « ولنفترك للانجليز حكم البلاد على قاعدة حق الأقوى أو اذلال الضعفاء » ثم أصدروا احتجاجا على اعتقال سعد زغلول وزملائه ، ملبيين الدعوة الى توحيد الصفوف (٥٢) وبدأ انهم عادوا بالفعل الى حظيرة الوفد ، ولكنها كانت عودة عاطفية مؤقتة ، فلم تلبث أن جاءت مسألة ضم أعضاء آخرين الى الوفد ، سببا جديدا للخلاف بين العائدين للوفد والباقيين ، كما قيل أن حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل اعلانه.

(٥٠) مذكرات سعد ، ك ٣٧ ، ص ٢١١٣ - ٢١١٤ ويذكر لاشين (المرجع السابق ص ٢٤٢) أن أعضاء الوفد قد خرجوا من منبع واحد ومن ثم لم تكن هناك اختلافات اجتماعية واقتصادية واسعة .

(٥١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٢) ص ١١٩٤ ، ١١٩٦ نص بيان الخارجين واسمائهم . نكريات علويه ، ص ١٨٥ . وخطبة محمد محمود فى السياسة أول يوليو ١٩٢٣ ثم السياسة ٢ نوفمبر ١٩٢٣ خطبة عفيفى .

(٥٢) السياسة ، ٢ نوفمبر ١٩٢٣

(٥٣) الاخبار ، ٩ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ وكانت دعوة أمين المرافعى .

وأن يكون لها حق الاعتراض ، فانقطعت مجموعة عبد العزيز عن الوفد .
حيث استقال عبد العزيز نفسه في ١٢ يناير ١٩٢٢ وتلاه محمد علوية وعبد
اللطيف المكباتي ومحمد محمود ولطفى السيد وحافظ عفيفي الذين كانوا قد
انقطعوا عن الوفد أولا ثم قدموا استقالاتهم عقب اعلان سعد عدم ثقته
بوزارة عدلى (٥٤) .

انضم الى هؤلاء الستة اسماعيل صدقى ، وأصبحوا فيما بعد عمد
حزب الأحرار الدستوريين ، يضاف اليهم مجموعة أخرى من أعضاء لجنة
الوفد المركزية ، التى كان يرأسها محمود سليمان ، رئيس حزب الأمة ، ووالد
كل من محمد محمود وحفنى محمود ، وعلى محمود وعبد الرحمن محمود ،
والأخيران كانا عضوين بلجنة الوفد المركزية أيضا ، والتى ضمت ابراهيم
الهلباوى وتوفيق دوس وسيد خشبة وراغب عطية وعلى المنزلاوى وعبد الحليم
العلايلى وحسين عبد الغفار ، ممن اشتركوا فى تأسيس حزب الأحرار
الدستوريين ، بالاضافة الى عميدى عائلتى أبو حسين (محمود وكيل
اللجنة) ومحفوظ (محمد باشا) ، وهما من العائلات التى ساهمت فى
تأسيس الحزب أيضا ، ويمثل هؤلاء جميعا أكثر من ربع عدد أعضاء
لجنة الوفد المركزية ، المؤسسين والمنضمين (٥٥) ، وينبغى أن نشير الى
أن نفرا من هؤلاء الذين خرجوا من صلب الوفد ، الذين أسسوا حزب الأحرار،
كانوا ينتمون الى الحزب الوطنى فى أصولهم الحزبية قبل تآليف الوفد ،
وكانوا قد انضموا للوفد أملا فى أن ينجح فى عرض القضية الوطنية على
مؤتمر السلام والمطالبة فى أوربا باستقلال مصر ، ولكنهم مالبثوا أن انضموا
الى « المفاوضات والمعتدلين » وساهموا بعد ذلك فى تأسيس حزب الأحرار

(٥٤) نكريات علوية ص ١٧٩٠ (نص استقالة عبد العزيز) ثم انظر المرافعى :
فى أعقاب ، ج ١ ص ١٠ - ١٢ ، ص ٢١ - ٢٢ (نصوص استقالات الباقيين) .
وعزباوى : حزب الوفد من نشأته حتى معاهدة ١٩٢٦ ص ٢٢٨ ، وحشيش ، حزب
الوفد من ٢٦ - ١٩٥٢ ص ١٤ - ١٥
(٥٥) عنهم ١٢ من ٤٦ ، أنظر الأهرام : ٥٠ عاما ص ١٤٥ ، مذكرات عبد
الرحمن فهمى ، محفظة (١) ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

الديمقوريين ، وهم : اسماعيل صدقي - محمد واحمد على علوبة - حافظ عفيفي - المكباتي - كامل البنداري - على الخزلاوي (٥٦) .

ولم تكن مسألة التطرف أو الاعتدال في المطالب الوطنية وراء تمزق الثقة على النحو السابق ، فمن المؤكد أن جميع أعضائه كانوا من المعتدلين ، حتى من كانوا يمتنون بأصولهم السياسية الى الحزب الوطني ، فهم جميعا ، رغم تفجر الثورة ، علقوا بتحقيق امانى مصر القومية على عدالة مؤتمر السلام وعلى وعود السياسة الانجليز ، وهذا هو رأى محمد محمود الذى كان معروفا بتشدده وتطرفه في معاملة الانجليز حين كان مديرا للخيرة ، ثم عاد ليحتد أثناء المفاوضات ، ويلوح بأن الشعب « سيدومهم بالاقدام اذا لم يحققوا مطالبه » ، (٥٧) .

وهذا هو رأى سعد زغلول ، زعيم الثورة المتطرف يقوله للنر « اننى لست كما يظهر متطرفا بل معتدلا » ، (٥٨) . أما عبد العزيز فهمي ، الذى وافق على ادارة الانجليز لشبه جزيرة سيناء المدة التى يريدونها ، لاختبار ما اذا كانوا يريدون احتلال القطرأم لا ، عاد ليتشدد ويؤكد لسعد زغلول عدم قبوله ما يطلبه الانجليز من حق المرور وألا نقبل مادون الاستقلال ، كما صرح بأن الحماية حتى لو ألغيت بالنص فان ذلك أخط انواع الاستقلال (٥٩)

(٥٦) فكريات علوبة ص ١٥٤ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ٩٤ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١٦ ، أما المكباتي فكان متعاطفا مع الحزب الوطني ، يؤيده بشعوره وميله (الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٢٦) وأعضاء الحزب الوطنى فى F. O. 407/183 No. 166, Wingat to Balfour, Dec. II, 1918.

(٥٧) منكرات عبد الرحمن فهمي : المحفظة (١) ص ٣٦٢ من خطبة لمحمد محمود فى ٢ / ٥ / ١٩١٩ ثم F. O. 141/681, M. Mahmud; Mar. 15, 1915.

وكامل سليم : صراع سعد ص ٢٣ .

(٥٨) منكرات سعد ، ك ٣٦ ص ٢٠٩٣ .

(٥٩) المصدر السابق ، ك ٣٩ ص ٢٢٧٠ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ ، الحزب

الوطنى : المسألة المصرية ص ٢٧٩ - ٢٨٢ .

ويوضح ذلك كله أن مسألة الاعتدال والتطرف لم تكن اتفاقا تكتيكيا تقتضيه معركة المفاوضة وإنما كانت حسبا يتفق، وارتبطت بتوتر الأعصاب واستطالة أمد المفاوضات على غير جدوى كما لم تكن نابعة عن موقف مبدئي مشفوعة بمسلك عملي متمسق لأى منهم .

لعلنا أدر كنا أن مسألة تأليف وزارة موثوق بها من جانب الوفد كانت مطروحة خلال مداولات الوفد في لندن ، وأن سعد زغلول قد عارض الفكرة بعد أن وافق في البداية ، متخوفا من أن تجذب البساط من تحت أقدامه وتدفع به إلى غرفة الانتظار ، حيث ينفض أعضاء الوفد من حوله ليلتفوا حول صديقه اللدود عدلى يكن ، الذى كان مرشحا لتولى هذه الوزارة وليس بغريب أن يذكر سعد في ٣١ أكتوبر ١٩٢٠ أن هذه الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع إما خادعة أو مخدوعة (٦٠) . فى حين أن هناك فى الوفد من ظل ينادى بتأليف هذه الوزارة كلطفى السيد الذى تساءل : وما الضرر فى حدوث المفاوضات بواسطة هيئة أخرى غير الوفد . بل ما الضرر من ترك مسألة التحفظات إلى المفاوضات الرسمية ؟ ويفصح علوبة عن رغبة زملائه مؤكدا أنه ليس من الخير أن يترك الوفد عدلى يسعى ويعمل من ناحية بينما الوفد يسعى ويعمل من ناحية أخرى (٦١) ، ويقترح عبد العزيز فهمى فى يناير ١٩٢١ تجديد الثقة بعدلى لعلاج حالة الانقسام الموجودة فى البلاد ، ويمكن تعيين وزارة ثقة فى البلاد لتدخل المفاوضات ، ولكن سعدا رفض (٦٢) . وهكذا تبلورت مسألة العمل على مستويين ، أو بالأدق انشطار الوفد إلى فريقين ، أحدهما يؤيد سعد والآخر يؤيد تأليف وزارة برياسة عدلى تقوم بإجراء مفاوضات رسمية .

(٦٠) منكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٢٥٢ .

(٦١) كامل سليم : أزمة الوفد ، ص ١٠٤ - ١٠٨ .

(٦٢) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١١٢ - ١١٥ .

وفي ٢٦ فبراير ١٩٢١ أبلغت الحكومة الانجليزية السلطان فؤاد برغبتها في التفاوض مع وفد يعينه على ضوء مقترحات ملنر ، وفي ١٥ مارس قبل عدلى تأليف هذه الوزارة - وزارة الثقة - وعرض على سعد الاشتراك في المفاوضات ، في الوقت الذي لم يكن فيه سعد راضيا عن تأليف الوزارة ، لأنها ستتركز على الوفد لهدمه ، (٦٣) . وعاد سعد الى مصر في أوائل ابريل ، وكان عدلى في استقباله ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك في المفاوضات ، ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد ، لصفته غير الرسمية . وقد وصفت شروط سعد بأنها شروط مستحيلة ، دافعها الغيرة الخالصة (٦٤) ونصح اللورد اللنبي عدلى بالآيعة لسعد زغول وأن يستمر في طريقه (٦٥) ، ولعل دار الحماية البريطانية كانت تعلم أنها بتشجيعها عدلى تساعد على استفحال الصدام بينه وبين سعد ، ذلك الصدام الذي نتج عنه انقسام الأمة الى سعيدين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات ، وماشهدته البلاد من حوادث عنف دموية أفسدت جو المفاوضات ، حتى لقد تنبأ السلطان بفشلها في غضون اسبوع ، ذلك أن عدلى ليس شجاعا ، كما ذكر اللنبي أنه « لا يمثل أي حزب حقيقى في البلاد » (٦٦) في الوقت الذي وصف فيه لويد نشاطات سعد وتحركاته بأنها ستدفع البلاد الى « انقلاب » مثل ذلك الذى قام به عرابى (٦٧) .

وحتى هذه الملابس لم تكن مجموعة عبد العزيز فهمى المؤيدة لعدلى

(٦٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٤٥٤ وأنظر شروط سعد للمفاوضة فى المرافعى:

فى اعقاب ج ١ ص ٧ - ٨

(٦٤) F. O. 141/427, No. I, Egypte 1918-1925, May 15, 1926

(٦٥) F. O. 407/189, No. 104, Allenby to Curzon,, May 10, 1921.

(٦٦) F. O. 407/188, No. 222, Allenby to Curzon, Mar. 18,

1921.

(٦٧) Lloyd, L., Egypt Since Cromer II, p. 40.

قد انفصلت تماما عن الوفد ، ولكن عندما رخص أنصار سعد تفضيد الوزارة في المفاوضات وانسحبت مجموعة عبد العزيز ونشرت خطابا في « الأخبار » وصفه سعد « بأنه مملوء بالطعن على » وقد أراد عبد العزيز والهنباوى الحجز على أموال الوفد « (٦٨) ، ثم توالت بياناتهم للامة ، لتفسير وتبرير موقفهم ، وامتلات بالاتهامات لسعد الراغب في الرئاسة والمخالف لقرارات الوفد ، وأكدوا ثقتهم بالوزارة ، ثم أرسلوا خطابا للسلطان في ٢٣ مايو ١٩٢١ يتحدثون فيه عن المظاهرات التي عمت الشكوى منها لدى « قوى الرأى والمصلح » والتي تهدف الى اسقاط الوزارة « ولا شك أن حكمة عظمتكم تأبى ذلك (٦٩) » .

ورغم أن النبي قد وصف أنصار عدلى بأنهم لا يمثلون حزبا حقيقيا في البلاد ، وأن من الاسراف الاعتماد عليهم ، الا أن مذكرة أعدما أحد رجال دار الحماية في ٢٦ أبريل ١٩٢١ ، رصدت الفرق بين هذه المجموعة ومجموعة أنصار سعد فذكرت أن « المجموعة الأولى مقتنعة بأن الحكومة ينبغي أن تستمر في بذل ما في وسعها ، وتتكون أساسا من ملاك الاراضى والموظفين الرسميين والفئات المثقفة وأرباب المهن الحرة ، أما المجموعة الثانية المؤيدة لسعد ، فتضم أساسا الطلاب والشباب والأزهريين ، وأقل الأعضاء تبصرا في نقابة المحامين والمهن الأخرى ، وعناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل في قوة التأثير في جموع الناس ، وفي اعتقادى أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وان كانوا يضمون نفرا من قوى النشاط السياسى المؤثر في الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدى في القرى من خلال الصحف وخطب المساجد » (٧٠) .

(٦٨) منكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٤٦٥ .

(٦٩) منكرات عبد الرحمن فهمى ، محافظة (٢) ص ١٢٥٠ - ١٢٥٤ ، ١٤٨٢ -

١٤٨٣ نصوص بياناتهم وموقعها ، ص ١٢٥٥ نص خطابهم للسلطان والموقعون كلهم

من مؤسسى حزب الاحرار الدستوريين .

F. O. 407/189, Enc. in No. 62, Mem. by Amos, April ١٩٢١

26, 1921.

ويكمل تلك الصورة ما ذكره حافظ عفيفي عن ازدياد نفوذ سعد زغلول،
أنى درجة جعلت العديدين من أنصار عدلى خلال هذا الصيف يعتقدون أنهم
أخطوا بتعصيدهم لعدلى ، بل إن منهم من أحس أن الرجل العنيف في حاجة
إليهم ، وقد بدا هذا من خلال نكوص العديدين منهم عن الاشتراك في
معركة انتخاب نقيب للمحامين ، حيث تركوا المسألة لأنصار سعد (٧١) .

وكانت وزارة عدلى الأولى (١٦ مارس - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١) تضم
تقريبا كل العناصر المناوئة لسعد ، فكان حسين رشدى نائبا لرئيسها ،
وعبد الخالق ثروت وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدقى (المالية) ، وجعفر
ولى (المعارف) ، ومدحت يكن (الأوقاف) ، ثم عبد الفتاح يحيى (الحقانية) .
وهؤلاء جميعا - باستثناء رشدى وثروت - من مؤسسى حزب الأحرار
الدستوريين ، بل هى تعتبر ، باستثناء ثلاثة وزراء آخرين ، وزارة من
الأحرار الدستوريين ، الذين ناصروها فمضت في عملها معتمدة تأييدهم (٧٢) .

وقد شكلت هذه الوزارة وفدا رسميا للمفاوضات يرأسه عدلى يكن ،
وضم رشدى وصدقى وعبد القوى أحمد . وكان من مستشاريه الفنيين
نوفيق دوس ويوسف قطاوى ويوسف نحاس ، والآخر هو مؤرخ هذه
المفاوضات ، كما ضمت السكرتارية كلا من دسوقي أباطة وحامد العلايلى (٧٣) .
واستغرقت المفاوضات قرابة أربعة شهور (١٦ يوليو - ١٩ نوفمبر ١٩٢١)
كان عدلى خلالها على صلة مستمرة باصدقائه السياسيين . وقد أبدى
أسفه لاعتذار عبد العزيز فهمى عن عدم مرافقتهم ، وكان الأخير يبرق للوفد
مؤيدا ومعضدا من وقت لآخر ، كما كان لطفى السيد ومحمد محمود يرغبان
في الاشتراك في الوفد ، بل إن عدلى يكن ، وقد تعقد جو المفاوضات ، قد
فكر في استدعاء جميع المنشقين على سعد رغبة في تحميلهم المسئولية معه ،

F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, 13997, Dec. 30, 1921. (٧١)

(٧٢) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٢

(٧٣) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، مفاوضات عدلى - كيرزن ص

١٦ ، ١١٢ - ١٢٢ ، واسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٢٣

في الوقت الذي كان يتلقى برقياتهم متضمنة آراءهم في سير المفاوضات (٧٤)، التي قدمت الخارجية البريطانية الى المفاوض المصري خلالها مشروع معاهدة ينبغي أساسا على تقرير ملنر (٧٥) . وقد أجمعت كل المصادر بما فيها مؤرخو عدلى ، (٧٦) على أن انجلترا خلال هذه المفاوضات قد قبضت يدها عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات زغلول - ملنر ، فلم ير عدلى بدا من قطع المفاوضات والعودة الى مصر وتقديم استقالته .

للم أنصار عدلى صفوفهم ، قبيل عودته وتقديم استقالته ، وبرز تجمعهم بشكل واضح ، خلال الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر من نفس العام حين اقيم بفندق الكونتنتال وحضره أكثر من ألفين من العلماء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والهيئات السياسية الأخرى والاعيان والضباط والمحامين والتجار ورجال الأعمال والصحفيين والطلاب وفي تقديرنا أن هذا الاحتفال يعتبر أول تجمع للحرار الدستوريين وانصارهم ، قبيل الاعلان عن الحزب ، وقد خطب فيه محمود أبوحسين والشيخ محمد بخيت وتوفيق دياب والدكتور هيكل ، وعبد الله اللوم ، الذي ألقى كلمة العربان ، كما خطب الهلباوى ، واختتم الاحتفال بخطاب لعبد العزيز فهمى ، الذى ركز على فضل عدلى ورشدى فى « النهضة المباركة » بالاضافة الى أنه غمز سعد زغلول ، ثم قام على المنزلاوى وتلى برقية قرروا ارسالها الى عدلى فى لندن تنص على أن « المجتمعين من عقلاء الأمة ومفكرىها معجبون بكم معترفون بفضلكم وأن الأمة من ورائكم تؤيدكم سواء وصلتكم الى تحقيق آمالها أو حفظتم عليها حقها كاملا بقطع المفاوضات ، وقد وصف شاهد عيان

(٧٤) نحاس : السابق ص ١٢ - ١٣ ، ٣٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٨ - كما كان الهلباوى يزور لندن ويتصل بالوفد (ص ٢٢ ، ٢٨) .

(٧٥) F. O. 141-427, No, I, Egypt 1918-1925, May 15, 1926.

(٧٦) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٣٢ - ١٠٧ ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٢٢ ، وحافظ رمضان : صفحة سياسية ص ٩٠ ، ١٠٣ - ١٠٤ ، وقد وصف مشروع كيرزن بأنه الحماية يعينها ، وتساءل : أماكان الاجر بنا ألا نمكنهم من أن يسقطوا بحياتل مفاوضاتهم رجالنا واحدا بعد واحد ؟

انجليزى الاحتفال بأنه لم يكن أكثر من مظاهره لتكريم عدلى يكن (٧٧) وإن
الخطب التى ألقىت فيه امتلأت بالحماس الوطنى ، والهيب مشاعر المصريين ،
بأثارة عداثهم الشديدة لانجلترا ، كما حاول الهلباوى خلاله تحريض مستمعيه
ضد الانجليز بكل الوسائل (٧٨) .

وكان ملنر أثناء مفاوضاته مع سعد زغلول ووفده قد عرض فكرة أن
« ماستساهل » فيه حكومته أثناء المفاوضات ، لن تعدل عنه حتى فى حالة
قطع المفاوضات ، ومن ثم كان رأى عدلى خلال مفاوضاته مع وزير الخارجية
البريطانى كيرزن ، الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانجليز
دون ارتباط المفاوضات المصرى بقبول شىء ، لتكون النقط التى سلم بها
الانجليز فى النهاية مكسوبة لمصر . وبالفعل عرض عدلى هذه الفكرة على
كيرزن ، موضحا أنه مادامت انجلترا من جانبها مستعدة للتسليم بجانب
من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب لا يرضى مطالب المصريين ، ولا يصلح
أساسا لمعاهدة بين الطرفين فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبها بالتسليم
لمصر بهذه الحقوق ثم تعلق ما بقى من الخلاف الى مفاوضات مقبلة ؟ ،
ثم جاء اللنبى فى ٦ ديسمبر ليبرق الى كيرزن مكررا نفس الطلب وأضاف
مستحشا « ... ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان اتخاذ
مثل هذه الخطوة » (٧٩) . وبعد أن استقال عدلى ، تعهد الفكرة مع كل من
ثروت وصدقى ، وعصدها اللنبى ، واستمرت اتصالاتهم بالخارجية البريطانية
حتى نجحت أخيرا فى استصدار تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وقد لعب ثروت دورا
بارزا فى استصداره حتى لقد وصفه عبد العزيز فهمى بأنه كان داهية ، لأن

F. O. 407/191, Enc. In No. 46, Report on General (٧٧)
Situation Dec. II, 1921.

ثم وصف دقيق للاجتماع وخطبائه فى مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفوظة (٣) ص
١٦٥٢ - ١٦٦٣ ومذكرات فخرى عبد النور ، المصور ٤/٤/١٩٦٩ ، ومذكرات الهلباوى
ص ١٧٩ .

F. O., 141 : 799, «Independent Egypt» The Chancery, (٧٨)

1921

(٧٩) نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٢٣ ، والكتاب الابيض الانجليزى ،
مارس ١٩٢٢ ص ٨ ، وهيك : مذكرات ح ١ ص ١٢٧ .

الانجليز تنازلوا بدون مفاوضة عن الحماية والاستقلال والدستور (٨٠) .

وقد وصف مسلك الحكومة البريطانية ورضوخها لمطلب اللبى بأنه كان كرها أكثر منه لباقة ، وإن الدافع اليه كان الرغبة فى تقوية مركز الرجال المعتدلين فى مصر من أنصار التسوية ، الذين كانوا سيؤلفون الوزارة ، وينتظر أن يكتثوا طويلا فى الحكم وبالتالي يصبح من السهل الاتفاق معهم ، « لقد أعطيت النقود لطفل من المعروف أنه سوف ينفقها تحت إشراف من أعطاها له » ، (٨١) ، وقد توافقت مجهودات استصدار التصريح مع تكليف ثروت بتأليف الوزارة ، وتعضيد اللبى له حتى أنه أرسل الى الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ يؤكد « أنه على الرغم من الموافقة على برنامج فانه لم يستطع الى الآن أن يؤلف الوزارة ، وأنا أبذل ما فى طوقى لإقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى وزارته ، لأننى أشعر أن هذا الحزب لامحالة ممزق ما لم يتقدم الآن » ، (٨٢) وأخيرا نجح ثروت فى تأليف الوزارة بتعضيد من المندوب السامى ، وعلى أساس صدور تصريح ٢٨ فبراير ، بحجة أن الأمة قد أصابت به ترضية ، وعلى أساس أن ثروت خير من يمثل المعتدلين فى مصر ، بعد عدلى ، وبالفعل ضمت وزارته من رجال هذا التيار ، اسماعيل صدقى وزيرا للمالية ، وجعفر ولى وزيرا للأوقاف (٨٢) وإن لم يعتبر هذا تمثيلا كافيا لذلك التيار ، الذى يعتبر ثروت نفسه منتميا اليه ، فالمعروف من الكتاب الأبيض الانجليزى أن جماعة عدلى لم تكن تؤيد وزارة ثروت تماما ، رغم محاولات اللبى اكسابها تأييدهم ، ويستمر هذا الموقف من جانب جماعة عدلى ، مما يدل عليه حديث محمد محمود الى مستر كير فى ١٣ أبريل ١٩٢٢ حيث طرحت

(٨٠) خطبة عبد العزيز فى السياسة ٢٥/٢/١ - اسماعيل صدقى : مذكراتى
ص ٢٥ - خطبة ثروت فى السياسة ٢٥/٢/١٢. Wevell, Allenby in Egypt pp. 195-200.

Arminjon P., L'experience Constitutionnelle, (٨١)
Parlementaire de L'Egypte, p. 576.

(٨٢) الكتاب الأبيض الانجليزى ص ٢٨ .

(٨٢) محفوظات مجلس الوزراء : وزارة الداخلية ١٨٨٤ - ١٩٢٣ مجموعة

٢١٥ دار الوثائق القومية .

خلاله امكانية تأليف وزارة برئاسة عدلى ثانياً ، وأبدى محمد محمود اعتقاده بأن ثروت يحتمل أن يقبل العمل تحت رئاسة عدلى ، وإشراك الوفد فيها على أن يمثل مرقص حنا ، حيث أن الوفد لا يهضم ثروت ويعقد الأمل على إسقاطه ، وقد علق كير على حديث محمد محمود بأنه يشعر بالغيرة من ثروت (٨٤) . وقد استمرت امكانية عودة عدلى مطروحة ، فبعد يومين كتب كير عن الانتخابات القادمة ودور الإدارة فيها للاتيان بحكومة أغلبية يحتمل أن تكون برئاسة عدلى ، الذى سيعمل معه ثروت وصدقى وربما توفيق نسيم (٨٥) .

وهكذا برز أصحاب عدلى مؤيدين لوزارته ومفاوضاته ، ثم ظهر دورهم فى استصدار ، تصريح ٢٨ فبراير ، وتأييدهم الظاهر لوزارة ثروت وإن لم يشتركوا معه فيها بشكل كبير فى انتظار فرصة أخرى ليظهروا فى أفق السياسة فى شكل تنظيم جديد .

* * *

وكان الجفاء مستحكما بين الملك ووزيره الأول بسبب الخلاف على مواد الدستور ، والواقع أن فكرة اعداد دستور لمصر كانت مطروحة على أعضاء الوفد ، حين وزعوا العمل على أنفسهم فى باريس ، عندما وفد عليهم عدلى يكن فى أبريل ١٩٢٠ ، الذى ما أن دعاهم لتحضير ما يلزم للمفاوضات ، حتى كلفوا عبد العزيز فهمى بعمل مشروع الدستور ، فأعده وذكر أنه طبعه ووزعه على أعضاء الوفد (٨٦) . وعندما ناقشه مع زملائه ، حدثت مشادة بينه وبين سعد انتهت بأن طوى عبد العزيز أوراقه وانسحب من الجلسة (٨٧) . وظل المشروع على هذا الوضع ، الى أن جاءت وزارة ثروت ، وكان من أهم انجازاتها تأليف لجنة فى ٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع مشروع الدستور ، وكانت تتألف من ثلاثين عضواً - عدا الرئيس ونائبيه - من المفكرين ونوى الراى

F. O. 141/681, M. Mahmud, No. 9544, April 13, 1922. (٨٤)

F. O. 141/681, Mr. Kerr, The Residency, April 15, (٨٥)

1922.

(٨٦) خطبة عبد العزيز (السياسة ٢٥/٢/١٥) وأكد سعد نفس الرواية فى مذكراته (٢٧-٢٨ ص ٢٤٤) حيث قال أن عبد العزيز كان مشغولاً بمشروع الدستور .
(٨٧) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، ص ١٢٨ .

ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والاعيان والتجار والماليين ، وبالرغم من أنه كان ضمن برنامج وزارة عدلى السابقة أن تؤلف جمعية وطنية لوضع الدستور ، وكان ثروت ضمن أعضاء هذه الوزارة ، الا أنه ألف لجنة حكومية لوضع الدستور (٨٨) . ولم يقبل الوفد أو الحزب الوطنى الاشتراك فى هذه اللجنة ، والى جانب هذه اللجنة تألفت هيئة تقوم بأعمال أمانتها العامة ، كان الدكتور هيكل أحد أعضائها ، ثم انبثقت من لجنة الثلاثين ، لجنة لوضع المبادئ العامة ، ضمت ثمانية عشر عضوا ، كان عبد العزيز فهمى أكثرهم نشاطا ، حيث كان يأتى كل صباح الى مقر اللجنة ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة ، حتى لقد تعود الناس أن يسموه بعد صدور الدستور (أبا الدستور) (٨٩) .

أتمت اللجنة عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزراء فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ ، واستقالت الوزارة قبل أن تصدره ، وحدث له ما سوف نتحدث عنه فى حينه ، ويرى نقاد هذا الدستور أنه ينطلق من مبدأين، أولهما: سيادة الأمة ، وثانيهما : المذهب اللبرالى ، أو الفردى . ولعل التزام الدستور بالمذهب اللبرالى يكشف لنا عن الأساس الاقتصادى للطبقة التى كانت وراءه، أو بالاحرى الطبقة التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه وخير ما يستدل به على ذلك ، احتواء المادة التاسعة منه على ما يضمن لكبار الملاك الزراعيين الرأسماليين الاحتفاظ بملكياتهم وعدم نزعها الا بسبب المنفعة العامة ولأن اللجنة كانت فى معظمها من العناصر المعتدلة ، فانهم تساهلوا فى منح الملك حق حل مجلس النواب ، بل ورفض رشدى باشا رئيس اللجنة ، الحد من هذا الحق ، باشتراط موافقة مجلس الشيوخ ، فأعطى هذا الحق للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه بأن رأى العام قد غير اتجاهه ، وقد

(٨٨) الرافعى : فى أعقاب ، ج ١ ص ٦٢ - ٦٤

(٨٩) اشترك فى لجنة الثلاثين من مؤسسى حزب الأحرار : عبد الفتاح يحيى - عبد الحميد البكرى ، محمد بخيت - يوسف قطاوى - قلىنى فهمى - اسماعيل أياظة - محمود أبو حسين ، على المنزلاوى - المكباتى - محمد علوبة - زكريا نامق - الهلباوى - عبد العزيز فهمى - حسن عبد المرازق - عبد القادر الجمال - صالح الموم - الياس عوض - على ماهر . توفيق دوس . انظر المرجع السابق ص ٦٢ ، هيكل : منكرات ج ١ ص ١٣٠ ، عبد العزيز فهمى هذه حياته ، ص ١٤١ .

استخدام الملك هذا الحق استخداما اساء الحياة الدستورية كثيرا . كما كان واضحا حرص لجنة وضع المبادئ العامة اثناء مداولاتها ، على وضع اشتراط طبقي لمن يصبح عضوا في مجلس النواب ، بأن يكون ممن يدفعون مالا عن عقار أو غيره ، ثم تطورت المناقشة الى اقتراح أن تكون العضوية لكل من له ريع معين أو يدفع ايجارا معينة ٠٠٠ الخ ، وان انتهت المناقشة الى الغاء هذا الشرط (٩٠) .

وهكذا كان أول نشاط عام قام به انصار عدلي هو اشتراكهم بأغلبية مطلقة في اعداد مشروع الدستور ، قبل أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين، وتوجد جماعة أخرى ، اقتربت من هؤلاء وعملت معهم على تأسيس الحزب ، وان لم تخرج من صلب الوفد بل تنتمي لجماعة السفور والحزب الديمقراطي، وقد بدأ نشاط هذه الجماعة خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، حين تعطلت صحيفة «الجريدة» في جو الكبت السياسي وهذا يفسر تبنيها اتجاهها اصلاحيا يتصل بالنواحي الأدبية والاجتماعية أكثر من اتصاله بالسياسة ، فقد اتفق لفيف من الكتاب يضم الدكاترة هيكل ومنصور فهمي وطه حسين ثم الشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمود عزمي ، اتفقوا مع عبد الحميد حمدي صاحب مجلة « السفور » على أن يشتركوا في تحريرها ، بعد أن تسموا باسمها فصاروا « جماعة السفور » ، وظلت المجلة لسان حال هذه الجماعة ومظهر نشاطهم ، وكثيرا ما كان أعضاء الجماعة يتحدثون في السياسة ، دون الكتابة فيها ، (٩١) وهكذا كانت السفور بمثابة استمرار لمدرسة

(٩٠) لجنة الدستور : لجنة المبادئ العامة ، الجلسة ١١ في ٥ مايو ١٩٢٢ ثم مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (١٩٢٨) ، على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ص ١٠٤ - ١٠٨ ثم نقد ممتاز في كتاب ابراهيم منكور وآخر : الاداة الحكومية ص ٢٤ - ٢٥ ، ورمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٢٦ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧ ، نبيه بيومي : الحياة البرلمانية في مصر ٢٤ - ١٩٢٠ ، لكتوراه غير منشورة ص ٢١ - ٢٢ .

(٩١) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ ، على عبد الرازق : من اثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٥٥ - ٥٦ ، محمود عزمي : خبايا سياسية ص ٤٠ - ٤١ ، احمد امين : حياتي ص ١٨١ - ٢٠٠ .

« الجريدة » بشكل ما ، ومن حيث تدرب رجالها على صناعة الكلمة ، فأنتموا في السفور ما بدأوه في الجريدة من رسالة التجديد ، التي اتخذت اشكالا جديدة من فنون المقال ، شملت المقالات القصصية والنقدية والتأملية والفنالية ، والتي اتجهت وجهة اجتماعية أكثر منها سياسية ، وكانت هذه الفترة ، مع فترة « الجريدة » ، بمثابة تدريب للدكتور هيكل على كتابة المقال الافتتاحي ، حيث سينطق باسم الأحرار الدستوريين فيما بعد (٩٢) .

وحين تأسف الوفد في أواخر عام ١٩١٨ ، عقدت جماعة السفور اجتماعا ، وقررت أن تطلب إلى سعد زغلول أن يضم اثنين من أعضائها إلى هيئة الوفد ، ليسافروا إلى باريس ، أسوة بالحزب الوطني ، فاعترض عليهم سعد زغلول بأنهم ليسوا حزبا سياسيا ووافق على ضم مصطفى عبد الرازق بصفته الشخصية ولمكانة أسرته ، ولكن منصور فهمي أصر على تمثيل الجماعة رسميا باعتبارها حزبا سياسيا ، وعلى هذا تم تأليف « الحزب الديمقراطي المصري » ، بدافع الرغبة في عضوية الوفد . واجتمع أعضاؤه بدار عبد الرازق ، وكانوا لفيما من الشبان الذين اتموا دراستهم بفرنسا ، وتوالت اجتماعاتهم بإدارة « السفور » حيث أتموا وضع مبادئ وقانون الحزب ، وقد تألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء بينهم السكرتير وأمين الصندوق ، واتفق على أن يتناوب الأعضاء رئاسة الجلسات ، وبدأ الحزب نشاطه ، ولم تكن جمعيته العمومية قد زاد عددها على الستين عضوا (٩٣) .

(٩٢) عبد العزيز شرف : الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير في الاعلام غير منشورة ص ٦٨ ، ١١٨ - ١١٩ ، أحمد زكريا : حزب الامة ص ٢٣٠ .

(٩٣) دار الوثائق القومية ، محافظ المسألة المصرية ، المحفظة الاولى من محافظ الأحزاب السياسية وبها مذكرة من ميرهم للسلطان في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالفرنسية تضم أسماء اللجنة الإدارية وتلاحظ عدم وجود اسم هيكل بها ، كما لم يرد في مجلس الإدارة بجريدة النظام ٩ سبتمبر ١٩١٩ وان كان هيكل قد نكر أنه من مؤسسي الحزب (مذكرات ج ١ ص ٨٠) وأعضاء مجلس الإدارة هم : حسن يوسف ، منصور فهمي - محمود عزمي - ابراهيم الشواربي - أمين عامر - أحمد أبو النصر - سامي كمال (أمين الصندوق) - مصطفى عبد الرازق - عزيز ميرهم (السكرتير) .

انظر تعليق فكري اباطة : مجموعة مقالات ، الاولى ، ص ١٥ .

ويبدو أن الحزب قد بدأ يمارس نشاطه قبل أن يستكمل تنظيمه . وقبل أن ينشر برنامجه فقد بدأ عمله بتقديم عريضة للسُلطان في مارس ١٩١٩ يحتج فيها على عدم السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام ، (٩٤) ثم نشر برنامجه بعد ذلك في صحيفة النظام في ٨ سبتمبر ١٩١٩ وصدره بمقدمة عن الديمقراطية واشياعها وانتقالها الى مصر ، ودعا الى العمل « لتقرير حقوقنا واستقلال أمتنا وتحقيق أمانيتها في تبليغها حظا من التقدم ، (٩٥) » وقد وضع الحزب على رأس مبادئه ، استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً (م - ١) بالإضافة الى التركيز على الهدف المستمد منه اسم الحزب ، بالدعوة الى تفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة ، تمثل تمثيلاً صحيحاً وتختص بالتشريع والضرائب ومحاسبة الحكومة وتوحيد التشريع ، والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجتماع (م ٢ - ٥) ، ولا نحسب أن هناك حزبا مصرية قبل ثورة ١٩١٩ ، قد بلور مطلباً اجتماعياً بمثل هذه الدقة التي وردت بالمادة السابعة « ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً واعانة من لا يستطيع العمل ، » ولعل هذا راجع الى وجود جماعة ممن يميلون الى الاتجاه الاشتراكي من أنصار الحزب ، والذي كان يمثله عزيز ميرهم سكرتير الحزب وأداته النشطة ، بل أن منصور فهمي كان قد اقترح أن يسمى الحزب في البداية « بالحزب الاشتراكي » ، (٩٦) وذلك بالرغم من وجود فريق آخر في الحزب ممن يؤمنون بالبرالية الاقتصادية وعلى

(٩٤) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، محفظة بعنوان حوادث الاسكندرية والأزمة الوزارية ، نص المنكرة بتوقيع أعضاء اللجنة الادارية التسعة . ميدان الخلفاء بشبرا .

(٩٥) النظام ١٩١٩/٩/٨ (بيان السكرتارية ومجلس الادارة والمبادئ العشرة) وأنظر : فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية ص ٧٢ - ٧٨ وليس دقيقاً ما نكره على الدين هلال (السياسة والحكم ص ٨٤) من أن الحزب تأسس في يناير ١٩٢٠ .

(٩٦) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٣٦ ثم أحمد زكريا : حزب الأمة ، ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

رأسه الدكتور هيكل ، وتتفق نشاطات الحزب فيما بعد مع حجم رجاله ووزنهم في الحياة السياسية ، ومركز الحزب بين أحزاب مصر ، التي تبلورت وتشكلت في أعقاب الثورة ، والتي امتصت رجال هذا الحزب ، الذي دخل في دور الاحتضار في أوائل العشرينات . وقد تمثلت نشاطات الحزب في بث الدعوة لمقاطعة لجنة ملنر ، ثم كتابة تقرير حول تقرير هذه اللجنة وإذاعته ، ثم تأييد وزارة عدلي وإعلان الثقة بوفده الرسمي خلال المفاوضات ومطالبته بالتنسيق مع سعد ورجاله (٩٧) . وقد تعرض الحزب لما تعرضت له الأمة المصرية من انقسام إلى أنصار لسعد وأنصار لعدلي وكان نصيب العدليين من الحزب الديمقراطي كبيراً ، فكان هيكل ومصطفى عبد الرازق وسامى كمال ومحمود عزمى ودسوقي أباطة من أنصار حزب عدلي ، بينما كان ميرهم وعدد آخر أشد ميلاً للوفد ، مما جعل التعاون بين أعضاء الحزب أمراً متعزراً ، بالإضافة إلى ما كان يحمله من تناقض فكري واجتماعي بين أنصاره ، لذا لم يلبث أن اضمحل بعد أن فقد شخصيته المستقلة ، وكان الحزب الديمقراطي أحد الروافد التي صبت في حزب الأحرار الدستوريين .

* * *

ومن التنظيمات التي ظهرت أبان تلك الفترة جمعية مصر المستقلة ، والتي ظهرت عقب الشقاق السياسى الذى أصاب الأمة ، وبالذات في ظروف مفاوضات عدلي - كيرزن فتألفت الجمعية في مايو ١٩٢١ لمناهضة السعديين ولتأييد وزارة عدلي وتعريضها في مفاوضاتها الرسمية ، وقد ترأس هذه الجمعية الدكتور حافظ عفيفى ، الذى كان عضواً في الوفد ثم خرج عليه ، وكان أول عمل لهذه الجمعية هو إرسالها برقية تأييد لعدلي يكن ووفده الرسمي ومنحه الثقة أثناء مفاوضاته (٩٨) . وفى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ ، كان تنظيم الجمعية قد اكتمل في شكل مستويين ، أولهما : اللجنة الادارية وتضم:

(٩٧) هيكل : منكرات ، ج ١ ص ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٠ ثم محمود

عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٩٨) F. O. 407/190, Enc. in No. 61, Report on G. S. Aug.

29, 1921.

ذ . حافظ عفيفى - د . سامى كمال - حسن عبد الرازق - د . على إبراهيم - محمد صالح - يونس صالح - اسماعيل زهدى - وهيب دوس - كامل الانندارى - صليب سامى . الخ وثانيهما : يتمثل فى اللجان الفرعية بالمديريات ، ويرأسها بالمنوفية مثلاً محمود أبر حسين ، وفى أسيوط محمد محفوظ . الخ (٩٩) . وواضح أن عدداً من أعضاء هذه الجمعية كانوا أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، كما أن رئيسها حافظ عفيفى أصبح وكيلاً لحزب الاحرار الدستوريين ، بالإضافة الى اشتراك الاسماء السابقة فى تأسيس الحزب (١٠ من ١٤ هم أعضاء اللجنة الادراية للجمعية) (١٠٠) .

وترصد التقارير البريطانية حركة هذه الجمعية موضحاً أنها تتحرك سياسياً ، باعتبارها حركة اسلامية صرفة ، لأن الاتجاهات الدينية لها تأثير واضح فى الناس وأنها فى حالة فشل المفاوضات الجارية سوف تتحرك مع سعد باشا لاثارة الجماهير ، وانها تعتبر انجلترا أحد أعدائها (١٠١) . وقد ذاع صيت هذه الجمعية فى مسألتين أولهما : تخفيف توتر أيطالى - مصرى، نتجت عنه بعض المتاعب التى حدثت بالاسكندرية فى ماير الماضى ، وثانيهما: سعيها للحصول على العفو لمن أدينوا من أعضاء جمعية الانتقام (١٠٢) . وثمة تقرير آخر فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ يفيد بأن الجمعية قد تراجعت عن ضعفها وتخاذلها ، وبدأت تدافع عن كرامة مصر ، وتسعى للعمل ضد بقاء الأحكام العرفية والتضييق على الصحافة وبقاء سعد ورفاقه فى المنفى (١٠٣) . وقد طرحت امكانية مساعدة هذه الجمعية ، هى والحزب الديمقراطى ، فى لقاء بين المذدوب السامى وثروت باشا ، المرشح لرئاسة الوزارة ، «فلو أن الجمعية والحزب استنكرا حادثة الاعتداء على الانجليز فى مصر لكان ذلك شيئاً

(٩٩) F. O. 141/799, «Independent Egypt» Nov. 17, 1921.

(١٠٠) حول علاقة الجمعية بحزب الاحرار ، انظر كوكب الشرق ١٨ مايو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ / ١١ / ١٩٢٢ ، وكذلك :

Deeb, M. Party Politics in Egypt, p. 75.

F. O. 141/799, Loc. cit. (١٠١)

F. O. 407/190, Loc. cit. (١٠٢)

F. O. 141/799, Loc. cit. (١٠٣)

مفيدا ، (١٠٤) ، • وحين ألف ثروت الوزارة بالفعل ، بادرت جمعية مصر المستقلة الى تأييد الأسس التي قبلت الوزارة على أساسها ، واعتبرت خطة وزارته متفقة مع اغراض الجمعية ، ومنحت الوزارة تأييدها (١٠٥) .

* * *

من خلال تتبعنا للتجمعات السياسية التي نشأت في مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، سواء فيما يتعلق بتكوين الوفد وانقساماته ، ثم جماعة السفور والحزب الديمقراطي وجمعية مصر المستقلة ، لعنا لاحظنا أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الدقيق ، الذي اصطلح عليه علماء السياسة ، بالنسبة للمفهوم العلمى للأحزاب ، والذي يصور الحزب على أنه جهاز أو مؤسسة معاصرة باللغة التعقيد ، وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن مصر لم تشهد من الحزبية هذا اللون ، الا بعد تأسيس حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢) ، وتحول تجمع الوفد أو هيئته الى حزب سياسى منذ عام ١٩٢٤ (١٠٦) • وقبل أن نعرض لما انتاب التجربة الحزبية في مصر ، ومحاولة رصد حركتها وتقييمها من خلال دراستنا لحزب الأحرار الدستوريين ، نرى لزاما علينا أن نلقى بعض الضوء على معنى الحزبية ونشأتها ومفهومها الحديث ، لنكون على بينة ونحن نتتبع تكوين وحركة الأحزاب المصرية ، بمدى ارتباطها بالمفهوم الحديث للحزبية •

الحزبية أساسها الخلاف ، سواء كان في الرأى أو المعتقد ، أو المصلحة أو الغاية والاختلاف برأى محدد يعتقد أصحابه أنه الحق والصواب وأنه سيحقق المصلحة أو الغاية ومن ثم يسعون للسلطة لتحقيق هذه الغاية أو المصلحة أو الرأى ، والتي تتخذ اسما برامج أو أهداف أو مبادئ ،

F. O. 141/521, 9007, High Commissioner, Feb. 20, (١١٤)
1922.

(١٠٥) دأر الوثائق ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ، محفظة (أ) ، ملف داخلى بعنوان : مصر المستقلة ليس به غير وثيقة واحدة • وحول دور الجمعية فى تأييد عدلى ومفاوضاته أنظر أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢٢ ، روزاليوسف ٩٢٨/٤/٢٤ ويتهم المصدران الجمعية بأنها تألفت لفض المصريين عن الوفد •
(١٠٦) Cantori, J., The Organisational Basis p. 303.

حتى تتحقق في الواقع وبشكل عملي . ويتمثل المفهوم اللبرالي لنشأة الأحزاب في أنها قد تنشأ نتيجة الايمان بفكرة أو مجموعة من الافكار ومن ثم ينظر الى الحزب كجماعة عقائدية ، وبالتالي فان الحزب بهذا المفهوم هو مجموعة من الرجال الذين يعتقدون عقيدة سياسية واحدة (١٠٧) . أما المفهوم الماركسي فيركز على الطبقة في نشأة الحزب ، ومن ثم يدور البحث حول العلاقات بين مستوى المعيشة والمهنة والولاء السياسي ، وبالتالي فان الأحزاب تنشأ لتتعبير عن مصالح اجتماعية - اقتصادية ، ومن ثم تتطور سواء في التعبير أو في ادارة الصراع (١٠٨) . وهناك من يرجع المفهوم الحزبي الى التجمع التنظيمي ، ونوعية العلاقات السياسية القائمة داخل الأحزاب ، على اعتبار ان الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو بطبقة أسياعها ، أكثر مما تعرف ببنيتها وطبيعة تنظيماتها، ذلك أن الحزب جماعة لها كيان خاص ومتميز (١٠٩) . وفيما يتعلق بالنشأة فمن فقهاء النظم السياسية من يربط بين ظهور بدايات النظم البرلمانية وبين نشأة الأحزاب ، كما أن هناك أحزابا تنشأ نتيجة ظروف أو أوضاع تاريخية معينة ، على اعتبار أن ثمة أزمت تاريخية معينة تمثل نقطة تتجمع عندها اتجاهات معينة ومن ثم تتطور الى أحزاب (١١٠) .

والانتماء الى حزب ، رغم أن ثمة اختلافات في تحديد هوية الأحزاب ، تعنى المشاركة في مؤسسة أو تنظيم عملي متميز ، ويبدو منفصلا عن شتى المؤسسات أو التنظيمات السياسية الأخرى ببرنامج محدد ، وتسعى هذه الجماعة أو المؤسسة الى الامساك بزمام السلطة الحكومية ، كما تتزاحم أو تتنافس لكسب التأييد الشعبي ، وقد يقتضى ذلك أن تشترك أو تأتلف مع جماعة أخرى لا تتبنى نفس الافكار أو البرامج ، وبالمثل فانها قد تستعين

(١٠٧) ديفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢ - ٣ .

(١٠٨) La Palombara and Weiner, (eds) Political Parties and Political Development, p. 399.

(١٠٩) ديفرجيه : نفس المكان .

(١١٠) Eckstein and Apter, (eds), Comparative Politics pp. 351-367. and Kirchheimer, O., The Party in Mass Society, pp. 289-294.

بالوسائط التي تتصل بقوى اجتماعية أو ايدولوجية ، أو بوسائل دستورية حكومية ، لاتخاذ مواقف سياسية من خلال تجمع سياسى أكبر (١١١) .

اما عن وظائف الأحزاب ، فبالإضافة الى تنظيم وبلورة الأهداف العامة التي تبدو مشوشة أو غير محددة وصياغتها في شكل برامج وأهداف ، فهي كذلك تعلم المواطنين معنى المسئولية السياسية بالإضافة الى دور ثالث يمثل في قيامها كقنوات اتصال بين الحكومة والرأى العام ، وهناك هدف رابع بالنسبة للأحزاب الديمقراطية يتمثل في انتخاب القادة أو بمعنى أدق تكوين الكوادر السياسية وذلك باتاحة فرصة التربية السياسية لهم (١١٢) . وبذلك تكون الحزبية بيئة صالحة لتكوين حكام المستقبل والرجال الذين يستطيعون تدبير الشئون العامة عن خبرة ودراسة لا بمحض الصدفة والارتجال ، على أنها لا تعد للحكم الصالح فحسب بل تؤيده وتأخذ بيده ، أما اذا خرجت الأحزاب عن أغراضها ، وقفت في سبيل كل اصلاح وتحولت الى طغيان جارف ، وأصبحت ممثلة في شخص قادتها ورؤسائها أشبه ما يكون بالديكتاتورية منها بهيئة ديمقراطية (١١٣) .

والحزبية ضرورة من ضرورات النظام النيابى والحياة البرلمانية ، ذلك لأن ممثلى الأمة لابد وأن يجتمع شتاتهم وتوحد كلمتهم تحت رايات معروفة فيسهل التفاهم معهم والاتجاه اليهم ، والحزبية تشرف على المعارك الانتخابية ، وتسيرها بناء على تدبير محكم وخطة ثابتة ، وتتعهد العمل البرلمانى فتحدد اتجاهات البحث والمناقشة بالإضافة الى ما تثيره من أسئلة واستجابات ، وتتقف موقف المعارضة تارة ، والتأييد تارة أخرى ، ولهذا استنبج النظام البرلمانى الحزبية دائما ، وصاحبها أينما حل (١١٤) .

(١١١) Neumann, S. (ed.), Modern Political Parties, pp. 395-396.

(١١٢) Neumann, S., Op. cit. p. 397.

(١١٣) ابراهيم مذكور واخر : الاداة الحكومية ص ٨٢ - ٨٣ .

(١١٤) المرجع السابق : ص ٨١ - ٨٢ ثم

Eckstien, Op. Cit., pp. 352-354.

أما عن دور الحزب في العملية السياسية ، فيمكن النظر اليه من زوايا ثلاث : الحزب كمتغير متداخل Intervening Variable ، ومتغير تابع V. Dependent ثم متغير مستقل V. Independent ، وبالتسبة لدور الأول فيعتبر الحزب حلقة اتصال بين الحاكم والمحكوم ، بين مؤسسات السلطة من ناحية ، والجماعات السياسية من ناحية أخرى ، فالحزب سواء كان في الحكم أو المعارضة يقوم بدرجات متفاوتة لشرح سياسة الحكومة لأعضائه لكسب تأييدهم أو معارضتهم لها ، كما ينقل إلى الحكومة رغبات ومطالب المواطنين ، ومن ثم يشارك في تحديد مدخلات النظام السياسي ، أما دوره كمتغير تابع ، فإن الشكل والتنظيم اللذين يتخذهما الحزب يعتمدان على طبيعة الإطار السياسي والاجتماعي بصفة عامة ، بمعنى طبيعة الثقافة السياسية وشكل الحكومة والأوضاع الاجتماعية والقوانين التي تنظم وجود الأحزاب وحركتها ، أما دور الحزب كمتغير مستقل فيؤكد من أنه ليس مجرد حلقة اتصال بين الحكومة والجماعات السياسية ، أو مجرد انعكاس للإطار السياسي والاجتماعي ، بل يمكن أن يكون مصدرا أساسا للعديد من التصرفات التي تؤثر في شكل المجتمع ونظامه السياسي (١١٥) .

أما بنية الأحزاب فتختلف باختلاف طبيعتها وتكوينها ، فالأحزاب البورجوازية على سبيل المثال تتخذ أشكال أحزاب محافظة ولبرائية ، وتنظيماتها ليست معقدة وغالبا ما تكون غير مرتبطة بالمركز ، وهي تحاول الاحاطة بجماعات شعبية كبيرة ، بل تحاول تجميع الشخصيات واستقطابها، ونشاطها موجه تقريبا نحو الانتخابات البرلمانية وأجهزتها الادارية بسيطة ومحددة ، أما ادارتها فتبقى مركزية تقريبا ، في أيدي أصحاب المراكز والفواب ، وهي ذات طابع فردي ظاهر ، والسلطة الفعلية فيها تكمن في فئة ملتفة حول زعيم برلماني ، وغالبا ما تتخذ شكلا هرميا ، فتتألف من اللجان والشعب والخلايا وأحيانا الميليشيا (١١٦) . وليس من شأنا هنا

(١١٥) محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر :

ماجستير غير منشورة ص ١ - ٢

(١١٦) ليفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢٢ - ٢٥ ويقول عن أحزاب الشرق =

أن نخوض كثيرا في سوسيولوجيا الأحزاب ، فثمة خلافات عديدة بين
المفكرين السياسيين حول تحديد هذه المسائل وما تحويه من مصطلحات ،
كالثقافة والاتباع وحجم المشاركة وتركيب الجهاز الحزبي وما الى ذلك (١١٧) .

ومع بداية عشرينات هذا القرن أصبحنا أمام فئة من السياسيين
المصريين، اتصلوا فكريا ومصلحيا وطبقيا بمبادئ معينة، صاغوها وأعلنوها في
صحيفة تنطق بلسانهم ، ونظموا أنفسهم في شكل لجان وكوادر ، واستعدوا
لخوض الحركة السياسية لتحديد الموقع الذي يمكنهم من خلاله تحقيق
مبادئهم المعلنة ، وبتحليلنا خلال الصفحات التالية لنشأة حزب الأحرار
الدستوريين ، وإعلان مبادئه وقانونه الأساسي ونظامه ، سوف يتضح لنا
موقعه من المفاهيم السابقة عن الأحزاب .



= أنهم أتباع عاديون يجتمعون حول شخص نافذ أو فئات ملتفة حول عائلة اقطاعية ..
الخ .

Eckstien, Op. Cit., p. 358-362.

(١١٧)

الفصل الأول

نشأة الحزب ونظامه

- أسباب قيام الحزب وظروفه
- اعلان قيام الحزب وصداءه - برنامج الحزب - أسلوب الحزب - تنظيمات الحزب - أدواته .

لشد ما تغيرت طبقة الأعيان المصرية خلال العقد الثانى من هذا القرن! تلك الطبقة التى برزت الى أفق الحياة السياسية منذ نهايات القرن التاسع عشر ، مستفيدة من الأوضاع والسياسات التى أرسيت فى ظل فترة الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٤) والتى تتصل نشأتها ونموها بتطور مصر بشكل عام ، منذ بدايات ذلك القرن ، وكانت سنوات الاحتلال تكتيفا لذلك النمو بالاضافة الى خلق « التوجيه » السياسى الملائم لوجودها ووجود الاحتلال . لقد ارتفعت الى عداد هذه الطبقة الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ، واتسعت لأصحاب المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة ، وقطاعات من أرباب المال والتجارة والصناعة وعناصر من المثقفين ، الذين تولوا تنظيم ذلك التوجيه السياسى ، ومعظمهم من أبناء الأعيان أو طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية . ولم تعد هذه الطبقة تقنع بمناصب الادارة من مشيخة وعهدية القرى ، بل لم يقنع أبناؤها بمناصب النيابة وادارة المديریات ، وحتى المجالس التمثيلية أو شبه النيابية التى أقيمت فى ظل الاحتلال ، ذات السلطة الصورية لم تعد كافية بالنسبة لهم للمزاحمة فى ميدان السياسة ، لم تعد هذه الطبقة تقنع بغير الوزارة ورياسة الوزارة مجالا حيويا لحركتها السياسية فالمصالح تنمو وتتسع وتتجاوز حدود امتلاك الأراضى والمتاجرة فيها ، والعمل السياسى لم يعد مجرد وجهة وهيبة أمام

الطبقات الأدنى ، وسنوات الحرب العظمى الأولى دفعت الى حلبة الصراع عناصر جديدة ، ومن ثم كان على طبقة الأعيان ، بسنة التطور وبفعل الحرب وبدافع الغريزة ، أن تتحرك وبشكل أسرع لصون المصالح وتنميتها وبأسلوب أكثر تنظيماً .

وقد سبق لهذه الطبقة أن احتازت قدراً من التمرس والدربة بالحياة الحزبية وأساليبها فألفت حزباً هو حزب الأمة (*) وانتشرت في كل التنظيمات الحزبية الأخرى ، كل منها بقدر ، وسلكت سبيل الاعتدال والكياسة في مذهبى الوطنية والاصلاح ، واختزنت في النهاية تجربة لم تكن ناضجة تماماً ، فلم تمارس تجربة الحكم والمعارضة من منطلق حزبي كما لم يكن لها من نظمها المتواضعة هيئات برلمانية أو نحو ذلك مما يكفل لها خوض غمار السياسة بشكل فعال ، بالإضافة الى ترزغ مجهودها بين أصحاب السلطتين (الخديو والمعتمد البريطاني) من جهة وأصحاب السلطة القانونية على مصر (الدولة العثمانية) من جهة أخرى .

وأبناء هذه الطبقة ، الذين كانوا شباباً خلال تجربة عام ١٩٠٧ الحزبية ، أصبحوا رجال الحركة السياسية الجديدة ، والمؤهلين لتصدرها بما تمتد اليه أصولهم الاجتماعية وما وفرته لهم من ظروف تعليم وثقافة حديثة ، وبما استقر عليه تكوينهم الايديولوجى والسياسى ، والأساس انفكرى لهذا الجيل ، وإن كان قد استقى وحيه في البداية من التتلمذ على الامام محمد عبده ومذهبه الاصلاحى والتوفيقى ، فإن هذا الفريق من أبناء الأعيان ، قد أصبح أكثر علمانية وعقلانية بفعل الاتصال المباشر بثقافة الغرب وتراثه الحضارى، وأصبحوا أكثر تهيئة للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم بلبرالية أكثر ، بعد أن تلقوا أصولها على يد أحمد لطفى السيد ، الذى أفسح لهم صدر صحيفة « الجريدة » لتأصيل وتمصير معتقداتهم المتحررة ، لقد كانوا يكافحون على صفحات « لجريدة » لاثبات سلطة الأمة ، التى هم

(*) أنظر دراستنا عن حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف

وآباؤهم رؤساؤها وكبراؤها ، بجانب السلطة الخديوية وسلطة الاحتلال .
لكنهم تخطوا هذه المرحلة الآن ، وأصبحت سلطة الأمة ، بعد محاولة الاثبات
تعنى طلب الحكم والسلطة ، يريدون أن يحكموا ويعارضوا ، في ظل نظام
لا يحكم فيه الملك - كما نصوا في الدستور - ولا تتحكم فيه سلطة الحماية
البريطانية ، الابدق ما تسفر عنه جولات المفاوضات ونتائج محاولات
انتسوية . يريدون وجودا سياسيا من خلال مؤسسات الدستور الذى أعدوه،
سواء فى أجهزة الادارة العليا أو بالتمثيل البرلمانى تمثيلا فعلا .

واستغال هذه الطبقة بالسياسة اذن قديم قدم نشأتها ، ولكنه مطلوب
فى هذه المرحلة ، مرحلة ما بعد الحماية ، بشكل أوسع وأعمق أثرا ، وبالرغم
من أن هذه الرغبة قد دفعت بأبنائها الى حبة صراع ثورى محتدم - مارس
١٩١٩ - حبث بات العمل السياسى فى ظل الثورة ، يعنى التعامل مع القضية
الوطنية وطلب الاستقلال التام بشكل مباشر وحاسم ، أو بمعنى أدق حيث
بات واضحا أن العمل السياسى معناه الصدام مع الوجود الانجليزى ، شاء
هؤلاء أم أبوا ، فلم يكن ثمة سبيل للتراجع .

وبالرغم من أن اجراءات الحرب الأولى قد أجهضت التجربة الحزبية
التي بدأت عام ١٩٠٧ ، حيث تفرق شمل جماعاتها ، مع استمرار وجود
باهت للحزب الوطنى ، الا ان رجالها ظلوا طيلة سنوات الحرب فى انتظار
الفرصة المناسبة للخروج الى واجهة الصورة السياسية ، وقد سنحت الفرصة
بالفعل عقب انتهاء الحرب والحديث عن انعقاد مؤتمر الصلح وعلان الرئيس
ويلسون حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومن ثم كان التفكير فى مصير
مصر واستقلالها ، ووضع بذرة الوفد ، الذى أصبح تجمعا أو هيئة سياسية
لها قانون ينظمها ويحدد مجال حركتها السياسية . فالوفد بين عامى ١٩١٨ ،
١٩٢٤ لم يكن حزبا بالمعنى المألوف للأحزاب ، وإنما كان جبهة وطنية
انشأتها الضرورة الملحة ، ولمسألة محددة ، وقانونها لا يرقى الى نظام
أساسى لحزب ، ثم انه لم يتحول حقيقة الى حزب سياسى الا بعد عام
١٩٢٤ (١) .

(١) حول تحول الوفد الى حزب فى ابريل عام ١٩١٢٤ ، انظر Cantori, L., The
Organizational Basis of an Elite Political Party pp. 345-359.

وثمة صلة عضوية بين الوفد عندما تآلف في نوفمبر ١٩١٨ وبين حزب الأمة ، الذي تفكك كحزب سياسى عام ١٩١٥ ، فالغالبية العظمى من رجال الوفد الأول وقادته كانوا أعضاء في حزب الأمة ، وبالرغم من أن سعد زغلول لم يكن عضوا رسميا بالحزب الا انه كان يعتقد مبادئه ويتبنى أسلوبه وتحسبه المصادر ضمن حزب الأمة (٢) . وليس بوسعنا الاقتناع بالرأى القائل بأن رجال حزب الأمة خرجوا على الوفد ليؤلفوا حزب الاحرار الدستوريين (٣) ، ذلك أن الوفد بحكم تركيبه وأسلوبه يمثل امتدادا طبيعيا لحزب الأمة واذا كان قد طعم نفسه ببعض عناصر شابه وعناصر من الحزب الوطنى ، كحافظ عفيفى ومصطفى الفحاس وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة والسماويل صدقى ، فان من هذه العناصر من خرج على القيادة الوفدية ، بالاضافة الى أن بعض عناصر حزب الأمة قد بقيت مع سعد زغلول ، كسينوت حنا وحمد الباسل .

عرفنا في الفصل السابق أنه قد وجدت مجموعة خرجت على القيادة الوفدية ، التفت حول عدلى يكن ، وساهمت معه في وزارة الثقة ومفاوضاتها ، وعقدت اجتماعها في الكونتنتال وسحبت الوكالة من سعد زغلول ، ثم أضيف اليها مجموعة من جماعة السفور والحزب الديمقراطى ، ثم فئة من جماعة مصر المستقلة ، وأن هذه الفئات اشتركت في لجنة الدستور بأغلبية كبيرة. بعد أن لعبت دورها في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم يقف نشاط هذه الجماعة عند هذا الحد ، بل فكرت في تنظيم نفسها في شكل حزب سياسى فما الذى دفعها الى ذلك ؟ .

* * *

= ومحمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ، محمد السعيد أديس : حزب الوفد والطبقة العاملة ص ١٦ ، ٢٠ ، عزباوى : حزب الوفد حتى ١٩٣٦ ص ٩٤ ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ص ١٤٦ - ١٤٩ .

(٢) حول علاقة حزب الأمة بسعد زغلول أنظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ ، Lloyd, Egypt Since Cromer I. p. 50.

(٣) عبد العظيم زمضان : صراع الطبقات فى مصر ، ص ٢٠ - ٢١ .

في أواخر نوفمبر ١٩١٨ ، تبلور تجمع واضح لفئة من السياسيين المصريين قربت بينهم عوامل تآلف وقربى وإيمان بأسلوب سياسى واحد ، وانتماؤهم لأصول اجتماعية متقاربة ، كما قرب بينهم بعد ذلك « خروجهم » على القيادة الوفدية ، حيث اتهموا سعد زغلول بالتفرد والانفراد في تسيير حركة الوفد وإصدار قراراته ، ولم يغشأ تجمع هذه الفئة من فراغ ، فكما أوضحنا أنها كانت تشتغل بالسياسة حفاظا على وضعية مميزة في المجتمع ، ثورت هذه الفئة بفعل أحداث الثورة ، وساهمت في تسيير حركتها ، وارتضى انتوار قيادتهم لها ، ومن ثم تولت السعى لتسوية المسألة المصرية ، سواء باللجوء الى المحافل الدولية ، أو التفاوض بشكل مباشر مع الجانب البريطانى . وخلال مساعى التسوية خرج معظم أفراد هذه الجماعة على القيادة ، ثم حاربوا سعدا واختصموه الى الأمة ، انتهى مال هو اليها أكثر ، فترفعواهم ، وتطرف ليتركهم في معسكر الاعتدال وحدهم ، والتفوا حول خصمة « الزعيم الحكومى » عدلى يكن فآلفوا جبهة أيدوا من خلالها وزارته واتسعت دائرة نشاطهم ، باستصدار تصريح فبراير ، وإعدادهم الدستور ، وباتت مصر على أعقاب معركة انتخابية ، فاتسعت دائرة نشاطهم أكثر فأكثر ، فلم تعد كلمة جبهة تصلح لنشاطهم ومن ثم فكروا في تأليف حزب سياسى له برنامج محدد وشامل ، فالجبهة تنشأ لحالة طارئة وقد زالت بزوال أسباب وجودها ، بإقرار أطراف الصراع لأسلوب التسوية السلمية ، وظهور التناقضات فيما بينها ، وبسكون الثوار ، وتمكن عوامل الشقاق والانشقاق منها ، لم يكن ثمة بديل عن تأليف الحزب ، يقدمون أنفسهم من خلاله الى الناس من جديد ، كمسبا للتعاطف الذى أفقدهم سعد إياه ، ساعدهم على هذا التفكير أيضا وجود جماعة من بينهم نوى عقليات قانونية منظرية بوسعها صياغة مبادئ للحزب ووضع نظام له وتقديمه للناس ملزمين أنفسهم به . في الوقت الذى أصبح فيه الحكم مطلبا ملحا لتحقيق المصالح (٤) ،

(٤) انظر تقرير F. O. 407/195, Enc. in No. 27, 1922 الذى يتحدث عن

نوعية رجال الحزب الجديد ويقول أنهم من كبار الملاك من العناصر المصرية والذين يمثلون حقيقة أصحاب المصالح ..

التي باتت محفوفة بالمخاطر ، ولحل القضية الوطنية من خلاله بشكل رسمي ،
والتمهيد لتولى السلطة يعنى الدفاع عن مشروع الدستور الذى وضعوه ،
لخوض الانتخابات على أساسه ، وفى ظل حكومات صديقة كحكومتى عدلى
وثروت ، كما لا يخفى أن البلاد مقدمة على مرحلة ملكية دستورية بعد
تصريح فبراير ، الذى جاء بسعاية أنصارهم (عدلى وثروت وصدقى) ومن
ثم كان لابد من تنظيم الصفوف على نحو جديد تقتضيه المرحلة الجديدة .

وأول فكرة عن تأليف الحزب أوردها يوسف نحاس فى ٣٠ أغسطس
١٩٢١ ، عندما دخلت مفاوضات عدلى - كيرزن مرحلة الأزمة ، فأعد عدلى
خطابا يستدعى فيه عبد العزيز فهمى ورفاقه للاستعانة بهم ، بيد أن عدلى
علم أن المكباتى قد تلقى برقية منهم يطلبون اليه العودة الى مصر ، لأنهم
بصدده « تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » ، ثم روى نحاس
أنهم فى ٢١ نوفمبر عرضوا على ثروت رغبتهم فى تأليف حزب ، فعرض ثروت
الفكرة بدوره على عدلى ، الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب
سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدييين ، واعتذر عن عدم
الاشتراك معهم بانهاك وضعف الصحة وزهده فى الجدل والملاحاة مع
السعديين ، ولكن نحاسا راجعه فى ذلك وأبان له عن حاجة الجماعة الى
شخصية بارزة معروفة ، فلم يرفض عدلى الفكرة وإن أجلها الى حين .
مر ذلك يتضح أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ولم يكن ينقصهم سوى شخصية
تستطيع أن تواجه سعد زغلول . على كل حال بعد ذلك بيومين اقتنع
عدلى وبرر قناعته بأن المصريين ليسوا مستعدين للثورة ، ومن ثم لابد من
انتهاج سياسة سلمية حكيمة وهذه تقتضى عملا متداركا طويلا المدى وأموالا
طائلة لتنظيم دعاية قوية ، ثم تسأل : هل سنفوق الى الأشخاص الذين
ينضمون الى الحزب ويسيطرون تحت لوائه مؤمنين بخطه متمسكين بسياسته
محترمين لنظامه ؟ (٥) وهكذا كان تعثر مفاوضات عدلى - كيرزن ، وتعرض

(٥) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٥٠ ، ١١٥ - ١١٦ ،
وهؤيد هيك (مذكرات ، ج ١ ص ١٤٤) نسبة الفكرة الى أصدقاء عدلى حيث

أسلوب التسوية للخطر ، مما سيجتنب لسعد وانصاره العودة إلى ميدان السياسة بفرصة أكبر ، كان ذلك يقتضى منهم تقطعهم صفوفهم .
أما عن الأسباب التى قدمها الحزب ليبرر بها قيامه ، فقد قدمها عدلى يكن فى خطبة اعلان قيام الحزب ، حيث ذكر أنه وانصاره تأخروا عن القيام بهذا الواجب الوطنى بسبب الظروف غير المناسبة ، والتى لا تزال قائمة الى الآن والتى تعوق تأليف الحزب . أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها وأصبحت على أبواب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنفس الأوقات ، كما أننا داخلون على دور من أدوار مسالمتنا الوطنية - دور استكمال الاستقلال والتفاوض على أساس التصريح - وداخلون فى نظام من حكم البلاد جديد . ، فهذان الأمران هما اللذان دفعا هؤلاء الرجال لأن يتحركوا لأنهم هم المسئولين عن منفعة هذا الوطن وشرفه . . والقيام بهذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئاً بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محددة (٦) . وقد أكد الدكتور هيكل على هذا المعنى حين

أخبره بها لطفى السيد ، ويؤيد زايد فكرة حاجتهم الى شخصية مشهورة Zayid, M., The Origins of The Liberal Const. p. وينسب أحمد بيلى (عدلى باشا 344.

ص ٢٥٢) الفكرة الى عدلى يكن ، الذى أراد بعد تصريح فبراير أن يشرك معه اخوانه السياسيين بعد أن اعتزم تأليف حزب سياسى ، وتذكر (السياسة فى نوفمبر ١٩٥٠) أنه لا علاقة بين تأليف الحزب وخلاف سعد وعدلى ، لأن الحزب تألف عام ١٩٢٢ بينما كانت المفاوضات قبل ذلك بعام وأكثر وتنسب الفكرة لأعضاء لجنة الدستور . وهذا ليس دقيقاً على كل حال . وليس ثمة دليل على ما يقال من أن سقوط مفاوضات عدلى كانت تبعث الأمل فى عودة الائتلاف بين السعديين والعدليين وأن عدلى عندما قلحظ فى قبول رئاسة الحزب الجديد كان يعتقد أنه سيعود للتنسيق مع الوفد ذكر فى : Zayid, Op. Cit., p. 345 وعلى الدين هلال : السياسة والحكم ص ١٩٢) لأن خصومة الفريقين وصلت الى نقطة المواجهة ثم أن التفكير فى إنشاء الحزب ورد خلال سير المفاوضات .

(٦) حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وقانون الحزب ص ٢ - ٤ ويبدو أن الخطبة طبعت قبل تلاوتها بيوم . ثم السياسة ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، وأحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٥٢ .

نكر ان الحياة النيابية التي نكاد نلمسها باليد تقتضى تنظيم جهود الأمة، ولن يكون ذلك الا اذا نشرت الأحزاب آراءها وقام كل ينصر مبادئه الخاصة في المجالس النيابية ، ثم طورت صحيفة السياسة هذا المعنى لتوضح أن الحزب لم يتألف للانتخابات وحدها ، وهو لم يجاهد ما جاهد في سبيل الحكم بلأى الوسائل - وكان قد هزم في الانتخابات - وانما تألف للدفاع عن الفكرة الدستورية (٧) . بينما تنظر صحيفة التيمس لأسباب تأليف الحزب من وجهة أخرى محورهما : الحزب على السكون والاتحاد والاستمرار على السبيل في سبيل المطامح الوطنية ، كما فسرها الوفد الرسمى ، (٨) . وهكذا كان الأمل في اصدار الدستور ، في عهد وزارة ثروت الصديفة ، وبالتالي خوض الانتخابات على أساسه وفي ظلها ، مما يعنى تولى السلطة ، مما يفسر حثهم على سرعة اصدار الدستور .

يضاف الى ما سبق أن هذه الجماعة رأت في تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبيرة بخلاف خصومها من السعديين الذين لا يعترفون به بل يعتبرونه نكبة كبرى (٩) . وهكذا يبدو أيضا أن صدور التصريح يقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم في شكل حزب سياسى ، يدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ في ظلها ، وفي مواجهة خصومه ممن يدعون احتكار الوطنية، بل تأليف الحزب - بتعبير كاتبه الأول - لدفع التهم الباطلة لانصار عدائهم بالخيانة ، ومقاومة أثرها في أذهان الشعب (١٠) ، بينما يذكر طه حسين.

(٧) السياسة : ١٩٢٢/١٠/٢٠ حديث هيكى ثم منكراته ج ١ ص ١٤٤ حيث نكر أن الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره فى مقدمة أغراض الحزب . ثم السياسة ١٩٢٢/١٢/٢ حيث ذكرت أن الحزب تألف بعدما انتهت لجنة الدستور من عملها لكي يدخل الانتخابات على برنامج معروف .

(٨) عن السياسة ١٩٢٢/١١/٨ ، منكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٣) ص ٢٠٤٨

(٩) السياسة : ٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

(١٠) هيكى : منكرات ج ١ ص ١٤٨ ، السياسة ٦ ديسمبر ١٩٢٢ مقالة توفيق دياب .

أن الحزب لم يؤلف لهذا المعنى ، لأن مناهضة سعد لا تصلح موضوعاً لتأليف الأحزاب ، (١١) ويدعم علوية فكرة علاقة التصريح بنشأة الحزب ، على اعتبار أن مصر دخلت مرحلة جديدة توجب الاستعداد لمراحل أخرى لاستكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات ، ولن يكون ذلك إلا بصلاحيات أداة الحكم والنهوض بالأمة اجتماعياً على أساس وجود برلمان (١٢) .

ويفهم من الأسباب السابقة كذلك أن الحزب سيكون حزب معارضة لسعد زغلول ، الذى حملتهم إرادة الشعب على أن يصمتوا عنه عاماً وبعض عام فلم يستطيعوا معارضة زعامته لكن عندما تكون هناك حياة برلمانية فإن الصيغة الدستورية الجديدة اذ ذاك تعطيهم فرصة المعارضة ، بالإضافة إلى أن مصادر الوفد ذاته تؤكد على وجود فكرة كسر الموجة المتطرفة لسعد ورجاله « فعدلى باشا وصحبه فكروا ، عقب إبعاد سعد ورفاقه ، فى تأليف حزب يجمع شتات المعتدلين » (١٣) .

ويبدو أن هناك سبباً آخر دفعهم إلى الإسراع بالإعلان عن أنفسهم كحزب ، يتعلق بصلتهم بالملك ، فهم أصدقاء وزيره الأول ، الذى كان مغضوباً عليه منه بسبب لجنة الدستور ونصوص مشروعه ، وخلافات ثروت مع نشأت ونسيم ، رجلى القصر ، حتى لقد فكر الملك فى تأليف حزب سياسى تابع للقصر تحت رئاسة نسيم باشا (١٤) مما دعا أنصار عدلى

(١١) كوكب الشرق : ٢٣ أكتوبر ١٩٢٣ .

(١٢) محمد علوية : فكريات ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ (ويبدو أن ذاكرته قد خائنته فذكر أن عبد العزيز فهمى انتخب وكيلاً للحزب مع محمد محمود ، ولم يكن فهمى وكيلاً) وقد أكد نسوقى أباطة نفس المعانى السابقة حول استكمال الاستقلال وبث الحرية فى النفوس ومقاومة الطغيان ونشر للمبادئ الدستورية .. (السياسة فى ١٩٤٤/١٢/٢١) .

(١٣) حافظ محمود : أسرار الماضى ، ص ٨١ - ٨٢ ويضيف : هل كانوا يعارضون سعداً فى الشارع ورجل الشارع كان مع سعد بلا قيد ولا شرط ؟ ثم انظر بيان الوفد المصرى فى شفيق : تمهيد الحواشي ج ٢ ص ٢٢٧ .

(١٤) F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, Political Situation, (١٤)

Oct. 21 1922.

الى الاسراع بلم شملهم والتعجيل باعلان حزبهم ، ويؤيد هذه الفكرة موقف الملك من المديرين حين عنقهم يوم الاحتفال باعتلائه العرش في ٩ أكتوبر ، وذلك « لأنهم قد استخدموا نفوذهم لصالح حزب عدلى ٠٠ في الوقت الذى بالغ الملك فيه في الحفاوة بإحد رجال الوفد (السعدى المصرى) كما ان رسل القصر قد اظهروا تعاطفهم مع الزغلوليين وكانوا على صلة وثيقة بصحفهم (١٥) . وكانت جماعة عدلى قد لقيت تعصيذا أو تشجيعا من جانب السلطات الانجليزية في مصر ، التى كانت تلتمس الأمل في هؤلاء المؤيدين لعدلى باشا ، باعتبارهم رجال التسوية السلمية ، والاعتدال وخصوم سعد زغلول ، الذى بدا متطرفا بشكل مزعج ومن ثم فان التركيز عليهم ومساعدتهم ، باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يعد مساعدة ضمنية من الانجليز لابرازهم واطهارهم بشكل مباشر على المسرح السياسى ، بالاضافة الى « كسر الموجة المتطرفة لاتباع زغلول ، والافادة منهم كقوة في البلد ، وحتى اذا لم يتسن حدوث ذلك ، فانه يمكن تكتيلهم ليصبحوا قوة معارضة برلمانية ، (١٦) » .

أما عن تحديد مركز جماعة عدلى من الوزارة القائمة ، فلا جدال في ان ثروت كان في معسكر هذه الجماعة منذ البداية ، واذا كانت بعض الدوائر تعتقد ان تأسيس عدلى لحزب سياسى سوف يؤدى الى سحب تأييده للوزارة ، فان اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الذى كان يراقب الأمور بدقة بالغة ، لا يجد سبيلا الى مثل هذا الاعتقاد « فالحزب سوف يعد للحملة الانتخابية بالاشتراك مع الحكومة ، ورئيسها سوف يترك الأمر لعدلى عند فوزه في الانتخابات ليصبح رئيسا للوزارة ، ثم ان عدلى سوف يفسح له مكانا ممتازا داخل وزارته ، (١٧) » وتتأكد فكرة سعى الوزارة

F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, (١٥)
1922.

وتضيف الوثيقة ان الملك لم يكن متعاطفا تعاطفا حقيقيا مع الزغلوليين .

(١٦) فقرة بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٢٢ فى :

F.O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922. (١٧)

في مساعدة الحزب الجديد مما رواه اللنبي عن استخدام المديرين نفوذهم لصالح حزب عدلى (١٨) ، وقد اعترف ثروت نفسه بهذه الحقيقة في مذكورة أرسلها للمندوب السامى أفصح فيها عن مسلك الملك حيث قال « ان الملك يصانع كل حزب ضد الآخر ليصل بنفسه الى القمة ، لقد استخدمنا لاسقاط الزغوليين وهو الآن يحاول استخدامهم لاسقاطنا ، ولكن الزمن تغير .. أنت تعرف كل شئ عن الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى مع محمد محمود وحافظ عفيفى وآخرين انهم فى الحقيقة يعملون وأيديهم فى أيدينا .. وسوف نعمل معا ما نعتقد أنه الأصوب » (١٩) . كما تفيد تقارير الأمن أن الحكومة كانت تتدخل تدخلا فعليا فى تشكيل الحزب وتأسيس صحيفته « السياسة » بل كان رجال الادارة يساعدون الحزب والصحيفة علنا وبدون أدنى تحفظ (٢٠) . ولكثرة ما لغطت به الألسن حول موقع الحزب من الوزارة وتعضيدها له وقيامه لنصرتها ، علقت صحيفة الحزب على ذلك فى عددها الأول فذكرت « زعموا أن حزبنا تألف لتأييد الوزارة متجاهلين أن رجلا كبير النفس بارز الشخصية كعدلى باشا لا يسخر لا هو ولا حزب يرأسه لمثل هذه الأغراض ، ومثل هذه المزاعم ينتهى أمرها متى جاء البرلمان » (٢١)

F.O. op. cit. (١٨)

F. O. 407/195, Enc. in No. 30. Remarks by Sarwat. 8, (١٩)
9, 1922.

(٢٠) محافظ الأحزاب السياسية ، الاولى ، تقرير أمن بدون تاريخ . وقد هاجم سعد زغلول مسلك الوزارة تجاه الحزب ووصف العلبيين بأنهم « وزاريين » ، انظر مذكراته : ك ٤١ ص ٢٤٩٢ - ٢٤٩٤ وك ٤٢ ص ٢٥٧٧ ، ٢٥٨٥ . وانظر صحيفة الافكار : ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ حول جمع الادارة الاموال للحزب . وصحيفة الاخبار : ١ ، ٢ / ١٠ / ١٩٢٢ عضوية الحزب الجديد ، واعمال الادارة ، الحزب الجديد وتدخل الادارة ، وبها نصوص عرائض استكثبتها الادارة للعمد والمشايخ لاعلان الثقة « بزعيم حزب الحكومة دولة عدلى باشا ومن لف لفه » . (٢١) السياسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢ ، ٨ / ١١ / ١٩٢٢ ، وقد اُضيف هيكى فى مذكراته ج ١ ص ١٤٥ أن لطفى السيد كان يريد أن ينضم ثروت وصدقى للحزب وكانت نظريته أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية .

ونعناها كانت تعتقد أن فوز الحزب في الانتخابات سوف ينهى وجود هذه الوزارة وبالتالي ينهى الزعم بأنه قام لتأييدها ، وفي تقديرنا أن مسألة التعجيل بالأعداد لظهور الحزب خلال فترة وجود ثروت في رئاسة الوزارة كانت مقصودة ، للاستفادة من وجوده على رأس الجهاز الإداري للدولة ، مع تزايد الأمل في صدور الدستور وإجراء الانتخابات في ظل وزارته مما يكفل له الفوز بأغلبية تتيح له تولى السلطة . ويبدو ذلك واضحا من استعجاله الوصول إلى الحكم وطلب المساعدة من المندوب السامي البريطاني ، من خلال حديث لحافظ عفيفي ، أكبر الشخصيات المنظمة للحزب ، أدلى به إلى أحد رجال دار المندوب السامي (مستر فورنس Furness) حيث أبدى أمله في أنه إذا حدث تغيير وزاري ، أن يكون عدلي هو رئيس الوزراء المقبل ، ونقل الحديث بالطبع إلى المندوب السامي (٢٢) . ولكن في الوقت الذي كانت اجراءات اعلان الحزب على كل لسان كانت علاقة الملك بثروت قد دخلت مرحلة من السوء ، أفضت برئيس الوزراء في النهاية إلى تقديم استقالته ، في الوقت الذي كان فيه الحزب قد أعلن عن قيامه .

* * *

توالت اجتماعات أنصار عدلي في منزله بالأسكندرية حيث تم وضع أسس قيام الحزب الجديد ، خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ، وحرر لطفى السيد ، بالاشتراك مع الدكتور هيكل خطاب الافتتاح الذى سيعن به عدلي قيام الحزب ، وتحدد به سياسته ومبادئه . كما اتفق على أن يسمى « حزب الأحرار الدستوريين » وقد كانوا ينفون تسميته خلال مشاورات نوفمبر ١٩٢١ بحزب الاستقلال التام ، بل إن هناك من اقترح أن يسمى بحزب الوفد « لفازعة سعد في الاسم » ، كما ذكر أنهم انتقوا تسميته بالحزب المصرى الحر (٢٣) . وإن كان لطفى السيد ، واضح سياسة الحزب ومبادئه لم ترقه التسمية وكان يود أن يسمى بحزب « الحريين الدستوريين » معترضا بأن كلمة « ليبرال » تقابلها « الحريين » وحتى لا تكون

F. O. 141/819, Dr. Hafez Afini, Oct. 21, 1922.

(٢٢)

(٢٢) هيكل : منكرات ، ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥ ، نحاس : صفحة من تاريخ

ص ١١٥ ، صالح عيسى السودانى : الاسرار السياسية ص ١٢٥ ، الأفكار فى

١٩٢٢/٩/١٧

تسميتهم بالأحرار تحمل اتهاماً ضمنياً لخصوصهم بأنهم عبيد (٢٤) . ويبدو أنهم تأثروا في اختيار الاسم بحزب الأحرار الانجليزى وقد انتقدت صحيفة الأفكار هذه التسمية ، وتسألت : « لماذا يكون في مصر أحرار ومحافظون وغير ذلك مما له وجود في الدول المستقلة ، أحرار في أى شيء ومحافظون في أى شيء ، وهل هذا الدستور الموضوع هو بغيتهم وهو الذى تألف حزبهم من أجله ؟ » (٢٥) .

واتفق على تسمية صحيفة الحزب « بالسياسة » وكان حافظ عفيفى قد تقدم بطلب ترخيص إصدارها كصاحب امتياز ، ومنحه في ٢٨ أغسطس ، وبات متوقفاً أن تصدر خلال سبتمبر بعد أن تم الاتفاق على كل شيء (٢٦) . وكان الأعداد لإصدارها عملاً شاقاً وكانت دار المندوب السامى على صلة دائمة بذلك ، حيث أخبر عفيفى مستر كير أنهم سيعهدون بطباعتها إلى صحيفة « البورص أو الأفكار » خلال الشهر الأول ريثما تصل الماكينات التى تعاقدوا عليها من سويسرا ، وقد تأسست شركة مساهمة للصحيفة تتألف من ١٥٠٠ عضو برياسة مدحت يكن ، ويبدو أن توقع المندوب السامى لميعاد إصدارها (٢٧) قد سبق الموعد الحقيقى بأسبوع وربما كان

(٢٤) العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٤٩ .

(٢٥) الأفكار فى ١٠/٢٨/١٩٢٢ وانظر تعليقات حول التسمية فى حافظ محمود : أسرار الماضى ص ٨١ - ٨٢ ، ثم حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٢ . وينكر سعد فى مفكراته (ك ٤٢ ص ٢٥٨٥) أن الاكتتاب للحزب بلغ فى ١٠/١٩٢٢ مبلغ ١٦ ألف جنيه .

(٢٦) F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31,

1922.

(٢٧) F. O. 141 819, Dr. Hafez Afifi, Oct. 21, 1922. and

407/195 No. 30, Oct. 15, 1922.

وقد نكرت السياسة فى ١/١٨/١٩٢٧ وهى تستعرض تاريخها أنها تأسست على غرار الشركات الاقتصادية الكبرى وأجتمع أقطاب البلاد بإدارتها على هيئة جمعية عمومية برياسة مدحت يكن الذى كان آنذاك رئيساً لبنك مصر ، فراجع قانون الشركة وانتخب مجلس إدارتها .

لذلك التأخير صلة بموعد اعلان قيام الحزب ليرتبط ظهورها بظهوره .
 ووزعت رقاع الدعوة لاعلان تأسيس الحزب في احتفال أقيمت مراسيمه
 بفندق شبرد صبيحة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، حيث وجهت الدعوة لنحو سبعمائة
 « عين وذات » من العاصمة والأقاليم وقد لباهما ما يقرب من خمسمائة
 منهم (٢٨) كما لم توجه الدعوة الا للصحفيين الانجليز حيث لم يحضر
 الاحتفال صحفى مصرى واحد ، ربما لانهم كانوا غير واثقين من أن صحيفة
 مصرية سوف تؤيدهم ، بل لعلهم علموا أن هناك نية مبيتة لارسال وفد
 من الحزب الوطنى والزغوليين يحضر الاحتفال لمضايقة عدلى ومقاطعة
 بالأسئلة واثارة البلبلة أثناء القائه الخطاب (٢٩) وكانت العناصر التى حضرت
 الاحتفال تضم وزراء سابقين وزعماء دينيين وأعيان ومديرى أقاليم ومحامين
 مشهورين وفئات من أصحاب المهن الحرة وأطباء وأعضاء فى الجمعية التشريعية ،
 وقد استقبل خطاب عدلى ، الذى اختيرت كلماته بعناية فائقة ، بحماس
 عظيم ، كما لم تحدث أية محاولة للتظاهر « ولم يتضمن الخطاب أى هجوم
 شخصى ، سواء على البريطانيين أو الساسة المصريين ، بالإضافة الى أنه
 لم يوضح أى سياسة جديدة أخاذاً أو متميزة (٣٠) » وعقب فراغ عدلى من

F. O. 371/7738, Tel. from Allenby, Oct. 13, 1922. (٢٨)

وقد ذكر أحمد شفيق (التمهيد الثالث من الحوليات ص ٣٢٧) والأفكار (٣٠ /
 ١٩٢٢/١٠) ان عدد الحاضرين كانوا ثلثمائة أو يزيدون شيئاً ، ونكرت النظام
 (١٩٢٢/١٢/١١) أنهم نحو مائتى شخص ، ونكر لاندوا أنهم ٣٥٠ شخصاً .
 Parliaments, P. 169.

F. O 407/195, Enc. in No. 4, Sept. 1-2, 1922. (٢٩)

والنظام ١٩٢٢/١٢/١١ ، الاخبار ١٩٢٢/١٠/٣١ .
 F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31; (٣٠)

1922.

وانظر كذلك وصف السياسة للاجتماع بعدها ٢٢/١٠/٢١ ، ثم هيك : مذكرات
 ج ١ ص ١٤٤ ثم وصف صحيفة الأفكار ٢١ أكتوبر التى نكرت اننا اذا استثنينا
 منهم ثلاثين أو أقل ممن يدعون الاشتغال بالسياسة فى بعض الاوقات ، كان الباقون
 من طبقة أعيان الريف الذين هم قطعان كل مدير وكل مأمور يسوقهم الى حيث يطعمون
 وحيث لا يعلمون .

انقاء خطابه ، توهى به رئيسا للحزب ثم أعلن محمد محمود مبادئ الحزب الثمانية عشرة ، بيثما قام محمد على علوبة وتلى قانون الحزب والقى الشيخان عبد الحميد البكرى ومحمد بخيت خطبتين ، أعقبهما إعلان توفيق دوس أن هذا الجمع يشكل أول جمعية عمومية للحزب الجديد ، وطلب اليهم انتخاب اللجنة الادارية له وأضاف أنه تسهيلات لهذه المهمة فقد وضعت قائمة تضم ٢٦ مرشحا لعضويتها ، فوزعها على الحاضرين مطالبيا اياهم باضافة من يريدون ومحو من لا يريدون ترشيحه ، حتى استكمل عدد اعضاء اللجنة (٢١) . وهكذا لم تطرح مسألة الترشيع لعضوية اللجنة الادارية على مجموع الحاضرين بصفة مبدئية ، كما لم يمنحوا الفرصة الكافية لدراسة ومناقشة مبادئ الحزب ووسائله ، حتى لقد بدت المسألة كما لو كانت فرض شخصيات معينة .

ويبدو أن الحزب حقيقة قد تعرض لموجات من الانتقاد والالتهام ، حتى قبيل الاعلان عن قيامه ، فحين تسربت أنباء تأليفه الى الصحف ، انتقدته صحف الوفد انتقادا مرا ، وألقت تبعة تمزيق الأمة على القائمين به « لأن الأمة كلها حزب واحد وليس لها الا مطلب واحد ، فتعدد الأحزاب مدعاة لتفريق الكلمة » (٢٢) وعندما أعلن قيام الحزب رسميا ، رددت صحيفة الاخبار المعانى السابقة ، واستغربت عدم دعوة الصحف المصرية لحضور الاحتفال ، وربطت بين الاعلان عن الحزب واختفاء الزعماء السياسيين بنفيهم واعتقالهم - تقصد سعدا ورفاقه - لما فى ذلك من معنى لا تطمئن له النفوس « فالميدان الذى يحرم فيه العمل على طائفة دون أخرى لا يصلح لأن تغرس فيه بذرة الحزبية » (٢٣) . وأرجعت صحيفة الأفكار فكرة تأليف

(٢١) السياسة ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٢٢ وصف تفصيلي للاجتماع ونصوص الخطاب . وقد ذكر أحمد شفيق (التمهيد الثالث للحوليات ص ٢٢٨ أن عبد العزيز فهمى أبقى لرئيس الحزب ، مؤيدا ومعاهدا الا يحازب سواه) .

(٢٢) مفكرات سعد ، ك ٤٢ ص ٢٥٨٠ ، ٢٥٨٧ ، أحمد شفيق : حوليات .

التمهيد ج ٣ ص ٢٢٥ ، الأفكار ١١ ، ١٥/٩/١٩٢٢ مقالات : اسناد السياسة المتداعية ، معرض الأسبوع - اخبار الحزب الجديد .

(٢٣) الاخبار ٢١/١٠/١٩٢٢ مقال لامين الزافعى

الحزب إلى الانجليز فذكرت أنه « ما إن عاد عدلى من لندن حتى كتب إلى النبي يخبره أنه ساع في تأليف حزب ، وفي هذا قرينة على أن كلاما قد دار قبل ذلك في تأليف هذا الحزب ، وأن مهمة هذا الحزب هي الرجوع إلى المفاوضة في غير الجو الذي قضى عليها بالفشل ، فلم يستطع عدلى قبول مشروع كيرزن لأن سعدا كان موجودا بمصر ، (٢٤) . كما اتهمت صحيفة النظام أنصار الحزب الجديد بأنهم اتفقوا مع الوزارة الحاضرة على تصريح فبراير وعلى خططها في الالتجاء إلى السلطة العسكرية والتنكيل بزعماء الوفد (٢٥) . وفي الحقيقة أن الحزب - بإجماع المصادر - قد استقبل استقبالا فاترا ، إن لم يكن سيئا ، وأن الناس نفروا منه ، ذلك أن الحكومة التي كانت قائمة بالأمر لم تكن مؤيدة من الشعب ، كما أن الصحف المعارضة ومعظمها ذات شعبية كبيرة ، قد تناولته بالاتهام والتجريح ، رغم أن خطاب عدلى قد امتلأ بعبارات طيبة عن الخصوم السياسيين بالإضافة إلى تجنبه إثارة الأحقاد (٢٦) . وقد تولت « السياسة » الدفاع عن الحزب ونفى تهمة تفريقه للأمة ، وأبرزت أحاديث رئيسه عن الاتحاد وقد تساعلت: أليست الأحزاب على تعددها خدمة للأمة ؟ من ذا يقول إن كثرة الخدم تنقص من سعادة المخدم ؟ إن كل حزب على الأحزاب الأخرى رقيب وإلى الأمة تتحاكم الأحزاب (٢٧) .

(٢٤) الأفكار ١٩٢٢/١١/١ مقال لعبد القادر حمزة

(٢٥) النظام ١٩٢٢/١١/٢ مقال حافظ عوض ، وبها نص بيان الوفد المصرى

عن الحزب ، .

(٢٦) F.O. 407/195, op. cit. وكذلك مقالة الاجيشن نيوز مترجمة في النظام

١٩٢٢/٢/١١ ثم عبد العزيز على : «التأثير المصانم ص ٩٨ ، السياسة ١٩٢٢/١١/٢ «لماذا نرى فئة من المصريين تسمى استقبال حزب الاحرار؟» ثم محافظ الأحزاب السياسية بدار الوثائق ، الاولى وبها تقرير عن نفور الامالى من الحزب واعضائه لان بعض المنتمين اليه كصديق وثروت لم يجرؤا على ان يظهروا امام الشعب باعتبارهم من الاحرار الدستوريين ، والمقطم ٩ ، ١١ نوفمبر بقرينات تأييد وطعن في الحزب حتى لقد اتهمته السياسة بالذنبية والحرص على المصلحة التجارية (تعليق السياسة في ١٢ ، ١٤ نوفمبر) .

(٢٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٢ (حزبنا يدعو للاتحاد ، نحن وبيان الوفد المصرى)

وكان أسوأ رد فعل لقيام الحزب أن اغتيل رجلان من أعضاء مجلس إدارته ، على باب الحزب يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، وهما حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى ، حيث أطلق النار عليهما بعض الشبان الذين فشل البوليس في تعقبهم ، وكان قد وصل الى مكان الحادث بعد ثلث ساعة ، والحادث حلقة من سلسلة نشاطات قامت بها إحدى خلايا العمل السرى فى مصر والتي كانت ترتبط ببعض قيادات الوفد ، وكانت نتجه فى بداية أمرها الى اغتيال الشخصيات الرسمية الانجليزية لكنها هذه المرة اغتالت شخصيتين مصريتين وغير رسميتين - كما ذكرت المصادر الانجليزية التى أضافت أنه يبدو أن ليس ثمة دوافع شخصية وراء الحادث فقد كان القتيلان محبوبين ، ثم انهما ظهرا على باب الحزب بمحض الصدفة ويبدو أن الحادث كان مقصودا من جانب قطاع من المتطرفين لاختافة الحزب الجديد صاحب الاتجاه السياسى المعتدل (٣٧) . وقد قيل أن المقصود بالقتل كان حسين رشدى وعدلى يكن ، وإن كان هناك من يشكك فى ذلك على اعتبار أن الجماعة المنفذة للحادث لم تكن لتخطئهما (٣٨) . والواقع أن الحادث لم يكن يقصد أشخاصا بذاتهم ، بقدر ما كان يقصد به تحطيم الحزب الجديد ، الذى بدأ ظهوره فتا فى عضد الحركة الوطنية من وجهة نظر مرتكبيه ، على اعتبار أن ذلك يعطى للانجليز فرصة المساومة (٣٩) .

F. O. 407/195, No. 107, Allenby to Curzon, Nov; (٣٧) 25, 1922.

وقد ذكرت الوثيقة أن المرتكبين ثلاثة من الطلاب وأنه قد قبض على عدة أشخاص من بينهم الشيخ مصطفى الغاياتى الذى كان زغلوليا ليماجوجيا والشيخ محمد شكرى وعبد الحميد افندى حكيم .

(٣٨) مصطفى أمين : الكتاب المنوع : ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٨ .

(٣٩) منكرات عبد الفتاح عنایت ، النداء ١٩٥١/٢/٦ حيث وصف الحادث

بالتفصيل وذكر أن القتلة كانوا ابراهيم موسى ومحمود عثمان ومحمد فهمى وعبد الحميد عنایت ، وقد نسبته عبد العزيز على (الناظر الصامت ص ١٠١) الى شعبة تألفت فى ٢٢/٢/٨ للنضال السرى واتهم الحزب الجديد بالتهالك على المناقضة وأيد رواية عنایت فى بعض جوانبها أما شفيق منصور فقد ذكر فى تقرير له أنه

=

وقد شنت صحيفة « السياسة » حملة شديدة على الصحف التي كانت تحرض ضد الوطنيين واتهمت كتابها بأنهم قتلة الوطن ، وكانت تقصد بذلك صحف الوفد وكتابه الذين كانوا يضللون الأفكار ويحرضون الشبان على ارتكاب الجرائم ، وأصدر الحزب بيانا للأمة ذكر فيه أن القتلة « لم يقصدوا الفقيد لذاته بل يقصدون أيا من زعماء هذا الحزب ، كل ذلك فعلوه نكاية بالحزب ومازادوا على أن نكلوا بوطنهم . واننا لن ننتهون في حراسة الحرية المقدسة ولن ننتهون في تحقيق الاستقلال الفعلي التام . الخ ، (٤٠) . ولم يؤد الحادث الى تفتيت الحزب بل على العكس ازداد أنصاره تماسكا واصرارا على مواصلة مسيرتهم الحزبية .

* * *

كانت تلك اجراءات اعلان الحزب ثم قيامه ، وصدى ذلك الاعلان ، ولكن ذلك كله لا يتحدد قيمته الا بتحليل برنامجه وخطته وقدرته على تطبيق ذلك ، وقد انطلقت مبادئ الحزب من أساسين ، دارت حولهما خطبة رئيسه. وشملا الجانب الأكبر من برنامجه وهذين الأساسين هما : تصريح ٢٨ فبراير ومشروع الدستور ، فالاساس الأول بمثابة مقدمة لعقد اتفاق « يحقق للمصريين استقلالهم ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال . . . وهو خطوة الأمة في سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء . . . » أما الاساس الثانى فهو « اختيار الأمة المصرية الدستور نظاما لحكومتها فهو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة . . . والاسراع بتنفيذه خدمة جلية للبلاد ، كما أن بين هذين الأساسين ارتباط وثيق . » فالتعجيل بتنفيذ الدستور هو تعجيل بمعالجة المسألة المصرية ، (٤١) .

اجتمع مع احمد ماهر والنقراشى قبل الحادث ببضعة أيام وأنهم اتفقوا على أن يحصل الاعتداء على على ورشدى بمناسبة تكوين الحزب الجديد ، تقرير شفيق منصور فى مصطفى أمين : الكتاب المنوع ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١) .

(٤٠) السياسة ١٩٢٢/١١/١٧ انتم قتلة الوطن للنياب ، ٢٣ نوفمبر نحن القوم لطف حسين و٢٦ نوفمبر هى الفوضى ، لسوقى أباظة ، ٢٣ نوفمبر نص بيان الحزب للأمة .

(٤١) حزب الأحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس وقانون الحزب ، ص ٤ - ٦ (من أوراق الدكتور هيكال الخاصة) ونص البرنامج بمحافظ عابدين ، دار ٦٠

وقد تضمن البند الرابع من القانون الأساسى للحزب ، مبادئه التى تتألف من ثمانية عشر مادة ، وقد احتوت المواد الست الأولى برنامج الحزب فى النواحي السياسية ، أما ما تبقى من المواد (٧ - ١٨) فتتعلق بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية . وفيما يتصل بالقضية الوطنية ، نصت المادة الأولى - وهى من أربع نقاط - على « الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال الفعلى التام ، وانهاء الاحتلال البريطانى ، والبدء بكلمة « استكمال » تعنى أن مصر قد تجاوزت نقطة البداية ، وهو ما تؤكدته الفقرة (ج) من نفس المادة التى تربط بين عقد الاتفاق والحرص على ألا يمس هذا الاستقلال ، بينما الفقرة (ب) فقد نصت على العمل لانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر . أما المادة الثانية فتتخص على ادخال مصر فى عضوية جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة ، ويفهم ضمنا من التصريح باستقلال مصر ، أن تلك مسألة واردة ، وبالتالي فإن اعتبارها مادة فى برنامج حزب سياسى ، أمر محدود القيمة ، وفى الخطبة التفسيرية لعدلى يكن تحدث عن « الحيلة السياسية التى تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالتفصيل ، إنما يكون ذلك عند المفاوضات ، وتبدو العلة واضحة فى أنهم قدموا مبادئ سياسية عامة ، بالرغم من أن تجربة رئيس الحزب فى مفاوضاته الأخيرة ربما تتيح له بلورة خطة للمفاوض المصرى يصوغها فى مبدأ أكثر تحديدا ودقة . كما أن البرنامج جاء غفلا من الحديث عن الامتيازات الأجنبية وموقف الحزب ازاءها ، بالرغم من أن خطبة الرئيس تحدثت عنها واعتبرتها نظاما عتيقا لا يتفق مع المبادئ الحديثة » ونرى من الأوفق أن تكون موضوع مفاوضات خاصة بين مصر والدول ذوات الامتيازات ، (٤٢) .

الوثائق ، محفظة تقارير سياسية عن الأحزاب ، تقرير بالفرنسية - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (١٣) ص ٢٠٥٧ ، بيلى : عدلى باشا ص ٢٦٦ - السياسة ١٩٢٢/١٠/٣٠ - وكذلك .

F. O. 371/7738, Allenby No. 377, Nov. 2; 1922.

(٤٢) خطبة دولة الرئيس ، ص ١٠

أما المطلب الدستوري فتضمنه المادتان (٣ ، ٤) ويتمثل في تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش وترقية شأن الهيئات النيابية المحلية واستكمال نظامها . والنص على الاهتمام بالهيئات المحلية يمثل حقيقة جديدة ، لم يكن ثمة إشارة إليها في برامج التجمعات أو الأحزاب السياسية السابقة على عام ١٩٢٢ . ولعلها تتصل بأدوات الحكم وبالوضع الاجتماعي لمن نصوا عليها . وقد تضمنت المادتان (٦،٥) الحديث عن الدفاع عن حقوق الفرد وحرية واعداد وسائل الدفاع عن الوطن ضد كل اعتداء خارجي . ويلاحظ على المواد السابقة أنها تبدأ باستخدام الفاظ نحو « الاستمرار ، التمسك بكذا ، السعى في » ، الدفاع المستمر . الخ ، مما يدل على أن المواد تتعامل مع سياسات قائمة أكثر من تصويرها لسياسات جديدة أو حتى تصوير أساليب جديدة للتعامل مع هذه الأوضاع . وبخصوص المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فتتبلور فيها قضية التعليم في دقة وشمول ، فتتص المواد على محاربة الأمية ، وجعل التعليم الأولي اجباريا ومجانيا للبنين والبنات ، وتخطيطه وجعل العربية لغته ، ووصل مصر بالحركة العلمية في العالم عن طريق الترجمة والبعثات (م-٧) . والنص على تحسين حال البلاد الصحية (ولم يوضح كيف ؟) ومثل ذلك النص على السعى لاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية للبلاد (م ٨ ، ٩) . أما أوضاع التجارة والزراعة والصناعة (م ١١ - ١٧) فانتركز فيها واضح على النظرية الفردية وحرية التجارة وتقرير سياسة اذباب المفتوح ، وتخلي الحكومة عما تحت يدها من الاطيان للأفراد ، وتشجيع هؤلاء على القيام بالأعمال العامة أما مسألة العدل الاجتماعي فقد تضمنتها المادتان (١٠ ، ١٨) بالسعى في توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، والسعى في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل « اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين (٤٣) ».

(٤٣) شرح البرنامج في السياسة ١٩٢٢/١٠/٢٠ بقلم هيك . وانظر مذكراته ج ١ ، ص ١٤٦ ، وتعليق حافظ محمود (اسرار الماضي ص ٨٣ - ٨٤) وبه شيء من المبالغة وتعليق لاندوا . Parliaments and Parties, p. 133 . بأنه يعكس طبيعة البرجوازية الكبيرة . وتعليق المقلم ك ١/١١/١٩٢٢ والتركيز على أهمية الشئون الاقتصادية بالبرنامج .

وإذا كان النص الأول قد جاء مبهما بشكل عام ، فإن النص الثانى أساسه الخوف من الهزات الاجتماعية وليس باعتبار العدل حقا طبيعيا أصليا ، ويبدو التركيز على الجانب السياسى فى خطبة رئيس الحزب واضحا ، حيث تجاهل الحديث عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية فى خطبته رغم أنها تشمل معظم مواد البرنامج .

وتأخذ مصادر الحزب الوطنى على هذا البرنامج أنه لم ينص صراحة على الجلاء ، والجلاء هو جوهر الاستقلال ، واتهمت عدلى بالمبالغة فى الحديث عن الأثر المترتب على تصريح فبراير وتساعت : لماذا يتمسك بمبدأ المفاوضة على أساسه وقد ذاق مرارتها والانجليز هم الانجليز . ثم ذكرت رجسالة الحزب الجديد بأن طائفة كبيرة منهم قد اجتمعت فى الكونغرس فى ١٣ نوفمبر ١٩٢١ وارتبطت بقرار ينص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات الحالية فلن تسمح الأمة بإجراء مفاوضات أخرى فى المستقبل إلا إذا انسحبت الجنود البريطانية من الأراضى المصرية ، فلماذا تفاسوا هذا القرار الحكيم ؟ (٤٤) . أما مصادر الوفد فقد ذكرت أنهم لا يتمسكون بالاستقلال التام بل يكتفون بالاستمرار فى العمل فى طريق الاستقلال ، ويقرون تصريح فبراير من رأسه إلى قدمه ولا يعتبرون السودان جزءا من مصر بل يكتفون بحفظ السيادة المصرية عليه ، ووصف سعد البرنامج بأنه ليس إلا عبارة عن دعوة ، مبهمة الصيغ كثيرة المط ، لم تتحدث عن الأحكام العرفية ، كما وصفه بأنه لم يبين الطريقة العملية للوصول إلى هذه الأغراض حتى يتميز عن غيره من بقية الأحزاب والأفراد لأن المبادئ التى وضعها عامة لا يختلف فيها واحد عن آخر ، إنها لا تختلف فى جوهرها عن مبادئ الزغلولية بل هى واحدة ، وهذا برهان قاطع على اخفاق سياسة ٢٨ فبراير ، (٤٥) .

(٤٤) الرافعى : فى أعقاب ، ج ١ ص ٦٨ ، الأخبار ٢١/١٠/١٩٢٢ (الحزب الجديد وتصريح فبراير لا مبن الرافعى) .

(٤٥) أنظر مقالات عبد القادر حمزة وعباس العقاد فى الأفكار ١ ، ٢ نوفمبر ، ٢٦ نوفمبر وسلسلة مقالات بعنوان حزب عدلى ثم منكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٤٩٢ . وبها نص البرنامج نقلا عن التيمس ، ك ٤٢ ص ٢٦٠٣ - ٢٦٠٦ .

أما مصطفى النحاس فقد ادعى أن هذا البرنامج ليس هو البرنامج الحقيقي للحزب وإنما هو ستار أسدل على قصده والغاية الحقيقية لإنشائه (٤٦) .

لم يقف الحزب عند حد البرنامج المعلن في أكتوبر ١٩٢٢ ولكنه كان يتخذ من المناسبات السياسية كإعياد الدستور والجهاد والمناسبات الخاصة به كتابين رئيس أو تعيين آخر ، فرصا لتغيير وتنقيح البرنامج ، وإن لم يعلن ذلك في شكل وثيقة رسمية جديدة ، فلم يحدث هذا الأمر إلا مرة واحدة ، عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وتضاف إلى برنامج الحزب مسائل جديدة من خلال برامج حكوماته الممثلة في خطب العرش وخطب وتصريحات رئيسه التي تعطينا مادة جديدة ، وإن كانت تتصل بنواحي الخطط وتطبيقاتها أكثر منها بمبادئ عامة معلنة ، وسوف تفهم في حينها على كل حال ، ويكفي التركيز هنا على ما اعتمدته الحزب كمبادئ ، صاغها بهذا الخصوص . وفي خطاب هام ألقاه عبد العزيز فهمي الرئيس الثاني للحزب في ٢٧ يناير ١٩٢٥ ، تحدث عن مسئولية الحزب في « استكمال سيادتنا وتسوية مسألة السودان بما يضمن حقوقنا فيه ، وإجلاء الجيش الإنجليزي عن مصر ورفع نير الامتيازات أو تخفيف وطأته ، وتسائل : هل مصلحة الانجليز في الدفاع عن القناة وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا ؟ كلا . وعنى هذا فتوافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا ، فلا يمكن أن يكون موضوع الاتفاق إلا جلاء الجنود الانجليز عن مصر وتعهد مصر بأن تضع في منطقة القناة على الدوام عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا في الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء اجنبي عند طلب مصر ذلك في مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا أشهت عليها الحرب دولة أوربية مساعدة داخل الأراضي المصرية بمقدار معطرم . . كما أن خطة الدستوريين هي التمسك بعدم فصل السودان عن مصر بحفظ سيادتها وحقوقها عليه واعادة الجيش المصرى اليه . . ولن نصل إلى أغراضنا إلا

(٤٦) أحمد شفيق : الحولية الاولى ، ص ٥ خطبة للنحاس في ٢٢ ديسمبر

بشروط يجب أن نعمل على توفرها فينا : يجب أن يفهم الجميع أن مصلحتنا الحقيقية بصافاة الانجليز والتحالف معهم لفائدة الطرفين ، وتعديل قانون الانتخاب وجعل التمتع بالحقوق السياسية قاصرا على من لهم مصلحة ، مع تعدد الأصوات بحسب درجة الثروة أو العلم .. حتى لا تسلم البلاد طعمة لحكومة الأوباش والرعاع ، ثم استيفاء العدالة الاقتصادية في النفقات، وأن ينشأ في البلاد جيش قوى يعتمد عليه عند الاقتضاء» (٤٧) .

هكذا ذكرت مسألة « الجلاء الانجليزى » عن مصر صريحة وواضحة، كما ذكرت الامتيازات ووجوب الغائها ، غير أن المطلب الخاص بالسودان ظل كما ورد ببرنامج عام ١٩٢٢ ، كل ما استجد هو المطالبة بإعادة الجيش المصرى الى السودان ، وكانت تجربة الفشل التى حاقت بالحزب فى انتخابات ١٩٢٤ قد جعلته يتراجع عن قانون الانتخاب الذى وضعه رجاله ، فبدلا من تأييد النظام الدستورى ، أصبح تعديل قانون الانتخاب « على أساس طبقي » ، بالإضافة الى أن الرئيس الجديد للحزب قد أغفل فى خطبه المبادئ الاقتصادية والاجتماعية .

أما الدكتور هيكل الذى أصبح رئيسا للحزب فى مطلع عام ١٩٤٣ ، فقد سئل : أليس فى برنامج الحزب ما يحتاج الى تعديل أو تفصيل ، فأجاب بأن لجنة من الحزب اجتمعت فى ٤ مارس ١٩٤١ برئاسة عبد العزيز فهمى لإعادة النظر فى قانون الحزب ومبادئه ولم تر تغيير شىء جوهرى فيه وقد تمثل التعديل فى أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت الكثير من موضوع الفقرة (ج) من المادة الأولى ومن ثم رأى استبقاؤها للاسترشاد بها فى المفاوضات المقبلة ، وحذفت المادة الخاصة بإدخال مصر فى جمعية الأمم لتنفيذها (٤٨) . والذى

(٤٧) نص خطبة عبد العزيز فهمى السياسة ١٩٢٥/٢/١ وفى الاحتفال بيوم الجهاد ١٩٤٩ أرسل فهمى خطابا دعا فيه الى القوة ، قوة العلم ولا شىء غير العلم ودعا الى تقوية المصريين أنفسهم بالعلم وتطبيق العلم أى بالصناعة .. الخ (السياسة ٤٩/١١/١٤) .

(٤٨) جلسة الجمعية العمومية للحزب فى الأهرام ٤١/٢/١٢ ، وكانت آخر ساعة (٤١/٢/١٦) قد ذكرت أن عبد العزيز مهتم بأن يكون للحزب برنامج انشائى يسعى لتنفيذه وهو فى مقاعد الحكم لأن عبد العزيز باشا يرى أن البرنامج بوضعه الحالى يصلح لسنة ١٩٢١ لا لسنة ١٩٤١ .

لم يقله الدكتور هيكل أن عبد العزيز فهمى عندما عكف على دراسة برامج الأحزاب السياسية اكتشف أن لا فرق بينها جميعا إلا أن لكل منها اسما خاصا ، حتى أنه فاتح رئيس الوفد في حل الأحزاب السياسية والعودة الى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها لحظيرة الوفد ! (٤٩) ، ثم أضاف هيكل أثناء حديثه « أننا في فترة سيتلوها عهد جديد من التطور الذى يتقدم اليه العالم في أعقاب الحرب القائمة وليس من شك في أننا كمصريين لن نقف مكتوفى الأيدي وهذا مادعوت الى التفكير فيه ، (٥٠) . ثم أضاف في مناسبة تالية « أن نظرية الحزب منذ اليوم الأول ، تقوم على أن لنشاط مصر في سياستها الداخلية أثرا كبيرا في سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها ، بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهري وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر انجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها في حدود المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعروفة في غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا ، (٥١) .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانيةلقى هيكل خطابا في الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الحزب ، تعرض لبرنامج الحزب من جديد وصاغ الاهداف الوطنية على أنها جلاء القوات البريطانية وتحقيق قضية وادى النيل في وحدة مصر والسودان ومفاوضة الحليفة على هذه الأسس ، وردد تقريبا نفس ما ذكره عبد العزيز فهمى عام ١٩٢٥ بخصوص السودان فقال : « نحن لانريد السودان كمستعمرة، وانما نريد أن يكون للسودان ما لمصر وعليه ما عليها باعتبارهما وحدة لا تتجزأ ، ولذا لم يتغير مبدأ الحزب بخصوص الجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن الجديد حقا خلال هذا الخطاب أن هيكل قد صاغ

(٤٩) روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤١

(٥٠) آخر ساعة ١٧-يناير ١٩٤٢ .

(٥١) أوراق الدكتور هيكل ، غير منشورة ، الملف الثانى ، خطبة في الذكرى

الثانية لمحمد محمود باشا ص ٥ .

برنامجا جديدا للحزب سماه « برنامج المستقبل » يتطرق بمسائل الدفاع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأدبية ، مما يعد برنامجا جديدا للحزب بالفعل . فبخصوص الدفاع طالب بإعادة النظر في التسليح واقتفائه مع حاجتنا . . كما أفرد نقطة خاصة بالصناعة « فصناعات السلم ضرورية لذاتها أثناء الحرب ، وجوف أرضنا ليس أقل ثراء من سطحها وصحاريها الممتدة وما تحويه من ثروة معدنية ، ومناجم القوى المحركة وأهميتها لمصانعنا ، وذكر أنه مع إيمانه بالنظرية الفردية ، فإنه يريد جعل المرافق الحيوية كالسكك الحديدية والتلغرافات والاذاعة ومحطات الري والصرف وغيرها مما يتصل بحاجات الجمهور الأساسية ملكا للدولة على أن يبقى الاستثمار الصناعي للأفراد والشركات وطالب كذلك بإصلاح أكبر مساحة من الأراضي الزراعية وتنظيم الانتاج تنظيما علميا لرفع مستوى معيشة الفلاحين وغيرهم من طبقات العمال الزراعيين ، « وشمول الإصلاح تقضى به العدالة الاجتماعية وهو ضرورى للتضامن الاجتماعى . » وتحدث عن الفقر والجهل والمرض ، ثم كرر الحديث عن خطورة تركيز السلطة ومخالفته للديمقراطية وأهمية الهيئات المحلية (٥٢) . ولعل وراء هذا التطور في برنامج الحزب ، تكمن المشاكل الملحة التى وجدت مصر نفسها على أعتابها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهى فى صميمها مشكلات اجتماعية واقتصادية ، كما أن تجديد أسباب الحزب بعناصر شابة جديدة مثقفة من تلاميذ الدكتور هيكى ، ورحيل العديد من أقطابه من كبار الملاك ، الذين أحصاهم رئيس الحزب فى الخطاب ، لعل ذلك أيضا كان وراء استجابة الحزب ، فكريا ، للتطورات الجديدة ، فى الوقت الذى تعالت فيه ، خارج الحزب ، صيحات الفكر الاشتراكي وغيرها وربما كان ذلك كله وراء تفكير الحزب فى تعديل قانونه الأساسى « ليتناسب مع تطورات الزمن بحيث ينص فى القانون الأساسى على أهداف اجتماعية يعمل لها الحزب » (٥٣) . وحتى أواخر عام ١٩٤٧ كان الأحرار الدستوريون يترقبون اليوم الذى يجددون فيه هذا البرنامج « لكن فى الطرف الذى يتفق

٥٢) المصدر السابق . وانظر كذلك السياسة ٢١/١٠/١٩٤٥ .

٥٣) روز اليوسف ١٠ يناير ١٩٤٦ .

فيه هذا التجديد مع الواقع ، (٥٤) . وحتى أواخر عام ١٩٤٩ كان رئيس الحزب يكرر نفس المعاني السابقة ، حول توجيه الدولة للصناعة والزراعة ، وكل أسباب الانتاج والقوة وأضاف بأننا « يجب أن نحى حريتنا القربية بالقوة التى نحى بها حرية وطننا فنزود عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى » ، وكرر كذلك عباراته حول الاصلاح الاجتماعى ومصالح « أبناءنا العمال والفلاحين » ، الذين لا يتناسب ما حققناه لهم مع عبارات العطف التى نبذلها واقترح مشروعاً للإصلاح مدته خمس سنوات ، لتحقيق الاصلاح والعدل الاجتماعى ، الذى يقرب بين أبناء الأمة فى القدرة على مواجهة الحياة (٥٥) . ونعل وعى رئيس الحزب بالتطورات التى آلت بالمجتمع المصرى وخشية الانقلابات الاجتماعية كان وراء طرح هذه الافكار الجديدة عن العدل الاجتماعى .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وباتت مصر على أعقاب عهد جديد ، خاصة وقد طُلبت قيادة الثورة الى الأحزاب أن تطهر نفسها وأن تعيد تنظيم أنفسها وتقدم اخطارات تأسيس جديدة تحدد فيها برامجها ، استجاب حزب الأحرار للدعوة وقدم قانوناً أساسياً جديداً يحتوى برنامجاً جديداً ، امتلأت ديباجته بالحديث عن العهد الجديد والحركة المباركة والفساد الذى أدى الى قيامها ، ثم ذكر فيه أن الحزب وضع برنامجه منذ ثلاثين عاماً وحاول تنفيذه فى المرتين اللتين عهد اليه فيها بولاية الحكم ثم حيل بينه وبين الاستمرار فى تنفيذه ولكن « كانت مصلحة العمال والفلاحين وصغار الموظفين ومن اليهم فى مقدمة الطوائف التى عنى الأحرار الدستوريون بها فى كل مناسبة » ، ذكر كذلك أن مبادئ حزب الأحرار الدستوريين بقيت ثابتة القواعد ، وهو يتقدم بها اليوم كما تقدم بها عام ١٩٢٢ « مصوغاً فى عبارات تلائم تطور الرأى والتفكير فى هذا العهد الجديد » ثم قسم البرنامج الجديد للحزب الى أقسام ثلاثة : أولها اختص بالسياسة الخارجية

(٥٤) السياسة ١١/١٣/١٩٤٧ ، وإن كان حافظ محمود فى العيد الفضى للحزب قد لخص برنامجه الذى نشره عام ١٩٢٢ وعلق بأن هذه المبادئ التى وضعوها من ربيع قرن لم تستطع سنوه الخمس والعشرون أن تبلى منها نصاً واحداً (السياسة ١٠/١٩٤٧) .

(٥٥) خطاب هيكى فى احتفال الحزب بعيد الجهاد ، السياسة ١٤/١١/١٩٤٩ .

والثانى بالسياسة الداخلية والثالث بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ،
ويقع البرنامج فى احدى وعشرين مادة ، (٥٦) بلورت القضية الوطنية فى
استكمال استقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية ووحدة مصر والسودان (م-١)
وهكذا بدأ مطلب الجلاء واضحا وصريحا ، ونتيجة لتطور ظروف العالم
اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وعقد الميثاق واقامة المنظمات الدولية ،
صاغ الحزب مطالبا جديدا تمثل فى « الحفاظ على سيادة مصر فى أى ميثاق
مولى وتعزيز مركزها فى المحافل الدولية وصيانة مبادئ ميثاق الأمم
المتحدة (م ٢ - ٣) » .

أما المطلب الدستورى فتمثل فى التمسك بالنظام والمبادئ الدستورية
والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الأمة مصدر السلطات والقوانين ، ويكاد
يكون هو نفسه المطلب الوارد بقانون عام ١٩٢٢ مع حذف عبارة « حقوق
العرش » منه (م - ٥) ، كما صيغت مسألة الحريات بشكل جديد محدد
بحيث دعا الى كفالة حرية الرأى للأفراد والجماعة والصحافة واستقلال
القضاء (م ٦ - ٨) ، مع بلورة مطلب الدفاع عن مصر بشكل مفصل
يتحدث عن سياسة جديدة للتسليح وتعزيز الجيش فى عدده وعدته ونشر
التربية العسكرية الاجبارية بين طبقات الأمة (م ٩) . واخيرا استحدث
الحزب مبدءا جديدا يتعلق بمحاربة الفساد والقضاء على مجترحيه والرقابة
انفعالة لحماية نزاهة الحكم (م ١٠ ، ٢١) ، ولا يغيب عن الأذهان أن
المبدء الجديد كان بتأثير من اجراءات العهد الجديد وشعاراته أما بقية
قضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فقد تضمنتها بقية المواد وتحدث
عن القضاء على الأمية ، والتعليم الصناعى ، واستقلال الجامعات ، وتقرير
حق كل مواطن فى العلاج المجانى وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات
وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا وعلى أساس تصاعدى والرقابة على تحصيلها
واقامة الصناعات الكبرى ، واستكمال القوانين التى تكفل حق العامل
وصاحب العمل وتشريع التأمين الاجتماعى لطبقات العمال ٠ (م ١١-٢٠) .

(٥٦) المصرى ١٩٥٢/٨/٧ بيان حزب الأحرار الدستوريين ، ٢٤ سبتمبر
« البرنامج الجديد للحزب » وقد قدمه يوسف الريدى أمين صندوق الحزب للجهات
المختصة .

ويتضح من ذلك كله أن ثمة تطورا كبيرا قد لحق ببرنامج الحزب ، فامتلا بالحديث عن تضيق الفوارق الطبقية ، ومصلحة الشعب والمكيات الصغيرة ، والطبقات العاملة وفوى الدخل المحدود ٠٠ الخ ، كما اختفى الحديث عن الحرية الفردية تماما ، والمعانى السابقة لم تكن واردة فى برامج الحزب وتفسيراته منذ نشأته ، ولكن ينبغى أن نشير الى أن هذه التطورات لم تحدث فجأة أو أنها حدثت بفعل العهد الجديد وحده ، فقد لاحظنا كيف حاول الحزب تطوير برنامجه بتضمينه بعض المفاهيم السابقة وذلك خلال ما قدمه الدكتور هيكى عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ مما يوضح كيف بدأ يتجه بفكره نحو قضايا المجتمع ٠



وترتبط بمسألة البرامج والمبادئ مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهى كيف يتسنى للحزب أن يطبق هذه المبادئ ، أو بمعنى آخر ما هو أسلوبه فى تطبيق مبادئه ؟ إن رئيس الحزب فى خطبة اعلان الحزب لم يعطنا اجابة لمثل ذلك السؤال ، وإن امتلات خطبته بالحديث عن تحقيق هذه المبادئ فى المجالس التشريعية ٠ وأن نصدر عنها فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ، كما أن سنتنا فى تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية لمن يخالفوننا فى رأى ٠٠ الخ ، (٥٧) ٠ ويبدو من هذه العبارات العامة المثلثة بكثير من حسن النية ، أن الحزب لم يقدم تصورا عمليا لكيفية تطبيق برنامجه ، وربما كان هذا وراء التخبط الذى عانى منه الحزب طوال تاريخه ، والهوة التى تظهر من وقت لآخر لتفصل بين المبادئ المعلنة، والموقف العملى ٠ وينبغى أن نتذكر أن رجال الحزب كانوا معتدلين منذ البداية ، وأنهم من أنصار المفاوضة والاتفاق فى شأن القضية الوطنية ، والمفاوضة تقتضى القصد فى المطالب والاعتدال ، الذى قد يعرض لمخاطر التفريط أحيانا والمفاوضة التى آمن بها رجال الحزب تعتنق فكرة ٠ خذ وطالب ، وقد تأكد هذا المعنى خلال مفاوضات عدلى - كيرزن ، كما ذكر عبد العزيز فهمى لزملائه أن المضطر يركب الصعب من الأمور وهو عالم

بركوبه ، وكان ذلك بمناسبة الحديث حول قبول مشروع ملنر الثاني ، في حين أنهم كانوا يرون أنه الحماية بعينها ، وكانت الحجة أن الانجليز أقوياء ولا يمكن مصارعتهم طويلا وعلينا أن نقبل القليل ثم نستمر حثيثا (٥٨) . أما محمد محمود ، الرئيس الثالث للحزب فقد فكر في يوليو ١٩٢٠ د أن سعدا يريد الاستقلال مائة في المائة وهذا محال ، أليس الأفضل أن نحصل على شيء نتقوى به ثم نطالب بغيره ؟ (٥٩) . وقد ذكر محمد علوبة أن القضية المصرية لا تحل الا بالثورة قد انتهت فلم يبق الا التراضي بين الخصمين وهذا هو الطريق الاوحد أمامنا (٦٠) ، وهكذا يبدو صحيحا أن قادة حزب الأحرار من المعتدلين المسالمين الذين لم يشهد لهم ماض في الفضال والتشدد والكفاح الوطني . وقد ذكرت صحيفة الحزب في أول أعدادها أن من الحكمة الاعتماد على العقل وحسبانه مقام العاطفة، والاعتدال توفيق بين العقل والقلب ، والسياسة تغليب للعقل على القلب ، (٦١) .

وبشكل صريح وواضح تحدث محمد محمود عن تأليف الحزب واشتراكه مع عدلى يكن في ذلك فقال « ومبدؤنا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها من طريق المسالمة والاقناع لا من طريق اشعال الثورات واستعمال العنف » (٦٢) . ويبدو أن الحزب قد أحس أنه لم بف خطته حقها بتصوير وسائل تحقيقها تصويرا واضحا ، فأنشأت صحيفته مقالا بعنوان « وسائلنا » بقلم توفيق دياب ، استبعد فيه أن من وسائل الحزب

(٥٨) كامل سليم : صراع سعد في أوروبا ص ١٢٩ وشوكت التونى : زعماء وأحزاب ص ٢٨ ، وثمة تقرير للحزب الوطنى عن القضية المصرية (ص ٤٠ - ٤١) انتقد القائلين بهذا المذهب انتقادا مرأ فكر فيه أن انجلترا تعرض لاشيء وتطلب كل شيء . . . في حين أن نفس التقرير يحبذ الوسائل السلمية (ص ٩ ، ص ٥٠) .

(٥٩) كامل سليم : المصدر السابق ، ص ٨٤ ، وقد وصف كيلرن محمد محمود في مارس ١٩٢٤ بأنه وطنى معتدل يسهل قيادته. Evans, Killearn Diaries, p. 25.

(٦٠) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، وأنظر كتابه : صراع سعد في أوروبا ص ٨٢ - ٨٢ ، تصويرا سانجا لعلاقة مصر ببريطانيا على ضوء خذ وطالب ، وأنظر Independent Egypt pp. 136-37. Youssef, A.,

(٦١) السياسة ١٩٢٢/١٠/٢٠ .

(٦٢) حزب الأحرار : اليد القوية ، ص ٧١ - ٧٢ .

أطلق المدافع أو القنايل أو أعمال السيوف .. وأن الحزب يؤثر الفوز بحق مصر بطريق سلمية مشروعة ، فالأيدي خطو من السيوف ملأى بالايمان .. قال بعد ذلك في وسائلنا ما شئت .. وسيلة الحزب هي وقوفه بالمرصاد لكل مفاوض تحدثه نفسه بمساومة الخصم في استقلالنا الكامل ، والدعوة الى اليقظة ، والعمل المستور على ارساء المبدأ في نفوس الأهلين ، فاذا تم ذلك فالفوز آت ، فاذا اضمنت الهيئة النيابية عددا منا فهناك وسيلة ثانية .. هناك ترتفع العقائير بمطالب مصر ، هناك لا تكون الا احدى اثنتين : حقوقنا كاملة أو غضبة مصرية تعم الوادى من أقصاه الى أقصاه .. غضبة لاتزول حتى يزول عنا ذلك الكابوس ، (٦٢) ولسنا ندري هل نصدق ايمانه بعجز المصريين عن الفوز بحقوقهم بالقوة ، كما ذكر في بداية الحديث ، أم تهديده بغضبة قومية في النهاية .

أما عبد العزيز فهمى فقد بشر مواطنيه بأنهم عزل وأنهم حتى لو أخرجوا جيشا عرمرما فانه جيش أعزل لا قبل له بمحاربة بريطانيا ، والعاقل هو من يحتال على بلوغ مراده بكل وسائل الاقناع متى أعوزته القوة ، ثم انثنى ليؤكد : اننا نريد الاتفاق مع الانجليز ومحالفتهم ففى ذلك مصلحتنا الحقيقية ، (٦٤) . ولما سئل الدكتور هيكل عندما تولى رئاسة الحزب فى يناير ١٩٤٣ ، وكان ينادى بسياسة قومية ، سئل عن الوسائل العملية لتحقيق ذلك فاجاب بأنه يخطئ من يظن أن السياسة القومية تتصل بولاية الحكم بل هي برنامج واسع النطاق فى الشؤون الداخلية والخارجية يقتضى السنين الطوال ، نحن جميعا ننادى بالعدل والمساواة والتحرر عن المحسوبية ، أن تكون هذه المبادئ هي أساس الحكم . نتأخذ بها كل حكرمة تتولى الأمر فى البلاد .. الخ ، وهكذا ردد الدكتور هيكل الحديث عن المبادئ والمثل دون أن يعطينا اجابة شافية محددة لوسائل الحزب العملية لتحقيق سياسته (٦٥) .

(٦٣) السياسة ١٢/١١/١٩٢٥ ، وسائلنا لتوفيق دياب ، وانظر تطبيق سعد فى منكراته ك ٤٢ ص ٢٦٢٢ .

(٦٤) السياسة ١/٣/١٩٢٥ (خطبة عبد العزيز فهمى) .

(٦٥) اخر ساعة ٢٤/١/١٩٤٣ (سالنا هيكل باشا) .

وفي يناير ١٩٢٤ وصف كير ، الأحرار الدستوريين في حديث له بحسب زغلول بأنهم « أكثر منك تطرفا ، فأجابه سعد : آمأنا نعم ولكنهم أمامكم مرنون جدا ومتساهلون ولذلك تخصصونهم بمساعدتكم ومعونتكم (٦٦) . وتسخر صحيفة السياسة من أن الوفد برنامجا متطرف كل التطرف « اليس الاستقلال التام أو الموت الزؤام هو قبول أربعة من مطالب الانذار البريطاني والمطالبة في الباقي من غير اجترأ على رفضه ؟ » (٦٧) وإن كانت العديد من الكتابات تذكر أن مبادئ الحزبين متقاربة ، أن لم تكن واحدة ، وأن القارق يتمثل في الاختلاف في التكتيك والخطط باعتبارها إحدى المسائل الأساسية (٦٨) . وقد ذكر حفي محمود وهو قطب من أقطاب الحزب ، في إحدى افتتاحيات السياسة ، أن الذي حمى حزبهم من العواصف منذ البداية أنه كان حزبا وسطا يوازن بين التيارات المختلفة (٦٩) .

(٦٦) مفكرات سعد ك ٤٧ ص ٢٧٧٦ ، الأفكار ١٩٢٢/٩/٣ (حزب المتأقن) وفكرت فيه أنك لا ترى في قيادته العليا إلا متأنقا متحذلقا لم يخلق للعمل وحسبك استأذهم لطفى السيد مثل الاخفاق ، يفتن الاغرار بالاستطابقا والبوليطيقا والديبلماتيقا ثم بالديموقراطية والديمكوجية !!

(٦٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٦ ، ١٩٢٣/٥/٢٤ ، وفيهما تحدثت عن وصف صحف الوفد لهم بأنهم جامدون لأنهم ربطوا أنفسهم ببرنامج . ووصفتهم بالوصوليين وأهل المرونة ودعاة التردد والهزيمة وحزب الحماية والسماصرة ومسلمى البضاعة وصنائع الخصوم . الخ ورنبت على هذه الاتهامات جميعها . ثم أنظر السياسة في ١٩٢٤/١٢/٢٨ برنامجنا وبرنامجهم) .

(٦٨) انظر Youssef, A., Op. Cit., pp. 136-37. وتعليق محمود عزمى

لأهرام في ١٩٢٨/٧/٢١ حول أن مبادئ الحزبين واحدة ، وأراء مغايرة في يونان لبيب : الأحزاب المصرية ص ٥٧ ، والوفد والكتاب الاسود ص ٢١ وكذلك :

Zayid, M., The Origins of Liberal Const. Party. pp. 344-46.

(٦٩) السياسة ١٩٤٦/٤/١٩ وقد ردد خلال مقاله شعارا بن حزم الذي كان شعار صحيفة الجريدة وحزب الأمة ، ثم أنظر مقال حفي محمود أيضا في الأهرام ١٩٤٩/١١/١٠ (مصر أولا) . وكان على يحد أن تصير السياسة على نهج الطان الفرنسية في التعقل والاعتدال وقد ضاق فريق من الحزب نرعا بهذا الاعتدال (هيك : مفكرات ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠) وقد وصفت السياسة هيك ذات مرة بأنه قطب التوفيق وسياسى في هذا العصر (السياسة أول يناير ١٩٤٦) وأنظر فتحي رضوان (عصر ورجال ص ٤٧٥) وصفه بأنه كان وسطا في كل شيء .

ولم يعدم الحزب من وقف يصرخ ويلوح باثارة غضبة قومية ، مثلما فعل توفيق دياب في مقاله « وسائلنا » ، كما اتخذت صحيفة الحزب من الأزمات الدستورية مناسبات هددت فيها « اما باصلاح الدستور كما تشاء البلاد أو تكون فتنة » ، وأحيانا كانت تهدف بمقالاتها حث الأهالي بطريق غير مباشر على التجمع والتظاهر كما تدعى تقارير الأمن (٧٠) . ومرة تحدث هيكل الى الشباب المتظاهرين أمام جريدة السياسة حديثا ينطوى على التحريض ، حين طلب اليهم اليقظة والاستعداد لتلبية نداء الوطن وعدم ترك المسألة للسلطة وحدهم (٧١) ، وكان متأثرا في ذلك بثورات الشباب وارتفاع المد الوطنى خلال ذلك العام (١٩٣٥) . وعموما هذه وغيرها مواقف تبدو فردية أو تنقسم بالانفعال المؤقت ولا تؤثر كثيرا على التيار العام والغالب في الحزب والذي ظل يسير فيه منذ قيامه عام ١٩٢٢ وحتى إلغاء الأحزاب في مطلع عام ١٩٥٣ .

يتبقى لنا مسألة التطبيق ، المعروف أن المحك الأساسى لاختبار دقة البرامج والمبادئ ومدى ايمان أصحابها بها ووضعها موضع التطبيق ، إنما يخضع لاعتبارات عملية تتصل بولاية السلطة والتمثيل في البرلمانات ، بالإضافة الى المواقف العملية لقادة الحزب سواء بالمعارضة أو التأييد ، فتلك هي التى تحدد مسئوليتهم عما يقدمونه من برامج ، ماداموا قد لزموا أنفسهم بها أمام مواطنيهم ومن ثم فإن الحكم على مدى فاعلية وحيوية هذه البرامج ومقدار ايمان أصحابها بها سواء على مستوى الأهداف القصوى أو على مستوى التخطيط والتكتيك ، لا يتأتى لنا الآن اصدار أحكام بشأنها ، وإذا جاز أن نصنف هذه المبادئ والبرامج الى مسائل تتعلق بالقضية الوطنية ، والمسألة الدستورية والحياة النيابية ، وقضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، فإن الاجابة النهائية عن مثل تلك الأحكام سوف تتناولها

(٧٠) السياسة ١٧/٤/١٩٢٣ (على رسلك ياوزارة ابراهيم) ثم تقارير الأمن بدار الوثائق ، محافظة ديوان جلالة الملك ، تقرير فى ١٣/٢/١٩٢٦ .

(٧١) السياسة ١٧/١٢/١٩٣٥ ، ثم انظر الأهرام ٢٥/١١/١٩٣٧ اتهام لمحمد محمود باثارة الشغب وتوزيع النقود على مثيرى الشغب ثم رده على ذلك الاتهام .

الفصول التالية من الدراسة • ولكننا سنكتفى هنا بمحاولة يسيرة لتقييم الحزب لنفسه بخصوص وضع مبادئه موضع التطبيق •

لقد قامت داخل الحزب حركة جديدة لتجديد شبابه ، أصدرت بياناً في مارس عام ١٩٤٥ أوضح فيه أصحابه انصراف زعماء الحزب عن الدعوة لنشر مبادئه والاندماج بنأعضاء الحزب وشبابه ، (٧٢) • ويمثل هذا نقداً ذاتياً قدمه قطاع من شباب الحزب في محاولة لتقييم حركة الحزب ، وربما تمثل سداً في محاولة تجديد الحزب لبرنامجها في عام ١٩٤٥ على ما مر بنا ، وبعد ذلك بعامين حاولت صحيفة الحزب دحض فكرة أن الأحرار الدستوريين كانوا أكثر المصريين حظوة بتولى الحكم ، واستعرضت تاريخهم مع السلطة ، لتوضح في النهاية أن الناس شهدوا من مبادئ الحزب التي نفذت شيئاً غير قليل ، نفذ بعض وزرائهم ونفذ بعضه الذين تأثروا بدعوتهم (٧٣) • ثم عادت « السياسة » لتعترف بأن الأحرار إذا كانوا لم يتمكنوا من تنفيذ كل برنامجهم فإن الظروف هي التي لم تمكنهم مما رسموه من سياستهم التي نفذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر (٧٤) • وبعد قيام الثورة راح قادة الحزب في أخطار إعادة تأسيسه يعتذرون عن تاريخهم الطويل بأنهم حاولوا تنفيذ مبادئهم كاملة في المرتين اللتين عهد اليهم فيهما بولاية الحكم وتوجيه سياسة الدولة ، ولكن حيل بينهم وبين الاستمرار في هذا التنفيذ ، فاكتفى أعضاؤه الذين ولوا الوزارة مع أحزاب أخرى تنفيذ ما استطاعوا تنفيذه من مبادئ الحزب (٧٥) • وليس هناك حزب على كل حال استطاع تطبيق برامجها كاملة ، ولكن اعترافهم بالقصور في الوقت الذي اتاحت لهم فيه فرصة الحكم أكثر من غيرهم وعلى امتداد ثلاثين عاماً ، بالإضافة إلى امتلاكهم أدوات المعارضة المؤثرة ، كل هذا سيوضح أن ثمة هوة كبيرة بين ما قدمه الحزب من برامج وبين ما أنجزه بالفعل •

* * *

-
- (٧٢) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ •
(٧٣) السياسة ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ (العيد المفضي للحزب) •
(٧٤) السياسة ١١ ديسمبر ١٩٤٧ (الأحرار وبرنامجهم) •
(٧٥) المصري ٧ أغسطس ١٩٥٢ (بيان الأحرار الدستوريين) •

أما عن تنظيمات الحزب فثمة حقيقة نود أن نشير إليها ابتداءً ، وهي أن القانون الأساسى الذى صدر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ لم يتغير طيلة فترة حياة الحزب ، وباستثناء محاولة تكميلية تتعلق بتنظيم فروع الحزب ولجانه فى الأقاليم ، أجريت عام ١٩٢٨ ذلك أن قانون عام ١٩٢٢ ، هو الذى قدمته قيادات الحزب فى اخطار إعادة تأليفه فى أغسطس ١٩٥٢ (٧٦) ، بنفس نظام إدارته ولجانه ، وطريقة تأليفها وصلاحياتها ، كما أن محاولة عبد العزيز فهمى تنقيح القانون الأساسى للحزب فى مارس ١٩٤١ لم تسفر عن تغيير جدى فى برنامجه ، وإن بقى القانون الأساسى دون تغيير كبير .

يقرر قانون الحزب اعتبار الموقعين عليه أعضاء فى الحزب ، هم ومن ينضمون إليه من الأعضاء العاملين والانصار ، ويشترط فى عضوية العضو العامل أن يكون مصرياً بالغاً من العمر خمساً وعشرين عاماً غير محروم قانوناً من حق الانتخاب ، وإن يقدم طلباً مكتوباً تقبله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يدفع الاشتراك السنوى للحزب وقدره خمسة جنيهات سنوياً ، ويكتفى فى العضو الناصر أن يكون عمره عشرين سنة (٧٧) . واشتراط هذا النصاب المالى الذى يعد كبيراً نسبياً يفيد بأن الحزب قصر عضويته على من يتمتعون بمستوى اجتماعى معين ، وأنه بذلك الاشتراط حرم هذه العضوية على كثير من نوى الدخل المحدود والطبقات المعدمة ومن فى حكمها ، وهذا ليس غريباً بالنسبة لتركيب الحزب الاجتماعى عند تأسيسه على كل حال . وقد حاول الحزب استدراك ذلك ، عند إعادة النظر فى قانونه عام ١٩٤١ ، فجعل رسم العضوية جنيهين فقط مع تخفيض سن العضوية العاملة الى عشرين عاماً (٧٨) .

ويقوم بإدارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ، ومجلس إدارته ، ولجنتيه البرلمانية والتنفيذية ، وجميعته العمومية (المادة السادسة) .

-
- (٧٦) المصرى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ (البرنامج الجديد لحزب الأحرار) .
(٧٧) قانون حزب الأحرار الأساسى ، ص ١٣ .
(٧٨) قرار الجمعية العمومية للحزب فى ١٢ مارس ١٩٤١ ، الأهرام ١٣ مارس ١٩٤١ ، وأوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى .

الرئيس : فهو الذى يمثل ويرأس مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية ، وقد منح عام ١٩٤١ ، حق اختيار نائب له من أعضاء مجلس الادارة ، وتفسير ذلك هو عدم وجود شخصية قوية مهيمنة يمثل وجودها ، بعد الرئيس ، حسما لما يمكن ان ينشأ من صراع ، وقد نشأ بعد وفاة محمد محمود ، وكان النص على وجود نائب لخليفته ، عبد العزيز فهمى ، يعتبر ترشيحا ضمنيًا لمن سيخلفه ، وقد نص فى المادة الثامنة على ان رئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ، وهذا ليس من الدقة فى نظام أساسى لحزب سياسى ، المفروض انه نظام ثابت أما أشخاص الرؤساء فمغيرون ، ويبدو أن وراء ذلك تكريما خاصا لعدلى يكن لقبوله رئاسة الحزب وقد كان ممتنعا . وعموما أدرك التعديل هذه المادة فحذفت عام ١٩٤١ . وقد استمر عدلى رئيسا للحزب منذ تأليفه فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وحتى استقال فى ١٧ يناير ١٩٢٤ حيث نص فى خطاب استقالته انه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة قبل الانتخابات ولكن تأخر هذا التصميم لاعتبارات وقتية زالت (٧٩) . وبات واضحا بعد ذلك انه اعتزل حزب الأحرار ولم يعتزل العمل بالسياسة . وقد أختير عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ ، معنى هذا أن الحزب ظل بلا رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ولم يكن عبد العزيز عضوا بالحزب عند تأسيسه ، كل ما كان منه أن أوبرق لرئيس الحزب مؤيدا ومعاهدا ، وكان وراء اختياره مسمى قام به عدلى وثروت حيث أقتناه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ عفيفى بمسمى آخر ، حتى « اضطر للقبول استحياء وخجلا » (٨٠) . ويبدو أن لجوء قادة الحزب الى عبد العزيز فهمى الذى لم يكن عضوا فى الحزب كان لأن اسمه يرتبط فى أذهان الجماهير بقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، والاعتقاد

(٧٩) نص الاستقالة بنكريات علويه ص ٤٢٥ ، وانظر حديث عدلى لمحمد المبرتيه فى المحرسة ١٩٢٤/١/١٨ ، وتعليقات حول عزوف عدلى عن الخصومة الحزبية لأنه لم يكن حزبيا فى : الراقصى ، فى اعقاب ج ١ ص ٦٨ ، صدقى : منكراتى ص ٢٥ وهيكلم منكرات ج ١ ص ١٩٤ ، تعليق طريف لحافظ محمود (أسرار الماضى ص ٨٤ - ٨٥) .

(٨٠) نص المبرقية فى السياسة ١٩٢٢/١١/١ ، وروايته لقصة قبول الرئاسة (هذه حياتى ص ١٤٩) وخطبته فى السياسة ١٩٢٥/٢/١٥ .

بنديقته لسعد زغلول ، والاعتماد على رصيده القديم في جذب شعبيته للحزب .
 على أية حال استمر رئيسا للحزب حتى استقال في ٤ مارس ١٩٢٦ (٨١)
 وعلى عبد العزيز فهمى استقالته بأنه كان قد قبل رئاسة الحزب عندما
 اعتزل عدلى السياسة ، أما وقد عاد إليها فرأى أن يستقيل من الرئاسة
 لتعرض على عدلى أو ثروت فاذا لم يقبلاها عرضت على محمد محمود (٨٢)،
 والعجيب أن صحيفة الحزب أغفلت الاستقالة وأسبابها تماما ، وإن كانت
 صحيفة « الاتحاد » قد ذكرت أن الحزب أرغم رئيسه على الاستقالة لأنه
 غير صالح للقيام بأعباء الرئاسة (٨٣) . ونعتقد أن خلاف الحزب مع رئيسه
 كان بسبب الائتلاف مع الوفد ، والذي كان يقود الحزب في اتجاهه محمد
 محمود ، وليس رئيس الحزب الذى بينه وبين سعد زغلول خصومة قديمة
 شاء كلاهما ألا تنتهى ، يدعم هذا ما أشيع من أن سعدا قد أشار على
 محمد محمود أن يطلب رئاسة الحزب لنفسه فان لم يقبل الحزب ، تركه ومن
 يؤيده الى الوفد ليكون وكيلا له ، وقد رأى بعض الدستوريين أن سعدا
 أراد بذلك إيلام عبد العزيز والقضاء عليه (٨٤) . ويتفق ذلك كله مع من برر
 استقالة عبد العزيز من رئاسة الحزب على أثر معارضة سعد فى ترشيحه
 للانتخابات عام ١٩٢٦ ، ويؤكد عبد العزيز فهمى ذلك حين يربط بين حدوث
 الائتلاف مع الوفد وبين تقديمه استقالته (٨٥) .

ظلت رئاسة الحزب شاغرة منذ استقالة عبد العزيز فهمى (١٩٢٦/٣/٤)
 إلى أن أصبح محمد محمود رئيسا للوزراء (١٩٢٨/٦/٢٥) حيث طلب الى
 الحزب أن يتولى رئاسته ، وكان بمثابة الرئيس الفعلى منذ استقالة فهمى ،

F. O. 141/427, No. I, Egypt 1925-1926, April, 4, 1927. (٨١)

ونكرت الوثيقة أن السبب كرهه لتقارب الدستوريين والزغلوليين .

(٨٢) كوكب الشرق فى ٥ مارس ١٩٢٦ .

(٨٣) الاتحاد فى ١٩٢٦/٣/٢٧ وقد وصفته بأنه ضيق الصدر شديد الجراح

لا لون له .

(٨٤) محافظ عابدين ، محافظة ديوان جلالة الملك ٢٤ - ١٩٢٦ ، دار الوثائق

(٨٥) المرافعى :- فى أعقاب ج ١ ص ٢٥٩ ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص

١٥٨ .

وأبدى استعداداه لأن يبذل كل جهده وماله لتدعيم الحزب ، فوافق الحزب على ذلك ، لأن هذه المسألة أصبحت طبيعية بعد توليه رئاسة الوزارة ، فتم انتخابه رئيسا للحزب في ٢٤ فبراير ١٩٢٩ (٨٦) ، ويبدو أن الحزب خلال فترة الائتلاف (٢٦ - ١٩٢٨) لم يكن بحاجة الى رئيس فعلى ، لأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد زغلول ، وخير دليل على ذلك أن الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، ويعتبر محمد محمود هو رئيس الحزب الوحيد الذى تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، وقد انتهت فترة رئاسته للحزب بوفاة في ٣١ يناير ١٩٤١ ، حيث نشأت مشكلة الرئاسة من جديد ، فلجأ الحزب مرة ثانية الى عبد العزيز فهمى ، انذى تردد كعادته في قبول الرئاسة الى أن استعين على ترده بجلة من أصدقائه ، فقبل وأصبح رئيسا للحزب للمرة الثانية في أوائل فبراير ١٩٤١ ، مشروطا أن يكون ذلك لمدة عام واحد ليتمكن الحزب من اختيار رئيس له (٨٧) .

رعين عبد العزيز فهمى أحمد خشبة نائبا له مما أثار هيكل وأصدقائه داخل الحزب ، واستمرت مسألة نائب الرئيس تشكل أزمة ، هدد عبد العزيز خلالها بالاستقالة ، حتى استقال خشبة من المنصب وتولاه هيكل ، فى الوقت الذى اعتكف فيه عبد العزيز عن الحزب بسبب مرضه ، فأبدى هيكل وخشبة نشاطا ملحوظا للفوز برئاسة الحزب فحشد كل منهما أنصاره ، الى أن انتخب هيكل بالفعل رئيسا للحزب في ١٠ يناير ١٩٤٣ ، بعد أن اختارته اللجنة التنفيذية ثم عرضت الأمر على مجلس الإدارة الذى وافق باجماع الحاضرين (٨٨) . وكان الدكتور هيكل بذلك الرئيس الخامس (✱) ، والآخر لحزب الأحرار الدستوريين ، وحتى ألغت الثورة الأحزاب في يناير ١٩٥٣ .

(٨٦) هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ومحضر مجلس إدارة الحزب الذى تم فيه الانتخاب فى السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ .

(٨٧) آخر ساعة ٩٤١/٢/٩ (وكان لطفى السيد واسماعيل صدقى قد رشحا للرئاسة) هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥٨ ، وأنظر تعليق عبد العزيز فهمى على اختياره رئيسا ووصفه لذلك بأنه قد تم لتفادى الأزمة (حافظ محمود : أسرار الماضى ص ١٧٦) .

(٨٨) الاثنين : ١٩٤١/٨/٤ ختالة فى حزب الأحرار ، تقارير الأمن ، عابدين نصا مذكرتين فى ١٢ ، ٢٠ يناير ١٩٤٢ حول الخلاف والصراع على الرئاسة ، الأهرام (✱) اختير عبد العزيز فهمى رئيسا لفترتين .

مجلس الإدارة : (٨٩) ، ويتألف من رئيس الحزب وثلاثين عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ، من رؤساء اللجان الفرعية الرئيسية في الميريات ، والمحافظات . وقد رؤى عام ١٩٤١ أن يضم بصفة استثنائية من سبقت له العضوية حتى لو زاد العدد عن الثلاثين ، ويشترط في عضو المجلس أن يكون عضواً عاملاً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً ، ومهمة المجلس تنفيذ برنامج الحزب ورسم خطط السياسة الخارجية والداخلية ، وفيما يتصل بالجانب التنظيمي يراقب مالية الحزب ويقدم حسابه وميزانيته للجمعية العمومية كل عام ، وله الحق في شطب من يخالف مبادئ الحزب وخطته بناء على طلب من اللجنة التنفيذية ، وينتخب المجلس من أعضائه وكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ومساعداً للسكرتير ممن يتولون الأعمال المتعلقة بالحزب ، كما منح حق إنشاء وظائف أخرى كوظيفة مراقب إدارة الحزب (٩٠) . وكان الوكيل الأكبر سناً للحزب يتولى مهام الرئيس عند غيابه ثم أصبح هذا الحق لنائب الرئيس بعد عام ١٩٤١ ، ويدير مالية الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع لجنة مراقبة مالية يؤلفها مجلس الإدارة ، وتقرر ألا تصرف شيئاً من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق في حدود ما تقرر الميزانية ويشترط مرافقة مجلس الإدارة لما تجاوز ذلك ، أما الأعمال الداخلية والإدارية فيتولاها السكرتير ومساعداه ، وتعلق بتدوين المحاضر وتبليغ القرارات . الخ . وقد لوحظ أنه كانت ندون محاضر سرية لبعض الجلسات (٩١) .

= في ١٩٤٢/١/٤ آخر ساعة ١٩٤١/٢/٩ ثم الأهرام والمصري ١٩٤٣/١/١١ السياسة الأسبوعية ٤٢/١/١٦ (عن مجلس الإدارة وأجراء الانتخاب) وليس صحيحاً ما ذكره حافظ محمود من أن انتخاب هيكمل تم بواسطة الجمعية العمومية للحزب (اسرار الماضي ص ١٧٧ - ١٧٨) .

(٨٩) نعتمد في دراستنا للتنظيم على كتيب الحزب : خطبة دولة الرئيس في ٢٩ أكتوبر وقانونه الأساسي ثم تعديلات عام ١٩٤١ .
(٩٠) بدأ الحزب في أنشطتها في ١٩٢٩/٦/١٠ وتولاها محمد علي دولار بك ثم أعقبه حسن عبد الوهاب باشا (السياسة ٢٩/٦/١١ ، ٤٨/٤/٢٤ وأنظر المواد ٩ - ٢٠ حول اختصاصات المجلس بالتفصيل .
(٩١) مثلاً أنظر السياسة ١٩٢٨/٢/٨ وكان أول نائب للرئيس أحمد خضبة ثم الدكتور هيكمل في عهد رئاسة عبد العزيز فهمي ٤١ - ١٩٤٢ .

وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل انعقادا غير عادي بناء على طلب الرئيس ، ويصح انعقاده بسبعة أعضاء ، وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين ، فاذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس . وتبصر سلطات هذا المجلس حقيقة كثيرة ومتنوعة وأهم ما فيها يتعلق بسياسة الحزب ووضع خطته والإشراف على تنفيذ سياسته بما في ذلك إدارة ماله، وإن كان من المفروض أن الجمعية العمومية للحزب ، والتي ينتخب هذا المجلس من بين أعضائها ، ستكون بمثابة الرقيب على نشاط مجلس الإدارة ، إلا أن إهمال انعقادها على ما سوف نرى سوف يجعل سلطات هذا المجلس لا رقيب عليها ولا شيء يحد منها .

وكان أول مجلس إدارة للحزب يتألف من رئيسه عدلى يكن ، ثم وكيليه: مدحت يكن ومحمد محمود ، ومحمد على طوبة سكرتيرا ، وإبراهيم دسوقي أباظة مساعدا للسكرتير ، ثم عبد اللطيف المكباتى أمينا للصندوق . أما بقية الأعضاء فهم : الشيخ محمد بخيت - السيد عبد الحميد البكرى - محمد محب - أحمد حشمت - حسن عبد الرازق - يوسف قطاوى - إبراهيم الهلباوى - د . حافظ عفيفى - د . على إبراهيم - توفيق دوس - عبد المنعم رسلان - عبد العزيز رضوان - صليب سامى - محمد البدرأوى - السيد على الرفاعى - الياس عوض - د . أحمد رشيد عبد الله - أمين خياط - أحمد عبد الغفار - سيد خشبة - حامد فهمى - اسماعيل زهدى - صالح اللوم - محمد محفوظ - محمد صالح (٩٢) . ولم يحدث أن التزم

(٩٢) محافظ عابدين - تقارير عن الأحزاب بالفرنسية ، تقرير فى ١٩/١/٢٥ - فى يناير ١٩٢٥ تولى حافظ عفيفى وكالة الحزب بدلا من مدحت يكن ، وعندما أصبح محمد محمود رئيسا للحزب عام ١٩٢٩ تولى الوكالة الأخرى بدلا منه محمود عبد الرازق ، وفى يناير ٢٨ أصبح رشوان محفوظ وعلى عبد الرازق وكيلين للحزب - وبالنسبة لأمانة الصندوق فقد تولاهما بعد المكباتى كل من : حسين عبد الرازق يناير ١٩٢٥ ، على اسلام فبراير ١٩٢٩ ، ثم عبد الجليل أبو سمرة يناير ١٩٢٨ - أما سكرتارية الحزب ، فقد أصبح دسوقي أباظة سكرتيرا أول بعد عام ١٩٣٠ ، وتولى عبد الحليم العلايلى منصب السكرتير المساعد عام ١٩٣٢ (السياسة ٢٧/١/١٩٣٢) ثم أصبح أحمد عبد الغفار عام ١٩٣٨ (السياسة ٢٣/١/١٩٣٨) .

الحزب بمسألة انتخاب مجلس الإدارة ، كما نص في لائحته ، كما لم يلتزم بتجديده كل ثلاث سنوات ، بل كان يتم « تأليف » المجلس أو إعادة تشكيله عندما تحدث أزمات أو خلافات داخل الحزب (١٢) . وعندما تولى عبد العزيز فهمي رئاسة الحزب كان مجلس الإدارة الجديد يتألف من ٢٨ عضواً ، فدخله للمرة الأولى : عبد الجليل أبو سمرة ، محمد حسين هيكل - علي المنزلاوي - كامل بطرس - عيسوي زايد - سلطان بهنسي - عباس أبو حسين - د . سامي كمال (١٤) . أما مجلس الإدارة في عهد محمد محمود فقد أعيد تأليفه عندما تولى محمد محمود رئاسة الحزب في فبراير ١٩٢٩ وضم المجلس الجديد ٣٦ عضواً ، حيث دخله : أحمد لطفى السيد - اسماعيل صدقي - عبد الفتاح يحيى - جعفر ولي - عبد الحميد ابراهيم صالح - عبد الحليم العلالي - توفيق اسماعيل - ابراهيم الطاهري - علي محمود - أحمد علي علوبة - غبريال سعد - عبد العزيز أبو سعده (١٥) . وهكذا لم يلتزم الحزب في تأليف مجلس إدارته بالعدد المقرر باللائحة (٣٠ عضواً) في حين أن اباحة زيادة هذا العدد لم يصرح بها الا خلال تعديلات مارس ١٩٤١ .

وفي عام ١٩٤٣ ، في عهد رئاسة الدكتور هيكل بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ٤٣ عضواً وقد ضم من الأسماء الجديدة : رشوان محفوظ - عبد الرحمن عمر - حفي محمد - زكريا مهران - جلال فهمي - علي عبد الرازق - أحمد عطية - عبد السلام عبد الغفار - أحمد رمزي - جمال العبد - محمد الفقي ، بالإضافة الى فريق من الشباب الذين انضموا للحزب في

(١٣) تقارير الأمن ، وثائق عابدين ، ديوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ مذكرة بدون تاريخ - كما لم تنشر صحيفة الحزب أية أخبار عن انتخابات وتجديدات مجلس الإدارة. مكتفية بذكر محاضر الجلسات وقراراتها والموقعين عليها فقط .

(١٤) السياسة ١٩٢٥/١/٤ وخرج من المجلس كل من محمد محب - أحمد حشمت - حسن عبد الرازق - يوسف قطاوي - عبد العزيز رضوان - محمد البدرأوي - السيد علي الرفاعي - الياس عوض - أمين خياط - اسماعيل زهدي .

(١٥) السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ وخرج من المجلس السابق (١٩٢٥) الشيخ بخيت - محمد صالح - د . علي ابراهيم - حامد فهمي .

أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات ممن لم يكونوا ينتمون لعائلات كبار الملوك مثل : رضوان السيد - عبد الوهاب سليم - عكاشة الدالي - عمر النيب - صالح مبروك - حسين عاشور - محمد سليم جابر - محمود النقيعي - عبد الرازق القاضي منصور السلواوي وحسين عاشور وغيرهم (٩٦) . وهكذا استغل الحزب التعديل الذي أدخله على لائحته عام ١٩٤١ ، الذي يقضى بضم من سبقت لهم عضوية المجلس كأعضاء في المجلس الجديد ، ليحيى مجلس إدارته كبيراً على النحو السابق ، كما لم يكن الحزب يكتفى بالتجديد العادي الذي كان يصحب عادة تولي رؤساء جدد للحزب ، بل كان يستغل النص الخاص بإمكانية إضافة أعضاء جدد بدلاً ممن خلت أماكنهم ، ليضيف عدداً من الأعضاء الجدد ، بغير اشتراط وجود أماكن خالية بالفعل ، كما لم يكن يرجع الى الجمعية العمومية في ذلك (٩٧) . ولعلنا لاحظنا أن الدكتور هيكل قد استخدم ذلك على نطاق واسع في بداية فترة رئاسته ليدخل عدداً من القيادات الشابة من أصدقائه وتلاميذه في مجلس إدارة الحزب ، ممن لم يشهد لهم أي ماضي في الحزب ونشاطاته .

اللجنة البرلمانية : وهي تتألف من أعضاء الحزب في البرلمان ، وتقوم بتنفيذ مبادئ الحزب وخطته السياسية في البرلمان ، وتشترك مع مجلس الإدارة في تقرير الشئون المهمة (م - ٢١) وتتداخل سلطات ونشاطات هذه اللجنة مع مجلس الإدارة بغير تحديد دقيق لعلاقتها وكيفية التنسيق بينهما ، كما أن حجمها كان يتأثر بنتائج الانتخابات ، وعند نشأة الحزب لم يكن له هيئة برلمانية فعلية وذلك للهزيمة التي منى بها في انتخابات سنة ١٩٢٤ .

(٩٦) السياسة ١٠ أبريل ١٩٤٣ .

(٩٧) والامثلة على ضم المجلس لأعضاء جدد في غير مناسبة عديدة : منها ضم على اسلام في ٢٢ يوليو ١٩٢٥ ، ضم أحمد خشبة - السيد راتب - حامد العلالي في ٨/١٠/١٩٢٩ - وكذلك محمود القاضي وصالح الشريعي في ٢٢/١٠/١٩٢٩ - عباس حزين في ١٧ يونيو ١٩٣٥ - أمين العلالي في ٢٣/١١/١٩٢٨ ، انظر اعداد انسياسة في التواريخ السابقة حيث توجد أسماء أعضاء مجالس الإدارات بالمحاضر . هذا ولم ينص في أي محضر فيها على أسماء خلت أماكنها ، كما لم تشير الصحيفة من خلال تتبعنا اليومي لها الى أخذ رأي الجمعية العمومية في هذا الأمر على الإطلاق .

وفي الناحية الأخرى فإن حجم هذه الهيئة يصبح ضخماً في عهد حكومات الحزب أو الحكومات الصديقة التي تجرى الانتخابات ، ولقضى رقم وصل إليه أعضاء هذه اللجنة على سبيل المثال كان ٩٢ عضواً وردت أسماؤهم في اجتماع اللجنة في أبريل ١٩٣٨ ، أي عقب الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود (٩٨) . ولم تفتطمج اجتماعات هذه اللجنة بشكل دورى مما يقتضيه تنظيم نشاطها ، فكان أول اجتماع لها ورد بالمصادر في أواخر عهد الائتلاف (٢٦ - ١٩٢٨) . (٩٩) . ورغم دقة العقلية القانونية التي صاغت القانون الأساسى للحزب ومقدرتهم التشريعية إلا أنهم لم يضعوا لهذه اللجنة لائحة ، وقد فطن الحزب الى ذلك مؤخراً ، فذكر الدكتور هيكل في ديسمبر ١٩٤١ لقيادات الحزب أنه يجب انتخاب لجنة تنفيذية لها ووضع لائحة لها يحتكم إليها الأعضاء دائماً ، وطالب بتأليف لجان للحزب تماثل لجان مجلس النواب لدراسة كل ما يعرض على البرلمان قبل عرضه ليتخذ الحزب قراره فيه تنظيماً لصفوفه في البرلمان وتوحيداً لكلمته ، وبالفعل تألفت هذه اللجان ووضع دسوقي أباطة مذكرة بها (١٠٠) . على كل حال فإن هذا النقص في التشريع سيؤثر في امكانية استخدام الحزب لجماعة برلمانية قوية ومنظمة تعمل داخل البرلمانات مما سيفسر سيطرة الروح الفردية والعفوية بين نواب الحزب وشيوخه فيما بعد .

اللجنة التنفيذية : وتتألف من الرئيس ووكليه وأمين الصندوق

(٩٨) السياسة ١٢/٤٠/١٩٣٨ محضر اجتماع اللجنة البرلمانية للحزب وأسماء النواب والشيوخ وقد بلغ أعضاء اللجنة ٨٩ عضواً في ديسمبر ١٩٤٨ (انظر اجتماعها في صحيفة السياسة ١٥ ديسمبر ٤٨ وأسماء الحاضرين وبهم عدد من أبناء قيادات الحزب مثل محمد رشوان محفوظ ومحمد عبد العزيز فهمي ، محمد عبد الله أبو حسين . الخ وقد لاحظنا ان تكوين هذه الهيئة البرلمانية لا يضم فقط أعضاء البرلمان المقام من الدستوريين ولكن أعضاء البرلمانات السابقة أيضاً .

(٩٩) السياسة ٨ نوفمبر ، ٥ ، ١٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ (واضح أنها كانت منعقدة بشكل أسبوعي أحياناً) .

(١٠٠) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، تقريرين في ١٢ أبريل ، أول ديسمبر ١٩٤١ .

والسكرتير ومساعدته ومهمتها تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وأداء أعماله المستعجلة ، حين يتعذر انعقاده ، على أن يخطر بها مجلس الإدارة في أول انعقاد له ، وتنعقد هذه اللجنة مرة اسبوعيا على الأقل ويصح انعقادها بحضور ثلاثة أعضاء بشرط أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين منهم ، وتكون قراراتها بالأغلبية المطلقة ، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه الرئيس (المواد ٢٢ - ٢٥) ولم يلتزم الحزب بقانونه في تكوين هذه اللجنة فكثيرا ما تعدى تآليفها قوى المناصب السابقة لتضم أعضاء آخرين من مجلس الإدارة كما كان يحضر اجتماعاتها أحيانا نفر من أعضاء اللجنة البرلمانية للحزب . وعلى سبيل المثال كانت تضم في يونيو ١٩٤٥ ، ١٥ عضوا من كبار شخصيات الحزب، وفي يوليو ١٩٤٦ انخفض العدد الى ١١ عضوا (١.١) وإذا كان اتساع عدد أعضاء اللجنة الى هذا العدد قد تم خلال عام ١٩٤٥ ، فنعتقد أن تفسير ذلك يتصل بتوازن القوى داخل الحزب في عهد رئاسة الدكتور هيكل حيث لم يكن بوسع أن يتجاهل كبار شخصيات الحزب في سير المهام التنفيذية أيضا . وقد تحدثت المصادر عن وجود « لجنة للشئون الحزبية » تجتمع وتنظر طلبات واقتراحات وأعمال الحزب ويحضرها كبار شخصياته ، وكانت تجتمع « لانجاز ما لديها من أعمال » (١.٢) ولم يرد ذكر شيء عن هذه اللجنة في قانون الحزب الاساسي ، كما يبدو أن مهمتها كانت تنفيذية بحتة .
وانها بذلك تتداخل مع اللجنة التنفيذية للحزب .

الجمعية العمومية : وتتألف من جميع الأعضاء العاملين في الحزب مهمتها النظر في الميزانية والمصادقة عليها ، والنظر في اقتراحات الأعضاء وانتخاب مجلس الإدارة ، وتعديل قانون الحزب ، واجتماعاتها في شهر يناير من كل عام ، ويصح انعقادها بناء على طلب مجلس الإدارة ، ويكون الانعقاد صحيحا اذا حضره مائة عضو ، فاذا لم يتوفر هذا العدد تأجل الانعقاد لمدة اسبوعين .

(١.١) السياسة ١٩٤٥/٦/٤ ، ٦ يوليو ١٩٤٦ (اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار) ، ٤٥/١٠/٢ أسماء النواب الذين يحضرون اجتماعاتها ، ولم تذكر مصادر الحزب شيئا عن اجتماعات ونشاطات اللجنة التنفيذية للحزب قبل هذه التواريخ ربما لان اجتماعاتها اسبوعية ونشاطاتها تنفيذية عملية .

(١.٢) السياسة ١٩٤٦/٦/٢٦ .

ويكون الانعقاد الجديد صحيحا بناءً على حضوره ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وإن كانت مسألة تعديل مبادئ الحزب وأغراضه يشترط لبحثها حضور نصف أعضاء الحزب الذين تتألف منهم هذه الجمعية على أن يقر التعديل ثلثا هذا العدد (١.٣) . وكانت أول جمعية عمومية للحزب تتألف من أولئك الذين حضروا خطبة اعلان قيام الحزب في أكتوبر ١٩٢٢ ووقعوا قانونه . وبالرغم من أن قانون الحزب ينص على انعقادها سنويا ، إلا أن ذلك لم يحدث عادة ، حتى أن رئيس الحزب قد طُلب في ٣١ أكتوبر ١٩٣٠ من جانب لجنة شباب الحزب ، بأن تعقد الجمعية اجتماعاتها (١.٤) . ولكن يبدو أنه لم يستجب لهذه الدعوة ، حتى أنها تكررت في أول يناير ١٩٤٢ ، حيث طلب نواب الحزب إلى عبد العزيز فهمي عقد هذه الجمعية برياسته . للعمل على توحيد كلمة أعضاء الحزب ، وكانت تعصف به الانقسامات والازمات (١.٥) ، وقد انعقدت الجمعية بالفعل في ٢٠ يناير ١٩٤٢ في ظل انقسام الحزب بين مؤيدين للدكتور هيكل ومؤيدين لأحمد خشبة في صراعهما حول رئاسة الحزب . وكان يتقدم الحضور ، الذين بلغوا ما يقرب من ٥٠ عضواً ، قيادات الحزب (١.٦) ، وقد ذكر فيما بعد ، أن الدكتور هيكل قد طلب عقد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للحزب (١.٧) .

وربما كانت آخر مرة انعقدت فيها الجمعية في فبراير ١٩٥١ ، وكانت بدعوى انتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة ، ذلك أن الهدف الحقيقي كان بحث موقف أحد الأعضاء البارزين في الحزب ، الذي طعن في قانونية الاجتماع وذكر أن موعد تجديد مجلس الإدارة كان في أكتوبر من العام السابق تبعا

(١.٣) قانون الحزب الاساسي ، المواد ٢٦ - ٣٠ ص ٢١ - ٢٢ .

(١.٤) السياسة ١٩٣٠/١٠/٣١ .

(١.٥) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١٨ .

(١.٦) المصدر السابق ، مذكرة في ١٩٤٢/١/٢٠ وبها نص اسماء الحاضرين .

(١.٧) حافظ محمود : أسرار الماضي ص ١٧٥ - ١٧٨ . وليست هناك مصادر

تؤيد هذه الرواية ويضعف من صحتها أنه نكر أن هيكل انتخب رئيسا خلال اجتماع الجمعية العمومية للحزب ، وهذا لم يحدث .

القانون الحزب واعتبار عدم الانعقاد تمديدا لعضوية المجلس القائم ، وحين
بدا الأعضاء يتقاطرون على دار الحزب ، تحدث إليهم أحمد علوبة ، عن
اتجاه الحزب نحو تجديد مجلس إدارته بعنصر الشباب . وقد علق حافظ
محمود على الاجتماع متحدثا عن « الاتحاد بالأحزاب » ، وأضاف أنه منذ عشر
سنوات لم تدع فيها الجمعية العمومية للحزب في اجتماع كهذا ! (١٠٨) . وتبدو
خطورة عدم الالتزام بالانعقاد هذه الجمعية ، إذا ما تذكرنا صلاحياتها وما
ينبغي أن تقوم به في تحديد حركة الحزب واتجاهاته ، بالإضافة الى ما مر
بالحزب وبمصر من أحداث جسيمة خلال فترة حياة الحزب (٢٢ - ١٩٥٣)
مما كان يستدعى انعقاد هذه الجمعية بشكل طارئ ، ان لم يكن بشكل
دورى ، مما عطل جهازا من أهم أجهزة الحزب ، واثّر بدوره في تكوين مجالس
إدارته بشكل غير ديمقراطى ، مما يفسر روح الفردية والانفراد باتخاذ
القرارات الهامة في حياة الحزب دون الرجوع الى الجمعية والحصول على
موافقتها أو حتى الائتناس برأيها . ولعلنا أدركنا أنها لم تكن تنعقد الا
إذا تهددت وحدة الحزب ، فكان دورها كان سلبيا يتصل بتلافى الانقسام في
صفوف الحزب أكثر من اتصاله بنشاط ايجابى .

اللجان الفرعية والاقليمية : هناك قصور في قانون الحزب الاساسى لم
يقطن اليه واضعوه الا بعد فترة من حياة الحزب ، ويتمثل في كيفية تمثيل
الحزب في الأقاليم ، فبالرغم من ان المادة الاولى من القانون تنص على ان
يكون للحزب فروع في المديرية والمحافظات ، فانه لم يوضح كيفية انشائها
أو اختصاصاتها ، كما لم يذكر شيئا عن تشكيل اللجان الفرعية والمتخصصة
على غرار الأحزاب الحديثة . ويبدو أن الحزب قد فطن لهذه المسألة ، فكون
بعض الجمعيات التى تتصل نشاطاتها بمناسبات بعينها ، مثل « جماعة أنصار
حرية الراى » التى تألفت في أكتوبر ١٩٢٣ لتأييد الحزب والدعاية له في
الانتخابات البرلمانية ، وقد تألفت أساسا « من المخالفين لسعد زغول ،

(١٠٨) البلاغ ٢٠/٢/١٩٥١ ، السياسة ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ فبراير ٥١ (وكان العضو
هو أحمد عبد الغفار وكان القصد احراجه لتأييده للمسعدين في كل مواقفهم) وانظر
السياسة أيضا ١١ يونيو ١٩٢٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ (حول انعقاد الجمعية) .

لاتفراده بالزعامة ، ومن الكافرين بنفى الوطنية ، (١٠٩) ثم تألفت « لجنة الطلبة الأحرار الدستوريين » في يونيو ١٩٢٤ وكان يحضر اجتماعاتها قادة الحزب ، وقد انتشرت بعد ذلك مسألة تأليف لجان طلابية للحزب في المحافظات ، وتمثلت نشاطاتها جميعا في إصدار البيانات والاحتجاجات على تصريحات السياسة الانجليز المتعلقة بالسودان والاجراءات الانجليزية التي أعقبت مصرع السردار (١١٠) . وكان يتم تأليف هذه اللجان بشكل تلقائي ، مما دعا الحزب الى اتخاذ خطوة أكثر ايجابية بهذا الخصوص ، فأفسح دأره لعقد مؤتمر للطلاب الأحرار الدستوريين ، تمهيدا لتأليف لجان طلابية في جميع أنحاء البلاد (١١١) . وفي ١٦ فبراير ١٩٢٨ اجتمعت اللجنة العامة للطلبة بدار صحيفة السياسة ، بناء على دعوة من لجنة تحضيرية ، وأصدرت عدة قرارات تتضمن تأليف اللجنة الادارية وتسمية أعضائها في الكليات المختلفة والجامعة الأزهرية والجامعة الأمريكية ، والمدارس الثانوية وكذلك تشكيل اللجنة التنفيذية ، ثم أجريت انتخابات اللجنة العامة بالاضافة الى إصدار عدة قرارات (١١٢) .

(١٠٩) وكانت توالى اجتماعاتها في فندق شبرد ويحضرها عدد كبير من قوى الرأى والمفكرين وسكرتيرها اسماعيل بك أبو الفتوح ، ورغم تأكيد خطبائها بأنهم ليسوا حزبيين ، الا أن حضورها كانوا من الأحرار الدستوريين ، كما سمعت في جنباتها الهتافات المعادية للوفد ولسعد (السياسة ٢١ ، ٢٥ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣) . (١١٠) السياسة ٢٢ ، ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولجنة الشرقية وقرارتها مثلا في ٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، ولجنة الجامع الاحمدى وقراراتها ٤ نوفمبر ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٤ ، ومحافظ عابدين بدار الوثائق ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن (تقرير في ٥ نوفمبر ١٩٢٥) . أنظر عاصم محروس : دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ، دكتوراه غير منشورة ص ٢٤٠ .

(١١١) محافظ عابدين ، دار الوثائق ، تقارير الأمن ، محفظة ديوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ تقرير في ١١ فبراير ١٩٢٨ .

(١١٢) السياسة ١٧ فبراير ١٩٢٨ وبه اسماء الحاضرين ونتيجة الانتخاب هي: عبد الغنى أبو سمرة رئيسا - حسين حجاب وكيلا أول - محمد بدير وكيلا ثانيا - زكى أبو الفتوح ومحمد امام سكرتيرين - كامل أباطة أمينا للصندوق . وفي ٢٩ فبراير انتخبت لجنة الأزهر العليا للأحرار الدستوريين (السياسة ١٩٢٨/٢/١) وبها اسماء التشكيل وعن نشاطاتها أعداد ١١ ، ١٤ مارس ١٩٢٨ وكانت تنصح الطلاب بالعودة الى دورسهم والتزام السكنية نزولا على ارادة الزعماء .

وقد توالى بيانات واحتجاجات لجنة الشبان ، تأييدا للائتلاف الوطنى تارة ،
وتأييدا لرئيس الوزراء خلال المفاوضات تارة أخرى ، بالإضافة الى الاحتجاج
على تصرفات البوليس ازاء المظاهرات السلمية للطلاب تارة ثالثة (١١٣) .

وفيما يتعلق بفروع الحزب فى الأقاليم ، فإنه عندما ظهرت بوادر
الائتلاف الوطنى فى أواخر عام ١٩٢٥ ، بدأ الحزب يفكر فى تأليف لجان له
فى المديرىات « لعمل الاحتفالات السياسية » (١١٤) وواضح أن تقرير ذلك
ذلك كان يتصل بالاستعداد لخوض المعركة الانتخابية المحتملة ، كما أن الحزب
وجدها فرصة مناسبة للدعاية لنفسه فى ظل الائتلاف وإن كان تأليف هذه
اللجان لم يتم بشكل عملى إلا فى عهد وزارة محمد محمود الأولى (٢٨-١٩٢٩) ،
حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلف
محمد على علوبة بوضع « مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب وأعماله على
منوال ما هو متبع فى الأحزاب الأوربية » ونشر المشروع فى « السياسة » فى
٢٢ يوليو ١٩٢٨ للعمل به . وقد نص على تأليف لجنة باسم « اللجنة
العامة للأحرار الدستوريين » فى كل محافظة أو مديرية ، ثم تأليف لجان
فى أقسام المحافظات ومراكز المديرىات تسمى كل منها « اللجنة المركزية »
ثم لجان فرعية فى القرى ، وتتصل هذه الأخيرة باللجان المركزية التى تتصل
بدورها باللجنة العامة فى المحافظة أو المديرية ، والتى تكون على اتصال
بمجلس إدارة الحزب فى القاهرة (المواد ١ - ١٠) . وقد حدد المشروع
عمل اللجان العامة وتتمثل فى نشر مبادئ الحزب والعمل على زيادة الأعضاء
والانصار ، ومساعدة مرشحي الحزب فى الانتخابات والدفاع عن محل به

(١١٣) انظر السياسة ٢٠ فبراير ، ١٣ مارس ١٩٢٨ ، وقد ذكر زكى عبد القادر
(اقدام على الطريق ص ٢٤٠) أنه عرضت عليه رئاسة لجنة شباب الأحرار لكنه
رفض شاكرا « وساءلت نفسى أين هم هؤلاء الشبان الأحرار الدستوريين ؟ لابد أنها
لجنة شبيهة بلجنة المعلم أحمد داود ، فئة من المرتزقة الذين يصطادون فى ماء الحزبية
المكر متفعة أو وظيفة » وانظر : Jankowski, J., Egypt's Young Rebels, p. 5.
(١١٤) وثائق عابدين ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن عن الأحزاب . تقرير فى
٥ نوفمبر ١٩٢٥ .

ظلم منهم والتعرف على مطالب البلاد في شتى الفواحي وتوجيه النظر اليها،
والقاء المحاضرات وتوزيع المطبوعات المتصلة باتجاهات الحزب (١١٥) .

وقد حدد المشروع بشكل مفصل (المواد ٦ - ١٥) كيفية تشكيل هذه
اللجان المركزية ومدة عضويتها ، وانبثاق هيئات تنفيذية عنها ، لكل منها
رئيس ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق وبشكل عام يعتبر تأليف هذه
اللجان شبيها الى حد كبير بتنظيمات الحزب العامة فاللجنة العامة للمحافظة
تشبه جمعية الحزب العمومية ، واللجنة المركزية تشبه مجلس إدارة الحزب
٠٠ الخ ، ويحدد المشروع نظام الجلسات (المواد ١٦ - ٢١) وصلاحيات
القرارات والمداولات أما المسائل المالية (المواد ٢٤ - ٣١) فقد نص على أن
هناك اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش للعضو ، وهو اشتراك كبير
نسبيا ، والمفت للنظر حقا أن هذا التفصيل الدقيق لطريقة تأليف هذه اللجان
وتحديد مهامها واختصاصاتها ، حتى ما يتصل منها بتنظيم أعمالها داخليا ،
والتي أوردها المشروع كله في ٤٥ مادة ، كل ذلك قد كشف النقص الذي كان
عليه القانون الأساسى للحزب عند تأليفه ، كما يوضح أن ثمة هوة كبيرة
بين النظام الشامل الدقيق الذى وضع أخيرا وبين حركة تأليف هذه اللجان
ونشاطاتها العملية والتي اتصلت بمناسبات معينة وبتمثيل الحزب داخل
السلطة ، والتي بدت متواضعة الى حد كبير ، بسبب المركزية الشديدة
التي طبعت نظام الحزب وحركته . وقد ظهر ذلك منذ البداية في افعال مثل
هذه التنظيمات ، مما يؤكد لدينا فكرة أن هناك « صفة قيادية » داخل
الحزب كانت تقوم بكل المهام .

وحين نشر مشروع القانون السابق ، دبت في صفوف الحزب حركة
نشطة لتأليف هذه اللجان في شتى المديرية في الوجهين البحرى والقبلى ،
وتسابقت اللجان في الاعلان عن نفسها وتقديم قرارات الولاء للحزب والثقة
برئيس الوزراء (محمد محمود) ووالد « السياسة » نشر اخبار هذه اللجان
وأسماء أعضائها ونصوص قراراتها بل كانت تنشر أحيانا محاضر

(١١٥) السياسة فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ (نص اللائحة) .

والى جانب التنظيمات السابقة كان الحزب يؤلف لجانا ذات طبيعة مهنية كلجنة العمال التى كان رئيسها د • سامى كمال ، والتي تألفت فى ١١ أكتوبر ١٩٢٨ ، ولجنة أطباء الأسنان ورئيسها د • حامد المنزلاوى (١١٧) • كما كانت هناك جماعات تنتمى أو ألفها الحزب ذات طبيعة خاصة « كلجنة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ترأسها حافظ محمود وهدفها الأساسى النهوض بمشروع المعاهدة الذى أتى به محمد محمود فى صيف ١٩٢٩ (١١٨) • وكذلك لجنة للدفاع عن « المظلومين والمضطهدين » من الحكومة وكانت تطلب الى كل مظلوم أن يرسل اليها شكواه وكان سكرتيرها احمد السيد المحامى ، والطريف ان الحزب ألف لجنة باسم « أصحاب الجلايب الزرقاء » مقرها حى الشعراوى ، ترأسها احمد افندى داود ، وكانت تجرى اجتماعاتها فى بعض الأقاليم ، وكانت تؤيد نشاطات الحزب وتصدر قرارات بذلك (١١٩) • وبعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا أخبار هذه اللجان واللجان الفرعية ، وكأنها جميعا كانت مؤلفة لهدف معين أو لمناسبة محددة وليست تنظيمات أصيلة للحزب ، كما لم يكن لتنظيماتها أى وجود فعلى فى الحزب •

ولم يحاول الحزب تكرار هذه التجربة خلال تولى رئيسه السلطة للمرة الثانية (٣٨ - ١٩٣٩) فلم يرد ذكر شىء عن مثل هذه التنظيمات فى مصادر الحزب أو حتى فى مصادر الأحزاب الأخرى ، ويبدو أن لجوء قادته الى الاجراءات

(١١٦) السياسة ١٩ يوليو ١٩٢٨ لجان الشرقية والقيلووية والدقهلية والمنيا ، وكذلك أعداد ٢٩ ٣٠ يوليو ، ٦ - ٨ أغسطس ، حتى الحزب كان بها لجان للاحرار الدستوريين ، السياسة ٢٢ - ٢٧ أغسطس ، لجان القاهرة واقسامها ، ١٧ يوليو ١٩٢٩ لجنة الاسكندرية ، ٩ أغسطس لجنة الغربية •

(١١٧) السياسة ١٨/١٠ ، ٩/١١/١٩٢٨ •

(١١٨) السياسة ٢٠ ، ٢١/٨/١٩٢٩ بيانات الجماعة ، حافظ محمود : المعارف فى الصحافة والسياسة ص ٢٣٢ •

(١١٩) السياسة ٢٤/٣/١٩٣٠ وكانت احيانا تسمى « كتلة العمال أصحاب الجلايب الزرقاء التابعة لحزب الاحرار » السياسة ١٥ ، ٣٠/٤/١٩٤٥ ، ٣٠/١٠/١٩٤٧ •

الادارية الرسمية خلال اجراء الانتخابات في اوائل عام ١٩٣٨ قد كفاه مؤونة تأليف مثل هذه التنظيمات ، ولعل هذا يفسر لماذا أراد الحزب بعث هذه التنظيمات عندما ائتلف في الحكم مع الهيئة السعدية في اواخر عام ١٩٤٤ ، حيث كان الدافع هذه المرة وجود منافس قوى مؤتلف مع الحزب في الحكم ، فأعيد تنظيم لجنة الاسكندرية كما نشطت ، وان بشكل محدود ، حركة تأليف لجان الحزب في الاقاليم كما ظهرت بمناسبة احتفالات الحزب بمرور ثلاثة وعشرين عاما على تأسيسه ، أسماء تشكيلات لجنة الحزب المركزية بالقاهرة ولجنة الطلبة التنفيذية ٠٠ الخ (١٢٠) . ولم تكن هذه التنظيمات كسابقاتها ، ذات فاعلية او تأثير في حياة الحزب ، كما لم يلتزم الأعضاء بالانخراط فيها وذلك بسبب المركزية المفرطة التي اتسم بها طابع الحزب التنظيمي .



والمسألة الأخيرة المتعلقة بتنظيم الحزب تتمثل في أدواته ، التي ينفذ بها سياسته ومبادئه ، وباستثناء تولى الحزب السلطة ، باعتبارها وسيلة لتحقيق برنامجه وباستثناء أنشطة البرلمان ، التي تتولاها هيئة البرلمانية ، مما سوف يدرس في حينه تبقى أدوات أخرى ممثلة في صحف الحزب التي نطقت باسمه وعبرت عنه ، ثم « نادي الحزب » حيث كانت تنعقد الاجتماعات الدورية وغيرها وما كانت تلقى فيه من خطب ومحاضرات ، ثم مطبوعات الحزب الممثلة في الكتب والكتيبات والنشرات والمنشورات ونحو ذلك .

فبالنسبة للصحف ، امتاز حزب الأحرار بامتلاكه وتحرير صحيفة « السياسة » التي تعدى صيتها الاعلام الحزبي ، حيث لم تكن مجرد صحيفة

(١٢٠) السياسة ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ١٢ مارس ٤٥ لجان المحلة الكبرى واسنا وأنفو وغيرها ، ثم كتيب « حزب الأحرار بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما على تأسيسه » ملحق العدد الثامن من مجلة صوت الأحرار نوفمبر ١٩٤٥ ثم انظر روز اليوسف ١٠ يناير ٤٦ (تعديل قانون الأحرار) وانظر نقد شباب الأحرار ومطالبتهم بتطوير القانون الاساسي للحزب وبعث لجانته وفروعه في مجلتهم صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ .

تنطق بلسان حزب ، بل كانت على درجة عالية من القدرة من الترشيد السياسي والتثقيف ، أصدرتها شركة لها مجلس إدارة يرأسه أحمد مسحت يكن ، وكان صاحب امتيازها الدكتور حافظ عفيفي (١٢١) . ورئيس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما كان مدير إدارتها الدكتور سيد كامل . وقد بدأ الحزب بإصدارها عن مطبعة « الأخبار » ، حتى وصلت مطابعها الخاصة . وقد امتازت الصحيفة بهيئة تحرير مثقفة ثقافة عالية ، حيث تلقى معظم رجالها ثقافتهم في أوروبا ، وفي فرنسا بصفة خاصة ، وكانوا من المؤمنين بأن العلم هو الذي يصور مصير العالم ، وأن منطق العلم يجب أن تكون له السيادة ، (١٢٢) .

وصدر العدد الأول منها في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد احتوت أبوابا للتعليم ، والمحاكم والأحكام ، والسياسة الخارجية ، ثم بابا لحوادث الأخبار ، وبابا للنقد الأدبي وآخر للتلفرافات والبلاغات والحوادث ، ثم بابا للقصة المترجمة ، هذا بخلاف المقال السياسي ، الممثل في الافتتاحية ثم « حديث اليوم » . وقد شرعت تنظم نفسها على صورة أدق فخصصت صفحات أسبوعية متخصصة بها ، أحداها للشئون المالية والاقتصادية وأخرى للزراعة وثالثة للسيدات ورابعة للأدب ، ثم صفحات للألعاب الرياضية والمسائل القضائية ثم صفحة طبية وأخرى للأدب الغربي ، إلى جانب صفحة علمية . الخ (١٢٣) . وقد استمر صدورها يوميا إلى أن عطلت في

(١٢١) منح عفيفي ترخيصها من قلم المطبوعات في ٢٨/٨/٢٢ ، وهو برقم ١٩٤٥ (الرخصة وطلب التصريح في السياسة ٩/٦/٢٤) وكانت تصدر كل أيام الأسبوع عدا يوم السبت وفي ثمان صفحات من الحجم الكبير .

(١٢٢) السياسة ٢١/١٠/٢٢ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ١٤٩ ، ١٧٠ (استقدمت ليها مطبعة روتاتيف من ألمانيا) ، زكي عبد القادر : أقدام ص ١٠٤ .

(١٢٣) أنظر العدد الأول ٣٠ أكتوبر ، ثم ١١ ، ١٤ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ يناير ١٩٢٣ ، ٢١ أكتوبر ٢٤ و ١٤ يناير ٣٦ ، يضاف إلى ذلك كله صفحة فنية كل أسبوعين عن التمثيل والموسيقى (١٣ يوليو ١٩٢٣) بالإضافة إلى الأبواب اليومية ومنها ما يتعلق بمحاضر جلسات لجنة الدستور بالإضافة إلى نشر مذكرات وذكريات ورحلات كتابها مثلا : خواطر وسوانح ، (٢٩ أغسطس ، ١٨/٩/٢٤) ، هيكل : في ربوع لبنان ٤ - ١٤/٩/٢٤ وكانت تتجأ للاسماء المستعارة أحيانا مثل : «الناقد المعروف» (٢٤/٨/٢١) وحى بن يقطان (١٥ مارس ١٩٢٥) .

عهد اسماعيل صدقى ، لمدة تسعة شهور (٢١/١٢/٣٠ - ٢٧/٧/١٩٣١) ثم عطلت شهرا آخر (١٨ / ٩ - ٢٠ / ١٠ / ١٩٣١ بعد أن أصبح صاحب امتيازها محمود عبد الرازق ، ورئيس تحريرها ابراهيم المازنى ، ومدير التحرير الدكتور هيكل . ثم تنحى المازنى عن رئاسة التحرير « لاعتبارات خاصة » ، منذ ٣١ مارس ١٩٣٣ ، فتولاها حفى محمود (١٢٤) ، ومنذ ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ أصبح صاحب امتيازها رشوان محفوظ وظل اسمه وحده على صدر الصحيفة ، الى أن ظهر معه اسم اسماعيل طاهر ، صاحباً للسياسة ورئيساً لتحريرها في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦، ثم رفع اسم محفوظ كلية وأصبحت الصحيفة لا تحمل اسم أحد من الدستوريين كما لم تكن منتظمة منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦ ، وكانت قد بدأت تعاني من العسر المالى قبل ذلك بفترة ، ويبدو أن ذلك كان وراء بيع اسمها لاسماعيل طاهر (١٢٥) .

وعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ارتأى ومعه الحزب ، أن يعيد اصدار السياسة لتتفق باسم الحزب والحكومة وعلى الاخص خلال فترة الانتخابات التى ستجريها الحكومة ، فظهرت السياسة « لسان حال الأحرار الدستوريين » من جديد في ٢ أبريل ١٩٣٨ ، وكان صاحب امتيازها هذه المرة عبد الجليل أبو سمرة ورئيس تحريرها حفى محمود ، وظلت تنطق باسم الحزب الى أن تعرضت أحوالها المالية للأسوء ثانية ، فتنازل عنها أبو سمرة في النهاية لعبد القادر حمزة ابتداء من ٣ مايو ١٩٣٨ ، ولم يعد لها منذ ذلك التاريخ صلة بالحزب ، بعد أن صدر

(١٢٤) ترك هيكل رئاسة التحرير لأن صدقى أصدر قانوناً يحرم الاشتغال برئاسة تحرير الصحف على كل من طبقت عليه المحاكم قوانين النشر (أنظر السياسة ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥ مقال يحكى تاريخ الصحيفة) - وكان مدير ادارة السياسة محمد أفندى الرصفى ثم استقال في ٢ أغسطس ١٩٢٩ .

(١٢٥) وقد نشر اسماعيل طاهر بالسياسة ١٩ مايو ١٩٣٧ أن حزب الأحرار ينوى اصدار السياسة فى ثوب قشيب ، وقال أنها الآن مستقلة منذ انقطعت صلتها بالحزب . أنظر كذلك عدد ٢٨ يناير ١٩٣٨ ، وفى ٢ مارس ١٩٣٨ أعلن طاهر أن صحيفة « السياسة » ستحتجب ، وعن علاقة عبد القادر حمزة بالسياسة ، أنظر : محمد السوادى ، البرلمان فى الميزان ، ص ١٢ . وحول قيام السياسة بحملة الحزب الانتخابية أنظر : ٢ - ٤ أبريل ١٩٣٨ وكان المازنى وحافظ محمود يتناوبان افتتاحياتها .

منها ٤٣٥٠ عدداً ، ويبدو حقيقة أن الحزب قد أصدرها لفترة الانتخابات فقط ، لأنها لم تلبث أن بيعت ولم تعد لسان حاله مرة ثانية .

وقد استؤنف إصدار السياسة من جديد وبترقيم جديد ابتداء من أول ديسمبر ١٩٤٤ ، وكان صاحب امتيازها هذه المرة الدكتور هيكل ، ورئيس تحريرها حافظ محمود ومديرها محمد خيرى أباطة (١٢٦) وقد ارتبطت عودة الصحيفة بمحاولة بعث الحزب وتطعيمه بعناصر شابة من تلاميذ الدكتور هيكل ، كما ارتبطت أيضاً بالحديث عن إجراء الانتخابات البرلمانية التي ستجربها الحكومة التي يأتلف فيها الدستوريون مع الهيئة السعدية ، وقد أعلنت الصحيفة منذ عودتها الأخيرة عن « نهضة صحفية كبرى » تبدأ بموجبها نشر مقالات هيكل ودسوقي أباطة وحفنى محمود وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحميد صالح وزكريا مهران من أقطاب الحزب ، الى جانب مقالات للعقاد والمازنى وحافظ محمود من كبار الكتاب (١٢٧) . وظلت السياسة تصدر دون انقطاع الى أن توقفت بشكل نهائى فى ٣ يونيو ١٩٥١ (١٢٨) . بسبب الأزمات المالية ، ومنع حكومة الوفد الأخيرة الاعلانات عنها . كما صرح بذلك آخر رئيس تحرير لها (١٢٩) . ولطنا نضيف الى هذا أن تدهور الحزب قد انعكس على صحيفته فى تلك الفترة ، فقد خرج الحزب من الحكم

(١٢٦) وفى ١٠/١٢/١٩٤٦ أصبح المشرف على سياستها وتحريرها هيكل ، وظل رئيس التحرير حافظ محمود ، وأصبح مدير الإدارة جمال العبد .

(١٢٧) السياسة ١٢/٤/١٩٤٦ والأعداد التالية والمث النشر لهم .

(١٢٨) اختفت السياسة (٢/٢٩ - ١٥/٤/١٩٥١) وأعلنت أن ذلك بسبب الأزمات التى تنتاب الصحف نتيجة مشاكل الورق والطباعة وغيرها وأعلنت كذلك أن الحزب يعد مشروعاً لعودة السياسة الى سابق عهدها الأول ، وأنها لذلك ستصدر أسبوعياً مؤقتاً (١٥/٤/١٩٥١) وبالفعل كانت تصدر كل يوم أحد وقد اختفت من صدرها عبارة (لسان حال الأحرار الدستوريين) وكذا اسمها هيكل وحافظ محمود وإن ظل الأخير يكتب افتتاحياتها الى أن توقفت فى ٣ يونيو ١٩٥١ بعد أن أتمت ١٩٣٣ عدداً فى مرحلتها الثانية .

(١٢٩) حديث للاستاذ حافظ محمود ابلى به لنا فى منزله فى ١٢/٥/١٩٨٠ ولا سالت سياسته كيف ظل الحزب بدون صحيفة ٢٨ - ١٩٤٤ علل ذلك بالخسائر المالية .

للمرة الأخيرة عام ١٩٤٩ ، في الوقت الذي كان قد فقد الكثير من مقوماته كحزب ، بالإضافة الى موت العديد من كبار اقطابه وممولي صحيفته .

ولا نحسب ان صحيفة مصرية جمعت بين كتابها مثل هذا العدد الهائل من الكتاب والأدباء والصحافيين والفنيين مثلما جمعت « السياسة » على صدر صفحاتها وعلى امتداد تاريخها الطويل ، مع تعاقب أجيالهم وتباين اتجاهاتهم وأفكارهم ومدارسهم قالى جائب كاتبها الأول الدكتور هيكل ، لا نجد عددا من أعدادها الا ويشاركه فيه كاتب أو أكثر من كبار محرريها من أمثال : محمود عزمى (مراسل الشؤون العربية) وسيد كامل (محرر الشؤون الخارجية) وتوفيق دياب ، بالإضافة الى ثلة من كبار الأدباء من أمثال : الدكتور طه حسين ، والشيخ على عبد الرازق ، الذى كان ينوب عن هيكل فى رئاسة التحرير (١٢٠) . والدكتور محمد صبرى ، المؤرخ الأديب ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمد عبد الله عنان ، والدكتور يوسف نحاس والدكتور منصور فهمى (١٢١) .

ومن محترفى الصحافة كتب فيها أحمد الصاوى محمد ومحمد زكى عبد القادر وعبد الحميد خمدي ومحمود أبو الفتح وحافظ محمود (١٢٢) ومن جيل الكتاب الشبان فى تلك الفترة لعت على صفحاتها أسماء: ابراهيم المصرى ومحمود كامل ومحمد فريد أبو حديد والشيخ محمود شلتوت ويحيى حقى (١٢٣) .

(١٢٠) زكى عبد القادر : أقدام ، ص ٢٤٦ .

(١٢١) من كتابات منصور فهمى مثلا اعداد ٢٤/٨/٢٧ ، ٨/٢١ ، ١٩٢٥/٩/٢ ، ويوسف نحاس ١٩ ، ١٠ يناير ١٩٢٦ .

(١٢٢) بدأ الصاوى كتابة مقالة اليومى مائل وتل فى ١٩٢٦/١٠/١ - نشر زكى عبد القادر مذكراته فى القرية بأعداد ٧/٢٨ ، ٨/١٢ ، ٩٢٧/١٠/٢٤ ثم كتب الافتتاحيات ابتداء من ٩٢٩/٢/١١ - كتب عبد الحميد حمدي افتتاحيات هو الآخر فى اعداد ١٩٢٦/١٠/٢ و ١٩٢٧/١٠/٧ - تولى أبو الفتح عنها فى ٦/١٤/١٩٢٦ - كان أول مقال لحافظ محمود فى ١٩٢٨/١/٢٣ .

(١٢٣) المصرى كتب منذ أول أغسطس ١٩٢٦ - ومحمود كامل كان الناقد الفنى للصحيفة وأحيانا سمته الناقد المسرحى ، انظر ١٩٢٦/١/٢٢ ، ٢٦/١١/١٥ - أبوحديث ٩٢٦/١٢/٢ - شلتوت مقالاته كلها حول الأزهر واصلاحه ٢٦/٩/٢٨ ، ٢/١١ ، ١٤ ، ١٩ يوليو ٩٢٧ ، ١٩٢٣/٩/٢٤ - وقد نشر حقى قصصه بأعداد ١/١٣ ، ١٩٢٦/٢/١٨ ، ١٩٢٧/٤/٢٩ .

ثم عصام الدين حنفى ناصف ، محمد كريم ، كريم ثابت ، أحمد زكى
 أبو شادي ، محمد عوض محمد ، بيرم التونسي ، محمد عبد القدوس ،
 نور الدين طراف ، وعبد الرحمن عزام ، بالإضافة الى طاهر الطناحي وحسن
 الشريف وعبد المنعم الصاوي والشاعر محمد مصطفى حمام (١٢٤) . ويضاف
 الى كل هؤلاء وأولئك نفر من الكتاب والأدباء الشباب (١٢٥) ، الذين كانوا
 يجدون في السياسة متسعا لنشر انتاجهم وأبحاثهم وخطواتهم من وقت لآخر،
 وخاصة على صفحات الملاحق الأدبي، وقد أثرى هؤلاء الحياة الثقافية والفكرية،
 حيث تناولوا جميع فروع المعرفة الانسانية ، بحثا ودراسة ونقدا ، كما

(١٢٤) مقالات حنفى ناصف عن الاشتراكية ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ١٩٢٧/٩/٢٩ ،
 ١٩٢٧/١٢/٨ ، ٢٥ مايو ١٩٢٣ - أما كريم ثابت فقد وصفه زكى عبد القادر بأنه
 أصبح له مركز ممتاز في الصحافة وكان يدخل وكأنه قيصر (أقدام على الطريق
 ص ١١٠) ومن مقالات كريم ٨ ، ٢٩ يونيو ، ١٢ - ٢٥ يوليو ١٩٢٧ - ونشر عبد
 القدوس قصصه مثلا في ١٩٢٧/٨/٢٧ - وكذا قصص لنور الدين طراف ٨ ، ١٤
 أغسطس ، ١٩٢٧/٩/١٣ - عبد الرحمن عزام كتب افتتاحيات ٤/١٩ ، أول ديسمبر
 ١٩٣٣ - ولطاهر الطناحي باب يومى باسم فقايع في ١١/٩/٣٢ ، ٦/٢٩ ، ٢٤/
 ١٩٣٣/١٠ - وكتب حسن الشريف افتتاحيات ٨/٢٦ ، ٧/٩/١٩٢٨ - أما عبد المنعم
 الصاوي فكتب الافتتاحيات وحديث اليوم ابتداء من عدد ٥ يوليو ١٩٤٦ وكذلك مصطفى
 حمام في ٦/٢١ ، ٧/٧/١٩٤٦ .

(١٢٥) من أمثلتهم : زكريا ابراهيم (١٩٢٨/٤/١٧) - جمال الشيال (٥/٩/
 ١٩٣٢) - شوكت التونى (١٩٣٢/٦/١٨) - أحمد عطية الله (١٩٣٢/٣/٧) -
 رشاد رشدى (١٩٣٢/٨/٣) - نجيب محفوظ ٨ ، ٢٨ مايو ، ١٩٢٣/١٠/٨ -
 رمسيس يونان (٢٣/١٠/٢٩) - راشد الجراوى (٢٨/٨/٢) - عبد الحميد يونس
 (٢٤/١٢/٢٤) سيد نوفل ١٠ - ٢٦/١/٢٧ - شوقي ضيف (٣٦/٤/١٣) - أمين
 الخولى (٣٦/٥/١٨) عبد الحلیم محمود ٩ ، ٣٦/٤/١٠ - الشاعر محمود حسن
 اسماعيل (٣٦/٥/١٠) الشاعر ابراهيم ناجى (٢٦/٩/٢٠) - زكى مبارك (٢٣/
 ٥/٢٤ ، ٢٦/٢/١٦) - مهدى علام (٥٠/٦/١٤) - صالح جودت (١١/١٤/
 ٤٩) - ابراهيم عامر (٢٩ - ٣١ يوليو ٤٧ ، ٤٨/٥/١٧) - جميل عارف (٧/٢٨/
 أول سبتمبر ٤٧ - كما كتب العقاد أول مقال له بالعدد ٤٦/٤/١٥ ثم افتتاحية
 ١٩٤٦/٤/٢٢ - ومن النساء بنت الشاطئ (٣٦/١١/٨) - جميلة صبرى (١/٥/
 ٢٥) - نبوية موسى (٢٦/٤/٧) - هدى شعراوى (٤/١٦ ، ١٩٢٦/١١/٢٦) .

تناولوا نواحي الابتكار والابداع الأدبي والفني ، بالإضافة الى المساجلات السياسية والأدبية والنقدية والمعارك الصحفية .

بالإضافة الى ذلك كله كانت السياسة صحيفة حزبية بكل معنى الكلمة ، فكانت تنشر خطب ومقالات أساطين الحزب وقادته ، بل لا يكاد يخلو عدد من أعدادها من مقال أو رسالة أو خطبة أو حديث صحفي لواحد منهم ، بالإضافة الى متابعتها اليومية لأخبار وسياسات الحزب ، بل ومعاركه، وكان الدكتور حافظ عفيفي همزة الوصل بين الصحيفة والحزب (١٢٦)، وقد تعرض محررو الصحيفة للتحقيق أكثر من مرة ، حتى لقد قيل أن الدكتور هيكل قد حوكم ١٤ مرة (١٢٧) .

وانتهت الصحيفة التي بدأت عام ١٩٢٢ برأسمال قدره ١٥ ألف جنيه ، وذلك بعد إفلاسها لأنها لم تكن صحيفة شعبية جماهيرية بقدر ما كانت صحيفة الصفوة المتعلمة في مصر ، وربما كان ذلك وراء خساراتها المتوالية وأزماتها المتلاحقة ولعل هذا وراء تصفية شركتها الخاصة وضمها للحزب لينفق عليها ابتداء من عام ١٩٢٧ (١٢٨) . وقد أثبتت التقارير دائما

(١٢٦) زكى عبد القادر : أقدام ص ١٢٠ وعبد العزيز شرف : هيكل فى ذكره ص ٨٦ - ٨٧ ، فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية ص ١٢٣ - ١٢٥ - وقد ذكر عبد العزيز شرف (الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير لم تنشر ص ١٤١) أن السياسة الوحيدة بين معاصريها التي كانت تصدر عن شركة ثم صفت الشركة عام ١٩٢٧ ليتحمل الحزب نفقاتها .

(١٢٧) حديث للاستاذ حافظ محمود فى ١٢/٥/١٩٨٠ ، وأضاف أنه لم يحكم عليه مرة واحدة لأنه كان يكتب المقالة بشكل قانونى - أنظر أيضا شرف : الدكتور هيكل صحفيا ص ١٤١ ، وقد ذكر أن مرتب هيكل كان مائة جنيه فى الشهر وأنه أعطى علاوة قدرها عشرة جنيهات نظير إشرافه على السياسة الأسبوعية .

(١٢٨) الأفكار ١٩٢٢/٩/٢١ (رأسمالها) ، شرف : هيكل صحفيا ص ١٢٧ ونكر لنا حافظ محمود أن محمد محمود أنفق ١٥٠ ألف جنيه من ماله الخاص واخترعت السياسة بمعظم المبلغ . وتفيد تقارير الأمن بمحافظ عابدين فى ١٧/١/١٩٢٩ أن توزيعها قد هبط بمقدار ألف نسخة ، أما سقوطها المالى فقتل عليه صورة قضية مرفوعة على الصحيفة من قبل مصلحة الضرائب فى أول فبراير ١٩٥٢ بأوراق للدكتور هيكل غير المنشورة (ملف جريدة السياسة) .

أن توزيعها في هبوط ، وجاءت ملاحقاتها من جانب السلطة في عهد صديقي
١٩٣٠ - ١٩٣٣ وإغلاقها أكثر من مرة مما زاد من خسائرها ، حتى أنها
توقفت في أواخر عام ١٩٣٦ ، وكان ظهورها لمدة شهر خلال عام ١٩٣٨ بمثابة
ضرورة ملحة لجأ الحزب إليها ، فما لبثت أن بيعت . وجاء منع الاعلانات
عنها من قبل الحكومة ، وكانت تشكل موردا من مواردها الأصلية ، ليجهز
على الصحيفة التي انعكست عليها أحوال الحزب عامة ، في الوقت الذي
خفض فيه رسم الاشتراك السنوى لها (من ٥ الى ٢ جنيه) في محاولة
للاستزادة من قرائها فنقصت مواردها المالية ولم تزد شعبيتها ، كما
قبضت عنها أيدي كبار الملاك ، الذين تركوا الحزب ، أما بالخروج من الحزب
أو بالوفاة ، كل هذا أدى في النهاية الى توقف الصحيفة الى الأبد .

ولم تكن « السياسة » اليومية هي كل رصيد الحزب من الصحف ،
فعندما اتسعت نشاطات تلك الصحيفة ارتأت أن تصدر عددا أسبوعيا
باسم « السياسة الأسبوعية » وبالفعل صدر العدد الأول منها في ١٣ مارس
١٩٢٦ ، « لتكون وسطا بين الجريدة السياسية والمجلة السياسية ،
وسيكون للأدب والاجتماع والاقتصاد والفن نصيب من العناية » وقد حررها
نفس كتاب الصحيفة اليومية مع تطعيمهم بعدد من الشباب (١٢٩) ، وظلت
الصحيفة مستقلة بعيدة عن الحزبية ، وثيقة الصلة بالنهضة الأدبية ، الى
أن رأى الحزب أن يستغل صيتها الذائع في عصرها الذهبي ، لخدمته
سياسيا . ومن ثم بدأت تدريجيا تغير خطتها وتنشر الكاريكاتور السياسي ،
وحتى أصبحت تطالع الناس كل أسبوع «بوجه أنكره غاية الإنكار» (١٤٠) .
وقد اعترفت الصحيفة اليومية بهذا الأمر وذكرت أن ذلك لم يرض قراءها .
ووعدت بأن تعود السياسة الأسبوعية الى سابق خطتها بعيدة عن

(١٣٩) كتب فيها مثلا فريد أبو حديد (٢٨/١١/٦) - زكى مبارك (٣١/١٢/٣٧)
- مدحت عاصم (٢٨/١١/١٠) - زكى نجيب محمود (٢٤ ، ٣١/١٢/٩٢٧)
بالإضافة الى هيكل وعزى وعبد الحميد حمدي - وزكى عبد القادر والمازنى وعنان
والهلباوى .. الخ .

(١٤٠) عبد العزيز شرف : الفكر القومى المصرى : ص ١٤٢ - ١٤٣ وقد أضاف
أن السياسة الأسبوعية كانت تهدف الى ما تحققه الطبعة الأسبوعية للتميم .

الحزبية (١٤١) . ولكن يبدو أن للصحيفة لم يقدر لها تنفيذ ذلك ، فتورطت في الحزبية حتى اضطرت الحكومة الى اغلاقها في أول فبراير ١٩٣١ ، ولم نلبث الصحيفة اليومية أن أصدرت « ملحقاً خاصاً » أسبوعياً « يقتصر على مباحث الأدب والاجتماع والعلوم » ، وذلك في ٢٦ فبراير ١٩٣٢ ، ويكاد يكون هو نفس الصحيفة الأسبوعية المعطلة مع تغيير في العنوان ، كما ضم نفس الكتاب وقد فكر أن الذى « دفعنا الى إصداره ما حدا بنا من قبل لإصدار السياسة الأسبوعية » ولم يكن الملحق منتظماً في ظهوره، بل كان يعلن عن صدور كل ملحق في حينه ، واستمر حتى أغسطس ١٩٣٤ (١٤٢) ، حيث استتوفى إصدار « السياسة الأسبوعية » مرة أخرى ابتداءً من ١٦ يناير ١٩٣٧ « جريدة سياسية مستقلة » لتواصل مسيرتها حتى عام ١٩٤٩ ، وإن لم تكن منتظمة في ظهورها خلال تلك السنوات .

ومن الصحف التى نطقت باسم الحزب أيضاً كانت صحيفة « الأحرار الدستوريون » التى صدرت في ٢ يناير ١٩٣١ - بعد أن عطلت السياسة اليومية - ثم عطلت في ٢٥ يناير من نفس العام ، وذلك لتبنيها خطة « السياسة » المعطلة في مهاجمة نظام صدقي (١٤٢) .

وهناك من الصحف القائمة التى اتخذها الحزب لسان حاله بعد تعطيل صحافته ، صحيفة الوادى ، التى اتفق مع صاحبها (أحمد نجيب)

(١٤١) السياسة ٢٩ يوليو ١٩٣٠ وقد أضافت أنها ستفرد ملحقاً للكاريكاتور باسم السياسة المصورة ولكنها لم تفعل .

(١٤٢) حول هذا انظر : السياسة ١٩٣٢/٢/٢ (قصة المصادر والتعطيل كاملة) ، ٣٢/٢/٢١ ثم ملحق السياسة ٣٢/٢/٦ (لماذا أصدرنا هذا العدد) والسياسة الأسبوعية في ٢٧/١/١٦ وقد أصبح حافظ محمود رئيساً لتحريرها بعد أصبح هيكل وزيراً في عام ٢٨ . ومن المعروف أن هيكل كان قد طلب الى وزارة الداخلية في ٢٧/٩/٥ الترخيص بإصدار جريدة يومية باسم (النداء الجديد) ولكن الوزراء الوفدية رفضت (السياسة الأسبوعية ٢٧/١٠/٩) .

(١٤٣) الأحرار الدستوريون : مجلد واحد ٢ - ٢٥ يناير ١٩٣١ وقد بررت في عدد ٢٧ يناير ١٩٣١ أن سبب تعطيلها هو تحريض العدد على الاستقالة .

على أن تصدر باسم الحزب ، الى أن أدركها التعطيل هي الأخرى ، لأنها كانت ستارا للأحرار الدستوريين ، حتى تخلصت منهم وعادت مستقلة في ديسمبر ١٩٣١ (١٤٤) ومثلها كانت صحيفة «الفلاح المصري» حيث اتفق الحزب مع صاحبها على إصدارها إصدارا جديدا بقلم تحرير «السياسة» وكانت تنشر المقالات بأسماء رجاله فنطقت باسم الحزب في الفترة من ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، حيث استغنى عنها الحزب بظهور صحيفة «الأحرار الدستوريون» ، (١٤٥) .

وفي عام ١٩٤٥ عندما جدد الحزب نشاطه وشبابه ، أصدر أحمد الشبان الدستوريين وهو محمد محمود بدير المحامي الشرعي ، صحيفة باسم «صوت الأحرار» ، سياسية اجتماعية أسبوعية ، وقد أوقفها لتأييد الحزب ، بعد أن صدر عددها الأول في ٢١ مارس ١٩٤٥ «لخدمة مليكي وبلادي على مبادئ الأحرار الدستوريين» ، كما نص عددها الأول ، الذي صدر برسالة من الدكتور هيكل ، وكانت تحاول تقليد «السياسة» في تبويبها وفصولها وتغطي أخبار الحزب ويكتب بها بعض قادته ، ولكنها لم تفتظم في صدورها ، فصارت شهرية الى أن اختفت تماما خلال عام ١٩٤٦ ، وكانت جريدة شباب الأحرار الدستوريين بحق (١٤٦) . كانت هذه هي الصحف التي أصدرها الحزب والتي نطقت باسمه في فترة تعطيل صحفه ، والتي اعتمدها الحزب ، هذا باستثناء الصحف التي أيدت حكومات الحزب والتي كانت شبه رسمية ، وهي ليست حزبية على كل حال ، كما أن هناك صحفا أيدت ميلا للحزب وان لم تنطق بلسانه كصحيفة الكشكول (١٤٧) . لكننا لا نستطيع أن نعتبر هذه الصحف مسئولة كثيرا عن التعبير عن الموقف السياسي للحزب ، وبالتالي لا تحسب عليه .

(١٤٤) الوادي ١١ مارس ، ٥ ديسمبر ١٩٣١ .

(١٤٥) الفلاح المصري ، ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، هيكل :
منكرات ج ١ ص ٣٢٧ .

(١٤٦) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ ، سكرتير تحريرها محمد رشيد مصطفى .

(١٤٧) أحمد شفيق : الحولية الأولى ص ٢٠٠ وهي صحيفة هزلية أسبوعية

مصورة .

وسنة النوادي الحزبية سنة قديمة استتتها الأحزاب لتكون مراكز
تجميع لقاداتها ورجالها يلتقون بجمهير الحزب من خلالها ، ويتسامرون
فيها أحيانا ، وقد افتتح حزب الأحرار ناديه متأخرا في نوفمبر ١٩٢٩ ، ولم
يكن قانون الحزب قد نص عليه ، ربما لأن دار جريدة السياسة الواسعة
الارجاء هي التي كانت وراء ذلك حيث استغنى الحزب بها عن افتتاح ناديه ،
وكان الاشتراك في نادي الحزب كبيرا (ثلاثة جنيهات في الشهر) (١٤٨) ،
مما جعله حكرا على صفوة من أغنياء الحزب وقادته ، يضاف الى ما سبق
أن الحزب أصدر كتباً عبرت عن سياسته وروجت لها ، سواء في فترات
تعطل صحفه ، أو في فترات ازدهاره وأراد بها استكمال الدعاية لمنجزاته ،
وهي : كتاب اليد الحديدية (١٩٢٩) وكتاب السياسة المصرية والانقلاب
الدستوري (١٩٣١) ثم كتاب «من هنا نعلم» ، على هامش قضايا الغدر ،
(١٩٥٢) ، بالإضافة الى ملحق صوت الأحرار (١٩٤٥) مما يظهر في
قائمة المصادر .

أما مالية الحزب فكانت تتألف أساسا من اشتراكات الأعضاء العاملين
ومن الهبات ، ثم رسم عضوية النادي ، بالإضافة الى ما يمكن أن تدره صحفه
من أرباح في فترات مسئولية الحزب المالية عنها ، عندما كانت مزدهرة ،
وعندما تألف الحزب قدرت ثروته بأكثر من مائة ألف جنيه ، وحتى عام
١٩٤١ تناقصت حتى وصلت الى ثلاثة آلاف جنيه ، ولعل ذلك التدهور في
مركزه المالي يعكس حجم الدور السياسي الذي كان يشغله الحزب على
الساحة المصرية خلال هذه الفترة . ويبدو افلاس الحزب في عجزه عن إصدار
صحيفته في أواسط عام ١٩٥١ وتكرار انحاحه على أعضائه بتسديد الاشتراكات
دون جدوى (١٤٩) .

* * *

(١٤٨) السياسة ١٩ نوفمبر ١٩٢٩ (افتتاح نادي الأحرار الدستوريين) ،
دار الوثائق ، محافظ الأحزاب السياسية ، الأولى ، رسالة في ٧ يونيو ١٩٣٢ .
(١٤٩) الاثنين ١٧/١٠/١٩٤١ (ثروات أحزابنا) ، آخر ساعة ١٥/١١/١٩٣٦
(محمود عبد الرازق العمول الأول للسياسة) ثم أنظر نصوص خطابات من أمانة
صندوق الحزب للأعضاء بطلب تسديد الاشتراكات ، أوراق الدكتور هيكمل ملف
بمعنوان « أمانة صندوق الحزب » .

وهكذا تجمعت الفئات التي خرجت على القيادة الوفدية ، مع عناصر أخرى كانت تنتمي لتجمعات سياسة أخرى نشأت في أعقاب الحرب الأولى وثورة ١٩١٩ ، واكتمل عقدها حول عدلى يكن ، بعد أن جمعت بينها عوامل عديدة ، وفي الوقت الذي برزت فيه الجماهير بشكل مباشر على الساحة السياسية ، ومن ثم فكرت هذه الفئات في تقديم نفسها لهذه الجماهير من جديد من خلال تجمع سياسى خاص بها ، حتى يمكنها استئناف نشاطها السياسى . وكان أول نشاط قدمت به نفسها هو المعاونة في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم التمثيل في لجنة لاعداد الدستور ، وقد اتخذت من هذين العاملين تكة لخوض معترك السياسة على ضوء التغييرات التي ستنشأ عنهما ، وما يستتبع ذلك من استكمال الاستقلال التام وقيام الحياة الدستورية . وكانت في أواسط عام ١٩٢١ قد اتفقت على صياغة وتنظيم اتجاهاتها وبرامجها في شكل حزب سياسى ، أسمته حزب الاحرار الدستوريين ، وقد زاد من رغبتها في اظهاره ، الى جانب ما ستستقبله مصر من عهد جديد ، محاولة اتخاذ موقف صريح من القوى السياسية الموجودة وخاصة القصر والندوب السامى البريطانى . ولم يكن الأول مرتاحا لتحركاتها ، في الوقت الذى وجدت فيه تعصيذا وتأييدا من الآخر بالاضافة الى الحكومة القائمة .

وحتى اكتوبر عام ١٩٢٢ كانت قد استكملت اجراءات اعلان الحزب وأدواته فأعلنت مبادئه التي انطلقت في الناحية السياسية من أساسين واضحين هما تصريح فبراير ومشروع الدستور . أما في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، فقد نال التعليم الحظ الأوفر منها ، بينما كانت النظرية البرالية الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الحر وسياسة الباب المفتوح ، محور ما تبقى من مبادئ اقتصادية . وقد تطورت هذه المبادئ بتطور اوضاع مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية طوال فترة وجود الحزب ، فاتسع حجم المطالب السياسية ، باتساع ما حصلت عليه مصر خلال جولات المفاوضات مع بريطانيا ، وظهر الاهتمام بالقضايا الاجتماعية واضحا في أعقاب الحرب الثانية وما نشأ عنها من متاعب اقتصادية وظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة . ومن ثم برز الحديث في مبادئ الحزب عن الاصلاح والعدل الاجتماعى لطبقات الشعب وتكرر نفس التطور عندما أعاد الحزب

تقديم نفسه ومبادئه لقيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فحافظ على أسس مبادئه القديمة وإن طور ما يتصل منها بالشعارات التي رفعها العهد الجديد .
كما أخذ الحزب على عاتقه تنفيذ مبادئه بأسلوب سلمي متدرج ، كان يستند في الجانب السياسى منه على فلسفة المفاوضة على أساس « خذ ثم طالب ، » .

أما تنظيم الحزب فلم يكن معقدا ، فاعتمد في البداية على السلطات المنصوص عليها في قانونه ، والممنوحة لرئيسه ولجنته التنفيذية ومجلس إدارته ، بالإضافة الى جمعياته العمومية ، ثم لجنته البرلمانية ، وما لبث الحزب أن استدرك نقصا في تنظيماته فشرع في عام ١٩٢٩ يستكمل هذا النقص بتأليف لجان للحزب وخلق فروع وكوادر له في الأقاليم ، ولكن هذه التنظيمات جميعها تقريبا لم تكن ذات تأثير وفاعلية في توجيه الحزب سياسيا ، كما أدى ذلك ، مع افتقاره الى وضع شروط دقيقة للعضوية والالتزام الحزبى ، الى غلبة المركزية الشديدة على طابعه التنظيمى ، الأمر الذى أثر بدوره على حجم الحزب ومدى تغلغله في صفوف الجماهير ، مما طبعه ، الى جانب عوامل أخرى ، بطابع أحزاب الأقلية .

الفصل البثاني

تركيب الحزب وأصوله الاجتماعية

- توصيف الحزب لنفسه .
- التكيف الاجتماعي للحزب .
- تشريح الحزب (كبار الملاك - المثقفون)
- القوة السياسية داخل الحزب .

إذا جاز لنا أن نقرر ابتداء ما سوف يثبته هذا الفصل من الدراسة ، من أن حزب الأحرار الدستوريين هو الوريث الشرعي - اجتماعيا - لحزب الأمة ، فمعنى هذا أن وعى رجاله بالعمل السياسي من مفهوم « الصفوة صاحبة المصلحة » يمثل تفسيراً لتعريف رجال الحزب لأنفسهم اجتماعيا ، بنفس القدر الذي يفسر إدراكهم لماهية العمل السياسي من هذا المنطق ، وليس غريباً أن يعبر أول عدد من صحيفة « الجريدة » التي كانت تنطق بلسان حزب الأمة ، وسلف صحيفة « السياسة » عن هذا المعنى بقولها « إن أولى الجماعات بواجبات الخدمة القومية ومراقبة الأحوال العامة وأقدرها على تكوين الرأي العام هم الذين نبهوا ذكراً بعطو النسب أو بالعلم والفضل » ، وكان لطفى السيد يعبر عنهم بنأهل الرأي أو أصحاب البلد أو أصحاب المصالح الحقيقية ، ورؤساء الأمة الطبيعيين ، كما اقترن لدى هؤلاء الإحساس بالوضع الطبقي بالطموح السياسي « فالمصالح تتسع باتساع الثروة ، وأنهم يريدون قضاء تلك المصالح ، سواء كانت متعلقة برى الأطيان أو ترتيب العمد والمشايخ أو سلامة حقوق الانتخاب » (١) . وإذا كان هذا

(١) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٨٩ - ٩٢

الهدف من اشتغال هذه الجماعات بالسياسة في البداية يبدو متواضعا ، فانه باتساع وتطور اوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان الاشتغال بالسياسة سوف يكتسب معنى أكبر ، وسوف يتجاوز مناصب الادارة ، ليصبح المطلب الجديد هو « حكومة الأعيان » .

وأول مؤشر يوضح استمرارية هذا الاحساس بالوضع الطبقي المميز أتى على لسان رئيس شركة صحيفة « السياسة » - مدحت يكن - في خطاب تأسيسيها ، حيث وصف شركاءه بأنهم ، « أكابر القطر وزعماءه ، وهم الذين يعتمد عليهم والذين يقدرون تقديرا صحيحا حاجة البلاد الى تعاون أبنائها ... الخ » ، وكانت الصحيفة تردد من وقت لآخر أن رجال حزبها « هم أظهر الناس وجدانا وأوفرهم علما ومالا وأعز نفرا » (٢) .

ورغم أن الدكتور هيكل ، رئيس تحرير الصحيفة ، قد عبر باستنارة عن سقوط فكرة تحكم الطوائف القليلة في سائر الأمة، وحلول الفكرة الديمقراطية محلها ، وانتشار فكرة حق كل فرد من أفراد الأمة في الاشتراك في الحكم بالمباشرة أو الانابة ، وأبان أن هذا الانقلاب لم يحدث بلطف ، حيث لم تنزل الطوائف المتحكمة عما في يدها للشعب فقد قامت الحروب والثورات ودكت صروح الاستبداد (٣) . وبالرغم من ذلك فان الحزب لم يعدم من قال بنقيض ذلك مقتبسا ما ذكره « كارليل » عن الثورة الفرنسية حول « انعكاس القصد من الثورة ، وسيادة حكم الرعاع بسرعة مدهشة ، وادعائهم حق التكلم باسم فرنسا ، وأنهم الأغلبية ، وأنهم الأمة » (٤) .

من هذه الاقتباسات ونقائضها ، وهى كثيرة ، يتضح لنا أن الأفكار الديمقراطية كانت « توظف » حسب مقتضى الحال ، فالحديث عن المبادئ البرالية ، يجذب الشباب المثقف نحو الحزب الجديد وصحيفته ، بينما الهزيمة في الانتخابات البرلمانية يعبر عنها بالحديث عن انتكاس الديمقراطية .

(٢) السياسة فى ١٩٢٢/١٠/٣١ ، ١١/١ ، ١٩٢٢/١١/١٩ ولغة لطفى السيد
وسلوبه واضحان تماما فى عبارات الخطاب .
(٣) السياسة فى ١٩٢٢/١٢/٦ .
(٤) السياسة فى ١٩٢٣/١٢/٣٠ .

وكان اشتغال الأحرار الدستوريين بخوض المآرك الانتخابية بوصفهم أغنياء وكبار ملاك ، يواجه بالاتهام والشك من قبل خصومهم ، حتى لقد تولت صحيفتهم الرد على ذلك ، وأبدت دهشتها فذكرت « أنه ليحيل اليك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال ، وأن الجمع بين الفطنة والثروة محال ، وأنه على قدر ما يكون لمواطنك من مرافق يجب أن يحرم ما له من حقوق ، فإن كان صاحب ضيعة مترامية ، كان ذلك دليلا عند بعضهم على أنه من فئة الطينيين .. الذين لا يدركون شيئا من أمور دنياهم سوى احصاء الأفدنة وحرث الأرض ، المزارعون هم سواد مصر الأعظم وينبوع ثروتها . منهم تجبى الأموال وعلى نفقاتهم ينتظم الحكم ، (٥) » واضح أن التعميم باستخدام لفظة « المزارعون » على اطلاقه يعنى كبار الملاك وفلاحهم ، ويردد الأحرار الدستوريون أنهم يضمون بين صفوفهم « العماء والأعيان والسراة وأصحاب المصالح الحقيقية » ، ولم يوصف حضور حفل انتخابى أقامه الأحرار الدستوريون الا بأنهم « كبار القوم وعيون أعيانهم » .

وحين قدر لهم أن يؤلفوا حكومة عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، اعتبروها حكومة الأعيان ومن ثم تعمقت نفس الأحاسيس والقناعات لديهم ، فمحمد محمود باشا يتحدث الى وفرد الأقاليم الذين جاءوا يبائعونه ، باعتبارهم « يمثلون العقلاء من الأعيان وأصحاب المصالح ومن أحب لبلاده وأكثر حرصا على مصالحها من أهل البيوتات ؟ » ، وكان مستقبليه يصفونه بأنه أنجب أبناء البيوتات الكبيرة العريقة المجد (٦) . وذات مرة استقبل محمد محمود فى شبين الكوم من قبل أعيانها الذين ناب عنهم أحمد عبد الغفار مرحبا به فى اقليمهم « الذى يفهم بنوع خاص حكومة الأعيان ، يفهمها لأن آباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح .. » فحكومة الأعيان فى كل أمة من الأمم هى الحكومة التى بدأت فى فجر نهضات

(٥) السياسة فى ١٩٢٢/٥/٩ (مقال الانتخابات وعناصر الأمة) ، وقد ذكر هيكى أمام محكمة الثورة أن الأعيان « كانوا يبدوروا على مصالحهم » (المصرى ١٩٥٢/١١/١٣) .

(٦) اليد القوية : ص ٢٩ ، ٥٥ ، ١٦١ ، والسياسة ٢١ سبتمبر ١٩٢٨ .

الأمم باعزائها وبالاصلاح فيها ، (٧) • ويبدو أن هذه المعاني قد لقيت انتقادا تولت « السياسة » الرد عليه ، فذكرت أنه إذا كان أحد من الذين خطبوا أثناء رحلات رئيس الوزراء قد أشار الى البيوتات وابناء البيوتات، فهم لم يقصدوا بذلك الى الحديث عن نظام سياسى يراد احلاله محل الديمقراطية ، وإنما يقصدون معنى يعلمه الذين يكتبون في هذا الموضوع من معارضى الحكومة ، فهم يعلمون أن الله قد جعل الناس بعضهم فوق بعض درجات ، وأن هذا الذى قضى به القدر له أثره العظمى أكثر مما له من أثر قانونى ، ولكن بعض الحكومات في مصر أرادت أن تقلب هذا النظام وأن تجعل السواد من الجاهلين هو المحكم في الطبقات الأخرى ، ولهذه النغمة معنى من معانى الاشتراكية المتطرفة الى ناحية الشيوعية مثلما جاء في أقوال برودن « أن التملك هو السرقة » (٨) •

وكانت « السياسة » تتساءل : هل ذنب حزب الأحرار أنه نشأ نشأة رفيعة في بيئة لا يتجر أهلها بالسياسة لا يسعون من ورائها الى أكل العيش؟ وفى المقابل ، كانت تصف خصومه بأنهم من الرعاع والطبقة السافلة الذين يتصرف نيابة عنهم باعة أليانصيب وجامعوا أعقاب السجائر ! (٩) • كما دافعت عن اشتغائهم بالمساهمة في الشركات « لأن تحريم ذلك على الزعماء السياسيين معناه تمكين الأجانب والاستغلاليين فقط من أصحاب الأموال » (١٠) • والطريف أن صحيفتهم حين أرادت أن تدافع عن الفلاحين وذكرت أنه ليس كل فلاح جاهلا ولا عاجزا « وهب أن بعض المزارعين لا يحسن سوى الزراعة فهل يستغنى البرلمان عن أن يكون بين أعضائه من يستعان بخبرته العملية في شئون الزراعة ؟ » ، راحت تصف نائبا مثقفا استقال من الحزب فقالت : « كنا نفهم رجلا مثقفا يفهم معنى النيابة غير ما يفهمها

(٧) السياسة ٩٢٨/١١/٢٠ خطبة عبد الغفار ، والطريف أنهم كانوا يصفون حزب الاتحاد بحزب الارستقراطيين (السياسة ١٩٢٥/٩/٢٤) •

(٨) السياسة ١٩٢٨/١١/٢٩ •

(٩) السياسة ١٩٢٣/٨/٢٧ ، ١٩٣٥/١٢/٣ ، ٢/١٨ ، ١٩٤٦/١٠/١٧ ، وكان

هيكل يصف محمد محمود ورجاله بأنهم أغنياء بمالهم وبجاههم وبما وهبهم الله من فضله فهم بذلك يستطيعون أن يكونوا أحرارا حيث شاءوا » (السياسة ١٩٣٣/٢/١٦) •

(١٠) السياسة ١٩٤٦/٦/٤ (دفاعها عن صدقي باشا) ثم ١٩٤٨/٩/١٨ •

أعيان الريف من النواب الذين يقع عليهم من ضغط النخبين ما يلجئهم الى أن يجطوا وقتهم كله في للرجاءات الخاصة بالمصارف والتصرع والعمد والمشايع ، (١١) !

وقد روى سعد زغلول أن محمد محمود كان يرفض أن يساكن بعض أعضاء الوفد عند مفاوضات ملتر ، لأنهم ليسوا من طبقتهم (١٢) . في حين أن محمد محمود قد وقف ضد أمراء البيت المالك منتصرا لأسرة مصرية ، عندما أراد الأمراء رفض قبول الأسرة في عضوية نادي الفروسية بحجة أنها من الفلاحين ، وصرح يومها محمد محمود وكان رئيسا للوزراء ، أنه فلاح ابن فلاح وأن حكومته لن تسمح بإعادة نظام الطبقات ، (١٢) . لقد ذكر محمد محمود ذلك في مواجهة الأمراء ، وليس معنى هذا أنه مجرد فلاح من سواد المصريين ، بل من أعيان الفلاحين ، وقد تجلت في عباراته نبرة حزب الأمة القديمة في مواجهة أمراء الأسرة المالكة وبقايا الاتراك والشركس القدامى ، لقد كان لدى الذين ألفوا حزب الأحرار الدستوريين وعيا واضحا بحقيقة مركزهم في المجتمع المصري ، باعتبارهم أعيانه وكباره ، وأبناء البيوتات وأصحاب المصالح فيه ، وما يترتب على هذا الفهم من احساس بالتميز والرغبة في اعطاء هذه المكانة الاجتماعية اطارا من السلطة قوى ، يتفق ونسبة هذه المصالح المتنامية . ؟

وقد انعكس ذلك على موقف الحزب من الجماهير ووصفها كما سبق القول بالفاظ من قبيل رعا ع وديماجوجيين ونحو ذلك ، ويبدو أن ذلك ، الى جانب المعانى السابقة ، يفسر معاناة الحزب من الانعزال عن الجماهير وعدم شعبيته فقيامه في مواجهة سعد زغلول ورصيده الجماهيرى الكبير ،

(١١) السياسة ٢٢/٥/٩ ، ١٧/١٠/١٩٤٦ (والمستقل هو الدكتور المرافى) .

(١٢) منكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٢٢١ .

(١٣) زكى عبد القادر : اقدام ص ٣٧١ ، مصطفى أمين : ليالى فاروق ج ٢ ص ١١٢ - ١١٥ ، وانظر تعليق لآخر مساعة (١٩٥١/١/٢) عن حكم الأحرار الدستوريين حيث وصفتهم انهم لم يمثلوا سوى انفسهم .

وعجزه عن التغلغل في صفوف الجماهير ، لقصور جهازه التنظيمي ، بالإضافة إلى أن صحيفته كانت تخاطب صفوة المثقفين لا عامة الشعب ، ثم جاءت تجربة سقوطه في الانتخابات البرلمانية الأولى الأمر الذي خلق لدى رجال الحزب عقدة « الأقلية » وجعله يرتب على أساسها موقفه من الجماهير .

لقد شاعت ظروف الحزب في بدء تكوينه أن السواد الأعظم من المصريين لم يكن في صفه ، كما أن الانجليز لم يكونوا راضين عن برنامجه ، بل عدوه صورة أخرى من الوفد (١٤) . فبات منحصرا في الفئة الرسمية المكون منها - كما تقول تقارير الأمن - ولولا المساعدة القيمة التي وجدها من الحكومة لما تمكن من الفوز في الانتخابات الثانية بالكراسي التي فاز بها (١٥) . وقد لمس خصوم الحزب هذه المسألة فيه فانحصرت دعاية الوفديين في تفهيم الشعب بأن الأحرار الدستوريين كمية مهمة لا تلقى احتراما ولا يركز، إليها (١٦) . واستمرت صحف الوفد تلاحتهم باعتبارهم أقلية ، وقد أضجر ذلك جريدة السياسة فأعلنت خلال انتخابات ١٩٤٩ ، أنه قد تقدم للترشيح أكثر من سبعمائة مرشح غير وفدي ، أفهؤلاء السبعمائة خوارج على الأمة ، الا يمثلون الملايين منها ؟ (١٧) .

وتجمع شتى الكتابات والمؤلفات المعاصرة على أن الحزب ، باعتباره حزب صفوة ، ظل يفتقر إلى التأييد الشعبي ، كما كانت تعوز زعماء القدرة على التجاوب مع الجماهير ، فبالرغم من أن عدلى كان نزيها شديدا الاعتزام

(١٤) أحمد شفيق : حوليات ، ج ٣ من التمهيد ص ٢٣٩ .

(١٥) وثائق عابدين ، تقارير عن الأحزاب ، تقرير في ١٠/٤/١٩٢٥ .

(١٦) المصدر السابق ، ديوان جلالة الملك : منكرة في ١٥/٥/١٩٢٦ .

(١٧) السياسة ٢/١٢/٤٩ ، وقد وصف هيكल ذات مرة بأنه عاش بعيدا عن محبة الجماهير ولم يكن البحث يدور حول ما يكتب بقدر ما كان يدور حول ما يعتقد (الزمان ٧/١٢/١٩٤٨) كما وصف بأنه صحفي كبير ، وصحيفة الحزب صغيرة (آخر مباحة ٩/٢/٤٩) وأنظر أيضا صوت الأمة ١٠/١١/١٩٥٠ حيث وصفتهم بأنهم يطلقون على أنفسهم أسماء بلا مسميات ، وآخر ساعة ٢/١/١٩٥١ نقلت عن مذكرات هـ ندرس وصفه لهم بأنهم لا يمثلون سوى أنفسهم .

بكرامته ، كان ينفر من الخصومة ، كما كانت تنقص القيادات الأخرى الاحترام الذى كان يتمتع به على ، بالإضافة الى أن الحزب لم يحظ بقيادة انبعثت من صفوف الجماهير ، ولأنه كان يضم العناصر المثقفة ، والقطاع الأكبر من القادرين ماديا ، فلم يكن له كبير وزن الا بين الطبقات المتعلمة القليلة ، وليس له أتباع في البلاد ويتمتع بكراهية الملك والزغوليين (١٨) .

وبرغم كل ما سبق فليس بوسعنا أن ندعى أن حزب الأحرار الدستوريين هو « حزب طبقة » بشكل قاطع ، فصعوبة مثل هذا التعميم ترجع الى عدم أدقة في تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية ، حتى لدى علماء الاجتماع السياسى أنفسهم ، وارتباط ذلك المفهوم بالنظام السياسى من ناحية ، وعدم وجود مقاييس دقيقة أو ثابتة لتحديد الخريطة الاجتماعية لمصر المعاصرة من ناحية أخرى ، بل ان مفهوم الطبقة لم يتكشف حقيقة بالوضوح الكافى رغم هذا العدد الكبير من المؤلفات المكرسة لهذه المسألة (١٩) . بل ان هناك من ينبذ تقسيم المجتمع الى طبقات على أساس الدخل والثروة ، أو حتى الحرفة أو المهنة ، فالتبقات في اجمالها تقوم على ظروف اقتصادية مستقلة عن ارادتها وتتخذ تبعا لهذه الظروف اوضاعا متعارضة ، كذلك فان تقسيم العمل يتجلى في الطبقة السائدة في صورة تقسيم للعمل الروحى والعمل المادى ، بحيث تمثل احدى جماعات هذه الطبقة المفكرين فيها ، وربما يتحول هذا الانشقاق داخل الطبقة الى نوع من التعارض والخصومة وعلى أية حال فان الثروة أو المهنة ظاهرتان من نتائج الوضع اجمالى للطبقة في المجتمع

F. O. 371/10888, Henderson to Chamberlain, Oct. 19, (١٨)
1925, Colomb, M., Ou en est le Wafd Egyptien. p. 37. وكذلك

وقد وصفهم الأخير بأنهم كانوا يخشون دائما الطغيان والديماجوجية ، انظر :
Wevell, Allenby in Egypt; p. 309.

Youssef. A., Independent Egypt. p. 243

وكذلك

(١٩) جورج جورفتش : دراسات فى الطبقات ص ٦ - ١٠ ، السيد الحسينى :
علم الاجتماع السياسى ص ١٩ - ٢٢ .

بالنسبة الى الانتاج والى سائر الطبقات الاجتماعية، وترتبط الطبقة الاجتماعية لارتباطا وثيقا بالنظام السياسى ، فتوزيع للدخل والموارد هو أحد العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسى فى أى مجتمع ، بالإضافة الى أنه لا يمكن فهم البناء الطبقي لأى مجتمع بمعزل عن الثقافة المرتبطة به ، رغم أن هذه المسألة تثير جدلا كبيرا بين علماء الاجتماع ، الذين حاولوا دراسة العناصر الثقافية والفكرية المميزة للطبقات ، فالبعض يذهب الى أن القيم التى تحكم أنظم الاجتماعية الأساسية قيم عامة مشتركة بين كل الطبقات، ولكن بدرجات مختلفة من الانتماء والالتزام ، والبعض الآخر يؤكد أن القيم تختلف باختلاف الطبقات اختلافا كبيرا وبالتالي يصعب التسليم بوجود نظام أخلاقى واحد يحكم المجتمع (٢٠) .

وإذا حاولنا اللقاء نظرة على تركيب المجتمع المصرى ، معتمدين على مقاييس افتراضية تتصل بالثروة والدخل وكذلك المهنة أو الحرفة ، ومستوى الثقافة والقيم الفكرية ، تلك التى لا يختلف عليها العلماء ، ومن منظور التطور الاجتماعى - الاقتصادى وبعده التاريخى ، سوف يسهل الاستنتاج أن هذا المجتمع عند نهاية الربع الأول من قرننا الحالى ، فى تدرجه الاجتماعى يبدأ من أعلى بطبقة الأعيان ، ذات الملامح الارستقراطية و«الأعيان» أدق تعبير مصرى يمكن أن تسمى به البورجوازية الكبيرة - بالمصطلحات الحديثة - يضم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى (٢١) ، ذلك أن حجم « العين » ، ينبنى أساسا على نسبية ما يملكه ، الى ما يمتلكه أبناء قرية أو منطقة نفوذه ، لا على أساس معدل الملكية العام ، فهو بذلك « كبير » فى قريته أو منطقته أيا كان حجم ثروته . وتضم هذه الطبقة بشكلها الجديد، كبار ملاك الأراضى الزراعية والعقارات، وكبار رجال المال والصناعة والتجارة، وإن ليست هناك تحديدات دقيقة بين فئات هذه الطبقة ، فكما سبق القول

(٢٠) جورج جورفتش : السابق ص ٢١ - ٢٢ ، ٣٦ ، السيد الحسينى : السابق ص ٢٥ - ٢٦ ، ٤٠ وانظر تعريفات كولى ووارنر وجيجر وماركس للطبقات الاجتماعية فى المرجعين السابقين .

(٢١) عن نشأة البورجوازية الزراعية المتوسطة ، انظر دراسة صالح محمد صالح صالح : الاقطاع والراسمالية فى مصر ص ١٨٩ - ١٩١ .

بان الكثيرين من كبار ملاك الأراضي لجأوا في أعقاب الحرب الأولى إلى استثمار أموالهم في الأعمال المصرفية المالية ، ثم طفقوا في توظيفها في الشركات الصناعية خاصة بعد إنشاء بنك مصر ، مع احتفاظهم بملكياتهم من الأراضي ، مما يجعلنا لا نبالغ مع القائلين بانقسامها إلى جناح رأسمالي ، وآخر زراعي ، فلم يكن تقسيم الطبقة على هذا النحو إلى جناحين ، حتى الربع الأول من القرن العشرين ، قد تم بالشكل الذي بدا به خلال الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن . ويلى هذه الطبقة ، طبقة وسطى تضم متوسطى وصغار الملاك نسبيا ، وأرباب المهن الحرة من التجار والمحامين والصحافيين والأطباء والإداريين ، ورغم وجود الفئة الأولى من هذه الطبقة في الريف بحكم مباشرتها للعمل الزراعي بنفسها تقريبا ، إلا أن بقية فئات الطبقة تعتبر مدينية العمل والدخل ، وهى بهذا تقابل بورجوازية المدن ، ويلى هاتين الطبقتين القاعدة العريضة من العمال والفلاحين والمعدمين . وبالرغم من أن تقسيمنا السابق اعتمد أساسا على حجم الثروة انعقارية أو المتقولة ، وكذا المهنة أو الحرفة ، إلا أننا لا ينبغي أن نغفل العناصر الثقافية والفكرية ، والتي تميز فئة اجتماعية تنشر أفقيا تقريبا في كل الطبقات وإن كانت لا تعطى دلالة كبيرة لتقسيم المجتمع المصرى طبقيا في تلك الحقبة من تاريخه .

وبالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين، فإن العديد من المصادر والدراسات الحديثة تصفه بأنه حزب كبار ملاك الأراضي الزراعية ، الذى يضم أفضل العناصر المصرية المثقفة ، والقطاع الأكبر من المقتدرين ماديا ، الذين تتجمع في أيديهم مصالح البلاد (٢٢) ، كما وصف بأنه حزب من الارستقراطية التركية المستعلية (٢٣) . أو الحزب الذى ضم مجموعة من « رجوه » القوم ،

(٢٢) انظر : أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٥١ ، ٦٩ ، على
أدين هلال : السياسة والحكم ، ص ١٩٥ وكذلك :
Wevell, Allenby in Egypt; p. 84.

(٢٢) F. O. 407/195, Enc. in No. 27; Oct, 1-10, 1922, 371/
10088, Hendeson to Chamberlain, Oct, 19, 1925, F. O. 141/
681, Mohamed Mahmud, Kerr, Oct. II, 1922.

وقد اعترض محمد محمود على هذا الوصف لكثيرونكر له أن على كآن هو الارستقراطى
الوحيد وإن العديد منهم تربطهم أوثق الصلات مع كل الطبقات وأنه سيوجد أيضا
ممثلون عن العمال .

أو هو بمعنى آخر حزب الفخبة التركية للشركسية والبورجوازية الكبيرة ذات الجذور الزراعية المالكة ورجال الفكر اللبولى للرأسمالى ، الذى يجد تأييدا وعونا من أكثر المستويات العالية من الفئات المهنية ، وخصوصا الطبقة الثانية من هذه الفئات ، وكفلك كبار الملاك وصغارهم ، الذين لم يكونوا على درجة كبيرة من الوعي السياسى (٢٤) . ومن الواضح أن هذه الآراء تنظر للحزب ، اما نظرة عامة وبسيطة ، أو نظرة جزئية تبصره من زاوية خاصة ، دونما الغوص فى داخله للخروج بتوصيف وتكييف اجتماعى دقيق لعناصره وفئاته ، وارتباط ذلك بتطور الحزب عبر تاريخه وعدم النظر اليه فى حقبة واحدة من ذلك التاريخ .

وينطبق هذا القول على من يعتبر أن كبار الملاك قد انسلخوا عن الوفد عام ١٩٢١ وألفوا حزب الأحرار ، وأن خروج هذه الجماعة يعد تطهيرا للقيادة الوطنية أكثر منه انقساما فى صفوفها ! وهناك من يرد على ذلك باثبات أن ثمة عناصر بورجوازية صناعية كصدقى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مذكور انضمت لحزب الأحرار ، وعلى ذلك لم يبق فى قيادة الوفد من يمثل الرأسمالية الكبيرة (٢٥) . وعلى العكس من كل ذلك هناك من يرى أن كبار الملاك ظلوا يشكلون عنصرا هاما وأساسيا فى قيادة الوفد ، وأن انشقاق عام ١٩٢١ تتمثل أهميته فى خروج الرأسماليين منه ، تلك العناصر التى ظلت دائما بعيدة عن قيادة الوفد ، ويرتب على ذلك أن وجود العنصر الاقطاعى فى قيادة الوفد كان يبعد عن الطبقة الرأسمالية كل أمل فى تحقيق مصالحها بل ويهددها (٢٦) .

وخطورة الآراء السابقة أنها الى جانب تفاقمها ، تعجل بتقسيم البورجوازية المصرية الكبيرة الى جناحين قبل أن يتم حدوث ذلك تاريخيا ، كما تضيق نظرتها حين تتخذ من وجود شخصيات بعينها تمارس نشاطا

F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, (٢٤)
1922.

(٢٥) مصد السعيد أديس : حزب الوفد والطبقة العمالية ص ٥٢ - ٥٣ :

(٢٦) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ٢٣ ،

اقتصاديا محددا دليلا على وجود تكتل على هذا الأساس يمثل جناحا متميزا، وفي تقديرنا أنهم جميعا كانوا من عناصر كبار الملاك الزراعيين ، الذين اتجه بعضهم الى استثمار أمواله في مجالات أخرى ، صناعية وتجارية ، بجانب الأرض ، فلم يكن قد حدث تناقض واضح بين أبناء هذه الطبقة يؤدي الى انقسامها الى أجنحة على أساس تناقض المصالح . وبالتالى فليس دقيقا تماما ما قيل من أن تأسيس حزب الأحرار كان محاولة لايجاد حزب خاص لكبار ملاك الأرض عندما انفصل رجاله عن الوفد عام ١٩٢١ (٢٧) . والا لما بقى الوفد يعتمد على عناصر من كبار الملاك ، ولما انضم الى حزب الأحرار عناصر من الطبقة الوسطى ، من المثقفين وأصحاب المهن الحرة ، والتي لا تنتمى في الأصل الى طبقة كبار الملاك .

وهناك من يعتقد بأن انفصال هذه الجماعة عن الوفد يمثل انفصالا أيديولوجيا لمجموعة من المثقفين الليبراليين الذين لم يقبلوا الاستمرار مع سعد زغلول، حيث بقيت معه العناصر الأخرى التي تؤمن بالتححر القومي والرغبة في ممارسة السياسة بأسلوب سعد زغلول ، وعلى ذلك فالمثقفين عن الوفد عام ١٩٢١ يمثلون اتجاها أيديولوجيا مغايرا (٢٨) . ويضعف من هذا التكيف أنه اعتبر أشخاصا مثل المكباتى ولطفى السيد ومحمد علوبة محامين أو مهنيين ، هذا الى أنه جعل المثقفين حزبا واحدا في حين أنهم يمثلون قطاعا أفقيا منتشرا في أى مجتمع يضم عناصر وطبقات مختلفة (٢٩) .

ويرى « بير » أن كبار الملاك اتخذوا خطوات نحو تشكيل تنظيم سياسى لهم ، كان أساسه المجموعة التي خرجت على الوفد عام ١٩٢١ وبعد عام من حدوث ذلك ألفوا حزب الأحرار الدستوريين ، الذى ضم في قيادته أكبر وأشهر ملاك الأراضي في البلاد ، والعديد من العناصر الأرستقراطية بالإضافة الى قطاعات قليلة من العائلات التركية ، فهم إذن باختصار حزب

(٢٧) على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ، ص ٦٦ .

(٢٨) Cantori, L., The Organizational Basis of an Elite Political Party. The Egyptian Wafd, p. 319.

(٢٩) عاصم السوقي كبار ملاك الاراضى ، ص ٢٢٦ .

في كبار الملاك الأكثر تقدما ، والبورجوازية الكبيرة المعتدلة ، التي نشأت في مقابل الحركة الجماهيرية للوفد (٢٠) .

وهذا التحليل على قربه من الحقيقة يغفل استمرار وجود عناصر من كبار الملاك في الوفد ، بالإضافة الى أنه ينظر ، ككل الآراء السابقة ، الى حزب الأحرار على أساس المجموعة التي خرجت على الوفد عام ١٩٢١ ، وهي نظرة استراتيجيية تنظر للحزب على أساس صورته عند التفكير في تأليفه ، ولا تنظر الى بقية العناصر التي اشتركت في تأسيسه بالفعل عام ١٩٢٢ ، والعناصر التي أيدته ودعمته فيما بعد ، وطوال تاريخه . وعموما لم يكن موسعا افعال التحليلات السابقة ، ونحن بصدد محاولة تكييف الحزب اجتماعيا من داخله ، وبناء على انتماءات قياداته وعناصره ، آخذين في الاعتبار أن الحزب قد انتابه ، ككل الجماعات السياسية ، نوع من التغير في تركيبه خلال العقود الثلاثة التي عاشها ، كما أن الخلاف داخل الوفد وقيادته عام ١٩٢١ لا يعدر أن يكون خلافا بين أبناء الطبقة العليا في مصر ، والتي كانت تتصدى للعمل السياسي ، كما كانت تدعم نفسها بكفاءات من الطبقة الوسطى ، وأن هذه الطبقة انقسمت على نفسها في خوضها لمعترك الحياة السياسية ، فهو إذن صراع داخل الطبقة الواحدة - بصرف النظر عن نوعية نشاطها - على مركز السلطة أو القوة السياسية ، تماما كالمنافسة بين أبناء المهنة الواحدة ، عند سكون أصحاب المهن الأخرى .

والتكييف الأقرب الى الدقة في تقديرنا أن حزب الأحرار الدستوريين قد تألف أساسا من صفوة من المصريين ، والصفوة هنا بمعنى الجماعة الوظيفية ، المهنية أساسا والتي تتمتع بمكانة اجتماعية عالية ، بغض النظر عن أسباب ذلك ، وأيضا بمعنى الطبقة العليا المؤلفة من أنجح أفراد المجتمع وأقدرهم على الانجاز ، سواء كانت صفوة حاكمة تضم الذين يلعبون دورا بارزا ومباشرا في سياسة المجتمع ، أو صفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة (٢١) ، وتعنى الصفوة بالنسبة للمجتمع المصري

Baer, G., A History of Landownership. p. 145. (٢٠)

(٢١) بوتومور : الصفوة والمجتمع ، ص ٩ ، ٢٢ ، ١٥٧ ، انظر تمييزه بين المثقفين والافتلجنسيا واعتبارهما من « الطبقة المتوسطة الجديدة » ، ص ٨٦ - ٨٧ .

خلال الربع الأول من القرن العشرين ، طبقة الأعيان من كبار ملاك الاراضي ، من أصول زراعية ، وبعضها من أصول بدوية ، تشتغل فئات منها بشئون المال أو الصناعة والتجارة ، وتضم الطبقة المصريين الاقحاح الى جانب المتمصرين ، الى جانب بقايا من العناصر التركية القديمة ، كما تضم هذه الصفوة جناحا من المثقفين وكبار موظفى اندولة وأصحاب المهن الحرة وغيرها ، وهذا الجناح يمثل فى معظمه - فى حالة حزب الأحرار - أبناء لطبقة الأعيان . وبالنسبة للتدرج الاجتماعى فانها تمثل الشرائح العليا من الطبقة الوسطى فما فوقها ، وان لم تكن هناك حدود فاصلة بين الطبقة وأبنائها ، فان ضرورة تشريح الحزب سوف تقتضينا وضع مثل هذه الفواصل التى هى وهمية فى الواقع .



ولا - كبار الملك :

إذا حاولنا ان نحلل تركيب حزب الأحرار الدستوريين على ضوء التوصيف السابق ، وعلى ضوء الخريطة الاجتماعية لمصر ، فاننا سوف نعتمد فى البداية على كونهم رؤساء العائلات وأبناء البيوتات ، كما نعتوا أنفسهم ، الذين يمتلكون الثروة والعقارات والنجاه ، وتنحصر فيهم مناصب العمدية ومشيخة القرى والقضاء وما فوق ذلك من مناصب الادارة ، وسوف نجد أن أكثر من شخصية من شخصيات الحزب البارزة كانت تنتمى لعائلة واحدة ، وأول مثل لذلك عائلة محمود باشا سليمان بأسىوط ، رئيس حزب الأمة ووالد كل من محمد محمود ، وكيل حزب الأحرار ورئيسه الثالث ، وحفنى وعبد الرحمن محمود من قيادات الحزب كذلك . وكان والدهم عمدة لابی تيج وساحل سليم ، بينما كان جدهم مديرا لقنا فى عهد عباس الأول وأحد أول أربعة من المصريين نالوا رتبة الباشوية ، وكانت تتراوح ملكية الأسرة فى البداية بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ فدان على عهد جدهم ، زادت حتى بلغ ماورثه محمد محمود وحده ١٦٠٠ فدان عن أبيه ، وغنى عن الذكر أن مناصب الادارة والقضاء ، وعضوية المجالس النيابية لم تخرج عن

العائلة (٢٢) . وتليها عائلة عبد الرازق بالمتيا، والتي توفي عميدها (أحمد أفندي عبد الرازق) تاركا ثلاثة أبناء ، ارتفعت أملاك الأسرة في عهدهم الى ٦٥٢٠ فداناً وأصبح عميدها حسن باشا عبد الرازق (الكبير) الذي كان قاضياً لأبى جرج ، ووكيلاً لحزب الأمة ، ثم أنجب خمسة من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وهم : حسن باشا (الابن) ، ومحمود باشا ، وحسين باشا ، والشيخان مصطفى وعلى ، وبيت عبد الرازق من أعرق وأشهر بيوتات مصر ، وكان أكبر عضد لحزب الأحرار الدستوريين ، سواء برجاله أو بماله (٢٢) .

أما عائلة أباطة بالشرقية ، وهي من مشايخ البدو التي تنتمي لقبيلة العائد ، وبانذات من العائلات التي منحت الاقطاعات لتوطيتها ، وكان أول عميد للأسرة هو حسن أغا أباطة ، الذي كان يمتلك ٤٠٠٠ فدان ، حيث توفي ليصبح العميد سيد باشا أباطة - وهو الجد المباشر لابراهيم دسوقي أباطة باشا ، سكرتير حزب الأحرار الدستوريين وأحد أقطابه الكبار - وقد توفي سيد باشا عام ١٨٧٦ عن ٦٠٠٠ فدان ، وترك لابنه سليمان باشا نحو ألفي فدان وحده ، وقد اشترك الأخير في تأسيس حزب الأحرار ، الى جانب دسوقي أباطة ، واشترك معهما في تأسيس الحزب اسماعيل باشا أباطة ، ومحمد باشا عثمان أباطة ، ومحمد بك صادق أباطة ، (والأخيران من مؤسسي حزب الأمة) وسليمان بك محمد ، وسليمان بك حسن ود بهجت

(٢٢) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٩ ترجمة محمود باشا ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٧٩ ، عاصم الدسوقي : كبار ملاك ص ٢٠ - ٢١ ، ثم ترجمة لمحمد محمود في : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1937.

(٢٣) المصور ٣٦/٤/٩٤٠ (ثروة الأسرة) ثم
Deeb, M, Party Politics, p. 77.

وعلى عبد الرازق : من اثار مصطفى ، عن المقدمة ص ٦ ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٩٧ وعن ملكياتهم كذلك عاصم الدسوقي : السابق ، ص ٢٠ - ٢١ ، على بركات : الملكية بين ثورتين ص ٢٦ ، وينكران أملاك العائلة تتراوح بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان - وعن بيت عبد الرازق انظر : زكى عبد القادر ، اقدام ، ص ١٢٢ وأحمد أمين حياتي ص ١٠٧ .

أباطة (٣٤) . وكذلك عائلة عبد الغفار بالمخوخية ، وكان عميد هذه العائلة بك عبد الغفار ، عين أعيان قلا ، وعضو مجلس إدارة حزب الأمة ، وكان قد تقلب في مناصب الإدارة ثم استقال ليشرّف على ممتلكات الأسرة ، ومن أقطاب هذه الأسرة الذين اشتركوا في تأسيس حزب الأحرار ، أحمد عبد الغفار وعيسى إبراهيم عبد الغفار ، ثم حسنين عبد الغفار وأخيو عبد السلام عبد الغفار ، وكان أحمد باشا عبد الغفار أحد وزراء الحزب لأكثر من مرة ، وقد بلغت قيمة ثروته ١٠٥٨ فداناً عام ١٩٤٨ (٣٥) أما عائلة خشبة بنأسيوط ، فكانت ممن تتراوح ملكياتهم بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان ، وكان من أقطابها الذين أسسوا حزب الأحرار سيد باشا خشبة ، الذي كان يمتلك وحده نحو ألف فدان ، كما انضم للحزب من نفس الأسرة أحمد محمد خشبة عام ١٩٢٩ ، وصار نائباً لرئيسه ومرشحاً لرئاسته (٣٦) . أما عائلة دوس خلة بنأسيوط والمنيا والتي بلغت ممتلكاتها نحو ألف فدان ، فقد اشترك من رجالها في تأسيس حزب الأحرار توفيق دوس وهيب دوس ، وقد تقلد الأول الوزارة ممثلاً للحزب عام ١٩٢٥ (٣٧) .

(٣٤) من حديث للاستاذ ثروت أباطة نجل دسوقي باشا أباطة ، بمنزل سياسته في أول ديسمبر ١٩٨٠ ، وانظر : Baer, ., Op. Cit., p. 58. حيث يضيف أنه لم تات نهاية القرن التاسع عشر حتى كانت حوالي ٢٠ عزبة تحمل أسماء مختلفة من العائلة الأباطية ، لويس عوض : تاريخ الفكر المصري من عصر اسماعيل ص ٣٢٥ . عاصم الدسوقي : السابق ، ص ٣٠ ، على بركات : السابق ص ٢٦ ، نكرا أن ممتلكات الأسرة تتراوح بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ فدان

(٣٥) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٩٩ - ١٠٠ ، المصري ١٢ ، ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ التحقيق معه في محكمة الثورة ، السياسة الأسبوعية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ .

F. O. 407/203, Enc. in No. 3; Not on Members of New (٣٦)
Cabinet July 4, 1926 and 206, Report on Personalities
May 6, 1927.

(٣٧) عاصم الدسوقي : السابق ص ٣٠ - ٢١ ، على بركات : السابق ص ٢٤ ، وليس دقيقاً ما نكر من أنه ينتمي للطبقة الوسطى من سكان المنى على اعتبار أنه لا يمارس الزراعة ، ويمتثل للحاماة . Deeb, M., Op. Cit., pp. 77. لأنه كان من كبار الملاك قبل أي شيء .

أما عائلة يكن ، المتحدرة من أصل مقدوني ، التي تزوج مؤسسها من
 أخت محمد علي الكبير ، فقد انتمى إليها عدلي يكن ، أول رئيس لحزب الأحرار
 (وهو ابن خليل بن إبراهيم ابن أخت محمد علي) ، وكان أبوه قد تقلب
 في مناصب الإدارة حتى وظيفة وكيل الوزارة ، وقد امتلك عدلي باشا وحده
 نحو ألف فدان بالدقهلية (٢٨) كما كان من رجال هذه العائلة من أقطاب حزب
 الأحرار أحمد مدحت باشا يكن ، أول وكيل للحزب ورئيس شركة صحيفته ،
 وكان من كبار الملاك مما أهله ليكون رئيسا لبنك مصر وغيرها من المناصب
 المالية والمصرفية ، كما اشترك في تأسيس الحزب من نفس العائلة فتحي
 بك يكن (٢٩) . يضاف إلى ما سبق عائلة أبو حسين بالثغورية والغربية ،
 والتي تتراوح ملكياتها بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان ، ومن أبرز الأسماء التي
 ساهمت منها في تأسيس حزب الأحرار محمود بك أبو حسين ، الذي كان
 يملك وحده عام ١٩١٤ نحو ألف فدان ، ثم محمد السيد وعباس وعبد الجواد
 أبو حسين (٤٠) .

وهناك عائلات تعتبر أصغر ملكية ولكن حاز رجالها نفس المراكز
 الاجتماعية وساهمت في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، وكانت ملكياتها
 تتراوح بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ فدان ، مثل عائلة العلايلي بالدقهلية ومن أشهر
 رجالها بالحزب عبد الحليم وحامد العلايلي ، وعائلة رشيد ، ومن رجالها
 مصطفى بك رشيد ، وإبراهيم بك رشيد وحسن بك رشيد ، ثم عائلة مرعي
 بالشرقية ، ومن رجالها حسنين بك وحسين بك مرعي ، وكذا عائلة رسلان

F. O. 407/203, Enc. in No. 3 Notes on Member.. July (٢٨)
 4, 1926 and 371/1964/15252, April 6, 1914.

F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939. وعن مدحت يكن انظر
 حيث نكر أنه كان يحيى في بيته ذكريات عهد الاتراك المتصرين ، وانظر : السياسة
 الأسبوعية ١٩٢٦/١١/٢٧ ، السوادي : البرلمان في الميزان ص ١٦٧ - ١٦٨ .
 (٢٨) أحمد بيلى : عدلي باشا ص ٥٨ - ٦٥ ، السياسة ١٩٢٣/١٠/٢٢ ، المقطم
 ٢٤ أكتوبر ٢٢ .

(٤٠) عاصم الدسوقي : المتابع ص ٢٠ - ٢١ ، السوادي : البرلمان في الميزان
 ص ٢٨١ .

بـالغربية ومن أقطابها عبد المنعم بك رسلان عضو مجلس إدارة الحزب (٤١) .
وكذلك عائلة محفوظ بأسسيوط ، وقد زويت حزب الأحرار بالعديد من رجالاتها
الذين تولوا مناصب كبيرة داخله ومن أشهر رجالها رشوان محفوظ باشا ،
الذي أصبح وزيرا عن الحزب ، ومحمد باشا محفوظ من كبار مؤسسيه (٤٢) .

ويضاف الى هذه العائلات أسماء بعينها من كبار الملاك ممن أسهموا في
تأسيس الحزب واشتركوا في مجلس إدارته من أمثال : عبد اللطيف المكباتي،
الذي كان والده أحد كبار الملاك بالدقهلية وقد أورثه خمسمائة فدان (٤٣) ،
وكذلك محمد باشا البدر اوى الذي كان من كبار ملاك الغربية (نحو ١٣ ألف فدان) (٤٤)
وكذلك أمين بك خياط ، وعائلته من كبار ملاك أسسيوط ، وكانت تمتلك نحو
٢٠ ألف فدان ، وقلينى فهمى باشا ، الذى كان يمتلك عام ١٩١٤ نحو ٥٠٠
فدان وهو من أصل أحد الرقيق (٤٥)، وصالح اللوم الذى كان من كبار البدو الذين
تم توطينهم وأصبح من كبار الملاك وعضوا في الجمعية الزراعية المصرية (٤٦) .
بالإضافة الى عناصر تنتمى لأصل تركى مثل محمد محب باشا وقد تقلب
في مناصب الحكومة العالية وكان أيضا من كبار الملاك (٤٧) . وكذلك جعفر
باشا ولى ، الذى لم يشترك في تأسيس الحزب وان كان قد صار من أكبر
رجالته ومثله في الوزارات ، وهو من أصل شركسى تربى في قصر الخديو
توفيق وكان والده موطفا به ومن كبار الملاك (٤٨) يضاف الى هؤلاء جميعا

(٤١) دار الوثائق : تقارير الامن عن الأحزاب ٢٢ - ١٩٢٢ المحفوظة الاولى .
عاصم الدسوقي : السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٤٢) عن محمد باشا انظر : 371/1964/15252 وترجمة لرشوان محفوظ فى :

F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914. (٤٣)

F. O. 141/747/8953, April, 1919. (٤٤)

F. O. 407/233, Enc. in No. 3;; July 10; 1939. : ترجمة له فى (٤٥)

Deeb, M., Op. Cit., pp. 77-78. (٤٦)

Deeb, M. Loc. Cit. (٤٧)

F. O. 407/233, Enc. in No. 3, July 10, 1939. : ترجمة له فى (٤٨)

ثم السياسة الاسبوعية ١٥ مايو ١٩٢٧ ، الصوaidى : مصدر سابق ص ١٧٥

على المنزلاوى ، الذى كان من كبار الملاك فى الغربية ، وكان يمتلك نحو خمسة آلاف فدان (٤٩) ، ونعمان باشا الأعصر ، كبير أعيان المحلة الكبرى وعهدتها (٥٠) ، وصليب سامى ، الذى كان من أكبر بيوتات الأقباط ، وكانت أسرته تمتلك نحو ١٥٠٠ فدان ، وكان عضوا بمجلس إدارة الحزب عام ١٩٢٦ وإن كان قد تركه فى أوائل الثلاثينات (٥١) . كما أن هناك طائفة من أبناء كبار الملاك من محامى الحزب وكبار مفكريه كلطفى السيد والدكتور هيكل ومحمد علوبة وإبراهيم الهلباوى (٥٢) وتجدر الإشارة الى انه كانت توجد بين قيادات الحزب عناصر لا تنتمى الى فئة كبار الملاك مثل عبد العزيز فهمى ، ومحمد كامل البندارى ، فلم تكن ملكية الأول تزيد عن ستين فدانا ، كما انه كان قد نشأ عصاميا فقيرا لم يكمل تعليمه الا بعد ان توظف بالحكومة ، أما الآخر فلم يرث سوى بضعة قراريط من الأرض (٥٣) .

وينبغى الإشارة الى أن هذه الشخصيات جميعها لم يقتصر دورها على تأسيس الحزب ، فقد انخرط رجالها فى جهازه التنظيمى على امتداد تاريخه ، ولعبوا دورهم فى توجيه سياسته ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لوضعهم الاجتماعى (٥٤) ، كما أن أرقام الملكيات الواردة وإن كانت قد اقتصرت على مصادر الربع الأول من القرن العشرين أى فى فترة تأسيس

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914. (٤٩)

(٥٠) محافظ عابدين بنار الوثائق ، محفظة بيوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ .
ثم روزاليوسف ٣ نوفمبر ١٩٢٧ ، السياسة ١٨ يناير ١٩٢٦ .

(٥١) السوادى : البرلمان فى الميزان ص ١٨٤

(٥٢) يصنف « نيب » العديدين منهم على أنهم من الطبقة الوسطى ساكنة المدينة ومن اصحاب المهن والخدمة المدنية
Deeb, Op. Cit., p. 77.

(٥٣) عن فهمى : أنظر السياسة فى ١٠ يناير ١٩٢٦ والنداء فى ٦ مارس ١٩٥١ ، وعن البندارى : السياسة فى ٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٤) أنظر نسبتهم فى مجالس إدارة الحزب فى كتاب « نيب » Deeb، السابق ص ٧٧ ، ثم كتاب عاصم الدسوقي : السابق ص ٢٢٧ .

الحزب ، فليس معنى ذلك ثباتها ، ذلك أن الملكيات قد نمت بشكل أو بآخر من خلال النشاط الاقتصادي والسياسي في الفترة التالية ، ولعلنا لاحظنا أن هذه العائلات قد ضمت بين صفوفها عائلات تركية الأصل أو متمصرة كعائلات يكن ومحب وولى ، ممن اشتركوا في تأسيس الحزب وقيادته ، ولهذه المسألة دلالة خاصة تتمثل في أن أعيان المصريين حتى أواخر القرن التاسع عشر كانوا يزاحمون بقايا العناصر التركية والشركية ذات الطابع الأرستقراطي ، وينفسون عليهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن مع تطور أوضاع مصر خلال الربع الأول من هذا القرن ، حسمت المنافسة لصالح المصريين من الأعيان ، في الوقت الذي توقف فيه تدفق الأتراك على مصر ، ومع نمو طبقة الأعيان المصرية وظهور أبنائها من المتعلمين ، الذين استعاض بهم عن الأتراك في تسيير الجهاز الحكومي ، إلى جانب إعلان الحماية البريطانية على مصر ، التي أنهت السيادة العثمانية ، في الوقت الذي تبنت فيه طبقة الأعيان أساليب وعادات الطبقة التركية القديمة ، وأصهرت إليها ، ومن ثم حل الوثام والتعارن محل المنافسة بين الفئتين .

وقد لاحظنا كذلك أن الكثيرين ممن وردت أسمائهم ضمن فئة كبار الملاك قد تولوا مناصب الإدارة ، واشتغلوا في الأعمال المصرفية والتجارية والصناعية . بل إن منهم من اتخذ المحاماة مهنة له ، فلم يكونوا مجرد ملاك زراعيين يمارسون الزراعة أو يشرفون عليها فحسب ، بل كانوا ملاكا متغيبين . يضاف إلى هذا كله أنهم « كحزب عائلات » كانوا يعتقدون اجتماعات الحزب في منزل إحدى هذه العائلات ، كمنزل آل عبد الرزاق كما كانت هذه العائلات ترتبط مع بعضها بأواصر القرى والمصاهرة ، كالعلاقة التي كانت تربط بين عائلتي لطفى السيد وهيكل ، وبين عائلات محمود سليمان وخشبة وعبد المجيد صالح ، إلى جانب الصلات التي تربط بين عائلات محفوظ وجاد الرب وقرشى وأبو رحاب وسلطان والشريمى وأبو مناع . الخ (٥٥) وكان « حق الأسيرة » يراعى عند توزيع المناصب

(٥٥) أنظر اجتماعات الحزب بدار عبد الرزاق ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ .
٢٧ / ٨ / ١٩٢٩ ، خشبة ابن خال محمد محمود ، والأخير ابن عم عبد الحميد صالح على سبيل المثال . أنظر صوت الأحرار أول أغسطس ١٩٤٥ ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ تراجم لمحمد محمود وعبد الحميد صالح .

(٥٦) ، بالإضافة الى أن الحزب كان يغذى نفسه باستمرار بأشقاء وابناء أقطابه (٥٧) .

أما فئة رجال المال والتجارة والصناعة داخل طبقة الأعيان ، فخير من يمثلها داخل الحزب أحمد مدحت يكن ، الذى كان من مؤسسى بنك مصر ثم أصبح رئيسا لمجلس إدارته ، كما كان أول رئيس لمجلس إدارة البنك العقارى المصرى (٥٨) ، وكان أحد أعضاء المجلس الاقتصادى المصرى (١٩٢٢) ، ويوسف أصلان قطاوى ، عضو مجلس إدارة الحزب ، واليهودى المتمصر الذى كان مديرا للعديد من الشركات وخاصة شركة كوم أمبو ، كما كان أحد ثلاثة من المصريين الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة (١٩١٦) وكذلك كان عضوا بمجلس إدارة بنك مصر ، وأحد الثمانية الذين وقعوا عقد تأسيسه (٥٩) . وكذلك أمين باشا يحيى ، ابن أحمد يحيى كبير تجار الاسكندرية ، والذى أسس مشروعات عقارية كبيرة وكان يتاجر مع الحكومة ،

(٥٦) عندما أزعج خشبة الاستقالة من وزارة سرى الثانية (٤١ - ١٩٤٢) طلب هيكى بأن يحل محله حفى محمود ، وفاء لذكرى محمد محمود ووفاء لحق الأسرة ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير فى ٣ يناير ١٩٤٢ ، كما سعى الحزب لاستقطاب محمود محمد محمود وتركوا له مكانا فى مجلس إدارة الحزب (تقارير الأمن : ١٩٤١/٣/٢٩ ، عن دار الوثائق القومية) .

(٥٧) ومن أمثلتهم : محمد مراد ابن السيد عبد الحميد البكرى ، وحسن رشوان محفوظ ومحمد عبد العزيز فهمى .

(٥٨) F. O. 407/223, Enc, in No. 3 July 10, 1939. وانظر أيضا السياسة الأسبوعية ٢٧ / ١١ / ٢٦ ، ومحمود متولى : تطور الرأسمالية ص ١٧٨ ، على بركات : السابق ص ٤٣ ، وأضاف أنه عام ١٩٢٧ اشترك فى تأسيس الشركة المساهمة لتجارة وحلج القطن وشركة مصر للنقل والملاحة .

(٥٩) F. O. 407/233, Enc, in No. 3, July 10, 1939, 371/ 20916/1989/815/16.

وقد أضافت صحيفة المحروسة (٢٥ / ١ / ٢٤) « أنه وإن كان من الرعايا المصريين إلا أنه إسرائيلى قبل كل شيء ومن رجال الاعمال التجارية قبل أن يكون من السياسة ، ولعل هذا يفسر انسحابه من الحزب واشتراكه فى حكومات أحزاب مختلفة فيما بعد بعضها كانت خصوما للأحرار الدستوريين .

وكان أمين أحد الثلاثة الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة أيضا ، وكان أحد كبار المساهمين في أول شركة مصرية لتصدير الأقطان (١٩١٩) (٦٠) ، ومن كبار رجال المال أيضا كان زكريا باشا مهران ، الذي انضم الى الحزب عام ١٩٣٨ ، وظل عضوا بمجلس ادارته ، وكان عضوا بمجلس ادارة بنك مصر ، ورئيسا بمجلس ادارة شركة مصر للطباعة ، وكان أحد اعلام الاقتصاد المصريين ، وعضوا في عشرات الشركات التابعة لبنك مصر وصاحب آلاف الأسهم فيها (٦١) كما كان أمين صندوق الحزب عام ١٩٢٩ ، على اسلام باشا ، عضوا بمجلس ادارة بنك مصر ، وصاحب مصانع للقوى المحركة والمولدات الكهربائية والنسيج وغيرها (٦٢) . وقد ضم الحزب من كبار تجار القطن عبد العزيز رضوان ، وعبد المنعم رسلان وعلى المنزلاوي (٦٣) . بالإضافة الى عدد من أعضاء الشركات الصناعية كمحمد البدرأوى وسيد خشبة وتوفيق دوس وغيرهم (٦٤) . واذا كان اسماعيل صدقي قد انضم للحزب في فترة من فترات تاريخه ، فان نشاطه انتجاري والصناعي معروف بما فيه الكفاية ، بدءا بعضوية لجنة التجارة والصناعة (١٩١٦) ورئاسة اتحاد الصناعات (١٩٢٢) . وحتى احتلاله مراكز رئيسية في تسع عشرة شركة عام ١٩٤٦ (٦٥) . واذا كان متوسط عدد أعضاء مجلس ادارة الحزب يتألف من ثلاثين عضوا ، فان الشخصيات السابقة تمثل نسبة الثلث منها تقريبا ، بالإضافة الى ان منهم من تولى منصب وكيل الحزب (مدحت يكن) وأمين صندوقه (على اسلام) . وقد لاحظنا ان الحزب على امتداد

(٦٠) احمد زكريا : حزب الأمة ص ٦٨ ، محمود متولى : السابق ص ٩٥ .
على بركات : السابق ص ٤٣ .

(٦١) السياسة ٢٤ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ٢ / ٤٩ ، الاثنين ١٣ / ١٠ / ٤١
(زملائي أصحاب الملايين بقلم زكريا مهران) .

(٦٢) الاهرام في ١٥ أبريل ١٩٣٧ .

(٦٣) Deeb, Op. Cit., p. 77. ووصفهم بأنهم من الجورجوازية التجارية .

المحلية وعن المنزلاوي انظر F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.
(٦٤) على بركات ، السابق ص ٤٣ ، وعن دوس انظر F.O. 407/233, loc. cit.

(٦٥) السياسة في ٤ يونيو ١٩٤٦ .

تاريخه لم يطمع نفسه بعناصر أخرى من هذه الفئات ، باستثناء على اسلام
وزكريا مهران ، اللذين كانا أصلا من كبار الملاك ، فلم ينضم اليه أحد من
كبار المال والصناعة الذين شكلوا خلال الثلاثينات والا ربعينات ، قطاعا
متميزا بدت مصالحه تختلف نسبيا عن مصالح كبار ملاك الاراضي .

ثانيا - المثقفون :

ويتميز الأساس الثقافي والفكري لحزب الأحرار بسمتين واضحتين ،
أولهما أن مثقفيه من أبناء الأعيان القادرين ماديا ، الذين وفرت لهم «وضعيتهم»
الاجتماعية فرصة استكمال مراحل التعليم وخاصة في أوربا على نفقة
عائلاتهم ، وما سوف يترتب على ذلك من بلورة قناعات فكرية معينة لديهم
وتبنيهم اتجاهات ثقافية لبرالية ، وثانيهما : أن هؤلاء المثقفين هم تلاميذ
مدرسة « الجريدة » بل هم الامتداد العلماني لجماعة الشيخ محمد عبده ،
أو هم بمعنى أدق امتداد لطفي السيد وقاسم أمين وفتحى زغلول وغيرهم من
صفوة اللبراليين ، الذين كانوا شبانا في عصر « الجريدة » التي كانت
تستكتبهم وتنشر لهم ويوحى رجالها اليهم بالأفكار والاتجاهات الثقافية
والفكرية ، ويضاف الى ذلك كله اتصالهم بالفكر الأوربي ومذاهبه السياسية
والاجتماعية من قريب ، وتأثرهم به بشكل أو آخر .

وإذا جاز لنا اتخاذ تلقى الكثير منهم تعليما نظاميا في مدارس الحقوق
والقانون سواء في مصر أو أوربا ، مقياسا من مقياس ثقافة العصر ، حيث
كان هذا النوع من الدراسة هو أسبق انواع التخصصات ، باعتباره يؤهل
الفرد الى أعلى مناصب الدولة ، كما يعده للعمل الحر في المحاماة أو الصحافة
والكتابة وغيرها ، وبالتالي فان معظم مثقفي الحزب كانوا مثقفين بثقافة
العصر بهذا المعنى (١٦) ، وقد ضمت قيادة حزب الأحرار ما يقرب من خمسة
وعشرين (١٧) - وعلى رأسهم اثنان من كل من رؤسائه ، وسكرتيريه

(١٦) انظر : أحمد زكريا ، حزب الأمة ص ١٠٢ - ١٠٦ ، حول المناخ الثقافي

لحزب الأمة ، ومدرسة الجريدة .

(١٧) وهم : عبد العزيز فهمي - هيكل - مدحت يكن - حسين عبد الرازق -

محمود عبد الرازق - جعفر ولى - نسوقى اباظة - توفيق دوس - محمد عطوبة -

ووكلائه - يحملون شهادة الحقوق ، بالإضافة الى العناصر الشابة التي طعم الحزب نفسه بها فيما بعد . كذلك ضم الحزب ثلاثة من كبار المهندسين تولى اثنان منهما مناصب الوزارة - وهم عبد الحميد سليمان ، وعبد القوى أحمد ، وجلال فهم ، وان لم يشتركوا في تأسيس الحزب ، كما لم تستمر عضويتهم به (٦٨) . كذلك ضم الحزب عددا من كبار الأزهريين ، ممن تخرجوا من الأزهر وعملوا به ، وعلى رأس هذه الفئة من المثقفين الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذي تقلب في وظائف التدريس بالأزهر والجامعة المصرية حتى أصبح شيخا للأزهر (١٩٤٥) (٦٩) ، ثم أخيه الشيخ على عبد الرازق . صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، بالإضافة الى السيد عبد الحميد البكري ، الذي تربى في الأزهر ، وكان نقيبا للأشراف ، وصار شيخا لمشايخ الطرق الصوفية (١٩٠٨ - ١٩٢١) (٧٠) ، ثم الشيخ محمد بخيت ، الذي كان مفتيا للديار المصرية ، بالإضافة الى فئة تلقت تعليمها في البداية في الأزهر مثل محمد باشا صالح وإبراهيم الهلباوى وغيرهما (٧١) . كما انضم الى الحزب الشيخ رضوان السيد بشتة ، عضو مجلس الادارة عام ١٩٤٢ ، وكان مدرسا بكلية اللغة العربية (٧٢) . وهكذا تبدو فكرة « الصفوة » في

= صليب سامي - الكباتي - زكريا مهران - البنداري - اسماعيل زهدى - عبد الفتاح يحيى - أحمد خشبة - زكريا نامق - محمد محب - عبد المجيد صالح - لطفى السيد - اسماعيل صدقي .

(٦٨) عن عبد الحميد سليمان خريج مدرسة الهندسة الملكية أنظر، F. O. 407/233, Loc. Cit. وينقش الوثيقة ترجمة لعبد القوى أحمد وهو خريج مدرسة الهندسة أيضا شعبه الري ، اما جلال فهم فهو احد خريجي الزراعة العليا ، انظر الاهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ .

(٦٩) على عبد الرازق : من اثار مصطفى ص ٥٧ ، السياسة ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥ .

(٧٠) السياسة الاسبوعية ٢٣ ابريل ١٩٢٧ ، السياسة ٢٢/٨/١٤ (وفاته) .
(٧١) عن الهلباوى انظر أحمد زكريا : السابق ص ١٠٦ هـ ١٠٤ ، عن محمد صالح ، السياسة ١٠ يناير ١٩٢٦ (وفاته) .

(٧٢) وثائق عابدين ، تقارير الامن ، مذكرة في ١٥ / ١ / ١٩٤٢ ومحافظ الاحزاب ، الاولى قائمة مؤسسى الحزب .

تمثيل الأزهريين ورجال الدين الاسلامي في الحزب (المفتي وشيخ الأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية) . كما أن هناك فئة تلقت تعليمًا أوروبًا ومن رجالها عدلي يكن ، الذي بدأ دراسته في الأستانة ثم استكملها بالمدارس الأجنبية بمصر ، ومحمد محمود ، الذي استكمل تعليمه في كلية باليول باكسفورد حيث درس علوم السياسة والتاريخ ونال شهادة بذلك والدكتور هيكل الذي حصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من باريس عام ١٩١٢ ، كما درس في أكسفورد كلا من حفي محمد وأحمد عبد الغفار من قادة الحزب وإن لم تدلنا المصادر على نوع أو درجة تخصص كليهما (٧٣) .

وقد ضم الحزب عند تأسيسه أربعة من الأطباء المعروفين ، منهم وكيله حافظ عفيفي ، والدكتور علي إبراهيم والدكتور محمد سامي كمال ، والدكتور أحمد رشيد عبد الله ثم ضم (١٩٤٩) الدكتور محمود ماهر ، كبير الأطباء الشرعيين السابق (٧٤) ، ويضاف إلى هؤلاء العديد من الأطباء الشباب الذين انضموا للحزب خلال الأربعينات ومنهم د . محمد مرتضى المراغي . د . محمود رأفت ، د . محمد مصطفى المكاوي ، د . سعيد فهمي ، د . رياض حسنين (٧٥) .

كذلك ضم الحزب بين صفوفه ثلاثة من العسكريين وهم : اللواء يوسف عبد الرحيم (بالمعاش) ، وكان وكيلًا للجيش المرابط ووكيلًا لمصلحة السجون ، وقد انضم للحزب في ديسمبر ١٩٤٤ ، ثم اللواء حسن عبد الوهاب واللواء أحمد عطية ، اللذين انضما في فبراير ١٩٤٦ ، وقد أصبح الأخير وزيرًا للدفاع الوطني في نفس العام (٧٦) .

(٧٣) أحمد بيلي : عدلي باشا ص ٥٨ - ٦٥ ، عن محمد محمود أنظر السياسة أول فبراير ١٩٤٩ وحياته العلمية والوظيفية. F. O. 407/233, Op. Cit., p. 196. وقد نكر فيها أنه حصل على المرتبة الثانية في التاريخ . عن حفي محمد محمود (السياسة ٢٤ / ١١ / ٣٧) وعن عبد الغفار (السياسة الأسبوعية ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٦) . (٧٤) أنظر ترجمة حافظ عفيفي في : F, O, 407, Op. Cit., p. 9. ومحاكمات الثورة ، الكتاب السادس ص ١١٤٩ ثم السياسة ٨ / ١٢ / ٤٩ عن محمود ماهر . (٧٥) السياسة الأسبوعية ، ٤ / ١١ / ١٩٤٤ . (٧٦) السياسة ٨ / ١٢ / ٤٤ ، ٣ / ٢ / ١٩٤٦ ، ١١ / ١٢ / ١٩٤٦ .

وإذا كنا قد استخدمنا لفظ «المثقفين» هنا بما يقابل عناصر الانتلجنسيا
بمعناها العام ، أى بمعنى المتعلمين ذوى الشهادات الدراسية ، أو الذين
تلقوا تعليما جامعيًا أهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا ، أو اشتغلوا بمهن
غير يدوية ، كالمحاميين ورجال الدين والأطباء والمهندسين ، إلا أن المثقفين
يضمون فئات قد تنطبق عليها التسمية بشكل أدق ، وهى فئات الكتاب
والمفكرين ، الذين احترفوا الكتابة وكان لهم إنتاج فكرى أو ثقافى ممن
يتعاملون بشكل مباشر مع الأفكار على المستويين النقدى والابداعى ، سواء
بالتعبير عن ذلك فى الصحف أو بتأليف الكتب ، وهؤلاء سوف نميزهم عن
غيرهم باعتبارهم فئة من « الكتاب » الى جانب فئة المحامين الذين كانت
المحاماة مهنة لهم طوال حياتهم أو لفترة منها ، وأخيرا فئة أصحاب المناصب
الذين انخرطوا فى الجهاز البيروقراطى للدولة ، بدءا بالوظائف المساعده
أو المعاونة وحتى تولى المناصب السياسية فى الوزارة ورئاستها .

وإذا كان مثقفو حزب الأحرار الدستوريين قد تميزوا بوجود هذه الفئات
الثلاث بين صفوفهم ، فإن الكثيرين منهم قد بدأوا حياتهم باحتراف المحاماة ،
ثم تقلدوا الوظائف ، ومنهم من مارس الكتابة مع هذه وتلك ، وعلى ذلك
سوف يكون تمييزنا لفئة بتسمية معينة يعتبر تمييزا افتراضيا على أساس
إسهام ، أصحابها سواء فى النواحي العلمية أو الثقافية ، أو نشاطهم
المهنى ، أو دورهم الوظيفى . ولعل هذا يفسر تردد أكثر من اسم بعينه
بين أكثر من فئة وفق هذا التصنيف المقترض ، مع اعتبار أن فئتي الكتاب
والمحاميين تنتميان الى الأعمال الحرة ، على العكس من فئة أصحاب المناصب .

(١) الكتاب :

نود التنويه ابتداء الى أننا سنتعامل مع من له إنتاج فكرى أو ثقافى
منشور من رجال هذه الفئة ، مع الإشارة الى ما لم ينشر مما لا يزال فى
بطون الصحف ، كما سوف نستثنى عددا من الكتاب الصحفيين المحترفين ،
الذين لم ينضموا رسميا للحزب وبالتالي لا يحسبون عليه ، رغم أن منهم من
لشترك فى تحرير صحيفته وتولى رئاسة تحريرها لبعض الوقت ، وكانوا

على صلة فكرية بالعديد من رجالاته كطه حسين ومحمود عزمى وتوفيق
نعياب وعبد الله عنان ومحمد صبري وزكي عبد القادر وحافظ محمود وأحمد
الصاوى محمد وغيرهم . بالإضافة الى الأعمال العلمية الأكاديمية لنفر من
رجال الحزب كمؤلفات د . على إبراهيم ود . حافظ عفيفى وغيرهما .

وفي مجال الفكر السنياهى والاجتماعى تبرز أسماء لطفى السيد وعلى
عبد الرازق ومحمد علوبة وحافظ عفيفى ، وبالرغم من أن لطفى السيد لم
ينشر كتابا مؤلفا ، كما لم يترجم شيئا قبل عام ١٩٢٤ ، عندما نشر
ترجماته لا رسطوطاليس ، الا أن مقالاته الغزيرة التى افتتحت بها صحيفة
« الجريدة » ١٩٠٧ - ١٩١٥ ، قد غصت بالحديث عن التراث الأوربى فى مجال
الليبرالية والاشتراكية وخاصة فى الديمقراطية ومذاهب الحكم، وحتى البيداجوجيا
(فن التربية) ومذاهب الإصلاح الاجتماعى ، وقد صنفنا العديد من مقالاته
ونشرت فى عدة كتب فيما بعد (٧٧) . أما على عبد الرازق ، فقد أصدر
كتابه الخطير « الاسلام وأصول الحكم » عام ١٩٢٥ ليحدث به معركة فكرية
هائلة بين أنصار الفكر الليبرالى العلمانى وأنصار المحافظة والتقليد ، الى
جانب فصوله ومحاضراته الدينية والفكرية الزاخرة ، التى انتشرت على
صفحات جرائد الأحرار الدستوريين ، أما علوبة ، فقد أصدر كتابه الهام
الذى يعد بمثابة برنامج للإصلاح السياسى والاجتماعى بعنوان « مبادئ
فى السياسة المصرية » (١٩٤٢) ، وأعقبه بدراسة عن « الاسلام والديمقراطية »
(١٩٥٠) ، ثم أصدر كتاب فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج ، عام ١٩٥٤ (٧٨) ،
أما عفيفى ، فقد أصدر كتابين أحدهما « على هامش السياسة » وهو شبيه

(٧٧) أرسطو طاليس : علم الأخلاق ، جزءان ط (١) ١٩٢٤ ، ثم السياسة
ط (١) ١٩٤٧ ، ومصنفاته هى : صفحات مطوية - المنتخبات جزءان - تأملات
فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع (تصنيف اسماعيل مظهر) ثم مبادئ فى
السياسة وقصة حياتى (صنفهما طاهر الطناحى) .

(٧٨) وقد أعيد نشر الكتابين الأخيرين فى كتاب واحد بعنوان (فلسطين والضمير
الإنسانى) عام ١٩٦٤ بالإضافة الى منكراته الخطية غير المنشورة والمودعة بدار
الوثائق القومية ، والتى نشرت بالقاهرة فيما بعد (١٩٨٢) .

بكتاب علوبه الاصلاحى ، تناول فيه دراسة نقدية لأوضاع المجتمع المصرى .
ثم كتاب « الانجليز فى بلادهم » .

وفى مجال التاريخ والفلسفة والنقد والابداع الأدبى ، يبرز اسم
الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى جمعت بعض آثاره فى مصنف « من آثار
مصطفى عبد الرازق » ، الذى احتوى دراساته النقدية والفلسفية والأدبية
بالإضافة الى كتابه المعروف عن الامام الشافعى ثم اشتراكه فى ترجمة رسالة
التوحيد لمحمد عبده الى الفرنسية ، ثم توالى مؤلفاته عن المعلم الاول ،
وتمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ، والدين والوحى والاسلام بين عامى ١٩٣٨ ،
١٩٤٥ (٧٩) . وفى نفس الاتجاه ألف السيد عبد الحميد البكرى كتابه :
صهرىج النؤلؤ ، فحول البلاغة ، أراجيز العرب ، والمستقبل الاسلامى (٨٠) .
أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فصاحب انتاج وفير يتراوح بين الفلسفة
والأدب والتاريخ والسياسة ، فكتب فى مجال الفلسفة كتابه عن « جان جاك
روسو ، حياته وكتبه » ، وفصول فى كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة » ،
وفى التاريخ الاسلامى وسير رجاله تبرز سلسلة « حياة محمد - فى منزل
النوحى - الصديق ابو بكر - الفاروق عمر ، عثمان بن عفان » بالإضافة الى
كتابه : « الامبراطور الاسلامية والأماكن المقدسة » ، ثم « الشرق الجديد » ،
أما فى أدب الرحلات والأدب الوصفى ، فقد أصدر كتابيه « عشرة أيام فى
السودان ثم « ولدى » ، وفى أدب الترجمة الذاتية والسير له « مذكرات فى
السياسة المصرية بأجزاء الثلاثة » ، ثم تراجم مصرية وغربية ، وفى مجال
النقد الأدبى ، نشر كتابيه « فى أوقات الفراغ ، وثورة الأدب » . أما فى
مجال الابداع ، فهو صاحب قصة « زينب » أنضج قصة مصرية ظهرت فى
وقتها بالمعنى الحديث ، ثم المجموعة القصصية « هكذا خلقت » الى جانب
رسائله للدكتوراه عن « دين مصر العام » فى الاقتصاد السياسى (٨١) .

(٧٩) للسياسة فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٥ .

(٨٠) للسياسة فى ١٤ / ٨ / ١٩٣٢ .

(٨١) يعتبر كتابه عن روسو من كتب التراجم أيضا وقد أعاد فحله الأستاذ
أحمد هيكل المحامى نشره بعد أن ضمنه الجزء الثالث الذى لم يسبق نشره وقد
أعاد سياحته نشر العديد من مؤلفات الدكتور هيكل الى جانب استكمال العالم يمكن قد

ويحسب الشيخ عبد العزيز البشري ضمن كتاب الحزب لصلته الوثيقة به ، وبأعضائه ونشره مؤلفاته في شكل مقالات على صفحات جرائده ، وأهمها : « المختار » ، ثلاثة أجزاء ، و « قطوف » ، وكتاب المشهور « في المرأة » ، وتدور كلها حول التراجم والدراسات النقدية الأدبية والأخلاقية ، وفي نفس المجال ألف دسوقي أباطه كتابيه « حديقة الأدب » ، و « وميض الأدب بين غيوم السياسة » ، (٨٢) . كما صنف خليل سكاكيني دراسات في هذا المجال في كتاب بعنوان « مطالعات في اللغة والأدب » ، بعد أن نشر فصوله بصحيفة السياسة (٨٣) . كذلك ألف عبد العزيز فهمي كتابه الخطير ، « الحروف اللاتينية للكتابة العربية » ، وفيه قدم مشروعا لكتابة اللغة العربية بحروف لاتينية ، وأثار ضجة عند تقديمه لجمع اللغة العربية عام ١٩٤٤ ، كما أملى ترجمة ذاتية له بعنوان « هذه حياتي » ، الى جانب ترجماته للقانون القديم ، يضاف الى ذلك الرصيد كله ما ألفه الدكتور سامي كمال بالفرنسية من كتابات قصصية على غرار أقاصيص « لافونتين » (٨٤) وما كتبه زكريا مهران عن النقد والبنوك والشئون الاقتصادية ، مما كان يرجع اليه أساتذة الاقتصاد (٨٥) .

وغنى عن التوضيح أن معظم المجالات التي ارتادها كتاب الحزب كانت تدور حول اللغة والأدب ، وأن هذه المجالات ساهم فيها حتى بعض الساسة

نشر كالجزم الثالث من المذكرات ، بالإضافة الى كتاب عثمان بن عفان وغيره ، كما أخذ على عاتقه نشر ما لم ينشر من مذكرات والده وهو عن الفترة من (١٩٠٩ - ١٩١٢) وقد كتبها الدكتور هيكل تحت عنوان يوميات باريس ، كما سيجمع ويصنف محاضرات وأبحاث ودراسات والده لتتشر تباعا ، كما نكر لنا في حديث مع سيانته واطلعنا على تخطيطات ذلك .

(٨٢) نكر لنا الأنيب ثروت أباطة أن والده نشر الكتاب الأول وهو طالب بمدرسة الحقوق ، أما الكتاب الثاني الذي أعطانا نسخته فقد نشر عام ١٩٤٨ .

(٨٣) نشر بالقس ١٩٢٥ .

(٨٤) السياسة ١٢ يوليو ١٩٤٨ ، وقد نكر أنه جمع فيها بين حكمة الشرق وذهنية الغرب .

(٨٥) السياسة ٨ فبراير ١٩٤٩ .

الذين لم تكن صناعة الكتابة حرفتهم الرئيسية ، كعبد العزيز فهمي ، ونسوقى
أباجة .

(ب) المحامون :

ومن أشهر الذين اشتغلوا بالمحاماة من رجال الحزب وقادته ، رئيسه
الثانى عبد العزيز فهمي ، الذى ظل يعمل بها بين عامى ١٩٠٣ - ١٩١٣ ،
وقد شاركه لطفى السيد لبضعة شهور من عام ١٩٠٦ ، وقد بلغ فيها حظا
من الشهرة أهله لأن يكون رئيسا ل نقابة المحامين الأعلى (٨٦) . وكذلك
كان شأن الدكتور هيكل آخر رئيس للحزب ، الذى بدأ حياته العملية محاميا
فى عام (٨٧) . أما وكيل الحزب محمد علوبة ، فقد زاول المهنة منذ
عام ١٨٩٩ ، واستمر طيلة حياته يزاولها - باستثناء فترة اشتغاله بالوزارة -
حتى بلغ فيها شهرة عظيمة أهله لأن يكون نقيبا للمحامين عام ١٩٣٧ (٨٨) .
ومن مجلس إدارة الحزب ، كان ابراهيم الهلباوى المحامى الكبير الذى بدأ
عمله بالمحاماه منذ عام ١٨٨٦ ، ثم اسماعيل زهدى الذى كان يطالب بالغاء
انصباب المالى لتمثيل المحامين فى الهيئات النيابية ، كما نادى باستقلال
القضاء (٨٩) وكان صليب سامى فى بداية حياته محاميا كبيرا مولعا بالبحوث
للقانونية ، كما كان ذلك شأن توفيق دوس ، أما عبد المجيد صالح ، فقد
زاول المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، ويضاف اليهم عبد اللطيف المكباتى الذى
أصبح قاضيا عام ١٩١٢ ، ثم محمد كامل البندارى (٩٠) .

F. O. 407/206, Report on Personalities, 1927. (٨٦)

(٨٧) هيكل : منكرت ، ج١ ص ٥٤

(٨٨) نكريات محمد علوبة غير منشورة ص ٢٦ ، ومحمد على رفاعى : رجال .

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914. ومواقف ص ١٩٥ وكذلك :

وقد أضافت صحيفة الاثنين (٤١/١٥/١٢) انه كان يتقاضى من مكتبه ١٥
الف جنيه سنويا .

(٨٩) احمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٢ ومنكرات الهلباوى ص ٣٠ .

(٩٠) صليب سامى : نكريات صليب سامى ، ص ١٢ ، السياسة ٢٠ / ٩ .

٩٥٠ ، السوادى : السابق ص ٢٨٤ ، وعن عبد المجيد صالح (السياسة ٢٩ يونيو

٩٤٧ ، وعن المكباتى انظر F.O. 371 Op. Cit. نكرت الوثيقة انه محام من

الدرجة الرابعة ، وعن البندارى (السياسة ٦ فبراير ١٩٢٨) .

يضاف الى كل هؤلاء مجموعة من رجال الحزب اشتغل أصحابها بالمحاماة لفترة قصيرة مثل : زكريا مهران ، الذى اشتغل بها فترة ثم استغنى عنها ، وكذلك دسوقي أباطة ، الذى كان يمارس المهنة حتى عام ١٩١٤ ، انتقل بعدها لمناصب الادارة ، وكذلك أحمد خشبة ، الذى كان محاميا قبل توليه الوزارة ، ثم زكريا نامق من مؤسسى الحزب (٩١) . كما انضم للحزب خلال الاربعينات عدد من المحامين الشبان ، منهم عمر التلمسانى وعبد الحليم سليمان الجندى ، أحمد زيتون ، عبد الرحمن حبارير ، سامح كامل عثمان وصالح جودت وحسن نصرت وعبد السلام زكى ، وعبد العزيز اسماعيل ، وعبد الحميد طلعت ، وعبد الخالق منصور ومحمد حميده ، وغيرهم (٩٢) .

وهكذا يبدو واضحا أن عددا كبيرا من قادة الحزب ، يضم اثنين من رؤسائه وكذلك اثنين من وكلائه ، واثنين من سكرتيريه ، قد مارسوا مهنة المحاماة كعمل رئيسى لهم ، وإن جذبتهم فيما بعد مناصب الادارة والوزارة ، كما أن منهم من بلغ شهرة فائقة في ممارسة المهنة كعلوبة والهلماوى وتوفيق دوس ، ممن كانوا أعلاما للمحاماة في عصرهم ، بالإضافة الى أن الغالبية العظمى من رجال الحزب كانوا يحملون شهادة الحقوق حيث كان الاشتغال بالقضية الوطنية والعمل السياسى بشكل عام يتطلب هذا النوع من الدراسة (٩٣) . وما توفره لأصحابها من ثقافة قانونية ومقدرة خطابية ، وربما يفسر ذلك حرص كبار الملاك على توجيه أبنائهم لهذا النوع من الدراسة ، كما يفسر انتشار المحامين في شتى المجالس النيابية ، وتقلدهم المناصب الوزارية ، واشتراكهم في تأليف الأحزاب السياسية .

(ج) أصحاب المناصب :

والمقصود بهذه الفئة الذين تولوا رجالها مناصب الادارة ، وما كان منها

(٩١) السياسة ٨ / ٢ / ٤٩ ، حيث الأستاذ ثروت أباطة لنا (١ / ١٢ / ١٩٨٠) .
وعن أحمد خشبة أنظر : F. O. 407/227, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٩٢) السياسة الأسبوعية ٤ / ١١ / ١٩٤٤ .
(٩٣) Ziadeh, F., Lawyer, the rule of law and Liberalism
in Modern Egypt, PP. 62-76, Reid, D., The National Bar-
Association and Egyptian Politics. pp. 608-643.

ذات صبغة سياسية ، كالوزارة ، ومع ملاحظة أن من تولوا هذا المنصب الأخير ، قد تدرج معظمهم في الجهاز الإداري للدولة بدءاً بالوظائف الصغيرة في الإدارة والقضاء وغيرها حتى بلغوا المناصب السياسية ، وقد تولى رئاسة الوزارة اثنان من رؤساء الحزب هما عدلى يكن ومحمد محمود ، وإن كان عدلى قد تولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٢١ ، قبل تأليف الحزب رسمياً ، ثم تولاها مرتين آخرين بعد أن استقال من الحزب ورئاسته ، فكانت وزارته الثانية الائتلافية عام ١٩٢٧ ، والثالثة وزارة انتخابات (أكتوبر ٢٩ - يناير ١٩٣٠) . أما محمد محمود ، فقد تولى رئاسة وزارات حزبية خالصة ، كانت أولها (٢٥ / ٦ / ٢٨ - ٢ / ١٠ / ١٩٢٩) ثم وزارات ثلاث (٣٠ / ١٢ / ٣٧ - ١٨ / ٨ / ١٩٣٩) (٩٤) . كما أن هناك من رجال الحزب من تولى منصب نائب رئيس الوزراء مثل لطفى السيد ، وذلك في عهد وزارة صدقى الثالثة ١٩٤٦ . ثم أحمد خشبة الذى كان رئيساً للوزراء بالنيابة عام ١٩٤٧ خلال عهد وزارة النقراشى (٩٥) ، كما رشح خشبة لرئاسة الوزارة ، ومثله رشح الدكتور هيكل ، ثم الدكتور حافظ عفيفى ، وإن كان الأخير لم يرشح بصفته حراً دستورياً ، إلا أنه كان وكيل الحزب ومن كبار مؤسسيه (٩٦) .

وهناك فئة ممن تولوا مناصب وزارية قبل تأسيس الحزب ، ثم اشتركوا في تأسيسه وأصبحوا أعضاء بارزين في مجلس إدارته مثل : محمد محب ، وإسماعيل صدقى وجعفر ولى ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى ، وكذلك

(٩٤) المصادر التى نعتمد عليها فى التواريخ هى : قوائد كرم ، النظارات والوزارات ، وحسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية ، يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مع مقارنتها وضبطها ، وقد اعتمدنا تاريخ قبول استقالة الوزارة ، لا تاريخ تقديمها ، نهاية لعهدنا .

(٩٥) قوائد كرم : النظارات ، ص ٥٥٣ ، ٦٢٩ .

(٩٦) عن عفيفى ، انظر : آخر ساعة ١٢ / ١ / ٤٩ ، وقد رشح مرتين عامي ١٩٢٨ ، ١٩٤٦ ، وعن خشبة ، انظر : منكرات كريم ثابت (الجمهورية ١٩ مايو ١٩٥٥) وكان ذلك قبل مصرع النقراشى (١٩٤٨) .

كان شأن أحمد خشبة الذي كان وزيرا ونهيا ثم انضم لحزب الأحرار عام ١٩٢٩ (٩٧) . وثمة فئة ثانية تولى أصحابها الوزارة كأحرار دستوريين لفترة ثم تولوها بعد ذلك مستقلين ، كالأحمد لطفى السيد وتوفيق نوس وجاظم عفيفى ومحمد علوبة ومحمد كامل البندارى ، وان كان الأخير قد ترك الوزارة لينضم للقصر الملكى (٩٨) .

كما توجد فئة ممن اشتركوا فى الحزب بعد تأسيسه ولم يعرفوا كأحرار دستوريين الا بعد دخولهم الوزارة على هذا الأساس ، ومن هؤلاء عبد الحميد

(٩٧) عن محب ووظائفه قبل الوزارة ، انظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٨ ، وقد بدأ عمله الوزارى بتولى وزارة الزراعة عام ١٩١٤ ، وعن جعفر ولى ، فقد بدأ خدمته فى وزارتى المالية الداخلية والرقابة على الصحف ثم وكالة الداخلية ، انظر ملفه : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

ثم العقاد : حياة قلم ص ١٦٢ - أما معتمد يكن ، فلم يكن قد تولى أى منصب حكومى قبل تعيينه محافظا لاسكندرية فوزيرا عام ١٩١٩ انظر F. O. 407/223 Loc. Cit. وعن خشبة : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927. وعن انفصاله عن الوفد (السياسة ١٢ / ٨ / ١٩٢٨) - أما عبد الفتاح يحيى ، فلم يكن قد تولى وظائف حكومية قبل ذلك سوى وظيفة بقلم قضايا وزارة الداخلية لوضع سنين ، وقد ذكر التقرير البريطانى عنه خطأ أنه لم ينتم لى حزب سياسى ، انظر : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٩٨) وعن لطفى السيد فقد ذكرت المصادر البريطانية صراحة أنه انضم للدستوريين بعد أن انفصل عن زغلول ، وعن سيرته الوظيفية قبل الوزارة ، انظر : أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١١٤ ، وملفه فى F. O. 407/223, Loc Cit. أما حافظ عفيفى ، فلم تعرف له وظائف قبل توليه الوزارة سوى أنه كان مديرا لمستشفى الاطفال بالقاهرة ، ملنه بتقرير الشخصيات البريطانى السابق : وعن توفيق نوس ، انظر : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927.

أما علوبة ، فلم يعرف أنه تولى أى وظائف قبل توليه الوزارة ، انظر مؤلفه : (تكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٨ وما بعدها) ثم ترجمة له فى F. O. 407/223, p. 12.

سليمان - اللواء أحمد عطية - جلال فهمي - عبد القوى أحمد - الدكتور عبد الرحمن عمر ، ثم أحمد رمزي (٩٩) . كذلك فإن هناك فئة ممن اشتقوا في تأسيس الحزب ومثلوا في مجلس أدلته ثم انفصلوا عنه ليتولوا مناصب وزارية مستقلين عن الحزب ، ومن أمثلتهم على المنزلاوى وصليب سامي ويوسف أصلان قطاوى (١٠٠) .

وأخيرا تبقى الفئة الأكثر أهمية ، فئة الذين لم يقولوا الوزارة إلا لكونهم أحرارا دستوريين ، وظلوا طوال اشتراكهم في المناصب الوزارية يمثلون الحزب وهم : عبد العزيز فهمي ، الدكتور هيكل ، أحمد عبد الغفار ، ودسوقي أباطة ، رشوان محفوظ ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، عبد المجيد صالح ، الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق ومحمد على علوبة ، وحفنى محمود ، وعباس أبو حسين (١٠١) . وكانت أهم الوزارات التي تولوها هي وزارات الأوقاف والزراعة والمعارف والشئون الاجتماعية والعدل

(٩٩) انظر ترجمة لعبد الحميد سليمان في (السياسة ٦ فبراير ١٩٣٨) - وعن أحمد عطية ذكرت السياسة أنه الوزير الدستوري السادس في وزارة صدقي ١٩٤٦ (السياسة ١١ ديسمبر ١٩٤٦) - وعبد الرحمن عمر ، هو شقيق عبد العزيز فهمي ، وقد اختير وزيرا للصناعة والتجارة في وزارة سرى الثانية ٤١ - ١٩٤٢ .

(١٠٠) المنزلاوى أصبح وزيرا للأوقاف في عهد صدقي (١٩٣٣) بعد أن ترك الحزب ، وصليب سامي فعل نفس الشيء وترك الحزب ليصبح وزيرا للخارجية . انظر : F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 53-54. أما قطاوى فقد تركه الحزب ليصبح وزيرا للمالية في وزارة زيور الأولى (١٩٢٤ - ١٩٢٥) انظر فؤاد كرم ، السابق ص ٦١٢ .

(١٠١) انظر ترجمات لهيكل ورشوان محفوظ في F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 28-37.

وعن أحمد عبد الغفار : الأهرام ٦ فبراير ١٩٧٠ ، المصري ٦ نوفمبر ١٩٥٣ وانظر ترجمة لعبد المجيد صالح في السياسة ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، صوت الأحرار ، أول أغسطس ١٩٤٥ ، وعن مصطفى عبد الرازق ، أول شبح يدخل الوزارة انظر : F. O. 407/223, Op. Cit., p. 48.

(وسوف نتحدث عن وزاراتهم وأحوالهم خلالها في الفصل الخامس من الدراسة)

والواصلات والاشغال ، فيتم لم تكن وزارات المالية والخارجية والداخلية
تقريباً من نصيبهم باستثناء فترات قصيرة شغلها بعضهم ، وخاصة ما
احتفظ به رئيس الوزراء الدستوري لنفسه من هذه الوزارات .

وإذا علمنا أن الكثيرين من هؤلاء الوزراء لم يكونوا قد تولوا مناصب
حكومية قبل توليهم المناصب الوزارية ، ففي المقابل هناك العديد من قيادات
الحزب ممن انخرطوا في سلك الوظائف وإن لم تصل بهم إلى مناصب الوزارة،
من أمثال عبد اللطيف المكباتي الذي كان قاضياً ، ومحمد صالح الذي تدرج
في وظائف القضاء حتى كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، وكذلك حسن
عبد الرازق الذي كان وكيلاً للديوان السلطاني فمحافظاً للأسكندرية لبضعة
شهور ، وقد اغتيل على باب الحزب في نوفمبر ١٩٢٢ ، أما أخوه محمود
عبد الرازق فتقلب في مناصب الإدارة حيث كان مديراً لمديريات الفيوم وجرجا
والبحيرة إلى أن أصبح وكيلاً لوزارة الداخلية عام ١٩٢٣ ثم استقال عام
١٩٢٤ من خدمة الحكومة (١٠٢) يضاف إلى كل هؤلاء الشيخ محمد بخيت
الذي كان مفتياً للديار المصرية .



الواقع أن اشتراط نصاب مالي كبير نسبياً ، لعضوية حزب الأحرار
قد خرمه من عناصر وفئات من المجتمع المصري ، كان من الممكن أن تثريه
بكفاءات ليس لدى أصحابها مقدرة الاستمرار في دفع هذا النصاب ، بالإضافة
إلى أن اقتصار عضويته في البداية على من يزيدون عن خمسة وعشرين عاماً ،
حال بين فئات من الشباب وبين الانخراط في الحزب ، مما ضيق عليه شطراً
من جهود هؤلاء ، كما أن قصور جهازه التنظيمي عن التغلغل في الأقاليم ،
لم يخلق له قواعد قوية ترتبط به برباط دائم ومتين ، يضاف إلى هذا كله

(١٠٢) ترجمة المكباتي (السياسة ٩ / ٩ / ٢٤) ، محمد صالح (السياسة
١٠ / ١ / ٢٦ وفاته) ، حسن عبد الرازق (السياسة ٢١ / ١ / ٢٢) ، ثم سيرة
محمود عبد الرازق في الوظائف :

F. O. 407/221, Enc. in No. 25, Egyptian Personalities, April
6, 1937.

فقدان الحزب للعديد من قادته ، وخاصة فئات كبار الملاك ، سواء بالخروج على الحزب أو الانصراف عن العمل السياسى ، أو حتى بالوفاة ، كل هذه العوامل ، مع تصاعد الصراع السياسى ، أضرت بالحزب ضرار بليغا ، وعلى امتداد تاريخه ، رغم محاولاته تعويض ذلك ، إلا أن حجم الحزب كان فى الواقع فى حالة ضمور وتدهور مستمرين .

وتكتمل صورة ما حاق « بكيان » الحزب ، بتحليل العوامل الداخلية التى أدت الى حدوث الانقسامات ، والصراعات والخلافات داخله ، مع محاولة الحزب التماسك ، بضم عناصر جديدة ، سواء باغراء المنصب ، عند تمثيله فى السلطة ، أو « بالتوريث » السياسى - ان جاز التعبير - لأبناء قياداته وعائلاته ، وتشير مصادر الحزب الى أن عوامل الصراع داخله كانت ترتبط بعلاقات الحزب السياسية ، وصراعاته حول وبسبب الاشتراك فى الحكم أكثر من ارتباطها بعوامل داخلية فى الحزب كمؤسسة سياسية ، وذلك باستثناء ما كان يتصل منها بمناصب القيادة داخله ، وما دار حولها من صراع ومنافسة ، بالرغم من أن صحيفة الحزب تسمى ذلك كله « مجرد خلاف فى رأى والخلاف فى رأى طبيعى فى كل الأحزاب » (١٠٣) . وكانت أول أزمة واجهت الحزب من ذلك النوع تمثلت فى رغبة فريق من رجاله الائتلاف مع الوفد فى أواسط أبريل ١٩٢٥ ، وكان يتقدم هذا الفريق محمد محمود وشقيقه حفى ، ومحمود عبد الرازق ، ومعهم نحو ١٦ عضوا من أعضاء الحزب المعروفين ، حتى « لقد بات متوقعا حدوث انقسام له شأن فى حزب الأحرار » (١٠٤) وقد استتبع ذلك أزمة بسبب الخلاف على الترشيحات فى مارس ١٩٢٦ ، حيث انفرد محمد محمود خلالها بالاتفاق مع الوفد ، على غير رغبة عبد العزيز فهمى وأغلبية الأعضاء ، وقد تهددت وحدة الحزب ثانية حتى لقد أشيع أن « الشقاق الحاصل داخل الحزب ينبىء بقرب فشله وانضمام ما يتبقى منه للوفد المصرى » وقد استقال عبد العزيز فهمى على

(١٠٣) السياسة ٢ / ٤ / ١٩٢٦ ، ١٣ / ١٢ / ١٩٤٨ .

(١٠٤) محافظ الأحزاب السياسية ، محفظة (٣) تقارير الأمن فى ٧ ، ١٥ ،

١٦ / ٤ / ١٩٢٥ دار الوثائق .

• اثر ذلك من رئاسة الحزب ومعه عيسوى زايد وعبد المنعم رسلان (١.٥) •

ولعل لهذا الخلاف صلة بما حدث فيما بعد ، من تشدد هيكىل - مؤيدا ببعض القادة - مع محمد محمود ، حين رفض أن ينشر له بيانا فى صحيفه الحزب ، مما اضطره الى نشره بالأهرام ، كما سيكون له أثره فى ضعفة الائتلاف عام ١٩٢٨ بالاضافة الى عدم قبول محمد محمود رئيسا للحزب ، وكان وكيله الاول ، عقب استقالة عبد العزيز فهمى ، حيث لم يصبح رئيسا للحزب الا بعد أن أصبح رئيسا للوزراء ، وكان لهذا الخلاف - بسبب الائتلاف - أثره فى خروج بعض أعضاء الحزب ممن لم يكونوا على استعداد للاستمرار فيه (١.٦) •

وجاءت مسألة تأييد وزارة صدقى فى أواسط عام ١٩٣٠ ، والتي كادت أن تعصف بالحزب عصفا ، فرغم أن صدقى استخلص من حزب الأحرار قرارا بتأييد وزارته فى البداية ، الا أن محمد محمود ومعه جماعة من « أبناء البيوتات فى الصعيد مثل عائلة محفوظ وجاد الرب ، كانوا يعارضون ذلك ، بينما كان هناك فريق آخر وعلى رأسه أسرة عبد الغفار ، يرى تأييد الوزارة ، حتى لقد هددوا فى سبيل ذلك بالاستقالة من الحزب (١.٧) » وعندما حدثت القطيعة بين صدقى والحزب ، وقاطع الحزب الانتخابات ، خالف دسوقي أباطة قرار حزبه وانقطع عنه ورشح نفسه ونجح ، وإن لم

(١.٥) المصدر السابق ، عابدين ، تقارير الأمن ، مذكرة فى ٣١ / ٣ / ١٩٢٦ (البوليس السياسى) •

(١.٦) المصدر نفسه ، مذكرة ٣١ / ٢ / ٢٦ ، وتضيف أن الفريق المناوى لمحمد محمود كن على رأسه عبد العزيز فهمى ويضم الهلباوى ومحمد محفوظ وعلوية وهيكىل ودسوقي أباطة ودوس وعفيفى وصليب وأبو سمرة ، وانظر المقطم ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٧ ، ٢٦ يونيو ١٩٢٩ حيث وصفت الحزب بأنه أصبح أربعة أحزاب ، وانظر النبلى تلجراف ، عن السياسة فى ٢٥ / ٤ / ١٩٢٨ ، حيث تحدثت عن تكوين حزب جديد من المنشقين عن الوفد والأحرار والاتحاد برئاسة صدقى باشا ، وردت السياسة بالأنكار فى ٢٦ / ٤ / ١٩٢٨ •

(١.٧) روز اليوسف فى ٢٩ يوليو ١٩٣٠ •

يخرج على الحزب كلية أو ينضم لسواه ، والواقع أن خلاف الحزب مع سكرتيه ، كان بسبب الائتلاف مع الوفد في عهد النحاس ، واستمر موقف إباطة حتى اعتبر نفسه « حراستوريا مستقلا » (١.٨) ولم يشأ الحزب إلا أن يقبل ذلك من سكرتيه والذي يمثل وجوده في الحزب تمثيلا لعائلة بمرمتها .

وتبدو مسألة استمرار محمد محمود في تأييد سياسة الوفد ، عندما كان على الحزب أن يصدر قراره بشأن معاهدة ١٩٣٦ ومانتج عنها من استمرار معاناة الحزب من حالة « الشقاق » ، ذلك الذي صرح خلاله هيكل ومعه الهلباوى بأنهما سيرفعان راية العصيان على رئيس الحزب إذا استمر على مسيرته للوفد ، وعندما فاحت رائحة خلاف الحزب مع رئيسه حول المعاهدة ، سارع الهلباوى بتكذيب ذلك بشكل يفيد حدوثه (١.٩) . ولكن بالخلاف تؤكد بالفعل حين تعذر اجتماع الحزب أكثر من مرة ، ثم عجزه عن اتخاذ قرار نهائي بشأن المعاهدة ، وقد نتج عن هذه الازمة تخلى هيكل عن الإشراف على صحيفة السياسة ، كما ابتعد محمود عبد الرازق ، الممول الأول للحزب وصحيفته ، عن الحزب ونفض يديه منه ، وهكذا يبدو أن محور الخلاف هذه المرة كان بين محمد محمود وبين الدكتور هيكل ومؤيديه ، اللذين اعتبروا رئيس الحزب منشقا عليه (١١.٠) .

وجاءت وفاة محمد محمود ، وتفجر الصراع لاستخلافه في رئاسة الحزب،

(١٠٨) هيكل : نكرى لسوقى باشا (مقال بكتاب نشره احمد المغزالي ص ٦٥ - ٦٨) وحول تكذيب الحزب لاشاعة فصل لسوقى باشا ، أنظر : الوادى في ٢ مارس ١٩٣١ ، وتفسيرات ثروت إباطة في حديث سيادته لنا بمنزله في أول ديسمبر ١٩٨٠ .

(١٠٩) آخر ساعة في ٤ أكتوبر ٣٦ عن الخلاف ، السياسة ٢٣ / ١٠ / ٣٦ ، تكذيب الهلباوى .

(١١.٠) السياسة ١١ ، ٢٣ / ١٠ / ٣٦ ، آخر ساعة ١٠ / ٢٥ ، ١١ / ١٥ ، ٣٦ ، وكلن محمود قد نكر في أحد الاجتماعات أنه سيعتبر معارضة الحزب للمعاهدة عملا عدائيا بالنسبة له شخصيا (آخر ساعة ١ / ١١ / ١٩٣٦) .

فلك الصراع الذى ارجىء الى حين ، حيث لجأ الجميع الى عبد العزيز فهمى ، وكان قد طلق الحياة السياسية ، فعهدوا اليه بالرئاسة و تفاديا للأزمة ، التى مالبثت أن تفجرت فى ظل شيخوخة الرئيس « العائد » الذى لم يكن له رصيد من عصبية عائلية ، كما لم يكن له شديد مراس بالحكم مثلما كان لسلفه ، وقد تزامن ذلك مع حدوث خلافات داخل الحزب حول أشخاص الوزراء الدستوريين الذين يمثلون فى وزارة سرى الاولى ٤٠ - ١٩٤١ ومن عدم تمثيلهم لرأى الحزب ، وعدم اطلاق رئيس الوزارة لهم على سياسة الوزارة ، وقد أشيع مع هذا الخلاف أن عددا من أعضاء الحزب على رأسهم حنفى محمود ورشوان محفوظ وأحمد خشبة ينوون تأليف حزب من «الأحرار المستقلين» (١١١) ، وقد جرت محاولات عديدة لرأب الصدع داخل الحزب، من جانب دسوقي أباطة وسيد خشبة ، دخل على أثرها أحمد خشبة وزارة سرى الثانية ارضاء لآنصاره (١١٢) ، ويبدو أن استحداث منصب نائب رئيس الحزب كان نتيجة لذلك الصراع ، بل إن هذا المنصب ذاته أصبح موضوع صراع بين هيكى وأحمد خشبة ، حيث اشتد الصراع وطولب رئيس الحزب على أثره بعقد الجمعية العمومية للحزب لحسمه ، وكانت هناك عناصر من خارج الحزب تذكى هذا كله ، فتدخل جرائد الوفد لتؤيد خشبة مثلا ، كما جرى الحديث عن تأليف «شعبة مستقلة» من حزب الأحرار الدستوريين ، ولكن الأزمة قد احتويت فى شكل انعقاد مؤتمر مصالحة صفى خلاله الخلاف وأبقيت وحدة الحزب (١١٣) . ثم حسمت مسألة الرئاسة وانتخب هيكى رئيسا للحزب ، بعد محاولة فاشلة من جانب أحمد عبد الغفار وأنصاره لجعل الشيخ مصطفى عبد الرازق رئيسا (١١٤) .

(١١١) آخر ساعة ٣٠ / ٣ / ٤١ (الرئيس سيكون خشبة) ثم ذكرت فى ٦ أبريل أنهم اختلفوا .

(١١٢) الاثنين : ٤ أغسطس ١٩٤١ .

(١١٣) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، مذكرة فى ١ / ١ / ١٠ / ١ / ١٩٤٢ .

(١١٤) المصدر السابق : مذكرة فى ١١ / ٨ / ١٩٤٢ ، الأهرام ٤ / ١ / ١٩٤٣ .

آخر ساعة ١٠ يناير ١٩٤٣ ، وقد اضيف المصدر الاخير ان اشاعة خرجت بعد انتخاب هيكى تقول أن بعض أعضاء الحزب فكر فى الاستقالة وتكوين «كتلة الأحرار المستقلة» .

وقد ظهرت مثل تلك الخلافات حول تأييد سياسة النقراشي بخصوص القضية الوطنية ، فهناك فريق من الحزب كان يؤيده بدون تحفظ ، يترأسه أحمد عبد الغفار ومعه أقلية من الحزب مما لم يرض الأغلبية ، كما تجدد الخلاف حول شخصية الوزير الدستوري الذي سيخلف عبد المجيد صالح بعد استقالته ، فبرز أحمد عبد الغفار كمعارض لاتجاه الحزب ، ورغم أن السياسة ، نفت وجود أى خلاف فى صفوف الحزب ، إلا أنه كان واضحاً أن عبد الغفار كان يميل للسعديين ويؤيد سياستهم باستمرار ، حتى لقد تعالت الأصوات داخل الحزب لعقد الجمعية العمومية لبحث موقفه ، كما ترددت مسألة فصله من الحزب ، وكان لذلك سابقة عندما سعى عبد الغفار نفسه لفصل عبد الجليل أبو سمرة من الحزب ارضاء للسعديين ، وإن كان ميكل قد رأى الاكتفاء بإبعاد أحمد عبد الغفار عن المناصب وإخراجه من مجلس إدارة الحزب ، لأن عشرة من نواب المنوفية هددوا بتقديم استقالاتهم من الحزب غضباً لعبد الغفار ، (١١٥) .

وقد خسر الحزب على امتداد تاريخه ، كما أسلفنا القول ، العديد من الشخصيات القيادية سواء بالاستقالة أو بالانسحاب منه والانضمام لجماعات سياسية أخرى ، أو بالوفاء ، وهذا أمر يبدو طبيعياً بالنسبة لحزب سياسى عاش أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، ولكن هذه المسألة كانت مؤثرة فى حزب الأحرار الدستوريين أكثر من غيره ، إذا علمنا أن هذه الشخصيات كانت من نوات العصبية العائلية ، والتي كانت تمول الحزب وصحيفته من آن لآخر ، مما يعد خسارة لم يتسن للحزب أن يعوضها . وخلال العامين الأولين ، فقد الحزب حسن باشا عبد الرازق واسماعيل زهدى ، اللذين قتلوا على بابيه فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، ثم استقال منه محمد محب باشا ، ثم عدلى يكن الذى أعقبت استقالته فى ١٧ يناير ١٩٢٤ ، استقالة كل من السيد بك على الرفاعى والياس بك عوض ، ثم استقالة يوسف قطاوى .

(١١٥) المکتلة ٨ / ٢ / ٤٧ ، السياسة ٢١ / ٨ ، اول سبتمبر ٤٨ ، (وكان عبد المجيد صالح قد استقال من وزارة النقراشي الثانية وعين بدلا منه عبد العزيز سيف النصر) ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ، والنداء فى نفس التاريخ .

ليشترك في وزارة زيور الأولى (نوفمبر ١٩٢٤) (١١٦) . ويعبدو أن هزيمة الحزب في الانتخابات الأولى كانت وراء ذلك ، وقد عبرت « السياسة » عن ذلك بقولها أن الحزب لم ينفرد عقده ، لأنه لم يتألف للانتخابات وحدها (١١٧) . وفي سبتمبر من نفس العام توفي المكباتي (١١٨) . وعندما تألف حزب الاتحاد . انضم إليه فريق من حزب الأحرار على رأسهم مدني حزين ، وزكريا نامق ، وحامد العلالي ، ليصبحوا أعضاء في مجلس إدارة الحزب الجديد ، كما ترك مدحت يكن الحزب وصحيفته في يناير ١٩٢٥ أيضا (١١٩) . ثم استقال الشيخ بخيت بسبب أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق بالاضافة الى استقالة توفيق دوس عقب الأزمة الوزارية التي أعقبت صدور الكتاب في نفس العام .

وخلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٧ ، توفي كل من : محمد باشا صالح ، حسين عبد الرازق ، عبد الحليم العلالي ، السيد البكري ، محمود عبد الرازق ، ونعمان الأعصر (١٢٠) . وعندما أقام اسماعيل صدقي نظامه ٣٠ - ١٩٣٤ ، انضم إليه من رجالات حزب الأحرار صليب سامي وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفي وعلى المنزلاوي وعبد العزيز نظمي ، وصالح اللوم ووهيب هوس ، منهم من اشترك في وزاراته ومنهم من انضم لحزب الشعب ، كما استقال محمود باشا عبد الرازق في نوفمبر ١٩٣٦ لأن رئيس الحزب وافق

(١١٦) عن مصرع زهدى وعبد الرازق ، السياسة ١٧ - ٢١ / ١١ / ٢٢ ، وعن استقالة محب ، السياسة ٢٠ / ٣ / ٢٣ ، ومذكرات سعد : ك ٤١ ص ٢٥٢٥ ، وعن قطاوى F. O. 407/223, Enc. in No. 3, 39. استقالة الرفاعي ، المقطم ٢٠ / ١ / ٢٤ ، وعن الياس عوض ، المحروسة ٢٤ / ١ / ١٩٢٤ .

(١١٧) السياسة في ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(١١٨) السياسة في ٩ سبتمبر ١٩٢٤ .

(١١٩) محافظ الأحزاب السياسية ، محفظة (٢) « حزب الاتحاد » (وان كان بعضهم عائلانية لحظيرة الحزب) .

(١٢٠) بالترتيب : السياسة ١١ / ١ / ٢٦ ، السياسة ٢١ / ٩ / ٢٩ ، العلالي ، السياسة ٢٢ / ٥ / ٢٢ ، البكري ٢٧ / ٨ / ١٤ ، أبو حسين ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٧ ، الأعصر ، روز اليوسف ٣ / ١١ / ١٩٣٧ .

على المعاهدة ، (١٢١) ، وترك كامل البندارى الحزب عام ١٩٣٨ ، لينضم
للدیوان الملكي (١٢٢) .

وفي أكتوبر ١٩٤٥ تحدث الدكتور هيكل في الذكرى الثالثة والعشرين
لتأسيس الحزب ، عن الذين قضت ظروف الحياة باستقلالهم عن الحزبية
ومنهم الدكتور على ابراهيم وحامد فهمي وغيرهم ، ثم نشرت السياسة «
» لوحة الشرف والخلود ، التي ضمت اسماء أقطاب الحزب الذين رحلوا حتى
ذلك العام ، فذكرت الى جانب من فكرنا اسماءهم من أعضاء مجالس ادارات
الحزب اسماء : عبد الخالق مدكور - جعفر ولى - ابراهيم الهلباوى -
محمد محفوظ - سيد خشبة - سلطان السعدى - كامل بطرس - غبريال
سعد (١٢٣) . ثم توفى الشيخ مصطفى عبد الرازق في فبراير ١٩٤٧ ، والدكتور
سامى كمال في يوليو ١٩٤٨ ، ثم زكريا مهران و ابراهيم الطاهري في فبراير
ومارس ١٩٢٩ (١٢٤) . ولم يفصل الحزب احدا من اعضائه سوى عبد الجليل
ابو سمرة ، الذى فصل بآراء اغلبية أعضاء مجلس الادارة « لمخالفته حزبه
والاحزاب المعارضة جميعا عند مناقشة المراسيم المعروضة على مجلس
الشيوخ ، (١٢٥) . وهكذا فقد الحزب ما يقرب من خمسين من رجالاته
المؤسسين وأعضاء مجالس اداراته وكبار ممولىه ، وهو عدد كبير نسبيا
قياسا الى حجم الحزب كله باعتباره حزبا غير جماهيري من ناحية ، وباعتباره
حزب صفوة يعتمد بالدرجة الاولى على تلك العناصر من ناحية اخرى . واذا
كان ذلك مبلغ خسارته في الرجال ، وهو الذى كان يعير خصومه دائما

(١٢١) اخر ساعة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .

(١٢٢) الوفد المصرى ، ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ، ذكرت أن محمد محمود أبعدته لجنته
الى بعض الجهات العليا (تقصد القصر) .

(١٢٣) أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى ، نص الخطبة ، السياسة ٢١ / ١٠
١٩٤٥ (لوحة الشرف) .

(١٢٤) السياسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٧ ، ١١ / ٧ / ٢ ، ١٣ / ٣ / ١٩٤٩ (على
الترتيب) .

(١٢٥) السياسة ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ، ذكرت انه فصل
أرضاء للسعديين .

بأنه غنى برجاله وماله ، فهل استطاح أن يعرض هذه الخسارة بتدعيم نفسه وترميم كيانه ؟ .

لقد قيل عام ١٩٤١ أن الحزب بصدد تجديد شبابه ، وإعادة اصدار صحيفته وبالفعل ظهرت أسماء جديدة في مجلس ادارته وجمعيته العمومية ، خلال عامي ٤١ - ١٩٤٢ ومن هذه الأسماء الشيخ رضوان السيد الأستاذ بكلية اللغة العربية وكان أحد نواب الحزب ثم جمال العبد ، الذي أصبح أميناً لصندوق الحزب ، ثم أسماء محمد عبد الرحمن نصير وعكاشة الدالي واحمد مفتاح معبد ومحمد رياض القيعي ٠٠٠ وغيرهم (١٢٦) . وعندما تولى الدكتور هيكل رئاسة الحزب قبلت العديد من طلبات الانضمام لعضويته ، فظهرت طبقة ثانية من الأسماء في عضوية الحزب منها عبد الفتاح أبو سحلى وعبد العزيز أبو سعدة ومحمود محمد عمر وعباس حزين ومنصور السلواوى وحسين عاشور ، كما قبل مجلس الادارة ضم أعضاء جدد للحزب منهم نيازي باشا - عبد السلام بك محمود - دكتور محمد بك صالح - محمد توفيق البرادى بك - حامد سلطان بك - طه رياض سيف النصر ٠٠ الخ (١٢٧) .

يتضح من الأسماء السابقة أن أصحابها لم يكونوا في معظمهم ، أصحاب

(١٢٦) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، ٢ / ٤ / ٤١ ، ١ ، ١٢ ، ١٥ يناير ٤٢ ، مذكرة فى ٢٠ / ١ / ٤٢ بعنوان « اجتماع الحزب المستورى » وردت بها أسماء محمد بك الفقى / محمود بك السيد / حسن بك خليل شنب / ابراهيم واكد / الشيخ عبد الوهاب سليم / أمين العلايلى / خطاب المشواربى / صالح الديب / عبد الله عبد الانخر / الشيخ عيسوى صقر / محمد مصطفى / عبد الرازق وهبه القاضى خليفة محمود / سيد منصور / محمد خضر / طاهر المصرى بك / عابدين ابو نكرى / حسن اسماعيل / عبد الله الجيار / فكرى الصغير / عبد المجيد سيف النصر محمد يوسف العبد / محمد أبو عامر .

(١٢٧) الأهرام ٦ / ٤ / ٤٢ ، السياسة الاسبوعية ١٠ / ٤ / ٤٢ (يوم مجيد فى حزب الانحرار) ، كما اقام الحزب حفل تعارف ظهرت فيه أسماء محمود ابو جازيه بك - محمد الجوهري بك - اسعد لطفى بك - وقد علق هيكل بقوله أنه سعيد بهؤلاء العشرات الجدد أكثر من سعادته بالآلوف الذين كانوا يجيئون الى الحزب أبان تولى الحكم ويذهبون بذهابه (السياسة الاسبوعية ١٩ يونيو ١٩٤٣) .

مراكز اجتماعية متميزة ، كما يتضح من ألقابهم انهم لم يكونوا من أبناء البيوتات الكبيرة ، كما لم يظهر بينهم من يحمل لقب الباشوية - سوى واحد - بالاضافة الى خمسة يحملون لقب البكوية ودلالة هذا ان الحزب فعلا قد بدأت تزحف عليه عناصر من الطبقة الوسطى بعد التدهور الذى أصابه ، خاصة بعد تخفيض النصاب المالى لعضوية الحزب فى عهد رئاسة عبد العزيز فهمى ، الذى ينتمى لهذه الطبقة ، ولعل ذلك الوضع كان يعكس تطورا طبيعيا للمجتمع المصرى .

وعندما استقرت رئاسة الحزب للدكتور هيكى طعم الحزب نفسه بعناصر ذات وضع اجتماعى متميز ، وفرد لها مناصب الادارة ، كمحمد نيازى باشا ، الذى كان مديرا للشرقية وعبد السلام بك محمود ، الوكيل السابق لوزارة الوقاية ، وأسعد بك لطفى ، الذى كان نقيباً سابقاً للموظفين ، ومحمد الجوهري بك، مدير أعمال سابق ، واللواء عبد الرحيم يوسف . الخ (١٢٨) . كما يلاحظ أن معظم هذه الشخصيات ممن خرجوا على المعاش وفرغوا من خدمة الحكومة ، وليسوا من العناصر الشابة النشطة التى يمكن أن تثرى الحزب بالكفاءات ، ومن ثم كان أمرا طبيعيا ألا يظهر من بين هذه الأسماء أعضاء ضمن قياداته خلال السنوات التالية .

وبالرغم من هذا التدفق لأبناء الطبقة الوسطى داخل صفوف الحزب فان عناصرها لم تشغل مراكز هامة فى قيادات الحزب ، فلم يمثل الكثير منهم فى مجالس ادارات الحزب أو هيئته البرلمانية ، بالاضافة الى ان الحزب لم يرشح احدا منهم لمناصب وزارية ، وهذا يفسر كيف ظلت فكرة «الصفوة» تتحكم فى قيادة الحزب ذاته ، ولعل ذلك أيضا كان وراء اصدار الشباب الدستوريين لصحيفتهم فى مارس ١٩٤٥ لتعبر عنهم وتنطق باسمهم ، ومن ثم بدا الحزب كما لو كان منقسما الى فئتين من الشيوخ والشباب ، وعلى أساس اجتماعى - او بمعنى آخر الذوات والاعيان والكبراء فى جانب وأبناء

(١٢٨) روز اليوسف ٢٤ / ٦ / ٤٢ وعن عبد الرحيم يوسف ، انظر السياسة ١٣ ، ١٨ / ١٢ / ٤٤ وكان وكيلاً لصحة السجن .

الطبقة الوسطى في جانب آخر - وكانت شكاية الشباب تتمثل في « قصر مناصب الحزب في الحكم وغيره على أعضاء معينين من رجاله القدامى بما يشبه الاحتكار ، بل انها أصبحت الى الورثة اقرب منها الى الكفاية والانتاج على عكس ما هو متبع في الأحزاب المصرية الشعبية » (١٢٩) .

ولعل فكرة الوراثة هذه كانت وراء ظهور أسماء أبناء قادة الحزب ، والذين ظهرتوا في هيئة الحزب البرلمانية ، في اجتماع ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن أهمهم : محمد عبد العزيز فهمي - عادل محمد علوبة - محمد مراد البكرى - محمد رشوان محفوظ - محمد عبد الله أبو حسين - ابراهيم سلطان السعدى - رياض عبد العزيز سيف النصر ، كما ظهرت في قائمة ترشيحات الحزب في انتخابات ١٩٤٩ أسماء سعيد عيسوى زايد - عثمان أحمد عبد الغفار - شوقي عبد المنعم رسلان - على محمد على علوبة - أبو رحاب مصطفى أبو رحاب (١٣٠) . وهذا يمثل زحفا لابناء قادة الحزب ، في الوقت الذى عضدهم الحزب ليصبحوا نوابا ، على العكس من أسماء العناصر الشابة الأخرى الذين نطقت باسمهم صحيفة «صوت الاحرار» .

بالإضافة الى تلك العناصر الشابة التى كانت تضم المحامين والأطباء ، انضم للحزب العديد من « الكهول والشيوخ » ، وعندما غير من قبل خصومه بأنه فقد الكثير من كفاءات أصحابه اما لموتهم أو لانصرافهم عنه ، شرعت صحيفته في نشر أسماء الكفاءات التى انضمت اليه ، وضربت الأمثلة بأسماء مثل جمال العبد وخطاب الشواربى وأحمد خشبة وأحمد رمزى وزكريا مهران ، وعبد القوى أحمد وأحمد عطية وجلال فهمي ، وعبد الحميد رضا والدكتور محمود ماهر (١٣١) ، ممن انضموا للحزب على امتداد تاريخه ولم

(١٢٩) صوت الاحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ .

(١٣٠) السياسة الاسبوعية ٤ / ١١ / ٤٤ (ضمت القائمة خمسين عضوا منهم ١٣ يحملون لقب بك) ، السياسة ٢ / ٢ / ٤٦ حفل التعارف السنوى ، السياسة ١٥ / ١٢ / ٤٨ ، ١ / ١٢ / ١٩٤٩ .

(١٣١) السياسة ٢٤ ، ٢٦ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ١٢ / ٤٨ ثم ٢٣ / ١١ ، ٨ / ١٢ / ٤٩ ، وفى عام ١٩٤٦ انضم أحمد نجيب براده - جمال الدين اباظة - جورج توتونجى - حسن عبد الوهاب - عبد الله المليجى (٢ فبراير ١٩٤٦) .

يكونوا من مؤسسيه . وهكذا لم تكن عمليات تجديد الحزب على قدر كبير من الامة ، كما ظلت فكرة الصفوة تحكم عقول قادته فيما يتعلق باحتكار المناصب ، فاصبحت عمليات تجديد الحزب نفسه من ناحية عناصره مسألة شكلية ، بالاضافة الى انها لم تكن ترضى شيوخ الحزب من الاعيان .

ويتعلق بمسألة العضوية خروج بعض أعضاء الحزب عليه ، ثم عودتهم اليه ثانية مثل حفنى محمود ، الذى استقال من الحزب فى يوليو ١٩٤٠ احتجاجا على موقف الحزب من الاشتراك فى الوزارات ، ولم يلبث حفنى أن عاد الى حظيرة الحزب عام ١٩٤٦ عندما اختير وزيرا للمواصلات عام ١٩٤٦ ضمن وزراء الأحرار الدستوريين (١٢٢) . وقد فعل محمد على علوبة شيئا كهذا عندما ترك الحزب فى ديسمبر ١٩٣١ ، وان لم يستقل منه رسميا الا فى فبراير ١٩٣٤ ، بعد أن نبذ فكرة الاعتدال والتفاوض مع الانجليز واتخذ موقفا وطنيا متطرفا ، لا يتفق واسلوب حزب الأحرار الدستوريين ، وانقطع علوبة عن اجتماعات الحزب قبل استقالته بفترة انشغل خلالها بالقضايا العربية والاسلامية ، الى ان قدم استقالته معلنا فيها أنه « يؤمن بتضامن الجهود القومية بعيدا عن الخصومات الحزبية مما يتعارض مع بقائه فى حزب من الأحزاب » (١٢٣) ، ولعل لانصراف علوبة عن الحزب منذ عام ١٩٢٩ ، صلة بعدم اختياره وزيرا فى وزارة محمد محمود الأولى (٢٨ - ١٩٢٩) وكان من وزراء الحزب السابقين الى جانب كونه سكرتيه الأول ، ويؤيد ما نذهب اليه أن علوبة اشترك فى وزارة على ماهر (١٩٣٦) . كما أنه لم يعد للحزب الا فى عهد رئاسة الدكتور هيكل ، حين اشترك فى حملات الحزب الانتخابية فى أواخر عام ١٩٤٤ ، غير أن عودته لم يصحبها نشاط فعال من جانبه ، كما لم يتول منصباً داخل الحزب ، وقد صرح فى

(١٢٢) المصور ١٢ يوليو ١٩٤٠ (ويبدو ان هناك صلة بين استقالته وعدم اختياره وزيرا فى وزارة حسن صبرى الأولى) .

(١٢٣) السياسة ٢٧ / ١٢ / ٢١ (حديث خطير لعلوبة باشا) ، ٢٠ / ٤ / ٢٣ عن رحلاته الاسلامية ، و ٢٤ / ٥ / ٢٢ رأى فى الموقف السياسى لعلوبة باشا و ٥ / ٢ / ٢٤ (نص استقالته) وهى بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٤ .

يناير ١٩٤٦ ، أن وجود الأحزاب يسىء الى الحياة النيابية (١٢٤) ، ولذا يبدو أن اختياره في وزارة النقرلشى (٤٦ - ١٩٤٨) لم يكن بصفته الحزبية، بل بصفته الشخصية ، كما أن تزايد اهتمامه خلال الأربعينات بالقضايا العربية والاسلامية ، قد امتص كثيرا من نشاطاته مما أبعدته عن الحزب .

ويتصل بقضية الانتماء للحزب مسألة علاقة بعض الشخصيات السياسية به، ممن تحسبهم بعض المصادر اعضاء فيه ، أو يلعبون دورا في سياسته ، ولو من وراء ستار ، ومن هذه الشخصيات بعض الساسة وأصحاب المناصب كعبد الخالق ثروت وحسين رشدى ولطفى السيد واسماعيل صدقى . وبالنسبة لثروت فقد رأى في البداية أن ينضم للحزب - هو وصدقى - لتكون وزارته حزبية ، ولكن محمد محمود عارض هذا الرأى ، ثم ذكرت بعض المصادر أنه قد عرضت عليه رئاسة الحزب ولكنه اعتذر ، وبعد الائتلاف كرر الحزب عليه العرض ولكنه أبى (١٢٥) . والواقع أن اختيار عدلى لرئاسة الحزب في البداية كانت مسألة محسوبة ، لأنه كان الشخصية الرئيسية في مواجهة سعد ، كما أن مركزه بين المجموعة التي ازمعت تأليف الحزب ، ومن بينها ثروت ، لا يسمح لأحد منهم أن يتخطاه ، وثروت وإن لم يكن عضوا رسميا في الحزب إلا أنه بالفعل أحد أصدقائه ومن كبار معاونيه ، عن مصلحة مشتركة ، كما أن اتجاهه السياسى هو اتجاه حزب الأحرار الدستوريين ، وبالرغم من ذلك كله لم يكن ثروت عضوا بالحزب ، حيث نأى بنفسه عن قيود الحزبية ، محتفظا لها بحرية الحركة السياسية منذ البداية .

أما حسين رشدى فرغم أن هناك من أشار الى أن الحزب عندما كان

(١٢٤) وعن علاقته السيئة بمحمد محمود ، أنظر السوادى : البرلمان ص ٢٤١ ، وعن عودته للحزب انظر السياسة ٤ ، ٢١ / ١٢ / ٤٤ ، ١٨ / ١٠ / ٤٥ . وعن تصريحاته ضد الحزبية (الإخوان المسلمون ١٢ / ١ / ١٩٤٦) . (١٢٥) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٤٥ ، المحروسة ٢١ ، ٢٥ / ١ / ٢٤ ، روز اليوسف ٢٤ / ٤ / ٢٨ ، ثم

في طور النأليف ، سوف يكون تحت زعامته هو وعدلى يكن ، وأنه لم يقبل رئاسة الحزب ، بل ان بعض المصادر تصفه بأنه نائب رئيس الحزب (١٢٦) . الا أن رشدى لم ينضم للحزب على الاطلاق ، ربما حال مرضه الطويل دون ذلك ، والذي ألم به خلال مفاوضات عدلى (١٩٢١) والذي ابعده كثيرا عن الميدان السياسى ، حتى افضى الى وفاته عام ١٩٢٨ . اما لطفى السيد ، الذى كان من كبار مؤسسى الحزب ، ومحرر خطاب اعلانه ، فقيل ان وظيفته في دار الكتب حالت دون عضويته فيه ، في حين انه كان بوسعه ان يتفرغ للحزب ويستقيل من هذه الوظيفة ، ولكنه فضل موقعه من الحزب وهو دور الموحى له بالافكار والمظهر له ، وربما لأن تجربته مع الأعيان أيام حزب الامة ، قد جعلته يؤثر عدم التورط في الصراعات الحزبية بشكل مباشر ، ويبدو ان مشاركته لمحمد محمود وزارته الاولى (وزيرا للمعارف) قد جعلته ينضم رسميا للحزب ، فظهر اسمه في قائمة مجلس الادارة في فبراير ١٩٢٩ ، واستمر ظهوره حتى ابريل ١٩٣٠ (١٢٧) ، وكان ينوب عن رئيس الحزب في شرح مبادئ الحزب ، ويهاجم خصوم الحزب من منطلق حزبي ، كما شارك بعد ذلك في وزارتي محمد محمود الثانية والثالثة ، وان لم يظهر اسمه بعد ذلك في جلسات الحزب او اجتماعاته ومؤتمراته خلال فترات ابتعاده عن ادارة الجامعة ، مما يجعلنا نعتقد انه انصرف عنه عقب وفاة محمد محمود .

اما اسماعيل صدقى فكان ضمن مؤسسى الحزب ، وان لم يكن على علاقة طيبة بمحمد محمود ، الذى اعترض على عضويته للحزب ، كما لم يكن على علاقة طيبة بعدلى يكن خلال مفاوضاته (١٩٢١) ، ومع ذلك بدا حتى عام ١٩٢٥ يعمل كما لو كان مستقلا عن الحزب ، في حين كان يتبنى نفس افكار ومواقف حزب الاحرار ، وكانت « السياسة » تنشر بياناته ومقالاته خلال المعركة الانتخابية وان لم يشر الى أنه من مرشحي الحزب ،

F. O. 407/195, Enc. in No. 73, Aug. 6-13, 1922. (١٢٦)

وانظر الافكار ٥ سبتمبر ، ١٥ اكتوبر ١٩٢٢

(١٢٧) السياسة ١ / ٨ / ٢٨ ، ٢٥ / ٢ / ٢ ، ٤ / ٣٠ / ١٤ ، ٥ / ٣٠

خطبته في اجتماع الشبان الدستوريين ومجموعة على الوفد . وليس صحيحا ما ذكره مجيد خنورى (عرب معاصرون ص ٢٢٨) من انه لم ينضم رسميا للحزب .

كما قيل أن صدقي تولى إدارة شؤون الصحيفة المائية عندما هددتها الازمات، ومع ذلك ظل صدقي يعمل مستقلا ، لكي يخدم أهدافه وغاياته البعيدة والمعقدة . . . وهو وإن بدا تعاطفه واضحا مع الأحرار الدستوريين إلا أنه كان يحتفظ لنفسه بحرية العمل من خلال تعاضده لأى حزب ، (١٢٨) : . وكان أن استقال صدقي مع استقالة الوزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة في سبتمبر ١٩٢٥ ، ثم ما لبث أن انضم رسميا للحزب وكانت أول نشاطاته الحزبية أن القى في مجلس النواب كلمة الحزب في تأييد سعد زغلول ، ثم ظل اسمه يظهر في قائمة مجلس إدارة الحزب حتى ابريل عام ١٩٣٠ الى أن دعى الى تأليف الوزارة ، حيث ذكرت « الأحرار الدستوريون » أنه استقال من حزب الأحرار يوم أن تولى الحكم (١٢٩) ، وكانت القطيعة المعروفة بين صدقي والحزب منذ ذلك التاريخ .

يضاف الى فئة الساسة السابقين ، فئة من الكتاب والصحفيين ممن كتبوا وتولوا رئاسة تحرير صحف الحزب ، من أمثال محمود عزمى وتوفيق دياب ، اللذين لم يكونا عضوين فى الحزب برغم تحريرهما لصحيفته وكتابة مقالاته السياسية الحزبية ، وقد انسحبا من الصحيفة عقب انقلاب محمد محمود الدستورى عام ١٩٢٨ (١٤٠) . أما علاقة طه حسين بالحزب ، فيبدو

P. F, 371/10888, No. I, Henderson to Chamb. June (١٢٨)
26, 1925, 407/201, No. II, July 20, 1925.

وعن صلته بصحيفة السياسة ، انظر المحروسة ٢٥ / ١ / ٢٤ ، وتغطية نشاطاته فى السياسة ٢ - ١٠ مارس ٢٥ ، وعن صلته بعلى ، يوسف نحاس : صفحة من تاريخ ص ٩٧ - ٩٨ ، ١٠٣ - ١٠٤ (محاولته افضال مهمة الوفد الرسمى) - خطبته فى تأييد سعد (السياسة ١٨ نوفمبر ١٩٢٧) وعضويته بمجلس إدارة الحزب (السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ يونيو ١٩٢٩) .

(١٢٩) انظر البلاغ ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ، السياسة ٧٠ - ٧٢ يونيو ١٩٣٠ ، الأحرار الدستوريون ١٠ يناير ١٩٣١ .

(١٤٠) عن علاقتهما بالحزب انظر : توفيق دياب : اللامحات ، المقدمة ثم ص ٣١ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١١٨ - ١١٩ ، وإن كان دياب قد رشح نفسه كحزبى دستورى عام ١٩٢٥ (السياسة ٢ ، ٤ يناير ١٩٢٥) ، إلاهزام ٢١ يوليو ١٩٢٨ (لماذا انسحبت من تحرير السياسة لعزمى ، ومقال دياب : من الأعماق) .

أنها كانت علاقة ثقافية فكرية ، وبيعض قياداته ، ولم تكن علاقة عضوية . كما لم يمارس نشاطا سياسيا لخدمة مصالح الحزب ، باستثناء ما تورط فيه وما أنضت إليه مكانته ضمن هيئة تحرير « السياسة » من كتابة بعض المقالات ذات الصبغة الحزبية السياسية ، حيث احتفظ لنفسه بمرونة الحركة بين المناهج الثقافية للأحزاب السياسية ، الأمر الذي يفسر انتقاله بين صحف أكثر من حزب ، وعدم ارتباطه بشكل تنظيمي بأى منها (١٤١) .

أما زكى عبد القادر الذى كان يميل للأحرار الدستوريين من ناحية أفكارهم ، وتأثر بدعوتهم التجديدية ، فقد التحق للعمل بصحيفتهم ، «ملتصبا بالعمل وليس النضال الحزبى » على حد تعبيره ، وقد بلغت مكانته فى الصحيفة أن كان يكتب افتتاحياتها وبالرغم من ذلك كله لم يكن حرا دستوريا ، ومن ثم لم يشارك كثيرا فى نشاطات الحزب السياسية العملية أو تنظيماته ، مكتفيا بالدفاع عن اتجاهاته بحكم اشتغاله بصحافته . أما حافظ محمود ، فقد دخل صحافة الحزب من واقع تتلمذه على الدكتور هيكل ، ومن ثم كان تعاطفه مع الحزب ، ذلك التعاطف الذى لم يدفع به ليكون عضوا به ، رغم توليه رئاسة تحرير صحيفة لفترة طويلة ، مع ما يعنيه ذلك من دفاعه اليومي عن سياسة الحزب وخوض معاركه الحزبية (١٤٢) . وهكذا يبدو أن الحزب لم يكن يكره أن يكون رؤساء تحرير صحفه أعضاء فيه ، ماداموا قد انتزموا بالدفاع عن سياسته ونشر أفكاره ومتابعة نشاطاته ، حتى لو كانوا قد تولوا مراكزهم من واقع ممارستهم لحرفة الصحافة قبل أن يكونوا مؤمنين بمذهبه السياسى .

(١٤١) انظر رجاء النقاش : ادباء معاصرون ص ٢٩ ، طه حسين : الايام ج ٢ ص ١٥٠ ، ١٩٩ ومن كتاباته السياسية فى السياسة ٨ - ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ ثم ٢٩ ديسمبر ٢٢ ، جمال سليم : البوليس السياسى ص ٧٦ ، ٨٠ - ٨١ .

(١٤٢) نشر زكى عبد القادر مجموعة صور من الريف فى « السياسة » قبل أن يجتمعها فى كتاب ، وقد قدم لها هيكل عندما صدرت عام ١٩٤٩ ، زكى عبد القادر : تقدم على الطريق ص ١١٧ - ١١٨ وفى حديث الأستاذ حافظ محمود معنا (٥ / ١٢ ١٩٨٠) نكر أن التقليد كان أن يتولى تحرير السياسة أحد أعضاء الحزب البارزين ولكن الدكتور هيكل حطم هذا التقليد وقال ان الصحافة للصحافيين واستطاع بتفوقه أن يعينه فى رئاسة التحرير .

وبشكل عام يمثل تاريخ الخلاف داخل حزب الأحرار الدستوريين ، تاريخ الخلاف في الرأي الناتج عن العلاقات السياسية من ناحية ، وتداخل المصالح وتشابكها من ناحية ثانية ، مما يحدث عادة بين الجماعة الحزبية لأننى لا يحكمها تنظيم قوى والتزام حزبي صارم إزاء هذا التنظيم ، وقد يتعدى هذا الخلاف حدود الرأي الى التهديد بالانقسام والخروج على الحزب مما يمهّد لتفتته ، وقد ارتبطت أزمات الحزب بهذا الخصوص بمسألتى ناليف الأحزاب الجديدة ، والاشتراك في الحكم ، بيد أن ما حدث من حالات خروج على الحزب ، لم يؤد الى إقامة أحزاب أخرى ، بل كانت في معظمها انفصالات فردية وشخصية ، وحالات خروج من الحزب ثم عودة الى صفوفه ، حيث لم يشهد الحزب طوال تاريخه حركة انشقاق جماعية ، يضاف الى هذا كله أن بعض العناصر القوية داخل الحزب قد كونت لها اتباعا مهدت مع صراع الأجيال داخله ، للاخلال بتوازنه .



لعلنا الآن نتساءل : اذا كان هذا هو تركيب الحزب ، فما هو مركز القوة السياسية فيه ؟ هل هو رئيسه أم مجلس إدارته ، أم جمعيته العمومية ، أو أنه يكمن في المعبرين عنه أى صحيفته وهيئة المحررين فيها ؟ ولدراسة هذه المسألة يلزم أولاً تحديد الجماعة القيادية داخل الحزب ، لأنها هي التى تمتلك القوة السياسية وبالتالي تقوم بتوجيه الحزب وصنع قراراته ، ونظرياً هناك ثلاث معالجات ومداخل أساسية للتعرف على تلك الجماعات ، وهى مدخل المناصب Position Approach الذى يفترض أن أولئك الذين يشغلون المناصب الرئيسية هم القادة وأصحاب القوة ، ومدخل السمعة Reputational Ap. أى أن من لهم سمعة سياسية هم أصحاب النفوذ الفعلى داخل الحزب ، ثم مدخل صنع القرار Decision Making Ap. الذى يعتمد على أن مجرد المشاركة في صنع القرارات الرئيسية داخل الحزب هو دليل على القيادة وامتلاك القوة السياسية ، وهذا يعنى ضرورة تحديد المشاكل المطروحة وتتبع عملية صنع واتخاذ القرارات ومعرفة من اشترك فيها فعلاً ، وتحديد المشاكل التى أثّرت وصبرت قرارات بشأنها ، وكذلك التى

لم تثر ، لأن قتل فكرة في مهدها دليل اكيد على القوة (١٤٢) . ولكل مدخل من هذه المداخل الثلاثة مآخذه ومحافيره ، ولكن يمكن الافادة منها جميعها على كل حال ، ومن خلال دراستنا تبين مبدئيا أن حزب الاحرار لم يكن مؤسسة شخصية ، تعتمد في بقائها وحركتها السياسية على قدرات شخص بعينه ، أو زعيم فرد ، وإن بدأ أحيانا كذلك في فترة من فترات رئاسته محمد محمود ، كما لم يكن مؤسسة غير شخصية بمعنى الالتزام بالحزب ونظامه باعتباره هيئة سياسية قادرة على الاستمرار ، لقد كانت حركة الحزب تتحدد حقيقة بمقدرة « الصفوة المحركة أو الصفوة القائدة » داخل جهازه التنظيمي .

فبالنسبة لشخصية الرئيس ، فالمعروف أن الجماعة التي أسست الحزب قد لجأت الى عدلى يكن ليقترأسه ، أى أن الحزب « استعان » بشخصه في مواجهة سعد زغلول وطغيانه ، وبالتالي كانت حركة الرئيس تتحدد من خلال الاطار الذى توحى به الجماعة المؤسسة من قادة الحزب ، ثم ان عدلى عندما ترك رئاسة الحزب تخطى عنه نهائيا ، بالاضافة الى أن شخصيته لم تكن يتوفر فيها ما هو ضرورى للفصال الحزبى من قوة التأثير والمناورة والسيطرة ... الخ ، ولم تكن رئاسته للحزب عن اعتقاد أصيل يملأ نفسه وقناعاته ، والا لما ترك الحزب نهائيا ، وقد تكرر نفس الشئ مع اختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب وهو شخصية محايدة تحظى باحترام عام ، وشكلى أحيانا من بعض القطاعات ، وقد لجأ الحزب اليه لأنه زميل سعد زغلول في لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وربما يعنى هذا الاعتماد على مدخل السمعة ، كما لم يكن من مؤسسى الحزب ، يضاف الى هذا ان الحزب قد ضحى به على منبج الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٦ ، وكان فهمى راغبا عنه، كما أن لبقاء الحزب بدون رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ثم بين عامى ٢٦ ، ١٩٢٩ ، أمر له دلالتة بالنسبة لحجم وقوة هذه الرياسة وأهميتها بالنسبة للصفوة انقائدة داخل الحزب ، مما يعنى أن المنصب لم يكن ملحا تماما ، وإن ضرورته ليست الا بقدر استكمال النظام .

(١٤٢) محمد السعيد ابريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ، ص

واختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب للمرة الثانية عام ١٩٤١ ،
تفاديا لازمة الصراع على الرئاسة ، يعنى أن الصفوة القائدة قد فقدت
توازنها خلال صراعاتها وخلافاتها المتكررة ، طوال فترة رئاسة محمد محمود
على ما رأينا ، فلم تعد الصفوة القائدة منسجمة مع نفسها بالقدر الذى
يجعل مسألة الرئاسة أمرا غير ذى بال . ولذا نستطيع القول بأن كلا من
عدلى يكن وعبد العزيز فهمى لم يشكلا ، بتوليها رئاسة الحزب ، مركز
قوة سياسية مؤثرة داخله ، الا بقدر « تحريك » نظامه واستيفاء شكله ،
ولم نعرف ، على ما درسنا ، ارتباط القوة السياسية بشخص رئيس الحزب
الا خلال عهد رئاسة محمد محمود ، الذى رضخت الصفوة المحركة له ، وكان
أكبر شخصية فيها ، لتوليه منصب رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، ولهذا صلة
وثيقة بمدخل المناصب ، فى حين لم يتول أحد من رؤساء الحزب الآخرين
هذا المنصب طوال فترة وجوده فى رئاسة الحزب ، وخير ما يثبت رضوخ
الحزب لقوة محمد محمود السياسية هو اذعانه لرأيه المتعلق بمعاهدة ١٩٣٦ ،
والذى كانت تعارضه أغلبية الحزب ، بينما كان قد عجز عن نشر مقال له
بصحيفة الحزب بعد أن تحداه رئيس تحريرها عام ١٩٢٧ .

وخلال عهد الدكتور هيكل ، عاد الانسجام للصفوة القائدة داخل الحزب
لما تميزت به شخصيته من اعتدال ودبلوماسية ، كما أن للحزب خلال
الاربعينات كان قد فقد العديد من شخصيات هذه الصفوة العتيدة ، بالاضافة
الى استخدام وسائل أكثر ديمقراطية بالنسبة لقرارات الحزب ، نتيجة
حركة احياء محدودة لتنظيماته .

أما جمعية الحزب العمومية ، فالمعروف أن الحزب لم يكن يلتزم بدورات
انعقادها ، وكانت قيادته لاتأخذ أو تعتد برأيها فى العديد من المسائل الهامة
مثلا حدث عندما اتخذ الحزب قراره بشأن دستور صدقى نونما رجوع
الى الجمعية حيث قيل يومها « ليست الجمعية التى يعهد اليها بمثل هذه
المباحث الفقهية » (١٤٤) وعندما طوّل الدكتور هيكل بعقد الجمعية لمناقشة

الخلافات داخل الحزب ، رأى أن ذلك لا يجدى شيئا ، بل ربما اتسعت دائرة الخلاف ، وتكرر نفس الطلب من عبد العزيز فهمي لتوحيد كلمة الحزب ، ولم تحدث استجابة (١٤٥) ، مما جعلنا نعتقد أن هذه الجمعية لم تكن لها انفاعلية السياسية المؤثرة المعترف لها بها في قانون الحزب .

وكانت هيئة تحرير « السياسة » قوة سياسية يحسب حسابها ، وقد ترك لها في بداية الأمر حرية تقرير خطة الاعتدال أو العنف في مقاومة خصوم الحزب ، دونما تدخل من جانبه ، مما يحمل معنى الاعتدال برأى هيئة التحرير وعلى رأسها الدكتور هيكل وقد كان قوة متميزة داخل الحزب ، حتى أن الدكتور عفيفي ، همزة الوصل بين الحزب وصحيفته ، كان يسأله هل ستنشر خطبة فلان أم لا ، مما يدل على أن الحزب أحيانا لم تكن لديه خطة معينة لتوجيه صحيفته ، بحيث كان يسأل رئيس تحريرها عما سيفعل (١٤٦) ، وقد اتهمت الصحيفة ذات مرة بأنها لم تعد تمثل مجمرع الحزب فدافعت عن نفسها بأنها على اتصال مباشر بلجنة الحزب التنفيذية التي تؤيد الصحيفة في خطتها تماما ، وإنها تقوم بتنفيذ قرارات الحزب تمام التنفيذ ، وأننا قبل ترك الأحرار الحكم كنا أكثر استقلالا عن لجنة الحزب التنفيذية ، فلم تكن نستشيرها إلا في الخطة العامة دون أن نسألها ما نسألها اليوم عنه من التفاصيل ، (١٤٧) ، وكانت الصحيفة مؤيدة من جانب رئيس شركتها الجديد محمد محمود الذي أبدى اغتباطه بما كتبتة الصحيفة خلال الأزمة الوزارية (١٩٢٥) ، وبالرغم من ذلك حدثت أزمة بين الصحيفة وبين رئيس شركتها ووكيل الحزب الأول القائم بعمل رئيسه ، عندما نشرت لرئيس تحريرها مقالا عن الائتلاف ، اعتبره محمد محمود لايعبر عن سياسة الحزب وأرسل كلمة « للسياسة » بهذا المعنى فرفض

(١٤٥) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، تقرير في ٢٨ / ٢ / ١٩٤١ ، أول أكتوبر ١٩٤٢ .

(١٤٦) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٥٠ ، ١٧٢ والخطبة كانت لمعلوبة سكرتير الحزب .

(١٤٧) السياسة : ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

الدكتور هيكل نشرها مهددا بالاستقالة ، ولما لم يكن بوسع الحزب الاستغناء عنه بحال من الأحوال ، رضخ محمد محمود ونشر كلمته « بالأهرام » ، (١٤٨) .

وان كانت المسألة قد سويت فيما بعد بنشر هيكل بياناً يفيد بالأخلاف بين الحزب وصحيفته ، إلا أن المسألة لها دلالتها الخاصة على اعتبار أن الصحيفة قد باتت قوة يحسب حسابها داخل الحزب ، وأن هيكل أصبح في مركز يستطيع أن يعبر من خلاله عن رأيه في أدق المسائل السياسية دون الرجوع إلى الحزب ذاته ، ان لم يكن يتحداه وقد تعاظم دور الصحيفة حتى لقد ذكر أحد كبار محرريها أنه لم يعد يشعر بحزب الأحرار كعنصر فعال في الصحيفة أبداً ، وان كان قد عاد ليرصد تطورا جديداً يتمثل في اقحام الحزب نفسه على الصحيفة وتدخله بنفوذه في تحريرها ، حتى لقد استخلص الحزب مبنى الصحيفة لنفسه واستأجر لها شقة ، (١٤٩) ، في فترة كان الحزب يعاني خلالها من الانقسام الذي انعكس بدوره على الصحيفة ، كما بدأت الصحيفة تتخبط نتيجة عدم الاستمرار في تمويلها ، فهي على قوتها واقتدار القائمين بأمرها كانت تستمد قوتها من مواظبة الحزب على تمويلها ، ولم تلبث الحكومة ان عطلتها ، فلم تعد بعد ذلك تملك ما كان لها من شأن قديم حيث تفرق معظم محرريها الأقوياء من أنصار الدكتور هيكل الذي ابتعد عن رئاسة تحريرها هو الآخر ، ثم انتقل فيما بعد إلى رئاسة الحزب . وهكذا يبدو أن الصحيفة على قوتها لم تنفرد باتجاه سياسي مختلف إلا مرة واحدة ، ذلك أن الصفوة القائدة داخل الحزب ، بتمويلها الصحيفة ، كانت صاحبة القرار في الاتجاه السياسي لها ، وبالتالي مصدر القوة السياسية ، وكانت هذه الصفوة تتمثل في مجموعة العناصر المحركة لمجلس إدارة الحزب من كبار شخصياته من أبناء عائلات سليمان وخشبة وعبد الرازق وعبد الغفار ، الذين كان يؤخذ الوزراء الذين يمثلون الحزب من بينهم .

(١٤٨) السياسة ٢٠ / ١٢ / ٢٧ ، الأهرام ٢٣ / ١٢ / ٢٧ ، ثم السياسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٧ .

(١٤٩) زكي عبد القادر : اقدام على الطريق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٦ ، للشعب ١٠ - ١٢ ديسمبر ١٩٢٠ ، الأخبار ١٢ / ١٢ / ١٩٥٦ (مقالة موت الكاتب) .

لقد كان لدى العناصر التى ألفت حزب الأحرار الدستوريين احساسا ووعيا بوضع اجتماعى متميز داخل المجتمع المصرى ، باعتبارهم أصحاب المصالح فيه ، ومن ثم يقع على عاتقهم أمر سياسته وقيادته ، وقد انعكس هذا الاحساس على موقفهم من الجماهير ، فنظروا اليها على أساس واقعهم وموقعهم منها ، فنأت عنهم مما خلق لديهم « عقدة الأقلية » وما يستتبع ذلك من محاولة التماسك والاستعلاء تارة ومغازلة الجماهير تارة أخرى ، وإن عاملوها بمنطق الصفوة فى معظم الأحيان ولعل هذا المعنى يفسر على نحو ما التكييف الاجتماعى للحزب ، حيث كان تركيبه الاجتماعى يضم العناصر التى تنتمى لطبقة الأعيان المصرية من كبار ملاك الاراضى الزراعية ، والى يشتغل قطاع منها بشئون المال والتجارة والصناعة ، ورغم انها فى معظمها أصبحت مصرية قحة ، إلا انها ضمت عناصر تنتمى لأصول تركية أو شركسية ، كما ضمت هذه الصفوة جناحا متميزا من خاصة المثقفين المصريين وأرباب المهن الحرة . وقد انعكس منطق الصفوة على عضوية الحزب ونوعية الشخصيات المنتمة اليه ، فحصرت فى فئات اجتماعية بعينها تحتل مراكز وفرتها لها وظائفها العليا فى المجتمع . وعندما فقد الحزب الكثير من العناصر القوية من كبار رجال العائلات سواء بالخروج عليه أو بالوفاة ، لم يلجأ الى الجماهير ، وحاول الاستعاضة عنهم بعناصر من الطبقة الوسطى من غير أبناء العائلات ، بحكم تطور المجتمع ذاته ، ولم يكن بوسعهم أن يفسح للعناصر الجديدة مكان الصدارة فى قيادته وأجهزته ، حيث بقيت قياداته التقليدية محافظة على « أصول » الحزب وانتماءاته ، فوقع الحزب فى تناقض جديد ، جعل قياداته التقليدية فى جانب ، والعناصر الشابة الطموحة فى جانب آخر ، ومن نفس منطق الصفوة الذى ميز وضع الحزب بالنسبة للمجتمع المصرى ككل ، سيرت حركة الحزب ، فتمثلت انقوة السياسية داخله فى « صفوة قائدة » تجاهلت كوادر الحزب الأخرى وعناصر القوة الممكنة فيه .



الفصل الثالث

الحزب والقضية الوطنية

- القضية الوطنية ٢٢ - ١٩٢٩
- مفاوضات محمد محمود / هندرسن
- الطريق الى المعاهدة - معاهدة ١٩٣٦
- اتفاق مونترال ١٩٣٧ - اتفاقية التكتلات
- المعاهدة في التطبيق ٢٩ - ١٩٤٥
- مفاوضات صغرى / بيقن - تدويل القضية المصرية
- الحزب والاحلاف
- اتفاق خشية / كامبل - الغاء المعاهدة .

شغلت القضية الوطنية ، بمعنى الجلاء العسكرى والأجنبى عن وادى النيل الحيز الأعظم من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير قادة الحركة الوطنية المصرية ، بل وكل السياسة المصريين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لمدى شعبيتهم ، كما كانت سببا فى سقوط معظمهم من مناصب الحكم ومن مسرح الأحداث وضياعهم فى زوايا التاريخ ، ومن هنا تكمن خطورة دراسة دور حزب سياسى تجاه القضية الوطنية ، ومدى اسهامه فى الاشتغال بها ، لارتباط ذلك ببقائه فى السلطة ، ووجوده السياسى وتغلغله فى صفوف الجماهير وبالتالي تسجيل دوره التاريخى .

وقد اختلف مؤسسو حزب الأحرار الدستوريين مع زملائهم وهم يتفاوضون لحل القضية الوطنية ، وتحقيق استقلال مصر وإزالة الوجود البريطانى والأجنبى منها ، وأيا كانت اسباب خروجهم على التجمع الوفدى ، فببقى ثابتا أنهم خرجوا خلال الأزمة التى كانت تجتازها مفاوضات سعد

زنگول مع اللورد ملنر (١٩٢٠) ، كما أنهم التفوا حول عدلى يكن فى مفاوضات الرسمية مع كيرزن (١٩٢١) ومنحوه العون والتعزید ، كما بدأ التفكير فى تألیف الحزب ابان هذه المفاوضات ، یضاف الى ذلك دورهم فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى رأوا فيه فاتحة عهد جدید للقضية الوطنية ، یقتضى منهم تنظيم صفوفهم فى شكل حزب سیاسى یدافع عن الأوضاع الجديدة التى نشأت فى ظله ، ویستعد لخوض مرحلة استكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات الواردة بالتصريح .

وهكذا كانت القضية الوطنية هى نقطة البداية ، بمعنى من المعانى ، فى تكوين الحزب وتألیفه ، بل ونقطة البداية لدراستنا لحركة الحزب السیاسية وربما كانت تسميتهم « بالأحرار » تحمل معنى أنهم طلاب حرية وتحرر ، الى جانب المعانى الأخرى ، وحين افتتح رئیس الحزب خطبة اعلانه أشار الى أن ماكسبته الأمة بتصريح فبراير یمثل نقطة ارتكاز هامة « تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات حلا موافقا لمطالبنا القومية » ثم أضاف أن خطة الحزب بهذا الصدد ترجع الى مبدأ واحد وهو أن الاتفاق لا یجوز بحال من الأحوال أن یمس استقلال مصر ، ولم یشرح كيف یتم ذلك ، ولا ما یمكن أن یفترض من حلول للمسائل المحتفظ بها ، على اعتبار أن الحیطة السیاسية تقضى بذلك (١) .

وعندما تفاوض عدلى يكن مع كيرزن ثبت أنه لم يكن هو المفاوض المصرى المطلوب لتلك الجولة ، وكان المشروع الذى قدمه كيرزن یتضمن نفس النصوص ، بل والصیغ التى عرضت على الوفد عند بدء المفاوضات ولم یقبلها (٢) ، وأن المفاوضات لم تكن أكثر من مناورة لمعرفة أوراق المجموعة المفاوضة التى انشقت على التجمع الوفدى ، والتى بات یعتقد أنها ستكون أكثر تساهلا فى المطالب الوطنية ، ومن ثم لم يكن لدى كيرزن أكثر مما كان

(١) حزب الاحرار ، خطبة لولة الرئيس ص ٦ - ٩

(٢) جمهورية مصر ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ١٩٨ - ٢٠٠ نص الحاضر ، ثم یوسف نحاس : صفحة من تاریخ مصر ص ٩٦ ، وصحيفة الشباب ١٧ / ٢ / ١٩٣٦ .

لدى ملنر ، والا فيماذا نفسر كيف ان مشروع كيرزن كان ينبنى أساسا على مشروع سلفه ، كما تصرح بذلك التقارير البريطانية ؟ وعموما رفضه الوفد الرسمى فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ على اعتبار أنه غير مقبول كلية (٣) .

وربما كانت النتيجة الأساسية لتلك المفاوضات هى اقرار فكرة التصريح البريطانى المعروف ، الذى اعنت فيه الحكومة البريطانية انتهاء الحماية على مصر لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الوعد بالغاء الاحكام العرفية، والاحتفاظ بالنقاط موضع الخلاف الى مفاوضات مقبلة (٤) ، وقد تألفت وزارة ثروت فى اول مارس ١٩٢٢ وحديث المفاوضات لم ينقطع ، وقد عبر عدلى يكن عن رغبته فى الاسراع باستئنافها خلال حديث له مع احد رجال دار الندوب السامى ، الذى نقله بدوره الى الندوب ، وكان محمد محمود حاضرا فذكر عدلى أنه « بعد أن ينعقد البرلمان فى نهاية العام ، فمن الأفضل أن تتم المفاوضات فى لندن وليس فى القاهرة ، بعيدا عن ضغط الأحداث المحلية ، التى سوف تصعب من مهمتهم . . . » وان الجهود يجب أن تبذل خلال الانتخابات لاحراز الأغلبية المؤيدة للتسوية مع الحكومة البريطانية ، وابعاد العناصر المتطرفة عن البرلمان . . . » (٥) وكان الحديث عن سعد والنفيين معه ، وهكذا يبدو أن عدلى طلب تدخلا ضمنيًا من دار الندوب السامى لمساعدته وانصاره لاحراز الأغلبية فى البرلمان اذا ما كانت بريطانيا حريصة على انجاز التسوية معهم . وراحت صحيفة « السياسة » توضح أن ما جاء بالتصريح هو « استقلال قانونى له نتائج الحاضرة وله ما بعده خلال المفاوضات » ثم ذكر محمد محمود أننا لا نرضى باستقلال قانونى

F. O. 141/427, No. I'Egypt 1918-1925, p. R.L.L.A., 6, (٣)
Great Britain and Egypt 1919-1951, p. 7.

(٤) وهناك رأى بان المفاوضات لم تثمر شيئا بالنسبة للجانب البريطانى عند مؤرخ كيرزن :
Nicolson, H., Curzon; The Last Phase, p. -78.

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud Pasha Mr. Scotte, (٥)
April, 30, 1922.

دون الاستقلال الفعلى ، ولكن التصريح خطوة كبرى خطتها الأمة للوصول الى غرضها الاسمى (١) .

وعندما صرح اللنبى ان السياسة البريطانية كانت وماتزال ترمى الى السير بالبلاد نحو الحكم الذاتى ، استنكرت صحيفة الحزب ذلك ، وثكرت ان التصريح لم يفض الخصومة بصورة نهائية وانما اقر للمصريين حقوقهم التى لا تدعى انجلترا ان لها مصلحة فى الكلام بشأنها وعلق الباقي واستبقى الاحتلال الى ان يتحقق هذا الباقي (٧) . وأضافت مرة أخرى بأن التصريح نزول من جانب انجلترا عن حقوق لنا كانت تدعيها لنفسها فى مصر ومن غير أن تتحمل مصر فى مقابل هذا النزول شيئاً (٨) ، ولعل فى تعبيرات « النزول » ، ومن غير مقابل « شىء من المبالغة قد لا تتطلبها لغة الدبلوماسية والدبلوماسية خاصة عندما يتعلق الحديث بحقوق وطنية .

وعقب فشل مباحثات زغول - ماكدونالد ، واصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض ، واصدار حكومة السودان بلاغا أعلنت فيه انفرادها بحماية الشعب السودانى (٩) رأى حزب الأحرار الدستوريين فى ذلك تخطيا من الحكومة البريطانية لاتفاقية ١٨٩٩ ، تلك التى لم ترضها الأمة المصرية ، ونقضا لما جاء فى تصريح فبراير ، الذى تقيدت فيه بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى المسائل المعلقة الى أن يتم الاتفاق بين البلدين ، وأن مصر قد ضيعت حقوقها وأهينت كرامتها ، كما أدان الحكومة القائمة (حكومة سعد) بالقاعس والضعف (١٠) ، وعندما لقي السردار لى سقاك مصرعه وتقدمت الحكومة البريطانية بمطالبها ، أصدر الحزب « احتجاجا وفداء » ذكر فيه

(٦) السياسة ١ / ١١ / ١٩٢٢ مقال دياب ، ١ / ٧ / ١٩٢٣ خطبة محمد محمود بأسبوط .

(٧) السياسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٣ خطبة اللنبى وتعليق السياسة .

(٨) السياسة ٢٨ / ١١ / ١٩٢٤ (حديث اليوم بعون توقيع) .

(٩) عن هذه التطورات انظر :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, pp. 268-271.

(١٠) بيان حزب الأحرار الى الأمة (السياسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٤) .

أن الانجليز انتهزوا الفرصة لجعل المسألة سياسية والاعتداء بجبروت القوة على استقلال مصر وسيادتها ، ولتغيير مصير المسائل المطقة للمفاوضات بين الدولتين ، ثم دعا الأمة للاتحاد لانقاذ استقلال الوطن وسيادته (١١) .

وقد أبدى عبد العزيز فهمى عندما تولى رئاسة الحزب ، تصوره لحل القضية الوطنية على أساس الاتفاق القائم على عدم تعارض المصالح بين مصر وانجلترا ، فبعد ان تحدث عن حق المصريين الذى لا تدعمه قوة ، وعن جيوشهم العزل التى لا قبل لها بمحاربة بريطانيا وضرورة احتياهم لبلوغ حقهم متى أعوزتهم القوة ، ذكر : هل مصلحة الانجليز فى الدفاع عن القنال وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا ؟ اللهم كلا . ان القنال لنا بعد قليل من السنين ، وان توافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا . والاتفاق هو جلاء الجنود الانجليز عن القطر المصرى كافة وتعهد مصر بأن تضع فى منطقة القنال عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا فى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء عند طلب مصر ذلك فى مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا اشهرت عليها الحرب دولة أوروبية، مساعدة داخل الحدود المصرية بمقدار معلوم (١٢) وهكذا صورت المطالب المصرية بمنطق صاحب الحق ، المعترف لخصمه بالقوة والبطش وما يسندانه من مصالح ومطامع ، ويبدو أن استمرار ذلك الشعور لدى قيادات الحزب ، كان رد فعل لاختراق مباحثات سعد - ماكدونالد من ناحية، ومسلك الانجليز تجاه مصر ، والمجاوى لكل عدل ، عقب مصرع السردار ، فلم تكد الأزمة همة ، جديدة ، ولم تثير من الاتفاق .

ذلك هو الاعتراف الذى يغرى الخصم بالتشدد أكثر ، فكان طبيعيا أن يخطب جورج لويد فى لجنة الدفاع الامبراطورية ، ويقر مجلس الوزراء البريطانى ما قاله ، من أنه يجب أن يحتفظ الانجليز بقوة بريطانية كافية على ضفتى القناة وأن تقوم قوة بحرية بالحراسة فى القناة ذاتها ، وأن يحتفظ على سبيل الاستمرار بقوة بريطانية فى القاهرة تحمى جنود القناة وسفن القناة ، والا

(١١) الاحتجاج وفداء حزب الاحرار فى (السياسة ٣٠ / ١١ / ١٩٢٤)

(١٢) نص خطبة عبد العزيز فهمى (السياسة ١ / ٣ / ١٩٢٥)

ينقص عدد الحامية الحاضرة وهو اثني عشر ألفا من الجنود ، وقد انتفضت صحيفة السياسة من تطور المسألة العسكرية الى هذا الحد وراحت تفكر ماجاء بشأنها في مشروع ملنر ، وما أثارته من رفض ، وكيف أن عدلى يكن رفض هو الآخر مبدأ الاحتلال ، وأضافت : « أننا نقول أن مسألة الاحتلال هي مسألة المسائل ، وليس هناك مصرى يقبل التفاهم مع الانجليز على قاعدة الاحتلال وليست هناك حكومة مصرية ترضى عن طيب خاطر بمبدأ الاحتلال ، (١٢) » .

وبتولى اللورد منصب المتدوب السامى فى اكتوبر ١٩٢٥ ، أملت صحيفة السياسة أن يكون خبرا من سلفه (النبى) ، مما يجعل المصريين أشد ميلا للتفاهم (١٤) وكان ذلك فى ظل الائتلاف الوطنى وعودة الحياة الدستورية ، الذى رأت فيه صحيفة الحزب بداية عهد من الاستقرار يتيح جوا افضل للمفاوضة ، ولكن ما لبثت أزمة الجيش أن أثيرت حين طلب وزير الحربية ادخال بعض الاصلاحات على الجيش المصرى ، رأى فيها لويد أن الحكومة المصرية تريد أن تستحوذ على الاشراف على الجيش ، ولم تستطع الحكومة المصرية اقناع الانجليز ، الذين ارسلوا ثلاث سفن حربية الى المياه المصرية على سبيل التهديد ، حتى كان لهم ما أرادوا على ما هو معروف (١٥) .

وعندما سافر ثروت الى انجلترا وأشيع انه سوف يتفاوض ، ذهبت « السياسة » الى القول بأنه سوف يستعرض الآراء فى المسائل المحتفظ بها ، فاذا ما قرب ذلك من وجهات النظر وتفاهم ثروت مع زملائه بعد عودته حدثت المفاوضات الرسمية ، ثم راحت تبرر التكتم الشديد الذى

(١٢) السياسة ٢٨ يوليو ١٩٢٥ ، (اذن لاتفاهم ماداموا يصرون على الاحتلال) بدون توقيع .

(١٤) السياسة ١١ / ١١ / ١٩٢٦

(١٥) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ٣٦ ص ٦٢٢ - ٦٣٠ ، غربال : تاريخ المفاوضات ص ١٧٠ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ص ١٧٢ - ١٧٤ .

ساد جو المفاوضات « حتى لا تحدث فرقة اذا لم تسفر عن نتيجة » ، ثم نبهت المصريين الى التفكير في مختلف الاحتمالات والخطة الواجب اتباعها اذا ما رفضت انجلترا ما يعتقد المصريون الحد الأقصى لما يمكنهم قبوله حيث تكون سياسة الاتفاق قد قضى عليها نهائيا (١٦) . وأبهرت صحيفة الحزب المفاوض المصرى وظاهرتة ، وبررت مسلكه وطالبت المصريين بالأناة والصبر والايمان بالحق واحترام السرية التى اتفق عليها ثروت باشا مع وزير الخارجية البريطانى ، وفى اليوم السابق على عرض مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء ، ذهبت الى حد التلميح بالدوامة التى ستدخل فيها القضية المصرية ، « وحدث احتكاك جديد مع انجلترا التى ستلجأ الى العنف فيرد المصريون عليه » ، ثم تحدث محادثات من جديد . . . الخ ، (١٧) ، وكأنها بذلك تروج للمشروع ، ولكن لم يلبث مجلس الوزراء ان رفض المشروع باغلبية ساحقة فقدم رئيس الوزراء استقالته (١٨) . وبالرغم من ابداء « السياسة » اغتباطها بقرار مجلس الوزراء الا انها راحت تعقد مقارنة دقيقة بين المشروع الجديد ومشروع ملنر (١٩) ، لتوضيح التقدم الذى احرزته هذه المفاوضات ، ووصفت اياها بأنها خطوة جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق « وأن مصر فى هذا المشروع أصبحت حرة فى ان تحل مشاكلها مع الدول الأخرى بنفسها ولا تلجأ الى مشورة انجلترا الا فى حالة خلاف خطير مع دولة اجنبية لا يحل بغير السيف وفى حالة حدوث فتنة » ، فى حين ان المفارض الانجليزى قد سلب مصر مضمون هذه الحرية باشتراطه موافقة انجلترا مما يجعلها مسألة وهمية ، واعتبرت « السياسة » أن الخطوة الثانية الهامة « تتعلق بسيادة مصر الخارجية وكانت المشروعات السابقة تضع مصر تحت وصاية انجلترا مباشرة » ، فلا تعقد أى اتفاقية سياسية الا بموافقتها ، أما المشروع الأخير فكل ما طلب الى مصر هو

(١٦) السياسة ١٠ ، ٢٠ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩٢٧ .

(١٧) السياسة ١٥ / ١٢ / ٢٧ ، ١٧ يناير ، ٢٩ فبراير ١٩٢٨ .

(١٨) R.I.A., Great Britain and Egypt, p. 19.

(١٩) السياسة ٢ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ مارس ١٩٢٨ .

لا تعقد اتفاقا سياسيا يناقض المصلحة البريطانية ، (٢٠) وفي تقديرنا ان استبدال النص المقاطع الذي ورد في مفاوضات ١٩٢٠ ، على ضرره يهصر ، بذلك النص المرن ، يفقد أيضا هذه الخطوة مضمونها العملي ، ولعل الجديد حقا في المشروع هو قبول انجلترا لمبدأ التحكيم عند الاختلاف على نصوص المعاهدة . وكانت ترفض هذه الفكرة دائما ، أما القوة العسكرية البريطانية ، فقد قبلت انجلترا أيضا مبدأ تحكيم عصابة الأمم في موضع تواجدهما وامكان سحبها متى أمكن وان يعهد لمصر بالمحافظة على المواصلات البريطانية . لقد أجهدت صحيفة الحزب نفسها ، وقارنها معها في البحث عن مزايا للمشروع بعد أن تم رفضه ، وكان حريا بها أن توضح لماذا رفض وما مدى قصوره عن تحقيق المطالب الوطنية . وفي مجلس الوزراء لم ير محمد محمود وزملاؤه المشتركين في الوزارة من الدستوريين ، مخالفة الوزراء الوفديين في رفض المشروع جملة ، مخافة ان يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد ، (٢١) أي أنهم لم يرفضوا المشروع لذاته ، بل لمجرد التضامن الوزاري ، وحتى لا يتهموا بالتفريط في حقوق الوطن .

وعندما حدث التدخل البريطاني السافر في شئون مصر الداخلية بسبب قانون الاجتماعات ، الذي كانت الحكومة المصرية بصدد تقديمه للبرلمان ، وراى فيه بريطانيا مساسا بمسئولياتها الناشئة عن تصريح غيبرالير ، وما أعقب ذلك من تقديم انذار بريطاني للحكومة بمنع المشروع من أن يصبح قانونا ، واندلاع مظاهرات الاحتجاج في أنحاء البلاد ، لم يجتمع حزب الأحرار الدستوريين كعائته ويصدر بيانا برأيه في الأزمة

(٢٠) السياسة ١١ / ٨ / ١٩٢٨ (وثائق المفاوضات ، خطوات جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق) وكانت البلاغ قد انتقدتها في ١١ مارس ١٩٢٨ فرت عليها السياسة في اليوم التالي ، وحول مشروع ثروت - تشمبرلن انظر : غريال ، تاريخ المفاوضات من ١٧٠ - ١٩٣ ، محمود زايد : تمهيد لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، الأبحاث سبتمبر ١٩٦٣ ص ٣٢١ - والدستوري الوحيد الذي هاجم المشروع بحدة وطالب برفضه تماما كان يستوفى اباظة ، في مقال له بالسياسة أول مارس ١٩٢٨ وقد نكر فيه ، ان قوة انجلترا لن تمنعنا من أن فنالكى في وجهها نفوت ويصلى الوطن .

(٢١) هيكل : منكرات ، ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٤

ويحتج على هذا التدخل البريطاني المسافر ، بل على العكس راحت صحيفته تدعو الى سياسة حسن التفاهم وتؤكد علاقات المودة بين الدولتين لاعتقادها « أن الحكومة المصرية لن تلجأ الى سياسة التحدى » (٢٢) ، والطريف أنه عندما انتهت الأزمة بتأجيل مناقشة القانون ، لامت « السياسة » رئيس الحكومة لابدائه انشكر للحكومة الانجليزية ورغبته في حسن تبادل العمل معها ، وتساعلت : فيم تشكر الحكومة الانجليزية وفيم تجامل وردها الأخير حول تأجيل القانون ليس فيه شيء من المجاملة أو أى معنى من معانى التفاهم (٢٣) وراحت تبدى تشددا تجاه الانجليز بنفس القدر الذى تلوم به الحكومة المصرية ، وكأئما قد انقلبت الى النقيض من دعوتها الى حسن التفاهم فبدت أكثر تشددا من الحكومة ورئيسها !



وقد توالى الأزمات التى أدت الى استقالة الوزارة وفض الائتلاف ، وتولية محمد محمود رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٢٨ ، وعندما سئل عن نيته بخصوص المفاوضات ذكر أن الظروف الحالية لا تسمح مطلقا بمواجهة مثل هذا الموضوع « وليس من المرغوب فيه أن تستأنف المفاوضات في الظروف الحاضرة » (٢٤) . وبعد عام من هذا الحديث اعتقدت خلاله الحكومة أنها ثبتت اقدامها وحقت الاستقرار فى غيبة البرلمان ، وصرح رئيسها خلاله « لهور » نائب المندوب السامى فى مصر ، فى أغسطس ١٩٢٨ ، بأن خطته فى المستقبل تتمثل فى تطهير الادارة ، بإبعاد العناصر الوفدية ، وتحرير البلاد من سموم سياستها ، ومن ثم تمهيد الطريق لاجراء المفاوضات

(٢٢) السياسة ٥ ابريل ١٩٢٨ والهباوى هو الدستورى الوحيد الذى اخرج على التدخل الانجليزى لأكراه مصر على أن تبرم عهدا لا يتفق مع استقلالها وكرامتها (خطبته فى نقابة المحامين فى السياسة ٢٨ ابريل ١٩٢٨) .

(٢٣) السياسة ١٢ / ٥ / ٢٨ وينفس العبد تكذيب رسمى من الحكومة بأن رئيسها شكر الحكومة الانجليزية ولكنه طلب الى لويد تبليغ امتنانه لحكومته لتفهمها موقف الحكومة المصرية .

(٢٤) السياسة ٤ يوليو ١٩٢٨

مع بريطانيا ، (٢٥) ، ولما اعتقد محمد محمود أنه حقق الخطوة الأولى ، وشرع في تبني سياسة اصلاحية ، كان عليه أن يواجه المسألة الكبرى وهي المفاوضات ، والحق أنه كان مترددا في خوضها ، بل كان يخشى أن تفضي الى استقالة وزارته (٢٦) . ولكنه تحت ضغط القضية ، ولأنه لم يكن مجرد رئيس لوزارة ادارية ، بالاضافة الى ترقب خصومه وما أكثرهم ، وربما بالحاح من أحد رجال التدبیر السامي (سيسل كامبل) ومراسل رويتر (دلانى) وغيرهما ممن أغروه بأنه سوف يحصل من حكومة العمال الجديدة على مالم يحصل عليه اسلافه (٢٧) .

وظفق محمد محمود يتحسس خطواته نحو « تحريك الأمور » ، منتهزا فرصة وجوده في لندن لحضور حفل تقليده الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد والذي ربما يكون قد رتب لذلك خصيصا ، وأبدى رغبته للمسؤولين في اجراء محادثات بشأن الامتيازات ، وازافت « السياسة » أنه اذا وجد حلا مرضيا واستعدادا من جانب الحكومة البريطانية للتحديث في المسائل المتعلقة جميعها حلا يحقق مطالب المصريين فلن يترك الفرصة (٢٨) ، أى أنه أراد في البداية ألا تمتد جهوده لتسوية المسألة العسكرية كما أنه رغب في المحافظة على سرية المفاوضات فان نجحت فيها ، والا اعتبرت كأن لم تحدث (٢٩) ، ولعل هذا يفسر لنا كيف أنه لم يؤلف « وفدا رسميا » لاجراء المفاوضات ، يضم الخبراء الفنيين اللازمين لذلك ، فلم نجد بين معاونيه ، خلال جولات المفاوضات ، سوى عبد الحميد بدوى ، الذى استقدم لبحث وصياغة النصوص من الناحية الفقهية القانونية ، فى الوقت الذى

F. O. 407/209, No. 196, Hoare to Henderson, Aug. (٢٥)
2, 1919.

(٢٦) هيك : مفكرات ج ١ ص ٢٠١

(٢٧) المصدر السابق : ص ٢٠٢

(٢٨) Hamilton, M. A., Arthus Henderson, pp. 297-298.

يؤكد مؤرخ هندرسن أن محمد محمود هو الذى اتخذ الخطوة الأولى نحو المفاوضات (والسياسة فى ١٢ يوليو ١٩٢٩)

(٢٩) هيك : السابق ، ج ١ ص ٢٠٢

كان فيه الوفد البريطاني يضم مجموعة كبيرة من الخبراء والمستشارين يترأسهم آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ، الذى كان يستشير من وقت لآخر وزارة الحرب ورجال وزارة المستعمرات فيما دق من المسائل العسكرية والاستراتيجية (٢٠) ، وقد ذكر محمد محمود أنه سئل عما اذا كان يشاطر الحكومة البريطانية الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابه بالاجاب ، ثم لفت نظره الى أن المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات ثروت - تشمبرلين هو اقصى ماترضاه الحكومة البريطانية ، وان عليه أن يبين مأخذه عليه ليدرس وينظر اذا ما كان ثمة سبيل للاتفاق ، فصور محمد محمود للجانب البريطاني ما تريده الأمة ، وما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو الوصاية ، وقدم ملاحظاته كاملة ، وبعد مناقشات طويلة وعسيرة ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً يتضمن جملة ما اتفق عليه بين الطرفين ، ورأى محمد محمود أن تتضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين ، كما اشترط ألا يمس مصر أذى أو تضيق اذا لم تثمر المفاوضات اتفاقاً مرضياً أو اذا رفضته البلاد ، وبالفعل أعدت الخارجية البريطانية المشروع (١) ، بناء على الاتفاق الشفوى مع المفاوض المصرى . وذلك خلال الجولة الأولى التى تمت فى آخر يونيو ١٩٢٩ ، ثم نوقش فى الجولة التالية فى ٥ يوليو مناقشة قدم بعدها المفاوض البريطاني المشروع (ب) ، حيث نوقش فى الجولة الثالثة ، واتفق على تعديله فى شكل المشروع (د) متخذاً شكل « مقترحات » سلمت لرئيس وزراء مصر ليعود بها الى بلاده فى أول أغسطس ١٩٢٩ .

وقد لاحظنا أن المفاوضات اعتمدت أساساً على شخص محمد محمود ، من حيث قدرته الشخصية وكفافته ومدى إيمانه بمطالب بلاده وتمسكه بها مع ما لذلك من اثر فى سيرها وماتتج عنها ، كما لم تدون جولات هذه

(٢٠) انظر مثلاً F. O. 407-209, No. 197, War Office to F. O., Aug. 14, 1929, F. O. To War Office Aug. 20, 1929.

المفاوضات في شكل محاضر جلسات سواء في المصادر المصرية أو البريطانية (٢١)، مثلما يحدث عادة عند إجراء مفاوضات سياسية أو غيرها ، بل تمت شفويا وعلى أساس المشروعات المطروحة ، الأمر الذي ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة مركز المفاوض المصري ، وحجم قدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوض البريطاني ، وبالتالي الردود المحتملة والمتوقعة ، وبالتالي سوف يعتمد تحليلنا لهذه المفاوضات على استقراء واستبطان النصوص والفروق بينها ، بالإضافة الى الكتب المتبادلة بين الفريقين والمكملة للمشروعات ، كما ينبغي الإشارة الى أن وثائق المفاوضات لم تخرج في شكلها ومضمونها عن كونها « مقترحات » بريطانية تمثل أقصى ما يستطيع المفاوض البريطاني أن يشير به على حكومته ، والتي ذكر المفاوض المصري أنه سيعرضها على الشعب والبرلمان المصري « واثقا تمام الثقة بأن قبولها في مصلحة بلاده » (٢٢) . كذلك فإن محمد محمود اذا كان قد ذهب الى لندن بهدف جزئي يتصل بالتفاوض في مسائل محددة ، ثم « سيق » الى التفاوض بشأن القضية المصرية كلها ، فإن ذلك قد أثر في قدرته على « ترتيب أوراقه » قبل البدء في المفاوضات ، وقد تمثل هذا في أنه بدأ في التفاوض وليس لديه مشروعا محررا يمثل الحد الأدنى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية . وبالتالي تمثلت نقطة البداية في مشروع كان قد رفض في مصر وهي بداية غير مبشرة على كل حال . وبخبط شديد صاغ الجانب البريطاني مشروعه في شكل « مقترحات » لا في شكل « مشروع » معاهدة جاهز للتوقيع ، مفسرا ذلك بأن المعاهدة ستعقد بين الدولتين بشرط أن تتولاها حكومة دستورية تستند الى برلمان قائم (٢٣) ، معنى هذا أن المفاوض الانجليزي كان يدرك موقع محمد محمود بين أمته وبالتالي يدرك

(٢١) لم يرد أى شيء عن جولات ونصوص حوار جلسات المفاوضات في وثائق الخارجية البريطانية التي احتوت نصوص المشروعات فقط ، انظر :
F. O. 407/209, Chapter III, Anglo-Egyptian Negotiations, Nos. 186-223, pp. 172-208.

(٢٢) نص كتاب محمد محمود الى هنترسن في ٣ أغسطس ١٩٢٩ (القضية المصرية ص ٣٤٠)

(٢٣) هيكل : ملكرات ج ١ ص ٢٠٦ - ٢٠٨ ، القضية المصرية ص ٢٥٤ .

مضير المشروع اذا ما صيغ في شكل معاهدة ، ومع هذا أصر على أن تعرض المسألة على برلمان مصرى ، وهو يعلم ما يعنيه ذلك بالنسبة للوزارة القائمة .

يبدأ المشروع (*) بالنص على انتهاء احتلال مصر عسكريا (م - ١) ولم يكن الجانب البريطانى قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصرى عام ١٩٢٠ (٣٤) ، كما نص في المقترحات على حرص مصر على عضوية عصبة الامم ، على أن تعضدها بريطانيا في ذلك (م - ٣) ، وجاء النص الجديد في مقترحات هندرسن على النحو الذى طلبه محمد محمود ورآه يرضى كرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعصيد ، والواقع أن محمد محمود قد خلص النص من وساطة بريطانيا التى وردت بالمشروعات السابقة ، وجعله طلبا مصريا أصيلا .

وفيما يتعلق بالمواصلات الامبراطورية البريطانية وقناة السويس ، فقد ووفق على الترخيص لبريطانيا بأن تضع في الأماكن التى يتفق عليها فيما بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ (شرقا) من القوات ما هو ضرورى لهذا الغرض ، ولا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بآى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (م - ٩) (٣٥) ، وهذه في الواقع أهم نقطة وردت بالمشروع على اعتبار أنها حددت منطقة قناة السويس وحدها كطريق

(*) انظر أصل هذه الدراسة التى قدمناها لكلية الآداب جامعة عين شمس ، بالكتابة ، وذلك لمزيد من التفاصيل عن مقاضات محمد محمود - هندرسن (١٩٢٩) ، ص ١١٨ - ١٣٠ .

F. O. 407/209, No. 217, Note handed by Prime Minister to Lindsay, Sept, (٣٤)

وانظر دراسة يوفان لبيب : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم ، السياسية الدولية يناير ١٩٢٦ ص ١٢٤ .

(٣٥) القضية الوطنية ، ص ٣٠٦ - ٢٢٢ ، وانظر تعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ص ٥٧ .

أساسي للموصلات الامبراطورية ، وليست مصر كلها ، بالإضافة الى انتقاء معنى أن يكون للقوات التي سترابط بالمنطقة ، أى غرض يمس ماعداها من أنحاء البلاد ، ولم يحصر ايا من المشروعات السابقة القوات البريطانية في هذه المنطقة ، ولهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع .

وقد أثارت هذه النقطة التي اعتبرت كسبا لمصر ، وزارة الحرب البريطانية التي أرسلت في ١٤ أغسطس ١٩٢٩ رسالة الى وزير الخارجية البريطاني ذكرت فيها « أن تحرك القوات البريطانية الى شرقى خط الطول ٣٢ (شرقا) سوف يضعها في مركز يجعل تدريباتها العسكرية غاية في الصعوبة ، بالإضافة الى صعوبة تحريك مثل هذا العدد الهائل من القوات ، اذ سيكون ذلك مستحيلا لنعومة انرمال في الصحارى المحيطة بالاسماعيلية . كما أن الحياة داخل أو قرب القاهرة تختلف تماما عنها في الصحراء مما سوف يؤثر تماما على احتياجات الجيش الأساسية ، وأن مجلس الحرب يهيب بكم أن يستشيروه قبل ابرام أى اتفاق من مثل هذا النوع (٢١) ، وقد ردت الخارجية البريطانية بأنه لو أن المعاهدة قد أصبحت حقيقة ، وتم التوصل الى الاتفاقية ، فان وضع وطبيعة الاقامة الجديدة للقوات سوف يستعان فيها بالحكومة المصرية ، ولن يتم اقرار ذلك الا بعد دراسته دراسة تفصيلية محلية وفحص خيارات أخرى ، وفي غضون ذلك ستوضع طلبات مجلس الحرب البريطاني نصب أعين السلطات المصرية (٢٧) . ومهما يكن فان المفاوضات قد تقدمت بالمسألة العسكرية خطوة مكسوبة لمصر ليس بالوسع انكارها .

اما مسألة الامتيازات الأجنبية ، فقد نصت المقترحات (م - ١١) على أن نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما في وسعها من نفوذ لدى الدول نوات الامتيازات

F. O. 407/209, No. 179, War Office to F. O. Aug. (٣١)
14, 1927.

F. O. 407/209, No. 199, F. O. to War Office, Aug. (٣٧)
20, 1929.

في مصر للحصول بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب (٢٨) ، وكانت هذه المسألة احدى تحفظات تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فجاء مشروع محمد محمود متضمنا لمطّبين محددين بخصوص الامتيازات وهما نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، ثم تطبيق التشريع المصري على الأجانب .

ويتصل بهذه المسألة التحفظ الخاص بحماية الاقليات ، ولم ينص في المقترحات على شيء يتعلق بها ، واكتفى فيها بمذكرة بريطانية نصت على أنه « من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها » فحسمت بذلك التحفظ الوارد في تصريح فبراير الخاص بذلك . أما مسألة حماية الاجانب ، ارواحهم وممتلكاتهم في مصر ، فقد جاء النص الخاص بها (م - ٦) واضحا وقاطعا وجعلها ، شأن الاقليات ، مسئولية الحكومة المصرية وحدها بموافقة الجانب البريطاني ، بينما كان النص في المشروع السابق يتضمن مشاركة الحكومة البريطانية في هذا الأمر (٢٩) ، وفي ذلك ما يعنيه من غل يد الحكومة البريطانية عن التدخل في مسألة أخذتها الحكومة المصرية على عاتقها وحدها وكانت هي الأخرى ضمن تحفظات تصريح فبراير .

وبخصوص مسألة السودان ، فقد نص بشأنها (م - ١٣) على أنه « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقيتي ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها له الاتفاقات المشار إليها » (٤٠) وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك في اعادة الاوضاع التي

(٢٨) القضية المصرية ص ٢٢٢ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٨ نص المذكرة البريطانية الملحقه وأقرا نقدا ممتازا لهذه المسألة بكتاب محمد عبد البارى: الامتيازات الأجنبية ص ١٩ - ٢٢ بمقدمة السنهورى .

(٢٩) المصدر السابق ص ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٢٢٢ (للمقارنة)

(٤٠) جمهورية مصر : السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٢

كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك وماتبعة من اجراءات فصل السودان عن مصر عقب حوادث مصرع السردار (٤١) ، بينما كان المشروع النهائى للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من اى نص يتعلق بالسودان ، بعد ان رفض الجانب البريطانى مطالبه المفاوض المصرى .

وقد ذكر محمد محمود فى بيانه الخاص بالمفاوضات انه حذف كلمة الحكم الثنائى Condominium من المقترحات البريطانية ، وان العودة الى العمل بناحكام اتفاقيتى ١٨٩٩ سيقرب عليه عودة الجيش المصرى الى السودان ، كما اتفق على تسوية ليعون مصر على السودان تسوية عادلة ، بينما ذكرت المذكرة البريطانية انه اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لأن تفحص بسروح العطف الاقتراح الخاص بعودة اورطة مصرية الى السودان (٤٢) ، وكان محمد محمود قد سعى الى عدم ذكر اتفاقيتى ١٨٩٩ صراحة ، ولكن الجانب البريطانى رأى النص عليهما خشية ان تطرح مصر مشكلة السودان برمتها على الهيئات الدولية ، بكل ما يصحبها من ادعاءات ، تاريخية مصرية قد تقنع هذه الهيئات اما ذكر الاتفاقيتين فسيحصر مسألة التحكيم اذا حدثت ، حول تطبيقها (٤٣) .

اما مسألة المستشارين المالى والقضائى ، فقد قدمت مصر بشأنتهما فكرة وافق عليها الجانب البريطانى ، تنص على حاجة مصر ، لتحقيق برنامج للاصلاحات الداخلية بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات ، الى استبقاء اثنين من الرعايا البريطانيين ، أحدهما فى وظيفة مستشار مالى والاخر قضائى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، على أن تعيينهما الحكومة المصرية باعتبارهما موظفين مصريين ، كذلك نصت المقترحات

(٤١) انظر Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment

p. 127.

حيث تقول ان مسألة السودان لم تمس .

(٤٢) جمهورية مصر : السودان ص ٤٤ ، ٤٩

(٤٣) يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٢٩ - ٤٠

وكذلك : F. O. 407/210, Enc. in No. 149, Feb., 10, 1930.

« م - ١٠ » على أن تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب من الرعايا البريطانيين . ويتصل بذلك مسألة البوليس التي تضمنتها مذكرة مصرية تتحدث عن نية الحكومة إلغاء الإدارة الأوربية للأمن العام ، مع استبقاء - لمدة خمس سنين - عناصر أوربيا في بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين ، كما استفسرت المذكرة عما إذا كان بوسع الحكومة المصرية أن تعتمد على بريطانيا في تنظيم بوليسها فاستجاب للجانب البريطاني لذلك كله مرحبا (٤٤) .

ثمة نقطة أخيرة تتعلق بتنفيذ المحالفة ومدتها ، وقد نصت المقترحات (م - ١٦) على أنه يجوز بعد ٢٥ سنة من العمل بالمعاهدة ، تعديل أحكامها حسبما يرى ملائما في الظروف للجارية آنذاك باتفاق الطرفين (٤٥) والجديد في هذا النص اجازة تعديل المعاهدة ، مع احتمال استمرارها أيضا ، وكان المشروع السابق قد أغفل جواز مثل هذا الأمر ، بل أن مشروع ثروت الأول نصت مادته الأولى على « قيام محالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق ... الخ (٤٦) » ، وإذا لم يكن بوسع محمد محمود أن يحصل على نص قاطع بانقضاء مدة المحالفة بعد انتهاء المدة المذكورة ، فإن جواز تعديلها مسألة لم تكن واردة في مشروعات كيرزن وتشمبرلن التي كانت تقتص على أبدية المحالفة ، ولا يخفى ما في النص الجديد من فتح باب تعديلها بما يتفق ومطالب مصر على ضوء ما يستجد من ظروف .

عاد محمد محمود بالمقترحات إلى مصر وأصدر نداء للأمة أعلن فيه أنه بعد مفاوضات طويلة شاقة قد وفق إلى تسوية العلاقات بين مصر

(٤٤) - القضية المصرية : ص ٣٣٢ ، ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٤٥) نفس المصدر : ص ٣٣٣

(٤٦) انظر نص مشروع ثروت ، ص ٢٤٤ (بالقضية المصرية) والمشروع النهائي ص ٢٧٢ ، وقد جاء خلوا من الإشارة إلى التعديل وأن حذفت عبارة « إلى ما شاء الله » .

وانجلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين ، وكان قد صرح قبل هودته مباشرة انه لم يحصل على كل ما كان يريد ولكن هذا المشروع هو افضل ما قدم الى مصر حتى الآن ، وانه مطمئن الى انه سيقابل بالرضا العلم ، وانه اذا فحسن بروج طيبة سيجده الناس يفضل جميع مشاريع المظاهرات التي تقمته ، وفي خطاب آخر له ذكر ان المشروع يرمى في جملته ومقاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال ، كما تفهمه كل امة في شئونها الداخلية والخارجية ، وانه اذا كان قد امن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها ، فقد جاء هذا التامين بالقدر الذي لا يعطل الاستقلال او يبطله ضرورة او معنى ، ثم راح محمد محمود يبرر ما يمكن ان يأخذه خصومه على المقترحات وما قصرت عن ابرائه ، فالتزال قوات مصر محدودة لا يمكن ان يقتنع احد بانها تستطيع وحدها الاضطلاع بمهمة الدفاع عن القناة لذلك لم يكن هناك بد من قبول الاشتراك في القيام بها ، (٤٧) . وخطورة هذا التبرير ، على ما يحتوي من مغالطة ، تكمن في تحبيذ اشتراك الانجليز في الدفاع عن مصر نتيجة عجزها ، مع اغفال ان ما تريده انجلترا ليس الا وليد القوة القاهرة .

وراحت صحيفة السياسة تزوج للمشروع وتنتهي بالتحليلات الى ان الاستقلال هو اساس المشروع ، وان لحباطه سيكون جناية على مصر وسيد لطريق التفاهم ، ومتوافقت وفود من الاقاليم تهتفد لفقد مصر وبطل استقلالها ، (٤٨) ، وفي دوائر الحزب دعا مجلس الادارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وارسال رأيها لسكرتير الحزب ثم عقد اجتماعا كبيرا في ٣١ أغسطس ١٩٣٩ التي فيه محمد محمود خطابا ، أعقبه صدور قرار الحزب بقبول مشروع المصلحة واعتباره فاتحة خير للصداقة المتينة

(٤٧) نداء رئيس الوزراء الى الامة (السياسة ٥ / ٨ / ١٩٣٩) . والليد القوية ص ٢٥٨ ونص خطبته في كلية سان مارك في :

F.O. 407/209. Enc. No. 206, Speech by Egyptian Prime Minister, pp. 190-196.

(٤٨) السياسة ، مقالات احمد زكي ، وعبد الله عنان ، وحسن الشرفي .

١٢ - أغسطس ١٩٣٩ .

والثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ودعا كل مصري يقدر بلاده الى قبول هذا المشروع والعمل على تنفيذه ، كما سجل الشكر العظيم لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا على ما بذل من جهود صادقة في سبيل رفعة بلاده وكرامتها ، (٤٩) ، وتألقت جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » للترويج للمشروع ، والتي اشتغل فيها حافظ محمود وأحمد حسين وغيرهما ممن أسسوا « مصر الفتاة » فيما بعد (٥٠) .

وقد أكدت صحيفة السياسة ، أن هذه المقترحات نهائية لا كلام فيها بعد اليوم ، وأن الحكومة التي تقبلها على اثر ابداء الأمة رأيها فيها إنما تقوم بتوقيعها حسب الطرائق الدولية المتبعة ، فالمقترحات ليست مجرد عرض من انجلترا ولكنها نتيجة مباحثات طويلة وشاقة بين الحكومتين (٥١) . وفي الجانب البريطاني صرح هندرسن بأن هذه المقترحات هي اقصى ما يمكنه ان يشير به على حكومته ، كما أيدتها وزارة الحرب ، بتحفظات شديدة بشأن الاتفاق العسكري واحتجت لدى هندرسن على ماورد به ، كما وقف المحافظون موقف المعارضة التقليدى واحتج من زعمائهم بلدوين وتشيرشل وغيرهما واتهموا الحكومة بأنها اغضت عن مصالح الامبراطورية (٥٢) كما صرح تشيرشل في مجلس العموم بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا يرن صدها في جميع ارجاء آسيا ، ورد عليه مكدونالد للزعيم العمالي بقوله : أرجو أن أن تسمح لى ببوصة واحدة أتقدمها في تلك السياسة مع البقاء في دائرتها (٥٣) . ويبدو أن هذا الموقف من جانب

(٤٩) السياسة ١ / ٩ / ٢٩ (نص قرارى الحزب) وانظر ايضا :
F. O. 407/209, Enc. in No. 209, Sept., I, 1929.

(٥٠) أحمد حسين : ايماني ص ٤٢ ، رفعت السعيد : أحمد حسين ، كلمات ومواقف ص ٢٩ - ٢٢

(٥١) السياسة ٢٩ / ٨ / ٢٩ (المعاهدة نهائية)
F. O. 407/209, No. 197, Aug. 14, 1929. (٥٢)

والسياسة في ١٩ / ١٤ / ١٩٢٩ ، ١٩٢٢ / ٣ / ٦
(٥٣) ديمتري : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ٢٦ ص ٧١٢ ، مجلس الشيوخ :
قانون رقم ٨ لسنة ٢٦ ص ١٨٤

حزب المحافظين ، يتصل بالمزايدات الحزبية أكثر من اتصاله بمصالح
الامبراطورية البريطانية ، التي لم تكن حكومة العمال أقل حرصا عليها
من المحافظين ، بالإضافة الى أن السياسة الخارجية لبريطانيا واحدة سواء
توئى ادارتها هذا الحزب أو ذاك .

وفي مصر كانت علاقة الملك بمحمد محمود تسوء ، ولم يخف الأخير
الاستياء من موقف الملك لكونه يسعى لتحطيم مشروع المعاهدة منذ البداية ،
وقد ذكر أنه عندما أرسل لجلالته في باريس ترجمة فرنسية لمسودة المشروع ،
افشأها الملك ليس فقط لصحيفة الأهرام ، ولكن أيضا لمكرم عبيد الذي
كان يلعب دورا نشطا لتخريب المفاوضات في العاصمة الانجليزية (٥٤) ،
ومن وزارة الخارجية البريطانية أتت تعليمات الى مستر هور - القائم
بعمل المندوب السامي - بأن يلتقى مع محمد محمود قبل أن يلتقى أى
تخاطب رسمى يتعرض فيه للمقترحات ، ويوضح له أن الأمور ينبغي أن
تسير على النحو التالى : خلال الأسابيع القليلة القادمة فان خطابات
يجب ألا تستفيض فى الحديث عن تفاصيل المزايا الممنوحة لمصر فى التسوية
المقترحة ، كما ينبغي أن يسلك سلوكا ممهدا لحكومة ائتلافية برئاسة عدلى
ويحتفظ للوفد فيها بستة مقاعد واثنان للأحرار وواحد للاتحاديين ولو أمكن
تأليف الوزارة على هذا النحو فانها ستؤمن الطريق الى توقيع المعاهدة فور
انقضاء البرلمان . . كما يجب حمل محمد محمود على أن يلعب الدور المخصص
له بناء على الخطوط سالفة الذكر ، (٥٥) ويفهم من هذا وعى حكومة العمال
بحقيقة مركز محمد محمود وأنه لن يكون بحال « رجل الساعة » الذى
ستوقع معه المعاهدة وأن دوره قد تحدد بحمله المقترحات الى مصر ، بل
ليس له أن يتوسع فى شرح ما اعتقد أنه من انجازه لأنها تدرك أن ذلك

F. O. 407/209, No. 34, Loraine to Henderson, Sept. (٥٤)
17, 1929.

Al-Sayyid-Marsot, Op. Cit., p. 128. وانظر :

حيث ذكرت أن بنود المعاهدة تسربت عن طريق الخارجية البريطانية .

F. O. 407/209, No. 13 Lindsay to Hoare, Aug. 21, (٥٥)

1929.

سيكون ، أيا كانت قيمته ، له رد فعل سيء في دوائر الوفد ، التي كانت تعارض منذ البداية إجراء محمد محمود المفاوضة لأن حكومته غير برلمانية (٥٦) .

وكان الوفد قد أرسل مكرم عبيد في اثر محمد محمود ليقوم بحملة دعائية واسعة في الصحف الانجليزية ويتصل بالساسة الانجليز خلال جولات المفاوضات ، وعندما وضعت المقترحات ذكر مكرم عبيد في حديث له مع والتون ، أحد رجال وزارة الخارجية ، أن محمد محمود « سوف يقتل المعاهدة » لأنه سيجعل التوصل الى عقدها انقصارا شخصيا ينسبه لنفسه ولأنه سوف يستخدم كل وسائل الارهاب ضد خصومه السياسيين خلال حملة الانتخابات ، (٥٧) أما الفحاس فيبدو أن الخارجية البريطانية قد سألت السير برسي لورين عن موقفه من المشروع فرد المندوب السامي بأنه كان قد طلب النسخة النهائية للمقترحات وكان من رايه أنها « تفتح بابا للتسوية » وان الوفد عقد العزم كلية على ان يتوصل الى اتفاقية لانجاز المعاهدة في الوقت المناسب ، (٥٨) ، وهذا الرأي الذي أبدى في أواخر سبتمبر ١٩٢٩ ، يعد تحولا عن الموقف الذي اتخذه الوفد منذ البداية ازاء المقترحات ، حيث كان قد عقد اجتماعا في أوائل سبتمبر وكان الاتجاه العام لخطبائه رفض ابداء الرأي في المقترحات قبل وجود برلمان منتخب وطلبوا بالفاظ كلها عنف وقسوة الى محمد محمود أن يقدم استقالته في الحال (٥٩) ، ولعل تفسير ذلك يتصل بظهور فكرة استقالة الوزارة وتأليف وزارة انتخابات .

(٥٦) البلاغ ١٢ يونيو ١٩٢٩ وانظر ايضا عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٧٠٧ ، لمزيد من التفاصيل حول موقف الوفد من المفاوضات وحملة مكرم عبيد في لندن .

F. O. 407/209, No. 192, Note of Conversation with (٥٧)
M. Ebid, Aug. 7, 1929.

F. O. 407/209, No. 37, Loraine to Henderson, Sept. (٥٨)
28, 1929.

F. O. 407/209, No. 20, Loraine to Hend., Sept. 2, (٥٩)
1929.

وقد نكر فكي عبد القادر (انقام على الطريق ص ٢٤٧) ان الوفدين اذا قابلوه الدستوريين قالوا لهم « تحت القبة فيرد الدستوريون - لا ... خارج القبة » .

وفي استطلاع اجراء رجال دار المندوب العناني ، - هور ، سمارت ،
بيترسون - حول صدى المقترحات ، لخصه لورين لوزير الخارجية البريطاني
في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ ذكر فيه انه لو ان مصر استشيرت في اصدار مقترحات
المعاهدة على اساس « نعم أولا » فان غالبية المصريين سوف يوافقون ، ذلك
ان التسوية المقترحة تعطى لمصر الكثير ، لدرجة انهم لا يستطيعون رفضها ،
ولن أولئك الذين سيعرضونها على اساس اعتقادهم بأن مصر لم تحصل
على ما تريد بدرجة كافية ، فهم اقلية ، ومن ناحية اخرى فان احدا من
الأحزاب المصرية لم يفكر أو حتى لديه الرغبة في فحص النصوص التي
احتوتها المعاهدة وما تعنيه بالنسبة لمصر ، ولكنهم فقط سوف ينظرون اليها
من وجهة نظر سياسية حزبية وبالذات من زاوية السلطة والحكم ، وان
محمد محمود أساء بينما النحاس رجل عظيم ، فاللعبة الحزبية والشخصيات
السياسية سوف تسد الطريق بالفعل عند عرض المقترحات ومن ثم لن
يكون هناك رأى حقيقى واضح (٦٠) .

على أية حال لا سبيل الى انكار ان المقترحات كانت تتضمن دفعا
لل قضية الوطنية الى الامام خطوة ، وان محمد محمود قد بذل أقصى جهده
ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه وناهيك عن ضبط الصياغات في المواد
التي سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يغل يد
انجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك ،
فليس من شك في أن أمورا استجدت ، دفعت بالقضية المصرية الى الامام
وكانت النصوص الخاصة بها واضحة وقاطعة ، كالنص على انتهاء الاحتلال
للمسرى البريطاني لمصر ، وتجمع القوات الانجليزية من أنحاء البلاد
وتركيزها في منطقة القناة ، ورغم ما قد يوجه لذلك من نقد يتعلق بعدم تحديد
الأماكن على وجه الدقة أو أعداد هذه القوات ، فقد ركزت حماية مواصلات
الامبراطورية البريطانية في مسألة الدفاع عن القناة وحدها ، ثم أصبحت
مصر وحدها مسئولة عن حماية الأجانب والأقليات .

F. O. 407/209, No. 215, Lorraine to Hend., Sept., II, (٦٠)
1929.

أما السودان فلم تلت المفاوضات بشئته بجديد ، سوى استعلاء
الوضع الذى كان لمصر فيه قبل عام ١٩٢٤ ، وكانت قد نقضته تماما ، مع
الإشارة الى امكانية الاتفاق بشئته من جديد ، بالإضافة الى امكانية
تعديل المعاهدة كلها بعد فترة من الزمن .



ان صياغة الحكومة البريطانية لنتائج المفاوضات مع محمد محمود
فى شكل « مقترحات » يعنى انها قابلة للتفاوض من جديد ، أو انها تصطب
كأساس لجولة جديدة من المفاوضات ولن نذهب بعيدا لنقول ان الحكومة
البريطانية تراجعت عن اعتبارها « مشروع معاهدة » ، نتيجة مفاوضات
فيه للمفاوض المصرى خلال جولات المفاوضة الأولى ، ومن ثم استدركت
ذلك بصياغتها فى شكل مقترحات يسهل تفسيرها ، ان لم يكن تغييرها فى
جولة تالية ، فالتأبأت ان الحكومة البريطانية قد أعادت تقديم نفس
المقترحات الى حكومة مصطفى النحاس ، التى شكلت عقب الانتخابات
التي تلت عهد محمد محمود ، حيث صور رئيس الوزراء الجديد فى خطاب
العرش عند افتتاح البرلمان فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، آماله فى أن تصل حكومته
بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، الى اتفاق ، وقد التقت صحيفة
الأحرار الدستوريين هذه العبارة واثبتت ان حكومة الوفد تقبل المقترحات
كأساس صالح للمفاوضات (١١) .

بدأت المفاوضات الجديدة فى مارس ١٩٣٠ واستمرت حتى مايو من
نفس العام ، وانتهت الى الفشل بسبب عدم الاتفاق حول مسألة السودان
كما هو ثابت ، وفى تقديرنا ان المسائل التى يمكن أن تكون هذه المفاوضات
قد أحرزت فيها تقدما ، فان منها ما يتصل بضبط بعض نصوص المواد وإضافة
عبارات جديدة اليها ليسهل تفسيرها ، بما يرضى مطالب الوفد المصرى ،
كإضافة عبارة « دخول مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى عضوية عصبة

(١١) السياسة ١٢ / ١ / ١٩٣٠ والحلحها على الحكومة لاجراء المفاوضات فى

أعدادها ٢٣ - ٢٨ يناير ١٩٣٠ .

الأمم ، وتجاهل مسألة تمضيد بريطانيا لها (م - ٢) ، وكذلك ضبط المواد المتعلقة بالامتيازات والمخالفة (م ٤ - ٨) ، أما الوجود العسكري الإنجليزي فقد نص في مقدمة المادة المتعلقة به على أن القناة جزء من مصر وطريق عالمي للمواصلات وأنه إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع الجيش المصري بمفرده ، أن يكفل حرية الملاحة وسلامتها بها ، يرخص لبريطانيا بأن تضع بجوار الاسماعيلية في المنطقة المحددة بالذاكرة اللاحقة ، من القوات مالايزيد على العدد المتفق عليه في تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ونقل منشآت الطيران من أبي قير إلى بور فؤاد ، وأنه عند نهاية مدة عشرين سنة ، إذا قام خلاف حول ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا يجوز عرض للخلاف على عصبة الأمم ، مع تخفيض مدة النظر في المعاهدة إلى عشرين عامًا ، وكذلك جواز الدخول في مفاوضات بناء على طلب أي منهما ، لإعادة النظر في المعاهدة ، بل يمكن أن يتم ذلك بعد مرور عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة (م - ١٤) ، وقد استحدث المشروع كذلك مادة خاصة بإلغاء الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يتنافى بقاؤها مع أحكام هذه المعاهدة (م - ١٥) كما حذفت مسألة تدريب الجيش المصري بمعلمين بريطانيين وقصر توظيف الأجانب على الرعايا البريطانيين (١٢) .

وخلال المفاوضة في النص المتعلق بالسودان ، توصل الطرفان إلى نص ، لم يوافق عليه مجلس الوزراء البريطاني ولا « حكومة السودان » ، رغم أن الفريق المصري ذهب في سبيل الاتفاق إلى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلي في الإدارة ، وإلى حد الاعتراف باتفقيتي ١٨٩٩ ، على وجه إنكرته الحركة الوطنية المصرية إنكارا تاما طوال تاريخها (١٣) . وقد نبه حزب الأحرار الدستوريين إلى أن الاتفاق على أساس المشروع الذي انتهت إليه

(١٢) القضية المصرية من ٤٤١ - ٤٤٤ ، مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة

٢٦ من ٤٨١

(١٣) غريال : تاريخ المفاوضات من ٢٤٢ ، حول الخلاف انظر : يونان لمبيد ،

للسودان في المفاوضات من ٥٢ - ٨٢ وبه تفسير لتراجع المفاوض الإنجليزي .

مفاوضات محمد محمود - هندرسن ، يقرب مصر من مثلها الأعلى في كل
المسائل ومن بينها السودان ، ولهذا ، يرى في السعي لاحتياط الاتفاق مع
انجلترا على أساس المشروع الأخير واتخاذ السودان أو غير السودان
وسيلة لهذه الغاية جريمة يجب السعي لاحتياطها ، (٦٤) .

وعندما انتقلت اخبار تآزم المفاوضات الى مصر ، وزيدت بالقاء التبعة
على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله هو حجة على الوفد المتفاوض ، وان
ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الأزمة الحاضرة ، أصدر بيانا نفى
فيه أنه طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل طلب عرضه على الأمة لتبدي رأيها
فيه ، وأضاف : أما مسألة السودان ، فأتناء مفاوضات قامت عقبة لم يحن
الوقت للإفضاء بها لأن المفاوضات في هذه المسألة مازالت قائمة فاذا انتهت
بالنجاح أو الفشل كاشفت الأمة بها ، (٦٥) . وقد أبدى حزب الأحرار
الدستوريين أسفه لفشل المفاوضات ، وسجل على الوفد أنه ليس أشد
تطرفا في مطالبه من أكثر المصريين اعتدالا ، وان الاتفاق على حل المسائل
المعلقة في المفاوضات الأخيرة يتكافأ مع مشروع أغسطس الذي انتهى اليه
محمد محمود مع بعض فوارق تفصيلية . . ومعنى هذا بصراحة أن حزب
الاستقلال التام أو الموت الزؤام ليس بينه وبين الأحرار الدستوريين بشأن
مطالب مصر بازاء انجلترا أي فرق . . . ، (٦٦) .

انتهت المفاوضات وسقطت الحكومة وحدث التقارب بين حزبي الأحرار
والوفد لمعادتهما لوزارة صدقي (١٩٣٠) وخلال النصف الثاني من نفس
العام اشارت عوامل التقارب بين الحزبين الى امكانية اقامة ائتلاف (٦٧) .

(٦٤) السياسة ٢٢ فبراير ١٩٣٠ .

(٦٥) نص بيان محمد محمود في (السياسة ٥ / ٥ / ٣٠) ورد البلاغ عليه
في ٢٠/٥/١٤ حيث وصف محمد محمود بأنه نجالا

(٦٦) السياسة ١٢ / ٥ / ٣٠ ، وانظر تعليقا على موقف الأحرار في :
عشيش : حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ص ٢٩ ، وقد نشرت السياسة مواد المشروع
الجديد ومطالب سعد من مكونالد ١٩٢٤ ، ليقارن المصريون بينها وبين ما رضىه
وفد الحكومة الحاضرة ، (السياسة ١٢ / ٥ / ١٩٣٠)

(٦٧) F. O. 407/212, No. 76, Lorraine to Hend., July 17,

1930.

وقد اتضح أنه نتيجة لهذا التقارب ، سافر محمد محمود إلى لندن صيف
هـ ١٩٣١ ليتفق مع المسئولين الانجليز على المعاهدة وأنه سوف يعرض
نقائج مباحثاته على الحزبين ، وعندما عقد الوفد اجتماعا في ٢٤ أغسطس
من نفس العام ، قيل أن منجبه مفاشحة ما جاء به محمد محمود وأنه قد
بحث فيه بالفعل وأنه تم الاتفاق مبدئيا على قبول المعاهدة بعد تأجيل
مسألة السودان ، (٦٨) . ولكن يبدو أن ذلك كله لم يخرج عن نطاق الاشاعة ،
ذلك أن الحكومة البريطانية بعد فشل مفاوضات النحاس - مندرسن ،
كانت راغبة عن فتح باب الحديث مرة أخرى في المسألة ، وكما هو معروف
فإنها كانت عازفة عن بدء مفاوضات أخرى مع النظام الجديد ، الذي لم
يكن مؤيدا ممن اخفوا على عاتقهم اجراء المفاوضات معها - الوفد والأحرار
الدستوريين - بالإضافة الى حاجتها الى فترة تتخس في المستقبل
القضية من جديد .

وكان حزب الأحرار قد هاجم حياد الا انجليز تجاه الانقلاب الدستوري
الذي أحدثه اسماعيل صدقي ، وبخاصة عندما صدر التبليغ البريطاني في
١٦ يوليو ١٩٣٠ ، والذي نص على عدم تدخل انجلترا الا اذا تعرضت
مصالح الأجانب للخطر (٦٩) . وقد تعاظم عدااء الحزب للسياسة الانجليزية ،
ربما بسبب التقرب من الوفد ، فتغيرت لهجة صحيفة السياسة الى العنف
ازاء الوجود الانجليزي ، حيث شنت حملة عدااء عليه أثارت حنق دار الندوب
السامى التي أثارها انسياق محمد محمود في نفس التيار ، وكان يتجنب
دائما أى قول أو فعل يمثل عدااء للبريطانيين ، (٧٠) . وعندما أجرى اسماعيل
صدقي مقابله الوحيدة مع سير جون سيمون وزير الخارجية البريطاني في
جنيف ، تمت بينهما محادثات تمهيدية ، قدم خلالها صدقي مذكرة في ٢١
سبتمبر ١٩٣٢ ، ودون بها محضرا عشية نفس اليوم ، ولم يشأ حزب

(٦٨) وثائق عابدين ، تقارير الامن العام ، تقريرين في ٨ يوليو ، ٢٥ أغسطس
١٩٣١ .

(٦٩) هيك وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، ص ١٢٠ -
١٣٦ .

(٧٠) F. O. 371/17009, Campbell to Simon, July, 28, 1933.

الأحرار أن يعطى رأيه فيها ، نظرا للسوية التي أحيط بها للقاء وعدم نشر وثائق عنه في حينها ، كما أن مذكرة صدقي كانت مجرد تصور للتمهيد لمفاوضات ، ولم تتضمن آراء أو اقتراحات محددة تتعلق بالقضية المصرية ، في الوقت الذي كانت فيه صحافة الحزب تتعرض للملاحظات من جانب الحكومة .

وفي ٢ يوليو ١٩٣٣ صدرت « السياسة » بمقال افتتاحي عبارة عن ترجمة لمقال نشره محمود عزمى في صحيفة « العالم العربى » ، التي تصدر في لندن ، ذكر فيه « انه يجب نبذ طريقة المفاوضة في المعاهدة مع حكومة حزبية والتصديق عليها من برلمان يقوم على انتخابات حزبية ، لأن المسألة المصرية الانجليزية تعتبر مسألة قومية ، تتطلب وزارة قومية للمفاوضة في المعاهدة وهيئة قومية للتصديق على النتائج .. على ان تؤلف من ممثلى كل الاحزاب والهيئات الادارية والقضائية والهيئات المنتخبة بالتصويت العام وفي تمثيل كل الوزراء السابقين بها ، تمثيل لكل الاحزاب المصرية .. الخ ، (٧١) »

وأهمية هذا المقال تكمن في اشارته لامكانية عمل جبهة وطنية للتفاوض ، وهي الفكرة التي تم تنفيذها بشكل أو آخر ، بعد ذلك بعامين ، وخلال لقاء محمد محمود مع مايلز لامبسون في ١٠ أبريل ١٩٣٤ ذكر الأول انه يجب ألا تكون هناك مفاوضات على الأقل لمدة عامين ، ذلك أن أوضاع مصر الداخلية غير مهيأة للتفكير أو حتى مجرد الحديث عن اجراء مفاوضات (٧٢) ، ولكن رئيس الأحرار الدستوريين كان واهما فلم يلبث ضغط الأحداث الدولية ، والتي دفع بها اعتداء ايطاليا على الحبشة ، أن عجل بضرورة إعادة طرح المطالب الوطنية من جديد .

(٧١) عن السياسة في ٢ يوليو ١٩٣٣ (العلاقات المصرية الانجليزية ، اقتراح

عظمى) .

F. O. 407/217, Enc. in No. 29, Lampson to Simon (٧٢)

April, 10 1934.

وقد تبنت صحيفة الحزب إثارة مسألة الاستقلال وتقديمها على طلب عودة دستور عام ١٩٢٣ ، وكانت قبل تلك تنادى بالبيت في مسألة الدستور قبل أى اتفاق مع بريطانيا ، لكنها الآن تهاجم وزارة نسيم بعنف ، لأنها لم تحدد ما الذى سوف تصنعه في حالة نشوب الحرب ودخول انجلترا اياها (٧٢) . وفي أواخر أكتوبر ١٩٢٥ ، أدلى محمد محمود بحديث للسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى ، الذى نقله بدوره الى لامبسون ، ذكر خلاله ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا في تلك الظروف في مقابل أن يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطوير جيشها ، لتصبح في مركز يجعلها تشارك انجلترا في الدفاع عن مصر ، وأضاف أن ذلك لا يتحقق الا بالحصول على المال بعد إلغاء الامتيازات المالية للأجانب . أما فيما يتعلق بمسألة الدستور فقد ذكر محمد محمود أنه من الحماسة الحديث عنه في مثل تلك الظروف (٧٤) .

وخلال شهر نوفمبر ، ذلك الشهر الذى ارتفع فيه المد الوطنى وتفجرت موجات الغضب الجماهيرى هادرة منفرة بالثورة ، عقب تصريحات السير صمويل هور - وزير الخارجية البريطانى - بشأن عدم استحقاق مصر للدستور ، توالى نداءات محمد محمود مطالبة بضم الكلمة واتحاد الصفوف اجابة لداعى الوطن ، « فالوحدة هى سبيل الاستقلال والاستقلال سياج الدستور ... » وأن واجب السياسيين وأولى الراى ، بعد نهضة الشباب المتعلم ، هو أن يردوا للأمة وحدتها ، كما دعا النحاس باشا وجميع الهيئات أن يكونوا في هذه الأزمة العصيبة يدا واحدة وقلبا واحدا لدفع التدخل الأجنبى في شئون مصر الداخلية ولاحاطة دستور البلاد بالسياج الوحيد الذى يكفل استقراره بأن تعلن انجلترا قبولها لمشروع المعاهدة التى انتهى اليها النحاس باشا نفسه ليعود الدستور وينعقد البرلمان فتبرم المعاهدة (٧٥) .

(٧٢) الأحرار الدستوريون ٤ يناير ١٩٢٦ ، السياسة ٢٦ أغسطس ، ١٠ ، ١١
سبتمبر ١٩٢٥

F. O. 407/218, No. 23; Lampson to Hoare, Oct., 28, (٧٤)

1935.

(٧٥) نصوص النداءات في « السياسة » ، ١٥ ، ٢٤ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٥ .

ولما بنت بوادر الائتلاف الوطني تتضح على أساس تأليف جبهة وطنية ، عاد محمد محمود وصرح بأن معاهدة ١٩٣٠ جاهزة للتوقيع وأنه متفق مع النحاس على تأجيل مسألة السودان منذ عام ١٩٣١ ، وأبدى استعداداه للذهاب فوراً الى المندوب السامي البريطاني لطلب ذلك ، ومتى قبلت إنجلترا فإن دستور ١٩٢٣ يعود ولا أرى بأساً من أن يعود ، اذا أراد النحاس باشا ، برلمان ١٩٣٠ وان لم يكن فيه حر دستوري واحد ، ليبرم المعاهدة ، وأن يوقعها النحاس باشا ، (٧٦) ، وخلال مفاوضات تحقيق الوحدة بين الأحزاب المصرية كرر محمد محمود المعاني السابقة وذكر ان الأحرار الدستوريين لا يريدون مفاوضة مطلقاً لأن المعاهدة تمت بالفعل عام ١٩٣٠ وجاهزة للتوقيع ، وذكر مكرم عبيد ، الذي جاء ليخاطبه في مسألة الوحدة بأنه اتفق معه ومع النحاس منذ عام ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة ، ولما ذكره مكرم عبيد بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ، رد محمد محمود بأن مشروع المعاهدة اتفق فيه على الأماكن التي تعيرها مصر لانجلترا لأغراضها الحربية . والطيران من بينها ، فالأماكن التي حددت للثكنات ستكون كذلك للمطارات فاقتنع مكرم وعرض عليه أن يكتب لانجلترا باستعداد مصر لتوقيع المعاهدة ، وأن يكتب النحاس للملك لأعادة الدستور ، وأصدر الأحرار الدستوريون قرارهم بالموافقة على ذلك كله وعلى اقامة الوحدة على هذا الأساس (٧٧) . ورفعت الجبهة الوطنية كتابين أحدهما للملك والآخر للمندوب السامي على ماهو معروف ، وعندما تعطل وزير الخارجية البريطاني الجديد ، أنطوني ايدن بإحداثة تولية الوزارة والمشاكل الدولية المتراكمة مما يقتضي زمناً قبل الاجابة على طلب مصر ، رأى محمد محمود في ذلك تسويفاً يفسد العلاقات المصرية البريطانية ، فليس هناك ما يحول دون اعلان إنجلترا قبولها ما طلبت مصر

(٧٦) تصريح خطير لصاحب الدولة محمد محمود باشا (السياسة ٨ / ١٢

١٩٣٥) .

(٧٧) نص قرار الحزب حول أسس الوحدة القومية ومشروع الاتفاق عليها

(السياسة ١١ / ١٢ / ٣٥) وحول اتصالات مكرم بحزب الأحرار للتنسيق انظر :

F. O. 407/218, No. 40, Lampson to F.O. Dec. 10,

1935.

في الأمر المعتمدة ، فالنصوص التي تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين لايحوز
العود إلى النظر فيها ، أن مصر اليوم على غومة بركات وتريد أن تعرفه
مضيقها ، (٧٨) .

وربما يفسر تقديم الحزب لمسألة الاستقلال على عودة الدستور
والجولة الانتخابية بأن ذلك سيعيد الوفد إلى السلطة ، إلا أن هذا لاينفي
بالفعل أن القضية الوطنية نتيجة المؤثرات الدولية ، وتصريحات السياسة
الانجليزية التي تعتبر تيسلا في أخص أمور مصر الداخلية ، قد سبغت بالقضية
الوطنية في منطقت قاريخي جدا مع أن مسألة الاستقلال وتحقيق الجلاء
العسكري قد باقت أكثر الحاحا ، خاصة وقد كان مشروع النحاس - هندرسن ،
المبني أساسا على المقترحات التي قبلها محمد محمود ، يحظى بموافقة معظم
قطاعات الحركة الوطنية .



جاء الرد البريطاني على كتاب الجبهة الوطنية بفتح باب المفاوضات
من جديد ، وفي كل المسائل تقريبا ، على غير ما كانت تود الجبهة وبخلاف
ما أراد الأحرار الدستوريون ، الذين لم يكونوا يريدون مفاوضات جديدة
ولم يكن أمام الجبهة المتلهفة على توقيع المعاهدة إلا الاستجابة ، فتألف وفد مصر
في ١٣ يناير ١٩٣٦ ، ومثل محمد محمود فيه حزب الأحرار الدستوريين ،
وقبل أن نتعرف على رأي الحزب وقراره إزاء مشروع المعاهدة ، نرى من
الضروري أولا أن نتعرف على دور رئيسه ، الرجل الثاني في هيئة المفاوضات المصرية ،
بعد رئيسها مصطفى النحاس ، وقد برز دور محمد محمود واضحا عند مناقشة
الاتفاق العسكري وبالذات في جلسة ٢٤ يوليو حيث نوقشت خلالها مسألة خطر
الحرب الداهم والمفاجأة الدولية ، حيث لم يوافق محمد محمود على النصوص
الخاصة بذلك واختلف مع زملائه وانسحب من الجلسة وأشيع أنه قدم
لستقالته من الهيئة (٧٩) . وكتبت « السياسة » أن محمد محمود أفضى

(٧٨) السياسة ٥ يناير ١٩٣٦ ، والتصريح للأهرام نقلته السياسة عنها .

(٧٩) الأهرام والبلاغ في ١٤ يوليو ١٩٣٦ .

لزملائه بمسائل أربع قال عنها بنوع خاص انها تتناق مع استقلال مصر
تغافيا صريحا ولا يمكن قبولها ، وازاافت انها سألته عنها فرد بأنه أصر
على عدم قبول الاتفاق العسكري وأنه طلب الى النحاس تبليغ ذلك الى
لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه ، وانهم
اتفقوا على النص الذي يبلغه النحاس للامبسون وهو « يسرنى أن اخبركم
أن زملائي وأنا موافقون على الاتفاق العسكري عدا دولة محمد محمود باشا ،
فانه غير موافق على الاتفاق المذكور ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع
زملائه في المحدثات في المسائل الباقية » (٨٠) .

ولما كثر لفظ الصحف حول موقف محمد محمود ، ذهبت صحيفة
الأحرار الدستوريين ، ربما بايعاز من محمد محمود نفسه ، تحلل أوجه
الاعتراض على الاتفاق العسكري في المسائل الأربع المشار اليها ، وسوف
نعرض محتواها لأنها تمثل رأى الحزب في أهم جزء من أجزاء المعاهدة وهي :

أولا : أن المشروعات السابقة لبدء من مشروع ملنر وحتى مشروع
١٩٢٥ نصت على حدود مخالفة مصر لانجلترا وما تقدمه من تسهيلات
عسكرية تقتصر على حالة الحرب وخطر الحرب ، أما الاتفاق الجديد فيضيف
حالة جديدة تبيح لانجلترا ، أن ترسل ما تشاء من قواتها الى مصر ، وأن
تستخدم موانئها ومواصلاتها لأغراضها الحربية ، وهذه الحالة الجديدة هي
حالة الاستعجال الناشئة عن مشكلة دولية متوقعة ، والحالات الدولية التي
يفشها عنها توقع الاستعجال كثيرة لا تدخل في حصر .

ثانيا : أن النص العسكري الأخير نص على امر لم يكن له نظير قط
في أى مشروع سبقه وهو تعهد مصر بأن تتشئ طرقا حربية تبلغ العشرة
وتتعهد بصيانتها لتكون صالحة للأغراض الحربية على سبيل الدوام ،

(٨٠) السياسة ٢٥ يوليو ١٩٢٦ وفكرت البلاغ في نفس اليوم أن المندوب السامي
قائل محمد محمود وأبلغه أنه علم برفضه المشروع العسكري والاستمراره في المناقشات
مع ذلك وأعرب عن اغتيابه بالموافقة على المشروع .

ويفضلا عن التكاليف فإن فرض مثل هذا التعهد على مصر يضيع استقلالها وسيادتها .

ثالثا : مسألة الطيران التي لم يفكر الانجليز فيها الا في مفاوضات عام ١٩٣٠ ، ولم يقبلها المفاوض المصري ، أما الاتفاق الجديد فيجعل الاحتلال البريطاني للجوى لمصر مشروعا لا يحتمل الشك ، حيث نص على تعهد مصر بإنشاء مطارات برية ومائية لحاجة الطيران اليها .

رابعا : مسألة الثكنات ، ونفقاتها تتكلف عشرة ملايين من الجنيهات، تختص إنجلترا بربعها ، على أن تقوم مصر ببناؤها وأن تشرف إنجلترا على التنفيذ ، وأن يكون لها حق التعديل دون بيان النفقات ، لأنها تركت لتكون موضع مناقصة (وكانت مقدرة بنحو ٦ مليون جنيه في مشروع ١٩٣٠) ، بالإضافة الى ذلك كله أن مناورات الجنود الانجليز بعد أن كانت محصورة في منطقة الثكنات أصبحت في الاتفاق الجديد تتناول شبه جزيرة سيناء وأراضى غرب القنال من مثلث رأس القنطرة شمالا وتصل الى الماطة بجوار القاهرة جنوبا (٨١) .

وقد ووجه محمد محمود من قبل خصومه بحملة مؤداها أنه رفض في الاتفاق العسكري الجديد ما قبله عام ١٩٢٩ ، فريت صحيفة الحزب بأن المسائل التي رفضها والتي تمس الاستقلال لم يرد لها ذكر في مشروع محمود - هندرسن ، وكررت حديثها السابق بشأن النقطة العسكرية ، وضربت مثلا بأن اتفاقية الثكنات اقتصر بشأنها في مفاوضات ١٩٢٩ على تعهد الحكومة المصرية على أن تقدم في منطقة القناة من الأراضي والثكنات ما يعادل ما تشغله القوات البريطانية في أرجاء البلاد ، كما لم يرد ذكر للرقابة على الحكومة المصرية عند بناء الثكنات (٨٢) . ومرة أخرى اتهم محمد محمود بالعمل على احباط المفاوضات ، وأن حزبه انتقل « من التساهل

(٨١) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٣٦ (افتتاحية عن الاتفاق العسكري ، بدون توقيع) .

(٨٢) السياسة ٢٧ يوليو ١٩٣٦ (مصلحة مصر الحقيقية) .

المعروف عنه الى تشدد غريب المظهر فجائى الحدوث مما يبعث على الظن بأن هذه النعمة الجديدة لا يراد بها الا أمر يؤمل أصحابه من ورائه خيرا . . . كما اتهم محمد محمود بأنه « بعد أن رأى حبل المودة قد اتصل بين الوفد والانجليز أراد أن ينقلب زعيما قوميا متطرفا » (٨٣) .

ولسنا مع الذين يذهبون في تفسير موقف محمد محمود بانقلابه الى القطر فجأة حين أرادت انجلترا التراجع عن الحقوق التي كسبتها مصر في مشروع ١٩٣٠، وفيما يتعلق بالأحكام العسكرية فيه، ويعطلون ذلك بالصراع الحزبي والمزايدة من أجل الوصول الى الحكم (٨٤) ، فقد ذكر الدكتور أحمد ماهر أنه كان لتشدد محمد محمود أكبر الأثر في تذييل كثير من الصعوبات، ذلك أن المفاوض الانجليزي كان اذا شعر أن ما يعرضه يقبل بسهولة أبدى تشددا ، أما حين كان يعلم أن محمد محمود يعارض ، وهو المعروف بالاعتدال ، فإنه كان يخفف كثيرا من غلوائه (٨٥) ، كما أن من المعروف أن محمد محمود كان قد رفض فكرة المفاوضة من جديد وطالب بتوقيع مشروع ١٩٣٠ ، بالاضافة الى أن التعليل السابق يهون من خطورة ما أرادت انجلترا احرازه من مكاسب عسكرية خلال المفاوضات الأخيرة ، حتى أن ذلك « لا ينبغي » أن يستتفر احدا من المفاوضين المصريين ، ثم لا يجب أن ننسى أن محمد محمود كان من بين هيئة المفاوضين - باستثناء النحاس وأعضاء الوفد منهم - قد خبر المفاوض البريطاني وتعامل معه خلال عام ١٩٢٩ ، بالاضافة الى اعتباره نفسه الزعيم الثاني في البلاد ، ولعله كان يطمح في كسب أنصار له داخل هيئة المفاوضة يستخدمهم وسيلة للضغط على الجانب البريطاني ، ثم أليس من حقه أن يرفض عام ١٩٣٦ ما كان

(٨٣) كوكب الشرق ٢٣ يوليو ١٩٣٦ (المحاولون احباط المفاوضات) وانظر حملة آخر ساعة على محمد محمود في ٢٦ يوليو ، ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ حيث اسمته « محمد محمود بروتس » .

(٨٤) رمضان : تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ٩٤٨ (القسم الاول) ص ٣٦ .
٣٩ ، حشيش : حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ص ٥٧ - ٥٨ وكذلك :
Youssef, A., Independent Egypt, p. 244.

(٨٥) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٠٧ - ١٠٨ (خطبة أحمد ماهر) .

١٩٣٠

(م ١٣ - حزب الاحرار)

قد قبله عام ١٩٢٩ ، بفرض أنه حدث فعلا ؟ بينما المفاوض البريطاني ذاته قد تراجع في عام ١٩٢٦ عما قبله عام ١٩٣٠ ؟ . وفي تقديرنا أن ما يمكن أن يوجهه لمحمد محمود من نقد في موقفه ليس لتطرفه في المطالب الوطنية ولكن لعدم نجاحه في تكوين خط معارضة واضح داخل هيئة المفاوضين المصريين ولعدم اتخاذ موقفًا عمليًا يتفق مع ما اعتقده .

وكان مجلس إدارة حزب الأحرار قد اجتمع قبيل عودة محمد محمود من أوروبا ، لينظر في المعاهدة ثم تبين أنه في حاجة إلى الوثائق والمستندات الرسمية فقرر مطالبة الوزارة بها ، وذكر أنه إذا كان لبعض أعضاء الحزب رأى معين في بعض قواعد المعاهدة فإن أكثرهم إلى جانب الرئيس (٨٦) ، وقد كثرت أرجاءات الحزب لمسألة إصدار قرار واضح بشأن المعاهدة ، متعللاً بدراسة مشروعها دراسة مستفيضة ، أو بانتظار عودة محمد محمود ، حتى لقد أصدرت كافة الأحزاب المصرية قراراتها ولم يفعل الدستوريون ، مما يوحي بأن ثمة خلافاً داخل الحزب بشأن قبول المعاهدة ، وقد تأكد هذا الأمر من خلال القرار الذي أصدره الحزب في ٣٠ نوفمبر . ويبدو أن محمد محمود قد مارس ضغطاً على من يرفضون المعاهدة من رجال حزبه لقبولها مادام هو قد وقعها ، حيث ذكر أنه يعتبر أن معارضة الحزب للمعاهدة عملاً عدائياً بالنسبة له (٨٧) ، ويؤكد ذلك ابتعاد هيكمل عن رئاسة تحرير السياسة التي كانت تعبر عن تشاؤم الحزب من المفاوضات ، لكون الانجليز يتقدمون بمطالب لا يمكن لمصرى قبولها ، (٨٨) .

وأثناء سير المفاوضات كان قد اتصل محمد محمود بعبد العزيز فهمي ومحمود عبد الرازق وهيكمل وأطلعهم على آرائه في المسألة العسكرية ، وأيدوه في اعتراضاته ، وهذا يفيد أنه لم يجمع مجلس الإدارة ليسمع آراء أعضائه ثم يتفقوا على خطة واحدة يسير بمقتضاها في التفاوض ، وإذا كان ثلاثتهم

(٨٦) الأهرام في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٦ .

(٨٧) آخر ساعة ٢٥ / ١٠ ، ١ ، ٨ / ١١ / ١٩٢٧ .

(٨٨) الشباب ٣ يونيو ١٩٢٦ (تعليق لمحمود عزمي)

قد طلبوا إليه الموافقة على المسألة العسكرية - بقاء على اقتراح عبد العزيز فهمى - إذا ما وافق المفاوض البريطاني على إلغاء الامتيازات تماما وأن ينص على ذلك في صلب المعاهدة (٨٩) ، معنى هذا أنهم لم يكونوا رافضين للمسألة العسكرية أساسا ، على ما فيها من انتقادات شرحوها لخصومهم ، ولا يبرر هذا ما ذكرته صحيفتهم من أنهم أبدوا رأيهم في المسألة العسكرية وأنهم لا يزالون متمسكين به (٩٠) . فقد كان عليهم تمسكا برأيهم ، أن يجتمع الحزب ويصدر قراره برفض المسألة العسكرية ويبلغه رئيسهم للمفاوضين ، ثم يرتب على ذلك موقفا عمليا بالانسحاب من هيئة المفاوضات ، ذلك هو الموقف العملى المتسق مع ما يعتقده رجال الحزب ، ولكن لا الحزب ولا رئيسه استطاع أن يتخذ مثل هذا القرار . كما أن مسألة الامتيازات لم تكن بنفس أهمية المسألة العسكرية ، والمكاسب التى أحرزها المفاوض الانجليزى ، لكن أليس ذلك شأن المفاوضات دائما ماداموا ارتضوها وروجوا لها منذ البداية ؟

لقد انعكس هذا التخبط على موقف الحزب في اجتماعاته ، عقب توقيع المعاهدة ، فبات على من وقعها والخين يؤيدونه أن يدافعوا عنها ويبرزوا « المكاسب » المصرية فيها ، وقد حسمت الخلافات الحادة داخل الحزب . بتشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس الإدارة ، على أن تتألف من هيكى وأبو سمرة والبندارى ، يترأسهم أحمد خشبة (٩١) . وبعد ولادة عسرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه الخلاف الجوهرية بين المعاهدة ومشروع ١٩٣٠ فى « مسائل تتنافى مع استقلال مصر » - وهى نفس الاعتراضات التى أبدوها على المسألة العسكرية فى البداية - وتوضح أن « نصوص الامتيازات جاءت تفصل ما جاء فى مشروع ١٩٣٠ وما سبقه وإن لم تحقق لمصر ما كانت ترغب فيه من الغائها حالا . . . » وأنه لما كان التناحر الحزبى قد أدى الى الاحتكاك بين مصر وبريطانيا والارتداد بمصر عن مشروع ١٩٣٠ الى الاتفاق الحاضر ، ويخشى

(٨٩) السياسة أول فبراير ١٩٥٠ ، هيكى : منكرات ج ١ ص ٤١٤ .

(٩٠) السياسة أول سبتمبر ١٩٣٦ .

(٩١) الاهرام ١١ / ١٠ / ١٩٣٦ ، آخر ساعة ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٦ .

إذا ما عاد أن يرد مصر إلى مابونه ، يقرر حزب الأحرار الدستوريين أن قبول المعاهدة الحالية لا يعفى من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الحليفين خير عربون لهذا التعديل ، (٩٢) . وأنا لنكاد نحس من مقدمة القرار أنه سوف يكون بالرفض ، ولكن جاءت علة القبول هي خشية الاضطرار إلى قبول ما هو أسوأ إذا ما رفض المشروع . وعموما لم يكن بوسع الحزب رفض المعاهدة وقد وقعها رئيسه ، دونما توضيح بالبرئيس ، وليست له القدرة على أن يفعل ذلك حقيقة ، ومن ثم لا تغير رغبته الأخيرة بشأن تعديلها من الأمر شيئا ، لأن هذا التعديل وارد في صلب المعاهدة وبشروط حددتها . وهكذا خرج قرار الحزب بشأن المعاهدة مضطربا بهذا الشكل لأنه لم يتخذ منذ البداية موقفا قاطعا وصارما يلتزم به رئيسه خلال المفاوضات .

وفي مجلس النواب ألقى محمد محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة وكان ذلك في جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، وذكر فيها أن المعاهدة لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وأنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح بابا لتسير منه لاستكمال مافاتها ، ولم ير محمد محمود في مزاياها شيئا يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات ، وانتقل إلى الحديث عن القيود العسكرية . . . ولم يخرج مضمون خطابه عن قرار الحزب كثيرا (٩٢) .

وفي مجلس الشيوخ انبرى الدكتور هيكل لتحليل المعاهدة على اعتبار أنها « صلح على الاحتلال والاستقلال معا » ، وانتقد المفاوضين المصريين لعدم التدقيق في بحث مشروعات المعاهدة المعروضة عليهم ، واكتفائهم بالجدل النظري ، جدل المحامين وأساتذة الحقوق ، ثم تحدث عن حق مصر في إقامة جيش ، وتسأل : « كيف يتم ذلك ومن يموله بالأسلحة ، إنها إنجلترا ، فماذا إذا تباطأت ولم تف ونفدت الذخيرة ؟ هذا ما كان

(٩٢) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين وهيئته البرلمانية (السياسة ٣ / ١١ / ٣٦)

(٩٣) مضابط مجلس النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٤٦ - ٤٨ ، وكذلك قانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٥ - ٤٦ .

واجبا أن يحتاط له المفاوض المصري ، وأضاف أن المعاهدة لا تترك لنا خيارا في خوض غمار الحرب أو الوقوف على الحياد ، وانتهى الدكتور هيكل من تحليله الى أن المعاهدة لا تحقق الاستقلال التام ، ولا تجعل مصر تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينون) ثم ذكر في النهاية : « إذا كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل في الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع ، وواضح أن هيكل كان معارضا للمعاهدة وإن لم يقل ذلك صراحة بل اكتفى بتحليلها على النحو السابق ، وعندما سئل هل هو معارض أم مؤيد أجاب : « لا أعرف ، ان المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييد او معارضة ، (٩٤) . وقد اشترك الهلباوى مع هيكل في معارضة المعاهدة وذكر أن إيمانه بمبادئ زعيم حزبه لا يقتضى أن يكون خاضعا لرأيه واستدل على فكرة أن مشروع سنة ١٩٣٠ خير من المعاهدة ، بأن الجبهة الوطنية هي التي طلبته ولكن الانجليز هم الذين رفضوا وأن المعاهدة جعلت احتلال البلاد في يد الانجليز في كل وقت وأنه سيبقى الى الأبد (٩٥) .

وعند التصويت في مجلس النواب رفض المعاهدة من نواب الحزب ، عبد الجليل أبو سمرة وهرون أبو سحلى (عدد الرفضين ١١) ، أما في مجلس الشيوخ فقد رفضها الهلباوى وأحمد خشبة (عدد الرفضين ٧) ولم يحضر هيكل التصويت (٩٦) .

أقرت المعاهدة وطلبت الحكومة المصرية عقد مؤتمر لبحث مسألة الامتيازات في مونترو في ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، تمثل فيه الدول صاحبة

(٩٤) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٨٠ - ١٨٨ نص خطبة هيكل في جلسة ١٨/١١/١٩٣٦ وقد وصفه عضو بأنه لم يقل رأيه وتركنا في الظلام واتبع سياسة سلبية ، ثم هيكل : مذكرات ج ١ ص ٤١٥ نقده للمعاهدة .

(٩٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ (خطبة الهلباوى) وعن خطب وتحليلات المعارضين انظر : مصطفى الحفناوى : السفر الخالد ، المعاهدة المصرية - الانجليزية ، (٩٦) المصدر السابق ، ص ١٨٣ ، ٢١٥ وقد وافق الأعضاء المبايرون من الدستوريين وهم ١٣ في مجلس النواب ، ٧ في مجلس الشيوخ) .

الامتيازات وبالفعل انعقد المؤتمر وتمت اجتماعاته في الفترة من ١٢ أبريل حتى ٨ مايو ١٩٣٧ وانتهى إلى اعداد نص « اتفاق الغاء الامتيازات في مصر واصدار لائحة لتنظيم القضاء » ، (٩٧) . والواقع أن قضية الامتيازات قد شغلت بال الأحرار الدستوريين طويلا ، منذ حصل محمد محمود عام ١٩٢٩ على تعهد من الحكومة البريطانية ببذل ما لديها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للتخفيف منها بعض الشيء ، ولم يكن بوسعه أن يحصل على أكثر من ذلك ، كما لم تنجح جولة مفاوضات عام ١٩٣٠ في الحصول على مزيد .

وقد اقترح محمد محمود بقاء جبهة المفاوضات المصرية حتى تنقذ معاهدة الغاء الامتيازات باعتبارها مكملة للمعاهدة ولكن الحكومة الوفدية لم تستجب لاقتراحه (٩٨) . ومالبت مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين أن اجتمع في ٣ مارس ١٩٣٧ لمناقشة موقف الحزب ازاء المؤتمر المزمع عقده في مونترال ، واتفق أعضاء المجلس خلال الجلسة على أنه لا ينبغي اثاره أية متاعب للحكومة في الوقت الذي تقدم فيه على دخول المفاوضات ، ثم اصدر قرارات تتضمن التمنيات للحكومة بالتوفيق خلال المؤتمر ومنحها كل عون وتعاضد ، حتى تتوصل الى تحقيق المطالب المصرية ، التي تتفق مع الأسس التي تم التوصل اليها خلال مفاوضات المعاهدة والتي في مقابلها وافقت مصر على قبول الشروط العسكرية الواردة فيها ، ومن ثم يجب أن يبنى الاتفاق الجديد على الأسس التالية : الغاء الامتيازات التشريعية والمالية عقب توقيع الاتفاق مباشرة ، وأن يسرى التشريع المصرى على الأجانب من خلال تحديد اختصاصات المحاكم المختلطة في المسائل المدنية والتجارية والجنائية يلي ذلك فترة انتقال قصيرة يتم بعدها نقل اختصاصات

(٩٧) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات في مصر ص ١١ وكان، النحاس باشا رئيسا للمؤتمر ورئيسا لوفد مصر الذي ضم أحمد ماهر وواصف بطرس ومكرم عبيد ، وعبد الحميد بدوى . ولزيد من التفاصيل عن الحزب وقضية الامتيازات انظر أصل هذه الدراسة بمكتبة آداب عين شمس ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٩٨) الاهرام ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ .

المحاكم المختلطة الى المحاكم الأهلية مباشرة بدون حاجة الى مفاوضات جديدة ، ثم قرر المجتمعون تبليغ هذه القرارات رسميا لرئيس الوزراء .
وصرح محمد محمود في محادثة له مع المستر هاملتون أن القرارات السالفة من اعداده هو ، وأنه سوف يفتظر ما يسفر عنه المؤتمر ليتولى قيادة الرأي العام وأنه سوف يشن حملة في مايو بهذا الخصوص (١٩٩) .

وعندما أصدر مؤتمر مونقرو وثائقه اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين في ٢٩ يونيو ١٩٣٧ ، للنظر في الاتفاق ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة الجديدة وقرر تشكيل لجنة ضمت الهلباوى وخشبة وهيكل والبندارى لبحث الموضوع على أن تقدم تقريرها الى مجلس الادارة ، وكان مما اهتم له المجلس في مناقشاته المسائل المتعلقة بالهيئات الدينية والتعليمية والصحية وكذلك النصوص الخاصة بالأحوال الشخصية (١٠٠) . ولم يصدر الحزب قراراه بشأن الاتفاق ، بل تولى رئيسه التعبير عن رأى الحزب داخل مجلس النواب ، وكان زعيما للمعارضة به ، كما اشترك معه في نقد الاتفاق وتحليله النائب الدستوري عبد المجيد صالح .

بدأ محمد محمود بالحديث عما أراده المفاوض المصري خلال مفاوضات ١٩٣٦ وحرصه على أن يكون الغاء الامتيازات تاما شاملا ، مع عدم قبول أى قيد على سيادة مصر القضائية أو التشريعية ، « الا هذا القيد المؤقت الذى اسميناه يومئذ فترة انتقال ، ترد بعده الى مصر سيادتها القضائية كاملة كما يجب أن ترد اليها سيادتها التشريعية كاملة منذ اليوم » . وحرصنا على أن نستبعد نظرية الصالح الأجنبى من اختصاص المحاكم المختلطة استبعادا صريحا ، ولكنه رأى الآن من خلال وثائق المؤتمر أن ثمة تصريحات لبعض مندوبى الدول تتنافى وهذه المبادئ وأن بعضهم يفسر ما ألقاه مندوب مصر من تصريحات بأنها اقرار لوجهة نظرهم « بل لأكد أحس أن المادة

F. O. 407/221, No. 68, Lampson to Eden. March, (١٩٩)
10, 1937.

(١٠٠) السياسة اول يوليو ١٩٣٧ (اجتماع الاحرار الدستوريين) .

الأولى (١.١) من الاتفاق قيدت تماما بما تلاها من المواد وإن هذه المواد قد أخلت في الواقع نظاما محل نظام ، ثم انتقدت الحكومة لكونها لم تترك للمجلس الوقت الكافي لدراسة الوثائق ، وطلب الى المجلس أن يوافق على أن « سيادة مصر لا يمكن ولا يجوز أن تمس بقيد بعد فترة الانتقال ، عداً انتهت هذه الفترة تمتعت مصر من السيادة بما تتمتع به أشد الدول غيرة على سيادتها وحرصا على استقلالها ودفاعا عنهما بكل ما تملك من الوسائل ، » .

بينما ركز عبد المجيد صالح على أن آمال الشعب المصرى أكبر مما طفر به المفاوضون وتسائل : هل تعرض الاتفاق لما تقوم به المعاهد الدينية من تبشير ؟ واتهم المفاوض المصرى بمسايرة المفاوضين الأجانب فى المحافظة على ما لهم من حقوق وامتيازات ، ثم هاجم المعاهد الأجنبية وعدم قيامها بمشئ يتصل بخدمة القومية واللغة والعقلية المصرية ، وذكر أن مصر لا يمكن أن تظل إلى هؤلاء ، كما أضاف أن التحفظات التى احتفظ بها الأجانب فى فترة الانتقال تمكنهم من التغلغل فى صميم الأعمال المصرية بسبب مانسميه عدم الاجحاف بحقوق الأجانب « نحن نطمح فى أن تكون مصر للمصريين حصيب ، ان مصر لا تريد شركات أجنبية تضاف الى مصيبتها بالشركات القائمة فيها فتدخل فى بلادنا حقوقا والتزامات جديدة يتمتع بها رجال المال الأجانب . . . » .

وقد تقدم محمد محمود ومعه هيئة المعارضة باقتراح اضافة نص. الفقرة التى أنهى بها حديثه - والتى ذكرناها - ولكن رئيس المجلس اعتذر باللائحة الداخلية لا تسمح بذلك ، وعند أخذ الآراء وافق جميع النواب على الاتفاق عدا نائبين (١.٢) . وهكذا لعب الحزب دوره بشأن قضية

(١.١) نص المادة الاولى (تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الامتيازات فى القطر المصرى إلغاء تماما من جميع الوجوه) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات ص ٢١ .

(١.٢) رفض رئيس مجلس النواب على أساس أن اللائحة الداخلية تنص على عدم تعديل أى نص من نصوص المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية وأن للمجلس

الامتيازات بعد مفاوضات محمود - هندرسن ، وخلال الفترة التالية ، حيث أقام تشدده في التقدم بالقضية خطوة كبيرة مهدت لعقد مؤتمر مونترال انذى أقر الغاء الامتيازات تماما خلال فترة انتقالية مدتها اثني عشر عاما .

وعند مناقشة مشروع ميزانية ٣٧ - ١٩٣٨ في مجلس الشيوخ طالب الدكتور هيكل بوضع سياسة دفاع عن مصر طويلة المدى معروفة الغاية مقررّة الوسائل ، وقصد بالدفاع الناحيتين الحربية والسياسية معا ، وأضاف بأننا أحسنّا عملا يوم أن تحالفنا مع إنجلترا ولئن كانت هي أشد رغبة منا في المحالفة ، فلقد دفعنا الى محالفتها أننا رأيناها تعترف باستقلالنا وتسحب جيوش احتلالها من بلادنا ولذلك رأينا أنها خير من يحالف . وتساءل : أريد أن أعرف هل ستكون سياستنا متجهة الى سياسة امبراطورية كإيطاليا ، فنتوسع ونضاعف جيشنا وطياراتنا ونقتوى الى الحد الذي يتركنا فيه الانجليز وشأننا ؟ أو أن هذه السياسة تنحصر في أننا نستطيع بمفردنا أن ندافع عن القناة لنحقق الجلاء ؟ ، (١.٢) . وتكمن أهمية هذه التساؤلات في أنها أثارت مسألة الجيش والدفاع عن مصر ومصير ذلك بعد عقد المعاهدة ، تلك المسألة التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام وزارات محمد محمود (٣٧ - ١٩٣٩) ، وقد أعرب هذا الى السفير البريطاني في أول لقاء له معه منذ توليه الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، عن أولوية هذه المسألة على كل ماعداها في برنامجها ، وعندما تحدثا عن العلاقات مع إيطاليا ، أوضح السفير مدى الحرص على تحسينها ، ثم ألمح الى ضرورة الاستعداد للتعاون لمواجهة أي تهديد للتقليل من خطر وقوع أي حوادث (١.٤) .

فقط أن يقبلها أو يرفضها . انظر مضابط مجلس النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٦ نصا خطبتي محمد محمود وعبد المجيد صالح (والنائبان اللذان لم يوافقاهما فكرى أباطة وعبد الحميد سعيد) .

(١.٢) مضابط مجلس الشيوخ ، الانعقاد (١٢) جلسة ٢١ مايو ١٩٣٧

F. O. 407/222, No. 2, Lamp., to Eden, Jan., I, 1938. (١.٤)

وكانت الأزمات الدولية وغيوم سحب الحرب العالمية قد أفضت الى إجراء مفاوضات بين بريطانيا وايطاليا في فبراير ١٩٣٨ انتهت الى وضع اتفاقية تنظم مصالح كل منهما في مناطق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن ومصر والصودان ٠٠٠ الخ (١.٥) ، وواضح أن مصر لم تكن لها في هذا الاتفاق درجة ما من المصالح التي تهم ايطاليا وانجلترا ، فقد كانت هي نفسها « مصلحة مشتركة » وأرض نزاع بين الدولتين . وقد توهمت حكومة محمد محمود أن مجرد عرض بريطانيا صيغة الاتفاق عليها قبل عقده ، يعنى تأكيد بريطانيا للاستقلال والسيادة اللتين أصبحت مصر تتمتع بهما بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ (١.٦) ، وقد استغل الوفد ذلك ، وكان في المعارضة ، فشهر بالحكومة على اعتبار أن انجلترا قبلت الدخول في مفاوضات مع ايطاليا في مسائل تتعلق بمصالح مصر الحيوية وأسقطت استشارة مصر من حسابها (١.٧) .

ورغم ذلك فإن السفير البريطانى صرح بصدق نية حكومته نحو تنفيذ المعاهدة المصرية الانجليزية « وأن حكومة محمود باشا ليست أقل ولاء من حكومة النحاس » وإن كانت الأولى تبدو أقرب الى رجل الأعمال ، أشد يقظة من سابقتها في الناحية الاقتصادية وأكثر تقديرا للأعباء المالية التي تترتب على تنفيذ المعاهدة ، كما أبدى تخوفه من أن ثمة صعوبات سوف تنشأ تتعلق بالمعاهدة مع النظام الحاضر أكثر مما كان ينتظر من حكومة النحاس (١.٨) ، وكانت نية بريطانيا الحقيقية أن تظل عمليا منفردة بالدفاع عن مصر وأن يظل دور الجيش المصرى قاصرا على الدفاع عن الجبهة الداخلية، خاصة عندما بدأ الجر الدولى يكفهر ، وبدأ لخصوم الوزارة أن البعثة العسكرية البريطانية تجاوز اختصاصها ، مما أوجد الرغبة لدى محمد محمود

R.L.I.A. Great Britain. pp. 53-54.

(١.٥)

(١.٦) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٠ .

F. O. 407/222, No; 42, Lampson to Halifax, April, (١.٧)

13, 1938.

F. O. 407/222, No. 51, Lampson to Hali, May, 6; (١.٨)

1938.

في تغيير وضع القوات البريطانية في مصر وتجميعها في المناطق التي حددت لها بالمعاهدة ، وكان هذا يعنى بناء الثكنات التي اتفق عليها ، بالإضافة الى رغبته في تطوير الجيش المصرى بما يجعله قادرا على الدفاع عن مصر .

سافر محمد محمود الى لندن في أواخر يوليو ١٩٣٨ ليتفاوض مع اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى ، وكان يحمل في جعبته مقترحات بهذا الصدد قدمها الى هاليفاكس الذى عرضها بدوره على زملائه ، وكانت تنبنى أساسا على ضرورة مشاركة الحكومة البريطانية بمقدار النصف في نفقات اقامة ثكنات الجيش البريطانى في منطقة القناة ، وقد أخبره الوزير البريطانى انه تداول في المقترحات مع زملائه في النواحي المالية ووافق عليها من حيث المبدأ ، ذلك أن موضوع الاتفاق يتصل بمراجعة بعض نصوص المعاهدة ، الذى أصبح أمرا ضروريا بالنظر الى ما تحدده نصوص المعاهدة من مسئوليات تتعلق بالمنشآت المدنية المتصلة بالثكنات التي ينبغى اقامتها، كما أخذ في اعتباره ما يتجه اليه محمد محمود من ضرورة وضع خطة شاملة تنجز بدون تأخير لتطوير ميناء الاسكندرية من الناحيتين التجارية والدفاعية، ثم أضاف هاليفاكس أن ثمة مذكرة تعد بخصوص عرض حكومة محمد محمود لمشاركة الخبراء البريطانيين الذين سيمثلون حكومة جلالة الملك مع القسم الفنى المصرى فيما يتعلق باقامة الثكنات ، فأجابه محمد محمود بأنه قد رتب فعلا مع وزير الأشغال المصرى مسألة دعوة خمسة أو ستة خبراء بريطانيين لهذا الموضوع (١٠٩) .

واتفق الطرفان على اعداد مسودة مذكرة عن نصوص المعاهدة التي تحتاج الى مراجعة حتى يوافق عليها القسم المختص بالخارجية البريطانية ثم تقدم الى رئيس الوزراء المصرى لتحديد متى وأين يتم بحثها ، فأبدى محمد محمود رغبته في أن يتم التوصل الى اتفاق يعلن قبل نهاية أغسطس (١١١) .

F. O. 407/222, No. 10, Halifax to Lampson, July, (١٠٩)
27,, 1938.

F. O. 407/222, Loc., Cit., (١١٠)

وبالفعل تفاوض الطرفان ، وفوض الجانب البريطاني من جانب حكومته
بإبلاغ رئيس الوزراء المصري بالموافقة على طلبه من حيث المبدأ على المشاركة
بمعدل النصف في تكاليف إنشاء الثكنات وبالمثل في المنشآت المدنية المتصلة
بها (١١١) .

وكان المفاوضون المصريون قد خيروا أثناء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦
بين أمرين : أما أن تبني إنجلترا الثكنات فتدفع مصر نصف التكاليف ،
وأما أن تبنيها مصر وتدفع إنجلترا الربع ، كما مر بنا ، وكانت التكاليف
قد قدرت أثناء مفاوضات المعاهدة بخمسة ملايين من الجنيهات ، ولكن
تقديرها جاء عام ١٩٣٨ بما يقرب من اثني عشر مليوناً من الجنيهات ،
وانتهت المحادثات الأخيرة إلى تعديل ملحق المادة الثامنة من المعاهدة، ذلك
التعديل الذي زيدت بمقتضاه نفقات إيواء القوات البريطانية في المناطق
القريبة من القناة ، وتعهدت الحكومة المصرية ، كما سبق أن تعهدت في
المعاهدة ، بتقديم الأراضي والمعدات ومياه الشرب وغير ذلك ، على أن تدفع
الحكومة البريطانية نصف التكاليف باستثناء وسائل المواصلات ومنشآت
السكك الحديدية والخدمات الصحية وما يتعلق بها من الخدمات العامة
اللازمة للمدنيين (١١٢) .

وكانت قد أثيرت أزمة خلال المباحثات تتعلق بطلب الجانب البريطاني،
للتوسع في بناء أحواض السفن في الاسكندرية التي سوف تكون ضرورية
لغايتها ، وقدرت تكاليفها هي والأراضي اللازمة لها نحو ٢ ١/٢ مليوناً من
الجنيهات الاسترلينية ، بالإضافة إلى مبالغ توصيل أنابيب البترول (١٦ مليون
جنيه) الأمر الذي أزعج رئيس الوزراء المصري ، حتى سويت المسألة بالاتفاق
على تقديم قرض لمصر لهذا الخصوص (١١٣) .

F. O. 407/222, No. II Note by Secretary of State, (١٠٨)
July 28, 1938.

(١١٢) أنظر عاصم الدسوقي : مصر في الحرب ص ٢١ - ٢٢ ، أحمد عبد
الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٢٤ - ٢٨ .

F. O. 407/222, Enc., in No. 23, Draft of Letter from (١١٣)
M. Mahmud p. 22.

وقد روج محمد محمود للاتفاقية التي توصل اليها وما أنجزه على اعتبار أن انجلترا صارت شريكة في نصف التكاليف بدلا من الربع ، فزادت التزامات انجلترا المالية في تكاليف المستلزمات الفنية للقوات البرية ، وكذا المقتضىات اللازمة للقوات الجوية وموارد المياه والكهرباء ووسائل القرضه ومساكن المدنيين ، وكانت مصر ملزمة بكل هذه النفقات بحكم المعاهدة ، أما النفقات اللازمة لإنشاء وسائل المواصلات وأعمال السكك الحديدية والأعمال الادارية الخاصة بالصحة والمنافع العامة ، فقد بقيت مصر هي الملتزمة بها وحدها لأنها وحدها صاحبة السلطان عليها (١١٤) .

وفي نفس الوقت الذي كان يتباحث فيه محمد محمود كانت صحيفة « المصرى » الوفدية تهاجمة وتتساءل : لماذا يضحى الانجليز بالملايين في سبيل انفرادهم ببناء الثكنات ؟ واتهمته بأنه نجح في « تسليم البضاعة » وقبول العرض الانجليزى ، كما وصفت الثكنات بأنها استحكامات وتحوطات حربية لا مجرد ثكنات (١١٥) ، والغريب أن اسماعيل صدقى هاجم الاتفاقية في مجلس النواب وطلب من الجانب المصرى أن يتراجع عنها وذكر أن في استطاعة الحكومة أن تستعيز عن الثكنات التى تكلفنا حوالى عشرة ملايين من الجنيهات ، بأن تتفق مع انجلترا على أن تبنى ثكنات قصر النيل والقلعة ونطالباها بأن ترابط وتقيم فى ثكنات العباسية التى لايقع نظر أحد عليها ! وقد رد عليه دسوقي بأبازة وذكر أن وجود الجيش فى قلب البلاد وفى عاصمتها لا يتفق واستقلالها وكرامتها الوطنية ، ثم تساءل . هذا من أجل المال ؟ فلماذا ضحينا اذن بأموالنا ودمائنا فداء للوطن ؟ (١١٦) .

ولعل الجديد ، الذى لم يدركه نقاد الاتفاقية ، والذين ينظرون الى الأرقام المجردة ، فيرون أن نصيب انجلترا من النصف فى الاتفاقية الجديدة

(١١٤) الدستور ٧ سبتمبر ١٩٢٨ خطاب محمد محمود فى حفل تكريمه بالاسكندرية،

السياسة الأسبوعية ١١ سبتمبر ١٩٢٨ .

(١١٥) المصرى ٢٦ يوليو ١٩٢٨ .

(١١٦) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٨ ص

٢٦٥ - ٢٨٦ .

أكثر من نصيبها المثل في ربح التكاليف ، أنه لم يكن قد أشير في التقديرات عند مفاوضات ١٩٣٦ الى نصيب انجلترا في منشآت الطيران ، وما يتصل بها من اراض وثكنات ومستلزمات فنية بما فيها توفير الماء ووسائل الراحة ومخيم النقامه ، بل وتكاليف انتقال القوات الى منطقة القناة ، الأمر الذى لم يكن قد بحث وقدرت تكاليفه عام ١٩٣٦ ولكن خلال هذه المباحثات طرحت هذه المسائل وقدرت فارتفع الرقم المقدر للتكاليف من خمسة ملايين الى اثني عشر مليوناً ، ومن ثم كان هجوم الوفد على الاتفاقية والذى يرجع الى اقتصار النظر الى المسألة من زاوية تعهد انجلترا بدفع ربح التكاليف المتعلقة بالقوات البرية فقط .

لم يكد محمد محمود يعود بالاتفاقية الى مصر في سبتمبر ١٩٣٨ ، حتى اكفهر الجو الدولى بعد أن أثيرت مشكلة السوديت ، وعقد اتفاق ميونخ - بعد أسبوع من انذار هتلر في ٢٢ سبتمبر بالتدخل المسلح في تشيكوسلوفاكيا - الذى أجل اندلاع الحرب العظمى الثانية الى حين ، وقد ترتب على ذلك كله ارجاء تنفيذ اتفاقية الثكنات ، نظرا للتكاليف التى قد تحتاجها مصر في الدفاع فيما لو اشتعلت الحرب ، واتقاء لحوادث التى قد تصيبها من جرائها ، ولم تجد الاتفاقية سبيلها الى التنفيذ وظلت القوات البريطانية منتشرة في طول البلاد وعرضها والعالم يندفع نحو هاوية الحرب (١١٧) ، وكان الوزارة قد تحسبت لمسألة تطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، فانتهز رئيسها فرصة وجوده في لندن أثناء مباحثات اتفاقية الثكنات وتقدم بطلبات الى وزير الخارجية البريطانى تتعاق بالحصول على معدات ومدافع لتطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، ولكن الوزير البريطانى أمهله شهرا حتى يعود وزير الحرب البريطانى الى بلاده ليعرض عليه هذه الطلبات (١١٨) . وكانت مسألة اعلان مصر الحرب في صف انجلترا

F.O. 407/222 No. I Lamp. to Hali, July, 17, 1939 (١١٧)

F.O. 407/222, No., 15, Hali To Bateman, Aug., 4, (١١٨)

1939

قد باتت أمراً مفهوماً طبقاً للمخالفة ، وتعاليت صيحات الأحرار الدستوريين بأن الوطن في خطر وأن الحرب لا تعرف المعاهدات ولا التعهدات وإنما تتجاهلها ، وراحت صحيفتهم تحت الساسة على تعزيز القوات المسلحة وإنشاء جيش وطني ، ووضحت أن المعاهدة لا تقف مانعاً دون تحقيق هذه الغاية ، فقد ثبت من تعديل محمد محمود لها أنها ليست مقدسة انصوص وأن مصر لن تستطيع مخالفة انجلترا بالعمل إذا لم يكن عندها مثل هذا الجيش ، (١١٩) .

وبالرغم من هذا فإن الوزارة ، مع أن موقفها تجاه المعاهدة والتعاون بخصوص متطلبات الحرب كان كما رغبت بريطانيا - بشهادة السفير نفسه - إلا أن الخوف من التورط في الصراع العالمي قد أدى إلى بعض التردد فيما يتعلق بتعهدات مصر بشأن دخولها الحرب ، فأبدى السفير تخوفه « من أن تنشأ صعوبات أكثر تحول دون موافقة الحكومة على مشاركتنا في إجراءات الإعداد للحرب ، (١٢٠) » وقد أشيع أن محمد محمود سوف يحاول مفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المادة السابعة من المعاهدة خلال الزيارة التي سيقوم بها إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، ولما سأل السفير البريطاني عن نيته بخصوص هذا الموضوع ، وأبان له أن الحكومة البريطانية لاتوافق على أى تعديل للالتزامات الواردة بالمعاهدة ، نفى رئيس الوزراء صحة تلك الأخبار بطريقة توحي أنها صحيحة ، لذلك يمكن القول بأن اتجاه محمد محمود حينئذ كان الوفاء بالتزامات المعاهدة دون زيادة ، والتفكير في التفاوض لتعديل تلك الالتزامات (١٢١) .

وقد صرح محمد محمود في مجلس النواب بأن الحكومة لا يمكنها ان تقبل اشراف سلطة أجنبية على هذه المرافق المصرية البحتة ، وأنه في حالة

(١١٩) السياسة الاسبوعية ١٧ ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٨ .

(١٢٠) F. O. 407/222, No., 48, Lamp. to Hali, Nov., 7, 1938.

(١٢١) المسدى وأخوان : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٢٤ ، وكذلك : F. O. Op. Cit., Dece, 22, 1938.

اشتراك جيوش حليفة في الحرب فان قيادتها سوف تسند لأكفاء القواد (١٢٢) .
معنى هذا أن مصر لن تكتفى بمساعدة الحليفة داخل الاراضى المصرية ، بل
ستدخل الحرب الى جانب بريطانيا ، بل ومن المسلم به أنها ستوضع
تحت تصرف القائد البريطانى ، وقد تأكد هذا المعنى حين صرح محمد محمود
بعد شهر بأن مصر « تلقت تأكيدات متكررة من الحليفة بأنها سوف تمدنا
بالقوات البرية والبحرية والجوية ، بما يجعل التعاون بين جيشنا وجيشها
كفيلًا بالقيام بمقتضيات الدفاع عن البلاد (١٢٣) » .

ولم تكف حكومة محمد محمود عن اعداد خططها لتطوير الجيش ، عدده
وعتاده وأسالبيه ، طبقا للأساليب العسكرية الحديثة ، فوضعت خطة خمسية
طموحة للدفاع الوطنى عرضت على مجلس الدفاع الأعلى فى أكتوبر ١٩٣٨
ورؤى أنها تتجاوز قدرة البلاد المالية (١٢٤) . وقد أشار لامبسون الى هذه
الخطط فى تقاريره وأبدى اعتقاده بأن تقديراتها غير سليمة وتشكك فى امكانية
سماح الميزانية بتنفيذها (١٢٥) . وفى سبتمبر من نفس العام كان قد تم
تعيين ضابط اتصال مصرى وآخر بريطانى ليعملا كحلقة اتصال بين الجيشين ،
بل ووصل الأمر الى درجة المشاركة فى التدريبات والمناورات وخطط
الدفاع (١٢٦) .

وقد حدثت مشادة بين رئيس الوزراء وأحد النواب حول المعاهدة

-
- (١٢٢) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٨ مارس ١٩٣٩ ص ١٣٢٧ .
(١٢٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٤) جلسة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ص ٦٦٥ .
(١٢٤) الأهرام ٢٢ / ١٢ / ٢٨ ، المسدى وآخزان : مرجع سابق ص ٢١ - ٢٢
تفاصيل عن استيراد الاسلحة من دول أخرى غير بريطانيا .. الخ .
(١٢٥) F. O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hal., Nov., 7, 1938.

(١٢٦) المسدى وآخزان : مرجع سابق ص ٢٢ - ٢٣ . وضمن المشروعات
زيادة عدد الجيش الى حوالى ٥٠ ألفا وأن يتكون سلاح الطيران من ٢٨٠ طائرة
حربية ، ٤٧ للتدريب والبدء بإنشاء نواة للأسطول بتسع قطع حربية وإنشاء مصنعين
للمنخيرة والأسلحة الصغيرة .

والبعثة العسكرية ، ذكر محمد محمود على أثرها أنه لم يكن في الجيش المصرى انجليزى وقت تولى وزارته الحكم ، وليس به الآن منهم أحد ، فاعضاء البعثة العسكرية البريطانية ليسوا من الجيش المصرى ، وانما يستخدمون لتدريبه ، وان عدد أعضائها يتفاوت لذلك تبعا لقوات جيشنا ، فاذا زاد عدد هؤلاء بسبب ازدياد الجيش ووحداته ، لم يكن في هذه الزيادة أى مجافاة لمقاصد المحالفة أو منافاة للاستقلال ، (١٢٧) ، وقد ذكر على ماهر أن السلطات الانجليزية طلبت من محمد محمود تعيين حكام عسكريين انجليز للمناطق الرئيسية الثلاث (الصحراء الغربية ، القناة ، الاسكندرية) ولكنه رفض ذلك ، ولم يحدث أى اتفاق رسمى بينه وبينهم في هذا الصدد ، بل انه نشر في الصحف وقتها أنه سيكون الحاكم العسكرى العام (١٢٨) .

وقد ذكر السفير البريطانى « أن الدكتور احمد ماهر قد أبدى تعاطفا قويا مع الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا أكثر مما اعترف لها بها في المعاهدة ، وأن القائم برئاسة حزب الأحرار الدستوريين (هيكل) يشاركه وجهات النظر هذه ، (١٢٩) . ويتسق مع هذا دعوة الأحرار الدستوريين الى نصره الدول الديمقراطية حيث لم يتخلوا عن ذلك طيلة فترة الحرب ، حتى في الظروف الحرجة التي واجهتها انجلترا خلال المعارك ، وخاصة معارك الصحراء ، وقد علقوا تحقيق الأهداف الوطنية على انتصار الحلفاء في الحرب بل وأكثر من ذلك رأوا أن تعلن مصر الحرب على دول المحور (١٣٠) .

(١٢٧) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة أول يونيو ٢٩ ص ٢٤٥٤ .
(١٢٨) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٩ - ١٨٠ وانظر حول بقاء النفوذ البريطانى كما هو بعد المعاهدة ، محمد أنيس : السفير الذى ظل مندوبا ساميا (الاهرام ١١ / ٨ / ١٩٧٢) .

F. O. 407/224, No. 46, Lamp. to Hali. June, 12, (١٢٩)
1940.

(١٣٠) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب ص ١٤٧ ، وحول موقف وزارة على ماهر من الحرب انظر لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر ، المجلة التاريخية (٢٧) ص ٢٢٥ - ٢٦٤

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطانى فى أبريل ١٩٤٠
والتي وردت في مقدمتها هجوما على النظام الذى أقامه محمد محمود ، ولوما
لبريطانيا لأنها باركت انقلابه الدستوري « الذى أقصى فيه الشعب وحكومته
عن ادارة البلاد » ، وطالبت المذكرة انجلترا بأن تصرح منذ الآن أنه عندما
تضع الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح ، تنسحب القوات البريطانية من
الأراضي المصرية جميعا ، وأن تكون مصر طرفا في مفاوضات الصلح ،
والاعتراف بحقوقها كاملة في السودان ٠٠ الخ ، لم يكن في مضمون هذه
المذكرة ما تستطيع قوة وطنية أن تعارضه ، بل لقد وصفها السفير البريطانى
بأنها « تطرف في المطالب الوطنية يستعيد بها الوفد هيئته وقدرته المزعجة ،
وتعتبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، منذ عقد
المعاهدة » (١٢١) ، ومن ثم انصب النقد الذى وجه الى المذكرة على شكلها
على أساس أنه لا يجوز للوفد أن يتقدم بمطالبه الى دولة أجنبية مدعيا
أنه وحده يمثل الشعب ، وأن الحكومة القائمة لاتمثله ، بالإضافة الى أن
الوقت غير مناسب لمطالبة بريطانيا بشيء ، وعلى هذا الأساس كان انتقاد
الأحرار الدستوريين لها ، وقد وصفها محمد محمود بأنها Black-Mail
أي محاولة الحصول على شيء بالتهديد ، أو الابتزاز ، وأنها ليست من
حسن السياسة في شيء » (١٢٢) .

وفي تقييم السفير البريطانى لعام ١٩٤٠ ذكر أن الأحرار الدستوريين
والسعديين تشجعوا بالنجاحات البريطانية وطالبوا بتعصيد بريطانيا ،
آملين بدون شك عودتهم للسلطة ، وأنهم جددوا نشاطهم لكي تتخذ الحكومة
اجراءات أكثر حسما تتعلق بالمشاركة في الحرب (١٢٣) . وحتى تولى حكومة

(١٢١) F. O. 407/224, No. 32 Lamp. to Hali., May 4, 1940.

وانظر مذكرة الوفد في (المصرى ٢ / ٤ / ١٩٤٠) .

(١٢٢) آخر ساعة ١٤ / ٤ / ١٩٤٠ ، السياسة ٥ / ٨ / ١٩٤٥ ، عاصم

الدسوقي : مرجع سابق ص ١٤٨

(١٢٣) F. O. 407/225, Enc., in No., 3, Political Review of
Year 1940, p. 13.

٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية السلطة ، ظل حزب الأحرار على ولائه للمحالفة وللخليفة وان كان هذا لم يمنعه من الاشتراك في الاحتجاج لدى السفير البريطاني لتدخله في شئون مصر الداخلية بما لا يتفق وأصول المعاهدة ولا السيادة المصرية التي ينبغي أن تكون موضع احترام الخليفة (١٣٤) . وقد أشار هيكل في خطبة له بدار الحزب في ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ الى موقف مصر بعد الحرب ، فذكر ان « المبادئ العظيمة التي قررها ميثاق الأطلنطى وخطب الرئيس روزفلت، تدعونا للتفكير فيما عسى أن يكون نصيبنا من التبعة ، وما عسى أن يكون نصيب الشعب من المتاع بالنتائج العظيمة التي تقررها في صراحة » (١٣٥) .

وبالرغم من أنه لم يعط تصورا لمطالب مصر على ضوء هذه المبادئ والتصريحات الا أنه طرح على الناس القضية برمتها ، ودعاهم للتفكير فيما عسى أن يكون نصيب مصر بعد الحرب . بيد أن المسألة اتخذت معنى أوضح عندما اشترك الحزب في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ ، مع قادة الأحزاب المعارضة للوفد ، في تقديم مذكرة لقادة الحلفاء بمناسبة اجتماعهم في القاهرة ، وقد صيغت المذكرة بأسلوب الدكتور هيكل (ووجدت مسوداتها بين أوراقه الخاصة) وتحدثت عن تضامن مصر مع الحلفاء ومساهمتها في الجهود التي أدت الى انتصاراتهم « وأن مصر لا يخالجها شك في أن يسلم لها بالاستقلال التام وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها تسليما مطلقا ، وأن مصر على يقين بأن بريطانيا العظمى ستكون أول المبادرين بالتسليم بأن القيود التي أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ يجب أن تزول ، ذلك أن القيود العسكرية الواردة فيها انما جاءت وليدة لضرورات خطر العدوان الذي كان كامنا اذ ذاك والذي انتفى وجوده الآن تماما ، ولهذا أصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الأجنبية التي بأراضيها أيا كانت جنسياتها ، وأن

F. O. 141/855, No. 773, April, 18, 1943.

(١٣٤)

(وقد وقعه أحمد ماهر وهيكل ومكرم عبيد) .

(١٣٥) أوراق الدكتور هيكل : الملف الاول : ص ٢ - ٤ (وقد منعت للحكومة

نشرها لأنها تنطوي على هجوم صارخ عليها في ظل الاحكام العرفية) .

تستعيد الرقابة المطلقة على قناة السويس ، وتقرر وحدتها في السودان حقيقة وحكما . . ، (١٢٦) .

وفي إطار جبهة الأحزاب المعارضة لحكومة الوفد (٤٢ - ١٩٤٤) أنجحت مطالب حزب الأحرار الدستوريين نحو التطرف ، ويبدو أنه لم يكن يتوقع أن تستمر حكومة الوفد في الحكم ، متمتعة بالتأييد البريطاني ، كل هذه المدة ، الأمر الذي يفسر ربطه الدائم بين معارضة الحكومة والهجوم على السياسة البريطانية في مصر ، وقد اتضح هذا من خلال تقرير سرى ورد لاسفارة البريطانية حول اتفاق زعماء جبهة المعارضة على كتابة نداء مطول يحمل على الحكومة والانجليز معا حملة شديدة ، وقد ورد بالتقرير كذلك أنهم عهدوا الى الدكتور هيكل بكتابته فأعده بالفعل في ٢٦ يناير ١٩٤٤ (١٢٧) ، وطبع النداء ووقعه رؤساء الأحزاب المعارضة وفيه ذكروا : « نحن اذن أمام السياسة البريطانية وجها لوجه وليس ثمة سياسة لمصر الا سياسة الجهاد والافصال ، وعلى هذا تتجه جهود الأحزاب المعارضة الى الأغراض الوطنية الآتية : ١ - رفع القيود السياسية والعسكرية التي ينوء بها استقلال مصر وكيانها كدولة ذات سيادة ٢٠ - تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية تعديلًا جوهريًا يتفق مع مبادئ ميثاق الأطلنطي ٣ - منع التدخل البريطاني في شئون مصر ورد حقوقها اليها والمبادرة بالغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين . . الخ ، (١٢٨) .

ولم تلبث الجبهة أن أصدرت نداء ثانيا يتحدث عن « السياسة الاستعمارية الانجليزية التي تعود سيرتها الأولى طمعا فيكم وكيدا لكم . .

(١٢٦) المرجع السابق ، الملف الثاني : منكرة من ثلاث صفحات في ٢٠ نوفمبر

١٩٤٣ وقعها رؤساء أحزاب الأحرار والوطني والسعدى والكتلة .

F. O. 141/937 Secret Report, Date 31/1/1944. B.E. (١٢٧)

F. O. 141/937' Summary of the Statement. (١٢٨)

وقد وقع عن الدستوريين هيكل - خطاب الشواربي - أبو سمرة - رشوان محفوظ
أحمد عبد الغفار - نسوقى أباطة - جلال فهم - أحمد عطية - جمال العبد ،
أحمد مفتاح معبد - زكريا راتب - عبد المجيد صالح .

والتي تريد ان تسدد ديون الحرب على حسابكم ، واختتم هذا النداء بدهوة المصريين الى انقاذ الوطن من الخطر (١٢٩) . ثم أعقبت الجبهة الوطنية ذلك بنداء ثالث هاجمت فيه الحكومة البريطانية لتدخلها كتابة لمنع الملك من اقالة حكومة النحاس بحجة انها دافعت عن مصر خلال هذه الحرب وانها جلبت الرخاء ، واتهمت انجلترا بلأنها بذلك مزقت المعاهدة وأهدرت كرامة مصر واستقلالها وردتها الى نظام شر من نظام الحماية ، ثم هتفت بالمصريين ليس منكم من يرضى لوطنه هذا الهوان أو الصبر عليه . ان الجبهة تدعو كل مصرى للقيام بواجبه في الخود عن استقلال وطنه ، (١٤٠) .

وهكذا يبدو واضحا تحول موقف الحزب ازاء انجلترا خلال الحرب ، فقد كان مؤيدا لها داعيا للوقوف الى جانبها ، حتى لو تعدى الأمر اطار المحالفة بينها وبين مصر ، أملا في نيل مصر حقوقها بعد الحرب ، وتحت ستار ما أسماه بالانتصار للديمقراطية ، وقد ارتبط هذا الموقف من جانب الحزب بوجوده في السلطة خلال وزارات ٣٨ - ١٩٣٩ ، وأمله في العودة اليها خلال وزارة على ماهر (٣٩ - ١٩٤٠) ثم اشتراكه في الحكم في وزارتي حسن صبرى وحسين سرى (٤٠ - ١٩٤٢) ، بيد أن الموقف قد انقلب الى النقيض خلال فترة وجوده في معارضة حكومة الوفد ، مما يوضح ارتباط مسألة الاعتدال والتطرف الوطنى لدى الحزب بمسألة وجوده في السلطة أو المعارضة .

وقد اشترك الأحرار الدستوريون في السلطة عندما تولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة لوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ ، وسئل رئيسهم هل تحتاج المعاهدة الى تعديل ؟ فأجاب بأن حزبه قد سجل رأيه عندما كان في المعارضة ، وذكر أن البنود التي يجب أن يشملها التعديل هي الخاصة بالجللاء والسودان وقناة السويس ، والنقطة العسكرية « ومازلنا عند موقفنا لا نحيد عنه » (١٤١) .

(١٢٩) أوراق هيك : الملف الثانى ، نص النداء فى ٢٣ مارس ١٩٤٤ .
(١٤٠) F. O. 141/937, Killearn to F. O. Desp. No. 581, May, I, 1944.

(١٤١) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٤٥ (نحن عند موقفنا فى المطالب القومية) .

ولكن صحيفة الحزب - بقلم حافظ محمود - رأت أن حصر المطلب القومى فى تعديل المعاهدة « هو مجرد طلب محدود لا يعبر عن أمانينا ، وينبغى قيام المفاوضة على أساس جديد وروح جديدة تتمشى مع التطور الذى يسير فيه انعالم ، ولا بد من أسس جديدة للطف القائم بيننا وبين بريطانيا نعم لابد من تعديل الأساس ، وإن سمي المختصون هذا اتفاقا جديدا» (١٤٢) .

وما لبث الحزب أن أيد التصريح الذى أدلى به النقراشى عندما تولى رئاسة الوزارة ، حين ذكر فى مجلس الشيوخ فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ أن مصر قبلت المعاهدة لأعلى أنها تحقيق كامل للأهداف الوطنية ، بل لاستيفاء ما بقى فيها غير محقق كما أن مصر حفظت العهد لطيفتها ونصرتها ، وهذا تبرير لانتهاء القيود التى أحاطت باستقلال البلاد وتحقيق مطالبها فى الجلاء ووحدرة وادى النيل (١٤٣) ، وأعد الدكتور هيكل مذكرة تفصيلية باسم حزب الأحرار الدستوريين للمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية جميعا ، وفى مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل ، وقد اطلع أقطاب الحزب على هذه المذكرة فوافقوا عليها ثم حملها بسوقى أباطة الى رئيس الوزراء (١٤٤) وصرح الوزير الدستورى حفى محمود بأن الحكومة تقوم بالاتصال المباشر مع الحكومة البريطانية عن طريق الممثلين السياسيين وأن المباحثات الشفوية ، التى لم تنقطع ، تضمنت تعديل المعاهدة وجلاء القوات الأجنبية عن مصر والبحث فى مسألة السودان (١٤٥) . ثم صور الدكتور هيكل الأمانى القومية فى معناها العام على أنها استكمال حرية البلاد واستقلالها ، وأن كل حد من هذه الحرية يجب زواله ، فالمعاهدة المصرية البريطانية بها قيود تحد من استقلال وحرية مصر ولا بد من زوالها ، وأن مسألة السودان يجب أن يكون لاخواننا السودانيين رأى فى حظها « وأرى أن يكون بين مصر والسودان وحدة كالتى نشاهدها الآن فى الولايات المتحدة » (١٤٦) . وصرح أحد أقطاب الحزب ،

(١٤٢) السياسة ٣٠ يوليو ١٩٤٥ (ايضاح المطالب القومية)

(١٤٣) السياسة ٧ أغسطس ١٩٤٥

(١٤٤) السياسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ (هيكل باشا يتقدم بمذكرة)

(١٤٥) السياسة العدد السابق (تصريح لحفى محمود وزير الصناعة والتجارة) .

(١٤٦) السياسة ١٨ / ٩ / ١٩٤٥ (حيث هيكل لندوب المقطم) .

عبد المجيد صالح ، « بشأن طيفتنا هي أحب وأعز الأمم في نظرنا ، واني أود أن يكون لنا من هذه الأمة لا حلفاء فقط ، بل اصدقاء واخوة ، ولكن لاصداقة بين حر وحر اذا كان خنجر احدهما لا يزال مغمدا في جنب أخيه ، (١٤٧) .

وفي خطاب العرش صرح النقراشي بأن حكومته تعمل على رفع كل قيد عن استقلال البلاد بجلاء الجنود الأجانب عنها وتأكيد وحدة وادي النيل، وأنها على اتصال مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن (١٤٨) . وبالفعل بدأت الحكومة ، وكان الدستوريون يشاركونها الحكم ، اتصالاتها فقدمت مذكرة للخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ طلبت فيها الدخول في مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وجاء الرد البريطاني في ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، يعلن بأن المبادئ الاساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية هي تدعيم التعاون الوثيق الذي حققته مصر والامبراطورية البريطانية أثناء الحرب . الخ فكان هذا الرد بمثابة صدمة للرأى العام ، الذي تجلّى رد الفعل عنده في شكل مظاهرات اندلعت في أرجاء البلاد تهتف بالجلاء وازالة الوجود البريطاني (١٤٩) .

اما رئيس حزب الأحرار الدستوريين فصرح بأن أسلوب النقراشي كان أسلوب السياسى المجامل وأن بعض الناس قد أخفوا عليه هذا الأسلوب فلم يعدل عنه (١٥٠) . وبالرغم من هذا التصريح لم يستطع قادة حزب الأحرار الدستوريين اتخاذ قرار يتفق مع هذا التصريح ، كالانسحاب من

(١٤٧) السياسة ٢٣ / ٩ / ١٩٤٥ (كلمة عبد المجيد صالح بنادى الحزب) .
(١٤٨) من نص خطاب العرض فى افتتاح الدورة الثانية للهيئة البرلمانية التاسعة (السياسة ١٣ / ١١ / ١٩٤٥) ثم المفكرة المصرية والرد عليها فى : القضية المصرية ، ص ٤٩٠ - ٤٩٢ ، الرافعى : فى أعقاب ج ٣ ص ١٧٩ - ١٨١ ، وأنظر تعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٥٧ - ٥٨ .
وخلال جنازة أمين عثمان ذكر لامبسون أن سرى باشا أخبره بأنه ربما تكون الضحية القادمة هو هيكى باشا . Evans, T. (ed). The Killearn Diaries. p. 362.
(١٤٩) Marlow, J. : Anglo-Egyptian Relations. p. 335.
(١٥٠) السياسة ٦ يناير ١٩٤٦ .

من هيئة الوزارة مثلا ، ماداموا غير راضين عن خطة الوزارة السياسية ، ولكن يبدو أن هذا التصريح كان بتأثير الرأي العام ، وصدى لاستقالة زملائهم وزراء الكتلة الوفدية الذين شاركوهم الحكم ، ذلك أن موقف الحزب ورئيسه ازاء أسلوب الوزارة في معالجة القضية الوطنية كان متسقا منذ البداية .

وفرا للرماد في العيون ، أعلن الحزب أنه سيؤلف لجنة برئاسة هيكل لدراسة الرد البريطاني على ضوء المذكرة المصرية ونصوص معاهدة ١٩٣٦ وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن لم يوفق الحزب الى الوفاء بذلك ، واكتفى بالإشارة الى قرار جمعياته العمومية التي انعقدت في ١٢ مارس ١٩٤١ ، والذي تضمن تعقيبا على مبادئ الحزب المتعلقة بمسألة المفاوضات ، ينص على أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفذت كثيرا من موضوعها ، مع استبقاء باقى فقرات المادة والتي تنص على الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال . الخ (١٥١) . كما لم يتسن للحزب أن يتخذ موقفا راديكاليا بخصوص المعاهدة وأسسها ، باستثناء ما طالب به حافظ محمود ، الأمر الذى اوجد لدى الحكومة البريطانية تصورا بأن مطلب الأحزاب الحاكمة فى مصر لايتعدى المفاوضات فى بعض مواد المعاهدة وأن الأمر لا يمتد ليبلغ أسس المعاهدة ذاتها، هذا بالرغم من أن أصواتا كانت مشهورة باعتدالها ، كلطفى السيد ، ارتفعت تفاعلا بأن المعاهدة غير ذات موضوع، كما طالب محمود عزمى بالتخلى عن فكرة تعديل المعاهدة الى فكرة الغائها (١٥٢) .

ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أنه حين تقدم صبرى أبو علم باقتراح الى مجلس الشيوخ مؤداه أن المذكرتين ، المصرية والبريطانية ، لاتصلحان أساسا للمفاوضة ،لقى الدكتور هيكل ، رئيس المجلس ، بيانا تفصيليا زخر بالحجج الدستورية والتفسيرات الفقهية ليؤكد فى نهايته حق رئيس

(١٥١) السياسة ٢ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ (الاحرار والرد البريطانى) وانظر تصريحه لمجلة الجمهور اللبنانى (السياسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٦) .
(١٥٢) محمود عزمى : على هامش المفاوضات ص ٧٣ ، تصريحات لطفى للاهرام وفى مجلس النواب ، ثم خطاب عزمى للاهرام بنفس المصدر .

المجلس في الا يطرح عليه اقتراحا من شأنه مناقشة حق الحكومة في تولى المفاوضات غير مقيدة بأى قيد أو الزام ، ومن ثم لم يطرح مجلس الشيوخ اقتراح الشيخ الوفدى للمناقشة (١٥٣) .

وعندما سئل الدكتور هيكل عن رأيه في عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن دون اللجوء الى المفاوضات ، وطرح هذه المسألة كان على قدر كبير من الأهمية خاصة بعد الرد البريطاني حول أسس المعاهدة ، أجاب رئيس الأحرار الدستوريين بأن هناك بندا خاصا بعرض الخلاف بين أمنين للمفاوضة المباشرة ، وإذا لم ينته الى نتائج مرضية يلجأ الى التحكيم « فلوفشلت المفاوضات فان مصر ستلجأ الى مجلس الأمن » (١٥٤) .

.....

قدم النقراشى استقالة وزارته نتيجة ردود الفعل والاضطرابات التي أنارتها مسألة المفاوضات وتمزق الوزارة بعد استقالة رئيس الحزب الوطنى ووزراء الكتلة الوفدية منها ، فتألفت وزارة اسماعيل صدقى (فبراير - ديسمبر ١٩٤٦) ، والتي اشترك فيها الأحرار الدستوريون أيضا ، وشرعت الوزارة الجديدة في اتخاذ العدة للمفاوضات فألفت وفدا في ٨ مارس ١٩٤٦ يضم رئيس حزب الأحرار وبدأت ماعرف تاريخيا باسم مفاوضات (صدقى - بيثن (١٥٥) . هذا ولم نلمس تغيرا في موقف الحزب ازاء القضية باستثناء صيحة أطلقها أحد اقطابه طالب فيها بنبذ عبارات التدرج والتطور والمشاطرة والمشاركة وغير ذلك من مستحدثات الأساليب الاستعمارية ، كما نبه الى أن الجلاء العسكرى لا خير فيه اذا بقيت مرافق البلاد تحت الاحتلال

(١٥٣) السياسة ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

(١٥٤) السياسة ١٥ فبراير ، ١٤ أبريل ١٩٤٦ .

(١٥٥) اسماعيل صدقى : مفكراتى ص ٦١ وأعضاء الوفد هم : صدقى -

شريف صبرى - على ماهر - هيكل - عبد الفتاح يحيى - سرى - النقراشى -

لطفى السيد ، الشمسى - مكرم عبيد - حافظ عفيفى - ابراهيم عبد الهادى .

الاقتصادي (١٥٦) ، وباستثناء هذه الصيحة راحت صحيفة السياسة تبارك المفاوضات والمتفاوضين ، رغم أن الأساس القديم لم يتغير ، ورغم أن أثر المفكرة البريطانية لم يكن قد أزيل ، ودارت المفاوضات الجديدة حول الجلاء والدارة قناة السويس ومستقبل السودان ، وقد قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن القاهرة والاسكندرية عام ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس عام ١٩٤٩ ، ولم تكن الصعوبة خاصة بتحديد الوقت الذي يستغرقه الجلاء ، بل بمسألة تفسيق الاجراءات الدفاعية بواسطة لجنة للدفاع المشترك ، وكذلك مسألة السودان ، فكانت هاتان المسألتان العقبة الكأداء التي اعترضت نجاح المفاوضات .

وقد اقترح الجانب البريطاني ضرورة انشاء لجنة للدفاع المشترك ، بعد أن أشار الى متاعب الشرق الأوسط ، ولكن الجانب المصري ، رأى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر أو إحدى جاراتها المباشرة ، وقد اتضح من خلال النص الانجليزي للاقتراح أن أى عدوان يحدث على الشرق الأوسط يجعل مصر تتحول بصورة آلية الى قاعدة حربية (١٥٧) ، وقد ورد في تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ عن المفاوضات ، أن الخلاف قائم في جوهره على رغبة الجانب البريطاني في أن ينص على أن جميع التدابير التي تقتضيها شئون الدفاع المشترك عن مصر تكون في صورة التزامات تفرض عليها في المعاهدة سواء منها ما كان في حالة السلم أو عند قيام الحرب ، وفوق ذلك أراد الجانب البريطاني أن تكون هذه

(١٥٦) السياسة ١٨ أبريل ١٩٤٦ (وهو زكريا مهران) .

(١٥٧) R.I.I.A. Great Britain and Egypt. pp. 86-92.

وكذلك القضية المصرية ص ٥٠٧ - ٥٢٢ ، وأنظر تعليقات أحمد عبد الرحيم ، مرجع سابق ص ٦٢ - ٦٤ ، طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ص ١٢٣ وقد هوجمت الحكومة البريطانية من جانب المحافظين الذين اعتبروا فتح باب المفاوضات في هذه الفترة بالذات يمثل خطأ استراتيجيا فاحشا أنظر :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian R. p. 339.

الالتزامات محل تنفيذ في حالة خطر الحرب وعند قيام حالة دولية مفاجئة (١٥٨) .

وعندما تعثرت المفاوضات وأوقفها الوفد البريطاني لاستشارة حكومته في مسائل رآها خارجة عن حدود توكيله ، صرح هيكل بأن حبلها لم ينقطع وأشاد بروح حكومة العمال ومستتر بيفن الطيبة ، وذهبت السياسة توضح أن المفاوضات توقفت « بيدنا لا بيد عمرو » واستنكرت أن تطلب صحف الوفد عرض القضية على مجلس الأمن « قبل أن تقع الواقعة بيننا وبين الانجليز ، حتى إذا ما ذهبنا كان مجلس الأمن بالنسبة لنا كساحة سباق الخيل . ليس كل من يدخله ضامنا كسب رهانه فيومئذ يعود الانجليز معنا سيرتهم الأولى ، (١٥٩) . وقد حدثت داخل هيئة المفاوضات المصرية أزمة صرح بها هيكل حين ذكر أنهم اتفقوا على صيغة مذكرة مصرية يلقيها صدقي على هيئة المفاوضات ، ولكن بعض الصحف نشرت مادار من مناقشة بين صدقي وعلى الشمسي حول صيغة المذكرة فرأى صدقي في ذلك اذاعة لسرية المفاوضات ، لذلك قدم استقالته الى الملك ، الذي لم يقبلها ، غير أن ما نشر بعد ذلك من جانب بعض أعضاء الهيئة خرج بالموقف عن طبيعته (١٦٠) .

ولكن الخلاف بلغ حدا تعذر معه الاتفاق بين أعضاء الهيئة ، فسافر صدقي ومعه ابراهيم عبد الهادي وزير الخارجية الى لندن ممثلين للوزارة ، لاهيئة المفاوضات ، وانتهيا هناك الى مشروع صدقي - بيفن ، ثم حل صدقي هيئة المفاوضات معلنا اكتفاءه بعرض المشروع على البرلمان (١٦١) . وصرح دسوقي أباطة بأن صدقي تغلب على الخلافات الداخلية ، وأنه - أي أباطة - يرى عرض القضية على مجلس الأمن ولكن بعد قطع الأمل في

(١٥٨) السياسة ٢ يونيو ١٩٤٦ .

(١٥٩) السياسة ١٨ يونيو ١٩٤٦ .

(١٦٠) الاهرام ٤ أكتوبر ١٩٤٦ تصريح هيكل باشا - وقد قدم في مذكراته

ج ٢ ص ٣٢٠ سببا آخر لاستقالة صدقي وهو الاختلاف بين أعضاء هيئة المفاوضات عند بحث مسألة السودان .

(١٦١) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ .

نجاح المفاوضات ، وقد صرح صدقي بتصريحاً مشابهاً في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦ وان كان بيثّن قد صرح في مجلس العموم بأن الخلافات السياسية الداخلية في مصر هي العامل الحقيقي في عدم بلوغ الغاية من المفاوضات الحالية (١٦٢) .

عندما عاد صدقي بالمشروع أيده الأحرار الدستوريون وأصدروا قراراً بتأييد الحكومة « للسلوك بهذا المشروع الى توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا » وان كانوا قد طلبوا اشتراط الرجوع الى مجلس الأمن (١٦٣) . كما راحت « السياسة » تشهر بموقف المنشقين على وفد المفاوضات « هؤلاء السبعة باشوات المستوزرين الذين يمثل كل منهم نفسه ٠٠ أن خمسة منهم يريد كل منهم أن يحل محل رئيس الوزراء وياخلجته ٠٠ » وتعجبت من كونهم قلبوا مبدأ التحالف ولم يختلفوا الا على نصوص بعض مواد مشروع المعاهدة (١٦٤) .

لم يشأ حزب الأحرار الدستوريين في البداية أن يقدم تحليلاً يوضح فيه رأيه بدقة في المشروع ، مع أن رئيسه اشترك في المفاوضات منذ بدايتها ، واستمر حتى تولى صدقي وعبد الهادي اعداد صياغاتها النهائية ، وعموما لم يشذ عن رأى الحزب سوى زكريا مهران الذى نشر رأيه في صحيفة « الإخوان المسلمون » ووصف فيه المشروع بأنه يجعل مصر قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وأنه لذلك أسوأ بكثير من معاهدة ١٩٣٦ (١٦٥) .

وفي نفس الوقت كان مركز صدقي يتدهور ، بعد أن حل هيئة المفاوضات والتي انشقت أغلبية أعضائها عنها ، وما أثاره ذلك من تساؤلات وردود فعل استفادت منها المعارضة ، على اعتبار ان المشروع لا يحقق مطالب

(١٦٢) السياسة ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦ تصريحات أباطة وصدقي وبيثّن على التوالي

(١٦٣) السياسة ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ .

(١٦٤) السياسة ٢٧ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٦ (الرافضون هم : شريف صبرى -

لطفي السيد وعلى ماهر - عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - على الشمسي

مكرم عبيد) ونص بيانهم في كتاب مصطفى مؤمن : صوت مصر ص ٢٢٠ .

(١٦٥) الإخوان المسلمون : ١٨ يناير ١٩٤٧ .

مصر ، مما زاد من حرج موقف رئيس الوزراء ، الذى اشتد في معاملة الصحف في الوقت الذى أدرك فيه الانجليز استحالة ضمان تنفيذ المشروع لعجز صدقي عن مصارحة الرأي العام بحقيقة البروتوكول الخاص بالسودان ، ومحاولة اعطائه معنى لم يتفق عليه الطرفان ، فاراد بيثن أن يحسم المسألة بأن يدفع صدقي الى الاستقالة فأشار على حاكم السودان للادلاء بتصريحات لم يتفق بيثن مع صدقي على محتواها فجاء تورط صدقي في انكارها من أهم اسباب استقالته في ٨ ديسمبر ١٩٤٦ (١٦٦) .

وقبيل استقالة الوزارة بثلاث أيام حيث كانت مؤشرات سقرطها بادية للعيان ألقى هيكل خطابا في نادي حزب الأحرار أبدى فيه تحفظات الحزب على مشروع المعاهدة الجديدة ، وربما الذى دفع رئيس الحزب الى ذلك هو التحسب لما قد يطرأ على المسرح السياسى من تغير ، مع ملاحظة أن الحزب لم يتخذ موقفا عمليا خلال سير المفاوضات خاصة وقد كان هيكل يتابعها بنفسه وينيب الحزب عنه أحمد خشبة ، خلال فترات غيابه عن مصر ، ومن ثم يعتبر الحزب مسئولا عن نتائجها بشكل أو آخر .

على كل حال بدأ هيكل يكشف في خطابه عن حقيقة دور حزبه خلال فترة المفاوضات الاولى بالقاهرة ، والتي أشترك فيها بنفسه ، فذكر انه خلالها شكل الحزب لجنة لدراسة النصوص التى تم التوصل اليها فترات ما يأتى :

أولا : - رأت أن يضاف في ختام المادة الثالثة المتعلقة بالاعتداء على إحدى الدولتين المتحالفتين والتنسيق بينهما ، العبارة التى جاءت في ختام

(١٦٦) طارق البشرى : الحركة السياسية ص ١٢٩ ، أحمد عبد الرحيم : العلاقات ص ٩٦ - ٩٩ نص المذكرة الانجليزية ورد الحكومة المصرية في كتاب : السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ ص ١١٦ - ١٢٢ ، وبرتوكول السودان ص ١١٥ ، ورغم أنه ينص على اتفاق الطرفين بشأن السياسة التى ستتبع في السودان ونطاق وحدته مع مصر تحت ألتاج المشترك ، الا أن اتفاقيتى ١٨٩٩ ظلتا ساريتى المفعول ، وكذلك المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ .

المادة الثانية ، وهي « ذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم » .

ثانيا : - تضاف الى المادة السابعة المتعلقة بالتصديق على المعاهدة ومدة سريانها ، فقرة نصها : « ومع ذلك فللطرفين المتعاقدين ، بناء على طلب أيهما اعادة النظر في نصوص هذه المعاهدة عندما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وبعد أن يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر ، طبقا لنصوص الاتفاق المذكور ويكون الغرض من اعادة النظر تنسيق احكام المعاهدة مع احكام الاتفاق الذي يعقده مجلس الأمن مع مصر » ، وأضاف هيكل أن الحزب اجتمع وناقش تقرير اللجنة وقرر المضي في المفاوضات على أساس المشروع وتقرير لجنة الحزب (١٦٧) .

وواضح أن واضعى المشروع النهائى لم يأخذوا برأى حزب الأحرار الدستوريين فجاءت صورته النهائية خلوا من تعديلهم الذى اقترحوه (١٦٨) ، كما ان الحزب وافق على المشروع بصورته النهائية رغم ذلك ، بل وروج له كما مر بنا ، وعلى الرغم من تضمن المشروع على مسألة غاية فى الخطورة تمثلت فى مادته الثالثة التى تضمنت النص على وجود لجنة مشتركة من الدولتين ، تقدم توصياتها لحكومتيهما اذا تهددت سلامة احدى الدول المجاورة لمصر من بلاد الشرق الأوسط ، وقد أثيرت ضجة كبرى حول هذه اللجنة واختصاصها ، وقد برر الدكتور هيكل وجودها ، فذكر أن بريطانيا لم تقترح وجود هذه اللجنة الا بعد علمها بأن المفاوضات المصرى لن يقبل بقاء قوات بريطانية على أرض مصر ، ومن ثم كان اعلانها فى ٨ مايو انها ستجلب بكل قواتها عن مصر برا وبحرا وجوا كما أعلن وزير خارجيتها ضرورة « ملء الفراغ » الذى سيترتب على هذا الجلاء ، لأن الدول الكبرى

(١٦٧) نص خطاب الدكتور هيكل (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) وقد ذكر فى مذكراته ج ٢ ص ٦٩ ، أن النقراشى طلب اليه اعتبار هذه التحفظات رغبات ، لكنه أبى .

(١٦٨) القضية المصرية ، نص مشروع صلقى - ييفن ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

التي ألقى عليها ميثاق الأمم المتحدة مسئولية ملء هذا الفراغ مختلفة فيما بينها فلا بد لكل واحدة أن تتخذ الاجراء الذي يكفل السلام في المنطقة التي ترى سلامتها جوهريا لحياتها ومصالحها ، هذا هو الذي دعاها لاقتراح اللجنة المشتركة ، وأضاف هيكل انه قال ان انشاء هذه اللجنة لا يكون مقبولا الا اذا تم الاتفاق على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما ، وأن تكون قرارات اللجنة استشارية غير ملزمة الا بقرار من الحكومة المصرية وقرار مماثل من الحكومة البريطانية وأن تتبع مجلس اركان الحرب الذي تعينه الأمم المتحدة بعد تشكيكه وأن تخضع لقراراته في هذه المنطقة ، وانه اذا تألفت اللجنة في هذه الحدود وتم الجلاء لم يبق ثمة خوف من وجودها (١٦٩) .

وواضح من سير المفاوضات أن الجانب البريطاني لم يصرح بالجلاء في ٨ مايو الا كعربون ينتزع به موافقة المفاوض المصري على وجود اللجنة المشتركة ، والتي تتولى ملء الفراغ العسكري في الشرق الأوسط ، والتي ستربط مصر بنطاق الأحلاف العسكرية ، ومن ثم وافق معظم أعضاء الوفد المصري ، ومن بينهم هيكل ، على المسألة من حيث المبدأ ، ولا يغير كثيرا من قيمة النص ما طلبه المفاوضون المصريون من جعل قراراتها استشارية ، ثم ان صيغة النص جاءت في النهاية مما يجعل الطرف البريطاني ، الأقوى ، يستطيع تفسيرها ، بما يتفق ومصالحه ، لا في مصر وحدها ولكن في الشرق الأوسط جميعه .

وفيما يتعنى بمسألة السودان تبني هيكل تفسير صدقي للنص الخاص بمسألة اعداد السودانيين للحكم الذاتي وحق اختيار النظام الجديد في السودان ، على أن ذلك لا يعنى اعطاءه حق الانفصال عن التاج المصري ، وانما المقصود أن يعمل المصريون والانجليز للبلوغ بالسودانيين الى الحكم

(١٦٩) تحفظات حزب الاحرار الدستوريين على مشروع المعاهدة (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) وانظر رد السياسة على مكرم عبيد دفاعا عن مجلس الدفاع المشترك في عديدها ١٨ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩٤٦ (مكرم باشا وسجل الدفاع المشترك ، هل مكرم باشا صفتان في وقت واحد ؟)

الذاتى ليختاروا نظام الحكم الذى يلائمهم برلمانيا كان أو غيره فى نطاق وحدة مصر والسودان ، تحت تاج مصر المشترك (١٧٠) . وبالرغم من ذلك ، فان بيثن نفسه قد أفكر انهما على ذلك !

والواقع ان الدكتور هيكل كان واقعيا فى ايمانه بحق السودان فى تقرير مصيره ونظام حكمه حتى وان تعارض ووحدة مع مصر فى بعض الشئون كالدفاع والسياسة الخارجية ، فهذا لا يتنافى مع ايمانه بوحدة وادى النيل ، وقد بلور خلال حديث له مع مجلة « السودان الجديد » رأى الأحرار الدستوريين فذكر « نحن لا نطلب ضم السودان كمستعمرة ولا انتدابا أو وصاية ، وانما نريد ان يكون للسودان ما لمصر وعنى السودان ما عليها ولأن أهل السودان يعرفون من أحوالهم وظروفهم أكثر مما نعرف نحن لذا فهم حقيقون بأن يضعوا من النظم الكفيلة بتنظيم الاستفتاء لتقرير مصيرهم أكثر مما يستطيع غيرهم ٠٠ » ، (١٧١) ، ثم عاد ليؤكد أنه اذا أراد السودان ان يوثق أواصر الوحدة مع مصر وأن تكون حكومة مصر والسودان جميعا مقرها القاهرة تم ذلك بالاتفاق بين مصر والسودان ، أما اذا أراد أن يتخلص من وحدة الدفاع والسياسة الخارجية وجب أن تجارى حكومته ، حكومة مصر ، واذا رفضت مصر ورأى أهل السودان أن وحدتهم مع مصر تضرهم لسبب أو آخر ، وجب أن يلجأوا الى الهيئات الدولية (١٧٢) .

ولم يمنع ذلك هيكل من استنكار تصريحات الحاكم العام للسودان التى أدلى بها فى ٧ ، ٢٢ ديسمبر بعد عودته من لندن ، وطلبه انهاء خدمة قاضى قضاة السودان (المصرى) فادان هيكل انجلترا كمسئولة عن هذه التصريحات ، ولدعوتها للانفصاليين من أهل السودان وتشجيعها لهم ، واستثنائها بتوجيه السودانين الى المصير الذى تريده (١٧٣) . وفى ذكرى

(١٧٠) تحفظات الأحرار الدستوريين (السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦) .

(١٧١) نقلا عن السياسة ٢٢ / ١ / ١٩٤٦ .

(١٧٢) السياسة ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٦

(١٧٣) السياسة ٢ يناير ١٩٤٧ . وقد عبر محمد علوبة عن نفس المعانى فى حديث =

اتفاقيتي ١٨٩٩ ، جللت « السياسة » صفحاتها بالسواد ، كما لو كانت هي الفكرى الأولى للاتفاقيتين وملأت أنهرها بالحديث عن المسألة السودانية ، وألقى محمد علوبة محاضرة عن الاتفاقيتين ، علق عليها اسماعيل الأزهرى فى دار خريجي الجامعة ، وأدلى هيكل بحديث كرر فيه المعانى السابقة عن الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير ، والوحدة تحت التاج المصرى ، وذكرت « السياسة » أن اتفاقيتي ١٨٩٩ لاتستحقان الاعتبار « وأننا غير معترفين بهما » وراحت تفضح أساليب الحكم الاستعمارى الانجليزى فى السودان وخاصة فى المسائل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية (١٧٤) .

* * *

ومن نقطة بروتوكول السودان ومسألة قاضى القضاة استأنف رئيس الوزراء الجديد ، محمود فهمى النقراشى ، مباحثاته مع السفير البريطانى رونالد كامبل ، وكان واضحا أن تفسيراته للمسألة كانت من وجهة نظر مصرية حتى أن السفير ذكر أنه « لم يستطع أن يتوصل معه إلى تسوية لأن آراءه لا تتفق ورغباتنا » وقد أوضح لى المتاعب التى يلقاها من جانب زملائه الأحرار الدستوريين ، وبالذات من الدكتور هيكل ، الذى يبدى عنادا أكثر ، (١٧٥) . وقد صرح بيثن فى مجلس العموم أنه عرض على الحكومة المصرية أن توقع اتفاقية تبادل المساعدة وبروتوكول الجلاء العسكرى

= له وتساءل : لم لا يكون سردار الجيش المصرى سودانيا ، بل لم لا يكون رئيس الحكومة سودانيا ويكون من بين أعضاء الوزارة سودانيون ؟ (السياسة ١٥/١١/٢٧) وأضاف أنا شخصا لا أمانع فى انتماج اخواننا السودانيين فى البرلمان المصرى ولكنى أشفق على نائب الابيض أو غيرها أن يتكبد مشقات السفر الى مصر ليحضر جلسات مجلس النواب .

(١٧٤) السياسة ١٩/١/٤٧ ، وحول السودان تحت الحكم الثنائى انظر : كتاب التيجانى عامر يحمل نفس العنوان نشره مركز الاهرام فى يوليو ١٩٧٨ ، ثم كتاب معشر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ١٨٩٩ - ١٩٥٦ ، بيروت ١٩٧١ .

- F. O. 371/62020, R. Campbell to F. O., Jan., 10, (١٧٥)

1947.

وإرجاء مسألة السودان لمناقشتها خلال مؤتمر يعقد مع المصريين والسودانيين، وإضاف أنه لم يتلق أى رد بخصوص ذلك أو حتى مقترحات جديدة بشأن تقرير مصير السودان (١٧١) .

وعندما وجد النقراشى اصرارا من الجانب البريطانى على موقفه قطع المباحثات ، وقرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن لينتقل بالقضية من نطاق الثنائية الى المحافل الدولية ، بعد أن لم يعد ثمة سبيل أمام المفاوض المصرى ليحقق نجاحا فى التفاوض المباشر ، أو بمعنى أدق حيث لم يبق له ، وأنصار المفاوضة ، من حجة يتعللون بها لى يتبنوا لحل القضية أسلوبا جديدا ، وكانت مسألة الاحتكام الى مجلس الأمن قد طرحت وتناقشتها الألسن ، وسئل عنها الدكتور هيكل وطالب بها دسوقى أباطة على نحو ما مر بنا ، وقد علقت صحيفة السياسة على قرار مجلس الوزراء « بأننا سوف نذهب الى المجلس محتكمين لامتصاصيين ، وأن الاحتكام ليس عملا عدائيا ، بل هو شرعى لمصر وبريطانيا وكل أمة » (١٧٢) .

وقد سبق اتجاه القضية المصرية تلك الوجهة حملة صادقة ضد بقاء القوات البريطانية شنها الدكتور هيكل حين ترأس وفد مصر الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ حيث طالب بأن ينص فى ميثاق الأمم المتحدة على أن يكون للتحالف الملزم لأحد الطرفين باطلا، ذلك أن أغلب المفاوضات التى تجرى لعقد المحالفات أو تجديدها يتم تحت ضغط صريح أو ضمنى بالقوات المسلحة أو الاحتلال العسكرى ، وأعلن باسم وفد مصر أن احتلال قوات أجنبية لبلد تتمتع بعضوية هيئة الأمم يعتبر

H. C. Deb. 5th ser. Vol. 434, 27 Jan, 1947. (١٧١)

(١٧٢) السياسة ٢٦ ، ٢٧ يناير ٤٧ ، ونص بيان الحكومة فى البرلمان فى العدد التالى . وكان علوية قد صرح بأن المفاوضات قد أصبحت « مرطبة » (السياسة ١٥ يناير ١٩٤٧) وصرح دسوقى أباطة بضرورة عرض قضية مصر والسودان كلمة غير مجزاة وصرح عبد المجيد صالح تصريحها شبيها .

تهديدا كبيرا لسيادة ذلك العضو . . وأنه لا ينبغي أن تقيم جيوش اجنبية في أية بلد من غير موافقة الشعب موافقة صريحة لا تحفظ فيها (١٧٨) .

وفي حديث لهيكل عن الهيئة الدولية التي ستعرض عليها القضية المصرية هل هي مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية ، ذكر أن هذه مسألة اختصاص يبحثها الفنيون المختصون في شئون الأمم المتحدة (١٧٩) ، معنى هذا أنه لم تكن للحكومة المصرية خطة محددة تنفذها في حالة قطع المفاوضات ، ومن ثم نشأت مشكلة الى أي الجهات تلجأ مصر ، استغرقت وقتا «ضائعا» على القضية المصرية ، أتاح لخصومها الانجليز إعادة ترتيب أوراقهم ، وعكفت الحكومة المصرية خلاله على اعداد مذكرة فنية درست فيها مسألة بطلان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ، ونفى الأحرار الدستوريون أن ثمة خلافا بينهم وبين رئيس الوزراء - كما ادعت المعارضة - حول الهيئة التي ستتجه الحكومة اليها ، وأعلنوا أنهم ليس لديهم مانع من الاتجاه فورا الى مجلس الأمن (١٨٠) ، ورد النقراشي على تصريحات بيثن التي أدلى بها في مجلس العموم ، وذكر أن مصر لن تقبل سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (١٨١) . وعندما ذكرت المانشستر جارديان أن الأحرار الدستوريين يبطنون الرغبة في المفاوضات ، ردت «السياسة» بأنه ليس في مصر أحد من الأحرار الدستوريين ولا غيرهم يجد من نفسه الاستعداد لمفاوضة الانجليز . وصرح كلا من عبد المجيد صالح واحمد خشبة بأن مصر لن تعود الى المفاوضات وقد أفسد جوها بيثن ، وأن الحكومة لاتعترف بقيام معاهدة ١٩٣٦ ، وأنها ستعلن ذلك حينما تحتكم الى الدول ، (١٨٢) .

(١٧٨) هيكل : موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٢ / ١٠ - ١٢ / ١١ / ١٩٤٦ ص ١٤ - ١٥ ، بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

- (١٧٩) السياسة ٢ فبراير ١٩٤٧ .
- (١٨٠) السياسة ٢٤ أبريل ١٩٤٧ .
- (١٨١) السياسة ١٩ مايو ١٩٤٧ .
- (١٨٢) السياسة ٢٩ ، ٣١ مايو ١٩٤٧ .

وتألف الوفد الرسمي لمجلس الأمن واشترك من الدستوريين عبد المجيد صالح وأحمد رمزي ، بناء على طلب رئيس الحزب الذي اعتذر عن عدم الاشتراك بنفسه وقد أطلعه النقراشي على صيغة عريضة مصر الى المجلس فرأى فيها مناقشة قانونية بقيقة للمسألة المصرية ، ولكنها جاءت غفلا من الإشارة الى مفاوضات ١٩٤٦ التي ينبغي أن تكون محل نظر المجلس ، وأبدى هيكل ملاحظاته هذه للنقراشي ، وإن كان الأخير لم يأخذ بها في عريضة الدعوى التي أعدت في ٨ يوليو ١٩٤٧ ، وإن كان قد أخذ بها في خطابه أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقد طلبت مصر في هذه العريضة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا وانهاء النظام الإداري الحالي للسودان ، بعد أن أوضحت أن اتفاقيتي ١٨٩٩ ، كانتا أثرا من آثار القهر وأن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، وأصبحت مصر غير ملتزمة بها (١٨٣) .

ولعل من الغريب حقا أن تنشر السياسة حديثا مع صدقي باشا سألته مندوبها خلاله عن الخطوة التالية في حالة فشل مسعى مصر في مجلس الأمن فأجابه صدقي بأن المجلس إما أن يبحث القضية وإما أن يقرر عدم اختصاصه فيصبح حلها بطريق آخر وقد يكون هذا الطريق هو الاتصال بين مصر وبريطانيا لتسوية المسألة (١٨٤) . وهكذا تطوعت السياسة بنشر هذا الحديث عن عودة المفاوضات الثنائية في صدر صفحاتها ، والقضية لا زالت بسبيلها الى المحفل الدولي ، وتكمن خطورة هذا الرأي

(١٨٣) حول تعيين أحمد رمزي بدلا من هيكل الذي اعتذر أنظر :

F. O. 371/62973, Campbell, May, 27, 1947.

وأحول عريضة مصر الى مجلس الأمن أنظر : قضية وادي النيل : بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي ص ج ، د ، ص ٤ ، ٢٧ .

(١٨٤) السياسة ١٤ يوليو ٤٧ ولم تعلق السياسة على الحديث ، والمعروف أن صدقي كان من رايه الاستمرار في المفاوضة مع بريطانيا ، أنظر :

F. O. 371/62974, Campbell to F. O. 13-6-47.

حيث تحلل الوثيقة شعور النقراشي بالاحباط في الوقت

الذي لم يكن بوسعه أن يتراجع فيه عن لجوئه الى مجلس الأمن .

في تلك المرحلة أنه نشر في صحيفة يشارك حزبها في مسئولية الحكم ،
وتكاد تكون ناطقة باسم الحكومة ، كما أنه لواحد من السياسيين الذين لازالت
في أفواههم مرارة الفشل في المفاوضات ، وبربط هذا الحديث برفض رئيس
حزب الأحرار المشاركة في وفد مصر الى مجلس الأمن، يصبح بوسعنا أن نتصور
أن لدى الحزب ادراكا بأن اتجاه القضية هذه الوجهة غير مجد ، وأن مسألة
التفاوض مع بريطانيا لازالت مطروحة ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للجانب
البريطاني .

وقد طلب الى هيكمل أن يرسل برقية الى رئيس مجلس الأمن تاييدا
للقراشي فأبدى دهشته من ذلك لكونه رئيس حزب مشترك في الوزارة ،
ولحزبه عضوان في وفد مصر لدى مجلس الأمن ، واعتبر ذلك مظهرا جوفاء
لا تليق برئيس حزب ، ولكنه لم يلبث أن استجاب لوساطة دسوقي أباطة ،
ورئيس الديوان الملكي ولأن رئيس الحزب الوطني فعل ذلك ، فكتبها هيكمل
وهو مقتنع أنها لن تقدم ولن تؤخر (١٨٥) . وفي ٥ أغسطس ألقى النقراشي
خطابا مطولا أمام المجلس ، فند فيه المزاعم الانجليزية ، وبلور المطالب
المصرية وأوضح التطور التاريخي لقضية وادي النيل ، ورد عليه المندوب
البريطاني الكسندر كادوجان ، بالمطالبة بحذف المسألة من جدول أعمال
المجلس لأن معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول حتى عام ١٩٥٦ ، واتهم رئيس
الوزراء المصري بأنه يشن هجوما « لاضابط له » على أمة زميلة من الأمم
المتحدة ، وذكر أن النقراشي أخطأ اللثام عن أن توقيع مصر لمعاهدة ١٩٣٦
لم يكن الا حيلة مؤقتة « واننا نلرجو الا ينطبق هذا على توقيع مصر لميثاق
للأمم المتحدة » ، وقد رد عليه النقراشي في مساجلة تاريخية مشهورة دمج
فيها خطاب كادوجان بأنه يدافع عن الاستعمار ووصف الانجليز بأنهم
« ضيوف طفيليون » وأن وجودهم يثير مشاعر المصريين وسخطهم ، وأن
الزمام سوف يفلت اذا فشلت المساعي السلمية ... الخ (١٨٦) .

(١٨٥) هيكمل : منكرات ، ج ٣ ص ٧٢ - ٧٦ ونص البرقية في السياسة

٤ / ٨ / ١٩٤٧ .

(١٨٦) السياسة ١٦ أغسطس ١٩٤٧ ، انظر خطبته في كتاب قضية وادي النيل،

ص ١ - ٦٥ ورد كادوجان في : R.I.I.A., Great Britain pp. 102-104.

واستمرت خطب النقراشي ومناقشاته للمشروعات المقدمة من ممثلى بعض الدول فى المجلس الى ان قرر المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ الاحتفاظ بالنزاع المصرى الانجليزى فى جدول الأعمال ، وبهذا لم يتوصل المجلس الى اتخاذ أى قرار . وقد أخذ على وفد مصر ورئيسه أنه ربط بين وجود القوات البريطانية فى مصر وبين مبدأ وحدة وادى النيل ، حيث اتخذ المندوب البريطانى من ذلك وسيلة للتشهير بمصر واتهامها بأنها تريد استعمار السودان . . ، كذلك أخذ على الحكومة المصرية أنها تأخرت فى عرض القضية فلم تعرضها فى فبراير أو مارس ١٩٤٦ حين عرضت سوريا ولبنان وايران قضاياها ، حيث كان المجلس فى بداية عهده والأنظار معلقة عليه ، كما لم يكن انقسام العالم الى كتلتين ، قد تبلور فى عام ١٩٤٦ . كذلك فان الكتلة الضالعة مع أمريكا كانت أميل الى الكتلة الاستعمارية التقليدية والتي شكلت أغلبية فى المجلس ، بالإضافة الى احراج حزب الوفد للنقراشي وكان ضد الوزارة منذ البداية (١٨٧) ، بارساله البرقيات لمجلس الأمن يذكر فيها أن رئيس الوزراء المصرى لا يمثل مصر ، مما اثر فى سمعة المصريين أمام المحفل الدولى . ولم يكن بوسع النقراشي الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى عام ١٨٩٩ قبل عرض المسألة مما أتاح للمندوب الانجليزى فرصة اتخاذها محورا لمناقشاته ومدافعة حجج وفد مصر .

وعموما بعد فشل القضية أمام مجلس الأمن ، خطب رئيس الحزب بأن طلب الحق وحده لا يكفى ، بل يجب أن نؤمن بما نطلب ، وأن من الايمان أن نستعد للتضحية ، وذكر سامعيه بالمؤمنين الأوائل وكيف قتلوا وحاربوا وحاربوا ثم قرر أخيرا ، بعد مناقشته القضية الوطنية فى مجلس الأمن ، أن المفاوضة مع وجود الاحتلال لايتترك للدولة المحتلة الحرية الكافية فى أن تعقد معها معاهدة كما ينبغى أن تكون المعاهدة (١٨٨) ، وما لبث وزير الدفاع اللواء أحمد عطية ، وكان دستوريا ، أن رد على تهديد الانجليز بالعودة الى الثكنات التى أخلوها فى القاهرة والاسكندرية ، « بأننا لن

F. O. 371/62974, Campbell to F. O. June, 13, 1947. (١٨٧)

وسيد يونس : القضية المصرية فى مجلس الأمن ، بحث غير منشور ص ٤٧ - ٤٩

(١٨٨) خطبة هيكل باشا أمام شبان الاحرار (السياسة ٨ / ٩ / ١٩٤٧)

فتخطى عن شبر واحد من هذه الثكنات التى تسلمناها ، وسندافع عنها حتى آخر قطرة من دمائنا ، وأنه إذا صح هذا النبأ فإنه يعتبر بمثابة إعلان حرب من جانب بريطانيا ، (١٨٩) .

ووسط ضجيج رجال الحزب بأن مصر « لن تلقى السلاح فى الحرب التى شنتها على الاستعمار الانجليزى » ، لم تختف تماما مسألة المفاوضات الثنائية ، فذكر عبد المجيد صالح ، أحد عضوى الحزب فى وفد مصر ، أن مفتاح نجاحها بيد الانجليز فاذا ارادوا احقاق الحق فليعلنوا بعزم وصراحة جلاء جنودهم عن مصر والسودان ، عندئذ يستطيع المصريون أن يفاوضوا الانجليز لأنهم اذا تفاوضوا واحتلالهم لا يزال واقعا كمن يمد يده بالسلام وفى يده خنجر (١٩٠) .

وقد اشترك الحزب فى مؤتمر ضم جماعات من الشبان والايوان المسلمين وحزب مصر الفتاة فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ ، دعا فيه الى اضراب عام (١٩١) ، كذلك طالب العضو الدستورى الآخر فى وفد مصر لمجلس الأمن ، أحمد رمزى ، باستخدام القوة ضد الانجليز « ويكفيها من القوة ماندفعهم به الى البحر » (١٩٢) وهكذا برغم الدروس التى تلقاها السياسة المصريون خلال جولات المفاوضات الثنائية ، ورغم الاحباط التى منيت به القضية الوطنية أمام مجلس الأمن ، ورغم التهديدات السابقة ، بقى أمر المفاوضة الثنائية واردا ، مما يقطع بأن مسألة تصور حل « ثالث » للقضية لم تكن راسخة فى نفوس السياسة ، وعلى رأسهم رجال حزب الأحرار ، مما يسهل المقايضة على هذا بالعودة الى نطاق المفاوضات أو حتى اللجوء ثانية الى مجلس المحافل الدولية .

(١٨٩) نص تصريح اللواء أحمد عطية (السياسة ١٤/٩/١٩٤٧)

(١٩٠) السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

(١٩١) F. O. 371/62992. Cabinet Distribution, Aug. 25, 1947.

(١٩٢) محاضرة أحمد بك رمزى بنادى الحزب (السياسة ١٤/٣/١٩٤٨) .

وقد عهد الى الدكتور هيكل بان يترأس وفد مصر لحضور الدورة الثانية العادية لهيئة الأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ ، وسافر بالفعل ثم القى في ٤ أكتوبر ١٩٤٧ كلمة وفد مصر ، تحدث خلالها عن ان وجود القوات الأجنبية في أراضي الدول يمثل اعتداء على استقلالها ، ولم يثنأ أن يعرض المسألة المصرية على الجمعية العامة مادامت مطلقة أمام مجلس الأمن ، ولذا انتهز فرصة عرض الاقتراحات الخاصة بحق الفيتو وأشار الى عجز المجلس عن حل المسألة المصرية ، وأن هذا الحق لم يثره أحد عند عرض المسألة مع أن الحق فيها واضح وأسهب في الحديث الى الحد الذي اتهمه فيه الخدوب الانجليزى (هارتلى شوكرز) بانتهاز الفرصة للدعاية لوطنه (١٩٣) .

ورغم هذه الجهود لم يتسن للجمعية العامة ان تتخذ موقفا تجاه القضية المصرية ، فعادت من المنظمة الدولية بغنيمة الاياب ، وراح أنصار الحكومة في مجلس النواب يعددون ما حصلت عليه مصر من دعاية لقضيتها التي أسمعت للعالم كله ، ومن تطور خرجت به القضية من رتبة الثنائية وحلقتها المفرغة وبدلا من أن يكتفى تقرير لجنة الرد على خطاب العرش بذلك (١٩٤) . راح يصور المطالب التي حصلت عليها مصر على أساس ما كان يمكن أن يقطه وفد إنجلترا في مجلس الأمن ولكنه لم يقدر عليه ، فكان مكسبا «سلبيا» للقضية المصرية !

ويتصل بتدويل القضية مسألة الانفتاح بها على معسكرى العالم ، وقد فكرت حكومة النقراشى في طلب المساعدة من الولايات المتحدة ، في

(١٩٣) الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة ، عام ١٩٤٧ تقرير أعمال الدورة العادية الثانية (١٦ / ٩ - ٢٩ / ١١) ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٩ .
(١٩٤) مضابط النواب : الهيئة التاسعة ، ملحق بجلسة ٢٩ / ١٢ / ٢٧ ص ٢٨٦ وبه « فلم يستطع الوفد البريطانى أن يحصل من المجلس على قرار برفض المطالب المصرية أو اخراج النزاع من جدول أعماله أو بإحالة الى محكمة العدل الدولية » الخ ، .

الشئون العسكرية من حيث المعدات والتدريب ولكن الخارجية البريطانية قطعت السبيل على الحكومة المصرية ، بأن أرسلت الى سفيرها في واشنطن بتوجيهات مؤداهما أن يطلع المسئولين الأمريكيين على النصوص الواردة في معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بتعهدات مصر ، بأن تختار المربين العسكريين ومعدات جيشها من الجيش الانجليزي ، وأن الحكومة الانجليزية قد أخفت على عاتقها بالفعل تنفيذ ذلك وأن مصر تتهرب من تعهداتها الواردة بالمعاهدة ، فإذا ما ساعدتها الولايات المتحدة فإن هذا يكون خرقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، يجعل بريطانيا تحتج لدى الحكومة الأمريكية على ذلك (١٩٥) .

وثمة محاولة أخرى قام بها الدكتور هيكل حين انتهز فرصة وجوده في نيويورك رئيسا لوفد مصر في الجمعية العامة ، حين التقى بوكيل الخارجية الأمريكية ، وفكر له أن انجلترا أقرت الجلاء برا وبحرا وجوا وأن الجلاء مطلب مصرى لاسبيل الى المساومة فيه . . فقاطعه الوكيل الأمريكى بقوله ان انجلترا قررت الانسحاب من فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، عند ذلك لا يتبقى لها نقطة ارتكاز في البحر المتوسط غير قناة السويس ، فحاجه هيكل بالوجود الانجليزي في جبل طارق ومالطة وقبرص ، فرد وكيل الخارجية الأمريكية بأن « هذه مسألة بينكم وبين انجلترا لانرى نحن أن نتدخل فيها » ، (١٩٦) .

ولم يكن هذا هو رأى الدكتور هيكل قبل ذلك اللقاء ، عندما صرح لوكالة الأنباء الفرنسية ، حين سئل عن الالتجاء الى روسيا اذا اضطرب الميزان السياسى بين العرب والطفاء ، بأن البلاد العربية يجب أن تعتمد على نفسها ، أما الالتجاء مرة الى دولة كبيرة ومرة الى دولة أخرى ، فأمر

F. O. 371/62974, F. O. to Washington, Secret, June, (١٩٥) 23, 1947.

(١٩٦) أوراق الدكتور هيكل : نص خطابه في عيد الجهاد في ١٢ نوفمبر ١٩٥١ ص ٧ - ٨ ، انظر دراسة لمحمد أنيس عن الوفد وتداول القضية المصرية بالافتتاح على روسيا وأمريكا (الاهرام ٣ / ١١ / ١٩٧٢) .

لا يؤدي الى نتيجة مثمرة (١٩٧) . كما طرح هيك مسألة موقع مصر من الصراع بين الكتلتين والحرب الباردة ، وكان الصراع محتما في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فتساءل : أتنضم مصر الى الكتلة الشرقية لأننا شرقيون ولأننا ثقنا الأمرين من دول الكتلة الغربية ، أم ننضم للكتلة الغربية لأنها تقف في وجه الشيوعية وقوانيننا وتقاليدينا وعقائدينا تأبى الشيوعية ؟ ثم اتفق مع زملائه أعضاء وفد مصر على أن يكون موقف مصر موقف توفيق بين الكتلتين حفظا للسلام والا فان مصر ستؤيد ميثاق الأمم المتحدة سواء أكان تأييدها في جانب هذا الفريق أو ذلك (١٩٨) .

وقد ذكرت « السياسة » بأنه يحسن على الغرب أن يسعى الى التحالف مع العرب وليس العكس ، وكان ذلك في معرض تطبيقها على حديث لمراسل وكالة الأنباء العربية قال فيه أنه يحسن على العرب اتباع سياسة ترمى الى عقد محالفات جماعية مع الغرب ، كما نددت « السياسة » بالاتحاد السوفيتي وسياسته ، وذكرت أنها ليست خطرا علينا وحدنا ، بل خطرها أكثر على الجبهة الديمقراطية ، وأن المنطق السليم هو أن تعمل الجبهة الغربية لتوحيد سياستها معها ، كما ذكرت فيما بعد أننا أقرب ما نكون الى الكتلة الغربية مادة وروحا ، والذي نريده أن تكون هذه الكتلة أقرب ما تكون اليها عدلا وانصافا (١٩٩) .

وازداد ميل رئيس الحزب نحو الكتلة الغربية وضوحا عندما سئل عن النقطة الرابعة من برنامج الرئيس الأمريكي ترومان ، المتعلقة بمساعدة الشعوب المتأخرة اقتصاديا ، أجاب بأنها لا تنطبق على مصر ، وأضاف أنه ربما كان التفكير في مشروع مارشال له ما يسوغه لو أن هذا الأمر عرض

(١٩٧) صوت الاحرار ١٥ يونيو ١٩٤٦ (روسيا والبلاد العربية ورأى هيكل باشا) .

(١٩٨) أوراق هيكل : الملف السادس ، خطابه بنادي الحزب في ١٤/١٢/١٩٤٧ ص ٣ .

(١٩٩) السياسة ٨/٩/١٩٤٨ ، ٢٣/٤/١٩٥٠ .

من جانب أمريكا ، ولو أن فكرة كفكرة حلف الأطلسي تناولت مصر كما كان الشأن حين التفكير في خلق مجموعة دول البحر المتوسط ، وغيرها من التكتلات ، (٢٠٠) . وامام المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد بدبلن في سبتمبر ١٩٥٠ أبدى تحسره لأن مصر لم يكن لها مكان بين دول حلف شمال الأطلسي ، وكان انضمام ايطاليا اليه وهي من دول البحر المتوسط قد شجعنا على هذا الاعتقاد ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . ولم يحدث كذلك ان نفذت فكرة ميثاق يضم بلاد البحر المتوسط يكون مكمل لميثاق الأطلسي ، (٢٠١) .

وعندما أصبح حزب الأحرار خارج السلطة ، في معارضة حكومة الوفد (٥٠ - ١٩٥١) سئل رئيسه عن رايه بخصوص ميثاق الأطلسي ، اجاب بانه يتعين أولاً أن تعرف مصر حقيقة الأعباء التي يجب ان تتحملها ، وثانيا اذا كان معنى هذا أن يذهب الاحتلال البريطاني ليفسح الطريق لاحتلال دولي فاني أفضل الأول ، وعندما هاجمته صحافة الوفد ، أنكر أن العبارة الأخيرة وردت على لسانه ، وأنه لا يمكن أن يفضل احتلالا على احتلال (٢٠٢) . وعموما لم يكن الدكتور هيكل وحزبه من أنصار الحياد ، فلم ير غرابة من قبول الانحياز ، بل انه حين كان يناقش في مجلس الشيوخ ما تنفقه مصر على التسليح في أواسط عام ١٩٥١ ، أشار الى ان مصر اذا قررت الانحياز الى أى من الكتلتين ، فان الكتلة التي ستتنضم اليها يكون عليها أن تقوم بتسليح مصر مثلما يحدث لايران وتركيا وغيرها (٢٠٣) .

وعندما تقدمت بريطانيا الى حكومة الوفد بمشروع الدول الأربع (انجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا) الذي ينص على انشاء قيادة متحالفة للشرق

(٢٠٠) السياسة ٣ / ١٢ / ١٩٤٩

(٢٠١) أوراق هيكل : الملف السادس ، نص كلمته في ٩ / ٩ / ١٩٥٠

(٢٠٢) السياسة ٢١ يناير ١٩٥١ تصريح هيكل باشا لوكالة الانباء العربية في باريس ثم استدرأكه في عدد ٢٤ / ١ / ١٩٥١ (وكانت السياسة قد نقلت الحديث بنصه أول مرة دون تكتيب أو تعليق) .

(٢٠٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٦) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ ص ٢١٠٥

الأوسط ورفضته حكومة الوفد ، علق عليه الدكتور هيكل فعرض لمسألة جعل القاعدة الحالية في القناة قاعدة للقوات المتحالفة التي ترابط في مصر في وقت السلم استعدادا للدفاع عن الشرق الأوسط ، وذكر أن بريطانيا قد وافقت عام ١٩٤٦ على الجلاء عن مصر وأقرت أن بقاء القوات لا تقتضيه المحافظة على المواصلات الامبراطورية ، الا الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم يحدث جديد يوجب العدول عن هذا الرأي ومن حق مصر أن تعترض على هذا الاقتراح - جعل القناة قاعدة للقوات المتحالفة - بالعرض المتقدم فان قبلت الدول الأربع هذا المطلب أمكن أن تناقش بروح الثقة ما جاء بمقترحاتها مناقشة تكفل اتفاق الجميع على ما يجب اتخاذه لسلامة الشرق الأوسط ، ثم تساءل : أفلا يقتضى المنطق والانصاف أن يوضع نظام للدفاع عن الشرق الأوسط على غرار ميثاق الأطلسي الشمالي فيحترم استقلال الدول المشتركة فيه ؟ (٢.٤) .

وهكذا لم ير هيكل غضاضة في أن ترتبط مصر بحلف الأطلسي أو بالحلف الرباعي ، مع تحفظه ألا تصبح قاعدة عسكرية لهذا أو ذاك في وقت السلم في حين أن بريطانيا لم توافق على الجلاء عن القناة الا مشروطا بتحول قاعدتها فيها الى قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وغنى عن التوضيح أن مجرد قبول مبدأ التحالف ، رغم التحفظ ، له مخاطره المحتملة في حالات التهديد بالحرب أو الطوارئ الدولية وغيرها مما سيحول مصر ، بشكل أو بآخر ، الى قاعدة ليست للدفاع عن مصالح بريطانيا وحدها ، بل عن مصالح الدول الأربع في الشرق الأوسط بأكمله . وهكذا كان انفتاح القضية المصرية على العالم يعنى ، في نظر حزب الأحرار الدستوريين ، الانحياز للكتلة الغربية وأحلافها ، بحكم انتماءات رجال الحزب ، وهو موقف طبيعي على كل حال من أنصار فكرة التحالف ، ولأنهم لم يستطيعوا اتخاذ موقف راديكالي وعملى تجاه الانجليز بخصوص القضية الوطنية ومن ثم كان

(٢٠٤) حول القيادة المتحالفة أنظر أحمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والشرق العربى ص ١٠١ ، صلاح الشاهد : نكرياتي في عهدى ص ٩٤ ، وموقف الدكتور هيكل : أوراقه الخاصة ، (الملف الثالث) خطبة عيد الجهاد ١٢ / ١١ / ١٩٥١ ص ١٧ - ١٩ .

البديل لخروج مصر من الدائرة الثنائية ، هو الخروج الى دائرة حلف
دفعى او ميثاق جماعى تشترك فيه بريطانيا ايضا .

* * *

عادت القضية المصرية من مجلس الأمن ، ومصر متهمة ، دعائيا
وادعاء ، بالرغبة فى استعمار السودان ، حيث صال المندوب الانجليزى وجال
ليحول قضية وحدة وادى النيل ، بل وليطمس قضية الجلاء معها ، الى
مادة للدعاية لصالح بلاده ، وليضع وفد مصر فى موضع الدفاع عن وحدة
وادى النيل ، وبعد فشل القضية المصرية أمام المجلس بيومين شرعت
الحكومة البريطانية ، عن طريق الحاكم العام للسودان فى اعداد مشروعات
تتعلق بايجاد جمعية تشريعية جديدة ومجلس تنفيذى للسودان ، بالاضافة
الى عديد من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتي سميت بعمليات
« السودنة » (٢٠٥) ، وأبرق الحاكم العام بذلك للحكومة المصرية فى ١٣
سبتمبر ١٩٤٧ ، مما رأت فيه الحكومة المصرية انتقاصا من حقوقها وسلطانها ،
وأنة لا ينبغى اتخاذ مثل هذه الاصلاحات دون مشاركتها فى الوقت الذى
جعلت فيه الحكومة المصرية نصب عينيهما أن تمكن السودانين من أن
يساهموا باكبر قسط فى حكومة السودان « وأنه بالرغم من ذلك كله فإن
المقترحات قد أحاط محل الاعتبار ٠٠٠ الخ » (٢٠٦) .

واجتمع حزب الأحرار الدستوريين لبحث مشروعات « السودنة »
واصدار قرار بشأنها على أساس الحرص على جميع حقوق وأهداف أبناء
وادى النيل فى السودان ، مع عدم الوقوف حجر عثرة فى سبيل تقدم
السودانيين وتمتعهم بقسط أوفر من الحكم ، كما صرح دسوقي أباطة ،
وقد ألف الحزب لجنة لدراسة الموضوع (٢٠٧) ، لم تلبث أن أصدرت تقريرها

R.I.I.A. Great Britain in Egypt, pp. 108-109. (٢٠٥)

(٢٠٦) نص برقية الحاكم العام والرد المصرى فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ بكتاب :

السودان من ١٣ فبراير ٠٠ ص ٢١٢ - ٢١٧

(٢٠٧) السياسة ٢٢ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .

بمقدمة عن اتفاقيتي ١٨٩٩ وما تبعهما تحت ضغط الاحتلال ، وتعدي انجلترا حدود المشاركة في الادارة الى السيادة ، واستنفادهما لأغراضهما بعد بطلانهما ، ورأى أن في التطورات الأخيرة انكارا لضرورة موافقة مصر على النظام المقترح ، في حين أن الحاكم العام لا يملك ذلك ، كما أن النظام الجديد يتضمن تكوين سلطة تشريعية ومجلس تنفيذي في حين أن اتفاقيتي ١٨٩٩ لا تخولان انجلترا ذلك ، وكذلك مسألة الجنسية السودانية ومحاولة تحقيقها لفصل السودان عن مصر حتى يتم لها التهام السودان ٠٠ الخ ثم قرر الحزب :

أولا : أن تقف الحكومة المصرية في مفاوضاتها عند الحد الذي وصلت اليه بعد أن أظهرت حسن نيتها بالتعديلات التي حاولت ادخالها على المشروعات .

ثانيا : أن تضع للسودان من الآن نظاما دستوريا يلائم حاله وينفذ في ظل الانتخاب الحر ويؤدي به في النهاية الى حكم ذاتي كامل في نطاق وحدة وادي النيل (٢.٨) .

وكان طبيعيا أن تقبل الحكومة البريطانية توصيات مؤتمر ادارة السودان وحاكمه العام ، أما الحكومة المصرية فرات ادخال تعديلات عليها ، صاغت بعدها حكومة السودان هذه التوصيات في شكل مشروع قانون أرسلته الى الحكومة المصرية ، رأت أنه لا يتضمن التعديلات التي اقترحتها ، وشكلت لجنة ثنائية من وزير الخارجية المصري أحمد خشبة (الدستوري) والسفير البريطاني رونالد كامبل لينظرا المشروع معا ويرفعا توصياتهما لحكومتيهما ، واستمرت المباحثات (٦ - ٢٨ مايو ١٩٤٨) التي اتفق خلالها على عدم تناول قضية السودان ولا مصيره ، وإنما تتناول الاصلاحات الادارية والتشريعية (٢.٩) .

(٢٠٨) تقرير حزب الاحرار بشأن السونة بالسياسة ٨ / ٢ / ١٩٤٨ ، ثم شرح المطلبين بعدد ١٤ مارس ١٩٤٨ .

(٢٠٩) السودان من ١٢ فبراير ٠٠٠٠ ص ٢١٨ - ٢٣٦ عرض لوثائق المباحثات .

وتم التوصل الى اتفاق يضم النقاط التالية : تكوين لجنة مصرية انجليزية سودانية للأشراف على تقدم السودانين نحو الحكم الذاتى ، وتشكيل لجنة انجليزية مصرية للأشراف على انتخابات الجمعية التشريعية ، ثم تعيين عضوين مصريين فى المجلس التنفيذى ، ممن يعملون فى خدمة السودان ، وحضور كبار الضباط المصريين بالسودان اجتماعات المجلس التنفيذى عندما يناقش مسائل الدفاع وأخيرا استمرار النظام الإدارى فى السودان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (٢١٠) . وقد انتهت المحادثات بعد أن طلبت الحكومة المصرية أن يكون اشتراكها فى اعداد السودانين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وتمسكت بأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد ، فلم يوافق الجانب البريطانى (٢١١) .

وقد قدم خشبة باشا مشروع الاتفاق الى مجلس الشيوخ الذى رأى فيه استمرارا للحكم الثنائى وتجاهلا لمبدأ وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وكذلك تقوية سلطة الحاكم العام وخلق سلطات دستورية عليه (٢١٢) . وهكذا لم يستطع الوزير المصرى أن يحد من اطماع بريطانيا فى السودان عن طريق تكريسها لسياسة السودنة ومساندة الحاكم العام على السير فى اجراءات تتنافى وصلة مصر التاريخية بالسودان فى اطار وحدة وادى النيل ، بالاضافة الى ان الحكومة قد تجاهلت قرارى الحزب ، الذى كان له نصف عدد الوزراء مما يوضح حجم تأثيره داخل الوزارة ولم يغير من الأمر أن هيكلا وبعض الدستوريين معه رفضوا سياسة خشبة فى المسألة السودانية ، الأمر الذى جعله يفكر فى الاستقالة (٢١٣) .

* * *

ورغم هذه التطورات ، وفى غضون عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، لم يستطع

H. C. Deb. 5th Ser. Vol. 542, June, 7, 1948. (٢١٠)

(٢١١) السودان من ١٢ فبراير ، ص ٢٢٧

(٢١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ١٠١ - ١٠٢

F. O. 141/1256, Memorandum, June, 28, 1948. (٢١٣)

حزب الأحرار الدستوريين أن يتخطى عن أسلوب المفاوضة بخصوص القضية الوطنية ، وعندما صرح تشابمان اندروز - القائم بعمل السفير البريطاني في مصر - بأن بلاده على استعداد لاستئناف المفاوضات « إذا خطت مصر الخطوة الأولى » تساءلت صحيفة الدستوريين عن كنه هذه الخطوة الأولى ، وطلبت إلى بريطانيا أن تبدأ هي بها ، ودعا الدكتور هيكل إلى استئناف المفاوضات على أسس جديدة ، منها أن تنظر إنجلترا إلى دول الشرق على أنها دول لها كرامة مساوية لكرامة إنجلترا ، وعلى ضوء كفالة السلام العالمى وتحقيق المطالب القومية لهذا الشرق ٠٠٠ الخ (٢١٤) . بل لقد رأت صحيفة السياسة أن أية مفاوضة لمصر أمر ينفوى على شيء من القوة ، لأنه يعنى أننا متشددون في التمسك بحقوقنا ، ثم ذكرت وهي تصور الأسس التي تبني عليها المفاوضات « أننا لا نقول ذلك تعجلا لمفاوضة وإنما نقوله لاصابة الأهداف المباشرة إذا كان الجانب البريطانى قد خلص النية في مباحثتنا من جديد » (٢١٥) .

وفي أواخر مايو ١٩٤٩ ، عندما كان وزير الخارجية المصرى أحمد محمد خشبة يتنقل بين لندن وباريس ، أذيع أنه التقى بوزير الخارجية البريطانية بيثن لقاء ذكر عنه المتحدث البريطانى بأن الجانبين « استعرضا بروح التفاؤل أمورا ذات مصلحة مشتركة ولوحظ أن ثمة تقدما كبيرا قد تم في سبيل تسوية المشكلات المتعلقة كالاتفاق المالى على مشروع مياه النيل ، وقد فهم أن الوزيرين لم يتناولا مسألة وضع معاهدة بين مصر وبريطانيا ، ، بينما أضافت « السياسة » أن الخارجية البريطانية صرحت بأنها ليست مستعدة لأن تتقدم بعرض من العروض ، ثم وصفت هذا التصريح بأنه نوع من « القدل السياسى » ، ويبدو أن مهمة خشبة كانت محاطة بالكتمان ، لجس نبض الخارجية البريطانية حول استئناف المفاوضات ، ولكن جاء التصريح البريطانى مخيبا للآمال ، الأمر الذى يفسر اشتداد لهجة « السياسة » إزاء التصريح ، ويزيد الأمر وضوحا أنها في معرض اتهام

(٢١٤) السياسة ١٠ أكتوبر ١٩٤٨ : مقال لحافظ محمود وكذلك الزمان ١٧

أكتوبر ١٩٤٨ هيكل باشا يدعو لاستئناف المفاوضات .

(٢١٥) السياسة ١٢ مارس ، ٢١ أبريل ١٩٤٩ .

صحف الوفد للحكومة بالتهالك على المفاوضات ، تساءلت السياسة في استنكار :
هل يسمى خروجنا بقضية البلاد عن هذا الذي يسمونه ركودا ،
تهالكا ؟ (٢١٦) .

وهكذا انعقدت نية للوزارة على الخروج بالقضية من حالة الركود التي
وصلت اليها بإبداء الرغبة في استئناف المفاوضات ، فكان ما كان ، ومع
ذلك ظل حزب الأحرار حتى أواخر عام ١٩٤٩ يروج لفكرة المفاوضات ، مؤكدة
صحيفته أنها وسيلة قد تحقق الغايات القومية ، فإذا أضفنا الى ذلك ان
المفاوضة لن تنتهى الا الى مجرد مشروع سيعرض على البرلمان فما هي
أسباب التخوف ؟ ، (٢١٧) .

وحين تولت حكومة الوفد الأخيرة السلطة في يناير ١٩٥٠ واستعيد
حديث المفاوضات ، وكانت صحف الوفد تنعى على الحكومة السابقة مسعاها
في هذا الصدد ، مع ذلك شرعت الحكومة الجديدة في إجراء سلسلة المحادثات
التي مهدت لاستئناف المفاوضات ، والتي تمت بالفعل في الفترة من مارس
٥٠ حتى نوفمبر ١٩٥١ ، وقد صرح سكرتير حزب الأحرار ، دسوقي أباطة ،
بأن أهدافنا لم تتغير وهي طلب الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأن الانجليز
إذا قبلوا التصريح بذلك قبل المحادثات فيجب أن نفاوضهم فوراً ، وأضاف
أنه كرر ذلك مراراً عندما كان يتولى وزارة الخارجية ، ثم تحدث عن تحفظات
الحزب على مشروع صدقي - بيثن ، ورأى أنه ليس ثمة ما يدعو الى اقامة
دفاع مشترك بين دولتين من أعضاء هيئة الأمم (٢١٨) ، رغم موافقة رئيس
الحزب وبعض قادته على ذلك كما مر بنا ، وما لبث أباطة باشا أن صرح
بأن الأحرار الدستوريين يوافقون على تأجير قناة السويس (٢١٩)، وألسنا ندرى
من الذي طرح هذه المسألة على كل حال .

(٢١٦) السياسة ٢ ، ٤ يونيو ١٩٤٩ ، مهمة خشبة ، متهاكون في خدمة
الوطن .

(٢١٧) السياسة ١١ / ٩ / ١٩٤٩ .

(٢١٨) السياسة ١٨ / ١ / ١٩٥٠ .

(٢١٩) السياسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٠ (تصريح خطير لدسوقي باشا أباطة) .

وخلال سير المفاوضات صرح الدكتور هيكل بأن القضية معيقة لانجاح
فيها لمفاوضة أو مباحثة ، بل على العكس يشعر كل مواطن أنها رجعت
القهقري واستنكر احاطة الحكومة بالمفاوضات بالسرية ، والتي جعلت
السياسيين المصريين لا يعلمون عنها شيئاً الا من الصحف والتصريحات
المتناقضة (٢٢٠) . وعندما قدمت الحكومة خطاب العرش في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠
وسئل هيكل عن رأيه بخصوص عدم صلاحية معاهدة ١٩٣٦ ، أجاب بأن
الحكومة لم تنفذ وعداً بالغاء المعاهدة ، وطالبها بالاستعداد لما سينجم عن
ذلك من آثار ، وأضاف أنه اذا كان المقصود من الغائها النص على ذلك في
معاهدة جديدة فهذا أمر طبيعي ، أما اذا حدث الالغاء من جانب مصر وحدها
وتمسكت انجلترا بها فستبقى الأمور كما هي (٢٢١) . معنى هذا في تقديره
أن الأمور لن تتغير اذا ألغت مصر المعاهدة من جانبها ، وكان قد صرح قبل
ذلك بأن الباب مفتوح أمام الحكومة اذا رغبت ، بتقديم مشروع قانون
الى البرلمان لالغاء القانون الذي أقر به معاهدة ١٩٣٦ ، وأبدى أحمد رمزي
استعداده لاعداد مشروع قانون بهذا المعنى وتقديمه لمجلس الشيوخ معاونة
للحكومة (٢٢٢) .

ولم يكف حزب الأحرار الدستوريين عن تذكير الحكومة بما أوردته
في خطاب العرش من وجوب اعداد العدة لالغاء المعاهدة ، وعلقت صحيفته
على مشروع الاتفاق في المقترحات الجديدة بأنه أريد به أن يحل محل معاهدة
١٩٣٦ ، لا في حل المسائل المطلقة بين البلدين ، بل في استمرار المعاهدة الى
نهاية مدتها الموقوتة عام ١٩٥٦ ، وتسألت : ما فائدة مصر اخذ من استمرار
التزامات معاهدة ١٩٣٦ بصورة أخرى ولنفس مدتها وان تغيرت الألفاظ

(٢٢٠) المصور ١٢/١٠/١٩٥٠ والسياسة ٢٥/١٠ ، ٨/١١/١٩٥٠ ،
وقد نشرت محاضر المحادثات في كتاب وزارة الخارجية الملكية « محاضر المحادثات
السياسية مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ » .

(٢٢١) أخبار اليوم ١٨ / ١١ / ١٩٥٠ وايضا عزة وهبي : تجربة الديمقراطية
البرلمانية ص ٢٨٢ .

(٢٢٢) السياسة ١٩ / ١١ / ٥٠ (اجتماع الهيئة البرلمانية للأحرار في
سميراميس في ١٦ / ١١ / ١٩٥٠) .

والبنود ؟ (٢٢٣) ، وراح رجال الحزب في مجلس الشيوخ يطالبون الحكومة بالأفصاح عن سير المحادثات في جلسة سرية انارة للمجلس ، ورد وزير الخارجية بتأكيد حرص الحكومة على المطالب الوطنية وبيان اهمية عدم الادلاء بتصريحات حرصا على المصالح الوطنية ، فرد عليه الدكتور هيكمل بأن الموضوع أثير فعلا في مجلس العموم ، وأنه فهم من مناقشاته ان المحادثات كان موضوعها الرئيسي الدفاع عن الشرق الاوسط ، وأن الجلا ووحدة وادى النيل كانا في المرتبة الثانية ، وأيده الشيخ الدستوري السيد أحمد أباطة حيث أكد أن الطرف البريطاني لا يتقيد بتكتم أخبار المحادثات (٢٢٤) .

وأيثرت مناقشات شبيهة في مجلس النواب ، اضطر معها وزير الداخلية الى اتهام المعارضة بأنها بدلا من هذا الكلام ، « الملقوف » لم تبد رأيا في الموضوع ، وأنه ليست هناك حكومة في العالم تعرض نصوص مقترحات لاتزال محل البحث ، فانبرى النائب الدستوري ، حامد العلايلي ، للحديث عن الروح الاستعمارية البريطانية وتثبيت أقدام الانجليز في مصر ، واستغلال الشعب ، والرغبة في جعل مصر نقطة ارتكاز في الحروب التي ينوى المعسكر الانجلو أمريكي أن يشنها لتحقيق أطماعه الاستعمارية ، وانقل الى الحديث عن تمادي مصر في مهادنته « حتى أضعف حجتنا وأذل قضيتنا ، وجاء كل مشروع عرضه علينا أسوأ من سابقه ، وإن واجب الأمانة لحاضرنا ومستقبل ابنائنا أن نعلن للأمة بوضوح أن سياسة المفاوضات قد فشلت وأن واجبنا أن نعلن بغير مواربة الغاء معاهدة ١٩٣٦ . . وأن نعلن للعالم أجمع أننا سنجاهد ما استطعنا للتخلص من كل تصرف يصدر عن بريطانيا في مصر والسودان . . ان الشعب المجاهد لن يعدم الوسيلة ، نبدأ بالتعاون حكومة وشعبا ثم نضع سياسة لعدم التعاون مع القوات المحتلة ، وتهيئة الجبهة الداخلية والرأي العام للكفاح ضد المستعمر ، وتنفيذ سياسة اشتراكية لرفع مستوى المعيشة ، والابتعاد .

(٢٢٣) السياسة ٢٢ يناير ١٩٥١ (هذه المقترحات) .

(٢٢٤) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٦) جلسة ١٩ مارس ٥١ ص ١٤١٢ .

١٤٢١ ، عزة وهبي : مرجع سابق ص ٢٨٤ .

عن أطماع الكتلتين ٠٠ الخ ، (٢٢٥) ، وقد انتزع العاليلي تصفيق المجلس كله في شبه مظاهرة حماسية وطنية .

ورغم أن شتى الاتجاهات للوطنية ، بما فيها حزب الأحرار الدستوريين ، قد نددت بالمعاهدة وأعلنت بطلانها ، وطالب بعضها بالغاءها ، إلا أن أحدا غير الوفد بشعبيته الواسعة وتأثيره في الجماهير ، لم يستطع اتخاذ هذه الخطوة ، فالغت وزارته معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ومن ثم أيدتها المعارضة تأييدا قويا وعبر عن رأى حزب الأحرار في هذه الخطوة ثلاثة من نواب الحزب ، حيث هنأوا الحكومة « ممثلة في شخص رئيسها الوطني العظيم » ، وأعلن هيكल تأييده غير المتحفظ للحكومة في قرارها ، واجتمع مجلس إدارة الحزب في ١٤ أكتوبر وأهاب بالأمة أن توجب صفوفها لتأييد هذا الالفاء (٢٢٦) . ثم ذكر رئيس الحزب أنه « يجب ترك الأمر في مواجهة الخصومة للوزارة ، وكذا تنظيم القوى التي تتولى هذه المواجهة وتنفيذ الخطوات اللازمة لنجاح المقاومة ، يجب أن يترك ذلك كله للحكومة لأنها تمثل الدولة والشعب وهى التي تتحمل المسئولية » ، وبالرغم من ذلك انتقد الحكومة لأنها لم تكن قد أخذت للأمر أهيته ولأنها لم تنظم خطواتها العملية لمواجهة الالفاء (٢٢٧) .

وما لبث حزب الأحرار بعد أن خفت دفقة الحماسة الوطنية التي أعقبت القرار ، أن عاد الى صفوف المعارضة « الحزبية » ، فذهب يضرب على نغمة عدم تخطيط الحكومة لمرحلة ما بعد الالفاء وعدم استعدادها لما قد يترتب عليه (٢٢٨) . ولم نجد في مصادر الحزب ما يفيد بأنه قام بعمل ما

(٢٢٥) مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة أول مايو ٥١ ، ص ١٨ - ٢٠ وقرارات الحكومة فى جلستها السرية الخاصة بترتيبات ما بعد الالفاء فى كتاب صلاح الشاهد ، نكرياتى ص ١٧٠ .

(٢٢٦) أوراق هيكل ، الملف الثانى ، خطبة فى ١٣/١١/٥١ ص ١١ - ١٣ - مضابط النواب ، العاشرة ، جلسة ١٨/١٠/٥١ ص ٩ - ١٤ ثم المصور ١٢/١٠/١٩٥١ .

(٢٢٧) أوراق هيكل ، نفس المكان السابق ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢٢٨) مضابط النواب ، العاشرة ، جلسة ١٢/٢/١٩٥١ وكلمات النواب الدستوريين ص ١٥ - ١٩ ، ٢٧ ، ٢٤٨ .

في سبيل لقرار الوضع الجديد عقب إلغاء المعاهدة كالمشاركة في التصدي لمحاولات الانجليز تعزيز مركزهم في مصر وفيما تلا إلغاء المعاهدة من حوادثها يوضح انه لم يكن ثمة سبيل امامه ليعارض اجراءات حكومة الوفد ، ومن ثم اكتفى بتأييد « أفلاطوني » وراح يرقب وجود الوزارة في السلطة انتظارا لما تسفر عنه الاحداث . وكان هذا آخر عهد الحزب بالقضية الوطنية .

كانت القضية المصرية هي نقطة بداية الوجود السياسي للأحرار الدستوريين ، فكانوا أبطال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الخطوة الأولى على طريق استقلال مجزأ ومرهق ، فاعتبروه خطوة تقلوها خطوات لاستكمال استقلال مصر وان تعثرت هذه الخطوات وأدركها الفشل خلال جولات المفاوضات المصرية - البريطانية ورغم ما كان يخطاب بعض رجال الحزب من كفر أحيانا بأسلوب المفاوضة ، الا ان ذلك كله لم يوجد لديهم ، او حتى قيادات الحركة الوطنية الأخرى ، أسلوبا بديلا ، رغم أن الثورة المصرية عام ١٩١٩ لم تكن بعيدة ، حين فرض المصريون على الانجليز طرحا جديدا لمطالبهم الوطنية ، وأظهروا قوة وبطشا وتهديدا مباشرا للمصالح البريطانية ، فاضطر الانجليز الى التفاوض ، بل وخططوا لأن تكون المفاوضات « رسمية » مع ما يعنيه ذلك من تورط الجانب المصري في لعبة الصراع حول الحكم والسلطة .

لقد روج الأحرار الدستوريون لمشروع ثروت - تشمبرلن منذ البداية ، ولكن عندما رفضته أغلبية الوزراء ومن خلفهم الأمة ، صمتوا عنه .. ودخل رئيسهم محمد محمود عام ١٩٢٩ جولة جديدة من المفاوضات ، ولعبة المفاوضة خطيرة ، لا تقتضي قوة الحق ووضوحه وحدهما ، ولا مقبرة الاقتناع وتفنيد حجج الخصوم وحدهما أيضا ، بل تقتضي أيضا أن ترتب الجبهة الداخلية بقوة التنظيم والمقدرة على حشد الحماسة الوطنية والاستفادة بها عند الضرورة ، وكسب تعضيد المعارضة الداخلية ، واحترامها ، مادامت الأهداف الوطنية القصوى واحدة ، كما تقتضي المفاوضة تنسيق أوراق اللعب

جيدا وقرقيب بدائلها والاستعانة بالمستشارين والمختصين كل في مجاله منذ البداية ، ثم هي تتطلب أولا وقبل كل شيء ، المقدرة على حسم التجربة ككل على ضوء ما تسفر عنه ، ولم يقدر للمفاوض المصري أن يضع ذلك موضع الاعتبار .

ورغم ذلك جاءت المقترحات التي قدمتها الخارجية البريطانية لمحمد محمود بمثابة دفع للقضية الوطنية خطوة الى الامام على طريق « استكمال الاستقلال » ، وكان اهم مكسب حصل عليه هو موافقة الانجليز على تجميع قواتهم في منطقة القناة بدلا من أنحاء البلاد كما تخلصت مصر من تحفظ وارد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يتعلق بحماية الأجانب والأقليات . وعندما اشترك رئيس الحزب في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ اعترض على النقاط العسكرية الواردة بالمشروع ولكنه مالبت أن تنازل عن اعتراضاته في مقابل موافقة الجانب الانجليزي على طلبه النص على الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، وكان موقف الحزب من المعاهدة متخيلا بشكل انعكس على قراره بشأنها ، فأقرها على مضض ، ليس لكونها تتضمن نصوصا تستحق أن ترفض لأجلها ، ولكن لانه قد بدا أن اقرارها في النهاية سوف يحسب لخصومه الوفديين . ومع ذلك فقد أفاد تشدد الحزب تجاه قضية الامتيازات الأجنبية في مصر فدفعها خطوة للأمام مهدت لالغائها ، وان حسب ذلك أيضا لخصومه .

وفي أواسط الاربعينات روج الحزب لمشروع صدقي - بيثن ، بعد أن اشترك رئيسهم في المفاوضات التي أفضت اليه ، في جولاتها الأولى ، ثم أقر ماتم في جولتها الأخيرة ورغم تحفظات الحزب على المشروع ، التي ظهرت بعد أن بدا سقوط المشروع وصاحبه محتما . لم يكن بوسع الحزب الا أن يكون آمينا مع اسلوبه ، وحتى عندما تقرر عرض القضية على مجلس الأمن ، لم تختف امكانية العودة الى المفاوضات ، ثم مالت قياداته الى الدخول في الأحلاف والتكتلات الدولية التي يقيمها الغرب ، على ما في

ذلك من مخاطر ، أملا في حل القضية الوطنية بأسلوب جديد ، ولكن جثت خطوة الغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، ولم يكن الحزب يتوقعها بينما كانت قياداته تبحث عن صيغ قانونية وشرعية لذلك . وهكذا تأخر استقلال مصر طويلا ، ولم يستكمل على مدى ثلاثين عاما (٢٢ - ١٩٥٢) كما أراد الأحرار الدستوريون ، ولم تتكافأ الخطوات المكسوبة لها نحو هذا الاستقلال ، مع ما ضاع منها وعليها ، خلال هذه العقود الثلاثة الحافلة .

* * *

الفصل الرابع

الحزب والحياة النيابية

- دستور ١٩٢٣ - الحياة النيابية ١٩٢٤ /
١٩٣٠ - انقلاب محمد محمود الدستوري -
دستور عام ١٩٣٠ - العهد الثاني لدستور
١٩٢٣ وبرلماناته - برلمان ٤٥ - ١٩٤٨ - أزمة
مجلس الشيوخ ١٩٥٠ .

اتفقت مصادر حزب الأحرار الدستوريين ، على أنه من أهم الأسباب التي دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره ، وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية ، وتأكيدا لأهمية الدستور عند مؤسسى الحزب ، نعتوا أنفسهم باسمه ، وان كانت هذه التسمية سوف تحملهم مسئولية جسيمة . وقد نصت مبادئ الحزب على « تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » وبالرغم من ذلك فان الأصل في نشأة « حزب الأحرار الدستوريين » ، ليس هو الدستور ، فمشاورات تأليف الحزب تمت في غضون مفاوضات على - كيوزن صيف عام ١٩٢١ ، حين كانت مسألة اصدار الدستور في طي الغيب ، وان كل من قد ذكر فيما بعد أنه ما ان أتمت لجنة الدستور اعداده (أبريل - أكتوبر ١٩٢٢) حتى بات المناخ مهيئا لإعلان الحزب عن نفسه ، للعمل على سرعة اصداره وصيانة استمراره وتنفيذه .

ولا ينفي هذا أن علاقة مؤسسى الحزب بوضع الدستور الذى صدر عام ١٩٢٣ كانت أسبق من تأليفهم الحزب ، فقد نص برنامج وزارة على يكن (١٩٢١) على أن يوضع لمصر دستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية ، وأن لم يتيسر تأليف مثل هذه الجمعية نتيجة الانشقاقات التى دبت في

صفوف الحركة الوطنية ، وما ان تولت وزارة ثروت السلطة في مارس ١٩٢٢ حتى الفت في ٣ ابريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب (١) ، وصلة هذه اللجنة بالحزب الذي تألف بعد أن أتمت عملها بأسبوع (٢٩ أكتوبر) معروفة ، ذلك أن معظم اقطابها اشتركوا في تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، وكان أمرا طبيعيا أن يجيء مشروع هذا الدستور انعكاسا لنوعية الجماعة التي وضعتة سواء فيما يتعلق بوضعها الاجتماعي أو بتكوينها الفكري .

اقترح عبد اللطيف المكباتي أن تقرر المبادئ العامة قبل تقسيم العمل داخل اللجنة واقترح كذلك أن تكون سلطة الأمة وسيادتها والمسئولية الوزارية ، بارزتين في هذه المبادئ ، وذكر ثروت أمام اللجنة أنه مهما تكن طريقة وضع الدستور واصداره ، فإن استرداده بعد ذلك - بواسطة ولي الأمر أو الملك - محال ، إذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة (٢) وكان هناك خلاف داخل اللجنة حول مبدأ أن « الأمة صاحبة السلطات كلها » واستطاع رئيس اللجنة حسين رشدي ، أن يوفق بين المختلفين حوله ، مع مراعاة بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، خوفا من أن يعدل المشروع من أساسه ، إذا سلب الملك كل سلطة ، وحتى لا يرفض توقيعه ، فمنح الملك مثلا حق حل مجلس النواب من غير قيد أو شرط ، وعندما طالب بعض الأعضاء - محمد علوبة والمكباتي - بتقييد هذا الحق بموافقة مجلس الشيوخ ، ورغم احتدام المناقشة حول هذا الأمر ، رضخ الجميع لرأي رئيس اللجنة . (٣) ، وخطورة هذه المسألة تكمن في أنها منحت الملك سلطة أوتوقراطية بنص الدستور ، وأطلقت يده في أحداث

(١) هناك من يعتبر أن النظام الدستوري في مصر جاء نتيجة لتصريح ٢٨

أبريل أنظر :

Merton A., Constitutionalism in Egypt, p. 2.

(٢) مجموعة محاضر اللجنة العامة ، جلسة الأولى ١١ / ٤ / ٢٢ ص ٢ ،

أحمد شفيق : حوايات التمهيد ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) المصدر السابق جلستي ١٢ ، ١٢ / ٤ / ٢٢ ص ٢ - ٩ ، رمضان :

تطور الحركة ١٨ - ١٩٣٦ ص ٣٧٤ ، هيك : مفكرات ج ١ ص ١٣٦ وكذلك :
Arminjon L'expérience Constitutionnelle, p. 577.

الانقلابات الدستورية التي أسادت للحياة النيابية في مصر على امتداد تاريخها منذ عام ١٩٢٤ .

وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على أن « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض المكباتى على كلمة « مع » حتى لا يرأس الملك الوزارة ولتفادى تدخله ومنع تأثيره ، أى لمنع الملك من ممارسة سلطات تنفيذية هي من اختصاص الوزارة المسئولة ، وقد لعب عبد العزيز فهمى دورا واضحا في تعديل النص حيث أثبت أن بقاءه سيجعل مجلس الوزراء آلة في يد الملك ، في حين أنه ينبغي أن يكون فوق الأحزاب ، يملك ولا يحكم فعدلت المادة (٤) ، وبالرغم من ذلك فقد جاء الدستور ، كما وصفه عبد العزيز فهمى ، على أنه « تعاقد » بين الملك والأمة ، أى أنه كان اتفاقا بين خصمين ، ولكنه لم يكن اتفاق مصالحة بقدر ما كان صيغة منظمة للصراع بينهما ، وإن ما يكسبه أى من الطرفين إنما يكون أخذا من الآخر ، ومن هذا المنطلق قامت السلطات الدستورية على محورين : الملك « السلطة الفردية » والبرلمان « سلطة الأمة » (٥) .

ويبدو أن اشتداد الصراع بين أنصار الديمقراطية وأنصار الأوتوقراطية داخل اللجنة ، وضغط الملك بواسطة أنصاره ، قد أفضى في النهاية إلى صدور النصوص المتعلقة بصلة الملك بالوزارة ، بشكل أجمل إجمالا مخلا ، فلم تحل نصوص الدستور مشكلة صلة الملك بوزرائه ، ومدى مسئوليتهم أمام مجلس النواب ، والتوفيق بين هذه المسئولية ومسئوليتهم أمام الملك ، وحقيقة إشرافهم على مصالح الدولة (٦) ، وعلى كل حال كان المنادون بتقييد سلطة الملك هم المخادين بسلطة الأمة - وعلى رأسهم المكباتى وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى وتوفيق دوس - تلك التي نادى بها حزب الأمة من قبل ، وكانت سلطة الأمة تعنى

(٤) محاضر اللجنة العامة لجلسات ٨ ، ١١ ، من ٢٩ / ٤ - ٥ / ٥ / ١٩٢٢ .

(٥) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر ، الاهرام ٣٠ - ٢١

يناير ١٩٧٦ وهي دراسة هامة جدا .

(٦) أنظر مثلا نص المادتين ٢٩ ، ٤٨ من الدستور وتعارضهما في كتب مجلس

الخبير : الدستور والقوانين المتصلة به ص ٩ - ١٢ .

بالضرورة في مفهوم دعايتها ، سلطة ممثليها ، أو بمعنى آخر رؤسائها وكبار عائلاتها وأوفرهم علما ومالا وأحقهم بالنيابة عنها ، أولئك الذين جاهدوا عند مناقشة قانون الانتخاب لتقتصر عضوية البرلمان عليهم ، حيث دارت المناقشات حول اشتراط نصاب مالي فيمن يصبح عضوا بمجلس النواب ، وفكر أحد الأعضاء أنه يجب « ألا تساعد على ايجاد المفلسين والمقشوردين في المجلس » (٧) . ولم تغفل لجنة الدستور عن التعبير خلال المناقشات عن ايمان أصحابها بالمذهب الليبرالي أو الفردي ، الذي ارتبط سياسيا بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها واقتصاديا بعلاقات الانتاج الرأسمالية ، ولعل التزام الدستور بالمذاهب الليبرالي يكشف عن الاساس الاقتصادي للطبقة التي كانت وراء اصداره أو بالأحرى بالطبقة التي استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه (٨) . وعلى هذه الأسس من ابراز لسلطة الأمة ، وتحديد نوعية متميزة لمثليها في البرلمان ، وتأكيد المذهب الليبرالي سياسيا واقتصاديا ، دارت معظم مناقشات لجنة الدستور العامة ولجنته الفرعية ، وتراوحت اتجاهات الأعضاء في حدود هذه الأسس والمبادئ ، وصيغت في النهاية بشكل يعتبر انعكاسا لأوضاع أصحابها ، وامتت اللجنة عملها في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ .

لم يتوان حزب الأحرار بعد اعلان قيامه عن متابعة أخبار الدستور والمطالبة بسرعة اصداره ، وذكر هيكल أن « كمال النصوص لا يزيد من حرية أمة اذا كانت لا تطبق الحرية ، وأن الواجب هو ليس أن نفكر في نقص مشروع الدستور أو كماله ولكن الواجب أن نفكر فيمن ننتخبهم للنيابة عن الأمة ، فليس في الامكان أبدع مما كان » (٩) ، والواقع أن الحرص على توقيع المشروع واصداره وخوض المعركة الانتخابية على

(٧) محاضر اللجنة العامة لجلسات ١ - ٢ ، ١١ في ٩ - ٢١ أبريل ، ٥ مايو ١٩٢٢ ، ألبرت شقير : الدستور المصري ، ص ١٦٧ - ٢٤١ نقد الصحف المصرية له ، وأيضا حول نقد الدستور انظر الكتاب الهام لابراهيم مذكور وآخر : الاداة الحكومية ص ٢٤ - ٢٥

(٨) على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٩) السياسة ٢١ / ١٠ ، ١ ، ٢ / ١١ / ١٩٢٢ مقالاتي نياي ومقالة هيكل

فأساسه وما يستتبعها ، بالإضافة الى اقتناع أعضاء لجنة الدستور بالمشروع الذى صاغوه ، كل هذا جعلهم يعافون الخوض فى نصوصه وانتقادها ، فلن فصل الى ما هو أبعد حتى نفوز الا بما هو أقرب ٠٠ ، ومن ثم ارتفعت صحبات الأحرار الدستوريين « الدستور سفينة النجاة فعبطوا باصداره ، وقد بدأت صحيفة « السياسة » ، حملة دفاع ضد ماوجه للمشروع من انتقادات ، وأبرزها عدم جعل الانتخاب مباشرا ، وجعله على درجتين ، فردت الصحيفة بأن اللجنة رأت ان ذلك غير صالح لمصر فى الوقت الحاضر لأن مستوى التعليم لايسمح للسواد بتصور الأفكار السياسية تصورا يقرب من الواقع ، (١٠) .

ويبدو ان صحيفة الأحرار الدستوريين كانت وحدها فى هذا الاتجاه حيث رأت ان الصحف الأخرى اكتفت بنقد المشروع وتوجيه اللوم للجنة ، ومن ثم دافعت عنه وذكرت « اننا بذلك نلوم الأمة كلها ، بهيئاتها المختلفة للاستسلام للفوضى وهى تعلم ان الدستور موئل نجاتها ، (١١) ولم تكف الصحيفة عن الكتابة ، يوميا تقريبا ، مطالبة الوزارة باصدار الدستور ، كما شفع الحزب ذلك بموقف عملى ، فأوفد من قبله مندوبين الى ثروت باشا للاستفسار عن الدستور ، فأجابهم بأنه توجد عقبة بالنص الخاص بالسودان ، وأنه يرجو أن تزول ، فلما لم يطمئن الحزب الى تصريح ثروت قرر مجلس ادارته فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٢ « المعارضة فى حذف النص الخاص بالسودان من المشروع ، كما يعارض الحزب فى المساس بأى حق من حقوق الأمة المدونة بهذا المشروع ، وأبلغ رئيس الوزراء بهذا القرار مما أخرجهم من قبل اصدقائه (١٢) . وكان اللبى قد أرسل ملخصا لكيرزن عن أعمال لجنة الدستور تحدث فيه عن تلقيب الملك فؤاد فى مشروع الدستور بلقب ملك مصر والسودان ، واعتبار السودان جزءا من المملكة المصرية ، ورأى أن الحكومة

(١٠) السياسة ١٠ ، ١٥ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٢ افتتاحيات هيكل ومقالات لهاب

(١١) السياسة ٢٩ نوفمبر ، ٤ ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٢) السياسة ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢ وكذلك

Lloyd, Egypt Since Cromer II, p. 72.

الانجليزية لن تقبل هذا النص لأن السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما أنه لا يتفق مع اتفاقيتي ١٨٩٩ ، وأن هذا النص معناه الملك جورج ملك للسودان أيضا ، ومن حقه اعتبار هذا البلد من أملاك البريطانيين أيضا ، (١٢) .

وفي الوقت الذي كان فيه ثروت على علاقة سيئة بالملك ، اشتدت أزمة نصوص السودان ، وتقبا المندوب السامي « بسقوط ثروت ومعه كل الأهداف السياسية ، وأضاف أن حزب عدلى يكن قرر سحب تأييده للوزارة إذا لم قبلت رغبات الانجليز بخصوص نصوص السودان (١٤) ، وبحسب حقيقة لثروت أنه رفض أن يمس نصوص مشروع الدستور بأى تعديل قبل أن يقدم استقالته (١٥) .

وبعد شهر كرر حزب الأحرار الدستوريين محاولته مع نسيم باشا الذى خلف ثروت فى رئاسة الوزارة ، فأوفد اليه محمد محمود ومحمد علوبة وعرضا عليه قرار الحزب فى ٢٥ ديسمبر والذى يؤيد فيه قراره الأول ، وسألاه العمل على اصدار جميع المبادئ المدونة بمشروع اللجنة دون المساس بأى حق من حقوق الأمة (١٦) ، وكان مشروع الدستور يعانى أيضا من محاولة الانتقاص من سلطة الأمة لصالح الملك ، كما أن الملك لم يكن متحمسا لاصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيد منها وقد عبر محمد محمود عن موقف الحزب حين صرح بأنه « ولو أن حزبهم سيكون منطلقا ملك دستورى ، إلا أنه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغى أن تتحقق بواسطة البرلمان وسوف يستعرض الملك قوته للتحكم فى هذا البرلمان ، ومن ثم يجب ألا تكون سلطته مطلقة يتحكم بها فى منح الرتب والنياشين ، كما يجب ألا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك أن يتحكم تماما فى مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين » (١٧) .

(١٢) F.O. 407/195, No. 34, Allenby to Curzon Oct. 25, 1922

(١٤) F. O. 371/7739, Allenby, Nov. 29, 1922.

(١٥) محمد على علوبة : فكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٢٢ .

(١٦) السياسة ٢٦ نوفمبر ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ .

(١٧) F. O. 141/681, M. Mahmud, 23/3/1923

ولما كانت وزارة نسيم قد عرضت المشروع بالفعل على لجنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية ، وقدمت هذه عددا من التعديلات التي تكرر سلطة الملك على حساب سلطة الأمة ، كتبت « السياسة » ، تحرض الأمة على الاحتجاج على ذلك وذكر سلامة موسى « أنه رغم أن هذا الدستور يبدو متواضعا ، إلا أن ما يشاع عن نية الوزارة الاقتصاص من حقوق البرلمان وإزالة النص الوارد عن السودان ، يجعلنا أزاء نكبة ستحل بالبلاد لا تقل عن نكبة إعلان الحماية » (١٨) . وتسأل طه حسين : كيف ترضى الوزارة خلو الدستور من ذكر السودان ؟ أكانت حين فعلت ذلك متفقة مع الوفد عليه ؟ (١٩) ، وعندما صرح رئيس الوزراء الجديد يحيى إبراهيم بأن وزارته « ستبذل جهدها لتحقيق آمال الأمة وتصدر الدستور مطابقا » قدر المستطاع ، للنص الذي وضعته اللجنة ، سألته صحيفة السياسة : فهل لكم أن تحسنوا إلينا ببيان العقبات التي تحول بينكم وبين إصدار الدستور مطابقا « تمام المطابقة » لمشروع اللجنة ؟ (٢٠) .

ولم يلبث الحزب أن وجه نداء إلى بنى مصر ، أفرادا وهيئات ، يطالبهم فيه بدفع الخطر عن الدستور « بوفودكم والسنتكم وأقلامكم » (٢١) . ووجه عبد العزيز فهمى خطابيه المفتوحين المشهورين ، على صفحات الجرائد إلى رئيس الوزراء حظه فيهما من تشويه الدستور ، وتحدث عن سيادة الأمة وكفالة الدستور لها « حيث أصبح سلطان الأمة فوق كل سلطان » ثم انتقل إلى الحديث عن أن وزارة نسيم حذفت من المواد ما جعل الدستور منحة من العرش ، وما جعل للملك حق إنشاء الرتب والنياشين كما يشاء بدون تدخل الحكومة ولا البرلمان ، وذكر أن في هذا سلب جرى لحقوق البلاد .

(١٨) السياسة ٤ ، ١٥ يناير ١٩٢٣

(١٩) حول المعركة مع الانجليز لحنف نصوص السودان انظر :

Hayter Sir. W., Recent Constitutional Development

ثم انظر مآكثته السياسة في ٤ فبراير ١٩٢٣ . in Egypt p. 41.

(٢٠) السياسة ١٨ ، ١٩ مارس ١٩٢٣ .

(٢١) السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٣ (نداء إلى بنى مصر) وانظر مقالات ٣٠

مارس ، ٤ ، ٩ أبريل ١٩٢٣ .

لا يتفق مع مصلحة البلاد ، ولا كرامة الجالس على العرش . . الخ وتحدث كذلك عما يشاع حول حق الملك في تعيين الضباط وعزلهم ، في حين أن ذلك من اختصاص السلطة التنفيذية ، وكذلك مسألة تعيين وإقالة المحللين السياسيين ، مما سيجعل سياسة مصر الخارجية هي سياسة الصراى لا سياسة الحكومة ، ويتصل بذلك المادة القاضية بأن تكون الصلة بين الملك ورئيس الوزراء رأسا وبالذات . ذلك أن حذف هذه المادة سيترك الباب مفتوحا لرجال الصراى يضرِبون من أنفسهم نطاقا حول العرش ، ويستبدون بالشورى على صاحبه ، و أن الانجليز لم يعلنوا استقلال مصر لسيادة سلطان مصر على شعبه ، وإنما تصرِيحهم كان باستقلال مصر نفسها . . وان هذه التعديلات التي يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور هي سلب من حقوق مصر بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر ، (٢٢) .

وصدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ورُحبت به صحيفة الأحرار الدستوريين . رغم ما قد يكون بينه وبين مشروع لجنة الثلاثين من بعض الفروق ، ولكن بينه وبين الدستور المسوخ الذي أراد نسيم باشا رفعه إلى جلالة الملك فروقا شتى ، فهو بعيد عن الدستور المسوخ قريب لمشروع لجنة الثلاثين . . (٢٣) ، وعقد مجلس إدارة الحزب جلسة رحب فيها رئيسه بالدستور وشكر الملك الذي « أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد علي » وانتقل المجلس إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر (٢٤) أما صحيفة « السياسة » فقد تجاهلت نشر قرار الحزب السابق ، وأنشأت تحلل أوجه النقص في الدستور الجديد في سلسلة مقالات افتتاحية بقلم الدكتور هيكل ، قارن فيها بين مشروع لجنة الثلاثين والدستور الصادر ، خلص منها إلى

(٢٢) نص الخطابين في الأهرام ١٧ مارس ، ١٦ أبريل ١٩٢٣ ، السياسة ١٨ مارس ، ١٧ أبريل أنظر تعليق السياسة على الخطاب الأخير بمقال حاد اللهجة (١٩ / ٤ / ١٩٢٢) وقد نكر هيكل (مفكرات ج ١ ص ١٤٢) أن الناس قد تعودوا أن يسموا عبد العزيز فهمي (أبا الدستور) حيث كان في لجنة المبادئ العامة من أكثر الأعضاء نرسا وتمحيصا ومناقشة ، وكان يأتي كل صباح وسعه طائفة من الملوك صاغها أحسن صياغة .

(٢٣) السياسة ٢٠ / ٤ / ١٩٢٣ .

(٢٤) مفكرات عبد الرحمن فهمي ، المحفظة (٤) ص ٢٢٦١ - ٢٢٦٤ ولم تنشر السياسة صيغة بيان مجلس الإدارة ، أنظر تعليق الأخبار ٢٧ / ٤ / ١٩٢٣ .

أن التعديل قد مس أقدس الحقوق والحريات التي قررها المشروع كحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، كذلك تناول التعديل حقوق الملك في السلطة التنفيذية ، التي هي في الواقع سلطة الوزارة لأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، حيث أن هؤلاء مسئولون أمام مجلس النواب ، كذلك بأن نص على أن يعين الملك خمسي أعضاء مجلس الشيوخ ، وكذلك رئيس المجلس ، مما يضعف سلطة المجلس ويجعله هيئة تشريفية (٢٥) .

كذلك انبرى محمود عزمي للدستور بالنقد من زاوية أن واضعيه لم يهتموا إلا بنصوص الدساتير الأجنبية ، وأن اللجنة عملت في البداية بغير جراءة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطاتها كاملة ، وأن الدستور بات يحمل عيوباً جعلته مستحقاً لأن يلقب بالدستور « الهجين » وطالب بأن يكون حق الملك في حل مجلس النواب مقيداً بحالات معينة لا يستطيع أن يتعداها (٢٦) ، وواضح من انتقادات عزمي أنها تنصب أساساً على مشروع لجنة الثلاثين الأصلي لا على ما حدث فيها من تغيير فيما بعد ، فكانت آراؤه أكثر رديكالية من آراء أعضاء الحزب ورئيس تحرير صحيفته ، التي انصبت حول النص الذي صدر ومقارنته بنص مشروع لجنة الثلاثين ، على اعتبار أن مشروع اللجنة ليس في الامكان أبدع منه .

وصدر قانون الانتخاب ولم يسلم هو الآخر من التشويه ، ومنها لشروطه سن الحادية والعشرين سناً للناخب بدلاً من العشرين مما يحرم عدداً غير قليل من الشبان من حق الانتخاب . . . وكذلك أخذه بمبدأ الانتخاب للفردى التحديدي بدلاً من النظام التعددي بأن قرر فصل كل دائرة انتخاب محددة عن غيرها ، وأرادها بأن تكتفى بانتخاب نائب واحد عنها . . . كما لم يحتو شرط إجادة القراءة والكتابة لعضوية مجلس النواب وكان منصوباً عليه في لجنة الثلاثين (٢٧) .

(٢٥) السياسة ٢٢ - ٢٦ أبريل ١٩٢٢ سلسلة مقالات أوجه النقص في الدستور
لهيكل .

(٢٦) السياسة ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٧) أنظر السياسة ١ ، ٢ مايو ١٩٢٢ (نص القانون برقم ١١ لسنة ٢٢ في احمد شفيق : حوايات التمديد ، ج ٢ ص ٦٢٢ - ٦٢٦) .

وفي محاولة لابعاد الشبهة التي حاقت بالحزب حول رغبة أعضائه في حصر عضوية البرلمان في فئات معينة ، ذكرت صحيفته « أن البرلمان لا ينبغي أن يكون وفقا على طبقة من المصريين دون طبقة ولا على طائفة دون طائفة ، للمزارعين مصالح وللتجار مصالح ، وللمحامي والمهندس والطبيب والعامل مصالح .. اننا نتمسك بأن يضم مجلسنا النيابي كل فروع الاختصاص من كبار رجال القانون والاطباء والمهندسين والعلمين والماليين ورؤساء الصناع والعمال ومن عشاق الإصلاح الاجتماعي ومن رجال الصحافة ورجال الدين ومن كل العناصر المستنيرة الراقية » (٢٨) . على كل حال رغم انتقادات صحيفة حزب الأحرار للدستور وإبرازها لأوجه النقص فيه ، لم يتسن لها أن تذهب لأبعد من ذلك ، خاصة وقد جاء قرار مجلس إدارة الحزب مرحبا بالدستور رغم كل ما حدث له ورغم أنه جاء خلوا من مواد السودان ولم يكن بوسع رجال الحزب اتخاذ موقف عملي رغم الانتقاص الواضح من سلطة الأمة ، فقد كان الانشغال بالمرحلة التالية ، مرحلة خوض المعارك الانتخابية وما يعقبها ، قد جعلهم يضربون صفحا الخوض كثيرا في الدستور، رغم دورهم في مشروع لجنة الثلاثين .



جاءت نتيجة أول انتخابات برلمانية مخيبة لآمال الحزب ، خيبة بلغت حد الفجيرة ، بل بلغت حد الكفر بالدستور الذي وضعوه ، وشوه ، وقبلوه على علاقته ، لقد جاءت الانتخابات في صالح الوفد الذي منحه الأمة تأييدا بغير حدود ، فتزعزعت ثقة الأحرار الدستوريين بالأمة بغير حد ، بحيث اكتشفوا أن هذه الأمة بعيدة عنهم تماما (٢٩) ، ولعل تفسير هذا الفشل يرجع الى أن الأمة لم تنزل معتبرهم « خارجين » على الوفد وزعيمه ، الذي ارتبطت صورته في أذهان الناس « بالتشدد » في المطالب الوطنية ، والذي

(٢٨) السياسة ٧ ، ٩ مايو ١٩٢٣ .

(٢٩) انظر تعليق هيكل في مذكراته ، ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، نتائج الانتخابات وزعت من ثقتنا الى غير حد ، وتعليق محمد علوية (تكرياته ص ٢٢٤ - ٢٢٥) فنكر « أن الامية فاشية والتضليل عام والحقائق مستورة حتى أن بعض المفاهمين كانوا يقولون أن حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة .. »

صار رجاله ضحايا النفي والتشريد والاعتقال ، في الوقت الذي انصببت فيه حملة الأحرار الدستوريين الانتخابية على هؤلاء الضحايا ، وزعيمهم سعد ، مما جدد من تعاطف الجماهير معهم ويبدو ان الإدارة قد تدخلت ، بتوجيه الملك ، ضد مرشحي حزب الأحرار الدستوريين ، عقابا لهم على تجرؤهم على جلالته ومحاولتهم تحديد سلطاته عند وضعهم الدستور الأمر الذي لم يرضه بحال من الأحوال (٢٠) ، ولم ينجح من الدستوريين سوى ١١ مرشحا (من مجموع ١١٢) ظهر منهم ثمانية ضمن هيئة المعارضة في مجلس النواب ، وقبل طعن قدم في صحة انتخاب محمد محمود ، وخرج الآخرون على الحزب (٢١) وقد اتحنى الملك فؤاد على الأحرار الدستوريين باللائمة والشماتة لفشلهم ، وذكر أنه كان بوسعهم أن ينفذهم « ولكنه كان دستوريا في تدخله » (٢٢) .

ولم ينجح نواب الحزب الثمانية في تشكيل معارضة لها وزن داخل برلمان ١٩٢٤ ، ولعل هذا يفسر اشتداد لهجة « السياسة » في معارضة الوزارة ، حيث أقيمت على عاتق الصحيفة المسئولية الكبرى في المعارضة ، وخاصة عندما منع سعد زغلول مندوبها من حضور حفل افتتاح البرلمان ، وكأنه كان حفلا حزبيا - على حد تعبير السياسة - أو كان البرلمان قد أصبح « بيت أمة » هو الآخر (٢٣) ، وكان قبول الطعن في انتخاب محمد

(٢٠) مذكرات الهلباوى ص ١١٨ حول مطاردة السراى والملك للحزب .
(٢١) الثمانية هم : عبد الحليم العلايلى - أبو سمرة - محمود وهبة القاضى - محمود عبد الرازق - محمد توفيق اسماعيل - عبد الله أبو حسين - الدكتور محمود عبد الرازق - سلطان المسطرى ، ثم محمد محمود الذى طعن فى انتخابه ، أما الآخرون فهما : مدنى حزين ويوسف قطاوى (محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة البرلمانية ج ٦ ص ٩٢ - ١٠٦ ، السياسة ٩ / ٦ ، ١٢ / ١١ / ١٩٢٤ ، المراقبى : فى أعقاب ج ١ ص ١٥٥ وليس صحيحا ما ذكره Quraishi من أن الدستوريين حصلوا على عشرين مقعدا فى كتابه :

Liberal Nationalism in Egypt, p. 231.

F. O. 141/427, Historical Summary 1918-1925, Sept. (٢٢)
27, 1923.

(٢٣) السياسة ١٤ ، ١٦ مارس ١٩٢٤ .

محمود ، وكيل حزب الاحرار ، بمثابة صفة أخرى للحزب من جانب برلمان
الأغلبية الوفدية ، الذى صوت على اسقاط العضوية بالناداة بالاسم ،
بما يعنيه من تغلب النزعة الحزبية (٢٤) .

ولعل العضو الوحيد من بين نواب الاحرار الدستوريين الذى ارتفع
صوته معارضا فى المجلس كان محمد عبد الجليل أبو سمرة ، الذى طلب أن
يتحدث عن حرية النواب ، التى هى أساس الحياة البرلمانية ، فتعالت
الأصوات ضده وطلبت منعه من الحديث ، وقد استجوب أبو سمرة الحكومة
عندما اعتدت احدى المظاهرات على جريدة الأخبار ، ثم كانت الضجة
الكبرى للنائب حين تجرأ وسأل سعد زغلول عن نية حكومته بشأن
المفاوضات . عندئذ قوطع النائب دون أن يستكمل سؤاله (٢٥) ، فلم ير بدا
من أن يقدم أسئلته لرئيس الوزراء على صفحات جريدة حزبه ، حيث
أفصح كذلك على أنه قد حيل بينه وبين الاستيضاح وابداء الرأى (٢٦)
وعندما صادرت الحكومة عددا من صحيفة السياسة ، وقدمت بعض محرريها
الى المحاكمة بتهمة القذف فى حق المجلس - بمقالات حزب الستمائة - هاجم
النائب الدستورى وهبة القاضى مسلك الحكومة واتهمها بمصادرة الحرية
فاستهزأ الاعضاء به فاضطر للانسحاب ومعه أبو سمرة (٢٧) .

وشنت صحيفة السياسة حملة استنكار شديدة ضد مجلس النواب
« وتحكم الحكومة فى الأغلبية وجعلها آلة فى يدها مما يفسد الدستور ،
فيكون ظاهر الحكم دستوريا نيابيا وباطنه دكتاتوريا استبداديا » (٢٨) ،

(٣٤) مضابط النواب ، الهيئة الأولى ، جلسة ٢٠ أبريل ١٩٢٤ ص ٢٣٩
والسياسة ٢٢ / ٤ / ١٩٢٤

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٨ ، ٨٧ ، ٢٩٨

(٢٦) السياسة ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(٢٧) المضبطة السابقة ، جلسة ١٨ يونيو ١٩٢٤ ص ٦١٢ - ٦١٣ ومقالات
حزب الستمائة كانت تهاجم اقرار البرلمان لمكافاة الاعضاء وهى ستمائة جنيه
سنويا .

(٢٨) السياسة ٢٥ أبريل ١٩٢٤ .

وبدا تخطب الحزب والمعبرين عنه من خلال الحديث عن افلاس الدكتاتوية تارة ، وعدم كفاءة البرلمانات للديمقراطية ، مما يعتبر كفرا بالديمقراطية والنظام الدستوري .. ففكرت السياسة « أن وجود البرلمان لا يكفل وجود الديمقراطية .. اما لأن البرلمان يستبد بالأمر ويسرف في الاستبداد فتفقد الديمقراطية ركنها الاساسى الذى هو الحرية الصحيحة والمساواة الصحيحة أو لأن حزبا من أحزاب البرلمان قد أتيحت له الكثرة وانتهى اليه الحكم فهو يستبد بالأمر دون القلة ويسرف في الاستبداد .. إذن فقد زالت الديمقراطية زوالا تاما لأن حكم الجماعة لا وجود له .. ليست الأمة وانما الزعيم ، (٢٩) .

لقد تصور الأحرار الدستوريون أن مجرد نضالهم في معركة الدستور سوف يكسبهم تأييد الجمهور ، ولم يحسبوا حسابا للملك وامكانية تدخله ضدهم ، فكانت الهزيمة غير المتوقعة ، وقد تصوروا كذلك أن وجود مجموعة ضئيلة من رجالهم داخل مجلس النواب سيكفى لاسماع صوتهم للشعب ، فاذا بالبرلمان الوفدى يحرمهم من امكانية ذلك أيضا ، حتى آمنوا أن وجود البرلمان في حد ذاته ليس كفيلا لاقامة الديمقراطية والحكم النيابى ، وكان المأمول أن يكون البرلمان هو الكفيل لقيام الحكم الدستوري ، انهم لم يكونوا أشقياء لأنهم أعدوا الدستور ، كما قال سعد زغلول ، بل انهم صاروا أشقياء بهذا الدستور ذاته ابنهم الشرعى الذى عقهم .

وعندما استقالت وزارة سعد ، سعى الأحرار الدستوريون لحل البرلمان حينما التقى وكيل الحزب الأول ورئيسه الفعلى - بعد استقالة عدلى يكن - محمد محمود بأحد رجال المندوب السامى (مستر انتونى) الذى نقل الحديث بدوره الى رئيسه وكان ذلك فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث صرح له محمد محمود بأن « الحالة سيئة جدا ، وأن ابعاد ونفى من قبض عليهم نتيجة مصرع السردار ، سوف يقوى صفوف الوفد ، لأنه سيجعلهم أبطالاً ، وليتهم يتركون الوفد وحيدا يحتضر من الخوف ، ذلك أن تحطيم الوفد

(٢٩) انظر مقالات السياسة ١٦ مايو (خطر) ، ١٨ يونيو (افلاس الدكتاتورية)

٢٠ يونيو ١٩٢٤ (ديمقراطيتنا) بدون توقيع .

ضرورة أولية لهذا البلد ، وإضافاً أنتوني أن الباشا قال له أن البرلمان الحالي يجب أن يذهب ، وتمنى إيجاد برلمان جديد (٤٠) . وبالفعل حل البرلمان في ٢٤ ديسمبر وأوقف العمل بالدستور ، ولم يكن البرلمان قد عمر عاماً كاملاً .

وجدير بالذكر أن الحزب لم يكن له وجود في مجلس الشيوخ ، رغم أن صحيفته كانت تهيب بالحكومة ألا تنسى رجال حزبها عند تعيينات الشيوخ ، فتختار أصحاب الكفايات من كل حزب من الأحزاب ٠٠ ، (٤١) ، ولكن عندما أجريت انتخابات المجلس في ٢٣ فبراير ١٩٢٤ لم ينجح دستوري واحد ، كما لم يعين دستوري واحد أيضاً ضمن تعيينات المجلس ، بل تمّ تعيين سوى دستوري واحد (على عبد الرازق) خلال العهد الأول لدستور ١٩٢٣ ، أي حتى عام ١٩٣٠ .

بعد أن حل مجلس النواب بيومين ، شرع الحزب في تنظيم حملة دعائية قوية ، وحتى ٢ يناير ١٩٢٥ ، كان قد أصدر أربعة نداءات للناخبين ، امتلأت بالطعن على أعضاء البرلمان المخفل الذين « كانوا خاضعين في استخذاء أمام سعد ٠٠ الذي عهد بأموركم إلى الجاهلين والأغبياء ٠٠ الخ (٤٢) . ويلاحظ أن هذه البيانات قد انصبت على التشهير بخصومهم ولم يذكر في أي منها شيئاً إيجابياً لما ينوى الحزب ورجاله عمله في البرلمان الجديد أو إذا ما تولوا السلطة مما تحتويه المنشورات الانتخابية عادة . وقد بدا الاقتراب من معسكر الملك أمراً محتوماً ، وكانت قد ساءت علاقته بخصومهم الوفديين نتيجة صراعه مع سعد زغلول ، ولم يجد الأحرار الدستوريون في هذا الاقتراب غضاضة ، وقد تضمن أحد منشوراتهم أن « من أولى الواجبات التي فرضها الله على المخلصين من عباده طاعة أولى الأمر وإخلاص الولاء لذاته الكريمة ولعرشه المشرف ، فهما عنوان استقلال الأمة ٠٠ » (٤٣) .

٣. O. 141/681, M. Mahmud, 4544, 13, High Comm. (٤٠)
Nov. 29. 1924.

(٤١) السياسة ٢٥ يناير ١٩٢٤ .

(٤٢) النداءات في السياسة ٢٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، ٢ يناير ١٩٢٥ .

(٤٣) السياسة ١٢ يناير ١٩٢٥ .

وقد أدار اسماعيل صدقي الحركة الانتخابية ، وعداؤه للوفد قديم ، وأجريت الانتخابات على درجتين طبقا للقانون الأول الذي الغاه برلمان ١٩٢٤ وأجمعت كل المصادر على أن صدقي بما أوتي من مكر قد أدار الحركة لصالح الأحزاب المعارضة للوفد ، فأشاع في البلاد جوا من الخوف والقلق ، بايقاف العمدة ونقل ورفعت الموظفين والأغراء بالمناصب .. الخ (٤٤) ، وكان قد كون لجنة ترأسها بنفسه لمجابهة اللجنة الانتخابية للوفد ، وذكر أعضاء اللجنة أن مهمتهم منع ثواب الوفديين من ولوج حظيرة حزب الاتحاد (٤٥) ، وكانت شكايات الوفد قبيل الانتخابات لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقي نحو تأمين هزيمة المرشحين « الزغلوليين » كان واضحا ، كما ذكر اللنبي الذي أضاف : أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل بي لجعل الحكومة محايدة ، والواقع أن هذه المسألة لا تهمني ، فلست راغبا في التقصي عما يفعل صدقي وكانت لمارساته سوابق مع بعض الاختلاف ، وذلك في الانتخابات التي أجريت في مطلع عام ١٩٢٤ ، (٤٦) ، بل أن الدكتور هيكل قد اعترف بأن صدقي كان خريصا على أن تسفر نتيجة الانتخابات عن أغلبية بمجلس النواب ضد الوفد (٤٧) .

وقد تقدم للترشيح من الأحرار الدستوريين ١١٠ مرشحا فنجح منهم ٤٠ مرشحا (٤٨) بينما نال الوفد ١١٦ مقعدا ، مما أخاف الأحرار ، وما

(٤٤) محافظ الأحزاب السياسية ، المحفظة (٣) تقرير لندوب الأمن العام في ٤ / ٥ / ١٩٢٥ والرافعي : في أعقاب ج ١ ص ١٠٩ .

(٤٥) F. O. 407/201, No. 19, Henderson to Chamb, 24/8/ 1925.

(٤٦) F. O. 407/200, No. 48, Allenby to Chamb. May, 4, 1925.

(٤٧) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٢٢١ ، حسن الشريف ، الرجال أسرار ص ٤٤ - ٤٥

(٤٨) السياسة ٤ ، ٥ يناير ١٩٢٥ وقد كسبت الأحزاب الحكومية ١٠٢ مقعدا بينما كسب الوفديون ١٠٢ مقعدا ، انظر : F. O. 407/200, No. 48, Allenby To Chamb. May, 4, 1925.

وحول أسماء الناجحين انظر السياسة ١٣ مارس ١٩٢٥ ، محمد خليل صبحي : المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٠٧ - ١١٩ وانظر كذلك : Quraishi, Liberal Nationalism. p. 231.

أن أجريت انتخابات رئاسة مجلس النواب حتى فاز بها سعد زغلول ، وهكذا لم يختلف سعد من ميدان السياسة ، كل ما حدث أن تغير موقعه من رئاسة الوزارة الى رئاسة مجلس النواب ، فكانت الفجيرة الثانية لحزب الأحرار ولم يكد البرلمان الجديد ينعقد وينتخب سعد لرئاسة المجلس حتى قدمت الوزارة استقالتها في نفس اليوم ، ورفض الملك قبولها فأشارت الوزارة عليه بحل المجلس ، فأصدر مرسوماً بالحل بعد تسع ساعات من انعقاد المجلس (٤٩) ، وكان مفهوماً أن يبقى المجلس المنتخب وتقبل استقالة الوزارة ان لم تنل ثقته ، بل كان الأصوب أن تعرض الوزارة على رئيس الأغلبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فكان في ذلك مخالفة صريحة للدستور ، الذي حل مرتين لسبب واحد ، وكان المفروض أن يتقدم وزراء حزب الأحرار الدستوريين ، الذين كانوا مشتركين في الوزارة آنئذ ، باستقالاتهم من الوزارة حفاظاً على الدستور ، ولكنهم بدلاً من هذا اشتركوا مع هيئة الوزارة في استصدار الأمر الملكي بحل مجلس النواب ، وقد اعترفوا بذلك ، حين ذكر رئيسهم عبد العزيز فهمي في ١٧ مارس بأن في هذا الدستور حق مقرر لجلالة الملك وهو حل المجلس في كل وقت ومتى أراد ومتى رأى في ذلك مصلحة للبلاد (٥٠) ، وكانت مسئولية الأحرار الدستوريين عن هذا الانقلاب واضحة ، وأكثر من سواهم ، ولم يكتفوا بمسلكهم بل راحوا يبررون ما حدث فقالت صحيفتهم : « نحن نعلم أن حل المجلس من أنواع العلاج التي لا يصح الالتجاء إليها في الظروف العادية الا لأسباب خطيرة ولو أن الحال عادية لما وافقنا على تلك الخطوة الخطرة ، ولكن الحال التي بدت من يوم الانتخاب الى اليوم ، وهذا الذي ظهر به سعد وشيعته وما نحن فيه من أزمة سياسية ، وتبعة هذا كله يجعلنا نرى أن الوزارة لم يكن لها سبيل ، بعد رفض الملك استقالتها ، غير هذه السبيل الحاسمة » (٥١) .

وكان عبد العزيز فهمي قد رأى عقوق الدستور لوضعيه للمرة الثانية

(٤٩) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ خطاب العرش ونص استقالة الوزارة ومرسوم

محل مجلس النواب .

(٥٠) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥ .

(٥١) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ حل مجلس النواب وعلى من تقع تبعته .

بظهور نتائج الانتخابات ، وانتخابات رئاسة المجلس ، فادلى بتصريح خطير ، ظل ومعه مؤيدوه وأنصاره يتحايلون على تفسيره ويبررونه طوال تاريخ الحزب ، حيث صرح بالحرف الواحد - فى غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف فى ١٧ مارس ١٩٢٥ - « بأننى أشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » وأفتى خلال تصريحاته بحق الملك فى حل مجلس النواب وأضاف « لن نلتمس من جلالة الملك أن يستعمل هذا الحق الدستورى ، ولكننا نرى مع الأسف أن بعض الهيئات تفسد الحياة الدستورية .. » (٥٢) . وذكر فهمى خلال نفس التصريحات أنه دخل الوزارة مرغما ، ولا ندرى سر أو سبب هذا الارغام والمسألة تتعلق بمسئولية تولى سلطة وليس بينها وبين المجاملة صلة ، وقد دافع عنه الدكتور هيكل مصورا فجيعته فى الدستور بعد الانتخابات الأولى ، وتطور المسألة الى ضيعة الأمل « فلم تسعفه نفسه الثائرة من الصبر بما يقنعه بأن الحياة البرلمانية فى الظروف التى تتخطاها مصر تبدأ بمسرحية ديمقراطية مؤمنين بأن التمثيل المسرحى سينقلب يوما الى تمثيل نيابى ، لقد كان لعبد العزيز عذره عن هذا التطور الذى امتلأت به نفسه ففاض على لسانه .. » (٥٢) .

ومهما يكن من تبرير لما فاه به رئيس حزب الأحرار ، فالأهم من ذلك أنه أفتى بحق الملك فى حل المجلس فى ١٧ مارس ، وقد حل المجلس فعلا بعد ذلك بأسبوع ، كما أنه ليس لنا أن نفترض أن الرجل الذى كان له القدح المعلى فى وضع الدستور ، سيظل مؤمنا به مدافعا عنه ، حتى لو ثبت له بالتجربة أنه سوف يجحد أبوته . وليس يعنى عبد العزيز فهمى من المسئولية تبريره لحل المجلس ، والذى افتقر الى دليل ، بالقاء المسئولية على الانجليز « الذين غضبوا لنتيجة الانتخابات وبعثوا انذارا للملك يطلبون فيه حل مجلس النواب فوراً .. فاضطرت الوزارة الى حله تفاديا من وضع

(٥٢) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥ نص تصريحاته ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٤٣ دفاعه عن نفسه ، السياسة ٢٣ يونيو ١٩٢٥ دفاع السياسة عنه .
(٥٣) أوراق الدكتور هيكل : الملف الاول ص ١٠ - ١١ .

الانجليز يدهم بالقوة على جميع المصالح ، فلم نعثر في أوراق المندوب السامي
السرية ما يؤيد هذا الادعاء ، بل على العكس لم يتدخل كما مر بنا وكان
بوسعه ان يفعل لاستقاط الوفديين (٥٤) .

وحين ادعت صحيفة الاتحاد ان عبد العزيز فهمى ذهب وحده الى
الملك وأفتى بحل المجلس ، ونصح به ، نشر عبد العزيز فهمى خطابا مفتوحا
لزيور باشا رئيس الوزراء يذكره فيه بأن كل الوزراء الدستوريين والاتحاديين
كانوا في النصيحة بحل المجلس سواء (٥٥) ، بل لقد اعترفت « السياسة »
بمسئولية الأحرار الدستوريين وحدهم في أحداث هذا الانقلاب ، فذكرت « أن
الأحرار وجدوا أن من واجبهم ان ينبهوا الأمة في شجاعة وجراة ، فقال
وزراؤهم في صراحة ان البرلمان قد يحل ، وأنهم قد يسعون الى هذا الحل
محافظة منهم على كيان البلد ، وصونا لنظامه الدستوري مفضلين أخف
الضررين : ضرر حل المجلس وضرر إلغاء النظام النيابي جميعا ، وقد كان
لوزرائنا شرف الاعراب بصراحة وشجاعة واقدام عما كان يخالج أفئدة
الناس » (٥٦) .

وذهب محمود عزمى في فلسفة الانقلاب حدا بلغ به ان القى محاضرة
في نادى الحزب عن الديمقراطية ، حيث أخرج من سجلها « ما كان مفهوما من
استعمال كلمة « الشعب » ، ومن الدعوة الى سيادة الشعب ، وأن ذلك كان
يوم كانت الأمم مشطورة الى شطرين : اشراف وعامة ، وليس في أهم اليوم
شطر شعب وشطر أصحاب امتياز ، والديمقراطية الصحيحة ، تريد أن توجه
نظر المتحمسين الى أن المساواة المطلقة والعدل لا وجود لشيء منها .. » ،

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥١ ولم ينكر المندوب السامى فى
وثائقه شيئا عن تدخله ، انظر تقريره عن الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٢٥
والانتخابات وسيرها ومعركة الرئاسة فى :

J. O. 407/200, No. 13, 36, 37, 48, Allenby to Chamb.

Jan-April. 1925.

(٥٥) خطاب عبد العزيز فهمى الى زيور فى السياسة ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ ورد
زيور ببلاغ رسمى فى عدد ٣١ ديسمبر ، واتبعه جريدة الاتحاد بعدها ٢٦/١٢/١٩٢٥
(٥٦) السياسة ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ (تعالوا نتحاسب) .

وتحدث عن أنه لابد لكل مجموع حيوى من تحكم طائفة من عناصره في الطوائف الأخرى ، وإن هذه الحقيقة ستبقى خالدة مادامت الطبيعة مفرقة بين افراد الناس في خلقهم وأذهانهم . . . وأن النضال اليوم يدور بين تحكم الجهلاء وتحكم المتعلمين ، هي ديمقراطية ولكنها تدعو الى نوع من الارستقراطية ، ارستقراطية العاملين المنتجين في جماعات اليوم : عامل الثقافة وعامل المال . . . هذه هي الديمقراطية المنتجة التي نتشرف بأن نكون أحد فاهمى قواعدها . . . ، (٥٧) .

وقد طالب قادة الحزب بتعديل قانون الانتخاب « حتى لا يتساوى العالم والجاهل ، فاننا نريد أن يكون الخيار للعقل لا للجهل والفوضى » وشكلت لجنة بالفعل لتعديله ضمت صدقى وعبد العزيز فهمى ومحمد علوبة وتوفيق دوس ، وقيل أنها طلبت رفع سن الناخب الى خمس وعشرين ، كما بات واضحا أنها ستعيد النص بإجراء الانتخابات على درجتين (٥٨) ، وكانت مقاومة « طغيان » الوفد وراء ذلك كله ، والحق يقال أن صحيفة السياسة وهي تغطى انباء اجتماعات اللجنة ، هاجمت فكرة انعقاد الفية على اشتراط حدود مالية للمرشح للنيابة ، واعتبرت أن ذلك سيعطى خصوم الوزارة فرصة يصممونها فيها بالرجعية ، بالاضافة الى استغلالهم لذلك خلال الحملة الانتخابية المقبلة (٥٩) .

وفي سبتمبر ١٩٢٥ كانت الأزمة الوزارية قد بلغت مداها فانقسمت الوزارة واستقال منها وزراء حزب الأحرار ، ووجد الحزب نفسه في المعارضة، ومن ثم كان طبيعيا ان تعود نغمة المطالبة بعودة الحياة النيابية « فهي في أتمس صورها خير من الحكومة المطلقة ولر كانت محسنة » (٦٠) واجتمع مجلس ادارة الحزب في ٢٠ اكتوبر ، وحدث اعضاؤه عن القلق لما تبديه

(٥٧) نص محاضرة محمود عزمى (السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٥) .

(٥٨) السياسة ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٢٥ .

(٥٩) السياسة ١٤ يوليو ١٩٢٥ .

(٦٠) السياسة أول سبتمبر ، ٧ اكتوبر ١٩٢٥ ، وانظر السياسة ٢١ اكتوبر

١٩٢٥ (قرارات المجلس)

الحكومة من مطاولة في اصدار قانون الانتخاب وفي تحديد ميعاد انعقاد البرلمان ، والحواء في سرعة عودة الحياة النيابية « حتى ولو اقتضى ذلك أن تتم الانتخابات على مقتضى قانون عام ١٩٢٤ ، (٦١) - وهو قانون الانتخاب المباشر الذي صدر في عهد حكومة سعد والذي سبق لهم مقاومته - وهكذا تغير موقف الحزب بتغير موقعه من السلطة ، في حين أن احدا من رجاله لم يطلب عودة الحياة النيابية منذ حدث الانقلاب الدستوري في أواسط مارس ، وحتى خروجهم من الوزارة ، كما تبعت موافقة الحزب على قانون الانتخاب المباشر ، موافقته على شرعية البرلمان الذي افتى بجله !

وعندما خطب عبد العزيز فهمي في الاحتفال بعيد صحيفة السياسة في ٣٠ أكتوبر دعا الى وجوب التمسك بالدستور وتحدث عن تلقى الوزارة الأوامر من السراى وعن الفساد وعودة الحكم المطلق وطالب بالحفاظ على الدستور « بقطع النظر عن كل اعتبار ، فمقام الأمة فوق كل مقام » ، كما هاجم القصر في شخص رئيس الديوان حسن نشأت ، هجوما لاذعا مرا (٦٢) . وفي ٢٠ نوفمبر اجتمع مجلس ادارة الحزب وأصدر بيانا اعترف فيه بشرعية البرلمان المنتخب في شهر مارس وشرعية اجتماعاته وهاجم حيولة الحكومة دون ذلك ، وطلب اليها اجلاء القوة المراقبة حول دار البرلمان (٦٣) ، وفي اليوم التالي اجتمع البرلمان بالفعل في فندق الكونتنتال (وهي فكرة أحمد عبد الغفار) ذلك الاجتماع المشهور الذي تم رغم انف الحكومة ، وجمع شيوخ ونواب الأحزاب الثلاثة (الوفد والأحرار والوطني) الذين انتخبوا سعد زغلول رئيسا ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيالين ، وأصدروا عدة قرارات صاغها عبد العزيز فهمي ودسوقي أباطة وعبد الرحمن الرافعي ، تنص على عدم الثقة بالوزارة والاحتجاج على

F.O. 407/210, No. 28. Hend. to Chamb. Sept 14, 1925 (٣١)

لقد أصبح رأى الحزب هو منح حق الانتخاب لكل مصرى بالغ الرشدا دون النظر الى السن أو الثروة أو الثقافة .

(٦٢) خطبة فهمي في السياسة ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ .

(٦٣) السياسة ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (اجتماع مجلس ادارة الحزب ونوابه)

والرافعي : مرجع سابق ص ٢٣٥ - ٢٤٤ .

تصرفاتها المخالفة للدستور واعتبار اجتماعهم بالفندق اجتماعا قانونيا ،
وأقسم الجميع على أن يموتوا فداء للدستور (٦٤) .

وهكذا انشقت هيئة الوزارة ، التي أعلنت حل البرلمان ، والذي اجتمع
من تلقاء نفسه وسحب الثقة منها ، كما تكتلت أكبر الأحزاب المصرية في
جبهة واحدة استعدادا لحسم الصراع بين مؤسسات الدستور ، وألقى
الأحرار الدستوريون أنفسهم في معسكر الجبهة الوطنية المستندة في شرعيتها
الى عضوية البرلمان ، أو بمعنى أدق التي تستمد وجودها وصلاحيات حركتها
من خلال الدستور .

اضطرت الوزارة الى اصدار قانون الانتخاب الجديد في ٨ ديسمبر
١٩٢٥ وضيق فيه حق الانتخاب وجعلته على درجتين ، وفي هذا عودة
للقانون القديم الذي وضعه الأحرار الدستوريون (٦٥) ، واشترطت شروطا
مالية في المندوبين الناجحين وشرعت في اعداد جداول الانتخابات الجديدة .
في نفس الوقت الذي دعت فيه الأحزاب المؤتلفة الحكومة لاجراء الانتخابات على
اساس قانون الانتخاب المباشر (١٩٢٤) وهددت بمقاطعة الانتخابات ان
لم تستجب الحكومة ، التي لم تربدا من الازعان فأصدرت في ٢٢ فبراير
١٩٢٦ مرسوما باجراء الانتخابات طبقا للقانون سالف الذكر وحدد يوم
٢٢ مايو موعدا لاجرائها . وقد حدثت بعض المتاعب بين الأحزاب المؤتلفة ،
بسبب تقسيم الدوائر والترشيحات ، حين أراد الأحرار الدستوريون ترشيح
٥٦ منهم بموافقة الوفد ، وكانت نية سعد تتجه الى عدم ترشيح احد ممن
اشتركوا في تعطيل الحياة النيابية ، وهذا يصدق على عبد العزيز فهمي
واسماعيل صدقي وتوفيق دوس ومحمد علوبة (٦٦) ، لكنه لم يلبث أن تراجع
أمام تشديد الدستوريين ، وانتهت الخلافات على كل حال ، بأن قرر حزب

(٦٤) السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ وصف تفصيلي للاجتماع ونصوص الخطاب
والقرارات .

Merton, A., Constitutionalism in Egypt, p. 3. (٦٥)

(٦٦) مذكرات سعد ، ك ٥٢ ص ٢٩٦٥ .

الأحرار دخول الانتخابات بعد أن ترك له الوفد ٤٥ مقعداً (٦٧) ، ويبدو أن الحزب لم يجد أكثر من ٤٣ عضواً ليرشحهم ، وبالفعل تقدم هؤلاء للانتخابات ونجح منهم ٢٥ عضواً (٦٨) ، والطريف أنه خلال احتفال الأحزاب المؤتلفة ، خطب إبراهيم الهلباوى واعترف بأن التنافس بين المرشحين لم يكن قائماً بين برامج سياسية ، بل كان يدور أولاً وبالذات حول معرفة أى المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر ! (٦٩) .

ويبدو أن الأقلية التى مثلت حزب الأحرار داخل مجلس النواب لم تكن تلقى اكتراثاً كبيراً من جانب الأغلبية الوفدية ، الأمر الذى دفع صحيفة السياسة إلى القول بأنه « لوحظ أن الكثرة قد تقرر قراراً وهى لا تزيد عن الأقلية إلا واحداً أو بضعة أفراد ، وقد يكون من الغائبين أو الممتنعين عن التصويت من لو أعطى صوته لانقلبت الكثرة قلة والقلة كثرة .. » نقول هذا رداً على تلك النغمة التى تريد أن تقيم دكتاتورية تشريعية بدل الدكتاتورية التنفيذية ، (٧٠) .

وعندما انعقد البرلمان بدأ نواب الأحرار الدستوريين يمارسون نشاطاً نيابياً واضحاً نسبياً ، وكان فارس المعارضة البارز منهم أحمد عبد الغفار الذى يقدم سؤالاً لوزير الحقانية - أحمد زكى أبو السعود - حول مرتبات شيخ الأزهر والتى تعددت مصادرها وبلغت حداً كبيراً إلى جانب الأوقاف المرصودة له مع أن فى علماء الأزهر وطلابه من الفقراء من لا يجدون كفايتهم ، وبعد أن تلقى إجابات مستفيضة من الوزراء المختصين الذين حاولوا إفهامه أن المهام الملقاة على عاتقه كثيرة ، علق على ذلك متألماً مما أصاب الأزهر ومما دفع إليه بواسطة كبار علمائه ومن تأثر بعض رجاله بتلك

F. O. 141/427 Egypt 1925-1926, April, 4, 1927. (٦٧)

(٦٨) انظر أسماء المرشحين فى ٥ ، ١٨ أبريل بالسياسة (الوفد فاز بـ ١٥٥ مقعداً) وقد سقط الدكتور هيكى فى دائرة الجمالية ، انظر كذلك : محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية ج ٦ ص ١٢٠ - ١٢٩

(٦٩) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ .

(٧٠) السياسة فى ٢٧ يونيو ١٩٢٦ .

المرتبات التي تكاد تكون رشوة لهم ، ثم أضاف - وكان يغمر القصر - لا نريد أن يكون الازهر تحت ارادة انسان كائنا ما كان ، ولا نريد أن يتدخل في السياسة فيفسدها وتفسده ، ثم قدم اقتراحات محددة لاصلاحه ، تتعلق بضبط مصادر الدخل ومواعيدها ، وسن قانون جديد ينظم المعاهد الدينية وعلاقتها بالحكومة ، ولم يلق عبد الغفار أى تأييد من زملائه الدستوريين ، بل على العكس تدخل الهلباوى طالبا تأجيل النظر في الاقتراحات لحين النظر في ميزانيتى المالية والاوقاف (٧١) .

ومن أخطر المسائل التي أثارها نواب الحزب خلال هذه الهيئة البرلمانية مسألة الصدام مع القصر بسبب مخصصاته الملكية ، وقد بدأت اثاره المسألة باقتراح قدمه : أحمد عبد الغفار وعبد الرحمن عزام وعبد الخالق عطية ، رأى فيه أصحابه أن المصروفات الملكية نمت بسرعة في السنوات الأخيرة وبلغت فوق ما تتحمله خزانة الدولة ولا يناسب حالة البلاد من الثروة ، ومع ذلك رأى أصحاب الاقتراح أنه اعترافا بمقام الجالس على العرش ألا يخفض المجلس شيئا بنفسه بل يلجأ الى جلالته لكي يلقى على هذه المصروفات نظرة من عدالته تخفف عن خزانة الدولة وقد علق النائب الدستوري وهبة القاضى بأن طلب من المجلس تقليل هذه المخصصات بينما فكر عبد الغفار أنه يرى ألا يحدث تدخل هذا العام والاكتفاء بتوجيه نظر الملك حتى تجيء ميزانيته معتدلة في العام القادم (٧٢) . وخلال دور الانعقاد التالى أثار عبد الغفار المسألة من جديد وتحدث عن « امتعاض » المجلس من زيادة المخصصات الملكية حيث لم يحدث بها أى تغيير يمس المبدأ الذى بنيت عليه ولا المبالغ الكبرى التى تضمنتها « ذلك أن خطابا أتى من رجال السراى يقول : لا شأن لكم بميزانية السراى ، ونكر أن ميزانية السراى هذا العام ٧٤٣٤٧٨ جنيها من مجموع ايرادات الدولة وهى ٣٦ مليوناً من الجنيهاً ، بينما ميزانية ملك انجلترا لا تتجاوز ٥٦٣٠٠٠ جنيه من مجموع ايرادات دولته البالغ ٨٠١ مليوناً من الجنيهاً » هناك إذن اسرف لا يرضى

(٧١) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة - جلسة ١٤ / ٨ / ١٩٢٦ ص ٤٤١ .

٤٥٦ ، ٤٥٨ .

(٧٢) المصدر السابق : جلسة ١٠ / ٨ / ١٩٢٦ ، والسياسة فى ١٩٢٦/٨/١٢ .

جلالة الملك ، وانما هي تصرفات الحاشية ، ان السراى تريد أن يفهم الناس أن بها حكومة أخرى ، وهذا امر لا ترضاه الأمة بعد اعلان الدستور ، لقد أصبح للأمة حكومتان ، حكومة للأمة وحكومة للسراى ، يتبعهما جيشان ، جيش للأمة وجيش للسراى وهو الحرس وله قائد خاص ومدفعية خاصة بها أسلحة ليست موجودة في الجيش ، ولا أعلم ماذا يريدون بهذا الجيش ٠٠ ، واستمر عبد الغفار قائلاً : السفراء يعينون بأشارة من وزير الخارجية بعد عرض الأمر على جلالة الملك بدون الحاجة الى أخذ رأى مجلس الوزراء ، يضاف الى هذا أن مجلس القاديب الخاص بهم يرأسه رئيس الديوان لا وزير الخارجية ٠٠ لقد سنحت لنا الفرصة لنعلن بصراحة ما يدور بخلدنا حتى يطلع الجالس على العرش على ما يدور بخلد كل مصرى ٠٠ ان حاشية ضالة مضلة تسعى بين العرش وبين الأمة بالفساد ، هذه الروح التى تملى اتصال موظفى السرايات بالمديرين مباشرة ٠٠ ثم قوطع عبد الغفار بضجة هائلة (٧٣) بعد أن انتقل من الحديث عن مخصصات القصر الى اثاره تدخل الملك وديوانه فى السياسة والادارة بشكل يهدد الدستور ، فآثار مسألة حسن نشأت وامثاله حين اخرج حزبه من السلطة عام ١٩٢٥ ، وكأنما كان عبد الغفار يريد ، محتميا باغلبية المجلس الوفدية وبسعد ، أن يصفى حسابا قديما لحزبه مع الملك ، ولكن الذى يدعو للدهشة حقا أن احدا من نواب حزب الأحرار الدستوريين لم يتصد لتأييد عبد الغفار والدفاع عن موقفه ، وعموما يسجل هذا الموقف للحزب الذى لم يعدم من وقف فى وجه استبداد الملك وتدخلاته ، حماية للدستور ودفاعا عنه وان كان قد احتفى بإطار الائتلاف الوطنى وفى ظله .

ومن أهم المسائل التى أثارها نواب حزب الأحرار فى برلمان الائتلاف مسألة الغاء الوقف الأهلى وحل الموجود منه ، وكان محمد على علوبة قد تقدم بمشروع قانون بهذا الخصوص ، ثم تبعه أحمد رمزى ويوسف الجندى بمشروع آخر ، فأحيل الى لجنة الأوقاف بالمجلس ، ثم لقي المشروعان معارضة شديدة من جانب حسن صبرى ، وعبد الرازق القاضى ، واعتبرا مخالفيين للشريعة الاسلامية ، ولكن الهلباوى انبرى للدفاع عن مشروع علوبة ، وذكر

(٧٣) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ مايو ١٩٢٧ ص ٩٧٣
 ٢٩٥ وخطبة عبد الغفار طويلة مما يدل على أن المجلس تركه ليقول كل ما اراد .

إن الوقف من الأعمال المدنية المحضة ، وإن حبس الاوقاف ورصدها على المستحقين قيد لا يتفق مع العدل ، بينما دافع علوبة عن مشروعه مطالباً بتطهير الدين من هذه المفاسد ، وجعل الحكومة رقيبة على طرق الخير ، وذكر أن رصد أموال على جهات خيرية في غير مصر يعتبر بيعاً لمصر . . ثم كيف تخالف أحكام كتاب الله في شأن المواريث . . أن قواعد الاسلام خمس ليس الوقف من بينها . . وليس من الدنيا . . (٧٤) وأغلقت المناقشة حيث لم تكن ثمة معارضة ، ولكن يبقى أن نواب الحزب لم يتفقوا تماماً حول الدفاع عن مشروع سكرتير الحزب بل أن منهم من عارضه من النواب الدستوريين ، الذين ظهروا متعارضين تقريباً خلال مناقشة مشروع قانون لانتخاب مجالس المديریات فقد طلب عبد المجيد صالح اقتراح نص بانتخاب عضوين عن كل دائرة بدلاً من عضو واحد ، بحجة إعطاء البلاد فرصة للتدريب على الحياة النيابية ، ولاتساع المجال لعدد كاف من الأعيان لبحث المسائل المتعلقة بشئون مديرياتهم ، عندئذ عارضه أحمد عبد الغفار ، وذكر أنه كلما كان العدد أقل تمكن المجلس من تأدية مهمته حتى لا تزداد المناقشات وتتعطل الأعمال ، وأيده دسوقي أباظة ، بينما عارضهما محمود وهبه القاضي معضداً رأي عبد المجيد صالح (٧٥) .

ودلالة هذا الاختلاف بين نواب الحزب تكمن في أنهم لم يدرسوا ، كهيئة برلمانية لحزب ، خطة معالجة الموضوعات قبل عرضها ومناقشتها داخل مجلس النواب ، فالمعروف أن الهيئة النيابية من واجبها دراسة وترتيب المناقشة فيها بما يكفل التعبير عن رأي الحزب داخل المجلس ، باعتبارها هيئة ممثلة له ، ولكن معالجات نواب الحزب للمسائل كانت تتم عرضاً ودون سابق اتفاق ، ومن خلال مواقف فردية .

ويؤكد لدينا المعنى السابق أنه عندما نوقشت مسألة السخرة أو دفع

(٧٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ ص ١٦٣ - ١٧٢ .

(٧٥) مضايط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ٢ يناير ١٩٢٨ ص ١٩٨ ، ٢٠٠ .

لجيرة لخفارة جسور النيل ، ذكر أحمد عبد الغفار أن تلك الخفارة من الاعمال العمومية التي يجب على كل مصرى أن يقوم بها بلا مقابل ، واعترض على دفع أجرة لذلك ، حتى لا تنفق أموال الدولة ذات اليمين وذات اليسار ، وطالب بتعديل قانون السخرة بحيث ينفذ على المصريين بدون تمييز ، وقد أيد الهلباوى هذه الآراء (٧٦) ، بينما لقيت معارضة شديدة من جانب آخرين ، ولم تبد هيئة الحزب البرلمانية كمجموعة واحدة لها رأى محدد تم الاتفاق عليه .

وكانت الجولة الأخيرة لنواب الأحرار الدستوريين داخل هذا البرلمان عندما حدثت مشادة بين بعض نواب الحزب الوطنى ونواب الأغلبية الوفدية ، تقدم على اثرها يوسف الجندى بطلب تعديل اللائحة الداخلية للمجلس ، لأنه ليس بها ما يسلح المجلس بالسلطة الكافية لوقف مثل هذه الحوادث ، فرد عليه الهلباوى بنأى ضرورة لذلك ، ولكن صبرى أبو علم أصر على ضرورة التعديل واتهم المعارضة بالاساءة الى كرامة المجلس ، فاضطر نواب الحزب الوطنى الى الانسحاب من الجلسة ومعهم نواب حزب الأحرار ، وبذلت وساطات فى الجلسة التالية لانتهاء الازمة من جانب محمد محمود ، حرصا على الائتلاف ، ورغم توالى كلمات نواب حزب الأحرار للمطالبة بتأجيل الجلسة ، الا أن نواب الأغلبية أصرروا على مناقشة تعديل اللائحة ، مما ادى الى انسحاب المعارضة مرة أخرى ، وطرح التعديل للاقتراع فأقرته الأغلبية (٧٧) .

وكانت هذه الازمة آخر ما تعرض له نواب حزب الأحرار ، ومعهم نواب الحزب الوطنى ، الامر الذى عكس ، ضمن عوامل أخرى ، تدهور الائتلاف ، وأنذر بتفجر الصدام من جديد بين مؤسسات الدستور ، وجدير بالتنويه أن صحيفة السياسة أخذت على عاتقها حث نواب الحزب على

(٧٦) المصدر السابق ، جلسة أول مايو ١٩٢٨ ص ٨٦٨ .

(٧٧) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ ، ١٧ مايو ١٩٢٨ ص ١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٥ ، ثم انظر السياسة ١٧ ، ١٨ مايو ، ١٠ ، ١١ يونيو ١٩٢٨ واصطلتها على الأغلبية ، وانظر كذلك وجهة نظر الوفد فى مقالات كواكب الشرق ١٨ ، ٢٩ مايو ١٩٢٨ ومجموعها على جريدة السياسة .

قيادة معارضة حقيقية داخل المجلس وأخذت في تنوير النواب وتبصيرهم بحقيقة مهمتهم داخل المجلس ، وضربت أمثلة بالاستجابات والأسئلة وكيفية الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وإن كانت قد أبدت ياسها من امكانية حدوث المسألة الأخيرة في مصر ، لأن الوزارة التي تلى الحكم إنما تليه معتمدة على أغلبية مجلس النواب ، ومادام الأمر كذلك فمسألة طرح الثقة بها هي في أغلب الأمر شكلية ، ومع ذلك فالنائب الذي يستجوب الحكومة ، رغم أنه سيهزم عند الاقتراع على الثقة بها ، فيكفيه أن يوقف الجمهور على وجهة نظره ، حيث يكون في تأييد الجمهور له ما يضعف مركز الوزارة ، (٧٨) ، وينبغي الإشارة أخيرا الى أن نواب الحزب لم يقفوا موقفا جماعيا ايجابيا خلال برلمان الائتلاف (٢٦ - ١٩٢٨) إلا خلال هذه الجولة الأخيرة ، وكان لطغيان أغلبية المجلس الوفدية أثر كبير في ذلك، حيث شن النواب الدستوريون حملتهم ، وأعلنوا أنهم يعارضون « دكتاتورية الأغلبية التي تعتمد على الدستور والتي لم تجاملهم باصرارها على تعديل اللائحة الداخلية ، ولم تلبث عوامل التصدع ان دبّت في كيان الائتلاف وأفضت في النهاية الى استقالة الوزيرين الدستوريين من هيئة الوزارة .



قبيل نهاية هذه التطورات أنشأت صحف الأحرار الدستوريين تتحدث عن « افلاس الديمقراطية ، وبرزت في ثنايا حديثها مسألة تحبيذ الدكتاتورية فنقلت حديثا لبرنارد شو مع أحد الكتاب الانجليز ذكر فيه ان العالم كله قد سئم الديمقراطية وثار عليها وضرب أمثلة بما حدث في روسيا في عهد البلشفيك وايطاليا في عهد الفاشست واسبانيا تحت سلطة بريمو دي ريفيرا ، وأضاف أن الديمقراطية تساعد على بروز الطبقة غير المتعلمة وتقلدها زمام الحكم ، وأن تعريف الديمقراطية بأنها حكومة الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب ، محض هراء . . . ، كما نشرت « السياسة الاسبوعية ، حديثا للامبراطور غليوم الثاني حول فشل الديمقراطية والحكم النيابي ،

(٧٨) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٧ (البرلمان والعمل التشريعي) ثم ١٧ فبراير ١٩٢٧ (الأسئلة الاستجابات في البرلمان) .

وتفضيل حكم الفرد ، وعلقت بأن الامبراطور يرى أن الحاكم المستبد العادل خير وإن العامة ، الرعاع في الأصل ، لا ضمير لها (٧٩) .

وعندما انسحب نواب حزب الاحرار من مجلس النواب في جلسته الأخيرة اتهمتهم صحيفة كوكب الشرق الوفدية بأنهم يحملون المعاول لهدم الائتلاف ، وإن ثمة مؤامرة على الدستور تدبر هدفها وزارة الشعب ، ثم سألت صحيفة السياسة : هل تعرفين أن كبيرا من رجالك رفع تقريراً إلى جهة معينة عن الحالة الدستورية أراد به هدم البرلمان ؟ (٨٠) ، وطفقت « الكوكب » تتحدث عن سوابق « مكائد الاحرار الدستوريين للدستور » وأعادت نشر حديث عبد العزيز فهمي عن الدستور الفصفاض ، ثم كتب العقاد مؤكداً أن وزيراً لاتجهله « السياسة » تقدم إلى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بالغائها ويحمل على عاتقه تبعة هذا الأمر الجسيم (٨١) .

وقد أكدت الأيام التالية صحة هذا الاتهام ، فما إن قدمت وزارة الفحاس استقالتها في ٢٥ يونيو حتى كلف محمد محمود بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أصدرت الوزارة الجديدة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولم يكن بوسع محمد محمود عندما تولى السلطة ، أن يتفادى مثل هذا الاجراء التمهيدى لخطوة تتلوها ، فهو يعرف سلفاً أن وزارته لن تحظ بثقة برلمان أغلبيته من الوفديين ، بل إن إحدى صحف الوفد قد تحدثت أن يفعل ذلك (٨٢) . وقبل أن تخطو الحكومة الخطوة التالية إزاء البرلمان المؤجل ، راحت صحيفتها تخاطب النواب بتصوير الحياة النيابية على أنها كانت مهزلة استخدمت للمآرب الذاتية (٨٣) .

(٧٩) السياسة الاسبوعية ١٢ مارس ١٩٢٧ ، ١٩ مايو ١٩٢٨

(٨٠) كوكب الشرق ١٢ يونيو ١٩٢٨ وكذا ١٥ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨

(٨١) البلاغ ١٩ يونيو ١٩٢٨ (المؤامرة تتكشف) ، كوكب الشرق ٢١ يونيو

١٩٢٨ (وزير الثوب الفصفاض) .

(٨٢) كوكب الشرق ٢٩ يونيو ١٩٢٨ (وزارة محمد محمود مثل وزارة زيور)

(٨٣) السياسة ٥ يوليو ١٩٢٨ (الحكم النيابي عدل لا استقلال) .

وقد روى الهلباوى فى مذكراته كيف انه سعى لدى اصدقائه الوفديين حتى لا يتعرضوا للوزارة عند اجتماع البرلمان ، بمعنى الا يطرحوا مسألة الثقة بها حتى تتم الاعمال الباقية الى ميعاد العطلة البرلمانية ، ولهم بعد ذلك أن يتصلوا بناخبيهم وأن يتعرضوا للوزارة واستقاطها ان شاعوا فربما تكون هناك مساع للصالح بين الوزارة والوفد ، ولكن الهلباوى وجد اصرارا على الرفض من جانب النقراشى ، ممثلا عن الوفد ، فعلق الهلباوى بان الوزارة ستكون اذن مضطرة الى تعطيل البرلمان ، فرد النقراشى : مليون (٨٤) .

وكانت نية رئيس الوزراء ، بالاتفاق مع الملك ، نحو حل البرلمان قد اتضحت منذ البداية حين ذكر للمندوب السامى البريطانى فى ٦ يوليو ، أن حكومته سوف تحل البرلمان وتعلق الحياة النيابية لمدة عامين وربما ثلاثة ، وانها سوف تصدر اعلانا بذلك تفسر فيه تصرفها قبل أن يتم شهر التاجيل ، وقد علق لويد بان رئيس الوزارة علق ذلك بالرغبة فى مواجهة «الأساليب الثورية للاغلبية الوفدية ، وايقاف بذاءاتها فى البرلمان ، الذى تستخدمه لأغراضها الشخصية ، بالاضافة الى الحاجة الملحة لاقرار مشروعات الرى المتعلقة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر ، وان حكومته خلال فترة التعطيل سوف تدرس امكانية اعداد نظام حكم نيابى أفضل يتفق وحاجات الناس ، ثم علق لويد على ذلك بان ثمة صعوبات حول الاعتقاد - ازاء ما اعلنه سابقا فيما يتعلق بالدستور - بأن بوسعه اتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة ، وان كان الملك ليس لديه شك فى امكانية اتخاذها ، (٨٥) .

واطلع محمد محمود المندوب السامى على المذكرة التفسيرية لمرسوم حل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية عملا بالمادة ٨٩ من الدستور بعد أن أجرى عليها تعديلات مع الملك ، الذى وقع القرار وسلمه لمحمد محمود ليصدره وقتما يريد ، وقد طلب منه لويد نسخة من المذكرة بعد تنقيحها فوعده

(٨٤) مذكرات الهلباوى ص ٣١٩ - ٣٢١ ، وانظر احمد شفيق ، الحولية

المسلسلة ص ١٥٨٣ .

(٨٥) F. O. 407/207, No. 5, Lloyd to Chamb. July, 7, 1928.

بذلك (٨٦) . وراحت صحيفة السياسة تهون المسألة بالتاكيد على فكرة أن الحياة البرلمانية القائمة في مصر الآن لا تمكن أحدا من القول بأن لدينا كثرة دستورية وقلة دستورية ، بل كل ما يمكن تصوره كثرة عددية وقلة عددية لاتصدر كليهما عن مذاهب تشريعية مميزة ، . ثم تسالطت في استخفاف : هل كان يجب على محمد محمود أن يتقدم الى البرلمان في الحال ليسمع حكمه بعدم الثقة بالوزارة مهما كان البرنامج الذي تتقدم به . أكان يجب عليه أن يسمع حكم البرلمان ويخرج منه مستقيلا تاركا الحكم للنحاس وأعوان النحاس ؟ (٨٧) .

لعله قد اتضح أن نية محمد محمود بشأن حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية كانت مبيتة منذ بداية قبوله رئاسة الوزارة ، وأنه كان متفقا عليها مع الملك وليس مع المندوب السامي ، وكانت قضيته بالدرجة الاولى هي تولى الحكم فليس بوسعه قبوله الا على انقاض البرلمان ، الذي يؤلف خصومه اغليبيته ، فلم يكن امامه خيار ، اما قبول السلطة وحل البرلمان ، أو التضحية بالمنصب الخطير ، وهكذا دفع محمد محمود ثمنا غاليا لتوليته السلطة على انقاض الدستور مما يمثل انتكاسة شديدة للحياة الدستورية في مصر . لقد انعقدت نية الاحرار الدستوريين على تعطيل الحياة النيابية منذ البداية ، ولم يكن تأجيلها شهرا لاتاحة الفرصة لتغلب حكمة النواب كما ادعت صحيفة السياسة ، كما لم تكن المسألة امتهاننا للفكرة الديمقراطية في حد ذاتها (٨٨) ، لأن الدستوريين كانوا يؤمنون بديمقراطية من وجهة نظرهم أو بمعنى يتفق وتوليهم سلطة الأمة ، واذا كانت السلطة قد عرضت عليهم فما حاجتهم للحديث عن الديمقراطية اذن ؟ . ولم يكن بوسع محمد محمود أن يجرى انتخابات جديدة تلعب فيها ادارته دورها ، لأن تجربة صدقي عام ١٩٢٥ لا زالت ماثلة ، حيث أتت نتيجتها مخيبة للآمال رغم كل شيء .

F. O. 141/516, Fil No. 14431, July, 14, 1928. (٨٦)

(٨٧) السياسة ١٨ ، ١٩ يوليو ١٩٢٨ .

(٨٨) السياسة ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٢٦

ص ٦٦٠

على كل حال حدث الانقلاب الدستوري واستصدر محمد محمود الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور مدة ثلاث سنوات ، على أن يعاد النظر فيها عند انقضاء المدة لتقرير الانتخابات أو التأجيل زمنا آخر ، أما السلطة التشريعية خلال هذه الفترة فستتولاها الحكومة طبقا للمادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون (٨٩) ، وأرغقت الوزارة بالأمر الملكي مذكرة تفسيرية تبرر هذا المسلك وتحدث عن « فئة قليلة هيأت لها المصادفة للخصه مكان الزعامة من حزب الأكثرية وأفسدت الحياة العامة ووسعت نطاق الانقسام في الأمة ، وجعلت الحياة النيابية أداة طغيان لها واستبداد .. » حتى عجزت الحياة النيابية عن تنفيذ أخص ما يرجى فيها من انفاذ الاصلاحات المختلفة في مرافق البلاد .. لذا وجب ألا يكون البرلمان عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لهذه الاصلاحات .. كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله لصالح الحالة ، على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمسهما التعديل ، (٩٠) .

وراحت « السياسة » تروج للسياسة الجديدة وتطمئن الناس على الدستور وتهون من المسألة التي لا تعدو أن تكون من وجهة نظرها « سوى تسريح لجماعة من النواب والشيوخ، وأن حل البرلمان كان هو العلاج الذي لامفر منه لصيانة الدستور عن أن يمسح فيصبح شرعا خاصا لطائفة معينة » ،

(٨٩) نص الأمر الملكي في كتاب اليد القوية ص ٢٨ - ٣٩ ، السياسة ٢٠

٧ / ١٩٢٨ .

(٩٠) نص المذكرة الوزارية في كتاب اليد القوية ص ٣٦ - ٣٨ والمواد المعطلة من الدستور هي ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ثم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وهي التي تقص على إجراء الانتخابات وعدم جواز تعطيل أحكام الدستور إلا زمن الحرب وعدم جواز تعديله إلا بقيود تحددها المواد ، ثم الفقرة التي تمنع إندثار الصحف وإيقافها بالطريق الإداري . (الرافعي : في أعقاب ج ٢ ص ٥٩ - ٦٢ نص المواد) وقد ذكر طارق البشري (الحركة السياسية ص ٢٨) أن الذي أعد هذه المذكرة هو عبد الحميد بدوي وهو الذي وضع أسس دستور صديق عام ١٩٣٠ .

وأضافت أن حزبها هو أهل الدستور وقبيله ، فيهم نشأ وفي رعايتهم ترعرع
ومن أجله كان حزبا وله سميا (٩١) .

وليس من الصعوبة بمكان تفنيد هذه المزاعم ودحضها ، كما أنه
ليس من السهل الدفاع عن مسلك الوزارة أيا كانت مقالات صحيفتها وتجريرات
رجالها فكلها تدخل في باب الجدل « البيزنطى » الذى يهدف الى الدفاع عن
النفس أكثر مما يدخل في قناعات تتصل بصيانة الدستور والحفاظ عليه
واقامة حكمه بالفعل . ومن ثم سنضرب صفحا عنها جميعا ونستشهد
باعتراف بطل الانقلاب نفسه ، محمد محمود باشا ، حين ذكر في كلمة له
أمام أحد الوفود المؤيدة « ان هذا الدستور اذا كان قد هدم فهم الذين هدموه
وحدهم وعليهم وحدهم تقع تبعه ما حدث » (يقصد الوفديين) ، وصرح
في كلمة أخرى « نحن الذين وضعوا الدستور ونحن الذين جاعوا بالحياة
البرلمانية أولا وثانيا . . » (٩٢) ولسان حاله يقول : نحن الذين نجى به
ونحن الذين نذهب به .

وذهبت صحيفة السياسة تؤكد حق الملك في حل البرلمان وصيانة
الدستور وتساعلت في دهشة : الا يباح للملك ما يباح لأقل فرد من أبناء
الأمة من حق الدفاع عن الدستور وصيانتته من كل ما يراد به من عبث ،
فهل تفكروا على الملك ما تبيحونه لانفسكم ؟ (٩٣) ، وكان الذى حدث بالفعل
كلن صيانة للدستور وحفاظا عليه ، ثم ان وعد الحكومة بتعديل قانون
الانتخاب معناه انعقاد النية على الاتيان بنواب يؤيدون النظام القائم .
وغنى عن التوضيح أن بوسع هؤلاء النواب تعديل الدستور بشكل يتفق مع
النظام . . بشكل دستورى ، وقد أيد الدكتور هيكل هذه السياسة ووافقت
عليها معه هيئة تحرير « السياسة » ، باستثناء محمود عزمى وتوفيق دياب
الذين انسحبا من تحرير الصحيفة واختصما النظام والحزب بسبب ذلك .
وقد كتب هيكل بأن مصر جميعا تؤيد السياسة التى لم يكن هناك بد من

(٩١) السياسة فى ٢٥ يوليو ١٩٢٨ .

(٩٢) البلد القوية ص ٥٧ كلمته فى ٦ ، ٩ أغسطس ١٩٢٨

(٩٣) السياسة فى ٢٦ يوليو ١٩٢٨ .

اتباعها لاصلاح حياة البلاد وتقويم الخلق السياسى فيها ، سياسة تعطيل الحياة النيابية بمجلسيها ، حتى يتسنى للحكومة تنفيذ سياسة انشائية سليمة من جهة وحتى يوضع نظام للانتخاب يجعل الحياة النيابية ممثلة للبلاد تمثيلا صحيحا ، وهذه السياسة التى عرفها قلم تحرير السياسة ووافق عليها قبل صدور المرسوم بها هى السياسة التى أيدناها ونؤيدها، (٩٤)، وشبه محمد علوبة الدستور بالبنادق فى يد الحراس ، فاذا ما كونوا عصابة تعبت بالأمن أفليس من الواجب جمع السلاح من أيديهم ومعاقبتهم ؟ وذكر الهلباوى أن تعطيل الدستور كان حكما تهديديا يشبه الحكم الذى يصدره القاضى على شخص بالفرامة كل يوم عشرة جنيهات ان لم يقوم بكيت وكيت (٩٥) .

ورغم أن مصادر الحزب ادعت أن محمد محمود ما فعل ذلك الا صيانة للدستور والديمقراطية ، الا أن كتابه راحوا يدعون لاقامة الدكتاتورية ويتغنون بالنظم الدكتاتورية فى ايطاليا واسبانيا وتركيا ، وشدة حاجة الشعوب الآن لأمثال حكامها وهم مؤيدون من الشعب ، لان الدكتاتور عادة هو نابغة قومه وهو فى هذا العصر غيره فى العصور السابقة لانه يقدم مصلحة وطنه على كل اعتبار ، كما وصفت صحيفة السياسة الحكومات الوطنية التى قامت فى أعقاب الحرب بأنها حكومات دكتاتورية فى الواقع ، دستورية فى الظاهر لكنها تعمل باسم الأمة (٩٦) ، وقد أمنت السياسة فى اتهام خصومها وتثييس الناس من الحياة البرلمانية ، بالافراط فى الحديث عن الاتجار بالنيابة فى البرلمان ، والحديث عن « دكتاتورية الاصلاح والاستنارة » ، التى تنفذ البلاد من « دكتاتورية الفوضى والنصب السياسى » ، وابتدعت أيضا

(٩٤) السياسة ٢٠ أكتوبر ٢٨ افتتاحية هيكل ، وكان لطفى السيد أستاذة وزيرا بنفس الوزارة حيث صدر مرسوم الحل ممهورا بتوقيعه ضمن هيئة الوزارة وقد عاد الدكتور هيكل فى عام ١٩٤٩ ليزكر ان محمد محمود استعاض عن البرلمان بالاتصال بالشعب مباشرة عن طريق الاجتماعات العامة والخطب فى الاقاليم وكان هذا طبيعيا . المح (السياسة ٢ فبراير ١٩٤٩) .

(٩٥) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٢٨ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٩٦) السياسة الاسبوعية أول سبتمبر ١٩٢٨ ، السياسة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨

الفاظا جديدة ، كالديمقراطية الجاهلة والديمقراطية المثقفة .. والطريف أنها كانت تتحدث عن « هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة ، وكذلك أوامر الملك التي لاتخلى الوزراء من المسئولية في حال من الاحوال ، ولم تنكر أمام من ستكون هذه المسئولية ، ومن الذى سيحاسبها عليها ، كما اتهمت خصوم الحكومة بأنهم حين يطعنون في صفة الوزارة فانهم يفازعون الرئيس الأعلى - الملك - حقه ويعلمون أنهم خارجون على نظام الدولة ويتمردون ويثورون عليه (٩٧) .

والاستمرت « السياسة » تضرب على نفس الوتيرة ، فذكرت أنهم اخترعوا ما سموه الرأي العام أى الجمهور ، ولا يخفى أن الجمهور لا رأى له في المسائل العامة ، حتى في البلاد المتقدمة، وأبدت اعتقادها بأن الديمقراطية كلمة تنطوي على مجموعة من المبادئ والقواعد النظرية في عالم الحقيقة وقد اضمحل نظامها وحان سقوطه (٩٨) . وهكذا راحت الصحيفة تتخبط في التخريجات والتفسيرات تارة ، وتتمسح بالاعتاب الملكية وتتهم خصومها بالتمرد والثورة تارة أخرى ، وهى التى طالما أغرقت صفحاتها بالحديث عن الدستور والحياة الدستورية ، والحكم النيابى وفلسفة الديمقراطية .

وجدير بالذكر ان اجراء رئيس الوزارة لم يلق معارضة داخل حزب الاحرار الدستوريين ، فلم نعرف أحدا من رجال الحزب خرج عليه أو احتج على تعطيل الحياة النيابية واقامة حكم اشبه بالدكتاتورى منه بأى نظام آخر ، باستثناء احتجاج وانسحاب محمود عزمى وتوفيق دياب من صحيفة السياسة (٩٩) . وعندما اشتد حرج مركز الوزارة نتيجة اصرار الانجليز

(٩٧) السياسة ٧ يناير ١٩٢٩ (نكتاتورية الاصلاح - بدون توقيع) ثم أول يوليو ١٩٢٩ (الديمقراطية الجاهلة - بدون توقيع) .

(٩٨) السياسة ١١ يوليو ١٩٢٩ (الديمقراطية المجهولة لشمس الدين طراف ، ١٦ يوليو ، مقالة أخرى له بنفس العنوان ، وخطبة هيكى فى النادي المصرى بلندن ، السياسة ١١ / ٧ / ١٩٢٩) .

(٩٩) أصدر عزمى ودياب بيانا نكرا فيه انهما انسحبا حين اعتدى على الدستور ، واصبحا فى صفوف المعارضة حين اشتركا فى تحرير صحيفة وادى النيل التى كانت تهاجم الوزارة بعنف شديد ، انظر وادى النيل ١٩ - ٢١ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ ، افتتاحياتهما ، ثم الاهرام ٢١ يوليو ١٩٢٨ ، محمد توفيق دياب : الملحمات ، ص ٢١ .

على أن يكون الاتفاق حول القضية الوطنية مع حكومة نيابية ، في الوقت الذي بدأت فيه الوزارة تضيق ذرعا بتدخل الملك وأوتوقراطيته ، وقد عانت كذلك من هجوم الوفد وصحافته ، فقد تكاثفت العوامل التي أدت إلى تقديمها استقالتها في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . واختير عدلى يكن لتأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات وتعيد النظام النيابي ، وكان على الحزب أن يقرر موقفه من التغييرات الجديدة ، وهل سيدخل الانتخابات الجديدة أم لا ، في الوقت الذي عجز فيه عن الالتئام وكان يعاني من خلافات داخلية تفجرت عقب خروجه من السلطة ، فلم يكن ، وهذه حاله ، بقادر على خوض المعركة الانتخابية ، كما لم يتغير قانون الانتخاب بجمعه على درجتين كما أراد قادته ، من ثم فإن إجراء الانتخابات بقانون الانتخاب المباشر سوف لا يضمن للحزب مجرد أقلية محترمة ، ولذلك يبدو صحيحا أن الحزب قرر عدم الاشتراك في الانتخابات خشية سقوطه سقوطا فاحشا ، كما أراد اظهار البرلمان في صورة برلمان ينتخب « لغاية خاصة » وهي إبرام المعاهدة حتى يتيسر لهم المطالبة بحله إذا ما فشلت المفاوضات الجديدة (١٠٠) .

وقد ذكر الدكتور هيكل في تبرير امتناع الحزب عن دخول الانتخابات أنه كان سيخوضها على أساس المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات محمد محمود - هندرسن باعتباره خير ما يمكن الوصول إليه في ذلك الوقت ، ولكن حزبه أراد ألا يقيم عقبه في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس حزبه (١٠١) ، ولكن الواقع أن قيادات الحزب كانت تقدر سلفا موقف خصومهم منهم ، كما يقدرون قيمة مقترحات «محمود - هندرسن» ، مما سوف يخلهم إذا ما طرح على الرأي العام على رأس برنامج انتخابي .

ولما أجريت الانتخابات وظهرت نتيجتها لصالح الوفد ، تشككت السياسة في قيمة نجاحه ، ومدى تمثيله للأمة ، وفكرت أن البرلمان لا يمثل

(١٠٠) المرافعى : فى اعقاب ، ج ٢ ص ١١٣ ، البلاغ ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ ،
رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٢٦ ص ٧١٥ ، نبيه بيومى : الحياة
البرلمانية ص ٢١٤ - ٢١٦ .

(١٠١) هيكل : منكرات ، ج ١ ، ص ٢١١ .

الامة تمثيلاً حقيقياً ، لأن عدد الذين اشتركوا في الانتخابات ضئيل جداً بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب ، ولأن عدد الفاجحين من مرشحي الوفد لا يتناسب مع ما أعطى لهم من أصوات (١.٢) . وعموماً ضرب الاحرار الدستوريون بامتناعهم عن دخول الانتخابات ومقاطعتها ، أول سابقة في تاريخ مصر البرلماني ، وقد نجح خصومهم في استخدام هذه المسألة فامتنعوا عن خوض انتخابات أجراها الاحرار الدستوريون وغيرهم فيما بعد مما أثر في الحياة النيابية المصرية تأثيراً بالغاً . وقد دللتنا تجربة الانقلاب الدستوري الأخير على أن الاحرار الدستوريين لم يصدروا في كتاباتهم عن ايمان عميق وأصيل بالحياة البرلمانية ، وإنما اتخذت شكل استظهار للثقافة الحديثة ، باعتبارها من عناصر الوجاهة الاجتماعية ، كما اتصلت بمواقف تكتيكية تتعلق بحركة الحزب السياسية ، نفس اتصالها بمفهوم ضيق لمعنى الامة وسلطة الامة ، باعتبارها أسلوباً يحقق مصلحة « أصحاب المصالح الحقيقية » .



توالت الاحداث التي أفضت الى استقالة وزارة النحاس الثانية بسبب صدامها مع الملك وفشل مفاوضات رئيسها مع هندرسن فقدمت الوزارة استقالتها في ١٩ يونيو ١٩٣٠ وكلف اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، وبدأ بتأجيل البرلمان شهراً ، ولما ثارت عليه الصحف الوفدية ، دافعت عنه صحيفة السياسة فذكرت أن ذلك حق دستوري للملك لا مطعن عليه من الناحية الدستورية ، ووصفت موقف الوفد من الحكومة بأنه موقف عناد وسخف لأنه لا يدري ما تعتزمه (١.٢) ، لقد دافع الحزب عن مسلك الوزارة وفي ذهنه أنها تعتزم أمراً ، لأن هذا ما حدث بالضبط عندما كلف محمد محمود بتأليف وزارته ، بينما كانت أغلبية مجلس النواب من خصومه وقبل أن ينتهى أمد التأجيل ، أصدرت الوزارة قراراً بفض الدورة البرلمانية ، ودافعت « السياسة » أيضاً عن هذا الاجراء ، واعتبرته صحيحاً من الناحية

(١.٢) السياسة ٢٣ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ .

(١.٣) السياسة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

الدستورية واتهمت الوفد بالحزبية العمياء (١.٤) . ولما أحس الحزب بما تعتمذه الوزارة ازاء الدستور ، اجتمع مجلس ادارته في ١٩ يوليو ١٩٣٠ واصدر قراراتين ينصان على أن المضار الاجتماعية والاقتصادية والنظامية التي وقعت للحياة الحزبية ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير في تغيير قواعده، بل منشؤها طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ العمل والدستور ، وإن الحزب ليصرح بمحافظته على عدم المساس بأسس الدستور، مثل الحريات العامة وأن الامة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، كما يستمر الحزب في تأييده للحكومة الحاضرة في القضاء على الفوضى والاضطراب واعادة النظام والسكينة (١.٥) .

وفي ٢٩ سبتمبر اجتمع مجلس الادارة وأعلن تمسكه بقراريه السابقين وأضاف قرارا جديدا ينص على أن يكون تنفيذ الانتخابات المقبلة كفيلا للنخبين بحرية ابداء الرأي لكي تمثل الامة تمثيلا صحيحا ، مع تفويض رئيسه ومن يختارهم من أعضاء مجلس الادارة لتنفيذ هذه الخطة (١.٦) . وبذا كان الحزب يرى أن العيب ليس في الدستور ، وإنما في قانون الانتخاب ، ومن ثم رفض المساس بأسس الدستور بينما أقر تعديل قانون الانتخاب الذي كان الحزب يعاني منه ، وقد وعدته الوزارة بأنها لن تمس أسس الدستور كما لن تعدل قانون الانتخاب الا بعد أخذ رأيه في ذلك ، ولكنها في الواقع أحاطت عملها بسياسات من الكتمان ، فلما بدت نخر تعطيل الدستور تظهر تدخل الاحرار الدستوريون لديها لصرفها عما أرادت (١.٧) . ويبدو أن هذا

(١.٤) السياسة ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

(١.٥) محضر جلسة مجلس ادارة الحزب في ١٩ يوليو ٣٠ في السياسة

٢١ / ٧ / ١٩٣٠ .

(١.٦) نص محضر جلسة ٢٩ / ٩ / ٣٠ (السياسة ٣٠ / ٩ / ٣٠) ،

هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ص ١٦ .

(١.٧) هيكل وآخرون : السياسة المصرية ص ٢٨ - ٢٩ ، ضياء الدين الرئيس :

الدستور والاستقلال ج ١ ص ١١٦ ، وانظر رواية صدقي ونقله عن موقفه ازاء

موقف الدستوريين منه في الاهرام ١ / ١١ / ١٩٣٠ ، سنينة قراغة : نمر السياسة

المصرية ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

« الكتمان » هو ما ضايق للحزب بالفعل ، وقد ذكر هيكل « أن صدقي لم يجاملنا مجاملة الصديق ، ولم يفكر أثناء وضعه الدستور الجديد أن يطلعنا على شيء من أمره فكان لذلك أثره في نفوس الكثيرين منا » (١٠٨) . ثم مالبت الحزب أن سحب تأييده للوزارة « بعد أن بذل كل ما استطاع من مجهودات لكي لا تمس أسس الدستور ، ومع ما عدلت الحكومة عنه من الآراء ، فإن ما ظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها » (١٠٩) .

وكان الحزب قد اشترك بالفعل مع الوزارة في مراجعة قانون الانتخاب، وقبلت الوزارة طائفة من ملاحظاته ولم تقبل طائفة أخرى ، ولكن بدا اصرار صدقي على تغيير الدستور برمته عندما أرسل إليه الحزب وفدا يطلب إليه ، باعتباره حرا دستوريا قديما ، عدم المساس بأسس الدستور ، فأبلغهم أنه لا يستطيع ، ذلك أن حكومته اعتزمت إصدار الدستور الجديد غدا (٢٣ أكتوبر ١٩٣٠) (١١٠) ، وما أن أصدرت الوزارة الدستور الجديد المعروف بدستور عام ١٩٣٠ حتى شن حزب الأحرار الدستوريين عليها حملة قوية ، فصرح محمد محمود لمراسل الديلي تلجراف أنه يفضل أن يدفن على أن يكون في المركز الذي فيه صدقي باشا اليوم ، كما صرح بأن دستورا يعطى للأمة تحت خوذات رجال البوليس وبفنادق الجيش لهو دستور يخوب بين يوم وليلة ، وأعلن أن حزبه سيرفع راية الجهاد حتى يعود دستور الأمة كاملا . . « نعم سيعود دستور الأمة ومن أنذر فقد أعذر » (١١١) .

انتقل الحزب الى معسكر المعارضة ، مع أعداء الامس ، الوفديين . وأصدر قراره بعدم الاشتراك في الانتخابات « لان الوزارة ألغت دستور الأمة

(١٠٨) هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٢٢

(١٠٩) محضر مجلس إدارة الحزب (السياسة ٢٢ / ١٠ / ٣٠) وانظر

سنية قراءة : نمر السياسة المصرية ص ٢٩٠

(١١٠) السياسة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ .

(١١١) السياسة ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢١ أكتوبر خطب محمد محمود باشا

في الوقود .

بجرة قلم واستبدلت به دستورها فأهدرت سلطة الأمة ، وأصدر محمد محمود بياناً باسم حزبه يعاهد فيه الأمة على العمل لرد دستورها إليها وإعلاء شأن الحريات جميعاً ، وبررت « السياسة » قرار الحزب بأن للأمة الحق في أن تسلك هذه الطريق السلبية المشروعة لإحباط ما يريد صدقي لحرياتهما من كيد (١١٢) . واشترك حزب الاحرار مع الوفد في مقاطعة الانتخابات وتآلفت بينهما لجنة اتصال لتنفيذ ومتابعة قرار المقاطعة .

وهكذا انقلب الحزب على الوزارة التي لم تأخذ بملاحظات جميعاً حول قانون الانتخاب وما يتصل به من نصوص الدستور ومن هنا حنقه عليها لكتمانها وتضليلها إياه ، ولعله كان يطمح أن يعدل قانون الانتخاب بما يجعل الحزب - مع توجيه الإدارة للانتخابات ذاتها ، في مقابل تعصيده الوزارة - يفوز بأغلبية ذات تأثير في البرلمان المقبل ، مما يتيح له فيما بعد تبادل الحكم مع صدقي ، بعد أن ضاعت عليه فرصة تأليف الوزارة ، يضاف إلى هذا أن الحزب لم يكن راقضاً لفكرة تعديل الدستور منذ البداية ، فتحذيرهم للمسائل التي لا ينبغي أن يمسهما التعديل يعنى الموافقة على تعديل ما سواها ضمنياً مع تجاهلهم أن تعديل الدستور لا يتم إلا طبقاً للنصوص الواردة به وأنه لا يعدل بلجنة حكومية ، ففي ذلك مخالفة صريحة لنصوص الدستور ذاته ، وهذا كله يحملنا على الاعتقاد بأن الخلاف حول تعديل الدستور كان هو السبب الرئيسي للصدام مع وزارة صدقي .

والطريف أن صحف الحزب راحت تتحدث عن « الدستور ورجل الشارع » . ذلك الذي أصبح حقوقه وديعة في يد القضاء بعد الانتخابات ، والذي يعود الجميع ليحتكموا إلى إرادته واختياره . . . أنه كتلة بطيئة ولكنها وطيدة وكذلك الحق . . . قد يستخف بها الذين يحسبون أنهم من طراز المتفوقين ولكنهم لا يستطيعون أن يتقدموا خطوة من غير هذه الكتلة ، . كما ذهبت صحف الحزب إلى حد القول بغشل النظم الدكتاتورية ، وذكرت

(١١٢) الاحرار الدستوريون ١٢ ، ١٥ ، ١٧ يناير ١٩٢١ ، ومختصر مجلس الإدارة في السياسة ٧ نوفمبر ١٩٢٠ وكذا نص نداء محمد محمود .

أن الحكم أطلق وسيلة خطيرة لحكم الشعوب المستنيرة ، وأن القيصرية سحقت في روسيا والمانيا والنمسا وانهارت دعائم الدكتاتورية (١١٣) .

وكان أخطر ما في مقاومة الاحرار الدستوريين لصدقي ودستوره هو استعداد انجلترا والتلميح بإمكانية تدخلها في هذه المسألة الداخلية البحتة فذكرت صحيفتهم « ان نظام صدقي لا يتفق مع ما تعلنه السياسة الانجليزية على أنه مقصدها من علاقاتها مع مصر ، ولن يكون هناك اتفاق مع انجلترا الا في ظل دستور ١٩٢٣ مادامت انجلترا حريصة على اتمام الاتفاق » (١١٤) .

انصبت اعتراضات حزب الاحرار الدستوريين على الدستور الجديد ، حول كونه قضى على كل الآثار المترتبة على مبدأ أن الامة مصدر السلطات ، وان استبقى نص هذا المبدأ ، بعد أن أصبح مجلس النواب لا يملك أن يقترح على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من أحد أعضائه ، بل يجب لطرح مسألة الثقة ان يقدم طلب من ثلاثين عضوا يحددون فيه الموضوع المراد طرح الثقة على أساسه ، على ألا يكون الاقتراح بعد المناقشة بيومين ، ولكي تستقيل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين ضدها نصف عدد أعضاء المجلس جميعا زائدا واحدا ، كما فرض لطلب الانعقاد غير العادي شروطا جعلته مستحيلا . . كما أنه ليس للبرلمان حق اقتراح القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها في غيبته فاذا جاء البرلمان ولم يوافق على عمل قامت به ، كانت عدم موافقته منصبه على المستقبل وحده غير منصرفه الى الماضي ، يضاف الى ذلك كله أنه احتوى نصا لكبح جماح الصحافة ، وقد فسر الدكتور هيكل الدافع الحقيقي من وراء الدستور بأنه لم يكن التفكير في الاصلاح بقدر ما كان تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه في البرلمان (١١٥) .

(١١٣) السياسة الاسبوعية ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٠ (الدستور ورجل الشارع للمازني) ، ثم السياسة ٢٨ يونيو ١٩٢٢ ، افتتاحية بعنوان توقيع .
(١١٤) السياسة الاسبوعية ٣ يناير ١٩٢١ (دستور الامة . عائد لامحالة لهيكل) .

(١١٥) هيكل وآخرون : السياسة المصرية ، ص ٣٠ - ٢٢ ، هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٢٣ وكان يسمى دستور ١٩٢٢ بدستور الامة ودستور صدقي بدستور

ونتيجة لقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات لم يضم مجلس النواب الجديد (عهد دستور ١٩٣٠ - ١٩٣٤) أحدا من الاحرار الدستوريين ، سوى بسوقى أباطة الذى خرج على قرار الحزب ورشح نفسه ، ونجح باعتباره حرا دستوريا مستقلا ، كما لم يفز أحد منهم بعضوية مجلس الشيوخ سواء بالتعيين أو الانتخاب (١١٦) وقد واصل الحزب مقاومته لنظام صدقى ودستوره متعاوننا ومنسقا مع الوفد ، فامتدت نشاطاته وتحركاته الى الاقاليم ، كذلك لم تكف صحيفته عن المطالبة بعودة دستور الأمة ، وخاصة خلال عهد وزارة نسيم (نوفمبر ٣٤ - يناير ١٩٣٦) (١١٧) ، الى ان استصدرت الوزارة امرا ملكيا (رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤) بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وذلك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، وقد تضمن هذا الأمر كيفية تولى السلطة الى ان يوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه (١١٨) . ومن ثم لم تتقرر عودة دستور ١٩٢٣ ، ومن هنا تعالت صيحات الحزب مطالبة بعودة دستور الأمة اليها . وقد عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ، وألقى رئيسه خطبة مشهورة هاجم فيها الوزارة صراحة « لأنها جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى لمصر رهنا بمشيئة الانجليز » (١١٩) ، وبعد أكثر من شهر ارتفع المد الوطنى خلاله واندلعت المظاهرات فى أرجاء البلاد اثر تصريح لوزير الخارجية البريطانىة ، فى ٩ نوفمبر ، اعتبر تدخلا فى شئون مصر الداخلية ، فأصبحت البلاد على شفا ثورة قومية ، ثم تألفت الجبهة الوطنية من الاحزاب المصرية فى ١٠ ديسمبر ، وانبثقت منها لجنة - مثل فيها الدكتور هيكمل حزبه - وضعت صيغة كتاب لرفعه للملك بطلب إعادة دستور ١٩٢٣ ورفع

= الحكومة ، وحول نقد دستور ١٩٣٠ انظر : المرافعى ، فى أعقاب ج ٢ ص ١٥٢ - ١٥٥ ، على الدين هلال : السياسة والحكم ص ١١٢ - ١١٨ ، الرئيس : الدستور والاستقلال ج ١ ص ١٢١ - ١٢٦ .

(١١٦) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٤١ حيث توجد أسماء الأعضاء .

(١١٧) السياسة ، ٢٨ مايو ، ١٠ يونيو ١٩٣٥ ، هيكمل : منكرات ج ١ ص ٢٢١

(١١٨) نص المرسوم فى كتاب الرئيس : الدستور والاستقلال ج ١ ص ١٩٨ ،

انظر : محمود عزمى : الايام المائة ، ص ٤٠ - ٤١

(١١٩) هيكمل : منكرات ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

الكتاب بالفعل الى الملك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، فأصدر امره الملكي عشية نفس اليوم باعادة الدستور .

* * *

استقالت وزارة نسيم وألف على ماهر وزارة غير حزبية لتجربى الانتخابات ولم تتفق الاحزاب على توزيع المقاعد مثلما حدث عام ١٩٢٦ . ومن ثم دارت المعركة الانتخابية في أبريل ١٩٣٦ عنيفة ، تقدم لها الاحرار الدستوريون باثنين وأربعين مرشحا ، نجح منهم خمسة عشر فقط (١٢٠) . فكانت نتيجة مخيبة لآمال الحزب ، ولم يفز من كبار قادته الدكتور هيكل وحامد وأمين العلايلي وابراهيم الطاهري وعبد السلام عبد الغفار وسيد خشبة وغيرهم ، كما أعادت اليهم أغلبية الوفد الساحقة (١٩٠ نائبا) ، نكرى نتيجة عام ١٩٢٤ ، وشبح الدكتاتورية البرلمانية .

وبتتبع نشاط نواب الحزب داخل مجلس النواب ، سوف ينبغي لنا ما اذا كانوا قد شكلوا خلال هذه الهيئة مجموعة برلمانية معارضة فعالة أم لا . وقد تولى محمد محمود زعامة المعارضة ، حيث بدا نشاطه عندما عرض على المجلس مشروع القانون الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية ، فألقى من صفوف اليسار خطبة تحليلية دقيقة على نحو ما مر بنا وشاركه في هذه المسألة النائب الدستوري عبد المجيد صالح وقد رد عليهما مكرم عبيد وفكر ان الحكومة كانت تنتظر من المعارضة « ان تتقدم لها بالمديح كي توصف بالتفدير ، فعلق صالح بقوله : ان المديح ليس من عمل المعارضة ولكنه شغل الاغلبية . . وان وظيفة المعارضة ان تسمع الجرس الأخير (١٢١) .

وقدم دسوقي أباطة استجوابا لرئيس الوزراء حول فرق القمصان

(١٢٠) السياسة ٢٩ / ٣ / ٢٦ قائمة بالمرشحين ، ثم ٤ - ٨ مايو النتائج ، وأنظر أيضا : Quraishi, Liberal Nationalism, p. 132.

عزة وهبي : تجربة الديمقراطية ص ١٣٦ .

(١٢١) مضابط النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٢٧ ص ٢٠٢٩ -

٢٠٤٠ .

الزرقاء الوفدية معرضا بمسلكها وأعمالها غير المشروعة التي لا يقرها القانون وطلب إلى الحكومة وضع حد لهذه الفوضى وحل هذه الفرق التي يقتنافى وجودها مع الحياة النيابية ، وقد تهربت الحكومة من الرد على هذا الاستجواب بتأجيله من وقت لآخر ، ومالبت أباظة أن قدم استجوابا آخر عن السياسة الحزبية بين الطلبة ومعاملة البوليس لهم بالجامعة ، وسجل على الحكومة سعيها لاشتغال الطلبة بالسياسة ، مستدلا بخطبة مكرم عبيد عن المعاهدة التي ألقاها في الجامعة ، واجتماع رئيس الوفد بالطلبة الوفديين في النادي السعدي وتسميتهم « بجنود سعد » (١٢٢) ، ولم تحر الحكومة جوابا فاثبت النائب عليها صحة ما اتهمها به . وقد كثرت استجوابات النواب الدستوريين خلال هذه الهيئة ، مما أزعج الحكومة وأقلقها وجعلها تتهرب كثيرا بتأجيل مناقشة الأسئلة والاستجوابات .

وقد اتهم أحمد عبد الغفار الوزارة في نزامتها ، حين استجوبها بشأن تصرفاتها بخصوص مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ووجود عصبة من الشركات الأجنبية التي وضعت خططا في الداخل والخارج وعهدت بتنفيذها إلى عثمان محرم وظل هذا الاستجواب يؤجل دون جدوى ، حتى اقترح محمد محمود أن توقف الحكومة المضي في المشروع حتى يصدر المجلس قراره . بهذا الشأن ، وطلب بيانات مفصلة عن المشروع والأدوار التي مر بها ، وكذا انتداب لجنة من الخبراء العالميين لفحصه وتقديم تقرير عنه ، وقد لقيت هذه الاقتراحات موافقة عامة (١٢٣) ، وتسجل مناقشة هذا الاستجواب وعيا برلمانيا :

(١٢٢) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٢٧ ص ٣٠ - ٢٢ نصوص .
استجوابات أباظة باشا ، وفي جلسة ١٠ / ١١ / ٢٧ قدم سؤالا لوزير المالية عن استثناءات لرجال الإدارة وقدم كشفا مدعما بالأرقام اتهمها فيه بمحاباة أنصارها على حساب خزانة الدولة .

(١٢٣) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٢٧ ص ٢٠ - ٢٢ وص ٦٨٢ ،
وانظر استجواب الحكومة عن قسوتها مع الأهالي في حادث ميت عساس حيث أرسلت المعارضة وفدا للحصول على المعلومات من الأهالي ، وسجل نواب الحزب على الحكومة اساءة استعمال سلطتها واستباحة الحريات (جلسة ١٢ / ٥ / ٢٧ ص ١٧٧٩ - ١٧٨٩) .

طيبا على كل حال . وربما كانت المرة الوحيدة التي سقط فيها استجواب
قدمه نواب الحزب ، بعد اجابة مفحمة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس -
عندما تقدم النائبان الدستوريان عبد الرازق القاضي ومدني حزين باستجواب
حول رفض مجلس الوزراء لقامة حفل تتويج ديني للملك ، فما هي الاسباب
مع ان الدين الاسلامي دين الدولة وان مصر متصدرة لزعامة الامم الاسلامية
في الشرق ، مع ما في هذا الحفل من احياء للدين الاسلامي وتقدير لرجاله ؟ ،
فرد رئيس الوزراء بان الدستور ينص على ان الملك يحلف اليمين الدستورية
قبل مباشرة سلطته وان هذا هو الاجراء الوحيد الذي اشترط في مباشرة جلالته
بسلطته الدستورية ، وأنه لا يجب لاحكام الدين فيما ليس منه (١٢٤) .

ويبدو ان هذا الاستجواب كان محاولة للاصطياد في الماء العكر بين
الوزارة والملك ، ورغم ان احدا من نواب الحزب الآخرين لم يجرؤ على تأييد
صاحبيه الا ان موقف الحزب كان في صف الملك في صراعه العنيف مع الوفد ،
وعندما رفع الملك اسم يوسف الجندی من قائمة المرشحين لتولى منصب وزاري
علقت السياسة ، بان سلطة الملك الدستورية يمكن ان تتسع وتضيق دون
مساس بالدستور من الناحية النظرية فللملك من هذه الناحية حقوق مترامية
الاطراف ، وحسبك ان تذكر انه هو الذي يعين الوزراء ويقيلمهم وهو الذي
يحل مجلس النواب . ان الحقوق التي له بالدستور وديعة استودعتها
الامة اياه ليستعملها في مصلحتها ، فما دام وجه المصلحة ظاهرا لم يكن
لأحد ان يعترض باسم الحدود الفعلية لسلطة الملك الدستورية ، (١٢٥) .
وغنى عن التعليق ان الصحيفة كانت تدافع عن حق الملك بتفسير نصوص
الدستور بما يتفق وتوسيع سلطاته رغم ما في هذا الأمر من خطورة شديدة .

ويتصل بذلك كله مهاجمة الدكتور هيكل لفكرة جعل وظائف الديوان
الملكي والخاصة الملكية خاضعة لاشراف الوزارة وان « حركة الوزارة التي ترمى
الى تنظيم السلطة الملكية تنظيما يجعل القصر تابعا لوزارة ، ترمى بذلك

(١٢٤) المصدر السابق ، جلسة ٢١ / ٧ / ٢٧ ص ٢٢٢٠ - ٢٢٢٢ .
(١٢٥) السياسة الاسبوعية ٢١ / ٨ / ٢٧ (الحقوق الدستورية لسلطة الملك -
الفتاحية بدون توقيع) .

الى تعديل النظام الملكى من أساسه بجعل سلطان الملك وحقوقه داخليين في نطاق المسئولية الوزارية ، ، وقد وصف ذلك بأنه عمل غير دستوري لأن « سلطة الملك مستقلة ، وهو رئيس السلطات وله في نفس الوقت حقوق ذاتية معدلة لأعمال السلطات المختلفة ، كحق تعيين الوزراء وإقالتهم ، وطبعي أن يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطان في استعمال حقوقه ، وأن يكون له مثل حريتهما في تعيين موظفي ديوانه ، (١٢٦) » وواضح أن الحديث يفتوى على مغالطة واضحة لأن الملك ليست له سلطة مستقلة في الدستور حيث أنه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، ويفسر ذلك على أي حال بأن الحزب قد أخذ جانب الملك في صراعه مع الوفد ، أملا في حسم الصراع وسقوط الوزارة ، مما قد يتيح لرجاله تولي السلطة ، وهو ما حدث بعد ذلك بشهرين .

وقد ذهب كاتب الحزب الأول لأبعد من ذلك حين تحدث عن حقوق الملك في الدستور ، ووصف مسألة أن الملك يملك ولا يحكم « بأنها سفسطة يساويها القول بأن ثقة الأمة برجل معناها خضوع الكل لرأيه » . ان القول بأن الملك يملك ولا يحكم معناه أن يكون صورة تشريفية خاضعة لرأي السلطة التنفيذية حتى في الحقوق الذاتية التي له ، لكي يراقب عدم اعتداء هذه السلطة على غيرها أو على الحقوق العامة ، فكلام كهذا لا يدخل العقل ، (١٢٧) .

وعموما لا تفسير لذلك كله الا بموقف الحزب من الصراع الدائر بين الملك والوزارة ، وكانت العريضة التي قدمها محمد محمود الى الملك بمثابة المسمار الأخير في نعش الوزارة ، حيث أتبعها ببيان استعدي فيه الملك عليها واتهم النحاس باشا وأصحابه بأنهم يقيسون الدستور والحياة الغيابية

(١٢٦) البلاغ ٢٥ / ١٠ / ٢٧ (تضيق حقوق الملك - هيكل) ، وكانت البلاغ قد استقلت في هذه الفترة عن الوفد .
(١٢٧) السياسة الأسبوعية ٢٠ / ١٠ / ٢٧ (الحقوق والسلطات الدستورية - هيكل) .

بأهوائهم ، وأن الدستور لذلك محصور في انتخاب أغلبية يرشحونها للبرلمان
فتتيح لهم تولي الوزارة (١٢٨) .

وبالنسبة لمجلس الشيوخ فالمعروف أن الحزب لم يكن له وجود داخله
خلال العهد الاول لدستور ١٩٢٣ (٢٤ - ١٩٣٠) واستمر الحال كذلك
خلال عهد دستور صدقي (٣٠ - ١٩٣٤) ، ولكن عندما أعيد دستور ١٩٢٣
وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ لم ينجح سوى دستوري واحد وهو
عبد السلام عبد الغفار مما حدا بالحكومة الى مجاملة الحزب في التعيينات،
فعينت تسعة من رجاله أعضاء بالمجلس (١٢٩) ويكاد يكون الدكتور هيكل هو
الناطق الرئيسي باسم الحزب في المجلس ، فلم يتعاون زملاؤه معه في اثارة
معارضة قوية ، حتى لقد بدت نشاطات شيوخ الحزب فردية ومحدودة
التأثير (١٣٠) .

طلب الدكتور هيكل الى المجلس عند مناقشة الرد على خطاب العرش
إضافة فقرة تنص على ضرورة اتمام التشريع الدستوري بوضع القوانين
الناقصة التي أشار اليها الدستور ، ولكن المجلس رفض هذه الاضافة ، فحاول
هيكل لفت نظر المجلس الى الفرق بين السؤال والاقتراح ، وطالب بوضع
قواعد واضحة للفرقة بينهما حتى لا يوضع سؤال لا ضابط له أو يحول سؤال
الى اقتراح بغير حق (١٣١) ، كذلك قدم اقتراحا بمشروع قانون بإلغاء المحاكم

(١٢٨) نص بيان محمد محمود في الاهرام ٢٤ / ١١ / ٢٧ - أما العريضة
المرفوعة للملك ، ابلاغ ١٧ ، ١٨ نوفمبر ٢٧ - وعن الصراع بين الملك والوفد
وتاريخه ، انظر : السياسة الاسبوعية ١٨ / ١٢ / ٢٧ .

(١٢٩) محمد خليل صبحي : المصدر السابق ص ٢٤٢ - ٢٥٣ ، الشيوخ هم :
هيكل - الهلباوي - أحمد وسيد خشبة - محمد علوبة - سيد عبد الغفار - عبد الرازق
المقاضي - علي عبد الرازق - محمد زايد جلال .

(١٣٠) مثلا تكلم الهلباوي مرتين (جلستا ١٩/٩/٢٦ ، ٢٦/٧/٢٧)
وعبد الغفار مرة واحدة (جلسة ١ / ٦ / ٢٧) .

(١٣١) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١١) ، جلسة ٢٢ / ٦ / ٣٦ ص ٤٦ -
٤٧ ، جلسة ١٥ / ٨ / ٣٦ ص ١٠٧ .

المختلطة ، ولكن الوكيل البرلماني للحقانية (أبو علم) طلب أرجاء النظر فيه حتى يتم توقيع اتفاق الغاء الامتيازات ، وعند مناقشة لجنة الميزانية هاجم هيكل الحكومة لأنها ليست لها سياسة اقتصادية خاصة ، لا سياسة فردية ولا سياسة اشتراكية ، ولكنها تتوخى في كل عام ما يوحى به إليها جو هذا العام . . . وطالب بالكف عن سياسة توظيف الأجانب الا في حالات استثنائية ، وكان الشيخ الدستوري يقطع دائما ويحاصر من جانب شيوخ الوفد الذين كانوا يطالبون بأرجاء هذه الملاحظات حتى كف هيكل بالفعل ، وان كانت لجنة المالية قد وافقته على أن تطلب ما اقترحه بشأن توظيف الأجانب (١٢٢) .

والطريف أن الهلباوى الذى هاجم الاوقاف الاهلية عام ١٩٢٧ فى مجلس النواب واعتبرها ليست من الدين فى شىء ، ولا تتفق وقواعد العدل العامة عاد فغير رأيه بعد عشرة أعوام فذكر أن هذه الاوقاف كانت موجودة قبل الاسلام وأن الاسلام أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين على الاعتقاد بأنها أصل من أصول الدين وأضاف ان القول اليوم بالغاء هذا الأصل ومحوه فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانسانى، ولذا يجب تنظيمه ، لا الغاؤه (١٢٣) . ولم يكن بوسع هيكل ، رغم ما أثاره من قضايا وما قام به من جهد كبير داخل مجلس الشيوخ ، أن يكون مؤثرا وحده ، حيث لم ينشط معه شيوخ الحزب الآخرين لإدارة دفة معارضة فعالة بالمجلس .

لم يقيض للوفد فى صراعه مع العرش أن ينتصر بعد توالى الأزمات بينهما والمتعلقة بقسم الجيش أو يمين الولاء للملك ، والقمصان الزرقاء ، كما فشل فى تحقيق رغبته بإنشاء وزارة القصر ، وكان الوفد يعانى من صراع داخلى أفضى فى النهاية الى خروج حزب جديد من كيانه وهو حزب

(١٢٢) المصدر السابق ، جلستى ٥ ، ١٩ / ٨ / ١٩٣٦ ص ١٨٥ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ و ٢٣٧ ، كما طالب هيكل بإصلاح القضاء وتوحيده لازالة تضارب الاختصاص بين جهاته (جلسة ١٦ / ٩ / ٣٦ ص ٤١٤) .
(١٢٣) المصدر السابق : جلسة ٢٦ يوليو ١٩٢٧ ص ٧٩٩ .

للهيئة السعدية (١٢٤) ، وقد مهدت كل العوامل السابقة للانقلاب السياسى
واقالة حكومة النحاس ، وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة فى ٣٠ ديسمبر
١٩٣٧ ، وكان السفير البريطانى قد اقترح قبل ذلك بيوم أنه فى حالة وجود
حكومة أقلية فإن عليها تعطيل البرلمان ، على أن تجرى انتخابات بعد ثلاثة
شهور ، تعتمد نتيجتها على ما قد يحدث خلال هذه الشهور ، وأضاف
« واعتقد شخصيا أن محمد محمود أو أى شخص يقوم بهذه المهمة سيكون
شجاعا جدا » (١٢٥) وكان على ماهر رئيس الديوان قد أشار بذلك على الملك
إذا ما رفض النحاس الانصياع للقصر ، وقد أخبر على ماهر أمين عثمان
بذلك ، وأبلغ الأخير ذلك للسفير (١٢٦) .

ولم تزل شاخصة أمام بصر رئيس الوزراء الجديد النتائج المفزعة
لايقاف وتعطيل الحياة النيابية أبان وزارة اليد الحديدية (٢٨ - ١٩٢٩) ،
لذا لم يكن بوسع تكرار التجربة ، وقد بدأ بتأجيل مجلس النواب ذى
الأغلبية الوفدية لمدة شهر ، وهذا إجراء تقليدى له ما يعقبه ، ولما كان يبدو
من المستحيل اكتساب ثقة هذا المجلس ، رغم ما قيل من أن الدكتور أحمد
ماهر مع مؤيديه فى المجلس بوسع أن يرجح كفة الثقة بالوزارة ، وكانت
نية البرلمان عند انعقاده فى الثالث من فبراير أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة
للتصويت ، فإذا لم يكن بوسع الوزارة تأمين ذلك لصالحها ، فإن الوفد
سيسعى لطلب حكومة محايدة تجرى انتخابات جديدة ، والا فإن الوزارة
الحالية سوف « تطبخ » الانتخابات (١٢٧) .

ولما كانت مسألة تأمين ثقة البرلمان بالوزارة غير مضمونة لم يكن أمام

(١٢٤) حول صراع الوفد والملك انظر

F. O. 407/221, No. 83, Lamp. to Eden Dece. 20,

وعبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ص ١٤٢ - ١٤٥ . 1937.

Evans, T., The Killearn Diaries; p. 91. (١٢٥)

F. O. 407/221, No. 89, Lamp. to Eden, Dece. 29. (١٢٦)
1937.

F. O. 407/222, No. 2, Lamp. to Eden, Jan. 31, 1938, (١٢٧)
p. 13.

الوزارة الا حل مجلس النواب ولجراء لانتخابات جديدة « موجهة » تضمن لها
ولانصارها أغلبية معقولة ، حيث لم يكن أمام رئيس الوزارة بد من هذا
الاختيار . وفي ٢ فبراير صدر مرسوم بحل المجلس فعلا وتحديد يوم ٢ أبريل
لانعقاد المجلس الجديد ، ولم تشأ الوزارة أن تنزل عن مركزها لوزارة محايدة
تجرى الانتخابات ، ولم يأبه الملك لطلبات الوفد بهذا الشأن . لقد كان
هناك تصميم داخل مجلس الوزراء على أن مجلس النواب الذى أيد وزارة
النحاس يجب أن يشارك الوزارة مصيرها (١٢٨)؛ .

قررت الوزارة اجراء الانتخابات فى الوجه القبلى قبل الوجه البحرى
بيومين على خلاف العادة ، ليس للاطمئنان على قدرة الحكومة على حفظ
الأمن والنظام ، فتلك « حجة رسمية » كما وصفها الدكتور هيكل ، ولكن
لأن الحكومة كانت تعرف أن أنصارها فى الوجه القبلى سوف يفوزون بأغلبية
مما يمثل دعاية لها فى انتخابات الوجه البحرى ، وقد أسبقت الحكومة ذلك
باجراء تعديل للدوائر الانتخابية بما يوصلها الى هدفها ، بالإضافة الى أن
الملك أنعم على وزيره الاول بقلادة فؤاد الاول ، فصار « صاحب المقام
الرفيع » كما أنعم بفتاحين النيل على عبد العزيز فهمى ولطفى السيد ،
وبرتبة الباشوية على بقية الوزراء ، وكان الهدف من ذلك منح عطف الملك
وتأييده للوزارة أمام أعين الناخبين .

كانت تلك أول اجراءات وزارة « الحكم الصالح » كما نعتتها مصادرها ...
وكما ردها بسخرية خصومها ، وقد جندت الوزارة أجهزة الدولة الادارية
للفوز بأغلبية محترمة فى الانتخابات . ويبدو أن الاتهام الذى وجهه الوفد
اليها بهذا الصدد كان صحيحا ، وقد ذكر أحد كبار الاحرار الدستوريين ،
أن رجال الادارة « بشر لهم كرامتهم وقد شهدوا فى حكم النحاس المتشردين
وأصحاب السوابق يأمررون وينهون » (١٢٩) . وقد أسفرت النتيجة عن فوز
١٠٥ من « المرشحين القوميين » (من ١١٩ مرشحا) يضمون انصار الاحرار

(١٢٨) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٦٧ ، وانظر الرافعى : فى اعقاب ج ٢ ص

الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد الشعبي ، كما فاز من السعديين ٨٧ مرشحا ، أما الوفد فقد فاز منه ١٤ مرشحا فقط (من ٢٢٣ مرشحا) . وقد سقط في الانتخابات مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، كما فقد كل أعضاء الوزارة السابقة مقاعدهم ، وقد ذكر السفير البريطاني أن كل التقارير تشير إلى الضغوط التي تمارس على الناضحين لتأييد الحكومة ، ومنعهم من التصويت لصالح الوفد (١٤٠)، وبالرغم من تساوى عدد النواب السعديين ، والدستوريين من حيث القوة تقريبا إلا أن السعديين يزيدون قليلا من حيث العدد وبالتالي يمثلون أقوى الأحزاب داخل المجلس ، تليهما قوة المستقلين (٥٨ نائبا) وكانت كثرة هؤلاء تمثل رصيذا للقصر بإمكانه أن يستخدمها ضد الوزارة عندما يريد ، ولم يكن الوفديون يمثلون قوة داخل المجلس الجديد ، بينما هم في مجلس الشيوخ يعتبرون قوة لها شأنها حيث أن لهم أغلبية واضحة (١٤١) . ونتيجة لهذا أثيرت مسألة مجلس الشيوخ ومصيره ، بين البقاء والالغاء ، فقليل ان في مواقفه ما يعرقل الاعمال التشريعية بعد ان تجتاز مرحلة الاقرار من مجلس النواب (١٤٢) ، وكانت هذه حجة لتبرير ما سيحدث للمجلس ، الذي لم يكن حتى هذه الفترة (١٥ أبريل) قد جنح الى موقف يؤدي الى بحث مصيره على هذا النحو .

وكان الملك مهتما بالبرلمان وبصفه خاصة بما يجرى في مجلس النواب، وذلك من خلال على ماهر ، وقد ذكر أن الملك كان يحضر بعض الجلسات متفكرا مما كان يحق رئيس الوزراء ، الذي جادله في عدم شرعية مسلكه ،

F. O. 407/222, No. 34, Lamp. to Halifax, April 4, (١٤٠)
1938.

F. O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali., May; 6. (١٤١)
1938.

ومن استعراضنا لاسماء أعضاء المجلس وجدنا منهم من الدستوريين المعروفين ١٦ عضوا فقط وفي الهيئة النيابية السابقة أبريل - أغسطس ٣٩ ، أنظر خليل صبحي : الحياة النيابية ج ٦ ص ١٧٥ - ٢٥٨ .
(١٤٢) السياسة ١٥ أبريل ١٩٢٨ .

فاضطر الملك الى الانصياع (١٤٣) ، كما انه ولأول مرة في تاريخ مصر النيابي
تحضر الملكة حفل افتتاح البرلمان (١٤٤) .

والملفت للنظر في هذا البرلمان أن نواب حزب الاحرار الدستوريين سوف
يفتقلون ، خلال هذه الهيئة النيابية ، من صفوف أنصار الحكومة الى صفوف
معارضيه ، حين يتولى رئيسهم محمد محمود قيادة المعارضة بعد استقالته
وتولى على ماهر السلطة، وكان ذلك خلال الدور الثالث لاتعماده (١٤٥) ، وطبيعى
أن يكون دور النواب الدستوريين خلال الدورين الأولين تأييد الحكومة والدفاع
عن سياستها وتبريرها ، بينما وقع عبء المعارضة على نواب الوفد القليلين،
وبالذات عبد الحميد عبد الحق وسليمان غنام ، فاتهما الحكومة بالفشل في
سياستها المالية واتباعها أساليب دنلوب في وزارة المعارف ، وكذلك الزج
بالطلبة في غمار الحياة السياسية والحزبية ، وهو نفس الاتهام الذى وجهه
نواب حزب الاحرار لحكومة الوفد (٣٦ - ١٩٣٧) . وقد رد الوزير المختص
على هذا الاتهام بأن ذلك يعتبر قليلا بالقياس لما كان يحدث في الاعوام
السابقة ، وألقى بالمسئولية على النظار والعمداء (١٤٦) .

ورغم المقاطعات والمعارضات المستمرة من أنصار الحكومة ، فقد أثار
نائبان وفديان مسألة غاية في الخطورة أصبحت فيها نزاهة الحكم موضع
لتهم ، وهى تتعلق بمخالفات قانونية ومالية ارتكبت في مزاد بيع ثمار
مزرعة الجبل الأصفر واتهما الحكومة بتضييع أموال الدولة ، وقد قوطع
للنائبان أكثر من مرة من جانب أنصار الحكومة، الى أن أغلق باب المناقشة (١٤٧)،

(١٤٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ وقد ذكر محمد
محمود للملك « ان حضورك للبرلمان يعتبر امانة للوزارة لانها تمثلك في البرلمان ،
(١٤٤) F. O. 407/222, No. 41, Lamp. to Hali. April 13, 1938.

(١٤٥) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، ٢٠ / ١١ / ٢٩
ص ١٠ - ١١ كلمة المعارضة لمحمد محمود .
(١٤٦) المصدر السابق ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ص ١٠٦٤ - ١٠٦٩ .
(١٤٧) المصدر السابق ، جلسة ١١ ابريل ١٩٣٩ ص ١٥٧٧ - ١٦٠٤ وانظر
ايضا مناقشة اتفاقية الشككات والتراشق حول معاهدة ١٩٣٦ بين رئيس الوزارة =

وخلال فترة وجود نواب حزب الاحرار الدستوريين في صفوف المعارضة يعد تولى على ماهر ، لم يثر أى منهم قضية أو مسألة لها قيمة مما يتصل بالنشاط النيابي ، باستثناء نائب واحد تقدم بسؤال للحكومة عن الغلاء (١٤٨) .

أما في مجلس الشيوخ فقد اتهم الدكتور هيكل رئيس الحكومة السابقة - مصطفى النحاس - بأنه عقد مع الاتجليز اتفاقية عن المواصلات اللاسلكية وبسخائه في تعويض الموظفين الاجانب بغير اطلاع أعضاء الجبهة الوطنية، ورأى هيكل في ذلك خيانة فانبرى حسين الجندى - الشيخ الوفدى - للرد عليه ، وتطورت المناقشة الى أن تدخل الدكتور احمد ماهر ملتصقا المعفرة، ومبررا عبارة الشيخ الدستوري (١٤٩) ، كما تولى عبد السلام عبد الغفار الدفاع عن وزير الزراعة (رشوان محفوظ) ، عندما أثيرت مسألة مزرعة النجبل الأصفر داخل هذا المجلس (١٥٠) .

وحين أصبح شيوخ الاحرار الدستوريين في صفوف المعارضة ، انتهزوا فرصة طلب الحكومة عقد البرلمان في دور غير عادى لا بلاغه بمرسوم اعلان الأحكام العرفية ، وعارض منهم أحمد خشبة هذا الاجراء وذكر أن السلطات التى تمنح لاحاكم العسكرى واسعة المدى ، فرد عليه النقراشى بأن مصلحة البلاد اقتضت ذلك (١٥١) ، وربما كانت هذه هي المسألة الوحيدة التى عارض فيها شيوخ الحزب وزارة على ماهر ، مما لا يعتبر معارضة حقيقية ، وقد ارتبط ذلك باشتراك السعديين في الوزارة وهم أصدقاء الاحرار الدستوريين بالاضافة

= ونواب الوفد بجلسات ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٣٦٥ ، ٣٨٥ ، أول يونيو ١٩٣٩ ص ٢٤٥٤ وكذا المعركة بين التقليد والعلمانية ، جلسة ٣٩١/٦/٥ ص ٢٤٧٨ .
(١٤٨) المصدر السابق ، جلسة ١٩ مارس ١٩٤٠ ص ١١٢٩ والنائب الدستوري هو جمال العبد .

(١٤٩) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٣) ، جلسة ٢٥ يوليو ١٩٣٨ ص ٥٩٦ - ٥٩٨ .

(١٥٠) المصدر السابق ، الانعقاد (١٤) ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٣٩ وما بعدها ،
التأجيلات ص ٣١٨ ، ٥٧٩ ، ٦٧٤ ، ٨١٢ .

(١٥١) المصدر السابق ، جلسة ١٦ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٥٢ - ٥٤ .

الى أن السعديين كانوا يتمتعون بأكبر أغلبية داخل مجلسي البرلمان ، وعموما جاء برلمان ١٩٢٨ بنواب يؤيدون الحكومة ، يبررون مسلكها ولا يوجهونها توجيه الأغلبية البرلمانية الصحيحة ، بالإضافة الى وظيفتهم كصمام أمان يحمي الحكومة في مواجهة نواب الوفد والمستقلين .

وعندما تولى عبد العزيز فهمي رئاسة الحزب للمرة الثانية في أوائل عام ١٩٤١ قام بزيارة لرؤساء الاحزاب ، وكان لقاؤه مع مصطفى النحاس ، محدثه الأخير عن ضرورة حل البرلمان للقائم واجراء انتخابات حرة تجريها وزارة محايدة للاتيان ببرلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، فعارضه عبد العزيز فهمي وذكر أن الوفد اذا انتصر طعن خصومه واذا انتصر هؤلاء طعن الوفد ، وأن الطريقة التي تمنع مثل ذلك أن « يؤلف » مجلس لا أن ينتخب ، وكانت حجة « أن مجلس النواب الحالي وكل مجلس انما هو مؤلف من اعيان البلاد ومن المحامين والمهندسين والاطباء وغيرهم ، فلماذا لا نحاول تمثيل هؤلاء جميعا بطريقة لا تقبل الطعن فنأخذ مثلا من كل مديرية جميع الذين يملكون خمسة أفدنة فما فوق ونطلب اليهم أن ينتخبوا من بينهم من يمثلهم من الأعيان ، ونطلب كذلك الى النقابات أن تنتخب من يمثلها ، وهذه الهيئات لا يمكن لأية حكومة أن تؤثر فيها أو تضغط على حريتها في اختيار من يمثلها . » وقد رد عليه النحاس بأن هذه طريقة فاشستية ، ورفض ذلك . وقد سئل عبد العزيز فهمي عما اذا كان هذا يعبر عن رأى الاحرار الدستوريين فأجاب بالنفي ، وعندما قيل له أن ذلك مخالف للدستور ضحك وقال : أعلم هذا لانى أحد الذين وضعوا الدستور ! (١٥٢) .

وقد أثار هذا الحديث ضجة كبيرة لأنه صدر عن « أبى الدستور » والذي كان له الحظ الأوفر في صياغة قانون الانتخاب ، وزعيم الحزب « الدستوري » ، وهو على كل حال حديث ليس بمستغرب من الذى أعلن

(١٥٢) السياسة الاسبوعية ٢٢ مارس ١٩٤١ عن الاهرام ، والحديث أدلى به عبد العزيز فهمي الى مصطفى أمين وكامل الشناوى ، كما كرر نفس المعانى في حديث له بالاهرام فى ٥ مايو ١٩٤١ وحول رد الفعل انظر آخر ساعة ٢٢/٢/٤١ .
الوفد المصرى ٦ / ٥ / ١٩٤١ .

عام ١٩٢٥ أن الدستور ثوب فضفاض تتعثر الأمة في أنياله ، وفي تاريخه وتاريخ حزبه بعد ذلك مع الدستور والحياة النيابية ما يفيد هذه المعاني ، الأمر الذي جعله يفكر في إلغاء قانون الانتخاب على هذا النحو ويقترح مجلسا نيابيا مؤلفا ، يفتقى فيه معنى الديمقراطية ويعهد اليه بتطبيق الدستور وإقامة حياة برلمانية .

وجاءت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية واستصدرت مرسوما بحل مجلس النواب ، ولما أشيع أن لها اتجاها خاصا إزاء مجلس الشيوخ ، حاول حزب الأحرار التفاهم معها على أساس أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب ، لترشح فيها من غير منافسة ، فلم يقبل النحاس ذلك حرصا على الأغلبية المقررة في الدستور ، حتى يضمن الحرية الكاملة لنواب حزبه ، وحتى يصبح هناك تهديد لأي نائب بإسقاط عضويته إذا ما حاول إثارة ما حدث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعاد الأحرار الدستوريون واقترحوا عليه رفع الأحكام العرفية ، أثناء المعركة الانتخابية وفي حدودها ليقول المرشحون ماشاءوا ، وضربوا مثلا بالحديث عما حدث في ٤ فبراير ولكن النحاس رفض ذلك أيضا بغير تردد . وكرر هيكمل محاولة شبيهة فأرسل لرئيس الوزراء كتابا يطلب فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع ، وإذاعة ما يريد من الآراء خلال فترة الانتخابات ، فلقيت محاولته نفس المصير (١٥٢) .

وعلى ضوء هذا قرر الحزب مقاطعة الانتخابات - وكذلك فعل السعديون - وبرغم هذا لجأت الوزارة إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم انصارها، كما لم يفتها فصل العمدة والمشايخ والموظفين الذين يؤازرون خصومها (١٥٤)؛ مثلما تفعل كل حكومة حزبية تجرى الانتخابات عادة ، ولم تكن الوزارة بحاجة لذلك ، وقد خلا لها جو الانتخابات بانسحاب خصومها من المعركة .

(١٥٢) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ (نص كتاب هيكمل باشا في ١٢ فبراير ١٩٤٢ لمصطفى النحاس) .

(١٥٤) هيكمل : مفكرات ج ٢ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، المرافعي : في أعقاب ج ٣ ص ١٠٩ .

وقد استصدرت الوزارة مرسوماً بإلغاء التعيينات التي أجرتها وزارة سرى مجلس الشيوخ في ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعده لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ومن ثم حرمت الأحزاب اللائقية كثيراً من مقاعد مجلس الشيوخ التي نالتها بمرسوم ٧ مايو ١٩٤١ . ولم يعد للاحرار الدستوريين ببرلمان ١٩٤٢ سوى ثمانية شيوخ بتقديمهم الدكتور هيكل (١٥٥) ، ولم يستطيعوا أن يلعبوا دوراً مؤثراً في معارضة الحكومة ، وقد اعترف بذلك الدكتور هيكل نفسه حين ذكر أن ما أداه للمعارضة من خدمات في بضعة أشهر أثناء اشتغاله بالصحافة يفوق ما استطاع أن يؤديه كعضو برلمانى في بضع سنين (١٥٦) .



كلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف الوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ . واشترك معه الاحرار الدستوريون ، ولما كان البرلمان القائم وفدياً ، أخذت الوزارة على عاتقها اجراء انتخابات جديدة بعد حل مجلس النواب ، وخلال شهر ديسمبر هارت المعركة الانتخابية التي انسحب منها الوفد وتركها لأحزاب الحكومة وأنصارها ، وبدأ التنسيق بين حزبي الوزارة وأنصارها بشأن الترشيحات وتقسيم الدوائر ، وقد اعترفت صحيفة السياسة بأن المرشحين ليسوا هم كل الأكفاء في حزبهم وإنما هو تنسيق رغبات الأحزاب جميعاً (١٥٧) ، ولم

(١٥٥) وبقية شيوخ الاحرار هم : جعفرولى - عبد الرازق القاضى - حنفى محمود - عبد المجيد صالح - أحمد خشبة - عبد القوى أحمد - عبد الحميد سليمان .
انظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٩) جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٢ ص ١ - ٣ .
(١٥٦) روز اليوسف ١ / ٤ / ١٩٤٢ (الدكتور هيكل يقول هذه هي المعارضة) .
وقد استجوب هيكل الحكومة حول بيانها فى موضوع الكتاب الأسود واتهمها بمخالفة المبادئ الدستورية ومبدأ فصل السلطات ورد عليه النحاس بأن البحث فى تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذى تسأل امامه المسئولية السياسية والجنائية (الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان بالكتاب الأبيض ص ٢٦ ، ٤٤ ، ٤٦) .
(١٥٧) السياسة ٥ ديسمبر ١٩٤٤ .

تكن هذه المسائل من الأهمية بمكان لأن الحكومة سوف تضمن أغلبية مطلقة من رجالها أيا كانت درجة كفاءتهم . وقد فاز ١٦ دستوريا بالتزكية ، وعندما أعلنت النتائج الرسمية حصل الدستوريون على سبعين مقعدا في مجلس النواب (١٥٨) ، ولم تكف الإدارة بتوجيه الانتخابات لصالح أنصار الحكومة فقط ، بل تدخلت أكثر لصالح حزبها ، وقد اعترف الدكتور هيكل بذلك ، حين اتهم الحكومة بأنها كانت في صف مرشحي الهيئة السعدية أكثر ، كما اتهمت صحف الوفد الحكومة بتزييف الانتخابات (١٥٩) .

عين الدكتور هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وأعلن أنه عند أبواب مكتبه بالمجلس ستختفى الحزبية تماما . . . وأنه سيكون عادلا ومتسامحا ، كما صرح بأن مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التي يدفع إليها تطرف الآراء باسم التقدم (١٦٠) ، ولم تلبث الحكومة أن أجرت انتخابات جديدة لمجلس الشيوخ ، فاز على أثرها أربعة عشر من الدستوريين (١٦١) .

وخلال تلك الهيئة النيابية - التاسعة - بدأ النواب الأحرار الدستوريون يمارسون نشاطا يتصل بالقضايا التي تهمهم مباشرة ، ومنها على سبيل المثال مسألة التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون العمد والمشايخ ، وكان رئيس لجناتها المختصة رشوان محفوظ ، وقد طالبت بحصر حق الترشيح للمنصب في فئة معينة ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن عشرة جنيهات سنويا عن أراض زراعية أو يكون المرشح مستحقا لمعاش شهري . . الخ ، وفي النهاية تمت الموافقة على المشروع ، وعندما طلب إلى وزير الزراعة (أحمد

(١٥٨) السياسة ١٤ ديسمبر ١٩٤٤ ، ١٥ يناير ١٩٤٥ ، وقد أعطى Quriach op. cit., p. 233. نتيجة مختلفة ، للأحرار (٧٥ مقعدا) .

(١٥٩) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣٠١ ، السياسة في ١٠ / ٩ / ١٩٤٥ .

(١٦٠) السياسة ٢٥ / ١ ، ٤ / ٢ / ١٩٤٥ ، طارق البشري : الحركة

السياسية ص ١٩٦ .

(١٦١) السياسة ٢٩ / ٤ / ١٩٤٦ (نشرت الأسماء جميعا) .

عبد الغفار) تخفيض الكميات التي تستولى عليها الوزارة من القمح لتغذية
المدين ، وذلك لنقص المحصول ، أيد النائب الدستوري عبد الحميد صالح
الطلب ، لأن الضرر واقع على صغار الزراع أكثر من كبارهم ، وطلب الاستيلاء
على قمح كبار الملاك أيضا (١٦٢) ، وعموما لم يلعب نواب الحزب خلال هذه
الهيئة النيابية دورا يحسب لهم أكثر من تأييدهم الحكومة ، كما لم تكن
ثمة معارضة تذكر مما يقتضيه توجيه الحكومة وإرشادها فاختلفت المناقشات
وكثر الاستفسارات والاستيضاحات وقد امتلأت مجلدات المضابط بعرض
مشروعات القوانين الجديدة ونصوصها .

أما في مجلس الشيوخ ، فقد طالب محمد خطاب الوزارة باستثمار موارد
الدولة ، وتوزيع الأقطان على صغار المزارعين لا كبارهم ، والعمل على تحقيق
العدالة الاجتماعية ، فرد عليه رئيس الوزراء (النقراشي) بأن حكومته
ستولى هذه المسألة عنايتها ، وعلق الشيخ الدستوري عبد السلام عبد الغفار
متحدثا عن العدالة الاجتماعية في مصر ، وذكر أن النص على جعل التعليم
الابتدائي بالمجان حبر على ورق وطالب بتدبير المال اللازم لذلك ، بالإضافة
إلى تغذية التلاميذ وتعميم الملاجئ بدلا من فتح النوادي الرياضية لآبناء
القادرين . الخ (١٦٣) ، وفي جلسة تالية طالب الشيخ الدستوري عبد
المجيد صالح بإنشاء ست محطات كهربائية كبرى في الوجهين القبلي والبحري ،
وطالب بإخراج قانون محاكمة الوزراء إلى حيز التنفيذ ، وكذلك تقديم قانون
مجلس الدولة لحماية الموظفين ، بالإضافة إلى استكمال سلسلة التشريعات
العملية التي تضمن حق العامل في جميع نواحي النشاط (١٦٤) . وفي جلسة
أخرى قدم نفس الشيخ اقتراحا بأن يؤخذ بنظام الضرائب التصاعدية
كمبدأ في النظام الاقتصادي من الوجهة الدستورية ، وقد قدم الشيخ تقريرا
بذلك ووافق المجلس عليه فأحيل إلى وزارة المالية (١٦٥) . ويبدو أن التغيير

(١٦٢) مضابط النواب ، الهيئة التاسعة ، جلسة ٢ / ٧ / ١٩٤٧ ص ٢٢٢٠
٣٢٢٧ .

(١٦٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢١) جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦ ص ٢١٦ -
٢١٩ .

(١٦٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٤٦ ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(١٦٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٤٦ ص ٨٠٤ .

الذى أصاب المجتمع المصرى فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومحاولة الحزب تجديد نفسه بتبنى قضايا اجتماعية ذات طابع اصلاحى ، كان وراء ظهور هذه الافكار والاتجاهات الجديدة داخل البرلمان ، والتي قدمت كلها فى شكل رغبات واقتراحات وتطبيقات على مناقشات .

لقد عمر هذا البرلمان دوراته الخمس كاملة لأول مرة فى تاريخ مصر النيابى ، ويبدو صحيحا ما فسر به أحد الكتاب هذه الظاهرة ، بأن البيت صار أهدأ ، لا لشيء الا لأن قسما كبيرا من قاطنية قد هجره ، ولاتكاد تظهر معارضة الا من قلة قليلة (١٦١) واعتقد حزب الاحرار الدستوريين أنه استعاض عن النشاط النيابى المؤثر داخل برلمان ٤٥ - ١٩٤٨ بمحاضرات قادته التى أقيمت فى ناديه وكانت تدور حول الديمقراطية والحكم النيابى . وكأنما كان استتباب الحزب فى السلطة وضمانه ، مع خفائه فيها ، الاغلبية داخل البرلمان ، قد أعفاه من النشاط النيابى . وقد ألقى حفى محمود محاضرة عن النظام النيابى فى مصر على قدر من الأهمية ، تحدث فيها عن انتقال الديمقراطية الى مصر فى صورتها الغربية ، دون نظر الى ما يتفق وما لا يتفق من ألوانها وظلالها مع احوال مصر ، وانتقد الذين وضعوا الدستور، لعدم موافقتهم بين ما ينقلونه وظروف مصر ، كما انتقد قانون الانتخاب وذكر أنه لم يحط بالسياج الذى يكفل حرية التصويت وكفالة السرية التامة مما يجعله مستقلا عن تدخل السلطة التنفيذية وصار فى وسع السلطة التنفيذية أن تلون كل انتخاب باللون الذى تراه ، واتهم الاحزاب المصرية بالمزايدة على المثل الأعلى الواحد ، فكانت كل معارضة تتهم البرلمان الذى تعارضه بأنه لا يمثل الأمة ، فاذا كانت هذه التهم صحيحة فان رأى الأمة لا يكون قد مثل منذ أدخل النظام النيابى فى مصر ، ان مصر لم تشهد برلمانا أسقط حكومة بل شهدت الحكومات تحل البرلمانات ، (١٦٢) .

(١٦١) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، الاهرام ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٧٦ .

(١٦٢) نص محاضرة حفى محمود فى « السياسة » ، ٣ مايو ١٩٤٥ وتعقيب الدكتور هيكل عليها .

وبمنطق الصفوة عاد المحاضر ليلقي محاضرة ثانية عن « تمكين المتعلمين من التوجيه السياسي للبلاد » تحدث فيها عن قوة المثقفين في توجيه النشاط العام ، وضرورة حفظ الأمة لهم الصفوف الأولى في موكبها ، وطالب بضرورة أن ينص قانون الانتخاب على شروط معينة لممارسة الحقوق السياسية ، تجعل الناخب المتعلم وزنا أكبر و « القضاء على فكرة المساواة المطلقة بين الناخبين وذلك بمنح الناخب المتعلم عددا أكبر من الأصوات » (١٦٨) .

وقد ذكر حنفى في محاضراته أن الذى يساعد على ذلك هو جعل الانتخاب بالقائمة ، وهذه الفكرة قديمة وكانت مطروحة أثناء مناقشات لجنة الدستور عام ١٩٢٢ ولكنها لم تلق قبولا ، ثم شخص داء الانتخابات في مصر تشخيصا دقيقا حين ذكر أن الانتخاب في مصر يقوم على دعامين هما : العصبية الإقليمية ، والتأييد الإدارى ، وليس غير ، فلا يرسل النائب الى البرلمان ناخبه الذى اختاره ، وإنما يرسله المالك ورجل الإدارة ، ويتقاضيان الثمن . ثم جاء العلاج على لسانه بمنطق الصفوة المتعلمة ورغبتها في احتواء التجربة وحدها ، حتى لو أدى ذلك الى صدامها مع صفوة كبار الملاك ، ولعل حنفى كان مدفوعا الى ما قال بحماسة فئات من الشباب المثقف الذين تدفقوا على دأر حزبه أخيرا والذين لا ينتمون فى معظمهم الى طبقة كبار الملاك ، بالإضافة الى اقتناعه الشخصى ، كأستاذ عبد العزيز فهمى ، بأن اطلاق الحرية كاملة للترشيح والانتخاب لم تؤت الثمار المرجوة منها ، ومن ثم لم ير بأسا من إعادة طرح افكار مر عليها ما يقرب من ربع قرن .

أما الدكتور هيكل فقد ألقى هو الآخر محاضرة عن الديمقراطية والنظام البرلمانى ، تحدث فيها عن تطور نظم الحكم فى العالم ، وصور الحرية الفردية كأساس للديمقراطية ، وتسأل فيها : « هل تستطيع الديمقراطية أن تعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هى الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن .. » ثم انتقل الى الحديث عن الصلة بين الديمقراطية والحياة النيابية ، وذكر أنه يجب أن يحكم الشعب بطريق التصويت المباشر ، وأن الحياة

(١٦٨) السياسة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٥ نص للمحاضرة الثانية لحنفى محمود .

البرلمانية يجب أن تقوم على تقديس الحريات الانسانية في وقتنا الحاضر ،
وان يصبح حق التمثيل للجميع وبنفع الضرائب على الجميع أيضا (١٦٩) ،
وقد ربط هيكمل مرة بين تطور الحياة البرلمانية في مصر وبين أدوار المفاوضات
المصرية - البريطانية ، وتتبع سقوط البرلمانات مع فشل جولات المفاوضات
ليبدل على فكرته (١٧٠) ، والذي يدعو للدهشة حقا أن الحزب ظل حتى عام
١٩٤٨ يعتقد أن الدستور كان منحة من الملك ، وقد توجه وفد من رجالاته
الى ضريح الملك فؤاد ، ووضع أكليلا من الورد تقديرا «لما منح الدستور للشعب
المصري الكريم» ، كما أن مصادره تصف الملك فاروق دائما بأنه حامى
الدستور وراعاه (١٧١) .

وخلال عهد وزارة ابراهيم عبد الهادي (ديسمبر - يوليو ١٩٤٩)
كان الخلاف قد بدأ يظهر بين حزبي الوزارة (السعديين والدستوريين)
حول تقسيم الدوائر الانتخابية وذلك عندما اقترب موعد انتخابات مجلس
النواب الجديد وقد تشكك الاحرار الدستوريون في مسلك الوزارة عند تقسيم
الدوائر ، بل لقد هدد هيكمل بأن الوزارة اذا استمرت في خطتها فلن يدخل
حزبه الانتخابات ، ومع تعدد الخلافات بين الحزبين ، ضعف مركز الوزارة ،
وسقطت في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، وكلف حسين سرى بتأليف وزارة قومية ،
اشتركت فيها كل الأحزاب ، وكان القصر يرغب في ألا تأتي نتيجة الانتخابات
بأغلبية حزبية في البرلمان ، وفشل حزب الاحرار في التفاهم مع الوفد حول
تقسيم الدوائر بين الأحزاب ، وظل يطالب باحترام الدستور في أمر تعديل
الدوائر ، وذلك بأن يصدر قانون يقره البرلمان بهذا الصدد ، ثم قرر الحزب
أخيرا أن يدخل الانتخابات مستقلا بنفسه غير مرتبط بأي حزب من
الأحزاب (١٧٢) ، وعندما أجرت الحكومة الانتخابات في يناير ١٩٥٠ اتهمت
« السياسة » مسلك الوفد بالارهاب والاعتداء على البوليس وعلى خصومه ،

-
- (١٦٩) السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨ نص محاضرة هيكمل .
(١٧٠) أوراق الدكتور هيكمل : الملف (٤) خطاب ١٥ مارس في عيد الدستور .
(١٧١) السياسة ٢٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ (أسماء لجنة زيارة الضريح) .
(١٧٢) هيكمل : مذكرات ج ٢ ص ٢٤٧ ، بيان الهيئة البرلمانية للحزب (السياسة
١٠ أغسطس ١٩٤٩) ثم بيان سكرتارية الحزب (السياسة ٥ أكتوبر ١٩٤٩) .

وقد تقدم من الدستوريين ١٠٤ مرشحا فاز منهم ٢٦ مرشحا فقط ، « ورغم كل مقاومة ، - كما تقول صحتهم ، التي ذكرت فيما بعد أن النواب الدستوريين أصبحوا ثلاثين نائبا بعد انضمام بعض النواب اليهم (١٧٣) » .

وقد تولى زعامة المعارضة خلال هذه الهيئة النيابية (العاشرة) حامد العلالي - الذي ألقى كلمتها - وقد شاركه فيها دسوقي أباطة ، مع ملاحظة أن النواب الدستوريين الثلاثين لم يؤلفوا - كالعادة - مجموعة برلمانية معارضة موحدة ، ومن المسائل التي تعرض لها نواب الحزب خلال هذه الهيئة النيابية ما أثاره عبد الغنى أبو سمرة ، حين قدم سؤالا لوزير الحربية والبحرية يطلب اليه ان يأمر باجراء تحقيق يكشف عن الاخطاء والمخالفات اثناء معركة فلسطين لتحديد المسئولية ، وقد رد عليه الوزير بأن ديوان المحاسبة قد أبدى ملاحظات بهذا الشأن وهي الآن موضع بحث (١٧٤) .

كما أثار دسوقي أباطة مسألة الاستثناءات « البغيضة وغير المشروعة » التي أساسها المحاباة والحزبية والمحسوبية ، والتي دأبت حكومة الوفد على القيام بها ، وضرب أمثلة لكبار الموظفين الذين شملتهم الاستثناءات منذ تولت الوزارة ، بالإضافة الى بيان قدمه عن عينتهم الحكومة على درجات وهم بغير مؤهلات .. وقد أيده يسار المجلس ، وعضده بعض نواب الحزب الوطنى ، وقد رد وزير المالية مدافعا عن مسلك الحكومة وذكر أنه كان يمكنها أن تجرى هذه الاستثناءات دون الرجوع الى المجلس (١٧٥) . وعند مناقشة التشريعات المعدلة لقانون مجلس الدولة هاجم أباطة الحكومة التي حصرت تفكيرها في الأساس بمجلس الدولة ، تاركة توحيد الجهود لمقاومة الانجليز « حتى لقد أتبع لكثيرين أن يقولوا أن البريطانيين يعتقدون على استقلال

(١٧٣) السياسة ٤ - ٦ يناير ١٩٥٠ (متابعتها للمعركة الانتخابية) ثم عدد ٧ يناير أسماء الفائزين ، وقد علقت بأنهم حصلوا على ربع الاصوات وأن هذا يؤكد عدم التعادل بين عدد الفائزين بالنسبة لعدد المصوتين لهم ، وفى عددى ١٨ ، ٣١ يناير أسماء النواب المنضمين .

(١٧٤) مضايط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٥ مايو ١٩٥٠ ص ١١٧

(١٧٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٠ فبراير ١٩٥٠ ص ١٢ - ١٨ .

بلادنا والحكومة تعتدى على استقلال قضائنا ، ، ولما تحدث أباطة عن الموظفين المفصولين بسبب المحسوبيات ، قاطعه الوزير واتهمه بأنه استغل منبر المجلس للدعاية السياسية ، وأضاف وزير التجارة والصناعة بأن أباطة باشا عضو بهذا المجلس منذ سنتين لم يتكلم خلالها مرة واحدة ، ولكن النائب استكمل انتقاده لتعديل قانون مجلس الدولة ، وضرب الامثلة بالقضايا التي عرضت على القاضى المفرد فى القضاء المستجمل ، والتي كانت نتائجها أفضل من تلكوها أمام خمسة قضاة ، وأضاف ان الاشراف المقصود على مجلس الدولة يمس القضاء ويمس الدستور ذلك أن القضاء هيئة مستقلة قائمة بذاتها ملحقه بوزارة العدل وأن كلمة « ملحقه » لا تفيد معنى الاشراف والتبعية (١٧٦) .

وحين قدم أحد النواب استجوابا لوزير الخارجية عن السياسة التى يتبعها للوصول الى حقوق وادى النيل فى الجلاء بلا قيد ولا شرط ووحدة وادى النيل ، وطلبت المعارضة بالحاح شديد مناقشة هذا الاستجواب ، رد وزير الداخلية بأن الحكومة ترحب بدلا من أن تسمع هذا الكلام « المفوف » بأن تسمع رأيا فى هذا الموضوع ، عندئذ انبرى حامد العللى متحدثا عن الروح الاستعمارية التى تحكم السياسة البريطانية ، وهاجم أسلوب المفاوضات وطالب بالغاء المعاهدة ، وقدم برنامجا وطنيا لمقاومة الوجود البريطانى ، والكفاح ضده ، بالاضافة الى برنامج للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، على ما مر بنا فى الفصل السابق ، وقد تبنى نفس النائب ملاحقة الحكومة بالأسئلة عن الاصلاحات الاجتماعية فى مجال قوانين العمل وعقوده ، والعلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال ، وعن أصحاب الدخول الكبيرة من المولدين ونسبة دخولهم إلى الدخل القومى العام ومقدار ما يدفعونه من ضريبة الدخل العام (١٧٧) .

(١٧٦) المصدر السابق ، جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ص ٢٢ - ٢٦ .
(١٧٧) المصدر السابق ، جلسة ١ / ٥ / ١٩٥١ ص ١٩ - ٢٠ وكان صاحب الاستجواب هو حنفى الشريف ووقف معه من نواب الاحرار الدستوريين زكى حمادى - على خشبة - حسن رشوان محفوظ - أحمد مفتاح معبد - وحول أسئلة العللى الأخيرة أنظر جلسة ١٢ يونيو ١٩٥٠ ص ٧ وجلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥١ ص ٤ .

وخلاف هذه القضايا المتعلقة بالاستثناءات ومجلس الدولة والقضية الوطنية وبعض المسائل الاجتماعية ، دارت نشاطات نواب الحزب حول مسائل اقليمية ومحلية ، كما كثرت الاستفسارات والاقتراحات ، وكثيرا ما تغيب عن معظم الجلسات كبار نواب الحزب بعذر وغير عذر مثل أحمد عبد الغفار وحفنى محمود وعبد الجليل أبو سمرة وغيرهم (١٧٨) .

أما فى مجلس الشيوخ الذى كان يضم ثلاثين شيخا دستوريا ، فكانت الأزمة الكبرى التى أثارتها استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والتى قدم مصطفى مرعى سؤالا عن سببها لرئيس الوزراء ، كما اطلع الدكتور ابراهيم بيومى مذكور رئيس المجلس على قصاصات من تقرير ديوان المحاسبة الذى لم يكن قد تم طبعه ، ورد بها أن كريم ثابت المستشار الصحفى للملك ، قد تقاضى خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة ، كما ورد بها حديث عن مخالفات مالية تتعلق بالانفاق فى حملة فلسطين ، وذكر الدكتور مذكور أن الوزارة طلبت رفع العبارة المتعلقة بكريم ثابت من التقرير فأبى رئيس ديوان المحاسبة وقدم استقالته ، وكان مصطفى مرعى قد فجر المسألة فى شكل سؤال فى البداية ، فلما لم تقنعه اجابة الحكومة حوله الى استجواب ، ثم أدار مع مذكور المناقشة التى فضحت تصرفات رجل الحاشية ، وأثناءها تدخل من شيوخ حزب الانحرار الدستوريين كلا من عبد الجليل أبو سمرة والسيد أحمد أباطة ، مستفسرين بما يجلو الاستجواب ، ومدافعين ضد مقاطعات الأغلبية ووزير الداخلية المستمرة ، بل إن رئيس المجلس ، الدكتور هيكل ، قد تدخل ليحصر المناقشة حول ما جاء بالاستجواب .

وانتقل مصطفى مرعى بعد ذلك الى الحديث عن نفقات حملة فلسطين وفضائح لجنة شراء الأسلحة الفاسدة للجيش ، وكان يؤيده زمينه الدكتور مذكور ، مدعما حديثه بالأرقام وضبط الوقائع ، بينما لم يكف وزير الداخلية عن مقاطعتها ، حتى طالب مرعى بتأليف لجنة للتحقيق فى هذه المسائل .

(١٧٨) انظر أسماء الغائبين فى الهيئة العاشرة ، الانعقاد الثانى ص ٢

جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٥٠ على سبيل المثال .

وقد أثار الاستجواب والمناقشات التي استتبعته غضب الحكومة على نواب المعارضة بالمجلس ورئيسه ، حتى لقد ذكر وزير الداخلية « ان هذا المنبر - يقصد منبر الرئاسة - قد احتز احتزازا عنيفا لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية ، حيث بنى الاستجواب على مجرد ظنون وتخمينات ، واتهم الوزير المعارضة بالرغبة في التشهير واثارة الغبار ، فرد عليه أبو سمرة بأن المعارضة تشعر بأن هناك سرقات وفصائح كبرى في حملة فلسطين لم تحقق وكرر طلب اجراء التحقيق بواسطة لجنة برلمانية ، واستمرت المناقشة تغفيها وتصعدهما المعارضة ، وخاصة شيوخ الاحرار الدستوريين ، ثم أقفل باب المناقشة وأجل نظر الاقتراح بتأليف لجنة التحقيق الى الجلسة التالية (١٧٩) .

ولم يكن القصر راضيا عما دار داخل المجلس ، ولا عن رئيسه ، فلم يقبل الملك استقالة كريم ثابت ، كما لم يدع رئيس مجلس الشيوخ لتناول الغداء عند دعوته للوزراء ورئيس مجلس النواب ، مما جعل هيكل يفكر في الاستقالة ، كما جاءت صحيفة البلاغ وهاجمته متهمة اياه بأنه ترك المناقشات تدور في اطار غير دستوري ، وصرح سراج الدين للاهرام ، بأن موقف هيكل باشا كان ضعيفا ، فريت « السياسة » واتهمت الوزير بأنه يطالب لحزبه برئاسة مجلس الشيوخ ، وذكرت أن ردود سراج الدين لم تتناول أية جزئية فيها نفى شيء مما ورد في الاستجواب ووصفته بأنه يقيم من نفسه حكما على اجراءات المجلس التشريعي دون أن يحتكم الى المجلس نفسه (١٨٠) .

ولم تلبث الحكومة أن أصدرت عدة مراسيم في ١٧ يونيو تقضي باخراج الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ من عضوية المجلس ، ومعظمهم

(١٧٩) وقائع الاستجواب كاملة في مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥٠ ص ١١٦٧ - ١٢٢٢ ، هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٨ - ٩٨ ، انظر تعليقات فتحي رضوان (الاخبار ٨ يونيو ١٩٧٨) ، سعيد مرعي ، أوراق سياسية ج ١ ص ١٦٧ - ١٧١ .
(١٨٠) السياسة ٢ يونيو ١٩٥٠ .

من المعارضين ، والدستوريين على وجه الخصوص ، ثم تعيين زكى العرابى
باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وتعيين شيوخ جدد مكان الذين اخرجوا .
وكان رد فعل ذلك أن اجتمع قادة المعارضة ، وامتنعوا عن حضور الجلسة
التالية احتجاجا على صدور هذه المراسيم ، ولم يفكروا في مقاطعة المجلس
كلية ، ثم استقر رأيهم على تقديم مشروع بعدم دستورية المراسيم وحين
شرعوا في تقديمه في اليوم التالى قوطعوا من رئيس الجلسة فلم يروا بدا من
الانسحاب ، ثم أرسلوا يطلبون تسجيل ذلك في مضبطة الجلسة فتجاهل
الرئيس طلبهم أيضا ، وقد اعترف الدكتور هيكل بأنهم لم يكونوا أكثر
جراة ، وأنه شخصا لم يتخذ موقفا ايجابيا يدفع الآخرين الى اتخاذ موقف
مثله ، وأنه كان يجب عليه الاستقالة من المجلس احتجاجا على هذا الاعتداء
الصارخ على الدستور (١٨١) .

وكان واضحا أن الوزارة الوفدية قد أرادت عقاب المعارضة في مجلس
الشيوخ بابعادها عن المجلس والاتيان بأنصارها ، وإن كانت قد بررت
تصرفها بمبررات قانونية ودستورية ، ذلك أن صحف الوزارة كانت قد
نفت في ١٩ يناير ١٩٥٠ نية الوزارة اجراء تعيينات في مجلس الشيوخ ،
لافي الحاضر ولافي المستقبل « ولانه كان هناك ضغط من جانب بعض أعضاء
الوفد الذين لم يكن لهم نصيب في مقاعد الوزارة أو النواب ، لتعيينهم في
مجلس الشيوخ » (١٨٢) ، كل هذا حدا بالوزارة الى اتخاذ خطوات الجريئة
اللدستورية ، والتي جعلت خصومها ازاء ذلك يتخبطون عاجزين عن

(١٨١) هيكل : منكرات ، ج ٣ ص ١٩٦ - ٢٠٥ ثم نص بيان المعارضة واسماء
موقعيه في السياسة عدد ١٢ فبراير ١٩٥١ .

(١٨٢) المصرى ١٩ / ١ / ١٩٥٠ ، عزة وهبى المرجع السابق ص ١١٧ - ١١٨
وقد حاول سراج الدين الدفاع عن مسلك الوزارة مؤخرا (الاخبار ١٩٧٨/٣/٢)
وادعى « أن المراسيم كانت لنوع دستورية ذلك أن التعيين تم قبل اجراء الانتخابات
وهذا يخالف روح الدستور ، وذكر أن الوفد كان منطقيا مع نفسه حين صحح هذا
الخطأ عند توليه عام ١٩٥٠ - والواقع غير ذلك لان الوفد اتخذ هذا الاجراء بعد توليه
السلطة بسنة أشهر ، كما كان يمكنه الانتظار حتى يحين موعد التجديد النصفى
للمجلس في مارس ١٩٥١ ويجرى انتخابات وتعيينات جديدة اذا شاء .

اتخاذ موقف أكثر حزما . وقد توالى اجتماعات حزب الاحرار الدستوريين واتخذ قرارا بامتناع أعضائه عن حضور جلسات البرلمان مؤقتا لحين التنسيق مع قطاعات المعارضة الأخرى ، وسجل احتجاجاته على الحكومة لارهابها المعارضة واعتدائها على الدستور اعتداء صارخا، وفي ٢٤ يونيو أصدرت المعارضة بيانا تحتج فيه على إصدار المراسيم ، وأكدت خلاله أن التخلص منها وقع ردا على استجواب مصطفى مرعي تفكيلا بها وفرارا من كشف الحقائق ، وسالت الحكومة لماذا لم تقبل اجراء تحقيق برلماني في مآسى الاسلحة والفخيرة ، وأضاف البيان أن الذى يجرى فى الادارة يجرى فى السوق المالية وسوق القطن ويجرى فى القضية الوطنية (١٨٢) . ولم يشهد المجلس نشاطا للشيوخ الاحرار الدستوريين خلال الفترة التالية للأزمة ، حيث كثر تغيبهم عن حضور الجلسات ، ولم يساهم من حضر منهم بنشاط يذكر يتصل بمسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦ التى عرضت على المجلس . وفى أعقاب الغاء هذه المعاهدة طرح على ماهر فكرة تكوين جبهة سياسية لمعاونة الحكومة ، وقد قوبلت الفكرة بردود فعل مختلفة ولكن هيكلا اعترض اعتراضا دستوريا، خلاصته ألا ضرورة لقيامها لان النظام يدعو الى تركيز التوجيه والتنفيذ فى يد الوزارة والبرلمان وألا تقوم هيئات عرفية مقام البرلمان ، وأعلن الدستوريون فيما بعد ضرورة حل مجل النواب واجراء انتخابات وتطهير الاداة الحكومية كشرط للانضمام للجبهة (١٨٤) .

ولم تمنع الازمة الدستورية التى نتجت عن صدور المراسيم رئيس الحزب فيما بعد عن معاودة نشاطه النيابى ، حيث قدم اقتراحا بمشروع

(١٨٣) قرار الهيئة البرلمانية لحزب الاحرار (السياسة ٢٠ يونيو ١٩٥٠) ثم نص بيان المعارضة بالسياسة أيضا فى ٢٤ يونيو ١٩٥٠ وقد وقع هيكلا وحافظ رمضان وابراهيم عبد الهادى ومكرم عبيد .

(١٨٤) انظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) على سبيل المثال جلسات ٧ أغسطس ، قوائم الغائبين والمعتنرين ، وكذا جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ص ٢٤٥٠ ، وحتى فى الجلسة التى ألغيت فيها المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ تغيب من قيادات الحزب أحمد علوية - أحمد عبد الغفار - أحمد خشبة ، ولم يتحدث أحد من شيوخ الحزب الحاضرين عن الغاء المعاهدة ، ولم يشتركوا فى الاقتراح على شكر الحكومة .

انظر عزة وهبى : تجربة الديمقراطية ص ٩٥ - ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، الأساس ٢٢ ١١ / ١٩٥١ .

قانون بإلغاء المادة ١٩٣ من قانون العقوبات وكان ذلك في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ،
وهي المادة التي تتعلق بعقوبة جرائم النشر المتصلة بتحقيقات جنائية
قائمة ، وذكر أن مثل هذا التشريع لا يوجد في تشريعات أى دولة ديمقراطية ،
وأن التجربة أثبتت ما غيه من تضيق على حرية الصحافة ، ثم تحدث هيكل
عن دور الصحافة في ضمانات الحرية الشخصية وسرعة وسلامة التحقيقات ،
كما تقدم بعد ذلك بيومين بمشروع قانون خاص بتعديل المادتين ٥٩ ، ٦١
من قانون الانتخاب ، المتصلتان بخطأ ممارسة الاعضاء لنشاط نيابي في مجلسي
البرلمان معا قبل الفصل في صحة العضوية ، واستمرار عضو مجلس المديرية
أو البلدية في تأدية وظيفته رغم انتخابه الى أن يحين وقت الاختيار النهائي
بين الوظيفة أو عضوية البرلمان (١٨٥) ، وقد سجل الدكتور هيكل بذلك
وعيا برلمانيا على درجة من الكفاءة والراس .



رحلة طويلة ومضنية تلك التي قطعها حزب « الدستوريين » مع الدستور
والحياة النيابية ، مقدارها ثلاثين عاما منذ خرج الدستور من صلبهم ،
وتسموا باسمه ، وجاء انعكاسا لوضعهم الاجتماعي وتكوينهم الفكري ،
فارتبط في البداية بالسعى لتحقيق سلطة الامة ، التي هم رؤساؤها ، والتي
لم يؤمنوا - بمنطق الصفوة - بمساواتها لهم ، ولكن الدستور شب عن
الطوق ، وجاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية الاولى مخيبة لآمالهم ، فأنكروا
الدستور وأنكروهم ، وتيقنوا بأن الامة لم تكن معهم ومن ثم حاولوا تعديل
قانون الانتخاب أكثر من مرة أملا في الفوز بمقاعد أكثر ، ولكن دون جدوى ،
واشتركوا في الانقلابات البرلمانية - عدا انقلاب صدقي عام ١٩٣٠ - وسجلوا
في تاريخهم انهم عطلوا الحياة النيابية وعطلوا العمل ببعض مواد الدستور
لمسنوات ثلاث قابلة للتجديد ، وساهموا في النهاية في جعل تاريخ الحياة
النيابية في مصر تاريخ انقلابات أكثر منه تاريخ نظام مستقر .

وقد لعبت العصبية العائلية ، وتدخلات الادارة ، دورهما في تحديد

(١٨٥) أوراق هيكل ، الملف (١) ، نصوص الاقتراحات ومذكراتها التفسيرية .

نوعية ممثليهم داخل البرلمان ، واستقوا سنة الامتناع عن خوض الانتخابات،
عندما وثقوا من الخسران ، فاستخدموها غيرهم مما أثر في تاريخ الحياة
النيابية في مصر . كما لم يحصلوا على أغلبية ذات وزن الا عندما أدار
رئيسهم الحركة الانتخابية من مكتب رئاسة الوزارة عام ١٩٣٨ . فكانوا
أقلية ضئيلة في كل برلمان ومن ثم لعبوا دورا هامشيا ، باستثناء بعض
المواقف البرلمانية الشجاعة والتي بدت مواقف فردية أكثر منها جماعية ،
فقد انتفت في جماعة ممثليهم ، نوابا كانوا أم شيوخا ، صفة الهيئة
البرلمانية لحزب سياسي ، وفي النهاية طبعت علاقتهم بالدستور والحياة
النيابية بطابع مأسوي ، فلم تنقّب الحياة النيابية من مجرد مسرحية -
كما وصفها آخر رئيس لهم - الى تمثيل نيابي حقيقي كما تمنوا بالفعل .

* * *

الفصل الخامس

الحزب بين السلطة والمعارضة

القسم الأول ١٩٢٢ - ١٩٣٩ (*)

- الأحرار في المعارضة ٢٢ - ١٩٢٤
- في الحكم (مارس - سبتمبر ١٩٢٥)
- الائتلاف مع الوفد ٢٦ - ١٩٢٨
- وزارة اليد الحديدية ٢٨ - ١٩٢٩
- الأحرار في المعارضة ٣٠ - ١٩٣٧
- وزارات محمد محمود ٣٧ - ١٩٣٩
- الحزب والتجمعات السياسية المعاصرة

قبل ان ننشئ في تتبع حركة حزب الأحرار الدستوريين من خلال وجوده في السلطة أو المعارضة يجدر بنا أن نشير الى ثلاث نقاط تحدد مسار تلك الدراسة ، لاتصالها لاتصالا عضويا « بالوجود السياسي » للحزب من ناحية وبتاريخ تعامل الحركة الوطنية المصرية مع قضية السلطة من ناحية أخرى،

(*) اثرتنا هذا التقسيم لنقف بالقسم الاول من الدراسة عند عام ١٩٣٩ وهو العام الذي شهد نهاية آخر وزارة ألفها حزب الأحرار ، كما أن رئيسهم وأقوى شخصية في الحزب توفي بعد ذلك (١٩٤١) مما اضطر شوكتهم ، أنظر : F. O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941.

ويؤكد هذا تنجر أزمة الرئاسة ، ثم اشتراك الحزب كحزب اقلية بعدد من الوزراء خلال الفترة ٤٤ - ١٩٤٩ ، بينما بات رئيسه الدكتور هيكل مفكرا كاتباً أكثر منه سياسياً صرفاً ، بالإضافة لفقدان الحزب العديد من قياداته المؤسسة وكبار ممثليه مما يجعلنا نعتقد أن هذه الفترة ٢٩ - ١٩٥٢ كانت تمثل فترة مختلفة في حياة الحزب . (أنظر هيكل : منكرات ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢) .

على أن ذلك ليس من قبيل رصد النتائج قبل عرض المقدمات . وأول هدم للنقاط هي أن مسألة الوصول الى السلطة والصراع من أجلها ، ثم البقاء فيها ، قد استهلك الكثير من طاقات الوزارات الحزبية ، بل وطاقات الأحزاب المصرية تقريبا ، فأضاع عليها ، وعلى مصر ، الكثير مما كان يؤمل أن تقوم به ويتصل بشئون الحكم في نواحيه التنفيذية والانشائية ، مما يمكن أن يحسب لها أو تحاسب عليه ، وقد لا نعدو الصواب اذا قلنا أن وجود الأحزاب المصرية في السلطة أو خارجها ارتبط بفروعية الصراع المشار إليه أكثر من ارتباطه بسياسات وزارية تنفيذية ، أو ببرامج حزبية ، فهذه الأحزاب وهي في المعارضة تريد أن تبلغ دست الحكم ، بما يعنيه ذلك من تورط في تبني أساليب حزبية ضيقة لا تتفق كثيرا ومصالح الوطن العليا ، ثم وهي في دست الحكم تستهلك الكثير من طاقاتها في محاربة خصومها ، وتثبيت مكانتها من مصادر السلطات وأسنادها .

والنقطة الثانية ، وهي تتصل بالأولى ، أن الأحزاب وهي « تناضل » في سبيل الوصول الى السلطة وتثبيت وجودها فيها ، تركز محور حركتها وعلاقاتها الديالكتيكية حول مراكز القوة السياسية المثلة في الملك وممثل انجلترا في مصر ، ثم حزب الاغلبية ، والنقطة الثالثة هي ان القضية الرطنية قضية الجلاء الأجنبي عن مصر ، ووحدة وادي النيل ، قد فرضت نفسها على الأحزاب المصرية وهي تمسك بأزمة الحكم ، فوجهت الكثير من مجهوداتها السياسية هذه الوجهة بل كانت « مصارع الوزارات » في معظم الأحيان مما أثر على فترة بقاء هذه الأحزاب في الحكم ، وبالتالي على سياساتها الداخلية الإصلاحية ونحوها .

وفيما يتعلق بحزب الاحرار الدستوريين فإنه من بين اثنتين وأربعين وزارة حكمت مصر منذ وزارة عدلي يكن الاولى - مارس ١٩٢١ - وحتى سقوط وزارة نجيب الهلالي الثانية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اشترك الحزب في عشرين وزارة منها ، وتولى رئيسه تأليف أربع وزارات من بينها - هذا بخلاف وزارتي عدلي وثروت الأوليين (مارس ٢١ - نوفمبر ١٩٢٢) اللتين ألغتا قبل اعلان الحزب رسميا - وقد حكمت هذه الوزارات جميعها ، حزبية ومحايدة أو ادارية ، احدى وثلاثين عاما وأربعة شهور ، كان نصيب

حزب الاحرار الدستوريين منها أربعة عشر عاما وسبعة شهور تقريبا (بنفسية ٤٥ ٪ من فترة الحكم) وهى فترة كبيرة بالنسبة لحزب ليس هو حزب الاغلبية أو لحزب غير جماهيرى ، يعتمد بالدرجة الاولى على شخصيات مؤسسية ونفوذهم .

ويبدأ الوجود الحقيقى لحزب الاحرار للدستوريين داخل السلطة قبيل اعلان الحزب رسميا ، وبالتحديد عند تولي وزارة عدلى يكن الاولى (مارس - ديسمبر ١٩٢١) والتي تشكلت فى معظمها من الشخصيات التى آلت حزب الاحرار الدستوريين فى العام التالى ، وقد كانت مهمة هذه الوزارة بالدرجة الاولى مهمة سياسية تتعلق باجراء المفاوضات الرسمية لحل القضية المصرية ، ومن ثم استغرقت الشهور الاولى من حياتها فى اجراء الترتيبات التى أدت الى تأليف الوفد الرسمى ، ثم استغرقت المفاوضات ذاتها شهورا أربعة (يوليو - نوفمبر ١٩٢١) وفشلت ليعود عدلى ويقدم استقالته .

وقد ألف عبد الخالق ثروت وزارته الاولى (مارس - نوفمبر ١٩٢٢) ، وكانت تضم اسماعيل صدقى وجعفر ولى من مؤسسى حزب الاحرار ، وقد تمت اجراءات تأسيس الحزب واعلانه خلال عهد هذه الوزارة ، وقد اتفقت مصادر عديدة (١) على أن هذه الوزارة قد منحت الحزب الوليد تاييدها وتعريضها بأجهزتها الادارية على نحو مامر بنا ، وكان تاييد رجال الحزب الجديد لهذه الوزارة فى البداية تاييدا تكتيكيا تقتضيه مصلحتهم فى مرحلة التكوين ، ولنا نتصور أنهم عرضوا على ثروت أن ينضم للحزب ، وأنه فضل البقاء مستقلا محتفظا بصداقتهم فى الوقت الذى كان هو فيه فى حاجة اليهم فى مواجهة عداء الملك والوفد له ، وتكشف الوثائق البريطانية كيف ان رجال الحزب الجديد لم يكونوا يرغبون فى بقائه ، وكان محمد محمود يشعر بالغيرة منه ، وقد أبدى رغبته لدار المندوب السامى فى تولي عدلى

(١) انظر : F. O. 141/427, No. I, Egypt 1918-1925, p. 7, F. O. 407/195 No. 30, 15-10 22.

ثم صحيفة الافكار ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ ، منكرات سعد ، ٤١ ، ص ٢٤٩٢

الوزارة من جديد (٢) ، كما طرحت مسألة وجود حكومة « أغلبية » برئاسة علي يكن ، على أن يحصل ثروت وصدقي وربما توفيق نسيم تحت رئاسته (٣) .

وقد استمر موقف رجال الحزب العلن من ثروت فاستعان بهم في إعداد الدستور ، وكانوا يأملون أن تنجح وزارته في استصداره من الملك ثم تجرى الانتخابات وتوجهها بما يرجح كفة أنصارها ، وعلى رأسهم علي ، الذي سيتولى حينئذ الوزارة البرلمانية الأولى ، ولكن الرياح انت بما لا تشتهي السفن حيث وقعت الوزارة في خلافات حادة مع القصر نتيجة لنصوص الدستور الخاصة بسلطة الأمة ، ووقوف الوزارة ضد رغبات القصر ، وعدم تصريحها بعقد اجتماع لتأييد الملك ، وتعطيها لصحيفة اللبرتيه التي كان يستخدمها القصر في اغراض الدعاية (٤) ، في الوقت الذي فقدت فيه الوزارة التأييد البريطاني ، لتعدد عمليات الاعتداء على الشخصيات البريطانية ، والخلاف بين ثروت والنبى حول تعويض الموظفين الاجانب ، بالإضافة الى الازمة التي اثيرت حول النصوص الخاصة بالسودان في مشروع الدستور والتي لم يوافق عليها المندوب السامي ، وقد روى الهلباوى كيف ان النبى عرض على ثروت استعداده لان يصدر كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد لا يكسب إنجلترا اى حق على السودان ، ولا يعد تسليما من الحكومة المصرية باى حق لانجلترا في مقابل حذف النصوص ، ومناصرة اللورد للوزارة في طلب اصدار الامر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة ، وعرض ثروت المسألة على علي الذى عرضها بدوره على مجلس ادارة الحزب ، فانقسم بشأن قبولها ، حيث تزعم الهلباوى الفريق القائل بقبول هذا العرض ، بينما عارض فريق آخر على رأسه محمد محمود ، ورأى أن للوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد ، وانها اذا قبلتها

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, No. 9544, April, (٢)
13, 1922.

F. O. 141/681, Op. Cit., April, 15, 1922. (٣)

(٤) يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، اقبال على شاه : فؤاد

الاول ص ١٢٢ - ١٢٣ ، ميكل : منكرات جا ص ١٥٥

فسوف يتخلى الحزب عن تأييدها ، وكانت الأغلبية مع الفريق الأخير (٥) . وهكذا ففست الوزارة تأييد حزب الاحرار ، الذى اتخذ قرارا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ بايقاف مسانفته لها اذا استجابت لطلب المندوب السامى ، وبعد يومين اتصل ثروت باللنبي ليخبره برغبته فى تقديم الاستقالة الى الملك فى ٣٠ نوفمبر ، حيث أن علاقته به قد أصبحت مستحيلة ، وذكر أن الملك لم ييسء الى الوزارة فقط ، بل لم يترك فرصة لضعافها الا واهتبها ، كما تعاون مع العناصر المعادية لها - يقصد الوفديين - فسأله اللنبي عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فأجاب ثروت باستحالة ذلك ، لأن صحافة القصر ، لو أرغم على توقيع الدستور ، سوف تلقى بمسئولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده ، ثم علق اللنبي على ذلك بأن ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل ، أولها القرار الذى اتخذه حزب عدلى منذ يومين بأنه لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتنا المتعلقة بالنصوص ، وثانيها تعاظم النقد لطريقة تعامله مع حكومتنا فيما يتعلق بمراجعة معاهدة سيفر ، وثالثها تفشى حوادث القتل السياسى فى الآونة الأخيرة (٦) .

كما يمكن أن يكون وراء سحب تأييد الحزب للوزارة ما تعرض له من غضب عام من جانب الجماعات المتطرفة ، والذى ادى الى مصرع اثنين من رجاله (٧) وعموما بدأت نغمة جديدة ازاء الوزارة تظهر على صفحات جريدة الحزب ، فكانت تلح عليها أن تظهر نواياها بخصوص مؤتمر لوزان ، وعندما قدمت وزارة ثروت استقالتها ، تحدثت « السياسة » عن المشاكل القديمة المتشعبة التى وردت فى برنامجها ولم تنفذها ، وذكرت أن حزب الاحرار كان محايدا مع الوزارة المستقيلة « لايناصرها اطرادا ولا يعارضها اطرادا » ، ثم أنشأت تنتقد الوزارة بشدة واتهمتها بالمساومة طامعة فى البقاء حتى يصدر الدستور ، ولم تجد الصحيفة فى انجازات الوزارة شيئا تذكره أكثر مما ورد فى كتاب استقالتها (٨) ، وكان هذا شأن حزب الاحرار مع وزارة ثروت ،

(٥) مذكرات الهلباوى : ص ١٩٨ - ١٩٢ .

(٦) F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, 1922.

(٧) Wavell, Allenby in Egypt, p. 92.

(٨) السياسة ٦ ، ٧ ، ٢٠ نوفمبر ، اول ديسمبر ٢٢ مقالاتها حول لوزان والوزارة ، والوزارة المستقيلة مالها وما عليها .

أيدها في البداية حين كان رجاله في أشد الحاجة إليها والحزب لا يزال جديداً، وعندما خرج إلى الدنيا وشب على قدميه ، في الوقت الذي كانت الوزارة فيه مؤيدة من المندوب الصامى ، ولم تكن قد لصطمت بالملك بعد ، فأمل الحزب أن تنجح في استصدار الدستور وإجراء الانتخابات ، ولكن عندما اختلت موازين السياسة ، واصطدمت الوزارة مع مصدرى القوة السياسية ، انتهز الحزب فرصة الإزمة المتعلقة بنصوص السودان في الوقت الذي بدت فيه الوزارة تتخذ سبيلها إلى السقوط ، وسحب الحزب تأييده وراح ينقدها .

وقولت وزارة توفيق نسيم الثانية (٣ / ١١ / ٢٢ - ٩ / ١٢ / ١٩٢٣)، في الوقت الذي بدا فيه الملك يبدى ميلا نحو « الزغوليين » ، (٩) الرافضين لتصريح ٢٨ فبراير ، والمهاجمين للجنة الدستور « الاشقياء » ، بينما كانت علاقة الملك بالاحرار الدستوريين تمر بمرحلة سيئة ، بدأت منذ وقف رجاله موقفهم من سلطته في لجنة الدستور ، وعبر الملك عن ضيقه بقيام حزبهم عند ثانيه لديرى المديرىات الذين استخدموا نفوذهم لصالح الحزب (١٠) . كل هذه المؤشرات تحدد موقع الحزب من الوزارة التى ألفها رئيس الديوان الملكى ، وعلى هذا شرع الحزب منذ البداية في انتهاج خطة المعارضة الصريحة ، فسألت صحيفته الوزارة عن برنامجها ، حيث جاء كتاب تأليفها خطأ من الإشارة إليه ، مما يخالف التقاليد الدستورية ، وأثبتت عجزها عن ذلك وسخرت من تسميتها « بوزارة الشعب » ، وطالبتها بإيقاف الاحكام العرفية حتى يعود المنفيون ، كما أبدت عطفها على قضية سعد زغول والمعتقلين معه ، وحاولت استعداداً للوفد على الوزارة وعندما استقالت الوزارة شيعتها « السياسة » بقولها ان اسمها سيظل مقرونا بهذه الكارثة الوطنية الكبرى ، وهى حذف نصوص السودان من الدستور ، كما ذكرت أنها لم توفق الى فعل شئ (١١) . وهكذا كان الحزب يعارض الوزارة ويحاول الايقاع بينها وبين الوفد ، بعد ابداء تعاطفه مع قضيته .

F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, (٩)
1922.

F. O. 407/195, Op. Cit., Oct. 15, 1922. (١٠)

(١١) السياسة ١ - ٨ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٢٢ ، مقالات ابن برنامج الوزارة ، وزارة بلا برنامج ١٩ يناير ، ٥ فبراير ١٩٢٢ الوزارة والوفد ، ١١ فبراير ١٩٢٢ (انن قد استقالوا) .

استدعى الملك عدلى يكن وعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة ولكن عدلى اشترط ليتولى المنصب ان يصدر عفو عن المسجونين السياسيين في مختلف الأماكن ثم ايقاف العمل بالأحكام العرفية ، والغاؤها عشية صدور قانون التضمينات ، وقد رفض الملك هذه الشروط في البداية « على أساس أن الاحرار الدستوريين يريدون خلعه ، ولكنه عاد في ١٩ فبراير وقبل تولي عدلى ، الذى نظر الى الامر بحذر شديد خاصة بعد أن بدأت صحيفتا الوفد اللتين كانتا واقعتين تحت تأثير الملك - اللبرتيه والبلاغ - في الهجوم عليه بعنف (١٢) ، وقد ذكرت « السياسة » أن عدلى اعتذر عن عدم تأليف الوزارة بما تعانيه البلاد من الانقسام ، وأن من الخير ايجاد وزارة ترضى عنها الأحزاب المختلفة ، وقد عرض عدلى يكن على مجلس ادارة الحزب تبريره بأن « بواير الحال قد أظهرت أن استعداد بعض الهيئات السياسية المصرية لا يزال غير صالح للعمل المنتج والتضحية بالفروق الحزبية » فقرر مجلس ادارة الحزب تأييد خطة رئيسه ، مع العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٣) .

ولعل عدم تعضيد المندوب السامى لعدلى كان وراء اعتذاره عن عدم قبول الوزارة أيضا ، فقد ذكر اللنبى « ان عدلى الذى كان على صلة مستمرة بى خلال الازمة كان يأمل أن يضم الى وزارته ، اذا قبل تأليفها ، عناصر من الوزارة الاخيرة ليشكل منها ائتلافا » ثم عاد اللنبى بعد ذلك ليؤكد أنه مع توالى الضربات الاخيرة - يقصد حوادث اغتيال العسكريين الانجليز - يبدو أنه يصبح أمرا مثاليا للغاية الاستعانة بتولى عدلى السلطة ! (١٤) . ويبدو صحيحا ما ذكره سعد زغلول في مذكراته من أن عدلى أراد أولا أن يؤيده الوفد ولكن أخفق مسعا ، (١٥) ، ويؤيد هذا بالفعل اشتراطات

(١٢) F. O. 141/427, Egypt 1918-1925, May, 15, 1926.

(١٣) السياسة ١٨ / ٢ / ٢٣ . محضر مجلس ادارة الحزب فى ٢٥ / ٢ / ٢٣ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٤) ص ٢٢٠٠ .

(١٤) F. O. 407/196, Nos. 93, 109, Allenby to Curzon, Feb, 19, Mar, 5, 1923.

(١٥) مذكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٥٢٢

عدلى الافراج عن المعتقلين والمعتقلين - وهم سعد وانصاره - وتخفيف السياسة حدة عدايتها وخصومتها لانصار سعد خلال فترة المشاورات ، ثم توالى دعوة الصحافة الى الاتحاد والوثام ، ودعوة الاحزاب الى الاتفاق على اساس المبادئ التى اعلنها الحزب فى ٢٤ فبراير (١٦) ، ومع ذلك كله فان تدافع موجات السخط وتوالى حوادث القاء القنابل على الانجليز وتهديدات اللبى بالقبض على بعض قيادات الوفد ، كل هذا قد اوجد جوا غير صالح ، ليس للاستجابة لدعوة الحزب ، بالاتفاق مع انصار سعد فقط ، ولكن لاستمرار رجاء الحزب فى تعضيد اللبى لرئيسه وقبول شروطه ، ولم يكن امام عدلى من سبيل سوى التخلّى عن فكرة تأليف الوزارة نهائيا وهو ما حدث بالفعل فى اوائل مارس ١٩٢٣ (١٧) .

واستمرت تجربة القصر فى الحكم ، فاختر الملك وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة ، يحيى باشا ابراهيم ، ليقترأس الوزارة الجديدة ، واختار له وزراءه ايضا وتألّفت الوزارة بالفعل فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، بعد ان ضمت اربعة وزراء من الوزارة السابقة ، ومن ثم تعتبر بشكل او آخر امتدادا لسابقتها . واستقبلت صحيفة حزب الاحرار الدستوريين الوزارة الجديدة استقبالا ليس فيه شىء من المجاملة على الاطلاق ، كما يقول المندوب السامى (١٨) ، وتلقف عبد العزيز فهمى رئيس الوزارة الجديد بخطابه المفتوح فى اليوم التالى لتولييه مهام منصبه (وقد ثناء بخطاب آخر فى منتصف ابريل) ، ثم اجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٩ مارس وأيد قراراته التى اصدرها فى ٢٤ فبراير بخصوص اصدار الدستور كاملا ، ورفع الاحكام العرفية وعودة المعتقلين . الخ وقرر تبليغ هذه القرارات لرئيس الوزراء ، ولما تكّد تبليغ هذه القرارات اسماع الوزارة حتى قرر الحزب - بعد يومين

(١٦) السبائك ٢٥ - ٢٧ / ٢ / ٢٣ ، ٢ - ٢ / ٢ / ٢٣ ، ولم يوافق

سعد على الدعوة (منكرات ك ٢١ ص ٢٥٥٨ .

F. O. 141/247, No. I, Egypt 1918-1925, May, 15, (١٨)
1926, p. 8.

F. O. 141/427, Op. Cit., p. 9.

(١٨)

من قراراته الأخيرة - عدم تأييد الوزارة لأنها لم تحقق شيئاً مما طلبه ا (١٩) .

وعندما أشيع أن الملك سوف يوقع الدستور ، شاركت « السياسة » ، في الاحتفال بعيد ميلاد الملك « الذي سيكون أول ملك دستوري » ، وما لبث الدستور أن صدر واجتمع مجلس إدارة حزب الاحرار للترحيب به ورفع آيات الشكر للملك « الذي أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد علي الكبير وديمقراطية خليقة بملوك القرن العشرين » ، وقرر المجلس الانتقال بكامل هيئته الى السراى لتقديم واجب الشكر لجلالة الملك (٢٠) ، ولم يتحدث احد عن الانتقاص من سلطة الامة في الدستور وتشويهه لأن الحزب شرع « يسوى علاقاته » ، تمهيدا لخوض المعركة الانتخابية وصولا الى الحكم ومن ثم كانت المعركة التالية للحزب مع أنصار سعد ، فغرق صحيفته أثيرها بالتشهير بالرهية هذا الزعيم أو ذاك ، وسألتهم عن برنامجهم الذى يتقدمون به للناخبين ، « فالسعدية لا تعنى الصراط المستقيم » ، وقد اتهمت « السياسة » الادارة بأنها قامت بحركة « تظيف » ارضاء لانصار سعد ، وهاجمت الوزارة لمحابتها الاقارب فى الوظائف العمومية فى وزارتى المواصلات والمعارف، وعبثها بأموال الدولة فى تعويضات الانجليز ، وتدخلها فى شئون النشاطات والاجتماعات الانتخابية عن ضعف ومحابة ، وذهبت الصحيفة تضرب على نغمة عدم حياد الوزارة بنشر صور من تعليمات مبلغة من وزارة الداخلية بشأن مساعدة أنصار سعد (٢١) .

ولم يخل عدد من أعداد « السياسة » ، من انتقاد مسلك الوزارة لعدم نزاهة الحكم ، وعدم الحياد فى ادارة الانتخابات ، وفشلها فى معالجة الأزمة القطنية وما أصاب مصر من خسائر نتيجة عدم تمثيلها فى مؤتمر لوزان وقد

(١٩) منكرات عبد الرحمن فهمى : المحقظة (٤) ص ٢٢٠٠ نص المحضر ، السياسة فى ١٨ ، ٢١ مارس ١٩٢٣ .

(٢٠) السياسة ٢٧ مارس (عيد جلالة الملك) ونص من حضر اجتماع الحزب فى السياسة (٢٣ أبريل ١٩٢٣) .

(٢١) السياسة ١١ - ٢٣ مايو ، ٢ ، ٢٠ يونيو ، ٨ يوليو ١٩٢٣ (مقالات حياد الحكومة ، الوفديون والادارة ، قانون المتضمنات الخ) .

استأثرت عودة سعد زغلول ، والمركة الانتخابية ، بما بلغت من عنف ومهاترة وتراشق بالخيانة وممالأة الانجليز ، والتي تضمنتها خطب ومقالات السياسة والحزبيين والكتاب من الدستوريين والوفديين على السواء ، استأثر ذلك كل باهتمام ونشاط الحزب وصحيفته خلال النصف الثانى من عام ١٩٢٣ ، باستثناء دفعهم محاولة من جانب خصومهم للايقاع بينهم وبين العرش ، حتى اضطرت الصحيفة لأن تتبالغ فى الحديث عن التفاف الأحرار الدستوريين حول البيت العلوى وجلالة الجالس على العرش . ووصف توفيق دوس العرش بأنه مقدس وإن الجالس عليه مقدس ، واتهم محمد علوبة سعد زغلول « بخيانة مليكه الذى نفتديه بأرواحنا » (٢٢) .

ورغم كفالة الوزارة لحرية النشاطات الانتخابية ، على اختلافها ، وحيادها الذى يوضحه سقوط رئيسها ذاته فى الانتخابات ، ويوضحه كذلك توالى اجتماعات الأحرار الدستوريين وعن حملاتهم ، رغم ذلك كله فقد اتهمت الوزارة بالضعف وانها تركت الفوضى تضرب بأطنابها فى البلاد (٢٣) .

وجاءت نتيجة الانتخابات انتصارا ساحقا للوفد فألف سعد وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وظل الأحرار الدستوريون فى صفوف المعارضة . وقد رحبت صحيفتهم بتولييه الحكم واعتبرت ذلك دالا على الاقدام وحسن التقدير من جانب زعيم يمسك بيده زمام الاغلبية (٢٤) . ولعل الصحيفة كانت تدرك أن السلطة ستكون المختبر الحقيقى للزعامة ، كما أن قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، يعتبر بشكل ما ، ومن وجهة نظر الأحرار الدستوريين ، قبولا ضمنيا لأسس هذا التصريح ، ومثل ذلك موقفه من الدستور الذى أعده « الأشقياء » - بتعبيره - ودخوله الانتخابات وتولييه السلطة على أساسه .

(٢٢) السياسة ٢٧ / ٨ / ٢٣ (المعرش والأحرار) ، ٢٩ / ١٠ (خطبة دوس باشا) نكريات علوبة ص ٢٧٨ .

(٢٣) السياسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٢٣ (أحياء أم ضعف) .

(٢٤) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

شجعت « السياسة » أسلحة المعارضة وما أن أعلن سعد أن وزارته ستشتغل بالمسائل السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا والمسائل الاقتصادية قيراطا واحدا ، ذكرت الصحيفة أن هذا التقسيم الحسابي إذا جاز لسعد رئيس الوفد فإنه لايجوز لسعد رئيس الحكومة ، وتحدثت عن ضرورة وجود برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي يحقق التوازن بين عناصر الاقتصاد المصري وذهبت تحتاج سعدا بأن الحكومة قد صارت في يده ، وأنه كان يتعلل وهو في المعارضة بأنها لم تكن في يده (٢٥) ، وقد تورطت « وزارة الشعب » فيما تورطت فيه الوزارات السابقة من اضطهاد للموظفين من خصومها السياسيين ومحاربة أنصارها فجعلت تفصل وتعين وترقى في أجهزة الدولة ماشعات لها الحزبية ، فأحالت العديد من المديرين ووكلائهم ومأموري المراكز إلى المعاش من أنصار الأحرار الدستوريين،بالإضافة إلى العديد من الاستثناءات الصارخة التي أجرتها لصالح أنصارها في مجال القضاء ، وقد اعترف سعد بذلك في مذكراته متجاهلا قوى المعارضة التي كان يخطر إليها على أنها طائفة هزيلة تكونت ممن تنكبوا حظيرة الوطنية (٢٦) .

وقدم سعد برنامج حكومته إلى البرلمان ، واجتمع حزب الأحرار ، وأثبت على الحكومة أقرارها للدستور « الذي أسس برلمانا على أحدث المبادئ العصرية » وانتقد البرنامج لأنه لم يشير إلى إصلاح المسخ الذي أصاب الدستور بخصوص نصوص السودان ، واقتصاره فيما يتعلق بالقضية الوطنية على التعبير عنها « بالأمال القومية لمصر والسودان » ، ثم وصفت السياسة سعدا بأنه « دكتاتور وليس رئيس وزارة » ، حين أقدم على إنذار

(٢٥) السياسة ٢١ يناير ، ١٨ فبراير ١٩٢٤ (محضر مجلس إدارة الحزب)
(السياسة ١٧ / ٢ / ١٩٢٤) .

(٢٦) السياسة ١١ ، ١٤ فبراير (وبها ثبت بأسماء الشخصيات التي عينها سعد ومرتباتهم ثم من أنحيلوا على المعاش ، انظر أيضا لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ٢٦٩ ، رمضان : تطور الحركة ١٨ - ١٩٣٦ ص ٥٩٢ ثم
Yousef, A., Independent Egypt, p. 137.

وفي عدد السياسة ٦ مارس وصفت البرلمان بأنه تكية للوفيين ،
١١ أبريل وصفت الوزارة بأنها وزارة للشهوات لا وزارة الشعب .

مجلس النواب اذا تقدمت لجنة الرد على خطاب العرش على تعديله ، وحاولت الصحيفة الايقاع بين سعد والمجلس ، وفكرت أن النواب لا ترهبهم صور التهديد بارسال الجنود الى منازلهم وتسيير المظاهرات في الطرقات ، وكانت الطامة الكبرى يوم أن تجرات صحيفة الاحرار المستوريين ووصفت النواب بأنهم عباد سعد وعباد للحكومة وعباد المال ، حيث كان أول عمل تشريعي لهم أن أقروا لانفسهم جعل مكافأة النواب ستمائة جنيه في العام ، فكتبت مقالها الشهير « حزب الستمائة » ، فاضطر مجلس النواب الى اصدار قرار بسحب ترخيص حضور مندوب السياسة لجلسات المجلس ، « لنشرها مقالات تتضمن طعنا وقذفا موجها لهيئة المجلس وأعضائه ولتخطيها حدود النقد المباح » ، ثم قدمت رئاسة تحرير الصحيفة للنيابة ، فحوكم الدكتور حافظ عفيفي وتوفيق دياب في القضية رقم ٣٨ (جنح قسم السيدة عام ١٩٢٤) ، وتوالت ملاحقات الحكومة للسياسة ومحريها ، فوجهت اليهم تهم القذف في حق سعد زغلول والحض على كراهية النظام ، وردت الصحيفة بأن سعدا موظف عمومي ، أعماله قابلة للنقد ، وأعلنت تمسكها بكل حرف كتبتة وهددت بأن خصومتها « لحزب الستمائة » لن تهدأ ، وأثناء التحقيقات أعلن الدكتور هيكل مسئوليته عن كل ما نشر في الصحيفة ، وكان محور دفاعاته كلها أن المقالات لم تتعد حدود النقد المباح (٢٧) ، ولم تجد النيابة بدا من مصادرة اعداد السياسة (١٠ - ١٢ يونيو ١٩٢٤) ، بعد اقتحام أبوابها وأغلاق مطبعتها ، وإن كان القضاء قد ألغى هذه الاجراءات واعتبرها مخالفة للقانون ، وترافع عن جريدة الحزب كبار المحامين من أعضائه (دوس وعلوبة والهلباوى والبندارى) وكانت القضية فرصة للحزب حيث حولها الى قضية سياسية تدور حول الدستور والحريات ، واطهار الحزب في ثوب شهيد الحرية والدستور ، بما يعنيه ذلك من كسب عطف الرأي العام ،

(٢٧) السياسة ١١ مايو ١٩٢٤ نص قرار مجلس النواب بحرمان السياسة والمقالات التي حولت الصحيفة لاجلها وهي في الفترة بين ٣١ / ٢ - ١٣ / ٥ / ١٩٢٤ ومحاكمة السياسة في ٢ مايو ، ١ - ٢ يونيو نص قرار الاتهام ، ومحضر التدقيق في عدد ١٩٣٤/٦/٩ .

وقد صدر قرار المحكمة في النهاية بتبرئة عفيفي ودياب وتغريم هيك ٣٠ جنيها فقدم الأخير طعنا قبلته محكمة النقض ، وبراؤه تماما (٢٨) .

لقد اتاحت وزارة سعد ، وهي صاحبة الأغلبية الساحقة ، هذه الفرصة لخصومها ، وهم أقلية ، فنتيجة مسلكها الحزبي ، وكان من الممكن أن تنأى بنفسها عن ذلك كله ، وتوجه نشاطها وجهة أخرى تجدر بوزارة دستورية اختارها الشعب . لقد طالبت « السياسة » للوزارة بعمل جدي في سبيل سياسة انشائية ، واستحدثت مجلس النواب على فحص أبواب الميزانية لوضع سياسة مالية واقتصادية صحيحة ، ووضع سياسة قومية للتعليم ، ونظام ثابت للرى والصرف واقامة شبكة للمواصلات . الخ ومرة أخرى توالى موجات انتقاد الوزارة حتى قدم الدكتور هيك الى المحاكمة بنفس التهم السابقة تقريبا . وعندما فشلت مباحثات سعد زغلول مع مكذوفالد بشأن القضية الوطنية ، وسألت صحف الوفد المعارضة أن تبين لها الخطة التي ينبغي السير عليها بعد ذلك ، تعجبت « السياسة » من ذلك وذكرت أن سعدا أول من طالب عدلى بالاستقالة حين قطعت مفاوضات عام ١٩٢١ وسخرت من فكرة الانتظار لجولة أخرى في الصيف التالي ، وأضافت « معنى ذلك أن يسافر رئيس الوزراء كل صيف للنزهة » (٢٩) ، والطريف أن الوزارة بعد فشل المباحثات اخذت على عاتقها - كما جاء في خطاب العرش التالي - تقديم برنامج للإصلاحات الداخلية يتضمن الشؤون المالية والاقتصادية وبعض المسائل الاجتماعية ، فأخذت عليه صحيفة السياسة هذه المرة أيضا « اسبابه في سرد تفاصيل مسائل داخلية تنبئ عن عجز الحكومة وتخطيطها وياسها » (٣٠) .

F. O. 407/198, No. 229, Allenby to Macdonald, June, (٢٨)
14, 1924.

وانظر قضية تعطيل السياسة كاملة في عددها ١٢ يونيو ١٩٢٤ ثم سلسلة مقالات : قضيتنا امام محكمة الجنايات ١٧ - ٢٤ يونيو ، الحكم وحيثياته ٢٤ يونيو ، ٢ يوليو والطنين ٩ - ١٠ يوليو ١٩٢٤ .

(٢٩) السياسة ٢٠ ، ٣١ يوليو ، ٤ ، ٥ أغسطس ٢٤ ، دعوة اتهام السياسة في ٧٠ / ٩ / ١٩٢٤ .

(٣٠) السياسة ١٦ / ١١ / ٢٤ ، هيك : منكرات ج ١ ص ٢٠٨

وهناك من يرى أن موقف الامة من ابداء رغبتها في استمرار سعد رغم فشله في تحقيق رجائها بحل مشكلتها القومية يفسر برغبتها في تحاشي قيام حكومة أخرى يتولاها الاحرار الدستوريون أو اصدقاء الملك ، ورغبة الامة في اتاحة الفرصة للحكم الوطنى الخالص لتحقيق ما جاء في برنامج من اصلاحات (٣١) . وفى تقديرنا أنه انما يفسر موقف الامة من الوزارة بنجاح الوفد ومقدرته في الحفاظ على تأييد الامة له ، وجعل محور اهتمامها يتركز في شخصية « الزعيم » - ولدى الامة استعداد لذلك - ومن معه في جهاز الحكم أكثر من اهتمامها بقضية البلاد القومية .

وفى الواقع كان فى أقوال رئيس الوزارة ومسلك وزارته الكثير مما وجد فيه الاحرار الدستوريون مجالا للمعارضة التى تتصل بما وعدت به الامة وما كانت تنتظره منها ، أكثر من اتصاله بنشاط ايجابى قامت به فعلا ، مما يفسر تجاوز الصراع بين الوزارة وحزب الاحرار ، حدود النقد البناء وسعة الصدر ، الى حدود المهاترة والاضطهاد ، وبفشل الوزارة فى حل القضية الوطنية ، وصداماتها مع السلطات الانجليزية خلال وبعد حوادث مصرع السردار « لى ستاك » ، اتجهت « السياسة » برجائها الى الملك أن يضع حقوقه الدستورية موضع التنفيذ ، فالامة بحاجة الى حكمة سامية للنجاة من هذا المأزق وليس أمامها أكبر من جلالتة ، (٣٢) ، ولم تكف أقلام الحزب عن الوزارة حتى قدمت استقالتها فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

ألف أحمد وزير الوزارة فى نفس اليوم ، وكان وفدى الميول ، بل كان رئيسا لمجلس الشيوخ فى برلمان الوفد ، كما ضمت وزارته من الوفدين أحمد خشبة وعثمان محرم ، ومن ثم ثبت فى روع الاحرار الدستوريين أن تجربة الوفد فى الحكم مازالت قائمة ، فراحوا يعارضون الوزارة الجديدة ويسألونها عن برنامجها - وكانت مسألة البرامج بيت القصيد عندهم دائما ! - وعن معنى قول رئيسها ان الوزارة سوف تنفذ ما يمكن انقاذه (٣٣) ، ولكن باستقالة

(٣١) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٣٢) السياسة ٥ / ١١ / ١٩٢٤ .

(٣٣) السياسة ٢٧ نوفمبر ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوزيرين الوفديين من الوزارة في أول ديسمبر احتجاجا على قبولها للمطالب الانجليزية ، ثم تعيين خلفين لهما من المستقلين ، وتعين اسماعيل صدقي - صديق الاحرار الدستوريين - وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر (٢٤) ، بدأ واضحا أن الوزارة انتقلت الى معسكر خصوم الوفد ، وقد نصح الخدوب السامي ، زيور بأن يستعين بالاحرار الدستوريين أكثر لتدهيم وزارته ، ومحاربة الوفد (٢٥) ، فأعادت الوزارة رشوان محفوظ وبعض الدستوريين الذين كانوا قد فصلوا الى مناصبهم ، وتوقفت « السياسة » عن انتقاد الوزارة التي بدأت بتقديم « عربون » الوفاق لها بتبرئه الدكتور هيكل مما رفع ضده من الدعاوى (٢٦) ، وتقدم الاحرار الدستوريون الى مساعدة زيور بعد مشاورات أجريت بين الملك ورشدي وثروت وصدقي ومحمد محمود ، وحتى حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الذي أبدى استعدادا للنضال ضد الوفد (٢٧) ، ومع ذلك أكدت « السياسة » بأن الوزارة القائمة مجرد وزارة ادارية لاجراء الانتخابات وأنها لا تتمتع بثقة حزب من الاحزاب ولا تطمح في ذلك (٢٨) ، ولم يكن مسلك الوزارة كذلك ، لا من حيث حشدها لخصوم الوفد فحسب ، ولكن من حيث مسلكها الاداري أثناء الانتخابات ، وفي نفس الوقت راحت صحيفة الاحرار الدستوريين تكثف الحديث « الولاء للعرش

(٢٤) نكر صدقي في مذكراته (ص ٢٠) انه قبل الحكم ليساهم في انقاذ البلاد من ورطتها وصيانة استقلالها وأضاف اللبني أن الوفديين ادركوا مغزى تعيين صدقي في وزارة الداخلية فهاجموه ونكروا ان خائن عام ١٩٢٢ قد عاد مرة اخرى لخدمة الانجليز و « أننا قررنا استخدامه هو والاحرار الدستوريين لنضع نهاية لحرية مصر ، وقد اقترحت إحدى صحفهم مازحة أنني يجب ان اعرض الرئاسة الشاغرة في حزب الاحرار عليه » .

F. O. 407/200, No. 13, Allenby to Chamberlain Feb. 2, 1925

Lloyd Egypt Since Cromer II, p. 109. (٢٥)

(٢٦) السياسة ، ١٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ .

F. O. 141/327, No. 1, Egypt 1918-1925 Dece. 1924, (٢٧)
p 15.

(٢٨) السياسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤ انظر تصوير هيكل ابتهاج الاحرار الدستوريين

بتعيين صدقي (مذكرات ، ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣) .

ومركزه الذى هو قدس كرامة الأمة ومجدها وشرفها ، واتخذت من اتهام الوفد بالتحريض على الثورة والائتمار بالعرش (٢٩) ، وسيلة للاعتاب الملكية . وقد اقترح صدقى على الملك امخال بعض الاحرار الدستوريين فى الوزارة ولكنه رفض (٤٠) .

وفى ١٠ يناير ١٩٢٥ تآلف حزب الاتحاد وكان حسن نشات وكيل للديوان الملكى وراء تأليفه كما هو شائع ، وكان الهدف من تأليف الحزب الجديد مزدوجا فى رأى المندوب السامى : أن يكون مأوى للمرتدين عن الوفدية والذين يفتقرون الى مأوى ، وامداد القصر بمجموعة منظمة مخصصة ذات لون محافظ ، وبالفعل كان الحزب الجديد يضم عديدا من الشخصيات التى انتزعت من الوفد ، وكانت تنطق باسمه ثلاث صحف هى الاتحاد والشعب المصرى والبرقية (٤١) ، وقد عين القصر يحيى ابراهيم رئيسا له فى أوائل مارس ، وسخرت الادارة لحشد الاعضاء له فانضمت اليه العديد من الشخصيات خوفا وطمعا ، وتأسيس حزب على أساس الولاء للعرش ، معناه أن العرش لم يكن يثق فى ولاء الاحزاب الموجودة ومن بينها حزب الاحرار الدستوريين ، ورغم ذلك لم يحظ الحزب الجديد بأى تأييد الا من حزب الاحرار الذى استقبله استقبالا طيبا ، ونقلت « السياسة » عن التيمس قولها بأنه لا فرق بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الا من حيث الاشخاص فاذا نجح اعضاء حزب الاتحاد فى الانتخابات فان الحزبين سيتحدان فعلا ، وقد نقلت السياسة ذلك دون تعليق (٤٢) ، وقد قبل عبد العزيز فهمى العضوية الشرفية التى عرضها حزب الاتحاد عليه وأعلن أن وجود حزب الاتحاد لا يمس مطلقا بالحزب

(٢٩) السياسة ٦ ، ٨ يناير ١٩٢٥ ولاؤهم ، الأمة بعد العرش .

(٤٠) FO. 141/424, Op. Cit., Feb. 1925, p. 16.

(٤١) ملف حزب الاتحاد : FO. 141/819, Unionist Party, Feb. 1925.

FO. 407/200, Nos. 5, 12, Allenby to Chamb. Jan. 5, Feb. 2, 1925.

وبرنامج الحزب فى محافظت الاحزاب السياسية رقم (٢) دار الوثائق القومية ، الاتحاد فى ١١ يناير ١٩٢٥ وبالمعد وثائق الحزب .

(٤٢) السياسة ١١ يناير ١٩٢٥ وبتقس المعد تغطية كاملة لاعلان الحزب واجراءات تنظيمه وبرقية التيمس .

الدستورى ، « فان مبادئه معقوله ونحن الدستوريون نسلم بها وهى واردة صراحة وضمننا فى برنامجنا .. ولا شك أن الفريقين ممتازان عاجلا أو آجلا ، (٤٢) » .

ولعل حزب الاحرار تورط فى البداية مندفعاً بارضاء الملك ، وطعماً فى كسب الانتخابات لصالح انصاره ، ولكن ما لبث أن أدرك أن الملك أراد بحزبه أن يقف موقفاً وسطاً بينهم وبين الوفد ، وأن الكثيرين من الدستوريين قد انضموا الى المؤسسة الملكية الجديدة ، مما يهدد حزب الاحرار ذاته . ولم يكن بوسع القصر أن يعتمد على الاحرار الدستوريين منذ البداية ، لأنه كان يشك فى صدق ولائهم منذ اشتغالهم فى لجئه الدستور، بالإضافة الى موقفهم من وزارتي نسيم ويحيى ابراهيم ، اللتين كان القصر يحركهما . وعموماً فى إطار هذا الصراع الخفى بين حزب الاحرار وحزب الاتحاد ، ستسير العلاقة الظاهرة يحركها العداء للوفد أكثر مما تتحرك بالثقة وحسن النية أو التمسك بالمبادئ .

وفى اليوم التالى لبدء الانتخابات فى ١٢ مارس ١٩٢٥ قدمت الوزارة استقالتها فطلب الملك الى رئيسها تأليف الوزارة الجديدة ، وكان الأحرى أن ينتظر نتيجة الانتخابات حتى يؤلف الوزارة صاحب الاغلبية ، ولكن النية كانت مبيتة على دعوة الاحرار الدستوريين للاشتراك فى الوزارة الجديدة ، انذين قبلوا ولما تكد تعلن نتيجة الانتخابات .

وتألفت وزارة زيور الثانية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ليشترك الاحرار الدستوريون فى الحكم لأول مرة منذ قيام الحزب . وقد فسر محمد علوبة مسألة اشتراك الحزب فى الحكم بأنه كان عليه ان يختار بين الولاء للملك والولاء للسعد ، كما خشى أن يؤدى تباعد حزبه عن الملك الى ارتماؤه فى احضان الانجليز وأن مطامع الملك مطامع فرد ، لاتصل الى طغيان سعد

(٤٣) خطبة الرئيس الاستاذ عبد العزيز قهصى بدار الحزب (السياسة ١٥ / ٢ / ١٩٢٥) .

وشيعته (٤٤) ، وهكذا بات الدستوريون في الحكم مؤتلفين مع حزب الملك ظاهريا ، مؤثرين بكتاتوريته على طغيان سعد ، وقد اشتركوا في الوزارة بثلاثة وزراء هم : عبد العزيز فهمي - رئيس الحزب - (للحقانية) • محمد علوبة (للأوقاف) ثم توفيق دوس (للزراعة) ، وقد استمر صدقي وزيرا للداخلية في الوزارة الجديدة ، وكان باقى الوزراء من الاتحاديين والمستقلين ، ومن ثم كانت وزارة من حزبين وليست ائتلافية بالمعنى القومى ، بمعنى انها لم تكن مؤيدة من كل أحزاب البرلمان •

وقد فكرت صحيفة السياسة أن اشترك الدستوريين في الحكم يقصد به تأييد مبادئ الحزب التى أعلنها يوم تأليفه وأن مبادئه لم تتغير وأن الوزراء من أعضائه يقرون ذلك (٤٥) • واصبحت السياسة احدى صحف الحكومة ، تدافع عنها وتقولى برء هجمات خصومها من الفاحيتين الحزبية والحكومية ، ولها في الفاحية الأولى سابق دربة ومران ، ولم تنفس من وقت لآخر أن تقدم فروض الطاعة والولاء للأعتاب الملكية ويبدو أن مسلك الوزارة خلال ادارة الانتخابات ، لصالح مرشحي حزب الاتحاد قد بعث الشك في نفس حزب الاحرار ، الأمر الذى تؤكد مصادر الوفد وحديثها عن « العدوين الحفيين » وذكرها استيلاء الاتحاديين على وزارة المالية صاحبة الراى في الترقيات والعلاوات والتصرف في الرتب والنياشين • الخ • وقد المحت مصادر الاحرار الدستوريين ايضا الى وجود خلاف بين وزراء حزبهم وزملائهم في الوزارة (٤٦) ولم يكن محمد محمود وحافظ عفيفى على اقتناع بالائتلاف مع الاتحاديين منذ البداية ويودان لو انسحب حزبهما من الوزارة ولتحد مع الوفد (٤٧) • وقد عبرت المصادر البريطانية عن المخاوف المتبادلة بين

(٤٤) محمد علوبة : نكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٥٠ ، وعبد العزيز فهمي (هذه حياتى ص ١١٥) . ذكر أن عدلى وثروت وصدقى جتمعوا عليه لدخول الوزارة وكان عازفا •

(٤٥) السياسة ١٥ مارس ١٩٢٥ •

(٤٦) احمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ص ٤٠٨ ، البلاغ ٦ مايو ١٩٢٥ (مقال العقاد) •

(٤٧) منكرات سعد ك ٥٠ ص ٢٨٦٢ (تصريحات حطفى لسعد ، وحافظ عفيفى لامين يوسف) •

صدقى والدستوريين من جهة والملك من جهة ثانية فذكرت أنه ، رغم أن
صدقى كان مستعدا للتمادى مع رغبات الملك الا أنه كان ينتظر اليوم الذى
يستطيع فيه كبح جماحه ، وكان الاحرار الدستوريون يشاركونه وجهة
النظر هذه ، بينما كان الملك يتطلع الى اليوم الذى تسنح فيه الفرصة
ليستغنى عن خدمات الاحرار الدستوريين وصدقى ، (٤٨) ، وكان الدكتور
هيكل ساخطا على اشتراك الحزب فى الائتلاف مع الاتحاديين وقد أبدى
رأيه بأنه اذا فاز حزبهم فى الانتخابات فان من مصلحته أن يتولى وحده
الوزارة ، يؤيده نواب حزب الاتحاد أو يتولى حزب الاتحاد مؤيدا من النواب
الدستوريين (٤٩) ، وقد اقترح صدقى على الملك أن يستبعد العناصر الضعيفة
فى الوزارة وان يشغلها بالاحرار الدستوريين الذين لديهم كفاءة ، ولكن
الملك لم يسلم بهذا الاقتراح (٥٠) ، وهكذا كان الجو الذى تولت فيه الوزارة،
تسوده تيارات صراع خفى مما سيؤثر على نشاطها .

على أية حال مضى وزراء الحزب الثلاثة يمارسون شئون الحكم خلال
شهرى مايو ويونيو ، وحتى أوائل يوليو كانت أسباب الصدام بين حزبي
الوزارة قد تكاثرت وتطامنت وانخرت بالعاصفة ، الأمر الذى جعل نشاط
وزراء الحزب داخل الوزارة محدودا للغاية ، لم يتجاوز حدود التصريحات .
فبالنسبة لوزير الزراعة ، دعا الأهالى لتكوين شركات للتعاون ، كما حدثهم
عن حقول التجارب التى تنوى وزارته أن تتفحصها (٥١) أما علوبة فلم ينشط
لاكثر من زيارة مرافق وزارته للتعرف على أوجه النقص ، وصرح بأنه
سيحل مشاكل المستاجرين لأراضى الاوقاف وأنه سوف يوجد رقابة خاصة
لاستثمار هذه الاوقاف واملاكها الخيرية ، وأن الوزارة بسبيلها لاتخاذ سياسة
للتعمير (٥٢) . أما عبد العزيز فهمى فقد جددت وزارته عقد عمل المستشار

[FO. 407/200, No. 48, Allenby to Cham. May 4, (٤٨)

1925.

(٤٩) أوراق الدكتور هيكل ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ، ص ٢٠
FO. 407/200, Op. Cit., p. 50. (٥٠)

(٥١) السياسة ١٢ مايو ١٩٢٥ (خطية نوس فى مفلوط) .

(٥٢) السياسة ١٣ يوليو ١٩٢٥ .

القضائي الانجليزى ، وعينت المستر بوسيفال خلفا لا يموس الذى انتهت خدمته واقام له المحامون من الدستوريين والاتحاديين ، حفل تكريم خطب فيه عبد العزيز فهمى ودوس والهلباوى ، بالرغم من أنه كان بوسع الوزير رفض تجديد العقد مثلما فعلت وزارة سعد زغلول (٥٣) .

والأعجب من ذلك خفا أن أصدرت وزارة الحقانية فى ٩ يوليو مرسوما بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر ، مما يضيق من حرية الصحف ، بتوسيع دائرة الاتهامات التى يمكن أن توجه اليها والذى يدعو للدهشة أن عبد العزيز فهمى ، وكان رئيسا للجنة التشريعية التى يمر عليها هذا التشريع قد فكر أن الملك « بواسطة زملائنا من حزب الاتحاد قد طلب هذا التعديل لحماية بعض كبار الموظفين من رجال السراى وأنه - أى الوزير - بصر اعضاء اللجنة بالخطا فيما لو ساروا فى التعديل المطلوب ٠٠ حتى خرج التعديل لايفنى ولايسمن ، (٥٤) وقد أنكرت صحيفة السياسة فى ٦ يوليو نية الوزارة حول هذه المسألة ثم عادت لتثفت نظرها الى مخالفة الدستور اذا تمت هذه التعديلات وعندما صدرت التعديلات فعلا أبدت الصحيفة أسفها وعلقت بأن هذه التعديلات « أخف بكثير مما كان مقترحا ، وأن أكثر المسائل الواردة فيها قد أقرتها أحكام القضاء من قبل ، (٥٥) ، وعندما ثارت ثائرة الصحف المعارضة للحكومة ضد مشروع القانون الجديد بادر عبد العزيز فهمى الى سحبه من سكرتارية مجلس الوزراء ولكن قيل له أنه لا يسحب الا بصفة رسمية ، فلما احتج مجلس

(٥٣)الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٢٢ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٤٣٥ - ٤٣٧ .

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥٢ - ١٥٣ ، الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٢٥ ، وقد نكر لاشين : المرجع السابق ص ٢٥٩ ، ان نشأت هو الذى قام بالتعديلات الجديدة رغم معارضة الوزير الذى اعتزم تقديم استقالته نتيجة لذلك ولكن علوبة ودوس أرجعاه عنها .

(٥٥) السياسة ٦ ، ٩ يوليو ١٩٢٥ ، احمد شفيق : الحولية ص ٢٥٦ عن رد فعل القانون الجديد .

الوزراء تم الاقتراع على المشروع بالفعل وصدر (٥٦) .

وكان ضياع واحة جفوب من السيادة المصرية مسئولية هذه الوزارة أيضا، حيث بدأت اجراءات استبدال الواحة بقطعة من الارض على خليج السلوم والهضبة التي تعلوها ، ولم يحتج الاحرار الدستوريون على ذلك ، بل وقفت صحيفتهم موقفا اتهمت فيه من المعارضة بأنها تتبنى وجهة النظر الانجليزية لتنفيذ اتفاق قديم بين انجلترا وايطاليا (اتفاق ملنر - شالويا) . وهكذا كانت حقوق مصر تتسرب تحت سمع وبصر وزراء حزب الاحرار ولكن عندما خرج الحزب من الحكم هاجم الوزارة لتنازلها عن سيادة مصر على جفوب ، بعد أن اتمت الاتفاق في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، ووصفت السياسة ذلك بان الحكومة قد أتت أمرا ادا (٥٧) .

كان ذلك حصاد اشتراك الحزب في الحكم خلال ما يقرب من الشهرين حيث لم تمهله الاحداث وصراعات القوى ليختبر اختبارا حقيقيا ، ولقد شخص هندرسن - القائم بعمل المندوب السامي - أزمة الاحرار الدستوريين حينئذ بأنهم كانوا فقط يدركون أن ثمة حاجة مبدئية لهم لتحطيم الوفد ، وأنهم في حركتهم كانوا مهددين بشيئين : الاستبداد من جانب الملك ، أو الديماجوجية من جانب الوفد (٥٨) .

وكان حزبا الوزارة يتربص كل منهما بالآخر الدوائر حيث فشل حزب الاحرار في تقوية مركزه داخل الوزارة نتيجة لرفض الملك ولم يكن كل من محمد محمود وحافظ عفيفي والدكتور هيكل راضين عن وجود الحزب في الحكم مع الاتحاديين على نحو مامر بنا ، يضاف الى ذلك أن خلافا وقع

(٥٦) محافظ الاحزاب السياسية ، الحفظة (٢) تقرير مكتب وزير الداخلية ٩ يوليو ١٩٢٥ .

(٥٧) السياسة ١٢ ، ١٥ أبريل ١٩٢٥ ، ٢ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٥ - انظر تقرير صدقي في مذكراته ص ٢٢ بعدم فائدة الواحة لمصر ١ وحول مفاوضات ملنر - شالويا انظر محسن محمد : سرقة واحة مصرية ص ٤٦ - ٥٢ .

FO. 371/10888, Hend. to Chamb., July 20, 1925. (٥٨)

بين على ماهر ، وكيل حزب الاتحاد ، وبين عبد العزيز فهمى ، أدى الى تطاول بعضها على بعض ، وقد أشيع أن محمد محمود ومعه نحو ١٥ مستوريا يريدون الانضمام الى الوفد وأن حفى محمود يتردد على سعد زغلول لهذا الغرض ، كما أن محمود باشا سليمان تدخل للضغط على ولديه للانضمام لسعد (٥٩) وعندما خلا مكان ابراهيم باشا سعيد فى مجلس الشيوخ بوفاته أراد الدستوريون تعيين الهلباوى مكانه وأراد الاتحاديون واحدا منهم ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف ، الى جانب رغبة الدستوريين فى فوز الهلباوى بالباشوية (٦٠) . كذلك وقع خلاف بين عبد العزيز فهمى وحسن نشأت وأشيع أن الاول سيقدم استقالته لأن الأخير طلب الاطلاع على تعديلات قانون الانتخاب ليوافى الملك بها ، ولكن رفض عبد العزيز فهمى فرجع نشأت غضبانا حاقدا وسعى لاحراج عبد العزيز فهمى ، حتى اذا مارفع استقالته كان هناك استعداد لقبولها (٦١) ، ويبدو أن خلاف عبد العزيز ونشأت كان أقدم من ذلك ، فقد ذكر سعد فى مذكراته فى ٢٤ يونيو ، أن حفى محمود أخبره بأن حزب الاحرار عقد اجتماعا وطلب الى عبد العزيز فهمى أن يستعفى فاستمهله أسبوعين لأنه يريد أن يثير الغبار على نشأت وأن حفى ذكر لسعد أن الضرورة تقضى بتأليف جمعية وطنية تحت رئاسته (٦٢) . معنى هذا أن أخبار الخلاف بين الاحرار الدستوريين من جهة وبين رجال القصر وحزب الاتحاد من جهة أخرى قد تواترت فى الفترة التى بدا فيها قطاع من الحزب ، كان راغبا عن التعاون مع الحكومة ، يتجه نحو سعد زغلول ويتصل به ويصل الى حد عرض أحدهم على سعد أن تتألف جبهة من حزبيهما برئاسة سعد ، مما يسجل تاريخيا جنور الائتلاف الوطنى بين الأحزاب الثلاثة (الوفد والاحرار والوطنى) .

(٥٩) وثائق الاحزاب السياسية ، المحفظة الثالثة - تقارير الامن فى ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ابريل ١٩٢٥ .

(٦٠) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٦١) وثائق الاحزاب ، المحفظة الثالثة ، تقرير امن فى ٢٧ يونيو مكتب وزير الداخلية ومذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٠ فى ٨ مايو ١٩٢٥ .

(٦٢) مذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ .

ولقد لعبت دار المندوب السامي من خلال الوسطاء دورا في ذلك حين أشارت على سعد بضرورة الاتفاق بين الوفد والاحرار الدستوريين (٦٣) فلعبت تلك الوساطات ، ورغبة سعد في تخريب الائتلاف الوزاري القائم ، دورها في ازدياد تملل حزب الاحرار من بقائه في السلطة ، ومن ثم كثرة شكاياته ومضايقاته لهيئة الوزارة فوضع الحزب تقريرا عن اضطهادات الادارة لافرادهم وتلى عبد العزيز فهمي هذا التقرير في جلسة مجلس الوزراء في ٥ يونيو ١٩٢٥ (٦٤) ، وقد زاد من حدة الازمة تزايد سخط الملك على الاحرار الدستوريين بسبب ما أثاره نشأت بالاضافة الى موقف وزراء الحزب من رغبة الخاصة الملكية في استبدال ٢٧٣٥ فدانا في تفتيش بشبيش بسرأي الزعفران ، وقد عارض الوزراء الدستوريون في المجلس ، مما احق الملك عليهم وخاصة على عبد العزيز فهمي « لخشونته وقلة أدبه » (٦٥) وزاد من تأزم الأمور ذبوع أخبار اتصالات الحزب بسعد زغلول ، وانباء الخلاف بين اعضاء الحزب وانفسهم ، ولم يكن ذلك كله خافيا عن أعين القصر ومسامعه ، خاصة وتقارير الأمن التي تفيد بهذه المعلومات كانت ضمن محفوظات القصر الملكي ، مما يفسر نشاطات الادارة لتدعيم حزب الاتحاد ، والتي كانت تدار من مكتب حسن نشأت ذاته ، في مواجهة التقارب المنتظر بين الدستوريين والوفديين .

وفي غياب زيور باشا رئيس الوزراء ، حاول القائم بعمله يحيى ابراهيم أن يؤكد سيطرته على مجلس الوزراء ، باتخاذ موقف لمواجهة الوزراء البرمين ، حتى لو أدى الأمر الى اقالمتهم ، رغم أن الملك لم تكن لديه النية لذلك . وقد لخص هندرسن ، القائم بعمل المندوب السامي ، مركز الوزارة بالنسبة للملك ، فتحدث عن كراهية الملك العميقة للوزراء الدستوريين « لأنهم يكونون عداء واضحا لنشاطاته الاوتوقراطية واننى - هندرسن - أشك أن لديه رغبة حالية في طرد الوزراء الثلاثة وقد أكد لى أنه سيبقى زيور

(٦٣) لاشين : سعد زغلول ، ج ٢ ص ٤٥١ - ٤٥٣ .

(٦٤) منكرات سعد ، ك ٥٣ ص ٢٩٠ .

(٦٥) المصدر السابق ص ٢٩١١ - ٢٩١٢ بتاريخ ٤ - ١٩ يونيو ١٩٢٥ وأوراق ،

هيك ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ص ٢١ .

رئيسا للوزراء حتى تجرى الانتخابات الجديدة وأنه سيتجنب أحداث أى تعديل فى الوزارة حتى ذلك الوقت وإذا كان جلالته مخلصا فيما يقول فلا شك أن لديه دوافع انتهازية ، (٦٦) ، ثم صور هندرسن انطباعه بأن توفيق دوس ومحمد علوبة قد مالا الى جانب الملك أكثر ، وأن دوس قد اعترف له مؤخرا أن الحزب الوحيد القادر على هزيمة الوفديين فى الانتخابات هو حزب الاتحاد وذلك لكون الملك وراءه ولأن الوزراء يروحون ويجثيون والملك باق كما أنه مصدر الرتب والنياشين والمراكز والانعامات وقد شاركه هندرسن هذا الرأى معلقا بأن البرامج الانتخابية فى مصر محدودة القيمة وأن ليس ثمة فارق بين برنامج الاتحاديين وبرنامج الدستوريين ، وأن الفارق بين برنامجيهما وبين برنامج الوفد ضئيل ولكنها الشخصيات والمسائل الشخصية هى التى يحسب حسابها ، فليس هناك شخصية يحسب حسابها فى مواجهة سعد سوى الملك (٦٧) .

وقد ذكر هندرسن أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين لاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك ، أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب ، وأن محمد محمود وكيل الحزب كان أكثرهم سخطا وأندفاعا « لعدم حصوله على منصب وزارى » ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة نسبيا ، وإن كان هناك اصرارا على عقابهم بالبت (٦٨) .

وأخيرا جاءت القشة التى قصمت ظهر البعير فى شكل الأزمة التى فجرها كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » ، حيث أراد حزبا الوزارة لها أن تتخطى حجمها كمعركة فكرية تتعلق بحرية الرأى لتعجل بالصدام الذى خرج حزب الاحرار بسببه من الحكم وهو مكره ، حين تحولت

FO. 371/10888, Henderson to Chamberlain, July 20, (٦٦)
1925.

F.O. 371, Loc. Cit. (٦٧)

F.O. 407/201, No. 11, Hend to Chamb, July 20, 1925. (٦٨)

الى ازمة سياسية اتخذت طابعا دراميا، لقد كان الاتحاديون بعد أن استخدموا الدستوريين في ضرب الوفد ، يبدأون بإثارة الخلاف في كل مرة بدءا بازمة التعيين في مجلس الشيوخ ، ومرورا بمسألة قصر الزعفران وقانون العقوبات وحتى أزمة الكتاب الأخيرة وكان رأيهم نافذا دائما ، ولكن هذه الازمة الأخيرة بلغت بروح الدستوريين الى اللطقوم (*) .

والكتاب موضوع الازمة الجديدة باختصار شديد ألفه الشيخ على عبد الرازق القاضي الشرعي بمحكمة المتصورة والذي ينتمى لأسرة عبد الرازق ، أحدى عمد حزب الاحرار الدستوريين ، وهو بحث في الخلافة وأصول الحكم تعرض فيه مؤلفه لصلة الخلافة بالاسلام واثبت أن لاخلافة ولا استخلاف في الاسلام وكان الملك فؤاد طامعا في تول المنصب على ما هو معروف بعد إلغاء الخلافة في تركيا عام ١٩٢٤ وجاء هذا الكتاب كما لو كان موجها لاطماع الملك ومن ثم أوعز الى هيئه كبار العلماء بمحاكمة الشيخ على وفصله من منصبه كقاض وعضو في هيئه العلماء ومصادرة الكتاب . وبات على وزير الحقانية رئيس الاحرار الدستوريين أن ينفذ هذه الاحكام ضد واحد من كبار ابناء بيت عبد الرازق !

وكان القائم بعمل المندوب السامي « هندرسن » قد ابلغ في اواخر اغسطس بواسطة اسماعيل صدقي وحافظ عفيفي بأن حزب الاحرار سوف يقف ظهيرا للشيخ على عبد الرازق لو أنه حوكم محاكمة جائرة ، وقد رد عليهما هندرسن كما ابلغ يحيى ابراهيم وحسن نشأت ، بأن القضية دينية محضة ، وأضاف بأن عبد العزيز فهمى سوف يستقيل دون شك قبل أن يوقع هذه الاحكام الصادرة ضد الشيخ على ، وأن استقالته لابد وأن تجر معها استقالة وزيرى الاحرار الدستوريين الآخرين ، توفيق دوس ومحمد علوبة وربما اسماعيل صدقي (١١) .

ولم يلبث عبد العزيز فهمى أن أقيل بالفعل في ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نتيجة

(*) سوف نتعرض لهذه الازمة من وجهة غير سياسية في الفصل الاخير من هذا الكتاب ومن ثم سنكتفى هنا بعرضها من الناحية السياسية .

F.O. 141/819, No. 1, Henderson to Chamberlain (١٩١)

Aug. 15, 1925.

لماطلته في تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ، وكان يحيى ابراهيم قد طلب اليه ان يقدم استقالته ، ولم يفلح تدخل هندرسن الذى اعرب عن رغبته في ان يتمكن يحيى ابراهيم من تجنب ذلك لأنه سوف يصدر الوزارة (٧٠) ، وفي اليوم التالي لم يذهب علوبة ودوس الى مكتيبيهما وصرح يحيى ابراهيم بعد ذلك بأنه ارسل حكم هيئة كبار العلماء الى وزير الحقانية لتنفيذه فكان واجبا عليه تنفيذه ، والا يلجأ الى اخذ رأى قلم القضايا ، وأن التجاؤ هذا هو الذى اثار الخلاف الذى جعله يقدم استقالة وزارته الى الملك والذى رفضها فلم يكن أمامه بد من اقالة وزير الحقانية (٧١) . وقد روى هندرسن ما دار في مجلس الوزراء حيث نجحت مجموعة من الوزراء في اقناع وزير الحقانية بسحب أوراق القضية من قلم القضايا ولكن يحيى ابراهيم الذى كان قد حصل على موافقة الملك باقالة وزير الحقانية ، كان في حالة هياج شديد ورفض قبول أى تسوية للموقف وأصر على أن يرسل الوزير استقالته فرفض الوزير أن يفعل ذلك فأقاله وأرسل القرار الى الملك الذى وقعه في الحال (٧٢) . وأكمل توفيق دوس الصورة فذكر أن يحيى ابراهيم قال لعبد العزيز فهمى يجب أن تستقيل أو أقيلك ، وكان ذلك نتيجة سوء التفاهم السابق بينهما بسبب رفض عبد العزيز تعيين ابراهيم نجل يحيى باشا رئيسا للنيابة المختلطة ، كما رفض تعيين أحمد بك نظيف مستشارا بالاستئناف مما أدى الى هذه النتيجة السيئة (٧٣) .

F.O. 407/201, No. 20, Henderson to Chamberlain, (٧٠)
Sept. 6, 25.

ومرسوم اقالة عبد العزيز فهمى فى السياسة ١٩٢٥/٩/٦ .
(٧١) السياسة ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ، المقطم بنفس التاريخ حديثه مع رئيس الوزراء حول الازمة ومقالتي كوكب الشرق بنفس التاريخ وكلها تصف عبد العزيز فهمى بأنه اساء دخولا واساء خروجا ووصف بأنه قصير النظر جاهلا بالسياسة والساليبها .

F.O. 407/201, No. 25, Hend. to Chamb. Sept. (٧٢)
12, 1925.

(٧٣) وثائق عابدين - تقارير الأمن عن الاحزاب والنقابات ، اجتماع الاحرار فى ١٩٢٥/٩/٩ .

وقد ذكرت صحيفة مصر أن للاحرار الدستوريين شروطا لتفريج الأزمة اولها عمل ترضية جديدة بكرامة الحزب، وبالتالي بكرامة عبد العزيز فهمي حيث رأوا الحادث اهاناة كبيرة يجب غسلها ، وأن من بين مطالبهم اقالة يحيى باشا وتعيين وزيرين دستوريين (٧٤) ، وأضافت تقارير المندوب السامي أن ثمة محاولات قد بذلت لاحتواء الأزمة والابقاء على وحدة الحزبين داخل الوزارة وذلك من خلال عرض احلال وزير دستوري للحقانية محل عبد العزيز ولكن دون جدوى ، وأنه رغم الصدع الذي كان لابد أن يحدث ، فان مشاعر الأسف عظيمة ، ذلك أن تجانس الوزارة لم يكن كافيا لمحاربة الزغلوليين (٧٥) .

اجتمع مجلس ادارة الحزب واستمع الى علوبة ودوس ، وتناقش في تطورات الأزمة وأصدر قرارات محتواها الثقة التامة بعبد العزيز فهمي وزمليه واستقالتهم من الوزارة والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد الدستورية واستنكار أن المسألة دينية (٧٦) . وقد ذكرت تقارير الأمن أن صدقي ارسل برقية يستنكر فيها جعل المسألة دينية وطلب بقاء الوزراء في مناصبهم مع ترضية الحزب وبقاء الوزيرين الدستوريين حتى يعود ، كما ذكرت أن على ماهر وحطى عيسى أرادا حضور الاجتماع لتسوية المسألة ولكن رفض طلبهما وأن خلافات بين الدستوريين وبعضهم البعض ، فهناك فريق يضم محمد محفوظ باشا وسيد خشبة ودسوقي أباطة والطاهري واحمد الشيخ وابراهيم عبد العال ، يميلون الى عدم استقالة الوزيرين مع طلب الترضية وطلبوا استدعاء الحزب برمته للفصل في هذه المسألة الخطيرة ولكن تم التغلب على آراء هذا الفريق وصدرت القرارات المشار اليها (٧٧) .

وفي ٩ سبتمبر وامتنالا لقرار الحزب ارسل دوس وعلوبة استقالتيهما

(٧٤) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٧٥) F.O. 407/201, No. 21, Hend to Chamb., Sept. 9, 1925.

(٧٦) محضر مجلس ادارة الحزب في السياسة ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٧٧) وثائق عابدين تقارير الأمن عن الاحزاب - الداخلية - نمرة ٤٤٢ سرى

من سليم زكى ٩ / ٩ / ١٩٢٥ ثم تقرير بعنوان اجتماع الاحرار الدستوريين لمدير عموم الأمن .

الى مجلس الوزراء الذى تلكا فى قبولها املا فى بقائهما برغم قرار الحزب وكان ذلك ممكنا بالفعل لو ان عددا كافيا من اعضاء الحزب خرجوا على القرار وايدوهما . وقد ابرق تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى الى هندرسن يطلب تفاصيل كاملة عن الازمة وبالذات عن الدور الذى يلعبه الملك فيها وتسائل : هل ارغم الملك وزير الحقانية على تقديم استقالته (٧٨) ؟ هذا بينما كان هندرسن يبذل جهوده للتوصل الى ترتيبات تجعل دوس وعلوبة يقبلان البقاء فى الوزارة ، لأن خروجهما سوف يمنح الوفد حيوية جديدة وقد شجعه على هذا أن علوبه كان مؤيدا بقطاع من رجال الحزب أكثر اعتدالا ومع هذا أبدى خشيته من أن تنتهى الازمة ليس بتصديق الوزارة ولكن بتصديق حزب الاحرار نفسه (٧٩) ، وقد ذكر هندرسن كذلك أن الملك يرحب بقرار حزب الاحرار باستقالة وزيريه « وانه قد بدا ذلك من خلال رسالة بعثها الى عن طريق نشأت ليوحى بأنه لا يفعل شيئا غير مرغوب فيه من جانبى » ، وان كان هندرسن قد فكر فى أن يوضح لنشأت أن هذه مسألة داخلية بحته لاتهم دار المندوب السامى بأكثر من الملاحظة والمتابعة (٨٠) . وقد أجرى توفيق دوس محاولة لتسوية الازمة عن طريق الاتصال بهندرسن وطلب تدخله قبل اصدار الحزب قراره بيوم واحد (٨١) ، ومحاولة أخرى أقدم عليها نشأت باشا عن طريق استخدام حلمى عيسى لدى علوبة ليسحب استقالته وأوضح له أن دوس مستعد لأن يفعل ذلك ، ولكن علوبة أجابه بأن ذلك لا يتفق مع كرامة الحزب (٨٢) .

F.O. 407/201, Nos. 22, 23 Between Hend. and (٧٨)
Chamb. Sept, 10, 1925.

وقد أرسل فعلا هندرسن تقريرا بتفاصيل الازمة بنفس المجموعة ص ٤٢ وصف فيه عهد العزيز فهمى بأنه رجل مريض شديد التدقيق ومصدر ضيق لزملائه لكنه أمين وحى الضمير .

F.O. 401/201, No. 24, Hend. to Chamb., Sept. 11, (٧٩)
1925.

F.O. Op. Cit., Sept. 12, 1925. (٨٠)

F.O. Loc. Cit. (٨١)

(٨٢) محمد على علوبة : تكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٥٨ .

وعموماً فشلت محاولات احتواء الأزمة أو تسويتها ، وكان قرار الحزب قاطعاً وحاسماً ، فرفض محاولات الملك كما رفض محاولات الاتحاديين ، خاصة بعد أن استقال اسماعيل صدقى متعاطفاً مع قرار حزب الاحرار (٨٢) . الأمر الذى يفسر حنق الملك عليه من جديد وتماديه فى عداوته وحملته عليه خلال حديث له مع هندرسن حيث أبدى عدم ثقته فى الاحرار الدستوريين ، الذين بذلوا تأييدهم للشيخ على مؤيدين بقطاع من المثقفين المرتدين renegades الذين لا يمثلون فى رأى - الملك - أى خطر بانضمامهم للوفديين ، وقد أضاف هندرسن أن جلالته كان يكرر أن هذه المجموعة من المرتدين سيكونوا السبب فى تحطيم حزب الاحرار وخرابه (٨٤) .

ولكن تقدير الملك لم يكن صائفاً ، لأن مشاورات الوفاق مع الوفد وإجراءاته كانت قد بدأت تدفع الحزب فعلاً صوب معسكر الوفد قبيل تفجر الأزمة الأخيرة ، كما أن اصرار حزب الاحرار على رفض محاولات التسوية وتشده لم يكن لحرصه على كرامة رئيسه الذى ضحى به على منبج الائتلاف مع الوفد بعد ذلك بشهور كما أن الوزيرين الآخرين لم يكونا راغبين فى الاستقالة حيث ظلا يلتزمان البقاء فى الوزارة (٨٥) ، إنما لأن الحزب أدرك - وإن متأخراً بعض الشيء - أن وجوده فى الحكم كان مجرد أداة للصراع مع الوفد ، وأنه ليس مرغوباً فيه لذاته ، وأن استبداد القصر ومناصرة الحزب له ، وتأييده المستمر ببقائه فى الحكم ، رغم إهاناته المتكررة له عن طريق نشأت وحزب الاتحاد ، سوف يوقع الحزب فى تناقض خطير يفقده أى رصيد له عند مؤيديه .

وجعلت « السياسة » تحت الوزراء الباقين على الاستقالة ، وتساعلت : كيف يرضى وزير لكرامة المنصب الذى يجلس فيه ولكرامة الدولة التى يخدمها أن يكون عرضة للذلة والمهانة على هذه الصورة الشائنة ؟ ثم صورت الأزمة على أنها أزمة دستورية امتن فيها الدستور ، قبل أن تكون أزمة

F.O. 407/201, No. 34, Hend. to Chamb. Sept. 21 (٨٣)

1925.

F.O. 371/10888, Hend. to Chamb. Oct. 19, 1925. (٨٤)

Fo. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 9, 1925. (٨٥)

حزبية ، وراخت الصحيفة تتباكي على الدستور ، وأزمة مارس ليست ببعيدة حين اشترك حزبها في اثارها ، ولربما لو كان البرلمان قائما لاتخذت الازمة الجديدة وجهة أخرى . ورغم أن الصحيفة اعترفت بأن الحزب كان يغمض العين على القذى وأنه قبل الكثير على مفضى (٨٦) . فان ذلك لا يبرر ساحته بحال ، ناهيك عن عدم قيامه بانجاز يبرر ذلك كله .

قدم دوس استقالته من الحزب وفشلت محاولات اثنائه عن ذلك ، حيث لم يستجب للوساطات ، وكان الحزب قد علقها أملا (٨٧) في رجوعه لحظيرته ، ولكن دوس لم يستجب وانقطع عن حضور جلسات الحزب ، وان ظل محتفظا بعلاقات طيبة مع رجاله وهكذا خرج حزب الاحرار من الحكم خروجا غير كريم ، وأصبح في صفوف المعارضة وبدأ في انتقاد الوزارة التي رتقت الفتق الذى أصابها بخروجه فصارت « اتحادية » تماما وحين ذكرت صحيفة الحزب أن الوزارة لاتعتمد على ثقة الأمة ولا قوتها (٨٨) ، كانت تغمز الملك بشكل غير مباشر الى أن صرح بذلك عبد العزيز فهمي في خطبة شهيرة له أبدى فيها تطرفا غير معهود منه ولا من حزبه وقلب فيها أوراق الوزارة التي اشترك فيها وظل « يصانع مرة ويغاضب مرة أخرى » ثم حاول تبرئه ساحته مما لحق به من جراء تعديل قانون عقوبات النشر وهاجم قانون الجمعيات السياسية وتحدى الوزارة أن تثبت أن له سابق علم به ثم انتقل بالحديث الى قانون القنصليات وكيف أنه عارض أن يكون تعيين القناصل بأمر الملك بناء على ما يعرضه وزير الخارجية واقترح اشتراك مجلس الوزراء في اختيارهم وتعيينهم ، وان كان اقتراحه لم يحظ بموافقة

(٨٦) السياسة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ مقالاتها عن الازمة الوزارية ، والوزراء المستقيلون مجمل لتاريخ الاحرار فى الحكم ستة اشهر وتصفية حساب وترقيات ابن وصهر يحيى ابراهيم .

(٨٧) F.O. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 20, 1925.

المقطم ٢٧ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٥ مذكرات الهلباوى ص ٢٤٧ .

(٨٨) السياسة ٢٨ اكتوبر ١٩٢٥ وانظر تعليق سعد زغلول على خروج الدستوريين من الحكم حيث اعتبرها سابقه معمودة (وثائق عابدين محافظ وزارة الداخلية من رسل الى نشأت) .

مجلس الوزراء ثم فكر ان يحيى ابراهيم لم يكن الفاعل الاصلى لكل ذلك ، وانما أخذ الامر على عهدته ظلما وسترا للفاعل الحقيقي ، وانتقل الى نشأت فقال انه انتهز فرصة وجوده في خدمة الملك وامتد بنفوذه الى كل الوزارات والادارات واستفحل أمره حتى أنه أراد الحكومة ظاهرها دستوري وباطنها أوتوقراطي وهتف به : « حنانيك يانشأت باشا ، رفقا بقومك » (٨٩) وكان واضحا للجميع أن عبد العزيز فهمى يهاجم الملك هجوما بينا في شخص نشأت الذى أبعد عن الديوان وأصبح وزيرا مفوضا وعين توفيق نسيم خلفا له .



وعلى جبهة التقارب مع الوفد كانت الأمور تتخذ مسارا آخر فكانت الاتصالات بين الدستوريين وسعد زغلول في اواسط يوليو ١٩٢٥ قد بدأت تكثف وتؤتى ثمارها على صفحات الجرائد في شكل دعوة لعقد مؤتمر عام من الاحزاب وتشكيل حكومة ائتلافية ونحو ذلك (٩٠) . وقد لعب الحزب الوطنى دورا في جمع شمل حزبي الوفد والاحرار الدستوريين ، وعندما أصبحت السياسة صحيفة معارضة هئاتها صحف الوفد وباركت لحزبها « تيقظه بعد طول سبات » (٩١) . ولكن يبدو ، أن الشكوك القديمة ومعارضة قطاع من حزب الاحرار قد عطل اتمام الاتفاق بعض الوقت رغم ان حافظ عفيفى تعهد لبعض الوفديين الذين نقلوا حديثه الى سعد زغلول بأن السياسة لن تكتب كلمة ضد السعديين، وأن تدعو لأن يكون الانتخاب على حسب القانون الذى أقره برلمان ١٩٢٤ ، وقد علق سعد على ذلك فيما بعد بأن عفيفى نفذ وعده الأول أما الثانى فلم يزل يراوغ فيه (٩٢) .

(٨٩) خطاب عبد العزيز فهمى فى اجتماع الاحرار (السياسة ٢١ / ١٠ / ١٩٢٥) .

(٩٠) لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٩١) وثائق عابدين محفظة تقارير الامن عن الاحزاب تقرير فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥ ثم F. O. 407/201, No. 28, Hend. to Chamb Sept. 14, 1025

(٩٢) مذكرات سعد ، ك ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ ، (١٩٢٥/١٠/٢٦) .

ولم تنقطع اتصالات حفنى محمود بسعد وقد عرض عليه أن يزوره شقيقه محمد محمود فقبل سعد ، وزاره وكيل الاحرار أكثر من مرة كما زار مصطفى النحاس جريدة السياسة في ٤ نوفمبر واجتمع بهيكل ومحمود عزمى وكان الحديث حول ايجاد طريقة يقضون بها على قانون الجمعيات السياسية وفي اليوم التالى نشرت السياسة نصوص احتجاجات الأحزاب الثلاثة على القانون (٩٣) مما يؤكد ان الاتصالات قد أثمرت خطوة نحو اتفاق المواقف السياسية وفي الوقت ذاته فشلت مجهودات اللورد لويد للاتاحة بالتآلف الجديد عن طريق سحب الاحرار الدستوريين ومحاولة ترضيتهم للتعاون مرة أخرى مع الوزارة (٩٤) .

وكان محمد محمود بطل الاتجاه الجديد في حزب الاحرار على نحو ما تمتلىء به مذكرات سعد زغلول ، ولهذا صلة بقوليه الوزارة مع الوفد فيما بعد ، نيابة عن الحزب ، وكانت الخطوة التالية هي دعوة سعد زغلول لاعضاء الأحزاب الثلاثة الى حفل شاي بالنادى السعدى في ١١ ديسمبر خطب فيه سعد ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وامتلات خطبهم حماسة للائتلاف على ما هو معروف (٩٥) . وخلال النصف الاول من يناير ١٩٢٦ كان الائتلاف بين الاحزاب الثلاثة الوفد والاحرار والوطنى - قد بات أمرا واقعا وتآلفت لجنة تنفيذية لتنظيم جهود الاحزاب أصدرت قراراتها بمقاطعة الانتخابات التى تجريها الحكومة وعقد مؤتمر لجميع الشيوخ والنواب وفوى الرأى لبحث الحالة . واجتمع المؤتمر بالفعل في ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود وقرر الاحتجاج على تصرفات الحكومة ودعا الأمة للانتخابات بقانون الانتخاب المباشر (١٩٢٤) وتأليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ ، فانصاعت الحكومة وقد نجحت الوساطات في الجمع بين سعد زغلول وعدلى في

(٩٣/) المصدر السابق ، ك ٥٢ ص ٢٩٣١ ، ووثائق عابدين ، الملحقطة السابقة ، تقرير فى ١٩٢٥/١١/٤ .
(٩٤) Lloyd, Egypt Since Cromer II pp. 151-152.
(٩٥) السياسة ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ مذكرات سعد ك ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ ، المرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٥١ .

منزل محمد محمود (٩٦)؛ واتفقت الاحزاب على الترشيحات بعد لاي ثم خاضت الانتخابات وفازت ولم يحصل الاتحاديون على أكثر من خمسة مقاعد .

وتألفت وزارة عدلى يكن الثانية (٧ / ٦ / ٢٦ - ١٩ / ٤ / ١٩٢٧) ولم تضم هذه الوزارة من الدستوريين سوى محمد محمود (٩٧) رغم أنها وزارة ائتلافية من الوفديين والدستوريين وقد تولى محمد محمود وزارة المواصلات ولسنا ندري هل تعتبر ائتلافية بهذا الشكل ، أم هي ائتلافية على أساس تأييد نواب حزب الاحرار لها واعتبار محمد محمود ممثلاً للحزب . وقد سميت الوزارة الجديدة « وزارة اندماج » ، لأن سعدا تبني فكرة ادماج الاحزاب المصرية ، وتوحيدها في حزب واحد ، وقد ردد هذه الفكرة أمام عدلى أكثر من مرة ، ثم جاهر بها في مجلس النواب في ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٩٨) . وربما يكون سعد قد أراد بذلك بعد أن ضم حزب الاحرار تحت جناح حزبه الكبير أن يوازن باعتدال رجاله المجموعة الشبابية المتطرفة في الوفد ، وهي مجموعة الدكتور ماهر والنقراشي وكذلك الاستقادة بكفائاتهم اللازمة ، بالإضافة الى ضمانه سحبهم نهائيا من معسكر الملك . وعموما لم يقدر للاحزاب أن تندمج أو تكون هذه الوزارة وزارة اندماج كما أراد سعد ، ذلك أن عوامل الخلاف والاختلاف بين القطاعات التي اشتركت في تأليفها ، قد توارت الى حين ، كما لم ييسع أحد هذه القطاعات بشكل جدى لتحقيق هذا الاندماج ، ربما لان سعدا غنى به اندماج الاحزاب الأخرى في حزبه ،

(٩٦) منكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٥٤ ، السياسة ٣١ ديسمبر ١٩٢٥ وعن الائتلاف انظر كذلك مصطفى أمين : الكتاب المنوع ج ٢ ص ٣١٥ الجزيرة : سعد زغلول ، ذكريات تاريخية ص ١٥٨ ، ١٦٢ ، السياسة ١٧ و ٢٩ يناير ١٩٢٦ ، وتغطية كاملة لمؤتمر الائتلاف الوطنى بالرافعى المصدر السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٩٧) تذكر المصادر أن الحزب مثله فى الوزارة ثلاثة ، هم عدلى وثروت ومحمود ، وهذا ليس دقيقا تماما فقد دخلها الاولان مستقلين (هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٦١) .

(٩٨) لاشين : جريدة الكشاف ص ٢١٤ - ٢١٦ ، منكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ ص ٣٩٨١ ثم اقبال شاه : فؤاد الاول ص ١٥٩ .

وتحت زعامته ولم يكن هذا المعنى يغيب عن أذهان المستقلين والدستوريين ومن ثم يحق لنا أن نقول أننا أمام وزارة وفدية أساسا يترأسها مستقل ويؤيدها الدستوريون والمستقلون والوطنيون ، ويشترك فيها الأولون بوزير وصفه لويد بأنه « الحصان الأسود » في الوزارة (٩٩) ، كان قد حظى بتأييد القطاع الأكبر من حزبه الذي ضحى بالرئيس عبد العزيز فهمى في سبيل الانضواء تحت جناح سعد .

وبالرغم من أن هذه الوزارة قد اتسم تكوينها بطابع سياسى ، ويترأسها مفاوض سابق ، ويشترك فيها رجال لهم ماض حافل في التعامل مع القضية الوطنية إلا أنها لم تضع لنفسها خطة بخصوص القضية ، ورغم أن خطبة العرش تحدثت عن « الثقة المتبادلة وحسن العلاقة وتهيئة الجو نحو التفاهم لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام » الخ ، (١٠٠) فلم تشرع هذه الوزارة في تحريك القضية مما يثير الغرابة في موقف (المؤتلفين) من القضية الوطنية ، هل لأن زعماء الائتلاف - سعد وعدلى وثروت ومحمد محمود - شاعوا وهم يضعون أسسه، ألا يكذبوا صفوه بالتخطيط لحل القضية؟

وعموما لم تهتم صحيفة حزب الاحرار بذلك وركزت كتاباتها على سياسة الحكومة الانشائية وطالبتها بالاقتصاد في الانفاق في وزارتى المعارف والخارجية والتدخل لحل الازمة القطنية (١٠١) ، وقد تهددت الوزارة بالانقسام بسبب هذه المسألة الاخيرة ، رغم نفى صحفها لذلك ، فقد قيل أن الوزراء الوفديين يميلون لدخول الحكومة سوق القطن مشترية ، بينما رأى رئيس الوزراء أن تصدر الحكومة قرارا بالتسليف على القطن حلا لازمة السوق ، وان كانت المسألة قد سويت بالموافقة على رأى الرئيس (١٠٢) . ولم نسمع عن جهود خاصة قام بها الوزير الدستوري في وزارة المواصلات سوى قيامه

Lloyd, Egypt since Cromer II p. 175.

(٩٩)

(١٠٠) نص خطاب العرش في افتتاح البرلمان (السياسة ١١ / ٦ / ١٩٢٦)

(١٠١) السياسة ١٢ ، ١٥ يوليو ١٩٢٦ (الاقتصاد في وزارة المعارف -

سياسة الانشاء ١ ، ٢ ، ٨ نوفمبر مقالات التسليف على القطن .

(١٠٢) السياسة ٢٤ أكتوبر ١٩٢٦ (خرافة الازمة الوزارية) .

بافتتاح كوبرى بدسوق (١.٢) وأن كان هذا لا يعفيه من مسئوليته التضامنية عما تقوم به الوزارة ككل ، ما دام ممثلا فيها ، وأهم إنجازات هذه الوزارة استكمال تأسيس الجامعة المصرية ، وقيام بنك مصر وشركاته بتنمية الاقتصاد القومى ، ومعالجة الازمة القطنية ٠٠ الخ (١.٤) .

ولم تلبث الوزارة أن اصطدمت بالمندوب السامى ، وكان عدلى يضيق باللورد لويد الذى تجاهل رد زيارته له ، رغم لفت عدلى نظره الى ذلك ، بالاضافة الى رفضه طلبات لويد الخاصة بتجديد عقود وزيادة مرتبات بعض الموظفين الأجانب (١.٥) ثم جاءت رغبة وزير الحربية والبحرية فى اصلاح الجيش المصرى ، مما اعتبره المندوب السامى تخطيا لحدود تصريح ٢٨ فبراير ، ففسد جو « التفاهم » الذى كانت تمهد له منذ تولت الحكم ، هذا فى الوقت الذى لم تحظ فيه بقاءيد الملك والذى أثير اللفظ فى مجلس النواب حول مخصصاته ، مما أساء الى القصر والأهم من ذلك كله ما فسرتة تقارير المندوب السامى ويتعلق بالأزمة التى أطاحت بالوزارة فتحدثت عن اجتماع تم بين عدلى وسعد ووزير الحربية ، وبخ فيه الوزير رئيسه لاعلانه رفض المقترحات الخاصة بالجيش فى حضرة الملك ، كما تعرض رئيس الوزراء كذلك لنقد شديد من جانب جماعة من متطرفى الوفد يتزعمهم أحمد ماهر والنقراشى ، وقد صرح عدلى على اثر ذلك بأن ثمة خلافا بينه وبين الوفد حول قانون العمد وقانون التجنيد ومسألة الجيش ومساهمة فى قوة الدفاع السودانية كما برز الخلاف مرة أخرى عندما أصر متطرفوا الوفد على ضرورة تنفيذ المقترحات الخاصة بالجيش بوسيلة أو بأخرى ، سواء بمساعدة الحكومة البريطانية أو بدونها ، الا ان عدلى أصر على الرفض ولجأ الى سعد يرجوه

(١.٢) السياسة ١.٢ فبراير ١٩٢٧ .

(١.٤) حول إنجازات الوزارة ونقدها : المرافعى ، فى اعقاب ج ١ ص ٢٦٥ .

٢٦٧ .

(١.٥) Lloyed, op. cit., II, pp. 177 178. ومحمود عزمى ، خبايا

سياسية ص ٦٦ ، ٦٧ .

اتخاذ موقف ضد اتباعه ، ولكن الأخير أبى ، بل على العكس أيدهم ، وأبدى اعتقاده بعجز الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف بسبب حرجها الناشئ عن الموقف في الصين ، ونتيجة للالتزامات الداخلية التي تعاني منها ، وعلى هذا أعلن رئيس الوزراء عزمه على الاستقالة ، ورفض محاولة الوفد نسوية الموقف معه في اليوم التالي ، الأمر الذي جعل الوفد يقرر خلال اجتماع له ببيت الامة ، لحراج عدلى باثارتها داخل البرلمان ، بكثرة الاسئلة والمقاطعة واتخاذ اجراء ما معه لسحب الثقة (١٠٦) .

وبالفعل حين قدم اقتراح في مجلس النواب بشكر الحكومة لتعريضها بنك مصر ، اعترض نائب وفدى على ذلك (عبد السلام جمعه) ، وأيدته الاغلبية في رفض الاقتراح فانسحبت هيئة الوزارة من الجلسة ورات في ذلك عدم ثقة بها وأعد رئيسها خطاب استقالته على الفور وقدمه للمجلس ، وعلق محمد محمود على ذلك بقوله ان الحكومة لو حازت ثقة المجلس بدون الاحترام فان ذلك يحول دون تمكنها من أداء مهمتها (١٠٧) . وكان لدى بقية نواب الوفد تصورا بأن ما سيقومون به مجرد « تهوئش » حيث أدخل في روعهم ان هذا العمل لن يعد أن يكون اجبارا لعدلى يكن على أن يجثو على ركبتيه أمام المجلس ، ولكن خابت المحاولة عندما عرفوا اصرار رئيس الوزراء على الاستقالة ، الأمر الذي ازعجهم فقاموا بحركة لاغرائه واثنائه عن عزمه وفسروا موقفهم بأن رفض الاقتراح لا يعنى عدم الثقة بالوزارة (١٠٨) ولكن دون جدوى ، وأصررت الوزارة على الاستقالة التي قبلت بالفعل .

ولأن الأزمات التي اقضت الى استقالتها لا تتصل بالائتلاف بين حزبها بل بخلاف رئيسها المستقل مع اغليبيتها الوفدية او بمعنى أدق برفض الوفديين رئاسة عدلى لهم الذى كان حرا دستوريا في نظرهم ، لهذا تجاهلت

F.O. 407/204, No. 19, Lloyed to Chamberlain, April (١٠٦)
21, 1927.

(١٠٧) السياسة ١٩ ابريل ١٩٢٧ (اعلان الوزارة استقالتها امام مجلس النواب)
F.O. 407, Op. Cit., p. 43. (١٠٨)

صحيفة الأحرار الدستوريين ذلك كله وراحت تعزف على نغمة أن الخلاف ليس حزبيا ، وليس خلافا داخل الحكومة ، وأنه مجرد خلاف بين الوزارة ومجلس النواب ، ومن ثم رأت أنها أزمة سهلة الحل ، غالبا ما تقع في البلاد النيابية وتنتهي إلى تشكيل وزارة جديدة كثيرا ما تتخذ برنامج الوزارة المستقلة برنامجا لها (١٠٩) . وفي حين أن الازمة لم تكن كما صورتها السياسة والا لتغيرت الوزارة المفضوب عليها من مجلس النواب برمتها ، لأن الذى حدث هو ابعاد رئيسها عدلى يكن وتكليف عبد الخالق ثروت وزير الخارجية بتولى الرئاسة . وقد تغير موقع محمد محمود فأصبح وزيرا للمالية بعد تولى وزيرها (مرقص حنا) وزارة الخارجية كما دخلها دستورى جديد هو جعفر باشا الذى تولى وزارة الحربية والبحرية (١١٠)، التى نقل وزيرها (أحمد خشبة) الى المواصلات . ويعنى ذلك كله استمرار تجربة الائتلاف الحاكم أو الوزارة الوفدية التى يؤيدها الدستوريون الذين يشتركون هذه المرة بوزيرين فيها .

لم يكتمل تأليف وزارة ثروت الثانية (٢٧/٤/٢٥ - ١٦/٣/١٩٢٨) ، إلا بعد يومين من تكليفه بها كادت خلالهما أزمة تعيين وزير « دستورى » للحربية أن تعصف بها فقد رشح الدستوريون حافظ عفيفى للمنصب وقبله ثروت وسعد ولكن الملك رفض فأصدر حزب الأحرار قرارات تضمنت الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب وزارى بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الاغلبية ورئيس الحكومة وحزب الأحرار (١١١) ، وقد روى اللورد لويد تفاصيل الأزمة وذكر أن ثروت حث الملك بالحاح على اعادة النظر فى قراره موضحا لجلالته أن عفيفى هو وكيل حزب الأحرار وأنه معتدل فى اتجاهاته وله ثقل ، الى جانب أنه المسيطر على صحيفة السياسة وأنه يتمتع بعلاقات طيبة مع

(١٠٩) السياسة ، ٢١ ، ٢٢ أبريل ١٩٢٧ .

(١١٠) مرسوم تأليف الوزارة فى يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ص ٢٠٦ -

٢٠٧ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات ص ٢٨٨ .

(١١١) قرارات حزب الأحرار السياسة (٢٧/٤/١٩٢٧) .

دار المندوب السامي وعلى ذلك سيكون ذا فائدة عظيمة باشتراكى الوزارة الجديدة الا ان الملك اصر على موقفه وذكر أنه على استعداد لقبول أى شخص سواء لانه يضمم العداء لجلالته وراجعه ثروت بأن بوسعه - أى الملك - أن يكسبه الى صفه ، وأنه من غير الحكمة توجيه مثل هذه الضربة اليه ، الا أن الملك لم يفتن عن تصميمه وصاح بالفرنسية « اننى أحب الصراع ! » وقد فسر لويد موقف الملك بأن عفيفى لعب دورا كبيرا فى الأحداث التى أدت عام ١٩٢٣ الى اجبار الملك على توقيع الدستور وبأن صحيفة السياسة كانت تتحدى دائما اتجاهات جلالته الرجعية ، وعفيفى هو ممثل الحزب فى توجيه الصحيفة ومن ثم انصبت كراهية الملك عليه بوجه خاص يضاف الى ذلك أن عفيفى شأنه شأن بقية الاحرار الدستوريين كان يضمم كراهية عميقة للملك وربما لم يكن حريصا على اخفائها بدرجة كافية (١١٢) .

تساور ثروت مع سعد ثم استسلم على مضمض لطلب الملك وعين جعفر ولى وزيرا للحربية وقد تم ذلك دون الرجوع الى حزب الاحرار الامر الذى جعل الحزب يوفد وفدا من قبله للاحتجاج لدى رئيس الوزراء ولكن الاخير اطلع الوفد على الظروف والملابسات التى أدت الى ذلك وأوضح له أن «ولى» حر دستورى هو الآخر وأنه قد استخلفه بوطنيته أن يقبل المنصب لان جلالة الملك يريد ذلك (١١٢) . ولكن الحزب لم يقتنع بذلك فقرّر فى اجتماع له فى ٢ مايو وبأغلبية الاعضاء أن يستقيل جعفر ولى اعتراضا على تصرفات الملك ولم يكن محمد محمود حاضرا هذا الاجتماع وقد وصف قرار حزبه بالخطأ اذ كيف يطلب ذلك بعد أن اتفق ثروت مع ولى ومع الملك على ذلك ؟ كما أن جعفر ولى نفسه ، لم يكن راغبا فى الاستقالة وأجاب على قرار حزبه بأنه جندى يعمل مع رئيس الوزراء الذى يملك وحده حق اتخاذ القرار (١١٤) .

F.O. 407/204, No. 41, Lloyed to Chamb. May 6, (١١٢)

(١١٣) الاحرام ٢٨ ابريل ١٩٢٧ (مسألة الوزير الدستورى) .

(١١٤) ملف حافظ عفيفى :

F.O. 141/819, Dr. H. Afifi, May 6, 1927.

وعجز الحزب عن تنفيذ قراره ، وتراجع نتيجة وعد من ثروت بارضه عفيفي وأنصاره داخل الحزب بالضغط على الملك لتعيينه وزيرا للصحة عندما تنفأ لها وزارة في الخريف كما أفهم الحزب أن الوفد كان يلح للحصول على وزارة الحربية إذا ما استقال جعفر ولي (١١٥) ، وقد وضع الحزب في اعتباره رفض ولي نفسه الاستقالة وتأييد محمد محمود له مما يهدد وحدة الحزب خاصة ولويد يذكر أن محمد محمود قد ابتعد عن الحزب وانضوى - مع ثروت - تحت الجناح اليميني للوفد ، كذلك أطل محمود عبد الرازق والمعارضين للائتلاف الحاكم برؤوسهم مطالبين بتأليف حزب أكثر استقلالا (١١٦) . وهكذا أهين الحزب من الملك في شخص وكيله وكان بوسعه الانسحاب من الوزارة منذ البداية ولكنه تلقى اللطمة مكتفيا بالاحتجاج وحتى هذا الاحتجاج شفع بتأييد الوزارة وعلان الثقة بها في نص قرارات ١٩٢٧/٤/٢٧ - ، ثم حاول الحزب الضغط على وزيره الجديد ليستقيل لكنه فشل في ذلك أيضا ولم يلق تأييدا لا من رئيس الوزراء ولا من حلفائه الوفديين في الوزارة والذين كان لعابهم يسيل للمنصب ولم يتدخلوا لاعتداء الملك على الحق الدستوري لوزيرهم الاول .

ولم يغير من الأمر شيئا أن تتحسس صحيفة الحزب اللطمة بين الحين والآخر وتكتب انه لا يجوز لجلالة الملك الاعتراض في حدود الدستور على حق رئيس الوزراء في اختيار زملائه ، يضاف الى هذا معاودة نواب الحزب الحديث عن تزايد مخصصات ديوان جلالة الملك (١١٧) ، وفي ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ كتب محمود عزمي مقالا بعنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا صار الدستور حبرا على ورق » تحدث فيه عن تدخل الملك في الحركة القضائية بشكل لا يتفق مع الدستور وطلب الى الوزارة أن تقف بحزم دون ذلك (١١٨) . وراة النيابة بايحاء من القصر في هذا المقال

(١١٥) نفس الملف السابق .

(١١٦) F.O. 407/204, 41, Lloyd to Chamb. May 6, 1927.

(١١٧) السياسة الاسبوعية ١٧/٥/١٩٢٧ سلامة الائتلاف واحتجاج الاحرار ، والسياسة نفس التاريخ (مخصصات ديوان جلالة الملك) .

(١١٨) سياسة ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ .

عيباً في الذات الملكية وقدم عزمي إلى محاكمة تراجع فيها عن لقواله واعترف
باحترام وجلال الجالس على العرش وترافع عنه للهلأوى وعلوبة ومكرم
عبيد وحكم عليه بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ ثم قبل طعنه
واكتفى بتغريمه عشرون جنيهاً (١١٩) .

وفيما يتعلق بالوزارة فقد انشغلت عن القيام بعمل تنفيذي جاد ، بينما
استنفدت المفاوضات والحرص على سلامة الائتلاف والدفاع عن بقائه الشيء
الكثير من جهدها . ولم تجد صحيفة الاحرار الدستوريين ما تهتم به من
اعمال الوزارة سوى دعوتها للتدخل لضمان حسن توزيع المياه توزيعاً
عادلاً (١٢٠) ، بعد أن هددت البلاد بأزمة رى بدا أنها ستؤثر على كبار
الملاك .

فجر اللورد لويد الأزمة المعروفة بأزمة الجيش حين تقدم في ٣١ مايو
١٩٢٧ بمذكرة خطيرة إلى ثروت طلب فيها الموافقة على مجموعة من الاجراءات
تستهدف استبقاء الاشراف البريطانيين على الجيش المصري واقرنت هذه
المذكرة بمظاهرة عسكرية توجهت خلالها الطرادات البريطانية إلى الاسكندرية،
حتى اضطرت الوزارة إلى التسليم بكل مطالب اللورد (١٢١) ، ولم يشأ جعفر
ولي وزير الحربية أن يقف موقفاً خاصاً بينما راحت صحيفة الاحرار
الدستوريين تدافع عن بقاء الائتلاف بكل ما أوتيت من منطق وبلاغة رغم
تعرضه للهزات وفقدان الثقة من الجانبين (١٢٢) . وعندما توفي سعد زغلول
اغرقت انهرها بالدمع السخين على واضع أسس الائتلاف . وأكدت حرص
حزبها على بقائه واستمراره . . . وكان ذلك يؤخر تمزق الائتلاف إلى حين،
وكانت أشهر هزة تعرض لها الائتلاف ، عندما كتب الدكتور هيكمل مقاله
الشهير « نريد ائتلافاً خالصاً وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » تحدث

(١١٩) السياسة ٩ أكتوبر ١٩٢٧ (التحقيق مع السياسة) ١٦ أكتوبر (نص
قرار الاتهام) ، ٩ نوفمبر (نصوص المرافعات) .
(١٢٠) السياسة ٢٤ يوليو ، أول أغسطس ١٩٢٧ .
(١٢١) يوتان لبيب : تاريخ الوزارات ٣٠٨ .
(١٢٢) انظر مقالات السياسة في ١٤ ، ١٩ أغسطس ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

فيه عن وجود طائفة قليلة نشطة في الوفد تجره الى سياسة ياباها الحريصون على الائتلاف ودافع عن ثروت ضد مسلك الطلبة الوفديين معه وأبدى أسفه لسير رئيس الوفد الجديد - النحاس باشا - في هذا الطريق ثم ختمه بقوله « ان حرصنا وحدنا لا يكفي لبقاء الائتلاف قويا سليما بل يجب ان يكون من الجانب الثاني مثل هذا الحرص » (١٢٣) .

ويبدو أن هيكل كان على اتفاق في خطة المقال مع عفيفي وصدقي ومحمود عبد الرازق ، فقد نشر محمد محمود بيانا في الاهرام في ٢٣ ديسمبر ذكر فيه ان مقال هيكل لا يعبر عن رأى الحزب وكان هيكل قد رفض نشر هذا البيان له بصحيفة السياسة مهددا بالاستقالة على نحو ما روى في مذكراته (١٢٤) ، وقد ذكر لويد أن ثروت هو الذى أوحى لهيكل بالمقال كتحذير للمتطرفين من الوفديين وأن تبرؤ محمد محمود من المقال بنشر بيانه في الاهرام كان مبادرة شخصية لم يوافق الحزب عليها ، حيث أصر الحزب على عدم التبرؤ مما جاء في المقال . وقد اجتمع الحزب في ٢ يناير ١٩٢٨ لاتخاذ قرار في المسألة اجتماعا لم يحضره محمد محمود وصدقي ومن ثم تأجل القرار ، مع العلم بأن استنكار الحزب لمقال السياسة سيجعل الاحرار راغبين في استمرار الائتلاف وقد رفض النحاس باشا التسوية وأصر على أن يعلن الحزب صراحة ما اذا كان موافقا على اتجاه صحيفته أم لا ؟ . . وان ثمة شعورا قويا بين الاحرار ضد محمد محمود الذى اتهم بالكيد لثروت على أمل أن يكون رئيس الوزراء المقبول من الوفد ودار الخدوب السامى ، التى لم تكن رغبة في النحاس باشا (١٢٥) .

ويبدو واضحا أن معاناة الحزب من الائتلاف قد باتت معاناة داخلية فمنذ استقالة عبد العزيز فهمى من رئاسته ، ظل المنصب شاغرا ، وكان محمد محمود يقوم بعمل الرئيس وكان ميله صوب الوفد قويا وواضحا ،

(١٢٣) انسياسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ٢٧٩ .
(١٢٤) الاهرام ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ بيان محمد محمود باشا ، هيكل : السابق ص ٢٨١ ثم تعليقه على بيان محمد محمود فى السياسة ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ .
(١٢٥) F.O. 407/206, No. 10, Lloyd to Chamb. Jan 6, 1928.

لذا نشأت رغبة قوية في صفوف الحزب لوضع نهاية « لكونه يقاد برئيس وفدى أكثر منه دستورى » (١٢٦) ولكن الاقدام على اجراء ما معه سوف يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لأزمة جديدة لا تقدر نتائجها وهكذا وقع حزب الاحرار الدستوريين بين نارين : الائتلاف الذى يؤيده محمد محمود بكل قوة طمعا في رئاسة الوزارة وبين الرقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس ، وهو ليس مجرد فرد بذاته ! على كل حال جاء فشل مفاوضات ثروت وتقديم استقالته في ٤ مارس ١٩٢٨ ، بمثابة طوق النجاة لخروج الحزب من أزمتة وصرحت « السياسة » بان الوزارات الائتلافية لا يمكن ان تكون متجانسة تجانسا يسمح باستمرار تفاهم أعضائها تفاهما صريحا ٠٠ كما أنها لاختلفت الأحزاب التى تختسب إليها واختلفت مطالب كل حزب وآرائه تعيش دائما في جو من المساومات مما يضعف عمل السلطة التنفيذية (١٢٧) وقد واجهت دار الندوب السامى الازمة الوزارية بثلاثة خيارات : أ - حكومة وفدية صرفة ، ب - حكومة ائتلافية أخرى من الوفد والاحرار الدستوريين ورئيس غير وفدى ، ج - حكومة غير وفدية بالمرة ، ولكن لويد استدرك بأن الحكومة الاخيرة لو تولت فمعنى ذلك حل البرلمان على وجه السرعة بسبب الاغلبية الوفدية فيه وذكر أنه اذا كان الاحرار الدستوريون قد قرروا الا يعضدوا تأليف وزارة وفدية « كما علمت من ثروت باشا » ٠٠٠ فان الخيار الثانى سوف يصبح حقيقة (١٢٨) أما الحزب ذاته فقد انقسم تجاه هذه المسألة الى فريقين : فريق محمد محمود يؤيده جعفر ولى والهلباوى يرون الاشتراك في الوزارة على أساس أن العهد كله عهد ائتلاف وان البرلمان ائتلاف وبرر الهلباوى ذلك بقوله : كيف يعقل أن يرفض حزب الاشتراك في وزارة ائتلافية ثم يعد بتأييدها في البرلمان ؟ أما الفريق الآخر فكان فريق هيكل وعفيفى ومحمود

(١٢٦) انظر تعليق الهلباوى فى منكراته ص ٣١١

(وبها تفصيل للخلاف داخل الحزب) F.O. 407/206 Loc. Cit.,

(١٢٧) السياسة ٦ مارس ١٩٢٨ (بدون توقيع) ٠

(١٢٨) F.O. 407/206, No. 36, Lloyd to Chamb. Mar. 9, 1928.

عبد الرزاق وصدقي وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ويقول انصاره برفض الاشتراك في الوزارة ، وتكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليفها من حزبه ، معنى هذا ان انصار هذا الفريق يريدون فض الائتلاف والانتقال بنوابهم الى صفوف المعارضة ، على كل حال حصلت المسألة بعرضها للتصويت على مجلس ادارة الحزب فتم التصويت لصالح الاشتراك في الحكم وتأييد الائتلاف ، وكان ذلك بأغلبية محدودة تعدت نصف الحاضرين بصوت واحد (١٢٩) ولم يكن جناح الدكتور ماهر والنقراشي ومؤيديهما في الوفد راغباً في اشراك الدستوريين في الحكم وقالوا « لقد شبعنا منهم » كما ذكر أن هناك فريقاً في الوفد يرى اسناد الوزارة لمحمد محمود اذا أعلن انضمامه للوفد واستقال من حزبه بشرط أن يبقى النحاس زعيماً للوفد ولجلس النواب (١٣٠) . وسعى النحاس للتغلب على نزعات بعض اعضاء حزبه ونجح في تأمين اشتراك الاحرار معه في الحكم وإطالة عمر الائتلاف وكان ذلك عملاً شاقاً لعدم قناعة الاحرار بمركزهم المتواضع في الوزارة كما لعب محمد محمود دوره هو الآخر في تحقيق ذلك وقد وصف لويد دوافعه لذلك بقوله انها « دوافع شخصية صرفة شأن كل السياسيين المصريين ، فهو طموح لأن يصبح الرئيس المقبل للوزارة ويقترب من تحقيق أمله كلما نجح في جرجرة الاحرار الدستوريين وراءه الى معسكر الوفد حيث يستطيع ان يكون قطبا كبيرا أكثر من وجوده في حظيرة الاحرار الدستوريين » (١٣١) . وهكذا قدر لحزب الاحرار ان يستمر في الاشتراك في الوزارة الجديدة التي ألفها مصطفى النحاس في ١٦ مارس ١٩٢٨ وبوزيريهم السابقين في

(١٢٩) منكرات الهلباوى ص ٣١١ - ٣١٤ ، هيك : منكرات ج ١ ص ٢٨٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٢٨ (قرار الحزب) وكذلك :
F.O. 407/206, No. 62., Lloyd to Chamb. Mar. 23, 1928.

ذكر أن التصويت كان ليلة ١٤ وأن المعارضة داخل الحزب كانت تضم القيادات الفكرية له .

(١٣٠) وثائق عابدين تقارير الامن ، الكشف ١٥ مارس ١٩٢٨
F.O. 407/206, No. 62, Lloyd to Chamb., Mar. 23, (١٣١)
1928.

نفس وزارتيهما ، وقد وصف لويد التشكيل الوزاري الجديد بأنه يمثل اندحارا لحزب الاحرار الدستوريين (١٣٢) ، لذا لم يكن متوقعا أن يدوم شهر العسل بين الحزبين طويلا وبالفعل قدم محمد محمود استقالته من الوزارة في ٣ مايو ١٩٢٨ ولم يهدأ حال الوزارة ، حتى أقيلت عقب تجاوزها لأزمة المفكرة البريطانية المتعلقة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، والتي كانت قيادة الاحرار تعتقد ان فشل الوزارة في حلها سوف يكون فرصة لانتزاع زعامة الوفد بعد وفاة سعد ومن ثم قدم محمد محمود استقالته التي بناها على أسباب صحية وذكر لويد أنه ربما تبعه وزيراً الحربية والحقانية (١٣٣) ولكن محمد محمود لم يلبث أن سحب الاستقالة بعد ما لقيه من عطف الملك وحرصه على بقائه في الوزارة (١٣٤) .

وتاجلت الأزمة الى حين وإن ظلت صحيفتا السياسة والبلاغ تتراشقان بالاتهامات ، وكانت استقالة محمد محمود بمثابة الضوء الاخضر «للسياسة» للهجوم على الوفد ورئيسه ، وقد تواكب هذا مع اتخاذ نواب الاحرار الدستوريين في البرلمان اتجاها معارضا ظهر ذلك خلال تأييدهم لنواب الحزب الوطني عندما أثيرت مسألة تعديل اللائحة الداخلية وكان يبدو أمرا واضحا أن الاحرار الدستوريين يسعون نحو تحطيم الائتلاف تماما (١٣٥) وذكرت « السياسة » أن حزبها خسر ببقائه في الائتلاف وذهبت الى حد أن طلبت من النحاس أن يحسم الأمر « لأن حزب الأحرار سيكون سعيدا لو استعاد حريته التي هي أئمن من كل مصلحة حزبية » (١٣٦) وفي ١٧ يونيو قدم محمد محمود استقالته للمرة الثانية فقبلها النحاس وفي اليوم التالي.

F.O. 407, Op. Cit., p. 95.

(١٣٢)

F.O. 407/206, No. 97, Lloyd to Chamb., May, 4,

(١٣٣)

1928.

(١٣٤) السياسة ٦ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206, No. 119, Lloyd to Chamb. May 19,

(١٣٥)

1929.

(١٣٦) السياسة ١٤ و ١٥ يونيو ١٩٢٨ (الكلمة لان للنحاس باشا) .

استقال جعفر ولى وبعد ايام استقال الوزير الوفدى أحمد خشبة ، وتبعه ابراهيم فهمى وزير الاشغال المستقل (١٣٧) ، الذى كان محمد محمود قد طلب ادخاله الوزارة واستجاب له النحاس (١٣٨) .

وخلال ذلك كله كانت السياسة ، تصرح بأن فى الاتفاق الوزارى أزمة ، وكان الحديث عن حركة ادارية رشخت فيها الوزارة عددا من الشخصيات لم يوافق الملك عليها فاضطر النحاس الى سحب المشروع وهو فى حضرة الملك فتعقد الموقف بين الأخير ووزيره الأول بينما كان قد ادخل فى روع الملك ان الوفد بقيادته الجديدة يترسم خطى سعد وانه يسعى بخطى ثابتة لا ستصدار تشريعات تهدف الى تحديد سلطاته (١٣٩) ، وقد جعل ذلك الملك يقرب اليه محمد محمود ، حيث أوحى الأخير لصحيفة حزبه ان تصور الأزمة كاملة بين الملك والنحاس وانه - أى محمد محمود - اعترض على مسائل تتعلق بالميزانية لتصور الصحيفة محمد محمود فى ثوب البطل الذى حاول منع الوزارة من التردى فى مهاوى الفشل دون جدوى (١٤٠) ، وفى نفس الوقت تفجرت قضية الامير سيف الدين التى كان النحاس وجعفر فخرى وويصا واصف قد تولوا الدفاع فيها باتعاب خيالية وجدت فيها «السياسة» فرصة لتلويث سمعة رئيس الوزارة واتهمته بأنه يستخدم منصبه لصالح موكله وتعرضت لنزاهته (١٤١) وجاء تفجير القضية بنشر وثائق تدين النحاس والتى ثبت أنها مزورة فيما بعد ، بمثابة المسمار الأخير فى نعش الوزارة التى وجد الملك مسوغات اقالتها فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206, No. 129, 125, 128 Lloyd to Chamb (١٣٧)

May 12-23, 1928.

Ibid, No. 62, Mar. 23, 1928. (١٣٨)

(١٣٩) السياسة ١٧ و ١٨ يونيو ١٩٢٨ ثم

F.O. Op. Cit., No. 97, May 4, 1928.

(١٤٠) السياسة ١٩ ، ٢٤ يونيو ١٩٢٨ .

(١٤١) السياسة ٢٤ و ٢٥ يونيو ١٩٢٨ (صور زئكوغرافية لوثائق القضية ثم) :

Yousef, Independent Egypt, p. 160.

وهكذا تداعى الائتلاف ، أو بمعنى آخر ضحى الاحرار الدستوريون
بمركزهم - الهامشى - فيه طمعا فيما هو أكبر وكان حفاؤهم الوفديون
ظالمين أيضا فى أن تخلص لهم الوزارة باعتبارهم اصحاب الاغلبية ولولا
تدخل الانجليز لترأس سعد الوزارة عام ١٩٢٦ ومن ثم قبلوا رئاسة عدلى
على مضض وكان فى نظرهم حرا دستوريا ثم قبلوا رئاسة ثروت ولم يكن
حرا دستوريا تماما الى أن خلصت رئاسة الوزارة لهم بالفعل وكان لديهم
احساس بان اشتراك الدستوريين معهم فى الحكم بل وفى البرلمان هومنة
منهم وكان لدى الدستوريين وعى بذلك كله لكنهم كانوا يودون أن يخطفوا
الوفد فى رئاسة الوزارة سواء فى اطار استمرار الائتلاف أو على انقاضه اذا
ما قدر للوفد أن يصطدم بالملك وكان هذا أمرا واردا دائما ولم يكن الائتلاف
سوى هدنة مؤقتة للصراع الحزبى الشرس ، لجأ اليه طرفاه لالتقاط الانفاس
ولواجهة التقصر وحزبه ومن ثم لم يكن اساسه سليما ولم يتخلص من
جراثيم فنائه التى ظلت تحركها الرغبة فى الانفراد بالحكم لدى طرفيه ، مما
اتاح للملك وللمندوب السامى أن يرتكبا مخالفات تتنافى مع الدستور ومع
الكرامة الوطنية وأن يحركا قيادات الحزبين ماشعات لهما الحركة فى اطار
لعبة محسوبة بين مؤسسات الدستور ولدت تغييرات مستمرة فى الجهاز
التنفيذى مما أفقده دوره الحقيقى . وصدق الشاعر المعاصر لذلك - أحمد
الكاشف - حين قال :

أحرس الشاة أصحاب لها اقتتلوا ... وهم وشاتهم فى قبضة الخيب ؟

* * *

أهتبل محمد محمود فرصة تأزم الوزارة النحاسية وبدأ تحركاته صوب
القصر تارة والمندوب السامى تارة ثانية يعرض خدماته ويطلب تعضيد اللورد
لويد له ، قبل أن تسقط الوزارة بشهر ، وكان الملك فى الأيام الأخيرة للوزارة
يغازل الاحرار الدستوريين وتكشف الوثائق عن ذلك حين وصف لويد
موقف الملك باللبس والغموض لانه كان فى اعماقة يكره الدستوريين ويتمنى
لو أن حكومة الوفد اعترفت بسيادته وعملت على استرضائه حيث لم يبد

الاحرار ميلا لذلك قبل الآن ، كما كان يخشى ان يفضى تحطيم وزارة النحاس الى قيام وزارة من اكبر الدستوريين نفوذا وتأثيرا ٠٠ د (١٤٢) وبالفعل لم يجد الملك بدا من اللجوء اليهم فاستقبل محمد محمود في اواخر مايو واخبره انه اتخذ الترتيبات للتخلص من الوزارة خلال اسابيع وأنه سيدعوه لتأليف الوزارة الجديدة وعندما اقضى محمد محمود الى المندوب السامي بما دار بينه وبين الملك ، عبر لويد عن دهشته وتسائل عن دوافع الملك وراء ذلك فأراد محمد محمود التلميح بأهمية ما سيحدث بالنسبة لانجلترا حتى يكسب تأييده وأبان له أن الملك بات مقتنعا بأن النحاس سوف يلزم جانب المتطرفين في حزبه ببعث قانون الاجتماعات والمظاهرات في نوفمبر وأن ازمة جديدة مع انجلترا سوف تتفجر ، وأن الملك لا يحب أن يسمح بتقوية مركز الوفد بمرور الوقت لأنه يتوجس خيفة من الصراع الدستوري معه ولأن الوفد راغب في حرمانه من سلطاته وكبح جماحه فيما يتعلق بالتشريعات، ثم سأل لويد محمد محمود عما اذا كان يعتقد أن بوسع الملك طرد وزارة مؤيدة بأغلبية ساحقة في البرلمان ، فأجابه بأنه ليس هناك من يستطيع أن يتأكد تماما من نوايا الملك وأنه شخصا يعتقد أن هذا هو اتجاهه وأنه على حق ازاء هذا الموقف الشائك الذي لا خيار له فيه (١٤٢) .

وقد أبدى محمد محمود موافقته للملك على تأليف الوزارة وأضاف : لو أن البرلمان رفض تأييده فسوف يحله في الحال ، ولكن يبدو أن لويد لم يكن مقتنعا تماما بما سيحدث ومن ثم كرر له محمد محمود ما سوف يفعله وسأل لويد النصيحة والتأييد فأجابه لويد بأن الملك عبر عن عدم رضاه عن سياسة النحاس ولكن احاديثه كانت غير صريحة وأنه - أي لويد - لم يكون رأيا حول هذه المعركة المفترضة وطلب اليه بشكل شخصي اخباره

F.O. 407/206, No. 101, Lloyd to Chamb. May 9, (١٤٢) 1928.

F.O. 407/206, No.110, Lloyd to Chamb. May 26, 1928, (١٤٣) p. 166.

بتطورات الوضع (١٤٤) . هكذا اراد الاحرار الدستوريين السلطة حتى ولو حل البرلمان بأغليته الوفدية والذي لن يؤيدهم بالقطع . قبلوا السلطة اذن بانقلاب سياسى ودون انتخابات برلمانية ، بعد ان ذاقوا مرارة الائتلاف جولتين ، ولنا ان نتصور ان الملك قد دفع بمحمد محمود ليتعرف على رأى لويد فى الازمة ويختبر مدى موافقته على ترشيح الملك اياه ، وان محمد محمود لم يجد اعتراضا على كل حال . وعندما أقال الملك النحاس اجتمع لويد به وسأله عن سيدعوه لتأليف الوزارة فأجاب الملك بأنه صدقى أو محمد محمود وأنه يريد كليهما فى الوزارة وان كانت ثمة صعوبة سوف تنشأ من ان احدهما لن يقبل العمل تحت رئاسة الآخر (١٤٥) .

ولكن كان واضحا ان الملك قد عقد النية على محمد محمود ولكنه لم يكن قد تلقى رأيا قاطعا من لويد ، فترك الباب مواربا أمامه ليفاضل بين محمد محمود وبين صدقى ، ولم يكن لويد بحاجة ماسة للتدخل ، لادراكه حقيقة الصراع بين خصوم بلاده جميعا فتركهم يدمرون بعضهم البعض (١٤٦) . وقد عبر لويد عن هذا المعنى بوضوح فى وثيقة سرية بعثها لوزارة الخارجية البريطانية ، ذكر فيها أنه « فى فوضى الصراع الداخلى لا مصلحة لبريطانيا حتى تتورط بشكل مباشر ، واننى ارى الوقوف بعيدا حتى عن مجرد بذل النصيح لاي حزب من الاحزاب المعنية واقتراح لتظل هذه الفرقة ان ندع الامور تأخذ مجراها الطبيعى ، فأى تدخل من جانبنا فى هذه المكائد الشرقية سيورطنا فى صراع لا يعنى شيئا بالنسبة لمصالحنا فى الوقت الحاضر » (١٤٧) .

Ibid. p. 167.

(١٤٤)

FO. 407/206, No. 136, Lloyd to Chamb., June 26, (١٤٥)

1928.

(١٤٦) ليس بنا حاجة الى تصور معركة دارت للمفاضلة بين صدقى ومحمد محمود وأن لويد تدخل لفرض الاخير أو ان القصر رأى اخيرا أن محمد محمود يفضل صدقى لاسباب عديدة . الخ كما يذكر عبد العظيم رمضان فى كتابه تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٦٧٦ - ٦٧٧ ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928. (١٤٧)

وعندما كلف محمد محمود بتأليف الوزارة في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ عرض على الوفد الاشتراك فيها بوزراء أربعة لكنه رفض كما بذلت محاولة لاسخال وزير وفدى للاوقاف دون جدوى (١٤٨) ، وكان محمد محمود يعلم أن الوفد الذي أقبل رئيسه لن يقبل الاشتراك معه ، ولذا كان هذا العرض محاولة لاجراج الوفد . وعموما صدر التشكيل الوزاري بعد ثلاثة أيام وقد صنفه لويد على أساس حزبي فذكر أنه يضم وزيرين من الاحرار الدستوريين هما محمد محمود (للرئاسة والداخلية) وحافظ عفيفي (للخارجية) وآخرين من الدستوريين المستقلين أي ليسوا اعضاء بالحزب وهما جعفر ولى (للحربية والبحرية) ولطفى السيد (للمعارف) ووزيرين من حزب الاتحاد هما على ماهر (المالية) ونخلة المطيعي (الزراعة) بالإضافة الى وزيرين مستقلين من الفنيين هما ابراهيم فهمي (الاشغال) وعبد الحميد سليمان (المواصلات) ثم وفدى سابق وهو أحمد خشبة (للحقانية) وكان هذا الأخير قد فصل من الوفد لخروجه من الوزارة الأخيرة (١٤٩)

وهكذا اشترك حزب الاحرار مع حزب الاتحاد مرة اخرى في الحكم وان تغيرت المواقع ، ولم تكن تجربة اشتراكهما عام ١٩٢٥ بعيدة ، ويبدو أن الملك كان وراء ذلك ، حين اشار على محمد محمود أن يشكل وزارته ائتلافية، ولم ينجح الا في اشراك الاتحاديين معه كما أن الوزارة أصبحت اغلبيتها دستورية بعد انضمام خشبة وعبد الحميد سليمان للحزب وبذا لم يكن فيها من غير الدستوريين سوى ابراهيم فهمي وعلى ماهر ونخلة المطيعي . ويبدو أن ثمة تخوفا من محاولة الوفد احداث اضطرابات ، ويستدل على ذلك من اصدار الاوامر ، في اليوم التالي لتكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة ، الى سيارات بلوك الخفر للتجول في الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، على أن يربط بعضها أمام البرلمان كما كان رسل باشا يتفقد الوضع بسيارته ، ثم اصدرت

F. O. Op. cit, p. 5

(١٤٨) الامرام ٣٠ يونيو ١٩٢٨ ، ثم

F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928. (١٤٩)

الأوامر الى وزارة الحربية بتوزيع اورط من الجيش على الاقاليم لمعاونة
الجوليس في صيانة الأمن العام (١٥٠) .

قدم محمد محمود عرضاً مجملاً لبرنامج وزارته خلال رده على خطاب
التكليف ردد فيه النقاط الاساسية لبرامج الوزارات الائتلافية السابقة من
السعى لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام وأن يظل الدستور في حمى
جلالة الملك وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد ، واجراء
العدل وتثبيت الحريات ، مع أخذ الجميع في غير هوادة بالتزام مارسمه
القانون من الحدود ٠٠ الخ ، (١٥١) والعبارة الأخيرة أرادت بها الوزارة أن
تكشف عن انيائها لخصومها الذين هم في المعارضة أقوى منهم في السلطة .
وكانت الصحف الانجليزية تلمح الى أن الحكم بدون برلمان يقتضى
وجود شخصية قوية يستطيع صاحبها أن يكون حاكماً دكتاتوراً وقد نفى
مصطفى النحاس لمراسل الديلى تلجراف في مصر أن في استطاعة محمد محمود
أن يكون دكتاتوراً كموسولينى أو كرومويل لانه ينتمى لحزب سياسى مكروه
جدا وليس له أنصار (١٥٢) أما الوزارة فقد راح رئيسها يتوعد ويهدد بأنه
سيضرب بيد من حديد كل عايب بالأمن ، عامل لاضطراب النظام ،
وانه لن يتسامح مع من يفرط فى أداء واجبه من المديرين ،
وعندما توالى عليه وفود المهنيين ، توالى تصريحاته امامهم
على نحو ما سجل الكتاب الذى أصدره الحزب بعنوان « اليد القوية » ركز
فيها على ان وزارته ستسعى لا ستتباب الامن واصلاح شئون البلاد وتخفيف
الازمة الاقتصادية والعناية بالفلاحين والعمال وبيع الحكومة لاراضيتها لصغار
المزارعين باثمان متهاودة على اقساط بعيدة المدى ٠٠ الخ (١٥٣) .

-
- (١٥٠) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٨ (ورسلا باشا هو حاكمدار العاصمة) .
(١٥١) نص مرسوم الامر الملكى ورد محمد محمود عليه ، فؤاد كرم : النظارات
والوزارات ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .
(١٥٢) انظر آراء صحف الديلى تلجراف والمورننج بوست وسكوتسمان فى
السياسة (١٩٢٨/٦/٢٩) وتصريح النحاس نشر ايضا بالسياسة اول يوليو ١٩٢٨ .
(١٥٣) حزب الاحرار : اليد القوية ص ١٨ ، ٢٠ تصريحات محمد محمود فى
٢ ، ٢ يوليو ١٩٢٨ كتاب وزير الداخلية للمديرين (السياسة ١٩٢٨/٧/٥) وقد طبع
هذا الكتاب بالانجليزية وحمله محمد محمود الى لندن عندما ذهب ليتفاوض .

وقبل ان ينتهى شهر التاجيل للبرلمان لم يخف محمد محمود قلقه للمندوب الصامى بشأن ما سيواجه به الراى العام فراح يحدثه عما سيقوله عن فشل النظام البرلمانى ، حتى فى انجاز موضوعات ادارية بسيطة ، وكيف تسبب فى تعطيل امداد البلاد بحاجياتها من المياه وكيف كانت الديمقراطية مهزلة تحت ادارة الوفد وقد وعده لويد بالتأييد اذا ما نفذ بدقة السياسة التى أعلنها (١٥٤) . وعقب اصدار محمد محمود قراره بحل البرلمان وتطبيق الحياة النيابية شرع فى حملة دعائية مكثقة تبرر مسلكه وما سوف يقوم به من اصلاح وتكررت احاديثه حول هذه المعانى للدبلى اكسبرس ، والمقطم والاجيبشن جازت والتاخير وموس الجورنال ديتاليا وغيرها وكذلك ما تحدث به الى زرافات الوفود التى كانت تاتى من الاقاليم لمبايعته وذلك خلال شهرى يوليو واغسطس ١٩٢٨ ثم ما صرح به خلال خطبه اثناء جولاته فى الاقاليم فى شهر سبتمبر (١٥٥) ، وكثرت احاديث وتصريحات رئيس الوزراء للصحف والمحافل والوفود ، حتى ليخيل للمرء أنه اراد الاستعاضة بذلك عن وجود البرلمان وراحت « السياسة » وقد صارت لسان حال الحكومة الاول تتحدث عن الدكتاتورية ونجاحها ، كما ذهبت تحرض الحكومة على صحف المعارضة وتتهمها باثارة الفتنة فى البلاد (١٥٦) .

وفى نفس الوقت دارت معركة عنيفة بين السياسة وصحف الوفد (البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف) بلغت حدا خطيرا حين نشرت مقالا بعنوان « حزب التسعة » رأت فيه صحف المعارضة تفريقا بين عنصرى الامة (١٥٧) . وازاء تحركات الوفد لم تر الحكومة بدا من منع اجتماعاته وكان

(١٥٤) F.O. 407/207, No. 6, Lloyd to Chamb. July 8, 1928.

(١٥٥) انظر نصوص احاديثه وكلماته فى : اليد القوية ص ٤٠ - ٧٤ .
(١٥٦) السياسة ١٢ و١٣ يوليو ١٩٢٨ هذه بعض فضائلكم ، الفوضى لا بد ان تضرب .

(١٥٧) السياسة ١٢ يوليو ، البلاغ ١٤ يوليو ١٩٢٨ ثم رد السياسة فى ١٦ يوليو وانظر مقالات العقاد « يد من حديد فى نراع من جريد » منشورة بكتاب عامر العقاد : صفحات من معارك العقاد السياسية ص ١٧٥ - ١٩٢ .

ذلك بداية لسلسلة من الضغوط التي مورست ضد المعارضة للتضييق عليها
لاظهار القبضة الحديدية للوزارة وصرح محمد محمود انه لن يكون ظالما
مستبدا ولكنه سيكون « دكتاتورا صالحا » اذا دعت الضرورة وان حكومته
تعد تشريعا جديدا لمخالفات الصحف (١٥٨) . وكانت تتوالى الانذارات على
صحف المعارضة ، بل لقد انذر للنحاس باشا نفسه على يد محضر ، كما منعت
اجتماعات الوفديين ونوابهم في الوقت الذي اطلق فيه العنان لصحيفة
السياسة في مهاجمة هؤلاء الخصوم الذين أسمتهم « بالنحاسيين والروزيوسفيين »
وقد نشرت سلسلة مقالات بعنوان « اغلاط الوفد السياسية » حلت فيها
تاريخه واساليبه وصلته بالانجليز من وجهة نظر حزبية محضة (١٥٩) .

ولم يلبث مجلس الوزراء ان اصدر عدة قرارات بتعطيل وايقاف وانذار
« بعض الصحف المشاغبة » في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ ومع هذا لم تكف تحركات
الوفد ، الذي ارسل الى لجانه في مديريات الوجه القبلي للاحتجاج على
زيارات رئيس الوزراء ومنع استقباله وقرر رفع قضية ضد الوزارة باسم
اصحاب الصحف المعلقة (١٦٠) . وفي الوقت الذي سمحت فيه الوزارة بتشكيل
لجان الشبان الدستوريين من الطلاب وغيرهم لتأييد الحكومة اصدر مجلس
الوزراء قرارا في ١٣ يوليو بحل لجان الطلبة للمساعدة بينهم وبين
السياسة (١٦١) وقد سبق ذلك ببيان للطفى السيد دعا فيه الى حل لجان
الطلاب حدد فيه عقوبات رادعة بفصل المشتغلين بالعمل السياسي بالكتابة
أو الاضراب أو التظاهر (١٦٢) . وقد اثارت كل هذه الاجراءات القائم بعمل

-
- (١٥٨) السياسة ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ يوليو ١٩٢٨ .
(١٥٩) السياسة ٨ ، ١٦ ، ٢٠ أغسطس نصوص انذارات الصحف ثم سلسلة
مقالات اغلاط الوفد وهي ١٠ حلقة في السياسة ٢٦ يوليو - ١٢ أغسطس ١٩٢٨ .
(١٦٠) تعطيل صحف ومجلات الحياة الجديدة ، السيف ، الناس ، والفنون
تعطيل نهائيا ، تعطيل البلاغ وروز اليوسف اربعة شهور وانذار كوكب الشرق .
انظر وثائق عابدين تقارير حكماءية البوليس ١٢ سبتمبر و ١١ أكتوبر ١٩٢٨ .
(١٦١) السياسة ١٦ و ١٣ و ٢٥ يوليو ١٩٢٨ لجان الشباب الاحرار .
(١٦٢) F.O. 407/207, No. 106, Hoare to Cushendun, Aug. 1928.
ونص المذكرة في السياسة ١٩٢٨/٧/٢٤ .

المندوب السامي الذي تحدث عن « اختفاء المعارضة المؤثرة لزعماء محمد محمود داخل حزب الاحرار » . مما أضعف مركزه واضطره تحت وطأة النقد أن يستمر في سياحاته في مصر العليا ليشرح سياسته في ضوء نصائح وتعليمات القصر ، (١٦٢) .

ويبدو أن بقاء الحكومة كان رهنا بمقدرتها على متابعة مقاومة الوفد - الذي أبدى شراسة في المعارضة حشد لها كل رصيده الشعبي - أكثر من مقدرتها على تبني وتنفيذ سياستها الإصلاحية وهذا يفسر سلسلة إجراءات التضيق وكثرة المراسيم والقوانين والتشريعات . وقد طلبت صحيفة السياسة الى الحكومة ، وهي تضع قانونا لعقاب الصحفيين ، ان تضم الى هؤلاء « الخطباء ايا كانت منزلتهم من الزعامة والقيادة » (١٦٤) كما أصدرت الحكومة في ٣٠ يناير ١٩٢٩ تعديلات لبعض نصوص القانون لتحظر على الموظفين والمستخدمين ان يشتركوا في اجتماعات سياسية أو ان يبديوا علانية آراء ونزعات سياسية ، واستكمالا لإجراءات الصحافة بعثت الحكومة قانون المطبوعات القديم (١٨٨١) حيث عطلت ٩٢ صحيفة يومية ودورية و ٢١ مجلة سياسية وأدبية « لأن المعارضة لم تتعفف عن الكذب والتشويه » وفي ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر مرسوم بقانون يضيق الاحكام الخاصة بالاجتماعات والمظاهرات في الطرق العمومية ويشترط الحصول على تصريح مسبق من السلطات بشأنها . يضاف الى ذلك كله اصدار مرسوم بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما لكل من يحرض على كراهية النظام أو الازدراء به (١٦٥) .

وبشكل عام فانه بقدر عنف المعارضة وتحركاتها كان جهد الحكومة في

F.O. 407/207, No. 39, Hoare to Cushendun, Sept. (١٦٣)
28, 1928.

(١٦٤) السياسة ١٦ و ١٩ أكتوبر ١٩٢٨ .

(١٦٥) السياسة أول فبراير ٢٩ نص بيان الحكومة في عدد ٩ أبريل ٢٩ وقانون كراهية النظام رقم ٢٩ لعام ٢٩ بكتاب مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين ٢٤٤ .

استصدار التشريعات المصادرة للحريات ، وقد استتطت الحكومة ذلك في غيبة البرلمان . وتكمن خطورة ذلك في أن ما تصدره كان تشريعات وقوانين سوف يبدر لها أن تستمر ويعانى منها حزب الاحرار الدستوريين وغيره فيما بعد ما لم تجبها تشريعات وقوانين أخرى مما أفقد القانون احترامه وهيئته . وليس لنا أن نؤمن بأن سياسة الاصلاح الداخلية التي اخذتها الحكومة على عاتقها تشفع لها عن هذا التردى مع المعارضة الى تلك الاجراءات التي سجلها خصومها وانصارها ، الذين عجزوا عن تفسيرها وتبريرها ، تلك الاجراءات التي تغاضت وعميت عنها صحيفة السياسة التي طالما تغنت بالحريات وكفالة حق المعارضة عندما كانت في صفوفها لقد تغاضت عنها ساكتة عن الحق ، تارة ومفسرة مبررة ومحرضة تارة أخرى .

وقد تمازت الوزارة فذهبت تعين انصارها في المناصب الهامة فعينت عبد العزيز فهمي ، وكان قد رفض منصبا وزاريا ، رئيسا لمحكمة الاستئناف في منتصف أكتوبر ١٩٢٨ وقد أثار هذا التعيين استياء عدد من المستشارين لعدم تعيين أحد العاملين في سلك القضاء في المنصب (١٦٦) كما اصدرت الوزارة حركة ترقيات دفعت خلالها برجالها الى مناصب وكالة وزارات الداخلية والزراعية والاشغال ، وهذه الاجراءات ليست كثيرة على كل حال وقد تفسر بأن الحكومة أرادت الاستعانة بانصارها لتنفيذ سياستها أو انها أرادت ارضاءهم وتعويضهم عما لحق بهم في عهد الحكومات السابقة ولكن الذي لا يقبل تفسيراً حقا ان الحزب الذي ظل ينادى بالاستغناء عن الموظفين الانجليز وعدم تجديد عقودهم قد سيق لأن يفعل وهو في الحكم عكس ما كان ينادى به وهو في المعارضة وخير مثال على ذلك تعيين المستر هولز

(١٦٦) وثائق عابدين . حكمندارية البوليس ، تقارير عام ١٩٢٨ ، سرى سياسى ١٩٢٨/١١/١٤ حول احتجاجات المستشارين ثم عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ١٦٠ - ١٦٣ حيث روى قصة قبوله واستغفائه من المنصب وقد روى لورين ان مرتب الوظيفة كان على عهد زغلول ٢٢٠٠ جنيهها سنويا صار في عهد الديكتاتورية ٣٠٠٠ جنيهه انظر :

F.O. 407/210, No. 90, Lorain to Henderson, Feb. 25, 1930.

الذى كانت قد انتهت مدة خدمته ، نائباً عمومياً لدى المحاكم المختلطة خلفاً
لفان يون بوش ، ورد المستر براون مدير مصلحة البساتين الى وظيفته ،
بعد أن كان قد استعفى وأخذ تعويضاً (١٦٧) .

وفيما يتعلق بسياسة الحكومة الانشائية فانها شرعت في تنفيذ
سياسة اصلاحية تدور حول الأسس الآتية : ردم البرك والمستنقعات وتعميم
المياه الصالحة للشرب في القرى ، تحسين حالة العمال بانشاء مساكن صحية
لهم بأجور زهيدة واقامة ١٥٠ مستشفى في القرى والمراكز بالإضافة الى
مشروعات الري والصرف والتي تشمل تعليية خزان اسوان وانشاء خزان
جبل الاولياء .. الخ . وقد شكلت ، الحكومة بالفعل اللجان والأجهزة
المتخصصة وشرعت بعد اعداد الاعتمادات المالية في اقامتها وتنفيذها بخطة
زمنية (١٦٨) ، ويؤكد ذلك كله ضخامة نفقات ميزانية عام ١٩٢٩/١٩٢٨ في
وزارة الاشغال والتي بلغت ثمانية ملايين من الجنيهاً من جميع مصروفات
الميزانية كلها البالغة ٤٠٠٠٠٠ ر ١٧٠٠٠ ر ٤٠ جنيه وقد ختمت ميزانية نفس العام
بفائض احتياطي قدره ٢٦٣٨٠٠٠ ر ٢٠ جنيه (١٦٩) وهو فائض كبير نسبياً
إذا ما أخذنا في اعتبارنا بواذر الازمة الاقتصادية العالمية .

وقد أخذت الحكومة نفسها بالسير نحو تطبيق اللامركزية في الحكم
وأصدرت بذلك تفويضات في شكل منشورات دورية وكان الهدف من ذلك
هو توسيع اختصاصات السلطات المحلية لما لذلك من صلة بمصالح الحزب
ورجاله في الاقاليم ، وكان وراء ذلك أيضاً الرغبة في السير بتجربة الحكم نحو

(١٦٧) انظر أسماء الذين رفقتهم في احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٢٦٦ -
٢٦٧ ، المقطم ١٢ و ١٣ أبريل ١٩٢٩ واشاعة تعيين هيكل وزيراً مفوضاً في
بروكسل (روز اليوسف ١٠ يوليو ١٩٢٨) وعن تعيين الانجليز . انظر البلاغ ٣٠
مارس ١٩٢٩ الرافعي : في اعقاب ج ٢ ص ٨٤ .

(١٦٨) وثائق عابدين محافظ مجلس الوزراء رقم (٦) نصوص محاضر الجلسات
جلسه ٢ يناير ١٩٢٩ والاعتمادات المقرره خلالها .

Dept. of Overseas Trade, Economic and Financial (١٦٩)

Situation in Egypt. June 1929, p. 10.

للبوالية واضحة تحد من سلطات الحكومة ، وقد عبر رئيس الوزراء عن ذلك حين وصف تدخل الحكومة بأنه اسراف ، حيث تغفل سلطاتها داخل بيوت الافراد ، نحن نريد توسيع ميدان عمل الافراد والجماعات ، (١٧٠) .

أما سياسة الحكومة في شئون الري فقد خططت لبرنامج طموح يتضمن إقامة خزان جبل الأولياء وشق قناة لتحويل مجرى النيل في منطقة السدود وإقامة خزان بحيرة ألبرت وتعلية خزان اسوان ولكن لم يقدر لذلك ان يتم على ما فيه من أهمية لمصر عموما وللكبار الملاك بوجه خاص ورغم بدء الحكومة في وضع تصميمات المشروعات ودراستها من الناحية الفنية فقد سافر وزير الاشغال في ١٣ أغسطس لمفاوضة الحكومة البريطانية في هذه الامور كما هو ثابت في وثائق الخارجية البريطانية (١٧١) الا أنه لم يقدر للحكومة أن تنجز شيئا خلاف اتفاقية مياه النيل التي صيغت في شكل رسالتين متبادلتين بين محمد محمود والندوب السامي وقد ذكر الرافي أن أساس هذه الاتفاقية كان قد وضع في عهد وزارة زيور (١٩٢٥) وأن وزارة الاشغال آنئذ علقتة الى أن صيغ في شكل اتفاقية في عهد هذه الوزارة (١٧٢) وقد تمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات مع المسئولين الانجليز خلال يناير وفبراير ١٩٢٩ بلور على أثرها الجانب المصري مطالبه وصاغها رئيس الوزراء في شكل وثيقة أرسلها لدار الندوب السامي تتضمن اعطاء المفتش العام لمصلحة الري المصرية أو معاونيه ، حرية التعاون مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال ري أو توليد قوى وألا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه في السودان أو غيرها يكون من شأنها انقاص المياه التي تصل الى

(١٧٠) خطبة محمد محمود في ١٠ يونيو ١٩٢٩ أحمد شفيق الحولية السادسة

ص ٤١١

F.O. 407/207, No. 116, Macregor to Murray Aug. (١٧١)

28, 1928 pp. 131-136.

واليد القوية ص ٩٥ حول خطط الحكومة ص ٢٢٢ نص الاتفاقية .

(١٧٢) الرافي : في اعقاب الثورة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٤ (نص الاتفاقية ونقدها) .

مصر أو تعديل تواريخها مما يلحق الضرر بمصر ، على أن تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الابحاث المائية للنيل في السودان مع تعهدا (مصر) بالاتفاق مقدما مع السلطات المحلية في السودان اذا ما قررت اقامة اعمال على النيل في السودان ، على ان يكون انشاء هذه الاعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها وقد رد لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل (١٧٣) .

وقد نشرت الوثيقتان في ٦ مايو وأصدر حزب الاحرار قراره بتأييد الحكومة وشكرها وأشاد محمد محمود بتلك الاتفاقية وذكر ان حافظ عفيفي قيل له في لندن من بعض اعضاء حكومة العمال « نحن لا نستطيع أن نقبل باكثر من ذلك لمصر على الاطلاق » . وحين اطلع رئيس الوزراء احد رجال دار المندوب السامي (المستر مفرى Maffry) على نيته السفر الى السودان في العام التالي لوضع حجر الاساس لسد جبل الاولياء ، نقلت الرغبة للمندوب السامي الذي ذكر أن ثمة صعوبات سوف تنشأ في سبيل ذلك وأضاف « مفرى » لـ محمد محمود : اذا ذهبت للسودان فستكون ضيفا على الحكومة السودانية فوافق عندئذ ووصفته بالحكمة (١٧٤) !

وعموما تعتبر الاتفاقية اتماما لحل مسألة نجمت عن اجراء الحكومة البريطانية في اعقاب مصرع السردار عام ١٩٢٤ كسبت مصر بموجبها اعتراف الحكومة البريطانية بحقوقها في مياه النيل وازالة العقبات التي يمكن أن تقوم في سبيل قيام مصر بانجاز مشروعات الري الكبرى ، ورغم ما يوجه للاتفاقية من نقد الا أنه ينصب أساسا على المسألة السودانية ككل باعتبارها جزءا من القضية الوطنية .

(١٧٣) انظر تطور المباحثات وصلته بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥ :
F.O. 407/208, No. 155 Lloyd to Chamb. June 18,
19, 1929, p. 251.

(١٧٤) ملف محمد محمود باشا :
F.O. 141/681, M. Mahmud, 9544/25, 1929.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد انضمت مصر الى ميثاق السلام المعروف ، باسم « ميثاق كيلوج » الذى يتعهد فيه موقعوه بتسوية مشكلاتهم بالوسائل السلمية وكانت الحكومة البريطانية قد نصت عند توقيعها على الميثاق فى باريس فى ٢٧ أغسطس قد أبدت تحفظا يتعلق بحرية العمل فى بعض المناطق التى لها فيها مصالح خاصة - وكانت تعنى مصر - وقد عرضت الولايات المتحدة على مصر الانضمام الى دول الميثاق عن طريق المستر « نورث ونشيب » القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة فى مصر فى ٢٧ أغسطس فقبلت مصر ووقعت الميثاق فى ٣ سبتمبر مع تحفظها بأن هذا الانضمام لا يعنى التسليم بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق - تقصد التحفظ الانجليزى - واعتبرت صحيفة الحكومة ذلك حدثا تاريخيا عظيما حيث زجت مصر بنفسها فى الحظيرة الدولية وأخذت مكانها بين أمم العالم المعترف لها بالاستقلال والسيادة (١٧٥) .

وفى ٢٨ نوفمبر عقدت الحكومة معاهدة صداقة بين مصر وايران تقضى بالمساواة القائمة فى المعاملة بين رعايا الدولتين وتمتعهم ومصالحهم بالحماية، وقد زال بهذه المعاهدة كل ما يتمتع به الايرانيون فى مصر من امتيازات خاصة وتعتبر هذه المعاهدة خطوة فى سبيل الغاء الامتيازات (١٧٦) . وفى مارس ١٩٢٩ اتفقت الحكومة مع الحكومة البريطانية على تسوية الجزء المتبقى من القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ وتقسيمه (١٧٧) ، وعموما ليس لمنصف أن يغمط الحكومة حقها فى تحقيق هذه المسائل التى تمثل فى الواقع تخطيا من بعض قيود الامتيازات الاجنبية بالاضافة الى محاولة ابراز مصر فى حلبة السياسة الدولية .

(١٧٥) السياسة ٣٠ أغسطس ١٩٢٨ نص الوثيقة الامريكية ٥ سبتمبر نص رد الحكومة المصرية بتوقيع حافظ عفيفى وانظر مقالات السياسة فى الترويج للميثاق ودور الحكومة ٥ ، ٦ ، ١٤ سبتمبر ١٩٢٨ وتعليق الرافعى : فى اعقاب ، ج ٢ ص ٨٠ .

(١٧٦) اليد القوية ص ١٨٢ ، الرافعى ج ٢ ص ٨٦ - ٨٧ .

(١٧٧) اليد القوية ص ٢١٩ .

ولسقوط وزارة محمد محمود جنور تاريخية تتصل بعلاقتها بالملك بقدر اتصالها برفض مقترحات هندرسون وتبدأ هذه الجنور منذ تولى حزب الاحرار الدستوريين السلطة على مضض منه على نحو ما مر بنا . ولم تكذ الوزارة تمارس نشاطها حتى اصطدمت بأوتوقراطية ، ففي ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨ ذكر انقائم بعمل المندوب السامي (هور) أن محمد محمود بعث اليه برسالة ذكر فيها أنه قد وصل الى نقطة قطع العلاقات مع الملك لانه يريد أن يكون اوتوقراطيا عندما رفض قرارا بتعيين صدقي رئيسا لديوان المحاسبة وتدخل لدى مجلس الوزراء ليوقف اتخاذ اجراءات تتعلق بإدارة اوقاف الأقباط وذكر محمد محمود ان الملك لو أراد ذلك فانه يكون مع وزارة اتحادية صرفة ، ذلك أن حزب الاحرار الدستوريين يعضد رئيس الوزراء بصلابة ، ثم أضاف أنه لو فشل في الحصول على توقيع الملك فسوف يقوم بتقديم استقالته ولكن هور استمهله حتى يعود المندوب السامي وعلق « لانه لن يستطيع ان يتمكن من الملك بدون تعضيد المندوب السامي » (١٧٨) وبالفعل عاد لويد الى مصر من اجازته له واتصل بالملك وابدى له رغبته في استقرار الامور بينه وبين رئيس وزرائه حتى لا يستغل النحاس باشا واتباعه خلاف الرأي بينهما فنراجع الملك مؤكدا أنه لن يعطيهم هذه الفرصة وأضاف : صحيح أن احمد محمود طبيعة مزاجية ولكنه في الحقيقة شخص مقنع ووزارته مستقرة ، (١٧٩) . ولم تلبث أن أثيرت مسألة تعيين حافظ عفيفي وزيرا مفوضا في لندن ثم ترشيح وزراء جدد للخارجية والاقواف والصحة - وكانت الحكومة تزعم انشاء الوزارة الأخيرة - فأراد الملك تعيينهم من الاتحاديين ولكن رئيس الوزراء رفض وذكر للويد أنه لم يعد يدرى هل تدار البلد بواسطة الحكومة أم القصر ومدد محمد محمود - وكان يرقد في فراشه محموما - بأن الملك

F.O. 407/207, No. 45, Hoare to Cushendun Oct. 29, (١٧٨)

1928

F.O. 407/207, No. 63, Lloyd to Cush. Nov. 18, 1928. (١٧٩)

لو استمر في التدخل في شئون الوزارة فإنه سوف يعيد البرلمان ثانية (١٨٠) ، واستمرت العلاقة تسوء بين الملك ورئيس الوزراء ، زاد من سوءها ان الملك عندما كان في أوروبا ، اتجهت نيته نحو تعديل الدستور ، ولم يوافق محمد محمود بضغط من حزبه ، فما كان من الملك الا ان رفض أن يمنح محمد محمود لقب « قائمقام ملك » وكان محمد محمود قد طلب منه ذلك وطلب منه ايضا منحه الوساح الاكبر من نيشان محمد علي وأفهمه أن الانجليز يزكون هذين الطالبين لتعزيز نفوذه وشد أزره عند رجوعه بمشروع المعاهدة لكن الملك رفض ذلك وقال ان نزوله عن العرش أسهل عنده من تعيين محمد محمود قائمقام ملك (١٨١) .

وجاءت محاولة الشيخ المراغى اصلاح الازهر على اساس الانتقاص من سلطات الملك وتدخله في شئون الازهر والمعاهد الدينية (١٨٢) ، جاءت لتضيّف رصيда لعداء الملك للوزارة وكانت صلابة محمد محمود في الرأي وجفائه من عوامل الصدام كذلك . وقد شهد هندرسن في مذكراته بأن الاحرار الدستوريين كانوا يريدون بقلوبهم انشاء جمهورية وكان شعارهم أن الملك يجب أن يذهب King Must Go (١٨٣) ولم تفلح محاولات الحزب تملق الملك بمنح لطفى السيد اياه الدكتوراه الفخرية في ديسمبر ١٩٢٨ أو كثرة اشادة صحيفة السياسة بفضله (١٨٤) ، ومنذ عاد محمد محمود من لندن يحمل مقترحات هندرسن في اوائل اغسطس ١٩٢٩ دخلت وزارته في دور الاحتضار خاصة

F.O. 407/207, No. 74, Lloyd to Chamb., Dece. 22, (١٨٠)

1928.

(١٨١) مذكرات كريم ثابت ، الحلقة الاولى ، الجمهورية ١١ يونيو ١٩٥٥ ويبدو ان الملك استجاب للطلب الثانى فقط (السياسة ١٧/٨/١٩٢٩) وعن اوثوقراطية الملك انظر شهادة مؤرخه اقبال شاه : فؤاد الاول ص ١٥٥ ، كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ٢٦٠ .

(١٨٢) فخر الدين الظواهرى : السياسة والازهر ص ٦٦ - ٧٠ .

(١٨٣) مذكرات هندرسن ، آخر ساعة ٢ يناير ١٩٥١ .

(١٨٤) كريم ثابت : الملك فؤاد ملك النهضة ص ٦٥ - ٦٦ ، السياسة ٢٩ يناير

٦ مارس ١٩٢٩ .

الخارجية البريطانية الى « هور » ، تطلب اليه أن ينيب على محمد محمود وقد استقال لويد في أواخر يوليو وكان عضده ، وقد أتت تعليمات وزارة أن يتجنب التورط في الحديث عن قانون الانتخاب والانتخابات القادمة « حتى يتسنى لنا أن نفصل أنفسنا عنه » ، وندتمس للوفد العذر في المطالبة بإجراء الانتخابات ، وقد صورت نفس التعليمات مزايًا وجرد وزارة ائتلافية تحت رئاسة عدلى ، اما اذا لم يكن ذلك ممكنا فلا مفر من وزارة ادارية تجرى الانتخابات وتكون عودة الوفد حلا وحيدا (١٨٥) .

ويبدو أن محمد محمود قد تحرك فعلا داخل هذا الاطار يفهم ذلك من نفي « السياسة » لما ذكرته المقطم في ٢٨ أغسطس من أن محمد محمود عرض خمسة مقاعد وزارية على الوفد وما ذكرته في ٤ سبتمبر من أن الملك قد عرض رئاسة الوزارة على عدلى يكن (١٨٦) وما فتئت الصحيفة تقدم كشف حساب الدستوريين في الحكم ثم طلبت أن توضع نهاية للالزمة الوزارية الى أن قدمت الوزارة استقالتها في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بعد فترة احتضار قاربت الشهرين وبعد ان استمرت في السلطة خمسة عشر شهرا . وصرح محمد محمود في أواخر عهده بأنه فشل في أن يكون دكتاتورا وأضاف « ذلك أننى لست فعلا احكم كدكتاتور بعد أن أصبحت البلاد كلها وراثى وتؤيد حكومتى . . . لننى دستورى ديمقراطى بطبعى » (١٨٧) . وقد صدق محمد محمود في وصف نفسه بالفشل في أن يكون دكتاتورا ذلك أن الدكتاتور لا يكون مطاردا بملك لوتوقراطى النزعة أو معتمدا على مساندة مندوب سام كما أن تشديد قبضته ضد خصومة في غيبة البرلمان ، الذى علقه ، وكثرة تلويحه باليد الحديدية لا تصنع وحدها دكتاتورا بل تصنع تجربة لعهد غير دستورى تختلف عن عهد دستورى تزيف فيه الانتخابات ، وتجعل صاحبها في حاجة دائمة لمطاردة خصومه الذين يمنحون فرصة لمقاومته ، ويظل في حاجة مستمرة الى تبرير

F.O. 407/209, No. 13, Lindsay to Hoare Aug. 21, (١٨٥)
1929.

(١٨٦) السياسة ٢٩ أغسطس ، ٤ سبتمبر ١٩٢٩ .
(١٨٧) الاهرام ٢٨ يوليو ١٩٢٩ (كان التصريح لشركة الصحافة العمومية بلندن) .

سياسته كما تجعله بعد حصاد التجربة عاجزا عن الدفاع عن نفسه حين تدخل التجربة في حساب التاريخ .

* * *

تشااور المندوب السامي الجديد « السير برسي لورين » مع الملك في شأن التعليمات التي سبق أن وردت من خارجية بلاده وفكر أنه يوجد ثلاثة اختيارات للخروج من الازمة هي : أ - استمرار الوزارة القائمة ب - تأليف وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن الوفد تقوم باجراء الانتخابات . ج - وزارة قومية صرفة ، ففكر الملك أن الموافقة على رقم (أ) تفضي الى نهاية مميتة ، ثم نبذ جلالتة (ج) من غير تعليق ، ثم قال بإمكانية تنفيذ (ب) ولكنه قال ان ثمة اصواتا هامة يجب ان يسمع لها لكون الموضوع في غاية الدقة كما أن هناك استحالة تتمثل في موافقة الوفد على أن يمثل في وزارة تضم محمد محمود (١٨٨) . على أية حال انتهت المشاورات بالفعل الى ترشيح عدلي يكن فالف الوزارة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على أن تكون ادارية محايدة تجري الانتخابات ورحب الاحرار الدستوريون برئيس الوزراء الجديد الذي « لا ينسون عهد رياسته الجيدة لحزبهم » . حيث انه سيتولى إعادة الدستور كاملا واقامة الحياة النيابية على صورته صحيحة ، (١٨٩) .

ورغم ان الحزب قرر مقاطعة الانتخابات الا أن الوزارة لم تسلم من انتقاده بشأن اجراءات سير الانتخابات واتهامها بالتحيز للوفد « حيث مضى الزمن الذي كان يرشح فيه الوفد الحجرة ويجب على الامة انتخابها » . وقد انتهت مهمة الوزارة بانتهاء الانتخابات فقدمت استقالتها في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ لتتولى الاغلبية ممثلة في الوفد ، وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية (أول يناير - ١٩ يونيو ٣٠) وفدية خالصة وأصبح الاحرار الدستوريون مرة أخرى في صفوف المعارضة ولكنها معارضة تمارس من خلال صحيفة السياسة

F.O. 407/209, No. 22, Loraine to Henderson, Sept. (١٨٨)

(١٨٩) السياسة ، أكتوبر ١٩٢٩ .

ومن خلال جهود رئيسهم حيث لم يكن لهم نواب في البرلمان الجديد وبالفعل رأت « السياسة » أن كثيرا من مشروعات الاصلاحات التي وردت في خطاب العرش هي نفسها التي سارت فيها وزارة محمد محمود بالفعل شوطا لا بأس به ثم انثنت الى انتقاد سياسة الوزارة الادارية ، وتحريكها بعض الوزارات الى « وزارات عائلية » وقد سارت الوزارة بالفعل في التعيينات والترقيات سيرة حزبية اتاحت « للسياسة » فرصة كبيرة لانتقادها فأدالت الحكومة ثمانية مديرين من غير انصارها الى المعاش ، وكذلك عزلت العديد من العمدة من انصار الاحرار الدستوريين ، الذين أقيم لهم حفل تكريم خطب فيه اقطاب الحزب وفضحوا سياسة الحكومة (١٩٠) .

وكان صدام الوزارة مع الملك نتيجة اصرارها على تقديم مشروع محاكمة الوزراء الى البرلمان ورفض الملك توقيع مرسوم بهذا المعنى ثم الخلاف بين الوزارة والقصر بسبب تعيينات الشيوخ كان ذلك كله فرصة كبيرة لتحرك الاحرار الدستوريين وكأنما انتابتهم « الحمى الدستورية » - على حد تعبير الصحيفة الوفدية « اليوم » ، وذكرت روز اليوسف أن الدستوريين قدموا تقريرا اذاعوه في لندن واتصل خبره بالقصر ، قالوا فيه ان الوفديين يعدون العدة للثورة العامة وانهم يريدون الاطمئنان الى تأييد الشعب المصري ولهذا السبب قرروا احالة مائة من كبار ضباط الجيش الى المعاش وتعيين وفديين مطهم (١٩١) . وفي ٢٧ مايو ١٩٣٠ اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار واستعرض وضع الوزارة القائمة « التي تولت الامر لغاية خاصة ، ولم تعرف لاحكام الدستور وما كفه من حريات أى سلطة » وقرر المجلس الالتجاء الى « صاحب الجلالة حامى حمى الدستور والحريات العامة

(١٩١٠) السياسة ١٩٠٨ و ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ (هجومها على وزارة عدلى) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ص ١٤٢ تعليق الحزب على خطاب العرش .

وعن تكريم الحزب للمفصولين :

F.O. 407/210, No. 26, Loraine to Hend. June 25, 1930.

(١٩١١) اليوم ٣٠ مايو ١٩٣٠ مقال توفيق دياب (الدستوريون فى النزاع الاخير)

ثم روز اليوسف ٢٠ مايو ١٩٣٠ (موسيه) .

بأن يرفعوا الى مقامه عريضه بكل ما حدث في البلاد لكي يتلافاه بحكمته ،
ووقع الاعضاء عريضة وأوغدوا بها محمد محمود الى الديوان الملكى (١٩٢) .

وذهبت صحيفة الحزب تفكر الملك بتهديد الوفديين بقولهم « سعد
أو الثورة » ورددت عبارة العقاد في مجلس النواب « بأن المجلس على استعداد
لسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل الدستور ، واتهمته بالتهديد بالثورة
على العرش (١٩٢) ويتصل بذلك كله سعى الشيخ المراغى ، صديق الاحرار
الدستوريين ، لدى المندوب السامى وتوضيحه له أهمية عدم اسقاط الاحرار
الدستوريين من حسابه خلال الازمة وحديثه عن أن البلاد مهددة بحرب أهلية
« وأن الجيش البريطانى فى القاهرة والأسكندرية هو القادر على منع حدوث
ذلك » وكذلك اتصال حامد العلايلى ، الحر الدستورى ، بالسكرتير الشرقى
لطلب تدخل دار المندوب السامى ضد « ظلم » الوفديين مديريته (١٩٤) ولم
ينته الصراع بين الدستوريين والوزارة ، الا عندما بلغ صراعها مع القصر
نهايته بتقديم الوزارة استقالتها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

كلف الملك اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى نفس اليوم واذا ماتفكرنا
ان صدقى كان يأبى العمل تحت رئاسة محمد محمود عندما ألف وزارته
فمعنى هذا ان محمد محمود يرفض ان يكون مرؤوسا لصدقى خاصة اذا
تصورنا أن محمد محمود كان يعتقد انه سيخلف النحاس ، وشعوره بالغيرة
الشديدة منه (١٩٥) . وقد ذكرت « السياسة » أن صدقى خاطب عند تشكيل
وزارته بعض المنتمين الى احزاب بصفتهم الشخصية ، لا بصفتهم الحزبية
فاما الذين ذهبوا الى التمسك بحزبيتهم فاعتذروا أما الذين رأوا ان فى

(١٩٢) السياسة ٢٨ مايو ١٩٣٠ ، حزب الاحرار يعرض شئون البلاد لحكمة
جلالة الملك ونص المعريضة فى السياسة ٢٩ مايو ١٩٣٠ .

(١٩٣) السياسة ٢٩ مايو ١٩٣٠ (يقرعون من هول جرائعهم) و ٢٥ يونيو
(اثورة مدبرة على العرش) و ١٨ يونيو نائب وفدى يهدد بالثورة .

(١٩٤) F.O. 407/210, No. 55, Loraine to Hend. June 7,

1930.

ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٢٤٦ .

F.O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend. July 17, (١٩٥)

1930.

وسعهم أن يفرقوا بين أشخاصهم وحزبيتهم فقبلوا (١٩١٦) فأرادت الصحيفة بذلك أن تشير إلى أن صدقي لم يعد حراً دستورياً من ناحية وإن من يقبل من الدستوريين الاشتراك في وزارته فإنه لم يعد دستورياً . وقد ذكرت مصادر المقدوب السامى أن صدقي عندما كلف بتأليف وزارته اتصل بالأحرار الدستوريين ولكنه لم يجد العون الصادق المأمول منهم وأنه لذلك عبر عن استيائه من اتجاه محمد محمود الذى منع الحزب كلية من التعاون معه وذكر أنه لم يتخذ مثل هذا الموقف الكريه عندما كان محمد محمود رئيساً للوزراء عام ١٩٢٨ (١٩٢٧) ومع ذلك فقد أعلن الأحرار الدستوريون أنهم سيعضدون الوزارة من غير مشاركة فعلية فيها وعلى هذا فإن حافظ عفيفى الذى تولى وزارة الخارجية قد استقال من الحزب أما عبد الفتاح يحيى الذى تولى الحقانية فكان قد استقال من الحزب فى بداية عام ١٩٢٩ وقد حاول صدقي أن يعين محمد علوبة وزيراً للأشغال لكن هذا رغم رغبته فى دخول الوزارة لم يكن بوسعها أن يفعل ذلك فى تلك الظروف امتثالاً لقرار حزبه (١٩٢٨) .

ولم يشأ للحزب أن يعطى موقفه الحقيقى من الوزارة منذ البداية فآثر هذا الموقف غير الواضح ، عدم الاشتراك فيها وتأييدها ، وظل يتحين الفرصة لإعلان موقفه العدائى الصريح منها ، وحتى يمكنه تحسس موقعه من الوفد إذا ما قدر له أن يكون معه فى المعارضة ويفهم هذا من محاولة حزب الأحرار الاتصال بالوفد سرا عن طريق كامل عبد الرحيم ، سكرتير محمد محمود ،

(١٩١٦) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ويبدو أن صدقي قد أوهم الدستوريين أنه سيعمل لحسابهم (انظر زكى عبد القادر : أقدم ص ٢٤٩ وحول رفضهم التعاون معه انظر

F.O. 407/212, No. 10, Loraine to Hend. June 27, (١٩٢٧)

1930.

وانظر رواية صدقي فى (منكراتى ص ٧٩) .

F.O. 407/212, Loc. Cit.,

(١٩٢٨)

ثم السياسة ٢٢ يونيو ١٩٣٠ ، سنينة قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٢٥٥ تذكر أن دوس كان دستورياً مشتركاً فى الوزارة والصحيح أنه لم يعد كذلك منذ عام ١٩٢٥ .

الذى اتصل بالنقراشي لهذا الغرض - وكانا صديقين - ولكن النحاس رفض
للبيد التي مدها الأحرار الدستوريون (١٩٩) .

ويؤكد هذا الفهم أيضا دفاع « السياسة » عن صحف الوفد تحت
ستار حرية الصحافة وانتقادها الوزارة لتعطيل تلك الصحف (٢٠٠) .

وقد تأجل الصدام العلني بين الوزارة وحزب الأحرار حين ذكر محمد
محمود للسكرتير الشرقي لدار المندوب السامي أنه قد توصل إلى تسوية
علاقات حزبه مع صدقي على أساس أن الأخير لن يحدث تغييرا في أسس
المستور ، كما وافق صدقي على إعادة العديد من الموظفين والعمد والمشايخ
الذين كانت الإدارة قد فصلتهم في عهد النحاس في مقابل تعضيد الحزب
للوزارة وإصداره بيانا بهذا المعنى (٢٠١) . ولعل مطلب الحزب الأخير هو
الذي حدا « بكين بويد » إلى أن يصف موقف الأحرار الدستوريين من
الحكومة : بأنه موقف ابتزاز (٢٠٢) . وهكذا كان حزب الأحرار يضرب في
اتجاهين في وقت واحد يعرض على الوزارة مطالب تتعلق بمصالح رجال
الحزب وببذل المساعي لتمهيد الظروف لعودة العلاقات بينه وبين الوفد حتى
إذا ما قدر له أن يقف موقف المعارضة الصريحة لعدم استجابة الوزارة لما
يطلب كان له حلفاء أقوياء بالإضافة إلى ما سيكسبه من عطف الرأي العام .

ولم يلبث الحزب أن سحب تأييده للوزارة وأصدر قراره في ٢١ أكتوبر
١٩٣٠ ، معللا ذلك بأن الوزارة مست أسس الدستور - على نحو ما فكرنا
في الفصل السابق - وهاجم صدقي قرار الحزب مبديا أسفه لأن المعارضة
جاءت من حزب صديق ، فردت عليه السياسة وقد حملته « أكفان صداقة
سياسية وأكفان ماض سياسي لم تشبه شائبة العبث بحقوق الأمة

F.O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend. July 17, (١٩٣٠)
1930.

(٢٠٠) السياسة ١٧ يوليو ، ١٨ أغسطس ١٩٣٠ .
F.O. 407/212, No. 78, Loraine to Hend. July 23, (٢٠١)
1930.

F.O. 407/212, No. 105, Hoare to Hend. Sept. 27, (٢٠٢)
1930.

لدفنها ، (٢.٢) • وهكذا بات الصراع وشيكا وسافرا بين الحزب والوزارة وبدأ بالفعل بتقليب كل منهما أوراق صاحبه ، صدقى يقول ان الدستوريين يتباكون على الدستور بعد ان عطلوه والدستوريون يقولون ان صدقى خطب بين ايدى محمد محمود مهللا ومباركا للدكتاتورية لحرصه على التعيين فى منصب رئيس ديوان المحاسبة ، حتى عوضته الوزارة بادرة شركة كوم امبو •• وظلت العلاقة على هذه الوتيرة ولهجة صحيفة الدستوريين تشدد وتعنف حتى اغلقتها الوزارة (٢.٤) •

ولعل اهم ما دلت عليه المواقف الجديدة هو تفكير صدقى فى تأليف حزب سياسى بعد ان خاب أمله فى تأييد حزب الأحرار - على حد قوله - وربما كان يطمح فى احداث انشقاق داخل حزب الأحرار بانضمام بعض فئات منهم لحزبه ، ولعله كان يقدر هذه العناصر سلفا مثلما حدث عام ١٩٢٥ عند قيام حزب الاتحاد وقد علل صدقى قيام حزبه الذى ألفه بطريقة فوقية وهو على رأس الجهاز التنفيذى للدولة برغبة الوزارة فى الاستناد لأغلبية برلمانية • وفى ١٧ نوفمبر اجتمعت الهيئة التأسيسية التى أعلنت قيام « حزب الشعب » برئاسة صدقى واصدار صحيفة تحمل اسم الحزب ، الذى تم تنظيمه باستخدام مهارة الاجهزة الادارية (٢.٥) • وقد انضم لجمعيته التأسيسية بعض اعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، مثلما كان مقدرا ، وهم : صالح اللوم وقلينى فهمى ومحمد مقبل وعيسوى زايد والياس عوض وأحمد رمزى وأحمد جاد الرب (٢.٦) ، وعموما لم يكن منهم أحد من قادة الحزب البارزين أو ممن يوجهون سياسته • وما أشبه برنامج

(٢٠٢) انسياسة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وتصريحات صدقى لـ «تلجراف» •
(٢٠٤) انظر خطب صدقى فى وفود المنوفية والمحامين ، احمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٢٤١ - ١٢٨٦ ثم السياسة ٢٦ و ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ •
(٢٠٥) Abul-Fadle, M., The Sidqi Regime in Egypt p. 180.
(٢٠٦) صدقى : منكراتى ص ٤٥ - ٥٧ ، هيكىل : منكرات ج ١ ص ٢٤٧ ، يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٠ - ٧٢ ، اسماء المؤسسين فى المقطم ١٩ يونيوس ١٩٣٠ •

الحزب الجديد ببرنامج حزب الأحرار حين نص على تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش والعمل على تحقيق استقلال مصر والمحافظة على سيادتها على السودان ٠٠٠ الخ (٢٠٧) ، مع بعض اختلافات في الصيغ فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية . وبشكل عام لم يأت الحزب في برنامجه بجديد مما جعل تأليفه معتمدا على سلطة الحكومة ومساندة القصر أكثر من اعتماده على تقديم سياسة جديدة .

وقد استقبل حزب الأحرار الحزب الجديد بالدهشة وشبهه بحزب الاتحاد - وكان الدستوريون قد احسنوا استقباله ! - وأسهمته صحيفته بحزب الياس وحزب الهشيم وحزب المصالح الشخصية ٠٠ الخ . وتساعلت : أى شعب هذا حزبه أهو الشعب الذى يرون أن تسعة منهم يرجحون بأربعة عشر مليوناً ؟ ثم اتهمت الحزب الجديد بأنه « سرق بعض مبادئ حزب الأحرار السامية » (٢٠٨) وتواكبت هذه المعارك مع استئناف المفاوضات بين الأحرار الدستوريين والوفديين وكثفت الاتصالات بالفعل خلال النصف الثانى من أكتوبر حتى نجحت فى تحقيق التعاون بينهما لإدارة دفة المعارضة . وفى ٢٤ نوفمبر تألّفت لجنة الاتصال بين الحزبين توصلت الى عقد ميثاق حدد أسس التعاون بين الحزبين ومقاومة الوزارة وانتخاباتها وعطلت الحكومة « السياسة » وصادرت « السياسة الاسبوعية » وعطلت وطاردت أى صحيفة فطقت باسم الأحرار الدستوريين بعد ان تطورت المعارك الى القراشق بالاتهام فى نزاهة الحكم (٢٠٩) .

وقد تفتق ذهن الدكتور هيكل بعد ان اوقفت الحكومة صحف الحزب تماما ، عن فكرة تصنيف سفر تاريخى ينشر بين الناس ، وبالفعل

(٢٠٧) البرنامج فى المقطم ١٩ نوفمبر قارنه ببرنامج حزب الأحرار وانظر تعليق زكى عبد القادر : اقدام ص ٢٧٠ .

(٢٠٨) السياسة ١٨ - ٢٠ نوفمبر سلسلة مقالات ضد الحزب ، ١ - ٢ ديسمبر ١٩٣٠ خطبتا محمد محمود وهيكى فى فارسكور ورد الشعب فى ٩ - ١٢ نوفمبر ، (٢٠٩) السياسة الاسبوعية ٢١ يناير نص محضر مجلس إدارة حزب الأحرار ، للوحدى ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ مارس ١٩٣١ افتتاحيات هيكل بها .

تأعده هيكل بالاشتراك مع المازنى وعنان بعنوان ، السياسة المصرية والانقلاب
الدستورى وما اشبه ذلك باصدار الحزب على النقيض منه كتاب ، اليد
القوية ، الدعاية لوزارته وعموما لم يترك الكتاب الجديد صغيرة ولا كبيرة
للوزارة الا احصاها فسرده تاريخ علاقة صدقى بالدستوريين منذ البداية
وسياسة الحكومة الادارية واستقالات العمدة والمشايخ ومحاكماتهم واثبت عجز
الحكومة عن تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق الأمن واختيارها
شركات انجليزية في مناقضاتها لكسب تأييد الدوائر المالية البريطانية
باحتلال ايطاليا لولحة الكفرة تحت سمع وبصر الحكومة (٢١٠) الخ وطبع
الحزب من كتابه عشرة الاف نسخة صادرتها الحكومة ثم أفرجت عنها بعد
ذلك .

وفي ٣١ مارس عقد ائتلاف بين الوفد والاحرار الدستوريين سمي « عهد
الله والوطن » اتفق فيه اصحابه على مقاطعة الانتخابات والعمل على اعادة
النظام الدستورى لتتولى الاغلبية الحكم ، وزيارة الأقاليم وعقد المؤتمرات
بغيرها لكن الحكومة كانت بالمرصاد فتدخلت اجهزتها لمنع تحركات المعارضة
بالقوة ، على نحو ما صور الدكتور هيكل تصويرا دراميا شيقا في
مذكراته (٢١١) . ومع ذلك ظل التنسيق بين الوفد والاحرار مستمرا حتى
يقيل أن محمد محمود سافر الى لندن لاقناع الانجليز بعودة الوفد الى
الحكم (٢١٢) ، كما ذكرت المصادر البريطانية أن محمد محمود قد بذل مساع
لدى دار المندوب السامى لاسقاط الوزارة حيث سأل السير برسى لورين
سؤالا محددًا : هل لدار المندوب السامى ان تتدخل لطرد صدقى من الحكم
نأم لا ؟ وأن لورين رد عليه بأنهم ليست لديهم سوى اجابة واحدة وهى انهم

(٢١٠) هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى صفحات ٢٨
و٢٢ و٤١٥ - ٤٦ - ٦٢ - ٦٧ - ٨٢ - ٩٩ - ١٠٢ .

(٢١١) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣٥ نص الميثاق فى الراقى : فى
العقاب ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٧ .

(٢١٢) وثائق عابدين محافظ الاحزاب السياسية ، المحفظة الاولى تقرير ك / ٢٠ /
٣١ / ٤

لن يغيروا اتجاههم وهو عدم التدخل في شئون مصر (٢١٢) ثم عاد محمد محمود ليقتراح على أحد رجال الدار المندوب السامي (سيمبل كامبل) تأليف وزارة قومية وان كان قد أجيب لى أن للتوصل لى مثل هذه الوزارة ينبغي أن يكون بفعل الجهود المصرية وليس بالتدخل البريطانى (٢١٤) . وهكذا تحرك رئيس حزب الأحرار لاسقاط الوزارة تحركا خطيرا لدى دار المندوب السامى ولكن خاب مسعاه ربما لأن الانجليز بحيادهم الخفيث كانوا يخشون عودة الوفد فى تلك الظروف ولثقتهم بأن محمد محمود لن يكون بوسعه اقناع الوفد باشتراكه فى وزارة يؤلفها هو وهكذا لم تر قيادة الحزب غضاضة فى طلب تدخل الانجليز للاطاحة بالوزارة ، مما يسجل أن القيادة كانت تستبجح مصالح الوطن وكرامته فى لعبة الصراع على السلطة .

وثمة محاولة أخرى بذلها حزب الأحرار لدى الملك ، شبيهة بمحاولته اإزاء وزارة انتحاس عام ١٩٣٠ ، حيث اجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٦ يونيو ١٩٣٢ ، وقدر بالاجماع رفع خطاب الى الملك يطلب اليه فيه « تأليف وزارة قومية تتولى حل الازمات الدستورية والاقتصادية والسياسية والخطية مما زجت هذه الوزارة البلاد فيه . » وتوجه محمد محمود بالخطاب فعلا الى الديوان الملكى ورفع لجلالته (٢١٥) . ولم يكن ارسال هذا الخطاب قد تم فى اطار التنسيق مع الوفد ، كما جرت العادة منذ عقد الحزبان ميثاقهما مما يوحي بأن التقارب مع الوفد قد بدأ يمر بأزمة ارتبطت بفكرة تأليف الوزارة القومية من ناحية ، وبعدم مجاراة محمد محمود للوفديين ، فى اصدار بيان معاد للانجليز من ناحية ثانية (٢١٦) .

F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Nov. 28, 1931. (٢١٣)

F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Dece. 19, 1931. (٢١٤)

وليس بقيقا ماأنكره هيك (منكرات ج ١ ص ٢٢٧) من أن فكرة الوزارة القومية خرجت من دار المندوب السامى وأن صاحبها لورين .

(٢١٥) نص الخطاب فى السياسة ١٧/٦/١٩٣٢ ، انظر تعليق صحيفة الشعب

عليه ٢٩/١٠/١٩٣٢ .

F.O. 371/16109, Loraine to Simon, June, 23, 1932. (٢١٦)

وقد فكر الخدوب السامى ان معلومات وصلته بشأن حدوث تسوية بين محمد محمود وصدقى خلال مقابلة شخصية تمت بينهما ، ولكنه اكد ان ذلك لم يستتبعه مصالحة بين حزبه وبين الوزارة (٢١٧) ، ويبدو أن المسألة كانت مبادرة شخصية من جانب صدقى ، لأن محمد محمود عاد ليذكر « الا فيلعلم صدقى باشا أننا نرفض يده لأننا لا يسعنا أن نتعاون مع من اساءوا لبلادهم » (٢١٨) .

ولسنا نبالغ في الاعتقاد بأن خلاف الوفد الداخلى ، الذى أدى الى خروج ثمانية من قادته على الحزب ، كان بسبب عدم قبولهم فكرة الوزارة القومية برئاسة عدلى يكن ، التى روج لها الأحرار الدستوريون ، فعارضى الثمانية زعامة حزبهم ممثلة فى مكرم عبيد والنحاس (٢١٩) ، ذلك لأن ابتعاد حزب الأحرار عن الوفد قد تم قبل بداية أزمة الوفد الداخلية فعلا ، ولعدم ثقة الوفد فى تحركات محمد محمود منذ البداية ، كما أن عدلى يكن نفسه كان قد رفض الفكرة ، بالإضافة الى أن محمد محمود قد بذل وساطات مخصصة للصلح بين فريقى الوفد (٢٢٠) .

وقد وقع خلاف بين الأحرار والوفد على صيغة الخطاب المزمع إرساله الى الملك، صرحت به صحيفة حزب الأحرار، وقد ردت عليها صحيفة الوفد بأنهم يريدون الوزارة أولا وأخيرا ، ولمصلحتهم لا لمصلحة الوطن ٠٠ (٢٢١) ، وبدأ جو الوفاق بين الحزبين يتسمم ، وقد زاد هذا وضوحا عندما حضر قادة الدستوريين حفلا أقامه المتشققون عن الوفد فى ١٢ يناير ١٩٣٣ ، ومع تزايد تباعد الحزبين تكثر الاشتاعات باقترب الأحرار الدستوريين من الوزارة أو من « الجهات العليا » ، وأن رئيسهم سوف يصبح نائبا لرئيس الوزارة ،

F.O. 371/16109, Loraïne to Simon, June, 24, 1932. (٢١٧)

(٢١٨) السياسة ١٠/٤/١٩٣٢ ، خطاب محمد محمود فى منزل عبد الرازق .

(٢١٩) الرافعى : فى اعقاب ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ ، هيكى : منكرات ج ١

ص ٢٢٢ ، رمضان : تطور للحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٧٥٥ - ٧٥٧ .

(٢٢٠) السياسة ٢٨ أكتوبر ١٩٣٢ .

(٢٢١) السياسة ٢٧/٢/١٩٣٣ ، كوكب الشرق فى ٢٦/٢/١٩٣٣

الى جانب وزير دستورى للمالية ، وأنهم يصطادون في الماء العكر ، لينجلى الصدا عن اليد الحديدية (٢٢٢) . وتصالح محمد محمود مع صدقى بسعى عدلى ، وصرح صدقى أنه لم يكن يريد العداء خاصة وهو مريض ولكنه أكد أن الصلات الشخصية لاتعنى بالطبع الاتفاق في وجهات النظر السياسية ، وقد طلب منه كامبل - وكان يقوم بعمل المندوب السامى - أن توقف الوزارة حملتها ضد محمد محمود ، فوافق صدقى (٢٢٣) ، بل لقد تنازل صدقى عن دعوى كان قد رفعها ضد محمد محمود لعبارات كان قد تقوه بها واعتبرها صدقى مخالفة للقانون ، وسبا لرئيس الوزارة (٢٢٤) وخفت لهجة صحيفة حزب الاحرار ضد الوزارة ، بل لقد ذكرت أن « الرجل الذى خاصمناه لم ينجر للنضال نضالا ظاهرا أو مستترا ، فمن الحق علينا أن نمهله » (٢٢٥) . وبالفعل أمهله الحزب وصحيفته حيث كان مريضا يعالج في أوربا ، وكانت تصل الى مسامعه تدخلات القصر الخطيرة في شئون الحكم ، مما جعله يقدم استقالته عند عودته في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ .

وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى في نفس اليوم وقد ضمت أعضاء الوزارة السابقة نيمًا عدا ثلاثة وزراء ، واستمر الاحرار في المعارضة وقد أسست صحيفتهم الرئيس الجديد «بالرجل الطيب» ، وفكرت أن كل شيء جهز له وكان حاضرا لامضائه ، وأنه كسب في زيارته الاخيرة لاوربا من العزم والنبوغ والعبقرية ما جعله قديرا ! (٢٢٦) ، والطريف أن هذه الوزارة التى أعلن رئيسها أنها وزارة مستقلة لاصلة لها بالاحزاب ، كان رئيسها ووزيران معه (على المفزلاوى ومصليب سامى) أعضاء في مجلس ادارة حزب الاحرار خلال العشرينات ، ثم تركوا الحزب ، وقد استقبل محمد محمود الوزارة الجديدة

(٢٢٢) الصريح ٣١/٩ ، ٢٢/٤/٢٠ ، روز اليوسف ٢٠/٤/١٩٣٣ .
 (٢٢٣) F.O. 407/217, No, 483, Campbell to Simon, May, 20, 1933.

(٢٢٤) السياسة ٢٦/٥/١٩٣٣ (القضية جنحة رفعها صدقى ضد محمد محمود ،
 (٢٢٥) السياسة ١٤/١٠/١٩٣٢) .
 (٢٢٦) السياسة ١٣/٩/١٩٣٣ ، ٢٨/٩/١٩٣٣ .

ببيان وصفها فيه بأنها ضعيفة ، والضعيف لا سياسة له ، وإن برنامجهما خال من الإشارة الى شيء ايجابي ، رغم أن رئيس الوزراء قد مد يده للحزب، وكان يرسل اليه موظفا يتردد عليه وينقل احاديثه وتقديره ومودته لقادته (٢٢٧)، وربما كان محمد محمود مدفوعا في هجومه بدافع شخصي ، حتى ان البيان جاء بلسانه وحده ، لأن الايام الاخيرة لوزارة صدقي قد أعطته احياء بأنه رجل الساعة ، خاصة عندما رأى أزمة الانشقاق تهدد الوفد ، ويؤيد هذا اتصاله بالمندوب السامي الجديد ، ما يلز لامبسون ، في ٢٤ يوليو ١٩٣٤ ومحدثته له بشأن الاوضاع الوزارية والانتعاش السياسي الذي سيعقب تحسن أسعار القطن عند انقشاع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث سأل لامبسون عن تصوره اذا أجريت انتخابات جديدة خلال عام ونصف وهل سوف يقاطعها الوفد فأجابه محمد محمود بأن الوفد سيقاطعها بالتأكيد . ذلك أن لديه اعتقادا وهو محق فيه ، بأن أي حكومة سوف تجري الانتخابات سوف لاتعطى الوفد أي فرصة للفوز ، كما أنه لن يدخل الانتخابات بموجب الدستور القائم ، وقد سأل محمد محمود عن رأى زعماء الوفد فأجابه لامبسون بأنه لم ير احدا منهم بعد (٢٢٨) .

وقد شنت صحيفة السياسة حملة موفقة ضد الحكومة اثارت فيها قضية نزاعة الحكم ، والتي بداتها باثارة مسألة كورنيش النيل وحكاية « دانتمارو » والعطاء بغير مناقصة وطالبت الحكومة باماطة اللثام عن الحقائق المستورة ، ثم اثارت الصحيفة بعد ذلك تحت عنوان دائم « نزاعة الحكم » سلسلة من التساؤلات حول عطاءات عهدت بها الحكومة بغير مناقصة لشركة ثور نيكروفت لاقامة خطوط كهربائية قيمتها ربع مليون جنيه ، كما اثارت مسألة تعامل مقاولين محدودين مع الحكومة ، وأعمال تمت بغير مناقصة أيضا أعطيت لشركة عبود وسيمنز ، وشراء وزير الزراعة لمنتجات وزارته ، وكان تركيز هذه الحملة على ابراهيم فهمي كريم ، وزير الاشغال السابق (المواصلات الحالي) وعلى المنزلاوي وزير الزراعة ، وقد تراشق الوزراء والمقاولون بالاتهامات وكانت قضية مثيرة شغلت الراى العام زمنا ، وشكلت

(٢٢٧) السياسة ١٩٣٢/٩/٢٨ ، بيان محمد محمود (السياسة ٢/١٠/٣٣) .

وعن تومند رئيس الوزراء للحزب ، هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٥٥
(٢٢٨) F. O. 371/17978, Lamp. to Simon, July, 27, 1934.

على اثر ذلك لجان التحقيق فيما اثارته مقالات « السياسة » وقدم رئيس تحرير الصحيفة ، حفى مصطفى محمود ، الى المحاكمة ، وكانت قضية الموسم ، انتهز خلالها حفى ومحاموه الفرصة لانتقاد العهد كله ووصمه بعدم الفزاحة ، واستمرت مرافعات النيابة والدفاع ما يقرب من ستة عشر شهرا استقدمت خلالها الملفات من الوزارات والمصالح ، وحكم فيها فى النهاية ببراءة حفى محمود (فى مايو ١٩٣٥) وعندما طعنت النيابة بالنقض رفض هذا الطعن (٢٢٩) . ولم تنزل « السياسة » بالوزارة حتى استقالت فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، فشيعتها بقولها أن هذه الاستقالة كانت ختام عهد بغض من وزارات غير مسئولة ، لارقيب عليها الا زكى الابراشى (٢٣٠) .

وتولت وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ فذهبت صحيفة الحزب تلاحقها بطلب الغاء الامتيازات والقوانين الاستثنائية ، وتستنطقها خططها وبرامجها ، وقد أبدى محمد محمود اعتقاده للامبسون أن الوفد اذا وافق على العمل بوزارة ائتلافية فلن تصمد هذه الوزارة أكثر من شهر ، اما اذا لم يشترك الوفد فان من الممكن أن تؤلف وزارة ائتلافية من العناصر السياسية الأخرى على أساس سياسة معلنة، ولم تكف اتصالات محمد محمود، فعاد يكرر حديثه على لامبسون فى ٧ فبراير ١٩٣٥ ، ووصل الى حد أن اقترح أن يقدم نسيم استقالة وزارته ثم يؤلفها من جديد على أن تضم عناصر قومية من كل الأحزاب . . . وأكد للامبسون أنه هو واصدقاءه مستعدون للمساهمة فى تنفيذ هذه الفكرة ، وقد علق لامبسون على ذلك بعد أن غادره محمد محمود « ان محمود باشا يبدو الآن فى صحة جيدة ولديه طاقة ، واننا يجب أن

(٢٢٩) السياسة ١٩٣٣/١١/٢٠ ، مقالات نزاهة الحكم ١١ - ١٦ مارس ١٩٣٤
محسن محمد : حكايات صحفية ص ١٤٤ - ١٧٠ وقد اعاد نشرها بكتابه « عندما يموت الملك » ص ١٩٠ ، وانظر تعليقا لمصطفى المنزلاوى (المصور ١٩٧٨/٦/١٦)
نكر فيه ان محكمة النقض قبلت النقض المقدم من والده فى ١٩٣٦/٢/٢٤ بعد ان ثبت لها خطأ الحكم فيما نسب اليه .
(٢٣٠) السياسة ١٩٣٤/١١/٧ .

نعمد عليه في المستقبل كرئيس لوزارة ، فهو مستقيم ومقنع ، (٢٣١) ، وقد
رشح لامبسون محمد محمود لحكومة بلاده بالفعل وزكاه بقوله أنه قوى ومعتدل
وله اتباع أقوياء ، وأن كان - لامبسون - قد أبدى تخوفه من رفض الملك ،
« فسوف تكون مخاطرة أن نتركه يواجه الملك الذي لن يؤيده في الوقت الذي
سيكون الوفد فيه معارضا ، (٢٣٢) » .

ويبدو أن الحزب في استعجاله والحاحه على الوزارة ليعرف رأيها في كل شيء ،
كان يريد أن يعرف على وجه التحديد حقيقة موقفها من الوفد فقد بدأ يحس
ميلها نحوه بوضوح ، خاصة عندما عقد بعض أعضاء الوزارة اجتماعا في
حديقة منزل نسيم باشا اشترك فيه بعض زعماء الوفد ، وشكلت على أثر
ذلك لجنة اتصال بين الوزارة والوفد ، فاعتبرت « السياسة » ذلك ظاهرة
طيبة تقضى على سياسة الصمت والكتمان وغمرت الاجتماع بقولها « ان
هذا الاجتماع يقيد أعمال الحكومة ويحدد مسئوليتها أمام الحزب الكبير الذي
تعتمد عليه » ، ووصفت رئيس الوزارة بأنه سكت دهرا ونطق كفرا ، وأنه
أهدر حقوق مصر ، بتصميمه على « تنسيم الناس » ، لتغيير السياسة
النسبية ، (٢٣٣) .

وقد كتب كيلي - القائم بعمل المندوب السامي - الى وزير الخارجية
البريطانية في ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ ، معبرا عن مخاوفه من الاعتماد على رجل
مثل محمد محمود « لانه لا يمكن الاعتماد عليه » ، في كل الاحداث الدولية الحرجة
ولعدم انقياده في المسائل الادارية ، كما أن لورين كان يعتقد ان فرض محمد
محمود على الملك في قمة معارضة الوفد مسألة على قدر كبير من المخاطرة ،

F.O. 407/218, Uo. 18, Lamp. to Simon, Feb. 8, 1935, (٢٣١)
371/17978, Lamp. To Simon, July, 27, 1934.
F.O. 407/218, Enc. in No. 19, Note of a Conversa- (٢٣٢)
tion; Feb. 9, 1935, and No. 27, Lamp. to Simon, May, 18,
1935.

(٢٣٣) السياسة ٢ يونيو ، ٤ أغسطس ، ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ .

ثم ان ثمة احتمال بان تتحول وزارة محمد محمود الى « استعراض الرجل الواحد One Man's Show » بسبب قوة شخصيته (٢٢٤) وعلى الاسس السابقة لاستجابات الخارجية البريطانية ، وتم استبعاد محمد محمود من المرشحين لتولى الوزارة .

ولم يكف هجوم الحزب على الوزارة الصديقة للوفد ، وكان هذا الهجوم بهدف كسب شعبية على حساب الوفد ، من خلال دمج الوزارة الصديقة له بالتواطؤ مع الاتجليز ، ومن خلال حشد الاحزاب المعادية له للاستماع الى خطب قادة الاحرار الدستوريين ، وبتحريك الطلاب ، وتحريضهم على استمرار ثورتهم (٢٢٥) ، في الوقت الذي لتجهت فيه مساعي الطلاب نحو التوفيق بين الزعماء ، الامر الذي انتهى الى تأليف الجبهة الوطنية ، وقدمت الوزارة استقالتها في ٢٢ يناير ١٩٣٦ لاخلاء الطريق امام وزارة قومية تتولى المفاوضات . ولم يتوان محمد محمود عن اغتنام الفرصة فقدم هو وصديقى كتابا الى على ماهر - الذى عرضه على لامبسون - يعرضان فيه الخدمة تحت رئاسة جبهة وطنية ، على ان يترك الباب مفتوحا لبعض الوقت ، فربما يغير الفحاس باشا رايه ويحل محل على ماهر فى الرئاسة ، اما اذا ظل على عناده ، حينئذ تجرى الانتخابات ، التى سوف يكون اجراؤها امرا ميسورا ضد الوفد (٢٢٦) ، ولكن الوفد لم يقبل ذلك كله ، وانتهت الازمة بتولى على ماهر تأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، وشكلت فعلا في ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وفى عهدها تألفت هيئة المفاوضات ، وأجريت الانتخابات التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، ومع ذلك كالت صحيفة السياسة المديح لوزارة على ماهر « التى كان حكمها قصيرا ، وانتاجها وفيرا فأنشأت وزارة الصحة وجمعية الصحافة والمجلس الاعلى للتعليم ، وأتمت قانون الازهر ، وحقت للجامعة

F. O. 407/218, Kelly to Hoare, Sept. 12, 1935. (٢٢٤)

F.O. 407/219, Enc. in No. 13, Note on the Student Movement, Jan 23, 1936. (٢٢٥) انظر

F. O. 407/219, No. 22. Lamp. to Eden. Jan, 27, 1936 (٢٢٦)

الكثير من أمانها ومكنت لهيئة المفاوضات ومهدت السبيل لقيامها بمهمتها .
الخ ، (٢٢٧) .

تولى مصطفى النحاس الوزارة في ٩ مايو ١٩٣٦ ، ولم يعد للاحرار الدستوريين من أمل سوى المعارضة السافرة ، فربما تؤتى ثمارها اذا ما قدر لصراع الوزارة المحتمل مع مصرى السلطة - الملك والجنوب السامى - ان يبلغ حد المواجهة السافرة ، خاصة وأن ظروف تولى الوزارة لم تكن مطمئنة لكليهما ، في الوقت الذى استعرض فيه الوفد عضلاته ، الى جانب الشرعية الدستورية ، بتحريكه قطاعات من الشباب الذين البسهم قميصا أزرقا ، وكون منها « جيشا شعبيا » لخدمة مصالح الحزب (٢٢٨) .

ومعارضة الحزب الحاكم مسألة ليست صعبة تماما على كل حال . قد يستعان فيها بعدد من النواب والشيوخ نوى مقدره خاصة ، وصحيفة اشتهرت بكفاءة رجالها ، وقيادة قوية متمرسة ، تستطيع باتصالها بمصرى السلطة ان تحسن استغلال الفرص ، وحزب الاحرار الدستوريين لديه هذه الأدوات جميعا ولكن معارضة الحزب للوزارة تأخرت بعض الوقت وذلك لاشتراك رئيسه في هيئة المفاوضات، في اطار الجبهة الوطنية وتحت رئاسة النحاس باشا ذاته . ثم ما لبث الموقف ان تغير عندما أصبح توقيع المعاهدة قاب قوسين ، مما سيسجل نجاحا للوفد اكثر من غيره ، عندئذ تعجلت « السياسة » الصدام مع الحكومة ، وكان قد أعلن رئيسها أن لاهزبية بعد اليوم ، فاتهمته حينئذ بالفاشية واتهمت حكومته بالظلم في توزيع اعلاناتها على الصحف، وإيثارها الوفديين في الحركات الادارية والترقيات ، ثم ذكرت « أن كان يراد بمصر أن تسير نحو الدكتاتورية الفاشستية ، وهى أقرب النظم الى الدكتاتورية الشيوعية ، فاننا نتقدم للحكومة بالمشورة ، أن تغير الدستور الحاضر ليتفق مع النظام الفاشيستي (٢٢٩) » .

(٢٢٧) السياسة ٢٢ أبريل ، ٨ مايو ١٩٣٦ ، محمود عزمى : وزارة المائة يوم والكتاب يؤرخ لعهد الوزارة وانجازاتها .

(٢٢٨) حول القمصان الزرق انظر : يونان لبيب : اصحاب القمصان الملونة في مصر ، المجلة التاريخية (٢١) عام ١٩٧٤ ثم

Jankowski, The Egyptian Blue Shirts, M.E.S., Jan. 1970

(٢٢٩) السياسة ٢ أغسطس ١٩٣٦ .

• بيد أن توقيع المعاهدة جعل « السياسة » تطرح العلاقة مع الحكومة على نحو جديد ، فتسألت عن تنفيذ المعاهدة وهل سيقع على عاتق الجبهة الموقعة لها أم تتولاها حكومة الوفد ، ثم نبذت المسألة الأولى ، ورات عودة النظام البرلماني « الى صورته الطبيعية » الى أن يتطور بما يحقق التعاون بين الهيئات السياسية (٢٤٠) ملامحة بذلك الى أن النظام القائم ليس برلمانيا بشكل طبيعي ، وقد رأت مجلة آخر ساعة في ترويج « السياسة » لهذه المسألة اجترارا لفكرة الوزارة القومية ، التي يكون للدستوريين فيها نصيب « ولو نصيب الثعلب في وليمة الاسود » (٢٤١) وقد زاد الامر وضوحا أن أدلى هيك بتصريح لمجلة المصور ذكر فيه أن البلاد أصبحت في عهد جديد يقتضى التفاهم والتعاون فيما تناولته المعاهدة ، وأن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم مادامت الاحزاب المصرية على حالها من عدم الثقة والاخلال للمصلحة العامة لذا يجب أن يعاد النظر ، في تكوين الاحزاب حتى يمكن أن تتفاهم وتتعاون (٢٤٢) ، ولكن لم يلق الدستوريون استجابة لذلك كله من جانب الوفد ، بل على العكس سارت وزارته في الحكم سيرة حزبية يرضى بها أنصاره في الاقاليم ، ويدعم نفوذه في أجهزة الادارة ، ففصلت الكثير من العمدة والمشايخ ، المنتمين للاحرار الدستوريين ، كما أحالت بعض الضباط المواليين لهم الى المعاش وأغدقت على أنصارها رتبا لا حصر لها ابتهاجا بالمعاهدة (٢٤٣) • ولذا تراجع حزب الاحرار عن فكرة الوزارة القومية وفكرت صحيفته « أن الحكمة تأبى أن يطلب رجل الاشتراك في الحكم بدعوى تنفيذ المعاهدة ، كما أن في ذلك انكارا لحق المعارضة في الوجود » (٢٤٤) •

-
- (٢٤٠) السياسة ٢١ أغسطس ١٩٣٦
 - (٢٤١) آخر ساعة ٦ سبتمبر ١٩٣٦
 - (٢٤٢) المصور ٢٥/٩/١٩٣٦
 - (٢٤٣) هيك : مذكرات ج ١ ص ٤١٨ - ٤١٩ ، خطبة محمد محمود في السياسة للاسبوعية ١٣/١١/١٩٣٧
 - (٢٤٤) السياسة ٢٠/١٠/١٩٣٦ ، الوزارة القومية لاملح لها ، الاهرام ٢١/١٠/١٩٣٦ ، آخر ساعة ١/١١/١٩٣٦

وكما مر بنا ، أثار الحزب مسألة مشروع توليد الكهرباء داخل مجلس النواب كجزء من خطة المعارضة ، واتهم الحكومة بتصرفات تنافى نزاهة الحكم في الوقت الذي كان الوفد قد خرجت منه مجموعة النقراشي وأحمد ماهر لتخلف جرحا عميقا في كيان الحزب ، كما عين على ماهر رئيسا للديوان الملكي ، وبدأ القصر يتأهب للصراع من جديد ، غدت ذبابة الخطر يحدق بالوزارة من كل جانب ، واقترب الاحرار الدستوريون من القصر ، على ما وصف هيكल في مذكراته بأنهم « رأوا اتجاها جديدا في سياسة القصر ، ورأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب حديثا رطبا متفائلا ، وشجع الاحرار رئيسهم على متابعة الاتجاه الجديد » ، وتبع ذلك ارسال الحزب برقية للملك الشاب أعرب فيها عن « ولائه واخلاصه لذاته العلية وتهنئته بخطبته الميمونة » ، (٢٤٥) ، وفي نفس الوقت راح الحزب مع بقية عناصر المعارضة ينسق أساليبه بتدبير خطط مختلفة للهجوم على الوزارة ، وكان منها الاتفاق على الانسحاب من البرلمان (٢٤٦) ، وقدم قادة الحزب التماسات الى الملك امتلأت بالشكوى من فرق القمصان الزرقاء ، وكتب هيكل في السياسة الاسبوعية « ومن عجب أن يقال أن هذه الميليشيا وجدت لحماية الدستور . . فمن ذا الذي يريد أن يعتدى على الدستور . . ان احدا لا يستطيع أن يغير الدستور الا جلالة الملك ، وهو لا يغيره الا بان يضع نظاما محله سواء أفعل ذلك من طريق دستوري أم من طريق الانقلاب » ، (٢٤٧) ، وكانت أزمة تعيين عضو في مجلس الشيوخ بين الوفد والقصر ، حيث أراد

(٢٤٥) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٤٤ - ٤٥ وأنظر كذلك السياسة ٢٣/١٠/٣٧ ، والسياسة الاسبوعية ٢٣/١٠/٣٧ ، وعن فساد الوفد أنظر : Kirk, G. The Corruption of The Egyptian Wafd, M. E. Affairs, Dece. 1963, p. 30.

وعبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ٩٤٨ القسم الاول ص ٤٧ ، ومجلة التشريع الاسلامي : القاهرة ١٩٣٩ عدد خاص بعنوان النحاس باشا ناظرا لوقف .

(٢٤٦) F.O. 407/221, No. 12. Lamp. to Eden, July; 28, 1937.

(٢٤٧) السياسة الاسبوعية ٤/٩/١٩٣٧ .

الوفد تعيين عضو وفدى وأراك القصر تعيين عبد العزيز فهمى ، فكانت في الواقع أزمة بين الوفد من ناحية والملك والاحرار الدستوريين من ناحية أخرى ، فعبد العزيز فهمى رئيسهم السابق ، ولعل القصر كان على علم بمقدرة الرجل على المعارضة وكفافته لخصومة الوفد ، وقد رفضت الوزارة طلب القصر ، معطاه ذلك بأنه خصم لها (٢٤٨) .

وسخرت السياسة من « الزعامة الوفدية » وتساعلت عن وظيفتها بعد أن أصبح للبلاد ممثلوها الرسميون في الداخل والخارج وأصبحت مملكة دستورية على عرشها ملك دستوري ، وكتب هيكمل مقالا أستعرض فيه « أسطورة الزعامة أو مشيخة الطرق السياسية » وكيف أنها تفاوضت عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ولم تحقق لمصر شيئا . وفي مقال آخر ذكر أن لنظام حزب الاغلبية زعامة كالزعامة الفاشستية (٢٤٩) .

وقد تولى محمد محمود حشد الاحزاب المعارضة للوفد في داره واتفقوا على أن يدعو كل حزب منهم أعضاء مجلس ادارته وهيئته النيابية للتشاور، ثم اجتمع مع صدقى وحلمى عيسى وحافظ رمضان في نادى محمد على في ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ ، حيث استأنفوا بحث الحالة السياسية ، وامضوا عريضة لرفعها للملك حملها محمد محمود الى ديوانه (٢٥٠) ، وقد بلغ من تراشق الحكومة وحزب الاحرار بالاتهامات ، أن اتهمت الحكومة محمد محمود وأشياعه بأنهم يعملون على إثارة الشغب ، وأنهم وزعوا لذلك النقود علانية ، وأن الحكومة لديها ما يثبت هذا ، وقد رد محمد محمود بأن ذلك افتراء يتولى القضاء أمر تصفيته ، وفي المقابل اتهم هيكمل الحكومة بأنها تحرك الجماهير نحو أعمال العنف ، وأنها بحمايتها الثائرين انقلبت من حكومة الى عصابة

F.O. 407/221, No. 25, Lamp. to Eden, Dece. 25, (٢٤٨)

1937.

(٢٤٩) السياسة الاسبوعية ١٩٣٧/٩/١١ (مقالاتنا وفديون وزعاميون ثم اسطورة الزعامة) و ١٩٣٧/١١/٢٠ (أزمة مصر السياسية لهيكمل) .
(٢٥٠) السياسة ١٩٣٧/١١/١٧ ، الاهرام والمصرى ١٩٣٧/١١/١٩ .

تحمل وزر انثورة (٢٥١) .

وهكذا ارتبط صراع الحزب مع الوزارة الوفدية بعاملين أساسيين :
أولهما صراعها مع الملك ، ذلك الصراع الذى استهلك جزءا كبيرا من نشاطها
وجعلها باستمرار فى حالة دفاع عن بقائها باسم الدستور ، وثانيهما ،
انشقاق الحزب الذى تألفت منه ، ذلك الانشقاق الذى آذن بخروج مجموعة
أحمد ماهر والنقراشى ، وصراعهما مع القيادة الوفدية ، فهذان العاملان
قد أعفيا حزب الاحرار من عبء الانفراد بمعارضة الوزارة .

* * *

لقد بذلت محاولات من جانب القصر عن طريق على ماهر للضغط على
النحاس باشا لتأليف وزارة ائتلافية دون جدوى ، ومن ثم صمم الملك على
إقالة وزارته وأن يعهد الى محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اعتبر
لامبسون هذا الامر انقلابا من جانب القصر (٢٥٢) ، وبالفعل لم يكن هناك
مرشح لتولى الوزارة أهم من محمد محمود ، لأن تجربة صدقى لم تزل ماثلة
للأذهان ، بالإضافة الى أن الدكتور ماهر لم يحظ بالتأييد المطلوب داخل
الهيئة الوفدية ، التى أيدت النحاس تأييدا ساحقا . ألف محمد محمود
وزارته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد ضمت كل العناصر اللاوفدية والمستقلة
الناوثة للوفد ، وهكذا عاد الاحرار الدستوريون الى الحكم بعد غياب دام
ثمانى سنوات وثلاثة أشهر ، عادوا ليجمع الحكم ما تفرق من أصحابهم ،
وليبحث الحياة فى صحيفتهم ، وليبد لهم من بعد ضعفهم قوة ، وقد ضمت
الوزارة الجديدة ستة عشر وزيرا من كبار الشخصيات السياسية فتولى
محمد محمود وزارة الداخلية الى جانب الرئاسة كما ضمت من كبار الدستوريين
أحمد خشبة (لثقافية) ، عبد العزيز فهمى ولطفى السيد والدكتور هيكل
(وزراء دولة) ثم محمد كامل البندارى (الصحة) ، يضاف الى ذلك اسماعيل

(٢٥١) الأهرام ١٩/٢٥/١٩٣٧ بلاغ رسمى ورد محمد محمود عليه ، السياسة
الاسبوعية ٢٥/١٢/٣٧ (من الحكم اليوم لهيكل) .
F.O. 407/221, No; 87, Lampson to Eden, Dec., 28-29, (٢٥٢)

صدقى وعبد الفتاح يحيى ، من رؤساء الوزارات السابقة ، وكذلك رئيس الحزب الوطنى حافظ رمضان ، لى جانب عدد من المستقلين . وكان الهدف من هذا الحشد اجراء الانتخابات الجديدة التى تستطيع الوزارة من خلالها ، بتوجيه الادارة ، حرمان الوفد من أية أغلبية محتملة ، وهو ما حدث بالفعل .

وفى اول لقاء لمحمد محمود مع السفير فكر الاخير عنه أنه كان مشجعاً وأن محمد محمود أكد له أنه سيكون متعاوناً « وأننا التقينا كصديقين قديمين وأكد لى تصميمه وعزمه على أن نظل أعظم الاصدقاء ، تربطنا أخلص العلاقات ، وأضاف السفير أنه ذكر له أن مسألة الدفاع عن مصر ستكون فى المحل الاول من برنامج وزارته كما ذكر أن وزير الخارجية - عبد الفتاح يحيى - لسوء الحظ رجل لا نصيب له من الذكاء ، من ثم اقترح أن أظل على اتصال مباشر به . . وعلاقته بالملك طيبة ولكنه قرر أن يوقفه عند حده اذا ما حاول تجاوز سلطاته الدستورية أو وظيفته ، (٢٥٣) .

وقد أبدى محمد محمود اعتقاده أن الملك فاروق سوف يكون متعاوناً معه تعاوناً تاماً ذلك أنه سلس ، ومن ثم لن تثار مثل تلك العقبات التى كان يثيرها والده الملك فؤاد فى وجه وزارته السابقة (٢٥٤) وكانت المهمة الاساسية لهذه الوزارة هى اجراء الانتخابات ولكن محمد محمود رأى أن يتمهل بعض الشئ لاعتقاده بأن مرور فترة قصيرة من الحكم الصالح سوف تضمن لحكومته أغلبية محترمة (٢٥٥) ، وخلال الشهور الثلاثة الاولى من عمر الوزارة قامت بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة أحدثت بها عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية وأطت الموالين لها مطهم ، حتى لقد شهد السفير بأنه بات واضحاً أن الانتخابات سوف « تطبخ » بواسطة الحكومة (٢٥٦) .

F.O. 407/222, No; 2, Lamp. to Eden, Jan, I, 1938. (٢٥٣)

F.O. 407/222, Enc. in No. 7, Conversation between the Egyptian Prime Minister, Kelly and Smart. (٢٥٤)

F.O. 407/222, Enc. in No. 7; Loc; Cit. (٢٥٥)

F.O. 407/222, No. I, Lamp. to Eden. Feb. 8, 1938. (٢٥٦)

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور ماهر والفقراشي قد كوفروا « وفداً سعدياً » أو الهيئة السعدية كما سميت فيما بعد ، ولم تنشر الهيئة برنامجاً لها باعتبارها حزباً سياسياً جديداً لأن رجالها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد ، بل رأوا أن الزعامة الوفدية هي التي خرجت عن مبادئه الأصلية (٢٥٧) ، وعموماً وجد هؤلاء أنفسهم في معسكر خصوم الوفد الأصلي ومن ثم دخلوا الانتخابات مع حزب الحكومة على أمل الفوز بمقاعد لها وزن ، وهو ما حدث بالفعل ، وعقب ظهور نتيجة الانتخابات قدمت الوزارة استقالتها إلى الملك في ٥ أبريل ١٩٣٨ ، ولكن الملك استبقاها ثلاثة أسابيع معلقة في جو أزمة وزارية حددت الاحرار الدستوريين أكثر من مرة في الوقت الذي افتتح فيه البرلمان وألقى محمد محمود خطاب العرش الذي وصفه السفير بأنه ليس له لون يميزه عن غيره (٢٥٨) . كل هذا واستقالة الوزارة معلقة مما يثير للدهشة والا فكيف يتقدم بخطة حكومته إلى البرلمان واستقالته معلقة أمام الملك ان شاء قبلها وان شاء رفضها ؟

وكما تنبأ لامبسون بأنه يحتمل ألا يترك على ماهر محمد محمود يتمتع بمنصبه دون ازعاج وان المتاعب لن تلبث ان تحدث بين القصر ورئيس الوزارة (٢٥٩) ، فلم يلبث الملك أن كلف محمد محمود بتأليف الوزارة وطلب إليه كشفاً بأسماء الوزراء ثم استبقاه وطلب كشفاً ثالثاً ورابعاً وخامساً ، وقيل في تعليل ذلك أن اسم البنداري لم يكن وارداً بها بحجة أنه رجل على ماهر الذي ينقل إليه مايجرى في مجلس الوزراء ، ثم قدم محمد محمود كشفاً أخيراً وبه اسم البنداري ، ومع ذلك لم تحل الأزمة فبات واضحاً أن السبب هو احراج محمد محمود وقد تساعل هيكل : هل أريد بذلك لقناع محمد محمود أو غيره بأنهم لا أمل لهم إلا أن ينزلوا عن ارادة القصر ؟ (٢٦٠) ، وكان على

(٢٥٧) يونان ليبب : الاحزاب المصرية ص ٦١ ، هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٥ .

السياسة ١٩٣٨/٢/٤
F.O. 407/222, No; 41, Lamp. to Hali, April, 13, 1938. (٢٥٨)

E.O. 407/222, No. 7, Lamp to Eden, Jan. 7, 1938. (٢٥٩)

(٢٦٠) هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٧ - ٩١ (يرى تفاصيل الأزمة)

ماهر في الايام الاولى للوزارة قد عرض على محمد محمود المضي في فكرة التحكيم بين القصر والوزارة فيما يتعلق بسلطات الملك الدستورية ، بغرض ترسيخ احكام تؤكد حق الملك في ان يحكم ويملك مما ، ولكن محمد محمود تخلص من الاستجابة لذلك وفكر لعل ماهر ان الامور بيننا لن تكون في حاجة الى تحكيم وان العمل سيستمر في حدود التعاون والوثام ، ففهم على ماهر من ذلك معنى التسليم بحكم القصر ولكن محمد محمود لم يكن يرمى الى هذا المعنى (٢٦١) .

وثمة سبب آخر للالزمة قدمه السفير مؤداه ان محمد محمود اضطر بحكم الولاء الحزبي ان يرشح بعض اعضاء حزبه لمنصب وزارية ولكن على ماهر لاجابة بعدم موافقة الملك على ذلك (٢٦٢) ، على اى حال لم يحسم الصراع بين محمد محمود وعلى ماهر ، الذي تؤكد العديد من المصادر انه كان طامعا في تولي الوزارة بنفسه ، وانه ترك محمد محمود يرث مصطفى النحاس الى حين (٢٦٣) ، وبالرغم من انتهاء الالزمة مؤقتا ، بعد ان استطاع عبد الفتاح يحيى اعادة جسور العلاقات بين القصر ورئيس الوزارة (٢٦٤) ، فقد قبلت استقالة الوزارة وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٧ أبريل ١٩٣٨ ، ولم يكن البندارى بين اعضائها حيث عين وكيلا للديوان الملكي ، مما يجزم بان المسألة لم تكن تتعلق به ، بل هي سلطة القصر ورغبة على ماهر في تدعيمها من ناحية والاستعانة بها ليتمكن من تولي الوزارة بنفسه كما فكرنا ، خاصة وكان قد صرح للامبسون في ٢٥ يناير ١٩٣٨ انه بذل

(٢٦١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ - ١٩٤٨ ، قسم اول
ص ٢١٨ - ٢١٩

F.O. 407/222, No. 39, Lamp. to Hali. April, 22, 1938. (٢٦٢)

يلاحظ ان الوزارة قد ضمت رشوان محفوظ ومصطفى عبد الرازق من الدستوريين
ايضا .

F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali May, 6, 1938. (٢٦٣)

ومحمد التاجي : من اسرار المعاشية والسياسة ص ٢٠٢

F.O. 407/222, No. 43, Lamp. to Hali April 27, 1938. (٢٦٤)

جهدا شاقا لتأليف هذه الوزارة ، وفكر أن القصر كانت له اليد الطولى في تأليف جميع للوزارات في مصر وهكذا رضخ محمد محمود لما أراداه القصر وعلى ماهر مدفوعا بالحرص على تولى السلطة خاصة وقد بذل أقصى جهده لتأمين فوز حزبه وأنصاره بالأغلبية المطلوبة في الانتخابات . ولو أن هذه الأزمة قد حلت رسميا ، كما يقول لامبسون ، إلا أنها قد أحدثت هوة عميقة بين القصر ورئيس الوزراء ، حتى بات متوقعا ألا يمر طويل وقت قبل حدوث صدام آخر يتخذ مناسبة لإخراج محمد محمود من الحكم ، وأضاف لامبسون أنه لو أن على ماهر كان حكيما فانه سيتمنع الحكومة الحالية للوقت الكافى ، وسيمد لها الحبل الذى تشنق به نفسها ، كما هو سبيل كل الحكومات المصرية ، ويمكن أن يقال بعد الأزمة الأخيرة أن على ماهر قد ألقى بالققاز متحديا محمد محمود بتعيين البندارى وكيلا للديوان الملكى (٢٦٦) . ولم يلبث على ماهر أن قدم استقالته من رئاسة الديوان في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ذاكرا فيها أنه بعد تجلوز الصعوبات المتعلقة بالأزمة الوزارية ، فإن الظروف العملية تقتضى منه أن يقدم استقالته ، ولكن الملك رفضها بعبارات كلها اطراء مما أوحى لدى الكثيرين بأنه كان يهدف بهذه الاستقالة تقوية مركزه داخل وخارج القصر (٢٦٧) .

وهكذا سنح الأحرار الدستوريون فى الحكم ما يقرب من الأربعة شهور ، لم يقوموا خلالها إلا بالاجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية فى مصر بشأن الحركات الادارية مما يخدم أنصارها ومؤيديها من ناحية ، وبما يخلصها من خصومها الذين فعلت بهم الحكومة السابقة نفس الشئ ، كذلك استصدرت هذه الحكومة مرسوما فى ٨ مارس ١٩٣٨ يحظر وجود الجمعيات أو الجماعات التى لها صورة تشكيلات شبه عسكرية (القمصان الملونة) (٢٦٨) .

F.O. 407/222, No. 10, Lamp. to Eden(Jan. 25, 1938. (٢٦٥)

F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali, May, 6, 1938. (٢٦٦)

F.O. 407/222, No. 49, 50, Lamp. to Hali, May, 9, 11, 1938. (٢٦٧)

F.O. 407/222, No. 12, Lamp. to Eden, Jan. 26, 1938. (٢٦٨)

ويحسب لهذه الوزارة أيضا أنها استصيرت مرسوما بتخفيض فوائد الديون إلى ٥٪ في المواد المدنية و ٦٪ في المواد التجارية ، وقد شكلت هذه الحكومة لجنة برئاسة عبد العزيز فهمي لتضع تقريرا حول الاستثناءات التي تمت في عهد الوزارة السابقة ، ولكن اللجنة رأت مما اطلعت عليه من مستندات أن في عهود الوزارات السابقة وفي مقدمتها وزارتي محمد محمود و صدقي ، فضائح مخزية فامتنت مهمة اللجنة إلى عهود تلك الوزارات ، وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء وإن كان قد أبقى في طي الكتمان (٢٦٩) .

وقد انجزت هذه الوزارة مهمتها الأساسية وهي إجراء الانتخابات ، وذلك لاكساب وجودها الشرعية المطلوبة ، فحاربت الوفد أرضاء للقصر رغم أن رئيس ديوانه أراد أن يرغم أنف رئيس الوزارة ، تمهيدا للتخلص منه عندما تحين الفرصة ، بينما تصور رئيس الوزراء وحزبه أن الأغلبية النسبية التي حصل عليها في الانتخابات تؤهلهم للحكم « بشكل دستوري » ، رغم القصر ورئيس ديوانه ، ولكنه كان واهما فلم يكد يتخلص من الوفد حتى ووجه بخضم جديد .

خرج التشكيل الوزاري الجديد وقد استبعد من الوزارة السابقة كل من عبد العزيز فهمي وكامل البنداري وبهي الدين بركات وحسين رفقي وحافظ رمضان ، ودخلها دستوريان جديدان هما رشوان محفوظ (الزراعة) ومصطفى عبد الرازق (الاوقاف) ، ويبدو من ذلك أن الوزارة قد دعمت بالدستوريين أكثر ، وكذلك ضحى الحزب برئيسه القديم ، ولم يلبث اسماعيل صدقي وزير المالية أن قدم استقالته في ١٨ مايو ١٩٣٨ ليتولى وزارته محمد محمود بنفسه تاركا وزارة الداخلية للطفى السيد ، كما تخلصت الوزارة الجديدة من وزراء الدولة الأربعة ، وقد قدر لهذه الوزارة ألا تعمر أكثر من شهرين (٢٧ أبريل - ٢٤ يونيو) انقضيا في صراع مرير بين محمد محمود وعلى ماهر ، وكان الأخير قد قوى مركزه بمناورة الاستقالة ، كما أطلق القصر جعاعة مصر الفتاة وصحيفتها ، التي كان يديرها كامل البنداري من داخل القصر ذاته لتهاجم الوزارة بحرية تامة (٢٧٠) ، ونتيجة لهذا كله لم تستطع

(٢٦٩) الراغبى : فى اعقاب ج ٢ ص ٦٤ ، المصرى ١٩٣٨/٧/٢٧ .
(٢٧٠) E. O. 407/222, No. 54, Lamp. to Hali. May, 20, 1938.

الوزارة أن تنفذ شيئاً من برنامجها ، كما يعترف بذلك الدكتور هيكل الذي ذكر أنه قد ترك لكل وزير حرية القيام باصلاح مايراه من شئون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الراى فى تنسيق شىء (٢٧١) . ونتيجة لصراعها مع الوفد فكر محمد محمود فى الاستفادة دىل للوزارة بالهيئة السعدية ، والاعتماد على أغلبيتها البرلمانية لمواجهة دسائس على ماهر ، وقد أطلع لامبسون على تفكيره هذا وقال ان السعديين سوف يقبلون ذلك بالارتياح ، على أن يمثلهم أحمد ماهر والنقراشى ووزيرين آخرين ، كما أن هناك هدفا آخر يمكن فى ألا يترك السعديون يلعبون لعبة خاصة بهم ، فوصف لامبسون هذه الفكرة بالمهارة ثم سأله : هل تعتقد أن أحمد ماهر سيعمل ضد أخيه فأكد محمد محمود بأنه سيفعل ذلك وأضاف أنه اذا رفض الملك فسوف تنتهى المسألة بتولى على ماهر الوزارة على أنقاض النظام البرلمانى (٢٧٢) ، وهكذا أراد محمد محمود أن يضرب فى اتجاهين فى وقت واحد : مقاومة على ماهر ، وجذب السعديين الى معسكر الوزارة حتى لا يشتغلون لحسابهم معتمدين على أغلبيتهم فى مجلس النواب (٨٠ مقعدا) ، وقد عرض محمد محمود فكرته على الملك فاستحسنها فى البداية ، وأبدى رغبته فى أن يظل فى الحكم ثلاث سنوات ولكنه أبدى تخوفه من وجود النقراشى فى الوزارة لأنه سوف بسبب المتاعب ان عاجلا أو آجلا ، ولكن محمد محمود طمأنه بأنه سيقبض ان لم يلزم حدوده ، وفى نفس الوقت لم تغمض عين على ماهر عن تحركات رئيس الوزارة فقبل حديث الأخير مع الملك بأسبوع كان على ماهر قد ذهب الى النحاس فى بيته وذكر له أن الوزارة للحالية ليست محلا للرضا وانها سوف تسقط ، وسأله عما يجعله يتخلى عن الماضى ، فرد النحاس بطلب وزارة محايدة تجرى الانتخابات وتعيد الحكم الى الاغلبية ، ورشحا حافظ

(٢٧١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٢٤

F.O. 407/222, No. 57, Lamp. to Hali, June, 15, 1938. (٢٧٢)

وليس نقيقا ماذكره هيكل (منكرات ج ٢ ص ١٢٤) من أن محمد محمود لم يشرك الهيئة السعدية معه فى الحكم فى وزارته الثالثة لأنها كانت جديدة لم يصورها الزمن حيث أن هذه الهيئة كان لها من المقاعد فى النواب مثلما كان للحرار الدستوريين قريبا ، بالإضافة الى ماضى رجالها السياسى .

عفيفى وعبد الفتاح يحيى للوزارة المقترحة ، وقد أستنتج لامبسون من هذه الروايات أن على ماهر يعمل دون حساب لسلطة الملك فاروق نفسه (٢٧٢) ، على أى حال لم يرحب أحمد ماهر بالاشتراك فى الوزارة لتأييد محمد محمود ضد محاولة اضعاف مركزه من جانب أخيه ، وفرض دكتاتورية للقصر وإن كان قد أراد فيما بعد أن يتولى السعديون وزارتي المالية والداخلية (٢٧٤) ، وقد أبدت صحيفة البلاغ ، وثيقة الصلة بالقصر آنئذ ، ترحيبها بذلك . لاستقرار الحكم لأن السعديين إذا ألفوا الوزارة وحدهم فسيكونون فى نفس المكز الذى توجد فيه الوزارة حاليا ، إذ لا الاحرار وحدهم ولا السعديون وحدهم قادرون على الحكم الثابت المستقر (٢٧٥) .

وبالفعل أعلن التشكيل الجديد للوزارة ، وزارة محمد محمود الرابعة والاخيرة (١٩٣٨/٦/٢٤ - ١٩٣٩/٨/١٨) وقد تضمن خمسة مناصب لكل من الدستوريين والسعديين ، وثلاثة للمستقلين وكان للسعديين ما أرادوا فحصلوا على وزارة المالية التى تولاها الدكتور ماهر ، والداخلية وتولاها النقراشي (٢٧٦) .

وكان اول عمل لمجلس الوزراء الجديد تقديم واجب الثناء والشكر للملك الذى اختار تأييد اشتراك الحزبين فى الوزارة رغم ارادة على ماهر ، كما قرر مجلس الوزراء اطلاق اسم الملك فؤاد على المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده (٢٧٧) . وقد طرح محمد محمود سياسة وزارته فى أكثر من

F.O. 407/222, No. 58, Lamp. to Hali. June, 24, 1938. (٢٧٣)

ولم يكن على ماهر هو الذى أراد تقوية وزارة محمد محمود باشتراك السعديين كما يقول رمضان ، تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ١٩٤٨ القسم الاول ص ٢٤٢ .

F.O. 407/222, No. 59, Lamp. to Hali. June, 24, 1938. (٢٧٤)

(٢٧٥) البلاغ ٢٢/٦/٣٨ ، المقطم ٢٢/٦/٣٨ .

(٢٧٦) انظر تعليق يونان لبيب ، تاريخ الوزارات ص ٤١٦ - ٤١٧ .

(٢٧٧) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٤١ ، واضاف انه اقترح ان يطلق اسم فاروق

على جامعة الاسكندرية فوافق جميع الوزراء (وفى عهد هذه الوزارة عاد لطفى السيد مديرا للجامعة - قصة حياته ص ٢٠٠ ، أصبح علوبة نقيبا للمحاميين ، انظر نكرياته ص ٤٩٢) .

مناسبة اولها خطاب قبوله تأليف الوزارة ثم خطابه في ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ ، وكذلك خطاب العرش في ١٩ نوفمبر من نفس العام . وقد تضمنت هذه السياسة ماتضمنته برلمج للحكومات السابقة من استكمال وسائل الدفاع وتقوية دعائم الديمقراطية والأخذ بأسس الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى . . الخ ، وان كانت مسألة الجيش والدفاع قد حازت قدرا أكبر من المؤلف ، ويرتبط ذلك بأوضاع مصر بعد المعاهدة ، حيث بدأت أبواب الكلية الحربية تفتح للطلاب وأقبل الشباب عليها مع زيادة وحدات الجيش ومضاعفة العناية بسلاح الطيران واتخاذ عدة لاتشاء قطع بحرية لاستكمال الدفاع عن السواحل ، وأنشئت مدرسة أركان الحرب العالية وقواعد مدرسة الضباط العظام . . الخ كما تم اعداد تعديلات لقانون التجنيد تكفل المساواة بين الافراد والطوائف (٢٧٨) ، وفي مجال الاصلاح المالى أصدرت الوزارة كادرا جديدا للموظفين اقره مجلسها في يناير ١٩٣٩ ، كما قدمت للبرلمان مشروع قوانين الضرائب والتي صارت بعد اقرارها الحجر الاساسى للنظام الضرائبى الجديد وتضم ضرائب الايرادات على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ورسم التمغة ورسم الايلولة على الشركات ، وكانت الضرائب محصورة على العقارات فقط مما يتنافى مع العدالة الاجتماعية فاوجدت القوانين شيئا من التوازن بين الممولين في تحمل الأعباء واشركت الاجانب في تحمل نصيبهم من الضرائب ، مما أمد الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشروعات الاصلاح (٢٧٩) . وقد أبدى السفير البريطانى اعتقاده بأن ايرادات الدولة لن تستطيع أن تحقق المشروعات انطموحة والعسكرية خاصة ، برغم مقترحات الضرائب الجديدة ، والتي لا يحتمل - في رأى السفير - أن تمثل مصدر ايرادات كبيرة لفترة طويلة ، بالاضافة الى نقص ايرادات القطن هذا العام بسبب الظروف

(٢٧٨) فؤاد كرم : النظارات ج ١ ص ٢٧٤ ، أوراق هيك : الملف (١) ، خطبة ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ ، الدستور ١٩٣٨/٩/٦ .
 (٢٧٩) انظر مضايط الشيوخ ، الانعقاد (١٤) مجلد نوفمبر ٣٨ - أغسطس ٣٩ ، الرافعى فى اعقاب ج ٣ ص ٦٤ - ٦٩

الجوية ودودة القطن وفيضان النيل (٢٨٠) ، ولكن لم تكن تكهنات السفير دقيقة ، ذلك أن ميزانية ٣٨ - ١٩٣٩ اختتمت باحتياطي قدره ٢٣١٢ر٠٠٠ جنيها مصريا (٢٨١) ، رغم بدء الحكومة في التنفيذ الفعلي لتعهداتها الناشئة عن المعاهدة فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن مصر وتطوير جيشها .

وقد روى لطفى السيد كيف طلب منه محمد محمود أن يعود مديرا للجامعة وأنه قبل مشروطا ألا يتصل رجال الحكومة بالطلبة ، ولكن ذلك لم يحدث ذلك أن الجامعة أصبحت مجالا لاضطرابات طلابية شاركت فيها أحزاب الحكومة هي الأخرى ، كما تقرر إنشاء جامعة الاسكندرية في عهد هذه الوزارة ، وكانت نواتها بالفعل إنشاء كليتا الآداب والحقوق اللتين أصبحتا نواة لجامعة فاروق (٢٨٢) ، وقد روى الدكتور هيكل بالتفصيل نشاط وزارة المعارف فيما يتعلق باقرار نظام اللامركزية والتوسع في التعليم الإلزامي وإنشاء المكتبات المدرسية وتمصير الإدارة ، وقد أثبتت في عهد وزارته الإزمة المعروفة بين دار العلوم والمعاهد الدينية بشأن وظائف تدريس اللغة العربية، ولم يتم التوصل الى تسوية لها الا قبيل استقالة الوزارة بقليل (٢٨٢) .

وقد حدث في عهد هذه الوزارة ما اعتبرته المعارضة ماسا بنزاهة الحكم حين حدث نزاع بين وزارة الزراعة وأحد كبار تجار الفاكه حول شرائه ثمار مزرعة الجبل الأصفر ، حيث اضطرت الوزارة أن تضع يدها على المزرعة بقوات بلوك الخفر لتمنع القاجر من استغلالها بعد أن اتضح أن هناك إجراءات مريبة في المزاد اتصل أمرها بوزير الزراعة رشوان محفوظ ، خال محمد محمود ، فأبلغ وزير الداخلية رئيسه بذلك وطلب اليه استقالة الوزير

F.O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hali. Nov. 7, 1938, (٢٨٠)
p. 73.

Dept. of Oversea Trade, Report on Economic and (٢٨١)
Commercial Condition in Egypt, June, 1939, p. 11..

(٢٨٢) لطفى السيد : قصة حياتي ص ١٩٩ ، هيكل : منكرات ج ٢ ص ١١٩ .
(٢٨٣) أوراق الدكتور هيكل : الملف (٢) مفكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في
١٩٣٨/١٢/٢٣ .

حفظا لسلامة التحقيق كما طلب القصر نفس الطلب حفاظا على نزاهة الحكم فاستقال محفوظ بالفعل ، واثيرت المسألة في مجلس الشيوخ والنواب على نطاق واسع وأودعت أوراقها في المجلسين حتى لقد شهد أحد النواب بأن التحقيقات تسير بشكل طبيعي خال من المؤثرات ، وإن تحدث عن محاباة الوزير للتاجر ، وقد دافع الهلباوى عن الوزير المستقيل دفاعا حول به اتهام الوزير في نزاهته الى مجرد خطأ فقال : وهل ما أخطأ فيه رشوان بلغ ما بلغه من أخطأوا قبله ؟ ، اننا جميعا عرضة للخطأ ، فهل من أجل ستة آلاف جنيه - كانت نتيجة خطأ الوزير - تحاسبونه هذا الحساب العسير ؟ وكان شيوخ الحزب يطلبون الاكتفاء ببيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى كان يتحدث عن بعض الاضطرابات فى القواعد الدواوينية بالوزارة والتي كشفت التحقيقات عن أمور ستعنى بها الوزارة ، ولكن انتهى مجلس الشيوخ الى التصويت الى جانب اقتراح نصه «أن تصرفات وزير الزراعة السابق التى تناولها الاستجواب تنطوى على اخلال خطير بمقتضيات واجبه ومسئوليته كوزير ، (٢٨٤) واذا علمنا أن الوزير قدم استقالته فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ، فقد كان مأمولا ألا تثار المسألة ولكن المعارضة كانت متيقظة فالتقطت الخيط للتعريض بنزاهة الحكم واعتبرت حكم مجلس الشيوخ صادرا على هيئة الوزارة بجملتها لاعلى شخص الوزير ، لان الوزارة كلها أقرت مسلكه ، ولم يكن منطق الحكومة قويا فى دفع حجج المعارضة داخل مجلس البرلمان بل حاولت تبسيط المسألة على ما ظهر فى بيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى أرجع المسألة لسوء الادارة فى ديوان الزراعة لا الى شخص الوزير الذى لم يسفر التحقيق عن ادانته ، كما يبدو واضحا أن الملك وقف بثقله خلف الوزارة فطلب استقالة الوزير عن طريق سرى باشا الذى انتدب للقيام بمهامه ، كما انتدب مستشارا ملكيا للتحقيق الذى لم يدين الوزير ، ثم عين هذا المستشار وزيرا للزراعة .

(٢٨٤) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ١٩/٤/١٩٣٩ ص ١٥٧٧ ، الشيوخ ، الاعتقاد (١٤) جلسات ١٢ ، ١٣ ، ١٩ يونيو ١٩٣٩ ص ٩٢٦ - ١٠٠٣ ، المصرى ١٥ ، ٢٠ يونيو ١٩٣٩ (قضية مزرعة الجبل الاصفر ، وهزيمة الوزارة) . وقد اعتبرت السياسة الاسبوعية (٢٩/٨/١٩) أن استقالة الوزير من مغاخر العهد قلم يقبل رئيس الوزراء الا أن يكون زملاؤه فوق المشبهات .

والواقع أن هناك عوامل أخرى ، إلى ما انتاب سمعة الوزارة على هذه
النحو ، كانت تضرب في جسدها منذ أواخر عام ١٩٣٨ بما يدل على عدم
استقرارها : وقد أجملها لامبسون في تقرير إلى حكومته في ١٦ يناير ١٩٣٩
فكر فيه أن خشبة باشا وزير الحقانية قد وقع تحت تأثير القصر ورئيس
بيوانه ، بالإضافة إلى استقالة رشوان محفوظ ، واصطدام حسن صبرى وزير
الحربية مع القصر من ناحية ومع زملائه في الوزارة من ناحية أخرى ، وكان
صداهه مع الملك لرغبته في تعيين مدير عام لإدارة الحدود ضد رأى الملك ،
ثم تهديده بالاستقالة إذا طبق كادر الموظفين الجديد على الجيش ، فلم
يقبل وزير المالية هذا الأمر ، وأخيرا لأن القصر ، ممثلا في شخص على ماهر ،
ظل يعمل على إضعاف مركز محمد محمود بتدخله في شئون الإدارة تارة ،
وبتشجيعه العناصر المناوئة للوزارة تارة أخرى ، يضاف إلى هذا كله تزايد
أعباء الوزارة المالية (٢٨٥) .

ولعل الذى حمى الوزارة من التداعى كل هذا الوقت هو استمرار التعاون
بين حزبها والعمل فى انسجام بين محمد محمود وأحمد ماهر (٢٨٦) ، حتى
لقد ذكر أن ثمة مفاوضات جرت لإدماج الحزبين رغبة فى تقوية الوزارة ،
ولكنها لم تنجح بسبب معارضة النقراشى وبعض السعديين على اعتبار
أن الإدماج سوف يقوى الوفد بإضعاف ادعاء السعديين بأنهم اتباع سعد
زغلول ، الذى لم تزل معاركه العنيفة مع الأحرار الدستوريين حية فى أذهان
النفاس (٢٨٧) ، ولكن هذا الانسجام لم يطل على أية حال فقد اختلف السعديون
والدستوريون عند مناقشة مسألة انضمام مصر إلى ميثاق سعد آباد (٢٨٨) .

F.O. 407/223, No. 4, Lamp. to Hali, Jan., 16, 1939. (٢٨٥)

F.O. 407/222, No. 52, Lamp. to Hali, Nov. 30, 1938. (٢٨٦)

كما صرح هيكل لصحيفة الاستور (١٣٨/٩/٩) بأنه لم يشعر أن هناك سعديا وحرا
دستوريا منذ اشترك اخواننا الوزراء السعديون فى الحكم .

F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939. (٢٨٧)

ورمضان : الصراع بين الوفد والعرش ص ٢٦٨ .

(٢٨٨) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٥٠

ومع ضعف صحة محمد محمود وتخلفه كثيرا عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، لذا أن نقصور أن الدكتور ماهر قد بات يعتقد أنه الوريث الطبيعي لمخصب للرئيس ، مما قد يؤثر على نشاط مجلس الوزراء ، يضاف الى ذلك كله ما يمكن أن تبغلى به عادة وزارات الائتلاف (٢٨٩) .

اما بالنسبة للسفير البريطانى ، فقد أوقع رئيس الوزارة بين فكى صراعه مع الملك الشاب ، وقد بدا هذا خلال أزمة « حرس الموتوسيكلات » ، الذى اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه ، مذ كان مندوبا ساميا ، وكانت حكومة الوفد قد تركته له بصفة استثنائية بعد المعاهدة ، ولكن فى عهد هذه الحكومة طلب الملك من رئيس وزرائه الغاء هذا التقليد ، وكان محمد محمود يسوف الى أن أصر الملك على طلبه ، مما اضطر محمد محمود الى أن يلح على السفير ، ولم يزل به فعلا حتى قبل رفع هذا الحرس (٢٩٠) ، كما طلب السفير الى رئيس الوزارة أن يبعد كبير مهندسى القصر (فيرتشى) ، الايطالى ، وقد طلب رئيس الوزراء ذلك من الملك فعلا وأخبره بأن هذا المهندس كان منحرفا فى سلوكه ، غير أن الملك أخبره بأن تعيينه فى القصر سيكون مؤقتا وأنه سيختفى بشكل تدريجى (٢٩١) . كذلك روى أن النقراشى وزير الداخلية قدم تقريرا سريا عن اتصال الملك بالايطاليين ، وتردده معهم على المقاهى ، الامر الذى رأى محمد محمود أنه سيغضب السفير فطلب من الملك ابعادهم أيضا ، كما قيل أن محمد محمود قد عنف الملك لائقائه خطابا سياسيا فى الاحتفال ببدء السنة الهجرية ، وطلب اليه ألا يفعل ذلك بغير أن يعرض الامر على رئيس الوزراء (٢٩٢) .

ويبدو صحيحا أن تدهور صحة رئيس الوزراء باستمرار ، الامر الذى يهتم السفير له كثيرا بما امتلات به تقاريره (٢٩٣) ، كان أحد أسباب عجز

Lugol Jean, Egypt and World War II, p. 16. (٢٨٩)

(٢٩٠) رمضان : تطور الحركة ، ٢٧ - ٤٨ القسم الاول ص ٢٤٢ - ٢٤٤

Evans, T., (ed.), The Killearn Diaries p. 102. (٢٩١)

(٢٩٢) مصطفى أمين : ليالى فاروق ج ١ ص ٩١ - ٩٦ وانظر :

F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali, July, 13; 1939.

F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939. (٢٩٣) انظر

رئيس الوزارة عن القيام بمهام منصبه وأعبائه ، إزاء صراع الملك والسفير من جهة ، والقدرة على مواجهة التغييرات التي سوف تدهم مصر من جراء الحرب العظمى من جهة ثانية ويكمل الصورة أنه خلال فترة غياب على ماهر عن مصر لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ، راجت شائعات عن فكرة الدم الجديد في الوزارة ، ونظرية النظام الاسلامي في الحكم والاصلاح الدستوري ٠٠ الخ مما جعل الدكتور هيكل يرى أن على ماهر لم يكن بعيدا عنها وعن تشجيعها (٢٩٤) ، وإزاء ذلك قدم محمد محمود استقالة وزارته الى الملك في يوليو ١٩٣٩ معتذرا بظروفه الصحية ، ولكن الملك استمهله وطلب الى زملائه تحمل الاعباء عنه ، بينما كانت اشاعة تأليف على ماهر للوزارة قد باتت على كل الألسن ، وقد قيل عندئذ أن الملك يود التخلص من نفوذه بابعاده عن القصر ، حيث لن يطول مكثه برئاسة الوزارة (٢٩٥) .

وفي تلك الآونة روت صحيفة المصري أن نفرا من الاحرار الدستوريين قد اتصلوا بعلي ماهر بصدد تأليف وزارته ولكنه رفض أن يملوا عليه ارادة لهم وذكر أنه يجب أن يؤلف وزارته كما يريد (٢٩٦) ، وإزاء ذلك كله ، عاد محمد محمود في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ وقدم استقالته مرة أخرى ، وإن كان هناك من ذكر أن الملك أوفد اليه سعيد ذو الفقار - كبير الامناء - يطلب اليه تقديم استقالته حرصا على صحته (٢٩٧) ، أما المصادر البريطانية فذكرت أن محمد محمود قدم استقالته الى الملك وتوسل اليه أن يقبلها على أساس أن صحته تمنعه من الاستمرار في تولي منصبه ، وقد علقته هذه المصادر بأنه كان معروفا منذ وقت أن رئيس الوزراء رجل مريض ، ولكن قراره بالاستقالة بدا كما لو كان قد اتخذ فجأة مما اتاح فرصة لشائعات على غير أساس (٢٩٨) .

(٢٩٤) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٥٦

(٢٩٥) F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali. July, 13, 1939.

(٢٩٦) المصري : ٢٩/٨/٣ (هل تواد وزارة على ماهر وهي جنين ؟) .

(٢٩٧) المرافعي : في أعقاب ج ٢ ص ١٩ ، هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٢

وقد نكر هيكل أن رجال القصر قالوا بهذه الرواية ، ولم ينقها هو .

(٢٩٨) F.O. 407/223, No. 11, Batman to Hali, Aug, 25, 1939.

وهكذا خرج الاحرار للدستوريون من الحكم بعد ان شكل رئيسهم وزارات ثلاث لم تكمل عشرين شهرا ، شغلت اولها شهورا لربعة قضت معظمها في اجراء الانتخابات ، واستمرت الثانية لمدة شهرين انقضيا في صراع مع على ماهر داخل القصر ، وخصومها الوفديين خارجه ، فدعمت نفسها بالهيئة السعدية التى شاركتها الحكم طوال عهد وزارة محمد محمود الاخيرة ، التى استمرت اربعة عشر شهرا ، لم يتح لها خلالها الا القيام ببعض الاصلاحات المالية المتعلقة بالضرائب بالاضافة الى عقد اتفاقية الثكنات ، والبدء في مهمة تطوير الجيش ، مما اعتبر خطوة نحو اقامة جيش وطنى املت أن ينهض بعبء الدفاع عن مصر بعد اتمام انسحاب الانجليز من المناطق التى وردت في معاهدة ١٩٣٦ .

وهكذا كانت التجربة الثانية لحزب الاحرار ، شأنه شأن كل الاحزاب المصرية خلال فترة الدراسة ، استهلك الصراع مع القصر تارة ومع أحزاب المعارضة تارة أخرى ، جهدا كبيرا من حكوماته ولم يتسن لها الاستقرار الذى تتطلبه مهمة تنفيذ سياسة انشائية كما وعدت في خطب رئيسها وفاء للحكم الصالح ، الذى نادت به ، وخرج الحزب من السلطة وقد أنهك رئيسه الصراع والمرضى . وكان المأمول أن تدخل مصر بعد عقد المعاهدة عصرا جديدا ، بعد أن شغلت القضية الوطنية حقبة كبيرة من تاريخها واستنفدت الكثير من قواها ، وصرفت أحزابها عن تبني سياسة اصلاحية ، والمفروض أنه قد ألقى على عاتق وزارات محمد محمود مسئولية الاتجاه الجديد بمصر ، وهذا يفسر صدور العديد من « الكتب - البرامج » (٢٩٩) ، التى وضعت خططا للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، مما تعتبر في صميمها من عمل الساسة ورجال الحكم والاحزاب ، ولكن عدم الاستقرار السياسى ، كما رأينا ، جعل الوزارات الثلاث الاخيرة عاجزة عن القيام بتنفيذ برنامج

(٢٩٩) انظر : مريت غالى : سياسة الغد (١٩٢٨) ، حافظ عفيفى : على هامش السياسة (١٩٢٨) ، عبد الحميد مطر : التعليم والمتعطلون (١٩٣٩) ، محمد على علوبة : مبادئ فى السياسة المصرية (١٩٤٢) .

للاصلاح والتقدم وذلك لسرعة للتقلب السياسى وتعدد المشاكل وعدم تفرس
للساسة الحزبيين بالخبرة الكافية لممارسة شئون الحكم ، الامر الذى ابقعه
بهم عن الاهداف التى علقها مصر عليهم وما وعدوها به فى خطب العرش .



قبل ان نختتم هذا القسم من الدراسة نرى لزاما علينا ، وقد استعرضنا
من خلال الحكم والمعارضة موقف الاحرار الدستوريين من الاحزاب المعاصرة
له وعلى رأسها حزب الوفد ثم حزبا الاتحاد والشعب كل فى حينه ، نرى
ان نستكمل صورة العلاقات الحزبية بمحاولة رصد موقف الحزب من
الاحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الاخرى التى لم تشترك فى الحكم -
باستثناء الحزب الوطنى - والتى عاصرت وجود حزب الاحرار وهى : الحزب
الوطنى - مصر الفتاة - الاخوان المسلمون .

اما علاقة حزب الاحرار بالحزب الوطنى ، فهى قديمة - تجاوزا -
ولعل الفرق بين فلسفتى الحزبين واسلوبيهما فى العمل الوطنى قديم قدم
حزب الامة وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الوطنية ومسألة تولى
السلطة فى ظل الوجود الاحتلالى . فكان حزب الاحرار الدستوريين ، وريث
حزب الامة فى الاعتدال والتدرج والمفاوضة ، على النقيض من الحزب
الوطنى (٢٠٠) ، الذى ظل متمسكا بمبادئه بعد ثورة عام ١٩١٩ وخلال
ظروف نشأة حزب الاحرار ، وكان الحزب الوطنى فى تلك المرحلة قد تحول
الى حزب من احزاب الاقلية ، بعد أن فقد قياداته وصحفه وورث الوفد
رصيده الشعبى . وقد لاحظنا خلال دراستنا لنشأة حزب الاحرار ان عددا
من قادته قد تربوا فى أروقة الحزب الوطنى وتعلموا على مصطفى كامل
ومحمد فريد ، بل ان منهم من كان عضوا رسميا بالحزب ، ومن هؤلاء

(٢٠٠) انظر دراسة مفصلة لعلاقة الحزب الوطنى بحزب الامة وفلسفة كل منهما
واسلوبه فى كتاب احمد زكريا الشلق : حزب الامة ونوره فى السياسة المصرية
ص ١٦٨ - ١٩٢ .

كامل البندارى ، على المتزلاوى وصديق أباظة (٢.١) . وكذلك محمد على
علوبة واليكباتى واسماعيل صدقى ، بالاضافة الى حافظ عفيفى وديسوقى
أباظة وغيرهم (٢.٢) .

ويبدو أن الظروف التاريخية التى ألمت بالحزب الوطنى بعد رحيل قيادته
عن مصر كان لها كبير دخل فى انصراف هؤلاء عن الحزب بالاضافة الى تشديد
قبضة السلطات العسكرية الانجليزية ابان الحرب العظمى الاولى ، قد اخمد
انفاس الاحزاب جميعا والتى لم تبدأ فى التقابلها الا بعد أن وضعت الحرب
أوزارها ، حيث صهر تجمع الوفد وقيادته للحركة الوطنية الكثير من هذه
القيادات فى أتونه ، مما أعاد تشكيل الحياة الحزبية فى مصر على نحو
جديد ، وعلى حساب الحزب الوطنى بشكل كبير ، فانضم هؤلاء المشار
اليهم ، وغيرهم ، الى التجمع الكبير ثم انتقلوا الى الجماعة التى ألقت حزب
الاحرار فى نفس الظروف التاريخية التى خرجت بها فئاته على قيادة الوفد
مؤلفة الحزب عام ١٩٢٢ ، فى الوقت الذى أصبح فيه الحزب الوطنى « ضعيفا
مفككا ، فقد فاعدته الشعبية وأصبح مكسور الجناح ، وتضافر على محاربته
بضراوة المحتل وعملاؤه فلاوفرة من مال ولا كثرة من رجال ولا ناد يجمع
شمل الاعضاء او صحيفة تنطق بلسانه ، (٢.٢) . وجدير بالذكر أنه خلال
عهد وزارة عدلى (١٩٢١) قررت السلطة العسكرية نفي على فهمى كامل
وكيل الحزب لارساله تلغرافا للخديو السابق ، كما قرر مجلس الوزراء تعطيل
جريدتى الحزب (اللواء الوطنى والاهالى) لستة أشهر (٢.٤) وكان أمرا
طبيعيا ألا تحسن صحف الحزب الوطنى استقبالى حزب الاحرار عندما أشيعت
اخبار تكونه ، ونكرت أن أصحابه لن يكونوا خيرا من أصحاب الحزب الحر

F.O. 407/183, No. 166, Winget to Balfour Dece, (٢٠١)

11. 1918.

(٢٠١٢) محمد علوبة : نكريات ص ١٥٤ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٢٦ .

(٢٠١٣) عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٩ - ٣٠

(٢٠٤) الرافعى : فى أعقاب ج ١ ص ٢١

المستقل وجمعية مصر المستقلة ، وإن يكونوا أبقي من حزب الأمة (٢.٥) وبالرغم من ذلك تابعت صحيفة السياسة أخبار الحزب الوطنى بحياد ظاهر واحتفلت مع المحتفلين بذكرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ووصفت خطابا لمصطفى الشوربجى هاجم فيه الهيئات السياسية فى مصر بأنه « كال لجميع الأحزاب والوزارات بكيلى واحد فى عفاف وضبط للنفس » ، كذلك نشرت بيانات سكرتارية الحزب المتعلقة بانتخاب حافظ رمضان رئيسا له وأبدت إعجابها ببداءاته المتعلقة بالمعركة الانتخابية فى النصف الثانى من عام ١٩٢٣ ، ولعل ذلك يتصل بعداء الحزبين معا للوفد فى ظل اجتياحه المعركة الانتخابية مما يقرب عادة بين أحزاب الأقلية ، ويؤكد ذلك ما استتبعه من ازدياد التقارب بين الحزبين ، عندما أصبحا فى معارضة وزارة سعد (١٩٢٣) ، ذلك التقارب الذى تناسلت معه صحيفة السياسة الاختلاف بين الحزبين ونشرت بيانا للحزب الوطنى يهاجم فيه أسس تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، وصف فيه الحزب الوطنى ذلك التصريح بأن الأمة قد أجمعت على إنكاره واستنكاره وأن المفاوضات التى ترمى إليها انجلترا إنما هى ضرب من ضروب المساومات الاستعمارية (٢.٦) ويتصل بذلك أيضا اتفاق مواقف الحزبين من الحكومة داخل مجلس النواب من منطلق العداء لها ، فذكرت جريدة السياسة أن الحزب الوطنى يقول بنظرية عدم المفاوضات ونقول نحن بضرورة المفاوضات لتحديد مركز مصر تجاه إنجلترا ، ولكن قول الحزب الوطنى وقولنا لا يعجب الوزارة (٢.٧) ، وعندما ألغى القضاء أمرا بإقفال مطبعة « السياسة » وقفت صحيفتا الحزب الوطنى ، الأخبار واللواء ، موقفا مشرفا فى الدفاع عن حرية الرأى وحرية الصحافة (٢.٨) ٥

-
- (٢٠٥) الأمة : ١٤/١٠/١٩٢٢ ، وانظر زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ١٢ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ، ص ١١٦ - ١١٧
 (٢٠٦) السياسة ٢٧/٢/٢٤ ، وانظر نصوص خطب حافظ رمضان فى ١/٢/١٩٢٤/٥/١٩
 (٢٠٧) السياسة ٢٠/٩/١٩٢٤ (لاتجزعوا) ، فكري فريد فى ١٦/١١/٢٤ ومصطفى كامل فى ١٢/٢/١٩٢٥ ، وتابى عبد اللطيف الصوفاتى بعدى ٢٦/٥ ، ١٩٢٥/٦/١٤
 (٢٠٨) السياسة ١٣/٦/١٩٢٤ (السياسة والصحف)

ولكن الامر اُصبح مختلفا عندما شرعت الاحزاب الثلاثة - الوفد والاحرار والوطني - تنسّق للمعركة الانتخابية في اوائل ١٩٢٦ ، ورأى الحزب الوطني ان اتفاق الدستوريين والوفديين على ما بينهما من تقارب في الراى السياسى ، سيؤدى الى عدم استجابتهما لمطالب الحزب الوطنى الخاصة بالترشيحات ، حتى لقد أشيع أن الوفديين والدستوريين متفقون على ابعاد رجال الحزب الوطنى عن البرلمان لأنهم متهمسون (٢٠٩) ، حينئذ بدأ جو العلاقات بين الحزبين يكفهر ، مما يؤكد أن تقاربهما كان مجرد تقارب يقتضيه تنسيق المواقف فى مواجهة خصم واحد لا يلبث أن يزول بزوال تلك الخصومة ، خاصة اذا كان هذا الخصم أقرب بكثير لحزب الاحرار فى معتقداته وطرائقه السياسية .

وخير دليل على ذلك هجوم صحيفة حزب الاحرار على حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عند انسحابه من لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ، عند مناقشة حل المسألة المصرية بالتفاهم مع الحكومة البريطانية ، كما اعترض نواب الحزب الوطنى الخمسة عند التصويت على خطاب العرش ورغم أن ذلك الموقف من جانب نواب الحزب الوطنى يتسق وفلسفة حزبهم ومبادئه ، الا أن ذلك أغضب الاحرار الدستوريين ورأوا ان الفرصة غير مناسبة للمعارضة لانها ستقوى صفوف الرجعيين وخصوم الدستور (٢١٠) ، وعندما كانت جرثومة الانهيار تضرب فى أعماق الائتلاف ، رأينا كيف اثرت مسألة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب لمحاسبة نواب الحزب الوطنى لتطرفهم ، ووقف النواب الدستوريون مؤيدين لنواب الحزب الوطنى وانسحبوا معهم احتجاجا على ذلك . وعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة ، ذهبت صحيفة الاخبار تهاجمه الى حد أن تحدثت عن صداقته لكرومر ، ووصفت وزارته بأنها « وزارة تسليم على طول الخط » ثم انبرت للهجوم عليه بعنف شديد حينما عطل الحياة النيابية ، التى كانت متنفسا أساسيا للحزب الوطنى ،

(٢٠٩) وثائق عابدين ، تقارير الامن ، ديوان جلالة الملك ، متكرة فى ٢/٢٢

١٩٢٦ .

(٢١٠) السياسة الاسبوعية ١١/٢٠ ، السياسة ١٩٢٦/١١/٢٠ وانظر الاخبار

٨/١٦ ، ١٩٢٧/١١/٢١ (هجومها على وزارة ثروت ومفاوضاته) .

وقد ربت عليها جريدة السياسة فتساعلت : ما هذه الحياة النيابية التي كانت في مصر وتستحق أن تفكر بأسف ؟ ان الحزب الوطنى يعلم ما كان يجرى بين ذوابه وحزب الطغيان (٣١١) ، وبالرغم من محاولات تملق «السياسة» الحزب الوطنى بالحديث عن مؤلفات رجاله وتقريظها أو الاحتفال بذكرى أقطابه (٣١٢) ، الا أن ذلك لم يثن صحف الحزب الوطنى عن مهاجمة الوزارة وإن كان رئيسه قد أدلى بحديث الى مندوب السياسة بمناسبة مشروع المعاهدة الذى أتى به محمد محمود ، ذكر فيه أنه مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن هذا المشروع يفضل جميع المشروعات التى تقدمته ، واقترح أنه في حالة موافقة مصر على المشروع فإنه يطلب أن ترسل مصر جنودا الى منطقة القناة لتخفيف الشوط العسكرى وليكون ذلك مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف ، مع وضع برنامج وطنى لتقوية الجيش (٣١٣) .

وبرغم ذلك كان موقف الحزب الوطنى من معاهدة ١٩٣٦ واضحا ومتسقا مع مبادئه حيث هاجمها ورفضها ، في الوقت الذى ظلت فيه علاقته بحزب الاحرار تسير على نحو طيب منذ استقال محمد محمود عام ١٩٢٩ وحتى عودته الى السلطة في عام ١٩٣٧ . وكان لول اشتراك للحزب الوطنى في السلطة قد تم في وزارة محمد محمود الثانية (٣٠/١٢/٣٧ - ٢٧/٤/١٩٣٨) عندما أختير حافظ رمضان وزيرا للدولة مما كان مصدر خلاف كبير داخل الحزب الوطنى ، اذ كان اشتراكه قد تم بغير قرار لجنة الحزب الادارية ، فلما فوجئ في ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لانعقاد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فسكتت اللجنة حتى استقالت الوزارة ولم يشترك حافظ رمضان في الوزارة التى خلفتها (٣١٤) .

-
- (٣١١) السياسة ٢٩/٣/٧ (الحزب الوطنى والحالة الحاضرة) ، زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١١٩ ، الاخبار ٢٢ ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .
 (٣١٢) مثلا السياسة ٢٩/١/٩ ، ٢٧/١/٢٧ ، ١٩٢٩ الخ .
 (٣١٣) السياسة ٢٩/٨/١٠ (رأى الحزب الوطنى في مشروع المعاهدة) .
 (٣١٤) عبد الرحمن الرافعى : منكراتى ص ١١٢ .

ويعد اشتراك حافظ رمضان في وزارة محمد محمود بمثابة تطور في موقف الحزب من حيث اشتراكه مع الاحزاب التي آمنت بالمفاوضة ولتخفيفها وسيلة لحل القضية الوطنية مما يمثل تناقضا مع مبادئ الحزب يفسره البعض بفقدانه لقواعده الشعبية الامر الذي دفع به الى معسكر القصر (٢١٥) ، ويمكن أن نضيف الى ذلك العلاقة الطيبة التي ربطت بين قيادات الحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين والتي مهدت لاشتراك حافظ رمضان في الوزارة ، ثم ان هذا الاشتراك الذي تم في البداية على اساس انه موقف فردى من جانب رئيس الحزب ، لم يلبث أن كسب له انصارا ، داخل قيادات الحزب ، ممن خرجوا مع الرئيس على موقف الحزب التقليدى وجعله يتأرجح بين قبول الاشتراك في الحكم تارة والاعراض عنه تارة اخرى .



أما عن علاقة حزب الاحرار الدستوريين بمصر الفتاة ، فقد بدأت حين ظهر أحمد حسين في معسكر وزارة محمد محمود ، باشتراكه في تأليف جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » التي ألفها الحزب للترويج لمشروع محمود - هندرسن من ناحية ولتغلغل بها في صفوف الشباب من ناحية ثانية ، وقد كانت هذه الجماعة تنشر بياناتها في « السياسة » خلال أغسطس ١٩٢٩ ، مدعية أنها لاتنطق بلسان حزب من الاحزاب ، وما لبث أن تطور اتجاه أحمد حسين من الترويج لمشروع المعاهدة الى مطالبة رئيس الوزارة بأن يتقدم « لبعث مصر باعتباره الزعيم العامل الذي ينحدر من دم فرعونى تنساب فيه كريات رمسيس ومينا » وطالبه بأن يكون لمصر كموسولينى في ايطاليا (٢١٦) ، وكان أحمد حسين يحاول أن يرضى في رئيس الوزارة مانزع اليه من نعت حكمه

(٢١٥) انظر عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٩ - ٣٠ ، يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٩ .

(٢١٦) أحمد حسين : ايمانى ص ٦٦ - ٦٨ ، خطبة أحمد حسين بالسياسة فى ١/٩/١٩٢٩ ثم على شلبى : مصر الفتاة ، ماجستير غير منشورة ، ص ٣٧ - ٣٩ ، وانظر :

Jakowski, J., Egypt's Young Rebels, p. 9.

بالحكم الديكتاتوري الصالح ، من ناحية ، ويحاول أن يجد لا يمانه الشخصى متنفسا من ناحية ثانية ، ذلك الايمان القائم على بعث مجد مصر الفراغة على يد زعيم يتحدر من أصلاهم ، ولكن لم تفلح استعانة محمد محمود بتلك الجماعة كما لم يفلح في أن يكون ذلك الزعيم الذى أرادہ أحمد حسين .

بيد أن الجماعة تطورت تطورا آخر ونشطت بعد انتهاء حكم محمد محمود وأصدرت صحيفتها « الصرخة » في مارس ١٩٣٠ وشرعت في الترويج لمشروع القرش على ماهو معروف ، وقد رأت صحيفة السياسة في ذلك حركة مباركة لبث روح التعاون بين الشباب وراحت تروج للمشروع وتضرب أمثلة للصناعات التى يمكن أن يقيمها (٢١٧) .

ولم يبخل رجال الحزب على مصر الفتاة بالمال فكان محمد على علوبة ومحمد محمود من الذين كانوا يدعمونها به من وقت لآخر ، وربما بمرتبات شهرية لتتمكن من الظهور السياسى (٢١٨) ، وهكذا ظل الاحرار الدستوريون على صلة بنشاط أحمد حسين ومصر الفتاة ، وقد ازدادت هذه الصلة توثقا في عهد حكومة الوفد ٣٦-١٩٣٧ نتيجة عدائهما المشترك لها فاحتضنت «السياسة» مرة أخرى رجال مصر الفتاة ونشرت بياناتهم وشارك بعض رجال الحزب في اجتماعاتهم، وقد باركت شعارهم « مصر فوق الجميع » بمقال افتتاحى (٢١٩)، وعندما قدم النائب الدستوري هرون أبو سحلى استجوابه عن موقف الحكومة ازاء وقف نشاط الجمعية وبرر رئيس الحكومة ذلك بعمالة الجمعية لحساب دولة أجنبية ، طالبت السياسة مع الجمعية بالتحقيق في ذلك متبينة قضيتها، مدافعة عنها ضد اعتداءات أصحاب القمصان الزرقاء ، وعندما تعرضت الجماعة لمحنة قاسية أثر حادث الاعتداء على النحاس باشا ، رأى الدستوريون أن من واجبهم أن يتولوا شؤونها ورعايتها والعمل على تلافى أثر الضربة التى

(٢١٧) السياسة ١٦/١١/١٩٣١ (حركة مباركة) .

Jankowski, J., Op. Cit., p. 19. (٢١٨)

(٢١٩) السياسة ٢/٢/٣٦ (بيان ونداء لفتحى رضوان) ، ٢/٦ خطبة لفتحى

رضوان ، ٢/٧ مقال مصر فوق الجميع ، ٢/١٦ شكر ونداء من احمد حسين .

وجهتها اليها وزارة الوفد فتولى أحمد عبد الغفار عقد اجتماعات مصر الفتاة والاشراف عليها (٢٢٠) .

وعندما تولى محمد محمود الحكم في ديسمبر ١٩٣٧ استقبلته صحيفة مصر الفتاة مؤملة الخير على يديه واسمته وزير الاخلاق والفضيلة ، وقد انبعتت في صفوف الجمعية ، بعد أن تحولت الى حزب ، روحا جديدة ، فأعادت تنظيم نفسها على أساس تشكيل مكتب للشئون الخارجية في مارس عام ١٩٣٨ وأعقبت ذلك بأحد عشر مكتبا آخر ، تختص بشتى الاوضاع في مصر لتطبيق برنامج الحزب من خلالها ، وقد اعتبر البعض هذه المكاتب بمثابة وزارة ظل تصبح على استعداد للقفز الى السلطة عندما تتاح الفرصة (٢٢١) ، وعندما أصدر محمد محمود قانون تحريم وجود التنظيمات غير البرلمانية في مصر على أثر تفجر اعمال العنف بين جماعتي القمصان الزرقاء والخضراء رغم أن هذا انقرار لقي احتجاجا الا أن حزب مصر الفتاة اعاد تشكيل تنظيماته واصدر بيانا أكد فيه أن جماعات قوى القمصان الخضراء لن تحل (٢٢٢) ، معنى هذا أن قانون الحكومة لم يسر على تنظيمات مصر الفتاة ، وعموما ارتبطت علاقة مصر الفتاة الطيبة بالوزارة ارتباطها بالقصر ، ذلك أنه عندما بدأت تتدهور علاقة الوزارة بالقصر ورئيس ديوانه ، اطلق القصر العنان لصحيفة مصر الفتاة ، وكأنها تكاد تنطق بلسانه آنئذ على ما مر بنا ، فشرعت تحاسب الحكومة عما أنجزته من برنامجها ، ولما تكذتمت في الحكم شهرا بعد اعادة تأليفها ، كما هاجم احمد حسين رئيس الوزراء « الذي كان صديقي الى عهد قريب » ووصفه بأنه غير قادر على الاضطلاع باعباء الامور (٢٢٣) ، والطريف أن احمد حسين اقترح أن تؤلف حكومة ائتلافية برياسة على ماهر ، ولكن « أما وقد أخذ محمد محمود بنصف اقتراحه وأدخل السعديين في وزارته » فانه أبدى ترحيبه بالوزارة الجديدة ، مع

(٢٢٠) على شلبي : مصر الفتاة ص ٢٨٢ - ٢٨٣ (نقلا عن تقارير البوليس

السياسي)

Jankowski, J., *Egypt's Young Rebels*, p. 36.

(٢٢١)

(وقد نقل الراي عن هيوآرث ن)

Jankowski, Op. Cit., pp. 26-27.

(٢٢٢)

(٢٢٣) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٠ .

تأكيداً على فكرة أن على ماهر هو الذى جعل محمد محمود بطل الانقلاب
سياسة الانشاء وسيرها على منوال الوزارات السابقة ، وقد طالب أحمد
الاخير (٢٢٤) . ثم توعد مصطفى الوكيل الوزارة بالحرب بعد عجزها في
حسين الوزارة بالاستقالة لأنها برهنت « عن عجزها المخيف » ، وكان ذلك
في معرض دفاعه عن حقوق الفلاحين ، ونتيجة قيام مصر الفتاة بتحطيم
أماكن اللهو والمراقص وغيرها ، قبضت السلطات على أحمد حسين وأودعته
السجن ، ثم منعت اجتماعاً لشعبة الاسكندرية في ٢١ مايو ١٩٣٩ (٢٢٥) ،
بينما كانت صحيفة السياسة تنتقد محاربة الحكومات السابقة لمصر الفتاة
فيما سبق ، ولم تنته معارك مصر الفتاة مع وزارة محمد محمود الأخيرة
الا باستقالة الوزارة فلم تعد مصر الفتاة ترى ضرورة للنضال مع حزب
قد ترك السلطة في الوقت الذى تولاه فيه على ماهر صديق مصر الفتاة
وعضوها .



أما عن العلاقة بين حزب الاحرار الدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين،
فلسنا نبالغ كثيراً اذا قلنا أن المنطلق الفكرى لهذه الجماعة ولحزب الاحرار
كان واحداً ، بحكم انتمائهما في البداية لتيار الشيخ محمد عبده ، والذي
انتهى الى اتجاهين أساسيين أحدهما اختار الطريق العلماني الصرف والذي
بدأ بحزب الأمة وانتهى الى حزب الاحرار ، والآخر سار في اتجاه سلفى دينى
بدأ برشيد رضا وجماعة المنار انتهى الى الاخوان المسلمين . ولكن هذين
الاتجاهين بلغا حد الصدام في مرحلة من مراحل تاريخ مصر المعاصرة ،
ولعل عودة مفكر حزب الاحرار الاول ، الدكتور هيكل ، منذ الثلاثينات الى
الاتجاه الدينى التى تمثلت في دراساته الدينية التى عالج فيها تاريخ وتراث
الاسلام معالجة عصرية ، هو الذى شجع الشيخ حسن البنا على أن يطلب
من مؤلف «حياة محمد» - وقد التقيا في رحلة حج على ظهر باخرة عام ١٩٣٦ ..
أن يعضد جماعة الاخوان المسلمين بل أكثر من هذا طلب اليه أن يقبل

(٢٢٤) المصدر السابق ٤ ، ١٩٣٨/٧/٧ ، ١٤/٧ ، ١٥ ، ١٩٣٨/٩/١٩ .

(٢٢٥) على شلبى : مصر الفتاة ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠ ، مصر الفتاة ٩ ، ١٤ يناير

رئاستها ، وان كان هيكل قد اعتذر له بأن أعماله في التأليف وفي السياسة لا تدع له مجالا لقبول ذلك (٢٢٦) ، ولعل السبب الرئيس في ذلك ان اتجاه هيكل وزملائه في معالجة الموضوعات الدينية كان يختلف تماما عن اتجاه الجماعة ، من حيث الايمان بالثقافة العصرية والمؤثرات والمناهج الاوربية في الفكر وغير ذلك ، وربما كان البنا يطمح في أن يجذب هيكل الى جماعته ولكنه لم ينجح على كل حال . ومنذ تكونت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٨ لم يهتم حزب الاحرار أو صحفه بالجماعة على اعتبار أنها مجرد جماعة دينية لا تتصل بالعمل السياسى من قريب،بالاضافة الى أن هذه الفترة كانت بمثابة ، « عقد التكوين » والاستقرار بالنسبة للجماعة ، واذا كان الاتجاه السياسى للاخوان قد انتابته تغييرات عديدة مما جعل أحد الكتاب (٢٢٧) ، يعتقد أنهم انصرفوا عن أهداف تنظيماتهم وأفكارهم التى طرحوها ، فان فى ذلك شىء من المبالغة لان التغير الذى انتابهم حقا منذ عام ١٩٣٨ أنهم أرادوا تنفيذ ذلك من خلال الاتصال بالدوائر الحاكمة .

ولعل أول مرة ذكرت فيها أخبار الجماعة فى صحيفة حزب الاحرار الدستوريين كانت فى ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، عندما غطت الصحيفة اخبار مؤتمر الجماعة « حضره زهاء ثمانمائة نفس وألقى فيه الاستاذ البنا كلمة قيمة وتبعه الطالب الاديب عبد الحكيم عابدين وتلى على الحاضرين اقتراحات وطلب اليهم اقرارها وهى : ان الشريعة الاسلامية اصلح قانون عالمى ومن ثم سوف تطالب الحكومة بالعمل على تنفيذها ، وكذا مطالبتها بالغاء البغاء الرسمى ومحاربة السرى منه ، وتحريم الخمر واهمال الترخيص بمحالتها ومقاومة التبرج ، ثم مطالبتها بجعل التعليم الدينى مادة أساسية فى معاهد التعليم ، وتدريب الشبان الموظفين عسكريا فى أوقات فراغهم » (٢٢٨) .

(٢٢٦) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٤٠٢ ، عن علاقة الاخوان بتراث محمد عبده
انظر : Mitchell. R., The Society of Muslim Brothers pp. 321-323 and Harris, Ch. Ph, Nationalism and Revolution in Egypt pp. 127-137.

Harris, Nationalism and Revolution in Egypt; p. 179. (٢٢٧)

ويضيف أن العديدين من الساسة تبنا استخدام الجماعة فى أغراضهم وضد خصوصهم .
(٢٢٨) السياسة ٢٨/٤/١٣ (اجتماع الاخوان المسلمين) .

وقد تبع ذلك نزول الاخوان المسلمين الى ميدان العمل السياسى بشكل مباشر ، حين أصدروا مجلة النذير - السياسية - فى مايو ١٩٣٨ ، أى فى عهد محمد محمود ، وقد دعا الشيخ البنا فى عددها الاول الى مخاصمة جميع الاحزاب فى الحكم وخارجه مخاصمة شديدة « ان لم يستجيبوا لكم ويتخفوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ، فاما ولاء واما عداء » (٣٢٩) ، وقد نفى البنا أن لجماعته أية صلة بالاحزاب أو الجماعات السياسية ، وقد قيل ان الفحاس ومحمد محمود حاول كل منهما ان يجذب الجماعة الى حزبه (٣٣٠) ، لقد رأت الجماعة بعد أن استكملت تنظيماتها وأجهزتها وعرضت أفكارها ، أن تثبت لها « وجودا سياسيا » يحقق أهدافها وبرامجها ، ومن ثم كان طبيعيا أن يذكر البنا أن « لهم فى جلالة الملك المسلم ايده الله املا محققا » ولم تن النذير عن التنكير بأن الاخوان ليسوا حزبا من الاحزاب يؤيد أو يعارض تبعا لمصلحة حزبية أو جريا وراء منفعة شخصية ولكن الاخوان دعوة اسلامية محمدية (٣٣١) ، وهناك من يفسر هذا الموقف على اعتبار نظرة الاخوان للاحزاب النابعة من اعتبارات علمانية ، ترى ان هذه الاحزاب وقياداتها تمثل ادوات للاستعمار الثقافى (٣٣٢) هذا بالاضافة الى أنها رأت أن ارتباطها بأى حزب سياسى سوف يجرها الى عجلته مما يبعدها بالفعل عن أهدافها ، لكن هذا لايعنى أن الجماعة كانت تستنكف التعامل مع الاحزاب القائمة ، أو أنها قاطعتها ، بل راحت تتصل بمن فى السلطة منها لتطالبه بتحقيق برامجها ، ولعل مهادنة الجماعة لوزارة محمد محمود (١٩٣٨) يرجع الى أن هذه الوزارة حين استصدرت قانون حظر الجمعيات السياسية ذات التشكيلات العسكرية فى مارس ١٩٣٨ وكذا اصدارها قانونا بتحريم انتماء الكشافة الى الجماعات السياسية ، فان ذلك كله لم يمس جولة الاخوان المسلمين ، الامر الذى شجع الجماعة على الاستمرار فى اتجاهها

(٣٢٩) حسن البنا : منكرات الدعوة والداعية ص ١٤٦

(٣٣٠) زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون ص ٨٩

(٣٣١) البنا : المصدر السابق ص ١٤٧ ، ٢٥٨ ، وتضيف Harris عاملا

جديدا لاشتغال الاخوان بالسياسة يتمثل فى حوادث فلسطين ٣٧ - ١٩٣٩ ، انظر . Harris, Nationalism and Revolution in Egypt, p. 179.

Mitchell, R. Op. Cit., pp. 218-219.

(٣٣٢)

الجديد ومن ثم شرعت النذير في مطالبة الحكومة بتنفيذ اهداف الاخوان المسلمين ، وقد انتقد صالح عشاوى خطاب العرش ، الذى لم نسمع فقره واحده به عن الاسلام ، ولم نظفر بتصريح أو تلميح عن اصلاح اجتماعى ، ونو باسم الفضيلة ، كما انتقد تصريح الحكومة باقامة مدينة للملاهى عمادها الخمر والميسر ، وسأل رئيس الوزارة الذى « نشأ فى صعيد مصر المحافظ على عاداته وتقاليده والحاج هيكل باشا صاحب حياة محمد وفى منزل الوحي ، كيف رضى بهذا الفجور ؟ » ثم لم يلبث الاخوان أن قدموا الى رئيس الوزراء مذكرة تتضمن مطالبهم المتعلقة بمنع الحفلات الخليعة التى يختلط فيها النساء بالرجال ، وامتناع الوزراء وكبراء الدولة عن ارتياد الملاهى والاندية وأن يكفوا عن نشر صور سيداتهم فى الجرائد والمجلات ، وأن يصلحوا منابع الثقافة العامة وهى المدارس والصحف والمطبوعات والسينما وأن يعملوا على صبح القانون بالفكرة الاسلامية ٠٠ الخ (٢٢٣) . ولما لم تصخ الحكومة سمعا لمطالب الاخوان ، حيث كانت منشغلة بصراعها مع على ماهر ، أبدى الاخوان بأسهم منها واتهموا رئيسها بأنه ماكاد يجلس على كرسى الحكم حتى تنكر لآمال المسلمين وأنه لا يهتمه الا أن يفوز بثقة الاجانب واليهود والانجليز، ولما دخل السعديون وزارة محمد محمود وأشيع أن حزب الاحرار سيتحد مع الهيئة السعدية هاجم الاخوان ذلك وكتب صالح عشاوى بأنه قد اتحدت أحزاب الشيطان فمتى يتحد أنصار الله ؟ (٢٢٤) ، وواصلت النذير هجومها على وزير المعارف ، الدكتور هيكل ، فتحدثت عن خروج الطالبات عن حد الاحتشام اللائق بكرامة معاهد العلم ، وعن الالحاد الفكرى بالجامعة المصرية، وفكرت أن جاء المنصب أنسى الوزير ما عاهد الله عليه ، وابدت خيبة أملها فى اصلاح التعليم على يديه واتهمته بأنه ترك لطفه حسين « المريض العقلية » كل شىء يتعاق بمناهج التعليم فأخذ يبدل ماشاغت له شهواته وأطماعه (٢٢٥)،

(٢٢٣) النذير ، عدد ٢ فى ٦ ربيع الثانى ١٣٥٧ هـ ثم ٢٦ فى ١٤ ربيع الثانى

١٣٥٧ هـ .

(٢٢٤) النذير ، عدد ٩ فى ٢٧ جماد أول ثم عدد ٢٦ فى ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

(٢٢٥) النذير عدد ٤ فى ٢٢ محرم ١٣٥٨ هـ (بناتك يا هيكل ،) عدد ٦ فى

٦ صفر ١٣٥٨ هـ (حول الالحاد الفكرى) عدد ٢٢ فى ٢٩ جماد أول ١٣٥٨ هـ =

ولم تكف صحيفة النذير يدها عن وزلة محمد محمود الى أن استقالت فشيعتها غير آسفة لانها لم تحقق « الحكم الصالح ولم تف باغلب وعودها للتمكين من الاسلام ، ولم يكن لحكومة يتولى الأمر فيها وزراء شيوخ ، تنقصهم جرأة الشباب وروعة الفتوة تربوا في أحضان الاستعمار ، أن تفعل أكثر مما فعلت ، وإن كانت قد حميت للوزراء حين كانت تفتقدهم أنهم لم تأخذهم العزة بالاثم وأنهم كانوا يستحون من الحق (٢٢٦) وهكذا لم يحقق حكم الأحرار الدستوريين ما أراداه الإخوان ، ولم يكن بوسعهم أن يفعلوا ذلك حقا ، والذي يتولى شئون تلك المطالب في الوزارة رجل يرى الإصلاح من طريق يبدو مناقضا لما أراداه الإخوان . بالاضافة الى أن الإخوان المسلمين في تلك الفترة قد التصقت بهم شبهة الاتصال بعلى ماهر (٢٢٧) عدو الأحرار الدستوريين آنئذ ، الأمر الذي قد يفسر ، من وجهة نظر الدستوريين ، تورط الإخوان في المسائل السياسية بشكل مباشر ، على انه ربما يكون دسياسة من جانب القصر وعلى ماهر ، كذلك فان تعجلهم الإصلاح الخلقى للمجتمع ، بمنطقهم ، لم يكن ليؤتى ثماره بالسرعة التي أرادوها ، وفي شكل قرارات حكومية ، فذلك أمر يحتاج الى مدى أبعد من ذلك .

* * *

= (هيكل بين الامس واليوم) وبحول موقف الإخوان من وزير المعارف ، أنظر :
زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٦٥ - ٢٦٦ ،
Mitchell, Op. Cit., pp. 285-286.

(٢٢٦) النذير عدد ٢٧ في ٦ رجب ١٣٥٨ هـ
Heyworth-Dunne, J. Religious and Political Trends (٢٢٧)
in Modern Egypt, p. 27.

الفصل الخامس

(القسم الثانى : ١٩٣٩ - ١٩٥٣)

- بين المعارضة والحكم ٢٩ - ١٩٤٢
- فى معارضة حكومة الوفد ٤٢ - ١٩٤٤
- فى حكومات الائتلاف ٤٤ - ١٩٤٩
- فى المعارضة ٤٩ - ١٩٥٢
- الحزب وثورة يوليو ١٩٥٢

كان من المخطئ الا يفكر الاحرار الدستوريون فى الاشتراك فى مشاورات تاليف وزارة على ماهر ، وقد عهد اليه الملك بذلك فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ولكن يبدو أن أغلبيتهم فى البرلمان قد دفعت بهم الى الدخول معه فى مساومة حول المناصب الوزارية ، مما يؤكد حرصهم الشديد على البقاء فى السلطة ، وكان على ماهر يدرك هذه الحقيقة لديهم حتى أنه اراد ان يملى عليهم ارادته ، فطلب الى احمد خشبة ان يقبل وزارة الصحة ، وكان دائما وزيرا للعدل ، ففهم الاحرار من ذلك ان على ماهر راغب عن مشاركة خشبة فى الوزارة (١) ، ثم عرض عليهم ان يشترك عبد القوى احمد وزيرا للاشغال ، ولم يكن آنذ حرا دستوريا فلم يقتنعوا ، كما أنه رفض ترشيحهم لاحمد عبد الغفار : فرفضوا هم ايضا ترشيحه لهيكل وزيرا للدولة لشئون مجلس الشيوخ (٢) ، واخيرا عرض عليهم ان يشترك الهلباوى وعبد المجيد صالح ، ولم يكونا قد اشتركا فى وزارة من قبل ، حينئذ رأى الحزب ان ذلك ينطوى على تجريح للوزراء الدستوريين فى الوزارة السابقة ، بالاضافة الى عدم قناعتهم باشتراك اثنين فقط منهم فى الوزارة على اعتبار ان ذلك لا يعتبر

(١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٤

(٢) المصرى ٢٩/٨/١٨ (لما لنا رفض الاحرار ؟)

تمثيلاً للحزب (٢) • وعلى هذا قرر الاحرار الدستوريون بعد غنت الا يشتركوا في الوزارة ، وكان محمد محمود قد نصحهم بذلك منذ البداية ، بعد أن لمسوا اصرار على ماهر على أن يحتفظ بالوزارات الرئيسية لمرشحيه (٤) ،

وبالرغم من اعلان الاحرار الدستوريين في اول الامر أنهم سيتعاونون مع الوزارة فان موقفهم غير المعلن كان على العكس من ذلك لانهم لم ينسوا عداوة على ماهر بالاضافة الى استهانتهم بهم عند مشاورات تأليف الوزارة ، لذا رفضوا التعاون معه ، بل وقفوا ضد وزارته في مجلس الشيوخ وأكثر من ذلك تقربوا للوفد بهذا الخصوص ، وخير دليل على ذلك احراج الحكومة بالالاحاح عليها لتطلب من الحكومة البريطانية شراء القطن المصرى كله ، وكان يمثل مشكلة بالنسبة لمصر (٥) • وكذلك كان شأن معركة رئاسة مجلس النواب حيث أيد الاحرار الدستوريون ترشيح بهي الدين بركات ، بينما كان الدكتور ماهر هو مرشح الحكومة للرئاسة ، والذي فاز بتأييدها بالفعل مما عجل بظهور الخلاف بين نواب الحزبين الدستوري والسعدى ، ودفع بمحمد محمود الى الاتصال بالوفد للاتفاق معه ، وقد حدثت بالفعل مشاورات وان لم يتم خلالها التوصل الى اتفاق ، فقد رفض الوفد تماماً أن يشترك في أية وزارة ائتلافية (٦) • وهكذا بدأ حزب الاحرار يتقرب للوفد لمقاومة وزارة على ماهر ويؤكد هذا الامر رسالة بعثها محمد محمود الى السفير البريطانى - وقد فعل النحاس باشا نفس الشيء - يطلب اليه فيها أن يختفى على ماهر على وجه السرعة ، وقد علق لامبسون على ذلك لحكومته بقوله « أنه ليس هناك ادنى شك في أن على ماهر غير متعاون ولا يصح الاعتماد عليه ولا يمكن بقاءه في الوزارة أكثر من ذلك (٧) ، فما لبث السفير أن فوض من قبل حكومته

(١٣) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٥ •

(٤) F. O. 407/223, No. 11, Bateman to Hali, Aug. 25,

1939.

انظر تعليق صحيفة الوفد المصرى فى ١٨/١/٤١ عن عدم اشتراك الاحرار فى الحكم (١٥) F.O. 407/223 No. 43, Lamp. to Hali. Nov. 8, 1939.

وهيكل : منكرات ج ٢ ص ١٧٢ (ويرى قصة مضايقة الحكومة بشأن اعلان الاحكام العرفية) •

(١٧) F.O. 407/224, No. 12, Lamp. to Hali, Feb. 7; 1940.

(١٨) F.O. 407/224, No. 51, Lamp. to Hali, June, 15, 1940.

للتشاور مع محمد محمود والنحاس من خلال وسيط ، فيمن سيخلف على ماهر ، ثم استقر رأى السفير أخيرا على أن ينصح الملك بالتشاور مع محمد محمود ، باعتباره زعيم المعارضة البرلمانية ، والنحاس باعتباره زعيم أكبر حزبى شعبى ، وإن يتبع نصيحتيهما (٨) .

وهكذا أدى موقف على ماهر بالدستوريين الى التآمر على قلب نظامه حتى ولو بدا على ماهر معارضا لرغبات السفير فيما يتعلق باجراءات الحرب ومطالب انجلترا من مصر بشأنها ، كما أن نجاح على ماهر فى جذب السعديين الى وزارته قد دفع بالدستوريين الى معسكر الوفديين ، وهم خصوم الأمس ، الامر الذى يفسر الاطار الذى كانت تتحرك فيه معارضة حزب الاحرار ، وعلى أى أساس كانت تقوم محالفاته ، بالاضافة الى المفارقة التى استبانت باعلان الحزب تأييده للوزارة غداة تأليفها ، ثم عجز نوابه عن تأييدها ، بل ومعارضتها ، وبقائهم فى المجلس ليجرؤن على اتخاذ الموقف الذى يتفق مع موقف حزبهم الحقيقى من الوزارة .

ازاء توالى الضغط البريطانى لاجراج على ماهر من الحكم قبل الملك استقالته فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ وكلف فى نفس اليوم واحدا من الذين رشحهم السفير لرئاسة الوزارة وهو حسن صبرى باشا ، فألفها من حزبى البرلمان ، ووافق الدستوريون على العودة الى الحكم فخرجوا بذلك عن الموقف المتناقض الذى وقفوه من وزارة على ماهر ، ودخل أربعة وزراء من الاحرار فى الوزارة الجديدة ، وان لم يتولوا مناصب وزارية هامة ، وهم هيكل وزيرا للمعارف ، أحمد عبد الغفار وزيرا للزراعة ، مصطفى عبد الرازق وزيرا للاوقاف ، ثم عبد المجيد صالح وزيرا للدولة ، ولما كانت مراكز الوزراء السعديين الاربعة تفضل مراكز زملائهم الدستوريين فقد أثار الاخرون أزمة وطالبوا رئيس الوزارة بابعد النقراشى عن وزارة الداخلية واسنادها الى وزير مستقل ، اذا ما اراد أن يحتفظ بالدستوريين فى وزارته فوعدهم بذلك (٩) ، وبالفعل

(٨) F.O. 407/224, No. 54, Lamp. to Hali, June, 16, 1940.

وحول موقف الانجليز من وزارة على ماهر انظر : لاشين ، اضاء على وزارة على ماهر ص ٥٢٥ - ٢٦٤ .

(٩) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٩١ - ١٩٢ ، وقد استقال حفى من الحزب على

اثر عدم اشتراكه فى تلك الوزارة .

طلب الى النقراشى أن يتولى وزارة الدفاع فأبنت الهيئة السعدية التى طلبت نقله الى وزارة المالية ، فلم ير حسن صبرى بدا من الاستجابة (١٠) ، ولم يشأ رئيس الوزراء لدخال دسوقى اباظة فى وزارته نتيجة موقف قديم بينهما منذ انتخابات عام ١٩٣٨ (١١) .

وهكذا قبل الدستوريون ، ولهم أغلبية نسبية فى البرلمان ، الاشتراك فى وزارة يرأسها مستقل ، ويمثل المستقلون نصف أعضائها تقريبا مما يجعلها فى الواقع وزارة غير برلمانية ، وإن حظيت بتأييد البرلمان ، كذلك لم يشترك رئيس الاحرار الدستوريين فى هذه الوزارة لأنه كان يصارع المرض . ولم يقدر لهذه الوزارة أن تستقر فى الحكم منذ تولت ، حتى لقد أشيع أن رئيسها قدم استقالته الى الملك فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠ ، وأشيع كذلك أن النحاس باشا سوف يظهر فى الصورة من جديد (١٢) ، وقد لعب الدستوريون - بموافقة السعديين - نفس اللعبة لاسقاط حسن صبرى فكتب محمد محمود ، بحضور أحمد ماهر ، رسالة الى السفير البريطانى فى أول سبتمبر عام ١٩٤٠ ذكر فيها أن الدستوريين والسعديين سوف لا يستمران طويلا فى تلك الوزارة وأن حسن صبرى اذا اراد أن يظل فى منصبه فان عليه أن يواجه البرلمان الذى لن يقرر الثقة بوزارته ، ومن ثم سيكون بين خيارين : اما أن يحطه ويجرى انتخابات جديدة ، أو أن يحكم بدون برلمان ، وفى الحالة الاخيرة سيكون مؤيدا من جانب الملك ، مما يخلق وضعاً خطيراً فيما يتعلق بالشئون الخارجية حيث ستتعامل السفارة البريطانية مع رئيس وزراء غير برلمانى (١٣) ، ولكن يبدو فى تقديرنا أنه كان للوزراء الدستوريين

F.O. 407/224, No. 112, Lamp. to Hali. Aug; 27; (١٠)
1940.

(١١) من حديث الاديب ثروت اباظة لنا حيث ذكر أن حسن صبرى طلب الى والده ترشيح أحد اقربائه ولكنه اعتذر لان هناك مرشحان أحدهما دستورى والاخر سعدى فى نفس الدائرة فأمرها حسن صبرى فى نفسه .

F.O. 407/224, No. 112, 114, Lamp. to Hali, Aug. 27, (١٢)
29, 1940.

F.O. 407/224, No. 116, Lamp. to Hali., Sept. 2, 1940. (١٣)

اتجاهها يختلف عن اتجاه رئيسهم فقد رفضوا الاستجابة لطلبه حين أمرهم بالاستقالة من الوزارة، بعد أن نسق هذا الأمر مع الدكتور ماهر الذي كان طامعا في تولى الرئاسة بعد اسقاط الوزارة ، نتيجة لموقفها من مسألة اعلان الحرب على المحور (١٤) ، وبينما كان ذلك موقف رئيسا الحزبين فان الثقة لم تكن متوفرة بينهما تماما ، فقد غضب السعديون لنقل النقراسي لرضاء للدستوريين، ثم جاءت مناسبة عدم استجابة مجلس الوزراء لاعلان الحرب طبقا لرغبة الوزراء السعديين ، الذين انسحبوا من المجلس وقدموا استقالاتهم فلم يابه بذلك الوزراء الدستوريون ، ولا رئيس الوزارة الذي استصدر امرا في ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ بقبول استقالة السعديين محدثا به تعديلا في الوزارة ، وكان نصيب الدستوريين منه نقل عبد المجيد صالح الى وزارة التموين ، وطلب رئيس الوزراء الى الدكتور هيكل كتابة مشروع خطاب العرش فأعده (١٥) ، ثم ذهب به حسن صبرى الى البرلمان حيث كان ينتظره قدره ، فلما يكس يشرع في تلاوته حتى فاجأته نوبة قلبية انتقل على اثرها الى الرفيق الاعلى .

رشح القصر حسين سرى باشا لتأليف الوزارة ، بموافقة السفير ، فألفها في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ بنفس وزرائها السابقين تقريبا ، عدا بعض تعديلات طفيفة ، ودخل هيئتها وزير دستوري خامس هو محمد عبد الجليل أبو سمرة (وزيرا للشئون الاجتماعية) وكان هذا ضجرا لفشله في الحصول على منصب وزارى ، ويعتبر دخوله الوزارة - كما قال لامبسون - نهاية للانقسامات الحادة داخل حزبه ، الامر الذى يجعله مؤيدا قويا للوزارة (١٦) ، وعموما كان اختياره يمثل ارضاء لاغلبية حزبه في البرلمان التى أصبحت الحكومة تعتمد عليها وحدها ، وقد حاول الدستوريون كسب رئاسة مجلس

(١٤) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٩٣ ، آخر ساعة ٤٠/٩/٢٩ (السعديون يطمعون فى تأييد الدستوريين) .

(١٥) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٠٢

(١٦) F.O. 407/224, No. 159, Lamp. to Hali. Nov. 16, 1940.

وقد ذكرت النصور فى ٤٠/١١/٢٢ أن الدستوريين طلبوا ادخال وزيرين جديدين ورشحوا ستة ليختاروا منهم وهم خشبة - رشوان - يسوقى ابناظة - أبو سمرة - حطفى محمود - حامد العلالي .

النواب فرشحوا دسوقي أباظة ضد احمد ماهر ، ولكن فاز بها الاخير (١٣٠ لى ١٠٩ صوتا) ، ويعبدو ان سرى باشا قد مد يده للسعديين ، عن طريق المستقلين من أنصاره سرا ، حتى يبدأ صفحة جديدة مع النواب السعديين ، وقد عبر عن سروره من النتيجة (١٧) ، مما اغضب حزب الاحرار الذى لاحظ عن قرب ان سرى بدا يتقرب من السعديين .

وبتوالى الأزمات على الوزارة من جراء تعقد الموقف الدولى وأقتحام القوات الألمانية - الايطالية للحدود المصرية خلال أبريل ومايو ١٩٤١ ، الأمر الذى خلق لدى الأحرار الدستوريين احساسا بأنهم قد أصبحوا وحدهم فى مواجهة التيار ، ومن ثم طالبوا بعمل قومى أو بتحقيق وحدة قومية ، وان اشترطوا الا يكون هناك محل للحديث عن الاغلبية أو الاقلية (١٨) . وقد دعا الملك زعماء الاحزاب لتشكيل حكومة قومية وكان رد الوفد على هذا بأن طرح مصطفى النحاس اختياريين ، أولهما : تشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسته وثانيهما حكومة محايدة تحت رئاسة سرى أو أى رئيس مستقل على أن تؤيدها الاحزاب ثم يحل البرلمان فى الحالتين ، ولكن رفضت الاحزاب اللاوفدية ذلك بالطبع (١٩) ، أما الاحرار الدستوريون الذين بدأ الانقسام يدب فى صفوفهم مما أضعفهم بعد وفاة رئيسهم القوى محمد محمود فى يناير ١٩٤١ ، فثمة فريق منهم لم يستسغ تعيين عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب ، كما أن فريقا آخر ظن أن تعيينه جاء بضغط من القصر الأمر الذى سوف يجعل حزبهم حزبا من أحزاب القصر (٢٠) ، وقد ذكر لامبسون فى تقرير له أنه لم ير بدا من الاستعانة بالاحرار الدستوريين فأدخل وزيرين آخرين منهم الى الوزارة على أمل كسب تأييد أقوى من جانب الحزب ، وكان هذان الوزيران هما رشوان محفوظ ودسوقي أباظة « الذى كان منذ فترة طويلة متعطشا لمنصب وزارى » ، ولكن هذا التعيين لم يقو الوزارة على كل حال ، سواء فيما يتعلق بالرأى

F.O. 407/224, No. 160, Lamp. to Hali. Nov. 18, 1940. (١٧)

وقد نكر ثروت أباظة أن سبب هزيمة والده هو انفضاض رشوان محفوظ عن تأييده حيث انسحب بخمسة عشر نائبا من الجلسة عند التصويت .

(١٨) السياسة الاسبوعية ٢٢/١١/٤٠ خطاب هيكى فى عيد الجهاد .

F.O. 407/225, No. 19, Lamp. to Eden; Sept. 23, 1940. (١٩)

F.O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941. (٢٠)

العام أو البرلمان حيث قوبل تعيين رشوان محفوظ بانتقاد شديد ، كما أن عبد العزيز فهمي طلب إلى رئيس الوزراء أن يعزله لتاريخه غير المشرف ، مما حدا بسرى باشا أن يقدم انذارا شبه نهائي للاحرار الدستوريين بأن يخلوا مشاكلهم ويرتبوا موقفهم فيما بينهم ، وقد علق السفير البريطاني على ذلك بأن هذا التهديد سوف يدفع الاحرار الدستوريين نحو السعديين مما يعنى طردهم من الحكم (٢١) .

عرض سري من جديد على الهيئة السعدية دخول وزارته فقبلت ، فأعاد تشكيلها من جديد في ٢١ يوليو ١٩٤١ ، ليشارك فيها من يستطيع أن يمثل الاغلبية في البرلمان ، وكان نصيب حزب الاحرار في التشكيل الجديد خمسة مناصب وزارية ، الجديد فيها هو تولى الدكتور عبد الرحمن عمر ، شقيق عبد العزيز فهمي ، وزارة التجارة والصناعة (٢٢) .

وجاءت أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية ، التي طرحها سري على مجلس الوزراء في يناير ١٩٤٢ وطلب مصطفى عبد الرازق وهيكمل تأجيلها للدراسة ولكن سري أصر على طرحها للتصويت ، فامتنع الوزيران الدستوريان عن الاشتراك في التصويت بينما وافق بقية الوزراء على قطع العلاقات مع حكومة فيشي من هذا يتبين أن الوزراء الدستوريين لم يقفوا موقفا واحدا داخل مجلس الوزراء مما يدل على عدم تقسيق مواقف الحزب ، ولا نستبعد أن لرفض هيكمل وعبد الرازق الاشتراك في التصويت صلة بالقصر فقد روى الاول كيف كان يتحدث مع صديقه أحمد حسنين رئيس الديوان - وكان هيكمل قد اقترح تعيينه في هذا المنصب - في هذه المسألة التي أغضبت الملك وأنه فهم منه أن وزارة سري لن يكون لها حظ من البقاء (٢٣) ، وكانت قد سبقت هذه المسألة أزمة ساهمت في تعجيل الاطاحة بالوزارة ، تتعلق باستقالة عبد الحميد بدوي من وزارة المالية بعد اتهامه بالتورط في أمور تتعلق بالمحاباة

F.O. 407/225, No. 10, Lamp. to Eden, Sept., 23, 1940. (٢١)

(٢٢) فؤاد كرم : النظارات ص ٤٠٤ ، يوفان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٤٧٩ .

(٢٣) هيكمل : منكرات ج ص ٢٠٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ . ثم محسن مصد : التاريخ

السري لصر ص ١٥٥ - ١٥٦ .

في وظيفته ، بشكل ادى الى الفساد (٢٤) ، وقد نتج عن استقالته صراع على المنصب الهام بين حزبى الوزارة ، يلى ذلك أزمة هروب عزيز المصرى مع ضابط آخر بطائرة حربية ، ولندلاع المظاهرات فى ارجاء البلاد بسبب تقدم رومل الى العلمين ، حيث بات مركز وزير الخارجية دقيقا للغاية ، يضاف الى ذلك كله استئناف هجوم الوفد على الوزارة، وحدثت مظاهرة كبيرة ضدها . اشترك فيها بعض الكبراء ، (٢٥) ، عندئذ لم ير سرى بدا من تقديم استقالة وزارته بعد أن حاصرتها كل تلك المتاعب ، وبعد أن فقدت تأييد الملك وعطف الانجليز . وقبل أن يقدم استقالته اتصل به السير ما يلز لامبسون يسأله عن يقترحه خليفة له، على اعتبار أنه لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الاوفى ذهنه من سيخلفه ، فاقترح سرى اسما ثلاثة هم : بهى الدين بركات ، الدكتور هيكل ثم احمد ماهر ، فعلق السفير ضاحكا وقال لسرى لابد وأنتك تهزل ، ذلك ان بركات لايمكن أن يصلح أبدا وهيكل لايعتد به ، أما احمد ماهر فهو خارج اللعبة ، ثم انه مصاب بأزمة قلبية (٢٦) .

وهكذا كان الدكتور هيكل أحد الثلاثة المرشحين لتولى الوزارة وإن كان السفير قد استبعدهم جميعا وعاد ليسأل حسين سرى عن الحل فأجابه الأخير على الفور بأنه ليس هناك بد من مواجهة الملك باستدعاء الوفد ، فرد السفير بأن تلك هى النتيجة التى توصل اليها هو أيضا ، وأنه بعد نصف ساعة من تقديمه استقالته سوف يطلب رؤية الملك فاروق ، ويطلب اليه أن يبعث فى استدعاء النحاس باشا وأضاف أن الملك لو رفض فإن ثمة نتائج محزنة سوف تترتب على ذلك ، فعلق سرى بأن تلك هى فرصته الوحيدة ليحافظ على عرشه (٢٧) ، وطلب السفير من احمد حسنين رئيس الديوان أن يرتب له لقاء مع الملك بيد أن حسنين أثار بعض الصعوبات وذكر أن هذا اللقاء سوف يؤثر فى رأى العام نتيجة للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، وأضاف أن ثمة محاولات تجرى لتأليف وزارة قومية ، فعلق

F. O. 371/31566, Weekly Information, Lamp. 4/1/42 (٢٤)

(٢٥) الامساس ٤٨/١/١٥ ، لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٥ - ١٧٦

Evans, (ed.). Killearn Diaries. p. 199. (٢٦)

F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 1, 1942 (٢٧)

لامبسون بأنه سوف يكون من الخطورة بمكان اذا وجدنا أنفسنا أمام وزارة يرأسها على ماهر ، وأبدى السفير اصراره على مقابلة الملك ، وكانت الازمة قد نوقشت بكاملها صبيحة ذلك اليوم - ٢ فبراير ١٩٤٢ - خلال اجتماع ضم وزير الخارجية البريطاني وقائد قوات الشرق الاوسط والسفير حيث ذكر خلال هذا الاجتماع ، أن الازمة تحركها عناصر معادية لبريطانيا للاستفادة من المتاعب التي تلقاها في الشرق الأقصى وليبيا ، واننا اذا لم نثبت قوتنا الآن في هذا البلد فانه سيقع تحت نفوذ هذه العناصر ، واتفقوا على أن يلتقى السفير بذلك ويخبره بأنه يجب أن تكون هناك حكومة مخصصة للمعاهدة ، قادرة على تطبيقها نصا وروحا ، وأن تكون حكومة قوية قادرة على كسب تأييد شعبي ، وأن ذلك لايعنى سوى استدعاء النحاس باشا زعيم الأغلبية ، والتشاور معه حول تأليف الوزارة ، وأنه يجب أن يتلقى منه ردا غدا ظهرا ، والا فان جلالة الملك سوف يكون مسئولاً شخصياً عن مخالفة ذلك (٢٨) .

ترقب على ذلك كله الأحداث التي أدت الى تولى النحاس باشا تأليف الوزارة المشهورة باسم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ (٢٩) ، وقد روى الدكتور هيكل تطورات الحادث من وجهة نظر حزبه وكان أحد شهوده ، فذكر انه طلب الى النحاس باشا عند عقد اجتماعهم بالقصر أن يرفض تأليف الوزارة

F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 2, 1942 (٢٨)

(٢٩) حول ٤ فبراير في تاريخ مصر انظر على سبيل المثال :

Gabriel Warburg, Lampson's Ultimatum to Earuq,

Middle Eastern Studies, Jan. 1975, pp. 24-32.

ثم انظر رواية هيكل في مذكرات ج ٢ ص ٢٢٧ ، كتاب محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر ، جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، شهادات شهود الحادث في كتاب : لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ، تبرير موقف الوفد وتحميل زعماء الاقلية مسئوليته انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة ٢٧ - ٤٨ القسم اثناني ص ١٨٤ - ٢١٨ وانظر : الملف السرى للحادث بالاهرام مايو ٧٣ ، ومذكرات مصد محمود خليل في المستور في ١٥ ، ١٩ نوفمبر ٤٥ ، ثم رواية ابراهيم طلعت بالاهرام . ١٩٧٣/٣/١٣٤

ولو دعاه الملك لذلك ، حتى لا يكون الملك قد أكره على هذا ، ولكن النحاس أعلن أنه لا يرفض الوزارة إذا عهد الملك إليه بها ، واستنتج هيكل من ذلك أن النحاس لا ينكر على الانجليز حقهم في التدخل ولا ينكر توجيههم انذارا للملك ، وأبدى اعتقاده بأن الانجليز لم ينفذوا الملك الا باتفاقهم مع النحاس (٢٠) .

والحقيقة أن أحدا لا يستطيع أن يعنى سياسيا مصرية من الاشتراك في اتاحة الفرصة للسفير البريطانى لانتهاك حرية مصر وكرامتها على النحو الذى حدث ، فالنحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية أو ائتلافية أو غير حزبية ، رغم أنه قد وافق على قبول تأليف مثل هذه الوزارة في سبتمبر عام ١٩٤٠ بشرط أن تجرى الانتخابات على نحو ما مر بنا ، وبالرغم من أن قبول تأليف مثل هذه الوزارة من جديد كان لا يستبعد فيه أمر إجراء انتخابات جديدة . بالإضافة الى أن السفير البريطانى في انذاره لم يشترط أن يؤلف النحاس وزارة وفدية صرفة ، كما أن زعماء الاقلية كانوا يخشون دائما أن يخل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى انتخابات برلمانية حرصا على وضعهم ، بالإضافة الى ذلك كله ، فإن تأليف الوزارة برئاسة النحاس قومية كانت أو وفدية لم يكن ليزيل آثار الانذار البريطانى كما أن القصر بخلافاته المتكررة مع سرى باشا ، ومحاولة التدبير لتأليف وزارة يرأسها على ماهر ، ضد ارادة الانجليز بل وفشله في محاولات تأليف وزارة قومية في ظل تأزم موقف الحلفاء على الجبهة الغربية وتغلغل جيش المحور الى منطقة السلوم وسيدي برانى ، كل ذلك اعطى السفير الانجليزى ، الذى كان يفتح عينيه جيدا على التطورات الداخلية ، مبررا للتدخل بشكل مباشر بحجة أن الازمة ستجعل مصر غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الواردة بالمعاهدة ، الأمر الذى يخل بالمجهود الحربى للحلفاء كما أن لصرار السفير على النحاس بعينه ، رغم حجة الاغلبية ، يحمل معنى الرغبة في تحدى القصر وتحجيم دوره ، ثم ليس لنا أن نتصور أن السفير أراد « تطويق » الوفد بوضعه في السلطة خشية انتهازه فرصة ضعف الوزارة

ليصعد من نشاطه الذي يبدو عنيفا وقويا وهو في المعارضة، الامر الذي قد يؤدي لنتيجة أسوأ بالنسبة لسير الحرب ؟

ومن فراش المرض أرسل رئيس الاحرار الدستوريين ، عبد العزيز فهمي ، رسالة احتجاج للسفير البريطاني لموقف حكومته خلال الازمة الاخيرة، حملها دسوقي أباطة ، سكرتير عام الحزب الى « سمارت » السكرتير الشرقي للسفارة في ٧ فبراير ١٩٤٢ احتجاج فيها فهمي باسم الحزب على تصرفات السفير الانجليزي التي تجافي معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا (٢١) ، فلم تر السفارة بدا من استرضاء الحزب ، هو والحزب السعدى ، الذي كان رئيسه قد ارسل احتجاجا مشابها ، فأوفدت سمارت الى الدكتور هيكل ، الذي كان يتولى زعامة الحزب عمليا ، ووصف سمارت لقاءه بأنه كان ونودا وأنه لم يرغب في الحديث عن الماضي ، بل عن الحاضر والمستقبل ، وذكر له أن الوفد رفض تأليف وزارة قومية خلال مناقشة الانتذار ، وأنه الآن أصبح في السلطة ومن ثم سوف يهاجم الاحزاب الأخرى وسوف يعين لجنة وفدية لتقوم باجراء الانتخابات بشكل يبعد خصومه الذين لن يستطيعوا تجنب محاربته على أساس أنه جاء الى السلطة بطعنة انجليزية ، وتسأل : هل يتفق ومصلحنا أن يحدث مثل هذا الصراع ؟ ثم أضاف أنه كان ينبغي اغراء الوفد للتعاون مع الاحزاب الأخرى ، وقد أخبره سمارت أنه سوف ينقل هذه الآراء الى لامبسون ثم أضاف بأنه ليس واضحا بالفعل كيفية اقناع الوفد بتنفيذ اقتراحه (٢٢) ، ويبدو أن السفارة قد تدخلت فعلا لدى الوفد لترضية الاحزاب المعارضة ، فدارت المفاوضات مع الوزارة بهذا الصدد ، لكنها لم تنجح فقرر الدستوريون مقاطعة الانتخابات كما مر بنا ، واتخذ السعديون قرارا مماثلا (٢٣) . وفاز الوفد بالاغلبية وأعاد تأليف الوزارة ، في ٢٦ مايو ١٩٤٢ بعد خلاف الفحاس مع مكرم عبيد،

F.O. 371/31568, Lamp. to F.O. Feb. 14, 1942. (٢١)

F.O. 371/31568, British Embassy, Cairo, 14-2-1942. (٢٢)

يفكر هيكل في منكراته ج ٢ ص ٢٥٠ انه لم يشترك في السعى لاي تقاوم مع الحكومة

(٢٣) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٥١ - ٢٥٢ وعن موقف السعديين انظر :

محمد البورواغ الشهيد اصعد ماهر ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٢ .

ذلك الخلاف الذى أفضى الى انشقاق مكرم واصدقائه عن الوفد وتآليف
« الكتلة الوفدية » ، (٢٤) .

* * *

وهكذا أصبح الاحرار الدستوريون فى صفوف المعارضة مرة أخرى بعد
ان اشتركوا فى الحكم لما يقرب من تسعة عشر شهرا فى الوزارات الثلاث
الآخيرة ، مضت معظمها فى خلافات مع حلفائهم السعديين تارة ، ومع بعضهم
الآبعض تارة أخرى ، غير أن معارضتهم هذه المرة صريحة وواضحة ، اكرههم
عليها خصمهم التقليدى حين تربع فى السلطة مستندا الى أغلبيته التقليدية ،
فراحوا الى جانب معارضتهم لها فى مجلس الشيوخ على نحو ما در سنا ،
يعارضونها أيضا على صفحات « السياسة الاسبوعية » .

ذكر الدكتور هيكل فى خطابه السنوى فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر
١٩٤٢ أن حزبه رفع خطابا الى الملك يتخمر فيه من الحكومة واجراءاتها
واعتبارها الحكم مغنما ، وعاب عليها عدم تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر
ومسائل ما بعد الحرب ، وخلال الاحتفال تلى دسوقي اباطة نص الخطاب
على الحاضرين (٢٥) ، ثم ادلى هيكل بعد ذلك بتصريح دعا فيه الى احلال
الاعتبارات القومية محل الحزبية فردت عليه صحيفة الوفد بأن القومية قائمة
فى الحكم فعلا ، معطلة من جانب المعارضة ثم وصفت دعوته بأنها « طعن
مختف وسط باقة من الأزاهر » ، (٢٦) ، وجاءت أزمة الكتاب الاسود الذى
وضعه مكرم عبید متهما فيه الحكومة الوفدية بالفساد وعدم النزاهة فانضم

(٢٤) انظر كتاب يونان لبيب : الوفد والكتاب الاسود ، نص الكتاب الاسود
فى العهد الاسود لمكرم عبید باشا ، رد الحكومة عليه بكتابها الابيض ، وكذا ملحق
الكتاب الاسود ، وهو سلسلة فضائح جديدة تكشف عنها خطبة المجاهد الكبير فى
١٣ نوفمبر ، مطبوعة على الالة الكتابة ، وانظر أيضا : كتاب جلال الدين المحامصى :
معركة نزاهة الحكم ويروى قصة الكتاب الاسود ويضم ملخصا له من ص ٤٢ حتى ٨١ .
(٢٥) أوراق الدكتور هيكل : غير منشورة ، الملف الاول ، خطبة نائب رئيس
الحزب .

(٢٦) الاهرام ١٤/١/١٩٤٣ ، تصريح هيكل باشا ، ثم المصرى ١٨/١/١٩٤٣
الدعوة الى القومية فى حديث رئيس الاحرار الدستوريين .

مكرم ومجموعته الى صفوف المعارضة التي كونت جبهة من الاحزاب الثلاثة - الاحرار والسعديون والكتليون - وكان اول عمل مشترك لها هو تقديم مذكرة الى الملك في ابريل ١٩٤٣ التمسست فيها منه التخلص من الوزارة ، كما والت قيادات الجبهة اجتماعاتها لتنظيم خططها في مواجهة الحكومة ، واصبح رئيس الاحرار الدستوريين داعية الى ائتلاف احزاب المعارضة (٢٧)،

وقد اتاح الوفد لخصومه فرصة قوية لمعارضته عندما قام بحركة ادارية شملت تنقلات واسعة بين المديرين وكبار موظفي الداخلية في الاقاليم، وكانت هذه الحركة موجهة ضد احزاب المعارضة ، والجديد هنا ان رئيس الوزراء امر باجرائها دونما اصدار قرارات - اى بالندب - ليتجنب تقديم قرارات تحتاج الى توقيع الملك ، وكانت الحركة تتضمن بشكل خاص ترقيات لاقارب الفحاس باشا وحرمة ، ممن تمتعوا قبل ذلك باستثناءات كبيرة (٢٨)،

وقد ارسل الدكتور هيكل الى رئيس الوزراء رسالة في ٢٦ يوليو ١٩٤٣، يحتج فيها على تعيين خبير انجليزى للشئون الاقتصادية لان ذلك يمس استقلال مصر وينافى أحكام المعاهدة ، كما احتج على فصل مكرم عبيد من مجلس النواب بقرار من الاغلبية تحقيقا لرغبة رئيس الوزراء ، وذكر هيكل ان هذه سابقة خطيرة في حياة البلاد النيابية ، ووصف مسلك رئيس الوزارة بأنه هو الدكتاتورية بعينها وقد دارت طيلة الصيف مفاوضات بين احزاب المعارضة لضمها في حزب واحد ولكنها لم تنجح بسبب اعتراض الدكتور هيكل على ذلك ، فقد خشى من أن انضمامه لمثل هذا التجمع سوف يفقده فرصته ، كزعيم للاحرار الدستوريين، في الوصول الى رئاسة الوزارة في وقت قريب (٤٠)،

(٢٧) يونان لبيب : الوفد والكتاب الاسود ص ١٠٢ ثم
F.O. 371/35534, Political and Economic, Weekly Re-
port 22-28 April, 43.

F.O. 371/35534, Political and Economic Weekly Re- (٢٨)
port, 13-19 May, 1943.

(٢٩) اوراق الدكتور هيكل : الملف الثانى ، رسالة خطية منه للنحاس باشا فى
١٩٤٣/٧/٢٦
F.O. 371/35541, Killearn to Eden, Nov. 29, 1943. (٤٠)

ويبدو أن ثمة سببا آخر يتصل بخلاف الدستوريين وبعضهم البعض ، ذلك ان فريقا منهم أراد عرقلة اندماج الاحزاب المعارضة كما ان فريقا ممن لم يؤيدا زعامة هيكل للحزب أرسل رجاله يحتجون عليه لرفضه أن يشغل الحل الثانى بعد الدكتور ماهر فى الكتلة الجديدة ، وفكروا أن المصالح القومية ينبغي أن يكون لها الحل الاول (٤١) .

وبشكل عام اكتفت المعارضة بتنظيم صفوفها فى شكل جبهة أرسلت مذكراتها ونداءاتها للمسؤولين الانجليز وللشعب المصرى ، وكانت هذه النداءات توزع سرا ، وقد صدر منها ثلاثة نداءات كتبها الدكتور هيكل (الاول فى ٣١ يناير ، والثانى ٢٣ مارس ، والثالث أول مايو ١٩٤٤) امتلأت بالحديث عن فساد الحكم وكرثة ٤ فبراير ، وربطت بين فساد الحكومة وحماية الانجليز لها ، ووصفت رئيس الحكومة بأنه « عميل يتقاضى أجره حكما وغنما وانجلترا تظفر بمصر كلها غنيمة سائغة » ، وبررت بقاء الاحكام العرفية مع زوال كل ضرورة لها على اعتبار انها درع تحتمى به الحكومة فى مفاسدها ، ثم كشفت النداءات عن رغبة الملك فى اقالة الحكومة وتدخل الانجليز لحمايتها ، واختتمت جميعها بدعوة كل مصرى للقيام بواجبه من أجل وطنه لانقاذه مما تردى فيه فى العهد الحاضر (٤٢) .

وهكذا أتاح مسلك الوزارة الوفدية وابقائها للاحكام العرفية بعد زوال ضرورتها ، للمعارضة أن تتبنى أساليب جديدة فى مقاومتها نجحت من خلالها فى استغلال مسلكها الحزبى مما أساء لسمعتها ، بالاضافة توالى خلافاتها مع الملك ، تلك الخلافات التى باتت تهدد استقرار الوزارة ، بينما خفف السفير البريطانى من تعصيدها بعد أن زالت ضرورة ذلك نتيجة لانتهاى الحرب .

(٤١) وحول تنظيم المعارضة لنورها أنظر : جمال سليم : البوليس السياسى ص

١٧٢ ثم انظر F.O. 371/35537, Political Distribution Aug. 16, 1943.

(٤٢) نصوص النداءات فى

F.O. 141/937, Political Situation, British Embassy.

والنداء الثانى ٢٢/٣/١٩٤٤ وجعناه ضمن أوراق الدكتور هيكل ، الملك الثانى وهو مهور بتوقيعات هيكل - أحمد ماهر - مكرم عبيد ثم حافظ رمضان .

وكان الملك قد قدم مذكرة للسفير في ١٢ أبريل ١٩٤٤ اقترح فيها
تولى أحمد حسنين تأليف وزارة جديدة ولكن السفير أجاب بأن الظروف
ليست مناسبة لتغيير حكومة قامت بواجباتها لنا خلال الحرب كحليف (٤٣) ،
وقد رفض الملك الموافقة على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة النحاس ، كما
أن زعماء المعارضة لا يريدون التعاون مع النحاس بعد أن هاجموا بعنف (٤٤) ،
وبشكل عام لم تكف مساعي القصر للتخلص من النحاس إلى أن أقيل في
٨ أكتوبر ١٩٤٤ وبذا توقفت معارضة حزب الاحرار ، تلك المعارضة التي
استمرت نشطة برغم فقدان الحزب لصحيفة السياسة ، وافتقاده لهيئة
نيابية حقيقية ، ومن ثم اعتمدت المعارضة أساسا على نشاطات وخطب
رئيس الحزب وبياناته ، كما تحمل عبء المعارضة مع حزب الاحرار ، حزب
الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية الوليد .

إذا كان حزب الاحرار قد لعب دوره من خلال المعارضة فمن الطبيعي أن
ينال نصيبه من الحكم عند سقوط الوزارة ، وقد كلف الدكتور أحمد ماهر
بتأليف الوزارة الجديدة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، واختيار الهيئة السعدية
لهذه المهمة يعنى اغفال الملك لحزب الاحرار الدستوريين ، الذى كان له
سابق ممارسات فى تأليف الوزارات ، ربما لان الدكتور ماهر كان يتقدم
صفوف جبهة المعارضة باعتباره سياسيا قحا صارم العداء للوعد ، على
خلاف الدكتور هيكل الذى كان بمثابة « فيلسوف المعارضة » أكثر منه رجلها
العملى ، شديد المراس ، والذى كان يظاھر حزبه لم تكن جراحه قد التامت
بعد ازمة الرئاسة ، على كل حال عاد الدستوريون الى الحكم بوزراء أربعة
يشغلون خمس وزارات ، فتولى هيكل وزارتا المعارف والشئون الاجتماعية ،
وتولى مصطفى عبد الرازق وزارة الاوقاف ، أما وزارة الزراعة فتولاها أحمد
عبد الغفار ، وأخيرا تولى دسوقي أباطة وزارة المواصلات .

يتضح مما سبق أن الاحرار الدستوريين لم يشغلوا وزارات ذات أهمية

F.O. 371/41327, Killearn, April, 12, 1944.

(٤٣)

F.O. 371/41329, Killearn to Eden, June, 7, 1944.

(٤٤)

منمیزة ، وقد كانوا يرویدون احدى الوزارتين الهامتين وهما الداخلية والمالية ولكن لم يستجب لهم الدكتور ماهر ، وعلى هذا رأى رئيس الحزب عدم الاشتراك فى الحكم ولكنه نزل على ارادة حزبه وقبل الاشتراك وأصبح لحزب الاحرار نفس الوزارات التى كان يشغلها قبل حكومة الوفد الاخيرة ، ولعل لذلك صلة بترضية الدكتور هيكل بوزارتين معا ، رغم تعطيله ذلك بأنه طلب توليها مستهدفا أن يرفض طلبه ، الا أن زعماء الاحزاب الاخرى استجابوا له (٤٥) .

وبعودة الحزب للاشتراك فى الحكم والتامة بعد زوال اثار ازمة الرئاسة عادت صحيفة السياسة الى الظهور من جديد لتتطرق بلسانه وتصبح احدى صحف الحكومة ، التى اجرت الانتخابات للتخلص من البرلمان الوفدى ، والاحكام العرفية قائمة وفازت احزابها بالطبع بعد ان خلا لها الميدان بامتناع الوفد عن الاشتراك فى الانتخابات ، وأعيد تأليف الوزارة من جديد فى ١٥ يناير ١٩٤٥ بعد أن خرج منها رئيس الاحرار الدستوريين ، وخلفه بها وزير دستورى آخر هو حفى محمود (للصناعة والتجارة) ، وظل الوزراء الدستوريون الآخريين فى نفس مناصبهم ، وتولى الدكتور هيكل رئاسة مجلس الشيوخ ، بعد أن استصدرت الوزارة مرسوما باعادة الشيوخ الذين عزلتهم الوزارة السابقة ، وقد علل الدكتور هيكل تركه الوزارة بعدم رضاه عن تدخل السعديين فى سير الانتخابات ، وربما كان للشكل الذى تألفت به الوزارة دخل فى ذلك ايضا .

جاء خطاب العرش يتحدث عن الاصلاحات الاجتماعية وحل ازمات التموين وتوفير الغذاء والكساء للشعب عموما والطبقات الفقيرة خصوصا وتحقيق العدالة والمساواة والاهتمام بشئون العمال . الخ (٤٦) ، وكان شأن هذه الوزارة شأن كل الوزارات السابقة فيما يتعلق بالمسلك الحزبى تجاه الموظفين فأحالت كبارهم الى المعاش ممن ينتمون للوفد ، وأصدرت مرسوما بقانون لألغاء الاستثناءات فى ترقية الموظفين وعلاواتهم ، التى

(٤٥) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٣
(٤٦) السياسة ٤٥/١/١٨ (نص خطاب العرش)

حدثت في عهد الوفد (٤٧) ، وهكذا فعل الاحرار الدستوريون وهم في الحكم نفس ما كانوا ياخذونه على الحكومة السابقة من عدم الغاء الاحكام العرفية وفسادها الادارى .

اما سياسة الحكومة التنفيذية فالمعروف ان وزير المالية قد أعد مشروع كادر لعمال الحكومة قدمه الى مجلس الوزراء ولكن الدكتور هيكل اعترض عليه باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية ورأى ان ذلك سوف يثير عمال المؤسسات الأهلية فيطالبوا بالمثل ، ومن ثم اقترح تشكيل لجنة لدراسة الكادر المعروض ودراسة شئون العمال الآخرين ، ولكن اعضاء المجلس ورئيسه وافقوا على اقرار المشروع ، بينما امتنع هيكل عن التصويت (٤٨) .

وكانت أزمات العمال قد بدأت تتوالى مع نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة اغلاق السلطات العسكرية البريطانية لكثير من المصانع التي كانت قد اقيمت لخدمة اغراض الحرب ، وقد حدث ما كان يخشاه الدكتور هيكل فما لب صدر كادر عمال الحكومة الجديد ، حتى أجرت نقابات المؤسسات الأهلية اتصالات فيما بينها وعقدت في النهاية « مؤتمرا لنقابات وعمال الشركات والمؤسسات الأهلية » ، قدم مطالبهم للوزارة ، التي تدور حول مساواتهم بعمال الحكومة (٤٩) ، وقد بدأت الحكومة كذلك في معالجة ازمات التموين فأوجدت نظام البطاقات ، وعقدت اتفاقا تجاريا مع انجلترا للتوسع في استيراد السلع الضرورية للبلاد والتخفيف من قيود الاستيراد والغاء رقابة مركز تموين الشرق الاوسط على ما تستورده مصر ، بالاضافة الى تقرير حريتها في الاستيراد من البلاد التي تتعامل بالجنيه الاسترليني (٥٠) ، ولم يتسن للحكومة ان تذهب ابعد من ذلك حيث كان شغلها الاساسي في مرحلتها الاولى هو اجراء الانتخابات ، اما في مرحلتها الثانية فلم تكمل ستة اسابيع في

F.O. 371/41334, Eden, No. 198, Oct. 19, 1944. (٤٧)

(٤٨) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣٩٧ ، انراقى : فى اعقاب ج ٣ ص ١٤٨ .

(٤٩) انظر : رؤف عباس : الحركة العمالية ص ١١٩ - ١٢٠ ، نوال راجسى : اضراب

جديدة على الحركة العمالية ص ١٥٠ - ١٧٠ ، دراسة مفصلة عن موقف الحكومة من العمال .

(٥٠) الرافعى : فى اعقاب ج ٣ ص ١٤٩ - ١٥٠

الحكم حتى اغتيل الدكتور ماهر في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، حين تقدم الى البرلمان بقرار اعلان الحرب على اليابان حتى يتسنى لمصر أن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي سيعقده الحلفاء تمهيدا لقيام الامم المتحدة، وهو اجراء شكلى لان الحرب كانت قد انتهت بالفعل ولكن الفهم الخاطيء لغزى مشروع القرار وهجوم الوفد على الحكومة بسببه وعدم احاطة الحكومة بالرأى العام بأبعاده قد أدى الى تلك النهاية المحزنة .

كلف محمود فهمى النقراشى ، نائب رئيس الهيئة السعدية بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، فأعلن اعتماده لتشكيل الوزارة السابقة وبقي الاحرار الدستوريون في نفس وزاراتهم السابقة ، ومنذ ذلك الحين وعلاقة حزب الاحرار بالسعديين كانت تسير بشكل لا يتفق والائتلاف في وزارة واحدة ، فحين تقدم هيكىل بمذكرة الى مجلس الوزراء ، تتضمن المطالب الوطنية ، كانت هذه المذكرة موضع خلاف داخل المجلس (٥١)، اذاعته المعارضة وسعت الى تعميقه ودافعت صحيفة السياسة عن مسلك رئيس حزبها فذكرت انه تقدم بالمذكرة لانارة الطريق لاخوانه لاليتير خلافا ، ثم اضافت أن الاحرار الدستوريين اذا بقوا في الحكم فانما يبقون لمصلحة عامة ، اما المناصب الوزارية فلا تربطهم بها ربح تميل بهم عن أداء واجبهم ، وراحت تذكر رئيس الوزراء الذى أصبح رئيساً للهيئة السعدية ، بأن الانتخابات التى اجراها محمد محمود ، قد اظهرت حزبا جديدا هو حزب الهيئة السعدية الذى اشترك مع الاحرار في الحكم على قدم المساواة وعن طيب خاطر ، (٥٢) ، وكأنما كانت الصحيفة تمن على السعديين بفضل قديم ، وجاءت مسألة ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف شيخا للجامع الازهر ، لتخلق نوعا من التوتر بين الدستوريين والسعديين ، وقد شنت صحيفة السياسة حملة من أجل تعيين الشيخ في المنصب الذى خلا بوفاة المراغى ، وكان ثمة اعتراض بأن الشيخ مصطفى ليست لديه المؤهلات اللازمة والتى يشترطها المجلس الاعلى للازهر (٥٣) ، هذا في الوقت الذى كانت فيه الهيئة السعدية ذاتها تعاني من

F.O. 371/45932, Weekly Report 13-19, Sept. 1945. (٥١)

(٥٢) السياسة ١٢/٩/١٩٤٥

F.O. 371/45932, Weekly Report; 13-19, Sept. 1945. (٥٣)

وحملة السياسة فى مقالاتها من ١٦ - ١٩/١٢/١٩٤٥ .

انقسام داخلي أثر بدوره على وضعها في الوزارة ، فقد أذيع أن خمسة من النواب السعديين قدموا استقالاتهم من الحزب السعدي ، وخلال الشهور القليلة السابقة كان قد استقال منها ما يقرب من خمسة عشر عضوا (٥٤) .

وقد بلغ من ضعف الوزارة أن جرى الحديث عن تأليف وزارة جديدة في أوائل يناير ١٩٤٦ ، عندما التقى السفير البريطاني (وقد أصبح اسمه اللورد كيلرن) بحسين سرى وسأله عن تصوره للاوضاع ، فاقترح ايجاد وزارة ائتلافية تضم كل الاحزاب بما فيها الوفد (٥٥) ، وقد ازداد موقف الوزارة خرجا بعد استقالة وزراء الكتلة منها في أواخر يناير ١٩٤٦ مما جعل حزب الاحرار يتربص في انتظار الاماكن التي خلت باستقالتهم ، رغم انكار صحيفة السياسة لذلك (٥٦) ، وكان الوزراء الدستوريون يضيقون برئيس الوزراء ، وقد وصفه حفيى محمود في حديث له مع كيلرن في أوائل فبراير ١٩٤٦ بأنه يبدو كما لو كان طفلا في السياسة أمام مكرم عبيد وعبد الحميد بدوى ، وأنه يبدو رجلا ضعيفا ، وسأل كيلرن عن سيخفه فرفض السفير أن يبدى أية وجهة نظر معتذرا بأن هذه مسألة داخلية صرفة عندئذ طرح حفيى محمود اسم اسماعيل صدقى فسأله السفير عن مدى تأييد الشعب له ، فأجاب حفيى بأن سجله سئى ولكنه يصلح كرئيس وزراء محايد تجتمع حوله كل الاحزاب (٥٧) .

هكذا كان سير الوزارة التي اشترك فيها الاحرار الدستوريون ، توالت عليها الأزمات ، والحزب لايهمه الا تثبيت وجوده في الحكم وتدعيمه ، ويغتال امين عثمان - وزير المالية في وزارة الوفد الاخيرة وصديق الانجليز الصدوق - في يناير ١٩٤٦ ، وتواجه الامانى المصرية التي رفعتها الحكومة في مذكرة لبريطانيا برد مس كرامة مصر وسيادتها ، فازداد السخط الشعبى على الحكومة التي باتت عاجزة عن حفظ الأمن ، وتوالت المظاهرات ضدها ،

F.O. 371/45929, Weekly Report, Dece. 12-18, 1945. (٥٤)

F.O. 371/53282, Cabinet Distribution, Jan. 5, 1946. (٥٥)

(٥٦) السياسة ١٩٤٦/١/٢١

F.O. 371/53282, From Killearn to F.O. Feb. 2, 1946. (٥٧)

فحاصرت طلاب الجامعة في فبراير من نفس العام ووقع الحادث المعروف بحادث كوبرى عباس الذى راح ضحيته عدد من الطلاب ، وهكذا أيضا عجزت الوزارة عن حفظ بقائها المستمد من وجودها في أجهزة الدولة والمعتمد على أجهزة الامن . كل هذا بينما للوزير الدستوري حنفي محمود يفاوض السفير البريطانى في مصير للنقراشى ويقترح خليفة له ، والعجيب حقا ان ما اقترحه ذلك الوزير هو الذى تم بعد ذلك بأسبوعين .

أفهل تفتظر سياسة اصلاحية انشائية من حكومة ذاك شأنها ؟ على كل حال يكفى أن نستدل في هذا الصدد بحوار جرى بين رئيسها وزكى عبد القادر لذى وسم الوزارة بالرجعية ، فسأله النقراشى لماذا ؟ فأجاب : كانت الحكومة السابقة قد اقرت ضريبة على الاطيان ، فألغت هذه الحكومة ، وكانت قد جعلت التعليم مجانا في المدارس الابتدائية ، ففرضت هذه الحكومة عليه مصروفات ، وتقدم محمد خطاب بمشروع لمجلس الشيوخ طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان ، فتطوعت الحكومة لمعارضته ، فقال النقراشى : امن أجل هذا تكون الحكومة رجعية ؟ (٥٨) وعموما لقد شهد عبد الرحمن الرافعى للوزارة بالنزاهة والاستقامة وهما من دعائم الحكم الصالح (٥٩) .

كلف الملك اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة في ١٦ فبراير ١٩٤٦ ، وكان الاساس في اختياره مقدرته على كبح الجماهير الثائرة التى بدت تأثيرات الاتجاهات اليسارية تؤثر في تحريكها عمليا . أجرى صدقى اتصالاته مع حزب الاحرار الذى انقسم ازاء قبول الدعوة ، وقد بدا الحزب عازفا عن قبولها في البداية (٦٠) ، ولكن فريقا من أعضائه حين رأى أن الهيئة السعدية رفضت معاونة صدقى ، ذكروا الدكتور هيكل بموقف هذه الهيئة منهم في انتخابات ١٩٤٤ ، وما كان من رئاسة النقراشى للوزارة ، ثم اضافوا أن رفضهم المشاركة في الحكم سيجعلهم في موقف خصومة مع الملك الذى سيبيح لصدقى حل مجلس النواب (٦١) ، ومن ثم وافق الحزب على الاشتراك في الوزارة وان خرج التشكيل الوزارى غير ملب لطلبات الدستوريين الذين كانوا يريدون

(٥٨) محمد زكى عبد القادر : اقام على الطريق ص ٤٣٩ - ٤٤٠

(٥٩) الرافعى : في أعقاب الثورة ج ٢ ص ١٨٢
F.O. 371/53330, Weekly Reprt, Feb. 13-19, 1946. (٦٠)

(٦١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣١٨ ، انسياسة ١٧/٢/١٩٤٦ .

مناصب وزارية أكثر من المناصب الأربعة التي تركت لهم ، ذلك أن صدقي خدعهم حين أعطاهم انطبعا عشية ١٦ فبراير بأنه في سبيله لتدبير مناصب وزارية أخرى لهم ، ثم فوجئوا في الصباح بأنه أعلن تأليف الوزارة بالفعل على النحو الذي خرجت به ، وقد فعل صدقي نفس الشيء مع الكتلة الوفدية ، وتنبأت التقارير البريطانية بأنه منذ ذلك التاريخ فإن علاقات صدقي مع الدستوريين ومكرم لن تكون على ما يرام (٦٢) .

ضم التشكيل الوزاري من الدستوريين : عبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، وديسوقي أباطة للأوقاف ، وخفنى محمود للمواصلات ، بالإضافة إلى اللواء أحمد عطية الذي تولى وزارة الدفاع الوطني باعتباره حرا دستوريا (٦٣) ، وهي تقريبا نفس نوعية الوزارات التي اعتاد الدستوريون توليها خلال تلك الفترة من تاريخ الحزب ، وعموما بالغ صدقي في الحفاوة بالحزب ووزرائه ، مبالغة دفعتهم لتأييد الوزارة بقوة ، حتى لقد وصفت صحيفة السياسة الوزارة بأنها ذات الثقتين ثقة الملك وثقة البرلمان ، ونكرت أن من يحرر الوزارة فإنه يحرر الأمة ! (٦٤) .

وبالرغم من ذلك ظل الأحرار الدستوريون يلحون في طلب تعديل وزارى ليدخل بموجبه وزير دستوري خامس ، ولكن صدقي كان يجيبهم بأن الوقت غير مناسب (٦٥) ، وكانت وساطات القصر بين صدقي والسعديين لاشراك هؤلاء في الوزارة قد بدأت تنجح ، الأمر الذى أشعر حزب الأحرار الدستوريين بأن دخول وزراء من الهيئة السعدية في الوزارة سوف يؤثر على مركزه داخلها ، ومن ثم اجتمع وقرر أنه « مراعاة للظروف التى تجتازها البلاد ، فإنه رأى أن يحتفظ بمراكز وزرائه في الوزارة كما هي ، والا يطالب بجديد ، ويعتبر الحزب ذلك أقل ما يستطيع قبوله » . وتوالت اجتماعات الحزب واتصالاته

F.O. 371/53330, Weekly Report, Feb. 23, 1946.

(٦٦)

(٦٦) السياسة ١٩٤٦/٩/٦

(٦٤) السياسة ١٨ ، ١٩٤٦/٢/٢٢ ، هيك : منكرات ج ٢ ص ٢١٨

(٦٥) روز اليوسف : ١٩٤٦/٢/٢٨ ، وقد نكرت الكتلة (١٩٤٦/٩/٢٥) أن

صدقي قال لهم كلنا أحرار دستوريون ، فأنا حر دستوري ولطفى باشا كذلك ، وكل أعضاء الوزارة يعطون على الأحرار الدستوريين .

مع صدقي بهذا الشأن واتفق وزراءه فيما بينهم على تقديم استقالاتهم اذا مست كرامة الحزب ، وفكرت صحيفة السياسة أن الاحرار كانوا يمين صدقي بالأمس واليوم وغدا ، داخل الوزارة وخارجها ، وفكرته الصحيفة بوضعهم البرلماني (٦٦)، وصدر للتعديل الوزاري الجديد فلم يمس الدستوريين منه سوى انتقال أبو سمرة من وزارة الشؤون الاجتماعية الى منصب وزير للدولة ، ولم يكن لهذه الوزارة أن تستقر لعدم توفر الثقة الكاملة بين القوى السياسية المشتركة فيها ، وقد قيل ان السعديين قبلوا الاشتراك في الحكم على أمل أن يتم الاتفاق على مشروع المعاهدة ، وطمعا في رئاسة الوزارة بعد صدقي . وعلى أثر المتاعب التي لقيها في شئون المفاوضات ، قدم صدقي استقالته في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ونشأت أزمة وزارية أشيع معها احتمال تولي لطفى السيد رئاسة الوزارة كما سال لعاب صحيفة السياسة وهي تتحدث عن الاستشارات الدستورية « التي يجريها جلالة الملك الدستوري » وعن سفر هيكل باشا لالاسكندرية ليؤدي واجبه الوطني والرسمي في هذه الظروف ، كما رفعت الصحيفة أكف الضراعة دعاء للملك (٦٧) ، وبالرغم من ذلك طرح اسم شريف صبرى كمرشح للرئاسة ، ولكن هيكل والنقراشي اشترطا لسناد الوزارة الى سياسي حزبي ، وأنه اذا اختير رئيس وزراء مستقل ، فانهما يشترطان لقبول التعاون معه الا يحل مجلس النواب (٦٨) .

وعموما لم تحل الازمة الا برفض الملك قبول استقالة صدقي باشا، وتكليفه بالاستمرار في منصبه ، واستؤنفت المفاوضات التي افضت الى زيادة السخط على رئيس الوزراء ، والمشروع الذي انتهى اليه ، الامر الذي عجل بصدقي الى تقديم استقالته في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، وليس لنا أن نتوقع من وزارة كانت قضيتها الاساسية اخضاع الد الوطني والسيطرة عليه ، ثم الاشتغال بالمفاوضات ، ليس لنا أن نتوقع منها سياسة انشائية ، وقد صدق وصف صحيفة الكتلة لعهد هذه الوزارة - رغم اشتراك حزبها في اقامته - حين تصالحت في استنكار : أي شخوذ في ذلك العهد أكثر من أن تكون أكثر الأحزاب

(٦٦) السياسة ٤/٩/٤٦ ، ٦ ، ٨/٩/٤٦

(٦٧) السياسة ٢٩/٩/٤٦

(٦٨) السياسة ٢٠/٩/٤٦ ، الكتلة ١/١٠/٤٦

نوابا في البرلمان هي أمونها شأننا عند الرأي العام ؟ (٦٩) ، وقد عبر الرأي العام عن مخبطه على الوزارة في توالى المظاهرات وحوادث العنف ، القى كان حظ رئيس الاحرار الدستوريين منها القاء قنبلتين عند بيته وجدير بالذكر أن للدكتور هيكل قيم هذه الحكومة بقوله أنها رسمت لنفسها سياسة لمحاربة الفقر والجهل والمرض ولكن اشتغال رئيسها بالمفاوضات واعتبارات الميزانية حالا بون ذلك (٧١) . كما أننا لم نلمس على صفحات جريدة الحزب أى نشاطات خاصة لوزرائه منفردين أو متضامنين مع هيئة الوزارة في الوقت الذى كانت فيه دعوات الاصلاح الاجتماعى ، وحل الصراع الطبقي ، قد بدأت تجد سبيلها على صحف والسنة بعض الاتجاهات الناشئة وتصل إلى آذان الساسة وتشير بالاتهامات الى رجال الاحزاب القائمين بالحكم ، والذين وقفت صحفهم موقف الدفاع عنهم فعلى سبيل المثال راحت صحيفة السياسة ، بمنطق الصفوة ، تدفع هذه الاتهامات ولم تر فيها غير اثاره للجمهور العادى لبذر الفتنة والخلف والشقاق بين الطبقات الآمنة الوادعة ، وضربت المثل برجال العهد الذين أثروا من أعمال صناعية أو اقتصادية يرتزق منها ألوف العمال والفقراء ، ثم وصفت خصومهم « النحاسيين » بأنهم أشد أنواع الرأسماليين خطرا ، لأنهم طائفة من الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين أقصى استغلال ، لأنهم نشأوا مملقين وأصبح الآن بعضهم من أصحاب الألوف من الأفدنة . الخ (٧٢) ، وبهذه التراشقات وامثالها كان العهد يسم نفسه ، حكاما ومعارضين ، بما يغنى عن التعليق .

استشير صدقى فيمن يخلفه فأشار بالنقراشى ، الذى عهد اليه الملك بتأليف الوزارة للمرة الثانية فألفها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حزبية خالصة من السعديين والدستوريين ، ستة مقاعد لكل منهما ، وكان الوزراء الدستوريون هم : أحمد خشبة (للعدل) ، محمد علوبة (الاوقاف) ، أحمد عبد الغفار

(٦٩) الكتلة ١٩٤٦/٩/٢٨ (عهد زائف)

(٧٠) السياسة ١٩٤٦/١٢/٤

(٧١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٢٠

(٧٢) السياسة ١٩٤٦/٦/١٠ (الرأسمالية الهدامة بين أعضاء الوفد لحافظ

مصمود)

» الزراعة) ، عبد المجيد صالح (الاشغال) ، ودسوقي اباظة (المواصلات) ،
ثم اللواء أحمد عطية (الدفاع الوطنى) . وهكذا استمر الاحرار الدستوريون
فى الحكم منذ ٨ اكتوبر ١٩٤٤ يتقلبون فى وزارات بعينها ، ويبدو صحيحا
ماذكر من أن كافة الوزراء كانوا ممن اشار القصر بتعيينهم ، أو لم يعترض
عليهم (٧٣) ويؤكد هذه الحقيقة أن وزير الاوقاف عين دون أخذ رأيه ، وعندما
احتج تعطل النقراشى بأن الملك هو الذى فعل ذلك ، وعلى هذا لم يلبث الرجل
أن قدم استقالته معتفرا بسوء صحته ، وتبدو سلطة القصر واضحة فى
التدخل فى شئون هذه الوزارة حينما أراد ضم اطيان ، كانت تدر جانبا من
واردات الدولة ، الى اوقاف الخاصة الملكية فاحتج وزيرها الجديد على عبد
الرازق ورفض وقدم استقالته (٧٤) .

ويؤكد المعنى السابق أيضا طلب الملك اخراج اللواء أحمد عطية وعبد
المجيد بدر من الوزارة لانهما رأياه فى احدى الملاهى ، فاستقال الاول وتولى
الفريق خيدر وزارته ، ثم أقيل الثانى واحتفظ النقراشى بوزارته (المالية)
فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، بل كان يقال ان بعض الوزارات والادارات تتبع
القصر تبعية شبه رسمية مثل وزارتى الخارجية والدفاع وادارة المعاهد
الدينية وغيرها (٧٥) ،

ولم تكن هيئة الوزارة منسجمة مع نفسها ، اذا ما تذكرنا عدم توفر
الثقة بين حزبيها منذ عهد وزارة أحمد ماهر الاولى ، بالاضافة الى اغفال
قيادة الاحرار فى تولى رئاسة الوزارة أكثر مرة ، ويكمل الصورة أن الذى
جمع بين الحزبين ، الدستورى والسعدى ، أساسا هو العداء المشترك للوفد ،
ثم وجودهما معا فى معسكر القصر ، ولم تكد الوزارة تكمل شهرا فى السلطة ،

(٧٣) محمد زكى عبد القادر : تأملات فى الاحداث والناس (اخبار اليوم
١٩٧٨/٦/٢٤) .

(٧٤) عن استقالة علوية انظر مذكراته : ص ٥٠٦ - ٥٠٧ ، وعن حادثة الاوقاف
واستقالة عبد الرزاق انظر وثائق عابدين : محافظ مجلس الوزراء ١٩٤٧/٢/٢ ،
مزيد من التفاصيل بكتاب سيد مرعى : اوراق سياسية ج ١ ص ١٨٠
(٧٥) هيك : مذكرات ج ٢ ص ٢٣٤ ، وانظر ايضا : يونان لبيب : تاريخ
الوزارات ص ٤٨٦

حتى جاز رئيسها بالشكوى للسفير البريطاني رونالد كامبل - الذي خلفه كيلرن - من المتاعب التي يثيرها زملاؤه ، بالإضافة الى ما يثيره ميكل من عناد فيما يتعلق بموضوع المعاهدة ، كما ان وزير الدفاع قدم استقالته ثم سحبها (٧٦) .

ثم حدث خلاف بين الحزبين حول الهيئة الدولية التي ستلجأ اليها مصر بقضيتها فرأى السعديون اللجوء الى مجلس الامن ، بينما رأى الدستوريون أن تلجأ مصر الى الجمعية العامة (٧٧) ، ولعل سوء العلاقة بين الحزبين ، الى جانب ما ارتبط به من عجز الوزارة عن اجراء المفاوضات الثنائية، هو الذي ساعد على طرح مسألة الدعوة للوزارة القومية من جديد ، وكان بطلها رئيس الاحرار الدستوريين الذي تبني الدعوة بالتنسيق مع القصر عن طريق وكيل ديوانه حسن يوسف ، الذي أبدى ترحيبه بتأليف مثل تلك الوزارة (٧٨) ، وقد بدأ الدكتور ميكل حملته بحديث أدلى به لندوب السياسة تحدث فيه عن الوحدة والسمو فوق مطامع الاحزاب لتحقيق أهداف البلاد القومية ، ثم صرح بأنه اذا تحققت الاهداف كان طبيعيا أن تجرى الانتخابات، وكرر دعوته في احتفال حزبه بذكرى محمد محمود في أول فبراير ١٩٤٧ ، ثم في حديث أدلى به للاهرام في اليوم التالي ، بل لقد استن سنة رئيسه الأسبق محمد محمود عام ١٩٣٥ حين جمع فئات من الشباب بدار الحزب وخطبهم داعيا الى بذل جهودهم لتوحيد الصفوف ، وقد حضر خطابه هذا صبرى أبو علم وفؤاد سراج الدين وهما من قادة الوفد الذين اشتركوا في المشاورات التي أعقبت تلك الدعوة (٧٩) ، ولكن الخلاف ظل قائما بين أنصار

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, Jan. 10, 1947. (٧٦)

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, March, 1, 1947. (٧٧)

واضافت الكتلة في ١٠/٢/٤٧ أن النقراشي لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على خطوات حكومته وانظر تقريراً آخر حول انقسام الاحرار فيما بينهم حول هذه المسألة في :

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, May, 18, 1947.

(٧٨) ميكل : منكرات ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦

(٧٩) السياسة ١٢/٢١/٤٦ ، ١ ، ٣ ، ٢٤ ، ١٩٤٧/٢/٢٧ .

للوزارة والوفد ، فقد أصر هيكل على رأيه بعدم حل مجلس النواب قبل الانتهاء من حل المسألة السياسية ، ورأى الوفد نتيجة لذلك الا فائدة من المشاورات اذا لم يحل المجلس فورا ، وكانت حجته هي أنه سيبقى في الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبيا الاغلبية ، ثم عاد الدكتور هيكل وعرض أن تكون الوزارة القائمة وزارة ادارية ، وأن تتألف جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها ، ولكن رفض ذلك أيضا ومن ثم فشلت المشاورات، وقد اعتبر هيكل ذلك تبريرا أمام الرأي العام لانفراد الحكومة بالعمل (٨٠) ، وقد لاحظ السفير البريطاني أن المشاورات السابقة كانت تتم بمعزل عن النقراشي ، « ذلك أن الائتلاف المقترح يحتمل أن يكون ضده » (٨١) .

لم تغمض عين الاحرار الدستوريين عن منصب رئاسة الوزارة ، كيف لا وقد سبق للنقراشي أن تولى المنصب ثم استقال نتيجة فشله في حفظ الامن، والاحرار الدستوريون شركاؤه في العهد ، ومع هذا لم تدركهم الرئاسة هذه المرة أيضا، رغم اعتبارهم أن لهم الحق فيها، على كل حال لا يختلف الامر كثيرا . ولعل رغبة الاحرار الدستوريين هذه هي التي تفسر اقتراهم الشديد ، الى الى حد التمسح بالاعتاب الملكية ، فاحتفلت صحيفتهم بعيد ميلاد الملك بشكل مبالغ فيه ، وأنشأت المقالات الطوال باقلام اقطاب الحزب في هذا الشأن ، ووصفه الدكتور هيكل بأنه ملك دستوري، وأنه أول الداعين الى توحيد الكلمة، ثم تقدم على رأس وفد برلماني عالمي لزيارته ، حيث صافحه الملك وشكر مجهوده « وخلق عليه رداء زاهيا من التقدير والتشجيع بنطق ملكي كريم » (٨٢) .

ومع الفشل الذي منيت به القضية الوطنية أمام مجلس الامن في سبتمبر

(٨٠) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٥٩ - ٦٥ حيث يروي قصة المشاورات بالتفصيل .

(٨١) F.O. 371/62990, General Distribution; March, 2, 1947.

1947.

(٨٢) السياسة ١١ ، ١٢/٢/٤٧ ، ١٤/١ ، ٦/٥/٤٧ (النطق الملكي ومقال للدكتور هيكل) ونشرت صحيفة الكتلة في ٢١/١٢/٤٧ ان رئيس الاحرار الدستوريين يطارد شبح الوزارة في يقظته ومفامه ويدلى الى وكالات الانباء في امريكا بأنه لن يدهش اذا ساء الملك لتأليف الوزارة .

١٩٤٧ ازداد تقارب الحزب من الملك ، فقابله الدكتور هيكل مقابلة سامية « حظى خلالها بعطف الملك المفدى » ، وقد طربت صحيفة السياسة التي علقت بأن الاحرار الدستوريين « بدا على نفسياتهم اليوم مزيد من التوثب للنشاط » كما اقام الحزب احتفالا بالعيد الخامس لرئاسة الدكتور هيكل له ، ويبدو أن هذا الاحتفال ، الذى انيع لأول مرة ، كان بمثابة مظاهرة لتأييد رئيس الحزب واثبات مقدرة الحزب ووحدته (٨٢) .

وقد نقلت السياسة حديثا لحفنى محمود ذكر فيه أن هيكل هو خير ربان للسفينة فى تلك العواصف ، ثم ردت على آخر ساعة ، التى صورت مطامع رئيس الحزب فى الوزارة ، فقالت : « فاذا أردتم أن تخرجوا هيكلًا بتصويره طامعا فى رئاسة الوزارة كلما تحدث عن المصلحة الوطنية ، فانكم تخرجون المصلحة الوطنية ذاتها » (٨٤) ، على أى حال لم يصنع الملك لذلك سمعا ، حتى أن هيكل عندما عاد من مؤتمر الاتحاد البرلماني بروما صيف ١٩٤٨ عاتبه الملك لأن الناس يتحدثون عن رغبته فى رئاسة الوزارة فرد هيكل بأنه لايرفض المنصب اذا رأى الملك أنفذلك مصلحة للبلاد وأضاف : لكننى أؤكد لجلالتكم اننى لا يعنينى أن أكون يوما رئيسا للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيسا للشيوخ ! (٨٥) .

وبينما كانت تلك هى اتجاهات الاحرار الدستوريين ، كانت دوائر القصر تفكر على نحو آخر فى مصير الوزارة ، افصحت عنه تقارير السفارة البريطانية التى ذكرت أن رئيس الديوان الملكى ووكيله كانا على خلاف فيمن سيخطف النقراشى فبينما رأى الاول (ابراهيم عبد الهادى) استمرار النقراشى فى الحكم ، فان الثانى (حسن يوسف) كان يرى تأليف وزارة برئاسة

(٨٢) السياسة ١٩٤٧/١٠/٢٠ (الرئيس فى الحضرة الملكية) ، ٤٨/١/١٢ احتفال الحزب .

(٨٤) السياسة ١٨ ، ٤٨/٢/١٩ ، أوراق هيكل الملك (٥) ثم السياسة ٤٨/٥/٦ (الملك ربان السفينة) .

(٨٥) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وبهى الدين بركات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

حسين سرى يشترك فيها الوفد ، بينما الملك كان مصمما على ألا يؤلف
الفحاس باشا الوزارة بأى ثمن ، وقد رأى مندوب السفارة نفسه أن صدقى
باشا هو أفضل مرشح للرئاسة اذا ما سقط النقراشى (٨٦) .

ويتواكب الخلاف بين حزبى الوزارة مع الخلاف بين الدستوريين
وبعضهم البعض ، وبالنسبة لعلاقة الدستوريين بالسعديين فقد صرح
سكرتير حزب الاحرار بأن ثمة خلافات بين حزبى الوزارة ولكنها خلافات
تبدو عادة فى مجلس الوزراء رائدها المصلحة العامة وسببها حرية الرأى ،
ثم اعترف بأن ثمة خلافات بين اعضاء حزبه ، واتهم الثائرين منهم بأنهم
يعارضون مجرد المعارضة ، وكأنى بهم يشعرون انهم ماداموا بعيدين عن
كرسى الوزارة فقد وجب ان يكونوا فى صف المعارضة ، (٨٧) وفى ٤ يوليو
١٩٤٨ قدم الوزير الدستورى عبد المجيد صالح استقالته لأسباب صحية ،
فاجتمع هيكى برجال حزبه لاختيار خلف له من الدستوريين لحفظ التوازن
بين حزبى الوزارة (٨٨) ، واستمر الخلاف بين اعضاء الحزب حول من يشغل
المقصب ، حتى لقد ساءت علاقة بعض اعضاء الحزب برئيسهم بسبب ذلك ،
بينما اشتكى الرئيس من أن بعض الدستوريين يضعون أمام سياسته كثيرا
من العقبات ، وعموما قام أحمد عبد الغفار بتسوية الخلافات وعادت مصادر
الحزب تنكر وجود خلافات بين الاحرار الدستوريين (٨٩) ، ولكن لم تلبث
الاحقاد داخل الحزب أن اثيرت من جديد بين رئيسه وأحمد خشبة الذى
عين وزيرا للخارجية فى تعديل وزارى جرى فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم عهد اليه
برئاسة وفد مصر الى دورة الأمم المتحدة فى باريس (٩٠) ، مع ما فى ذلك من
تجاهل للدكتور هيكى الذى كان يتولى القيام بمثل هذه المهام ، ولعل ذلك

F.O. 371/62918, Cabinet Distribution, Mr. Bower, (٨٦)
Aug. 20, 1947.

(٨٧) اخبار اليوم ٢١/١/٤٨ حقيقة الخلاف بين السعديين والدستوريين .

F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, July, 9, 1948. (٨٨)

(٨٩) البلاغ ٢٠/٨/٤٨ ثم العدد التالى ، السياسة ٢١/٨ ، ١/٩/١٩٤٨

(٩٠) السياسة ١/٩/٤٨ (يفهم هذا من تصريحاته للصحفيين ونفيه لوجود

خلاف مع خشبة) .

قد أحفظه على وزير الخارجية ، منافسة القديم في رئاسة حزب الأحرار ووراء اختيار خشبة لهذه المهمة قصة رواها كريم ثابت ، المستشار الصحفي للملك ، فذكر أن الملك عندما فكر في لقالة النقراشي ، رشح خشبة لرئاسة الوزارة ثم سأل مستشاره هل يستطيع خشبة أن يضمن تأييد الدستوريين له ، لأن ذلك قد يغضب هيكل ، عندئذ ذهب كريم ثابت الى خشبة وأخبره بذلك فأجاب الأخير بأنه لا يجب هيكل، وهيكل لا يحبه ، ولكنه واثق من تأييد سائر الأحرار له ، وأن بوسعه أن يقصى هيكل عن رئاسة الحزب ، عندئذ رأى الملك أن يهيئ خشبة للمنصب بتوجيه الانتظار اليه برئاسة وفد مصر ، وسافر خشبة فعلا الى باريس حيث أحيط خلال إقامته هناك بدعاية واسعة ، ولكن عندما اصطدم النقراشي بالأخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذي أودى بحياته ، رأى الملك أن خشبة ليس هو الذي يستطيع مواجهة الموقف الجديد فاسدل الستار على ترشيحه (٩١) . وتضيف مصادر السفارة البريطانية أنه لم يعد خافيا أن هيكل باشا قد فقد ثقة الملك ، وأن فرصته أصبحت ضئيلة جدا ، أو لم يعد لديه فرصة في تولي رئاسة الوزارة (٩٢) .

هكذا كان الخلاف داخل حزب الأحرار ينصب أساسا على ملء منصب وزارى من ناحية ، وتنافس هيكل وخشبة على رئاسة الوزارة من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الخلاف الداخلى على علاقة الحزب بالسعديين داخل الوزارة حتى أن هيكل عندما رشح كلا من احمد عطية ورشوان محفوظ ليختار أحدهما وزيرا للشغال ، رفض النقراشي كليهما مما ، هذا في الوقت الذى اثير فيه حلق فريق من الأحرار الدستوريين « الوزاريين » لتجاهلهم عند الترشيح للمنصب (٩٣) .

أتاح ذلك كله للصحافة الوفدية أن توسع من الهوة بين حزبي الوزارة وكان هذا عملا ميسورا نظرا لظهور الخلافات على السطح أكثر من أى وقت مضى (٩٤) وحتى أواخر عهد الوزارة ، عجز الدستوريون عن الاتفاق حول

(٩١) كريم ثابت : من تذكيراته المنشورة بصحيفة الجمهورية ١٩/٦/١٩٥٥
(٩٢) F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, Sept, 3, 1948.
(٩٣) F.O. 371/69191, Weekly Appreciation Oct. 9, 1948.
(٩٤) F.O. 371/69191, Weekly Apperciation, Oct. 22, 1948.

من يشغل منصب وزير الاشغال المستقيل ، في الوقت الذى ازدادت فيه علاقاتهم بالسعديين سوءا ، نتيجة لخلاف حول ترشيح حامد العلايلي لوكالة مجلس النواب ، الأمر الذى يفهم من عدوله عن الترشيح فجأة ثم اعلان فوزه بعد قليل (٩٥) ، ونتيجة لتوالى الازمات التى حاقت بالوزارة عقب فشلها في حل القضية الوطنية وما حدث للجيش المصرى من فشل في حرب فلسطين ذلك الفشل الذى حمل الدكتور هيكل مسئوليته للملك الذى أصدر أوامره لوزير الحربية بدخول الحرب ، ورأى أنه كان واجبا على الوزارة أن تستقيل حتى لا تتحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور (٩٦) بينما كان حزبه يشغل نصف مقاعد الوزارة ، كما أنه شخصيا ترأس جلسة البرلمان السرية التى تقرر فيها دخول مصر هذه الحرب . على أى حال تفجر السخط الشعبى نتيجة هذا كله ، وعبر عن نفسه في توالى حوادث العنف والاغتيالات السياسية التى توجت بصدام النقراشى مع الاخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذى دفع حياته ثمنا له حين اطلق عليه الرصاص في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، مما أوقف الخلاف بين حزبي الوزارة عن أن يبلغ مداه .

تجاوزت وزارة النقراشى الاخيرة في الحكم العامين بعشرين يوما تقريبا ولعل طول بقائها في الحكم بشكل لم يحدث لوزارة مصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لعل ذلك يدفعنا للتساؤل عن سياستها الانشائية ، وأول ما يصادفنا في هذا الصدد أن الوزارة بدأت في تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان الذى كان مهما ، الى أن اقره البرلمان واعتمد ميزانيته في ٩ يوليو ١٩٤٧ ووقع وزير الاشغال الدستورى عقد تنفيذه، وأرسى الملك حجره الاساسى في مارس من العام التالى بالاضافة الى الخطوات التى قام بها نفس الوزير - عبد المجيد صالح - لانشاء بلدية القاهرة (٩٧) ، كذلك أممت الحكومة شركة

(٩٥) السياسة ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ٤٨ (مرض صحف المعارضة) .

(٩٦) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٩٧) السياسة ٢٣/١٠/٤٧ ، ثم على الرجال وآخرا : السعديون في ١٥

عاما ص ٢٧ .

ليبون لتوريد الغاز والكهرباء في ديسمبر ١٩٤٨ ، واضططت بمباشرة أعمال المرفق وأنشأت له ادارة خاصة تتبع وزارة الاشغال (٩٨) .

ويتصل بعمليات التمهيد انشاء البنك الصناعى ، واصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، الذى اشترط أن يكون للمصريين اكثر من نصف الاسهم على الاقل ونسبة معينة من الموظفين المصريين ، وفيما يتعلق بالجيش فقد أنشئت كلية للبحرية بالاسكندرية لتخريج ضباط البحرية ، وحرر الجيش من البعثة العسكرية البريطانية في ديسمبر ١٩٤٧ ، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه بحجة تنظيمه (٩٩) ، يضاف الى ذلك كله قيامها باعداد قوانين للاصلاح الضريبى ، فوضعت قانونا للضريبة التصاعدية على الايراد العام وان صدرت في العام التالى ، كما قامت ببناء مدينة للعمال في امبابه والعديد من المستشفيات والوحدات الصحية بالاقاليم ، وفي مجال التشريعات أيضا صدر القانون المدنى رقم ١٣١ لعام ١٩٤٨ الذى يعتبره البعض اضمح عمل تشريعى ، بعد الدستور ، صدر في مصر (١٠٠) . وفي وزارة المواصلات تم انشاء مدرسة للبحرية في عهد وزيرها الدستورى ابراهيم دسوقي أباطة ، كما اتصلت مصر بالسودان بالتليفون اللاسلكى ، بالاضافة الى دراسة مشروع ربط شطرى الوادى بالسكك الحديدية الذى اعتمدت ميزانيته بالفعل ، كما تم استرداد سكة حديد العريش - رفح من الانجليز ، فضلا عن استمرار خطة تمهيد ادارات ومرافق الوزارة (١٠١) .

أما وزارة الزراعة فقد كان وزيرها الدستورى أحمد عبد الغفار موضع اتهام في نزاعه وذلك في قضية شغلت رأى العام زمنا ، بدأت بحملة على الوزير من جانب صحيفة الكتلة ، تولاها اسماعيل مظهر واتهم فيها الوزير

(٩٨) على الرجال وآخران : المصدر السابق ص ٣٠ - ٣٨ ، ص ٤٩ - ٥٠

(٩٩) المرافعى : فى اعقاب الثورة ، ج ٢ ص ٢٧٤

(١٠٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٦

(١٠١) أوراق دسوقي أباطة باشا ، غير منشورة ، جزء من نص منكرة ، وانظر أيضا سامح أباطة مقال بكتاب « نكرى دسوقي أباطة » الذى نشره أحمد الغزالى ص ٢٣٣

باحتكار البذرة والأسمدة الخاصة بالوزارة لزراعة تفاتيحه الواسعة ، ومنعه تداولها في السوق هذا الى جانب مخالفاته للقوانين التي تنص على زراعة نسب من الاراضي بمحصولات بعينها ، وقد دعمت الصحيفة حملتها بالاحصائيات والوثائق ، بينما ردت عليها الوزارة ببيانات التكذيب ، الامر الذي دفع بصحيفة الكتلة الى تقديم بيانات جديدة وطالبت الوزير بالاستقالة حتى ياخذ التحقيق مجراه بعيدا عن كل تأثير ، وانتقلت القضية الى مجلس النواب حين قدم النائب مصطفى فودة استجوابا بشأنها ولم يكتف بذلك ، بل استقصى عن مخالفات جديدة وقدمها للمجلس ، ومن هذه المخالفات استئجار الوزير - مستقرا - ارضا من الحراسة الايطالية بغير مزاد ، وأعلن النائب تنازله عن حصانته البرلمانية ليدانى الى النيابة بالادلة والشهود على صحة بياناته ، ثم أعلنت « الكتلة » ان فريقا من الاحرار الدستوريين طلبوا الى الدكتور هيكل أن يجرى تحقيقا مع عبد الغفار ، ولكنه صرح بان النقراشي قد فعل ذلك معه ، وأضاف هيكل : على كل حال فان كرامة الوزير تقتضى أن يستقيل مهما كان مركزه سليما بعد أن تخلى عنه رئيس الوزراء (١٠٢) ، وقد ذكر هيكل فيما بعد أن الوزير عندما اراد أن يستقيل لم يوافق النقراشي وحرص على بقاءه في الوزارة ، فعلق وكيل الديوان الملكي - وكان في حديث مع هيكل - بأن السراى هي التي حمت عبد الغفار وحرصت على بقاءه في الوزارة (١٠٣) ، ولم يستقل الوزير ولم يتخذ الحزب أى اجراء معه ، بل يبدو أن التحقيق الذى اجراه معه النقراشي كان ذرا للرماد في العيون ، فلم يسفر عن اجراء ما أمام الراى العام ، فظلت الاتهامات معلقة في رقبة الوزير ، وعالقة بأذهان الناس ، حتى كانت موضوعا لمحاكمته من جديد أمام محكمة الثورة في نوفمبر عام ١٩٥٣ .

F.O. 371/69190, Weekly Appreciation, April, 19, (١٠٢)
1948.

وقد ذكرت الوثيقة أن هذه القضية قد وسعت الخلاف بين حزبي الوزارة ، ثم انظر : الكتلة في ١٠ - ١٢/٤/١٩٤٨ ، مقالات عن البذرة ، أين السماد في وزارة الزراعة ، ١٤ ، ٤٨/٤/١٦ ، اتهامات خطيرة تقضى باخراج عبد الغفار باشا من الوزارة ، ثم انظر : حملة مصطفى فودة بالاعناده ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ أبريل ١٩٤٨ .
(١٠٣) هيكل : منكرات ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢

انتهت الرصاصات التي اطلقت على رئيس الوزراء حياته الحافلة ، وإن لم تنه النظام الذي كان يستند اليه ، وكان يحتضر على كل حال ، ولم يلبث الملك أن كلف نائب رئيس الهيئة السعيدية ، ابراهيم عبد الهادي باشا بتأليف الوزارة فالفها في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ لتكون امتدادا لسابقتها ، فضمت السعديين والدستوريين وبعض المستقلين وكان نصيب الدستوريين منها ستة مقاعد (من ١٦ مقعدا) ، فمثل الحزب فيها كل من : أحمد عبد الغفار (الاشغال) ، دسوقي اباظة (الخارجية) ، علي عبد الرازق (الاوقاف) جلال فهم (الشئون الاجتماعية) ، عباس أبو حسين (الزراعة) ، ثم رياض عبد العزيز سيف النصر (المواصلات) (١.٤) ، وكانت المهمة الاساسية لها هي الوزارة هي اجراء الانتخابات التي حان موعدهما ، وبذا لم تكن « وزارة استقرار ولكنها وزارة معلقة » - كما وصفها زكي عبد القادر بحق (١.٥) .

وكان القصر يسعى لتأليف وزارة قومية ، ويبدو ان المساعي كانت تأخذ سبيلها الى النجاح لان الوفد اصدر بيانا في ١٠ يناير ١٩٤٩ أبدى فيه استعداداه لقبول ذلك « نزولا على الرغبة الملكية في توحيد الصفوف للاشتراك في وزارة قومية برئاسة محايد مع بقاء مجلس النواب الحالي الى نهاية دورته » واعتبر عبد الهادي أن اشتراط الوفد لرئيس وزراء محايد هو في الواقع رفض للدعوة ، لانه شخصا المكلف في كتاب تأليف الوزارة لتوحيد الصفوف (١.٦) .

وحين شرعت الوزارة في اعادة تقسيم الدوائر وقع الخلاف التقليدي بين الدستوريين والسعديين ، فلم يطلع عبد الهادي النواب الدستوريين على أسس التعديل ، ولم يحقق رغباتهم بشأنه مما حدا بهم الى الاحتجاج عليه ، فطلبوا الى رئيسهم التدخل ، وشبت لذلك بين الحزبين « خصومة

(١.٤) تصنف الوثائق البريطانية سيف النصر على انه دستوري ولكن يبدو انه أصبح كذلك مؤخرا ويؤكد هذا المعنى انه عندما استقال في فبراير ١٩٤٩ تولى منصبه دستوري آخر هو دسوقي اباظة (السياسة ٢٨/٢١/٤٩) ، اما الوثيقة البريطانية فهي :

F.O. 141/1256/1948, Tel. 1794, Dec. 1948.

(١.٥) محمد زكي عبد القادر : تأملات في الاحداث ، اخبار اليوم ٢٩/٧/١٩٧٨ ، وقد اضاف انها ليست وزارة دستورية برلمانية ، لاتعيش ولا تتنفس بارادتها . . . (١.٦) السياسة ١١ ، ١٣/١/١٩٤٩

خالطتها المرارة ، عندما اعتقد الدستوريون أن السعديين يريدون الفوز بأغلبية ليستأثروا بالأمر دونهم وطلب هيكمل من رئيس الوزارة بلهجة تهديدية أن يتقاسم الحزبان الدوائر بالمساواة فلم ير عبد الهادي بدا من الرضوخ (١٠٧) . والواقع أن الخلاف على الدوائر كان أحد مظاهر الصراع بين حزبي الوزارة ، والذي امتدت جذوره منذ توليا الحكم معا في أكتوبر ١٩٤٤ ، وإن زكاه أخيرا أن رئيس هذه الوزارة لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على تفاصيل سياسة وزارته بما تحتمه طبيعة الائتلاف (١٠٨) ، وربما كان هذا هو الذي حدا بالديكتور هيكمل الى التنصل من تبعات الحكم وأعمال الوزارات السعدية حين صرح بأنه لا هو ، ولا حزبه كانوا يحكمون بالفعل خلال تلك السنوات ، وإن رؤساء الوزارات هم المسئولون (١٠٩) . ولكن هذا بالفعل لا يعفى الحزب من مسئولية ممارسة الحكم ، ذلك انه كان الحزب الثاني في البرلمان بالإضافة الى أنه كان يشترك في كل وزارة بما يزيد عن ثلث اعضائها ، ان لم يكن النصف .

ومع ازدياد حدة الخلاف بين حزبي الوزارة ، كانت اتصالات القصر لتشكيل الوزارة الائتلافية قد أثمرت ، ويبدو أن ترشيح حسن يوسف - رئيس الديوان بالنيابة - لحسين سرى (١١٠) ، قد لقي قبولا في النهاية لدى كل الاطراف فتألفت وزارته في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ من كل الاحزاب لاجراء الانتخابات ، وكان وزراء حزب الاحرار هم : أحمد عبد الغفار ، وأحمد خشبة ، ودمسوقي أباظة ، ثم أحمد على علوبة ، وباركت السياسة توحيد الصفوف والعهد القومي ونكرت أنه من العبث أن ننصرف الى النقاش حول أمد هذه الوزارة « أهو منته بنهاية الانتخابات ، أو هو ممتد بعدها » ، كما عادت الصحيفة لتؤكد أن الوضع القومي لم ينشأ لتوزيع مقاعد النواب وانما لتحقيق الاهداف القومية (١١١) وتكشف العبارات السابقة عن أن الحزب لم

(١٠٧) هيكمل : منكرات ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٢٢

(١٠٨) المصرى ١٨/٦/١٩٤٩

(١٠٩) الامرام ٩/١١/١٩٤٨

(١١٠) F.O. 371/62781, Cabinet Distribution, Mr. Bowker.

(١١١) السياسة ٧/٣٠ ، أول أغسطس ١٩٤٩

يدخل هذه الوزارة الا على أمل امتداد هذا العهد القومي ، خاصة وكان رئيسه قد وعد من جانب سرى باشا بأن لا يكون لحزب أغلبية مطلقة في البرلمان ، كما أكد له حسن يوسف باشا هذا المعنى باسم الملك أيضا (١١٢) ، ومن ثم اشترك الدستوريون في الوزارة على أمل الاتفاق حول توزيع الدوائر وبالتالي الحصول على عدد من مقاعد البرلمان يتيح لهم الاشتراك في الحكم عند تأليف الوزارة الجديدة استمرارا لعهد الائتلاف القومي المأمول .

لم يلبث وزير العدل أحمد خشبة باشا أن قدم استقالته ليخلفه دستوري آخر ، وقد بنى الوزير استقالته على أنه قبل الحكم مشروطا أن يعود الى منصبه الاول ، وزيرا للخارجية ، لمواصلة السعى لآداء ما كان يقوم به لصالح البلاد ، ولكنه رأى احتفاظ رئيس الوزارة ، بوزارة الخارجية ، الامر الذي يحول بينه وبين تحقيق مساعيه ، وعلى ذلك قدم استقالته (١١٣) ولكن يبدو أن آمال حزب الاحرار في تقسيم الدوائر كانت وهما ، كما أن الوعود المبذولة له كانت كذلك ، لان سرى باشا خلال اجتماعات مجلس الوزراء راح يتحدث عن « الانتخابات الحرة » ، وقد اعترض عليه أحمد عبد الغفار فذهب سرى الى القول بأن الانتخابات ستكون تحت اشراف الحكومة الائتلافية وأن لكل حزب الحق في أن يقول ما يشاء خلال الحملة الانتخابية ، فصرح عبد الغفار على أثر ذلك بأن على الدستوريين الا يحسنوا الظن بنوايا سرى باشا لأنه يلعب لعبة مزدوجة ، وأنه قد هدده - أى هدد سرى - بأنه اذا كان ينوى بالفعل اجراء انتخابات حرة فان الاحرار الدستوريين سوف ينسحبون من الوزارة (١١٤) .

وبالفعل لم تكد تبدأ المشاورات داخل مجلس الوزراء حتى برز الى السطح تنافر الكتل المشاركة فيه ، فاشتد الخلاف حول تقسيم الدوائر وثار الوزراء الدستوريون وتنحى رئيس الوزراء عن التحكيم بينهم وبين

(١١٢) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٤٨

(١١٣) السياسة ١٧ ، ١٩٤٩/٨/٣٠ ، وانظر أيضا :

F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4, 1949.

F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4. 1949.

(١١٤)

والحديث ادى به عبد الغفار الى سيعمل كامبل الذى نقله الى السفير .

الوفد فتخرج الموقف وأعلن سرى فجأة أنه لا يستطيع العمل في مثل هذا الجو وخرج لتوه الى القصر وقدم استقالته في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ (١١٥) ، فعهد اليه الملك في نفس اليوم بتأليف وزارة محايدة ، فألف بالفعل وزارة مستقلة لتشرف على الانتخابات ، وخرج الاحرار الدستوريون من الحكم لآخر مرة في تاريخهم بعد ان قضوا خلال هذه المرحلة خمس سنوات وبضعة أسابيع .

* * *

لم يتعجب الاحرار الدستوريون لما حدث وذهبت صحيفتهم الى أن سرى لم يكن الا قنطرة لوزارة وفدية ، وأعلن هيكل أن حزبه سيخوض المعركة الانتخابية بنفسه ولحسابه وبكل قوته ، وبجميع الاسلحة ، وبالرغم من ذلك لم تخفت دعوته الى التضامن والتعاون (١١٦) ، وكان واضحاً ان الوفد لا يعبأ بذلك كلية لأنه انشغل مبهتجا بالمعركة الانتخابية ، وقد طال ابتعاده عن السلطة سنوات طويلة ، منحه خصومه خلالها مادة عظيمة للدعاية ، وقد تمثلت هذه المادة في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدقت بمصر ، بالإضافة الى العجز عن السير بقضية البلاد الوطنية خطوة الى الامام ، هذا الى جانب عجز اجهزة الامن عن حماية النظام ذاته . وبالرغم من أن الصراع بين المؤسسات الدستورية كان شبه متوقف ، الا ان ذلك كلن على حساب الدستور ذاته .

وكما هو متوقع فاز الوفد بالاغلبية الساحقة في الانتخابات دونما حاجة لتدخل الادارة لصالحة ، بالرغم من حدوث ذلك (١١٧) ، وألف النحاس وزارة وفدية خالصة في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، ليدفع الاحرار الدستوريين الى مقاعد المعارضة لمدة عامين اثرا في الحزب تأثيراً بليغاً ، بالرغم من أن وجود الحزب في المعارضة كان حقيقاً بأن يمنحه قوة واقتداراً مثلما كان يحدث

(١١٥) حزب الاحرار الدستوريين : نعلم من هنا ص ٩ - ١٠ ، الوراقى :
مفكراتى ص ١٣٩ .

(١١٦) السياسة ١٩٤٩/١١/٥ ، الاهرام ١٩٤٩/١١/٩ حديث هيكل لكامل الشناوى ثم خطبته في عيد الجهاد ١٩٤٩/١١/٢٣ ، باوراق الدكتور هيكل الملف الثانى .
(١١٧) هيكل منكرات ج ٢ ص ٢٥٠ ، يوقان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٥٥٠ .

للفرد ، على كل حال عقد الحزب عزمه على أن تكون معارضته في البرلمان مستقلة ، إلا إذا وجدت شئون أو أحداث كبيرة تتفق عليها المعارضة من جميع الأحزاب ، وقد عقد الحزب لواء زعامة المعارضة لدسوقي باظة ، وجرى الحديث بعد ذلك عن تكوين لجنة اتصال دائمة بين أحزاب المعارضة ، وبالفعل عقدت اجتماعها في دار أباطة ، وبدأ أن جبهة سوف تتشكل على قرار الجبهة التي كانت مؤلفة من الأحزاب الأربعة (الأحرار والسعدى والوطنى والكتلة) في الفترة من ٤٢ - ١٩٤٤ ، ولكن تعثرت الاتصالات واختفت أخبارها من الصحف (١١٨) .

والجديد في معارضة الأحرار الدستوريين هذه المرة ، والذي كان يعد تبنيًا لاساليب الوفد في المعارضة ، أن قرروا الاتجاه إلى الشعب ، لنكون دائمي الاتصال به في القاهرة وسائر الأقاليم ، وهذا يفسر كيف أن رئيسهم أصبح يتحدث كثيرا عن « الجماهير » ، بل لقد ذكر مرة أن الرأي العام هو الذى يصنع مالا تصنعه أية قوة سياسية أخرى (١١٩) ، كما كثرت في أحاديثه نغمة التعاطف مع الشعب « الذى يطحنه الغلاء طحنا » ، وقد طلب إلى الوزراء الأغنياء والمترفين أن يفرضوا على أنفسهم بعض التقشف في طعامهم وملبسهم وفي مظاهر النعمة ، وهتف « افرضوه بالقانون اذا احتاج الامر فهل النعمة والثروة والجاه لنا ، وللشعب الجوع والعراء والبؤس والشقاء ؟ » (١٢٠) .

وفيما يتعلق بموقف الحزب من الوزارة فقد قدم رئيسه خطابا مفتوحا لوزير العدل والنائب العام يستنكر فيه فرض السرية على تحقيقات الجيش والاسلحة الفاسدة ، وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد أشار هذه المسألة

(١١٨) السياسة ١٦ يناير ، ٢٥ ، ٢٨ يونيو ، ٢ يوليو ١٩٥٠

(١١٩) السياسة ٢٥ يونيو ١٩٥٠ اجتماع الهيئة البرلمانية ، ٥٠/١٠/٢٥ هيكل باشا يتحدث إلى الجماهير .

(١٢٠) خطاب هيكل في ١١/٧/١٩٥٠ عن السياسة في اليوم التالي ، وقد علقت صوت الأمة ١٠/١١/١٩٥٠ بقولها أن هيكل يجرب صنفوا شتى من انخداع لكي يرتدع الرعاع عن نصرة الوفد ونعامته ويعطى خضوعهم لشبهة أصحاب المصالح الحقيقية وأبناء البيوتات .

فرد عليه فؤاد سراج الدين بأنه لولا هذه السرية لعرف الناس أن التحقيق يشرف الحكومة (١٢١) . وذهب للدكتور هيكل في خطبه يتحدث عن كثرة مهام الوزراء في الخارج ، وعويتهم من اصطياتهم يحملون البضائع التي تقدر بعشرات الألوف من الجنيهات ، وكثرة مضاربات القطن والذرة ، وحبث الناس عن الذين يلون الحكم ومن يتصلون بهم ممن كسبوا من هذه المضاربات مئات الألوف من الجنيهات ، ولم تجر تحقيقات كالتى تجرى فى صفقات الجيش واللى تجرى فى تهريب التموين لاسرائيل ، واللى قدرت بنصف مليون جنيه (١٢٢) ، وفيما يتصل بالقصر فكانت قد أثيرت أزمة الاستجواب المشهور بشأن فساد الحاشية والاسلحة الفاسدة وما أعقب ذلك من أزمة المراسيم التى اخرجت شيوخ المعارضة من البرلمان ، وعزلت رئيس الاحرار الدستوريين من رئاسة مجلس الشيوخ ، وقد اتهم حسن يوسف المعارضة بأنها قد اغلقت الباب بينها وبين القصر (١٢٣) ، ولم يشأ الحزب أن يستمر الباب مغلقا فبدأت صحيفته تخطب ود القصر وتبالغ فى نشر أخبار الملك وصورة ، بل لقد ذهب أحمد على علوبة الى القصر ليقدم ولاء الاحرار الدستوريين ، وذكر أنهم كانوا دائما موضع عطف الملك ، وان الظروف الطارئة لاتستطيع أن تؤثر يوما فى اخلاصهم للجالس على العرش (١٢٤) . ولم تلبث جبهة المعارضة أن التام عقدها واجتمعت فى بيت أحمد عبد الغفار ثم مهدت صحيفة السياسة لتحركها بمقال عن « الولاء » والرد على ادعاء الحكومة بأنها تعمل بتوجيه ملكى كريم وأضافت : أن من واجب الولاء أن يضع رعايا الملك من حكميين وغير حكميين بين يدي جلالته كل أمر

(١٢١) اخبار اليوم ١٤/١٠/١٩٥٠ ، ثم السياسة ١٥/١٠/١٩٥٠ .

(١٢٢) السياسة ٢٥/١٠/١٩٥٠ ، ٨/١٠/١٩٥٠ ، ثم خطاب هيكل فى ١٢/١١/١٩٥٠/١ ، بأوراقه ، الملف الثانى ، ثم انظر حديثا خطيرا له مع حسن يوسف عن فساد الحكم واستغلال الوزراء لنفوذهم (مفكرات ج ٢ ص ٢٢٠) وخطورة هذا الحديث تكمن فى ان مصدرة رد عليه بما فعله وزراء حزبه فى هذا المجال . فكان ذلك تراشقا يمس العهد كله .

(١٢٣) هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٢٢٠ ، انظر تطبيقا لطارق البشرى (الحركة السياسية ص ٢١٥) عن النصارى المعارضة الاستقالة من تقييم الاستجواب .

(١٢٤) السياسة ١٩ يوليو ١٩٥٠ .

على وجهه الصحيح وأن الحكومة هي وحدها المسئولة عن أعمالها وأن من الجهات التي تسأل أمامها ، المقام الملكي السامي (١٢٥) وأتبعته المعارضة ذلك بعريضتها المشهورة إلى الملك في ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ ، والتي تضمنت الحديث « عن اجتياز البلاد لمرحلة من ألق مراحل تاريخها ، وأنها كلما اتجهت إلى العرش خيل بينها وبينه ، لأن الاقدار أفسحت مكانا في الحاشية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساؤا النصيح وأساؤا التصرف ، بل أن منهم من حامت حول تصرفاته ظلال كثيفة من الشبهات ، كما ساد الاعتقاد بأن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي قد أضحي حبرا على ورق ، وأن الحكومة تتخلص من مسئوليتها بدعوى التوجيهات الملكية ، ثم حذرت الملك بأن احتمال الشعوب مهما يطل فهو لأبد منته إلى حد ، وأنهم يخشون أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم ، ثم طلبوا إلى الملك تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا على أساس احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون (١٢٦) وصدرت الحكومة الصحف التي نشرت العريضة ، وكانت المعارضة قد أعلنت أنها ستثنيها بعريضة أخرى للشعب ، وقد ردت الحكومة ببيان وصفت فيه العريضة التي قدمت للملك بأنها من خط وورق غير لائقين ، وأنها حوت كلاما لا يستند إلى أساس من الصحة ، وإن ثمة رغبة ملكية في أن تسير للتحقيقات في مجراها الطبيعي سواء كانت مفسوبة لرجال الجيش أم لرجال الحاشية (١٢٧) ، فردت السياسة متمجبة من هذا الضيق بالمعارضين ، وذكرت أن الوفديين هم الذين سنوا

(١٢٥) صوت الأمة ١٥/١٠/١٩٥٠ ، السياسة ١٦/١٠/١٩٥٠

(١٢٦) نص عريضة المعارضة في السياسة ١٨/١٠/١٩٥٠ وهي بتوقيع إبراهيم عبد الهادي هيكل - مكرم - حافظ رمضان - أحمد عبد الغفار - نسوقى أباطة - رشوان محفوظ - على عبد الرازق - عبد السلام الشانلي - طه السبباني - السيد سليم - نجيب اسكندر - حامد محمود - مصطفى مرعي - عبد الرحمن الرافعي زكي بشارة ، والعدد كتب عليه كلمة مصابر بخط اليد .

(١٢٧) صوت الأمة ٢٢/١٠/١٩٥٠ نص بيان الحكومة ، وبعدد ٢٠/١٠ ، ذكرت أن حفي محمود رفض توقيع العريضة وأتهم هيكل بأنه يسير في أنيال السعيرين بإضافات أن أغلبية من رجال المعارضة رفضت توقيعها ومنهم أحمد بك رمزي ، عبد المجيد صالح ، عبد القوي أحمد ورشوان محفوظ (ولكن الأخير وقعها بالغلط) .

سنة اللجوء الى الملك ، كما اذاعت المعارضة ردا على بيان الحكومة تساءلت فيه : اذا كانت العريضة قد حوت امورا معادة فلماذا صايرتها الحكومة ؟ ، كما اظهر الرد تناقضا بين وصف بيان الحكومة لكلام المعارضة بأنه افك وبين الرغبة الملكية في أن تسير التحقيقات في مجراها الطبيعي (١٢٨) .

ولما تردد أن النحاس باشا يرحب بتعاون المعارضة معه في الشئون القومية ردت السياسة بأن رفعت له يمينه أنه حين دعى للتعاون مع وزارات سابقة فإنه اشترط قيام وزارة محايدة ، واضح اذن ان الصحيفة تعلق التعاون على شرط سقوط الوزارة ! (١٢٩) ، وكان الاحتكاك الاخير بين حزب الأحرار وهو في معارضة حكومة الوفد الاخيرة ممثلا في قضية الوثائق السياسية المزورة ، حين حصل هيكل على وثيقتين قيل انهما يؤكدان صلة النحاس بالمفوضية الروسية وأنه يطلب معاونتها ولما علمت الحكومة الوفدية بأمرهما قدمت بلاغا للنائب العام اتهمت فيه هيكل وأحمد علوبة بتزوير واستخدام هاتين الوثيقتين ، وبدأ التحقيق الذي لم يلبث أن حفظ بعد اسابيع (١٣٠) .

وعندما توقفت صحيفة السياسة للمرة الاخيرة في ٣ يونيو ١٩٥١ لجأ الحزب الى أسلوب قديم كان قد اتخذ في أواخر عام ١٩٣٠ عندما اغلقت حكومة صدفى صحيفته ، فأصدر كتابا بعنوان « نعلم من هنا : على هامش قضايا الغدر ، أعدده حافظ محمود وقدم له دسوقي أباطة ، وهو أشبه بتقرير عن مسلك الحكومة الحزبي منذ تولت السلطة ، تناول مخالقاتها في الانتخابات ، ثم اجراءاتها الادارية لعزل خصومها ، وعزل رئيس مجلس الدولة (السنهوري) مع تحليل لأزمة مجلس الشيوخ ، وعلى غرار الكتاب الاسود سرد طائفة

(١٢٨) السياسة ١٩٥٠/١٠/٢٣ ، ١٠/٢٨ ، رد المعارضة على بيان النحاس وقد اذاعه طه السباعي ، انظر تعليق للرافعي في كتاب : في أعقاب ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، أبدى فيه تعجبه من كون الحكومة تصدر بيانا بالرد على عريضة صايرتها ، وقد اذاعت صحيفة النداء ١٩٥١/٢/٢٠ ان المعارضة اعدت عريضة جديدة تولى هيكل كتابة بنودها ثم صاغت لها لجنة ثلاثية ولكنها لم توقع حتى الآن .

(١٢٩) السياسة ١٩٥٠/١١/١٩ ، صوت الامة ٧ ، ٥٠/١٢/١٧ (ردود عليها) .

(١٣٠) انظر تفاصيل القصة في هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢١٥ - ٢٣٠ .

السياسة ٣ يونيو ١٩٥١ .

من المخالفات المثلة في الترقيات والتعيينات ، وصفقات الوزراء ومضارباتهم
التي تمس نزاهة الحكم ، مع تدعيم ذلك بالأرقام والوثائق (١٢١) .

لم يوقف حزب الاحرار عن مقاومته للوزارة سوى انتهاء شهر العسل
الذي طال بينها وبين الملك ، والاحداث التي أعقبت إلغاء المعاهدة والتي انتهت
الى وقوع حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١٢٢) مما أفضى الى اقالمتها
ولم يكن ثمة سبيل لحزاب المعارضة للعودة الى الحكم ، والملك يحمل في
حافظته الخاصة عريضة المعارضة حتى لا ينسى لموقعيها فعلتهم (١٢٣) ، وقد
بدأت بعد ذلك سلسلة من الوزارات يصدق عليها وصف « وزارات الاحتضار »
التي مهدت الانتقال من عهد الى عهد ، فتقلبت على مصر وزارات على ماهر
الثالثة (٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢) ثم نجيب الهلالي الاولى (أول
مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢) ثم حسين سرى الخامسة (٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢)
واخيرا وزارة الهلالي الثانية (٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢) ، وقد تألفت جميعها
من الاداريين وغير الحزبيين .

وقد قيل أن على ماهر أراد اشراك بعض الدستوريين في وزارته بصفتهم
اشخاصا لا ممثلين عن الحزب ، وذكر هيكल أنه تداول مع دسوقي أباطة
وأحمد خشبة في ذلك ثم اتفقوا على عدم تلبية الدعوة ، وعللوا ذلك بأن الملك
لم يجب ما نصحوه به في كتابهم اليه ، ولأن قبولهم الاشتراك في الحكم فيه

(١٢١) حزب الاحرار : نعلم من هنا ص ٤٠ ، جلال الحمامصي : نزاهة الحكم
ص ٦٠ وقد ذكر لنا الاستاذ حافظ محمود ان الاف النسخ طبعت ووضعت في مكتبه
بالجريدة استعدادا للتوزيع ولكن قيام الثورة عطل ذلك فلم يعرف مصيره .

(١٢٢) أنظر بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١١٦ ، موسى صبرى : ملك وأربع
وزارات ص ١٢ - ٢٩ ، حلمى سلام : أيامه الاخيرة ص ١٢٩ ، وعن حريق القاهرة
محمد أنيس : حريق القاهرة ، بيروت ١٩٧٢ ، جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ،
قراراتهم جديد القاهرة ١٩٧٦ ، محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة ، نشر عام
١٩٥٩ بمصر .

(١٢٣) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣٦٧ ، زكريا الحجاوى : ملك ضد شعب ص ٥١

معنى التگوص على الاعقاب مقابل كراسى الوزارة (١٣٤) ، ولكن الرافعى ذكر أن على ماهر لم يكن جادا فى عرضه لانه وضع العقبات فى سبيل استجابتهم (١٣٥) . وعندما تولت وزارة الهالى الاولى ، زاره هيكل مهننا مبدىا استعداداه لمعاونته بالرأى ، ولكن الهالى لم يعبأ لان الملك أظهر عدم رضاه عن اتصالهما مما جعل الحزب يتخلى عن تأييد الوزارة بل وينتقل الى معارضتها (١٣٦) ،

وقد تراكب مع هذه التطورات دخول حزب الاحرار الدستوريين فى طور من الضعف ، والذي بدأ بالفعل منذ ابعاده عن الحكم فى وزارة سرى الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩) ، وكان الحزب يستمد وجوده من البقاء فيه ، فقد نمت فى مصر الجماعات السياسية العقائدية خلال الاربعينات ، وسحبت الى صفوفها قطاعات من الجماهير، التى اتسعت للهوة بينها وبين «أصحاب المصالح» مما زاد من عزلة الحزب . . وجاء طول بقاء حكومة الوفد الاخيرة ، خصمه التقليدى ، فى الحكم لعامين كاملين ، مخيبا لآمال الكثير من قياداته باعثا على اليأس من جدوى الاستمرار فى الانضواء تحت لواء الحزب ، واكبر دليل على ضعف الحزب حقيقة هو عجزه عن اصدار صحيفته فى اواسط عام ١٩٥١ ، وكانت آداته الكبرى .



انتهى عهد الاحتضار بقيام حركة الجيش - الثورة - فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعقدت بعض قيادات الاحزاب اجتماعا فى منزل احمد عبد الغفار حضره لطفى السيد واحمد خشبة ومحمود محمد محمود وابراهيم عبد الهادى وبهى الدين بركات وطه السباعى وعبد السلام الشاذلى ، واتفقوا خلاله على أن يتوجهوا لقائد الحركة للتهنئة وعلان التأييد ، واتصل هيكل بزميليه دسوقي أباطة واحمد علوبة فحضرا ، وكان معهما حسن رشوان محفوظ ، وتوجه

(١٣٤) هيكل : مقال له عن دسوقي أباطة بكتاب احمد الغزالى : نكرى دسوقي أباطة ص ٦٢ - ٦٨

(١٣٥) الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٣١

(١٣٦) هيكل : مذكرات ، ج ٢ ص ٣٧٠

الجميع بالفعل الى ثكنات مصطفى كامل حيث يوجد اللواء محمد نجيب
فاعلموا تاييدهم للحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود الذين ابوا
واجبهم (١٢٧) .

وحسب رويات قادة الثورة ، فان نيتهم تجاه الاحزاب والحكم لم
تكن واضحة منذ البداية ، فذكر انور السادات انهم جميعا في مجلس قيادة
الثورة خرجوا بنتيجة واحدة هي ان الجيش لا يحكم وانما يقوم بالثورة ثم
يسلم البلاد للمدنيين ، اما وكيف وأي أنواع المدنيين ، فلم يقرروا بشأنه
شيئا محددًا وانما قرروا مبدئيا اعادة برلمان ١٩٥٠ وترك الحكم لحزب
الاجلبية ، يصرفه ريثما تجرى انتخابات نظيفة (١٢٨) ، بينما يفصل
عبد اللطيف البغدادي المسألة أكثر فيذكر أنه عندما نوقشت هذه المسألة
في مجلس قيادة الثورة ، ظهر أن ثمة اتجاهان احدهما تبناه جمال عبد الناصر
والآخر تبنته مجموعة الطيارين من اعضاء المجلس ، ورأى اصحاب الاتجاه
الاول اجراء انتخابات تأتي بحزب الاجلبية الى الحكم ولكن الآخرين رأوا
أن الهدف من قيام الثورة تغيير الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد ، وهذا
لايمكن أن يوكل به لغير الثورة ، وتساوت الاصوات بين الاتجاهين ، فرأى
المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه ، وذلك
بمطالبة الاحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها (١٢٩) .

وفي تقديرنا أن المسألة لم تكن بهذه البساطة في ذهن القائمين بالثورة
والا لكانت الحركة مجرد انقلاب عسكري ، فلابد أن قضية الحكم والسلطة
وبدائلها قد طرحت نفسها على الاقل في اذهان الذين كانوا يخططون لتلك
الحركة - الثورة - وذلك خلال فترة الاعداد الطويل لها .

(١٢٧) محمد بهي الدين بركات : سبعون يوما في وصاية العرش ، المصور
١٩٧٧/٧/٢٩ ثم محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ص ٦١

(١٢٨) أنور السادات : صفحات مجهولة ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

(١٢٩) عبد اللطيف البغدادي : منكرات البغدادي ج ١ ص ٦٩ - ٧٢ ، « وقد
فكر ان عبد الناصر لم تتضح نواياه الحقيقية والتي ظلت غامضة حتى اليوم ،
والواقع ان الافتقار الى شهادة عبد الناصر نفسه تجعلنا لا نستطيع ان نجزم برأى
قاطع حول تلك القضية الهامة .

صدر نداء للقائد العام في ٣١ يوليو ١٩٥٢ بدعوة الاحزاب والهيئات الى تطهير صفوفها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الاحزاب برامجها محددة المعالم ، وكانت صيحة التطهير خطوة محسوبة بنكاء ، حيث عهد الى الاحزاب ذاتها بتطهير صفوفها مما أوقعها في خلافات وتمزقات داخلية أظهرت للرأى العام سلبياتها ، فلم يكذ النداء يصدر « طهروا انفسكم » حتى فتح الباب على مضراعيه أمام الاطماع الخاصة ، وأوقع الجميع في بعضهم وفجر الصدامات الكامنة داخل الاحزاب ، بالرغم من أن النداء كان يعنى في مضمونه الاعتراف بوجود الاحزاب ، الا أنه كان نى التراجع يجعل من تطهيرها شرطا لوجودها مما يجعلها معتمدة في بقائها على ارادة الجيش (١٤٠) .

شرعت الاحزاب في الاستجابة للنداء ، وان اتهمت بانها لم تأخذ ذلك مأخذ الجد ، برغم الصراعات التى تفجرت فى داخلها ، فصرح محمد نجيب بأنه من المحتمل أن يصبح التدخل أمرا ضروريا اذا فشلت الاحزاب فى تطهير نفسها ، وأضاف أنه غير راض عن الطريقة التى طهرت بها الاحزاب نفسها (١٤١) ، وبالنسبة لحزب الاحرار فلم يقع فى المحذور الذى وقعت فيه الاحزاب الاخرى حيث تراشق رجالها بالاتهامات وأدانوا بعضهم البعض أمام الرأى العام ، فأصدر الحزب بيانا مطولا أعقبه ببرنامجه الجديد ، وامتلأ البيان بالحديث عن العهد الجديد وتأييد الحزب للحركة المباركة ، وربط بين اهداف الحركة المتعلقة بازالة الفساد وتطهير اداة الحكم ، ودور حزب الاحرار فى هذا الصدد منذ نشأته مذكرا بقضايا نزاهة الحكم (١٩٣٤) والاسلحة الفاسدة وعريضتهم الى الملك (١٩٥٠) وكان أهم ما فى هذا البيان أن طلب الى الحكومة أن تتولى بنفسها تطهير الاحزاب بما لديها من سلطان التشريع والتنفيذ والقضاء حتى لا يجد رجال الاحزاب وغيرهم مهربا مما اجترحوه بأن يجعلوا غيرهم « كبش الفداء » ، ثم ذهب البيان يقدم كشف حساب للحزب وكيف أنه خيل بينه وبين تمثيل مبادئه كاملة فى المرتين اللتين عهد اليه فيهما بولاية الحكم ، فاكتفى أعضاءه الذين ولوا الوزارة مع احزاب أخرى

(١٤٠) أحمد خورش : قصة ثورة ٢٢ يوليو ، مصر والعسكريون ج ١ ص

٢٦٤ ، سيد مرعى : أوراق سياسة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩

(١٤١) نص تصريحات محمد نجيب فى : المصرى ١٩/٨/١٩٥٣ .

بتنفيذ ما استطاعوا من المبادئ ، وكانت مصلحة العمال صفار الموظفين في مقدمة الطوائف التي عني بها الاحرار الدستوريون . الخ (١٤٢) .

والجديد في هذا البيان حقا انه يسم عهد ما قبل الثورة بالفساد والخذاع وكان الاحرار الدستوريون هم أنفسهم ضمن صناعه سواء كانوا داخل الحكم او خارجه وسواء بالحركة الايجابية او حتى الصمت . وكان واضحا ان قيادات الثورة تمضى في طريقها بخصوص الاحزاب ، فمهدت صحيفة المصرى بقولها ان النتيجة الحتمية لعدم السير في التطهير هي حل الاحزاب وان ثمة اسسا وشروطا جديدة يحددها تشريع جديد سيصدر لهذا الغرض ، وصرح على ماهر في ١٠ أغسطس ١٩٥٢ بأن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها بالزوال (١٤٣) ، ولكن رغم بيان رئيس الحزب بشأن التطهير لم نكد المسألة داخل الحزب ذاته تمر بتلك السهولة ، فقد تعرض لهزة داخلية حين اجتمع مجلس ادارته في ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ في غيبة الدكتور هيكل ، لبحث المسألة ، وقد ظهرت خلال هذا الاجتماع خلافات حادة ، انتحل خلالها بعض الاشخاص حق التحدث باسم الحزب (كمتحد بدير) مما اثار بعض الحاضرين ، الذين استقر رأيهم على تنحية أحمد عبد الغفار وزير الزراعة الأسبق ، وعبد المجيد صالح وزير الأشغال الأسبق ، ورؤى أن يتنحيا بوصفهما مستقيلين من الحزب ، ولكن عبد الغفار اصر على البقاء في الحزب حتى يعود رئيسه ليدافع عن نفسه ثم يقدم استقالته وأضاف : « لأننى لا أريد البقاء فيه » (١٤٤) .

وقد ذكر أن اسم حفى محمود سوف يلمع نتيجة لحركة تطهير الحزب وتنظيم صفوفه وإعادة النظر في مراكزه الرئيسية (١٤٥) ، وقد بدا بالفعل أن الحزب انشق الى مجموعة تضم شيوخه وقادته ، ومجموعة من الثائرين من رجال الصف الثانى ، وقد عقدت المجموعة الاولى اجتماعا لها في بيت

(١٤٢) المصرى ١٩٥٢/٨/٧ ، نص بيان الحزب - وقد نكر لنا الاستاذ حافظ محمود بأن هيكل باشا ذكر حين جاءت مسألة التطهير : معنى هذا أننا ندين أنفسنا وقال للنحاس باشا أنك تلغى وجودك يا باشا ، وإن السلطة معهم فليخرجوا من شاءوا .

(١٤٣) المصرى ١٩٥٢/٨/١١ ،

(١٤٤) المصرى ١٩٥٢/٨/٢٩ ، ١٩٥٢/٩/٤ ،

(١٤٥) المصرى ١٩٥٢/٨/٣٠

سوقى أباطة سكرتير عام الحزب ، شهده احمد علوبة وحسن عبد الوهاب ، وصرح أباطة بعده بأن رجال الحزب يد واحدة ، أما مجموعة التأثيرين فقد عقدت اجتماعات طويلة أصبحت بعدها بياناً أوضحت فيه موقفها من رجال الحزب ، وأهدافها « من الحركة التى قاموا بها لتطهير صفوفه » ، ونصوا فيه على أنه ليس للقائمين بالتطهير أى غرض شخصى ، ولكنهم رغبوا فى أن يضرب الاحرار الدستوريون المثل على انهم أول من يرحبون بالتطهير ويعملون على تأييد النهضة المباركة تأييداً عملياً وأنهم لا يتهمون احداً منهم بتهمة معينة ولكن رغبة منهم فى وضع حد للشائعات التى تحوم حول شخص ما من أعضاء الحزب ، طالبوا بتكوين لجنة للبحث فى التهم التى تلوكها الألسن ، كما يعلن القائمون بهذه الحركة ثقتهم الكاملة بسكرتير الحزب أباطة باشا (١٤٦) .

ولم يؤد كل ما سبق إلى تمزق الحزب مثلما حدث للوفد وللهيئة السعدية (١٤٧) وكانت المسألة التى أعقبت نداء التطهير والتى اصطدمت بها قيادة الثورة مع الاحزاب هى مسألة تحديد الملكية ، وبالنسبة لموقف حزب الاحرار فقد صرح هيكى فى البداية بأن هذه المسألة ينبغى أن تكون موضع دراسة فنية دقيقة (١٤٨) . ثم أعلن سكرتير الحزب لخدوب صحيفة المصرى « بأننا لن نبحث هذا الموضوع » ، ولما سئل عن رأيه الشخصى أجاب : يقول البعض أن المقادين بهذا التنظيم الجديد للملكية هم المتمسكون بالتعاليم الدينية ، وإذا صح هذا لكان الأولى تعميم الزكاة التى يقول بها الدين (١٤٩) ، ولما اجتمع الحزب فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ أحال هذا الموضوع على لجنته الاقتصادية ، ثم ذكر فيما بعد أنها لم تتخذ أى قرار بشأنه سواء بالرفض أو القبول ، ولكن محمد محمود بدير - وهو من التأثيرين - ذكر أن

(١٤٦) المصرى ١٩٥٢/٩/٥ (والموقعون على البيان هم : محمود خليفة - عبد الحميد يركات - على بشر - محمد عبد الرحمن محمد - حسن رشوان) .
(١٤٧) انظر مباحث للهيئة السعدية فى كتاب سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١ ص ٢٠ ، وكان سيد مرعى أحد رجالها ، وما حدث للوفد بكتاب وحيد رافت : حصول من ثورة ص ٦٩ ، عبد الفتاح حسن : نكريات سياسية ص ١٣٩ .
(١٤٨) المصرى ١٩٥٢/٨/١٢
(١٤٩) المصرى ١٩٥٢/٨/٢٢ (سكرتير حزب الاحرار يرى) .

حفنى محمود صرح بأن الحزب قابل قانون تحديد الملكية بالتأييد ، لما عافته البلاد من نظام الملكيات ، وأنه أكد في جلسة الحزب الموافقة على تحديد الملكية وتأييد الجيش والحكومة ، ولكن سكرتارية الحزب لم تفشر هذا القرار، وأضاف بدير أن سكرتير الحزب ومعه حافظ محمود أرسلوا تقريراً لرئاسة الجيش ، تخالف ما انعقد عليه رأى مجلس إدارة الحزب ، ثم ذكر أيضاً أن يسوقى أباطة قابل محمد نجيب حاملاً اليه ملاحظات اللجنة الاقتصادية للحزب ، التى اذيع أن الجهات المختصة معنية بها وأن أباطة باشا خرج من هذه الزيارة « مرتاحاً جداً » ، (١٥٠) . وهكذا وقفت قيادات الحزب موقفاً متخبطاً من المسألة ، بينما عبر فريق من رجال الصف الثانى ، ممن لا ينتمون إلى كبار الملاك ، عن قبولهم للمشروع .

بادر سليمان حافظ - وزير الداخلية - بإعداد مشروع قانون لتطهير الأحزاب السياسية ، عارضه الدكتور عبد الرزاق السنهورى من جهة المبدأ بدعوى أن العرف الدستورى لتنظيم الأحزاب هو ترك الأمر لها ، ولكن أمام الحاج الوزير واقناعه لضباط مجلس القيادة ، أقر المشروع على شرط ألا تتدخل الإدارة الا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الإدارى بمجلس الدولة .

وقبل إصدار هذا القانون ذكر أن الأحزاب لم تحقق المطلوب من التطهير وأنها قامت بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشروعاتها ، ومن ثم قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية ، كان من نصيب حزب الاحرار منها اعتقال أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح (١٥٢)، أعقب ذلك عودة الصراع بين جماعتى الحزب من جديد ، فطرح مسألة تنحية الدكتور هيكل ، كما عرضت رئاسة الحزب على أحمد خشبة ، وقيل أنه اعتذر عن عدم قبولها، كما ذكر أن من الاسماء المرشحة أحمد غلوبة وحفنى محمود ، غير أن سكرتير

(١٥٠) المصرى ٣ ، ٤ ، ٥٢/٩/٦

(١٥١) أحمد حمرش : قصة ثورة ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٦٦

(١٥٢) المصرى ٨/٩/٥٢ (قائمة بالمعتقلين تضم ٧٤ شخصاً ونكر أن عبد المجيد

صالح اعتقل أثناء وجوده فى أحد الملاحى) .

الحزب اجتمع بفريق الشبان الثائرين حيث تم علاج الموقف وانتهت المسئلة
عند هذا الحد (١٥٢) .

وصدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ونص
فيه على ان من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه ان يحيط وزير الداخلية
بخطاب موصى عليه ، يشفع ببيان عن نظام الحزب وأشخاص المؤسسين
والموارد المالية على ان لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال
شهر من تقديم الاخطار ، وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء
الادارى ، كما الزم القانون الاحزاب بايداع أموالها في المصارف ، ونص أيضا
على انه للأحزاب القائمة عند العمل به ، ان تعيد تكوينها وفقا لاحكامه (١٥٤) .
وعلى ضوء ما سبق سعى حزب الاحرار بتقديم اخطار تأسيسه ، ومرة أخرى
تردد أن النية منعقدة على تنحية الدكتور هيكل عن الرئاسة ، واستبعاد
أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح المعتقلين ، وكذلك خروج رشوان محفوظ
ونفر من الاعضاء القدامى ، وتردد أن النية تتجه الى اختيار أحمد علوبة
رئيسا للحزب ودسوقي أباطة نائبا له وجمال العبد سكرتيرا عاما (١٥٥) .

ولم يلبث مجلس ادارة الحزب ان انعقد وأعلن أن احدا من اعضائه
لم يقدم استقالته ثم أعد كشفا باسماء الهيئة التأسيسية ، ولم يجر أى
تعديلات في نظامه الداخلى ، لأنه يتفق مع التفصيلات الخاصة بالنظم
الداخلية الواردة بقانون تنظيم الاحزاب ، مع ادخال تعديل على الباب الرابع
الخاص ببرنامج الحزب وفقا للبيان الذى اذاعه الدكتور هيكل ، وكانت أموال
الحزب مودعة في حسابين بينك مصر ، فضا في حساب واحد ، وقد بلغت
ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وكان كشف اسماء المؤسسين الذى أرسل لوزير
الداخلية يضم الباقين من اعضاء مجلس الادارة ويبلغ عددهم ٤٨ عضوا ،
بعد استبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح لاستقالتهما وأحمد خشبة
بسبب اشتراكه في الحراسة على أموال الملك السابق (١٥٦) ، وقد اعترض

(١٥٢) المصرى ١٩٥٢/٩/٩

(١٥٤) المصرى ١٠ ، ١٩٥٢/٩/١٧ (نص القانون) .

(١٥٥) المصرى ١٩٥٢/٩/٢٩

(١٥٦) المصرى ٢٢ ، ٩/٢٣ ، ١٩٥٢/١٠/٥ .

وزير الداخلية على وجود اسم نسوقى أباطة وطالب برفع دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى اتهم فيها أباطة باستغلال نفوذه ومنح بعض اقاربه ميزات غير قانونية ، ولكن أباطة دافع عن نفسه مستعرضا تاريخه فى مقاومة الانجليز وقد تولى احمد علوبة وعلى ايوب الدفاع عنه وفندا التهم المنسوبة اليه بما يظهر براعته ، وقد اضاف علوبة فى قاعة المحكمة « نحن نعتبر قانون الاحزاب بدعة فى محيط الديموقراطية لأنه يتنافى مع الحريات العامة التى كفلها الدستور ، حيث سلطت الادارة التنفيذية نفسها على الراى العام وعلى الهيئات التشريعية ، وبعد طلب بيانات وضم ملفات اجلت القضية الى ١٧ يناير ١٩٥٣ (١٥٧) » .

وكان تحامل وزير الداخلية واضحا ، بل انه اراد أن يضرب الحزب فى شخص سكرتيه العام ، بالاضافة الى أن قانون تنظيم الاحزاب ينص على استبعاد من نسبت اليه تهمة لا من ثبتت عليه تهمة (١٥٨) ، وفى هذا مافيه من خطورة تتعلق بسوء استخدام النص ، ولعل هذا ما حدا باحمد علوبة والدكتور هيكلى الطعن فى القانون فى ساحة المحكمة ، وعلى آية حال سقطت الدعوى بصدر قانون حل الاحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وان كان علوبة قد طالب باستمرار نظرها ، ولكن موكله أباطة باشا توفى فى ٢٢ يناير ١٩٥٣ ، وكانت القضية قد تأجلت الى اول مارس وحكم فيها بانقضاء الخصومة بعد أن قدم وزير الداخلية مذكرة نره فيها بوطنية أباطة باشا (١٥٩) .

(١٥٧) الاخبار ١٠/١١/١٩٥٢ ومحتويات كتاب أباطة باشا لوزير الداخلية وحديثه للتدوين الاخبار فى ١٨/١١ (نص مذكرة سليمان حافظ ضد نسوقى أباطة) ثم نص رسالة الاخير الى المحرر بعنوان : لا اعتراض على الاعتراض ، واعداد ١٩ ، ٢٣/١١ ، ٢٢/١٢ (تفاصيل الجلسة) ، ثم راجع ايضا المصرى فى ١١/١١/٥٢ (نسوقى أباطة يطلب مواجهة سليمان حافظ امام المحكمة) .

(١٥٨) من اوراق نسوقى أباطة : وثيقة تونها عن مقابلته لوزير الداخلية قبل الجلسة وانتظر البلاغ ٢/١٢/١٩٥٢ .

(١٥٩) المصرى ٢ مارس ١٩٥٢ وقد فكر لنا ثروت أباطة أن مجلس قيادة الثورة حضر كاملا الى بيتهم للتعزية .

كانت الخطوة التالية لمجلس قيادة الثورة مع الأحزاب بعد فداء التطهير، وإصدار قانون تنظيم الأحزاب، هي حل الأحزاب السياسية، نذاع القائد العام في ١٧ يناير ١٩٥٣ إعلاناً دستورياً ذكر فيه أن الأحزاب لم تقسِد مصالح الوطن العليا وسعت إلى التفرقة وبث الفتنة عن طريق الاتصال بالطلبة والعمال في محاولة أحداث فتنة داخل الجيش كما لم تتورع بعض عناصرها عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير مامن شأنه أن يعود بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة. لذا فإنه أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب. مع قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات حتى تتمكن البلاد من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم. كما يحظر القانون تكوين أحزاب جديدة وإلغاء القانون الخاص بتنظيم الأحزاب (١٦٠).

وعندما شكلت محكمة الثورة وقدم إليها بعض السياسيين وبعض الذين اتهموا بالتجسس والاتصال بدول أجنبية، حوكم ستة من الوفديين وسعدى واحد وثلاثة من رجال السراي، ودستورى واحد هو أحمد عبد الغفار، الذى استمرت محاكمته من ١٣ - ١٩ نوفمبر ١٩٥٣، وبعثت خلال المحاكمة التهم التى وجهت إليه عام ١٩٤٨ المتعلقة بمساسه بنزاهة الحكم وإثرائه، وقد استتمت المحكمة إلى شهادات حامد العلايلى الذى تطوع للشهادة ضد المتهم، ثم الدكتور هيكى الذى دافع عنه بشدة وكشف عن دوره فى كتابة عريضة عام ١٩٥٠ إلى الملك، كما دافع أيضاً عنه طه السباعى. وفى النهاية جاء فى حكم المحكمة أنه نظراً لموقف عبد الغفار ضد طغيان الملكين فؤاد وفاروق، يكتفى برد تكاليف مصرف لقيم فى أراضيه واسترداد مبلغ ٦٣ ألف جنيه، قيمة ما استفاده من أنشائه، لصالح الشعب (١٦١).

* * *

(١٦٠) المصرى ١٧، ١٨ يناير ٥٣ نص إعلان محمد نجيب للشعب ثم بيانه التفسيرى ونصوص المرسوم الخاص بحل الأحزاب. وتفاصيل مؤامرة قتل أنها حدثت داخل الجيش.

(١٦١) المصرى ١٣/١١/٥٣ شهادتى العلايلى وهيكى، ١٥ نوفمبر شهادة طه السباعى، ١٦ نوفمبر أقوال عبد الغفار، ١٧ نوفمبر مرافعتى المدعى والمدافع، ١٩ نوفمبر الحكم.

سعى الاحرار الدستوريون للوصول الى السلطة لتنفيذ برنامجهم الذى طرحوه منذ البداية باعتبارهم حزبا سياسيا ، وقد تم لهم ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية تارة ، ومن خلال الانقلابات السياسية تارة أخرى وان كان وصولهم اليها قد تم بالشكل الاخير فى أغلب الاحوال ، ولعلنا لاحظنا انهم لم يتولوا الحكم منفردين خلال فترات توليهم اياه ، بل ان رئيسهم حين كلف بتأليف الوزارة مرات أربع لم يؤلف احداها من أعضاء الحزب خالصة ، بل استعان بالاحزاب الاخرى الى جانب بعض العناصر المستقلة، ممن لها وزن بالنسبة لمصدر السلطة ، سواء كان الملك أو ممثل انجلترا فى مصر ، ولهذا الامر دلالة بالنسبة لحزب أقلية ، كذلك لم يكن لديه الكفاءات اللازمة لاستكمال هيئة الوزارة من ناحية وتدخل عوامل أخرى فى تشكيله وزاراته من ناحية أخرى ، بما لم يتيح له الحرية الكافية ، ويوضح ذلك كله حجم وفاعلية الوجود السياسى للحزب داخل السلطة .

فهل كان كل هذا الحرص على تولى السلطة بهذا الاسلوب أو ذلك هل كان له ما يبرره من الحرص على تحقيق المصلحة العامة من خلال تنفيذ سياسة تنفيذية وانشائية ذات تأثير فى حياة مصر ؟ ليس بوسعنا أن نحكم بان هذا الحرص كان بهدف تغليب المصلحة الضيقة تلك التى لم تتحقق - باستثناء الحركات الادارية المألوفة - نتيجة عدم الاستقرار وقد رأينا كيف عجز وهو فى السلطة عن الوفاء بما كان ينادى به وهو فى المعارضة، والمعارضة مهمة أسهل نسبيا من الحكم ومسئوليته على كل حال . ومن ثم اتضحت الهوة الساحقة بين ما كان ينادى به ، بشكل مثالى ، وبين ما استطاعت حكوماته ووزرائه انجازه ، فاكنت البرامج والاهداف بعد تطورها براءة ومتفائلة ، ولكن الصراع فى سبيل الوصول الى السلطة والبقاء فيها لتطبيقها ومانتج عنه من صدام بين مؤسسات الدستور لئخذ الحزب بالجراح واستنزف الكثير من طاقته ، فجاءت المحصلة فى النهاية أقل بكثير مما كان يرجى من حزب يضم صفوة المصريين ، أغنياء ومثقفين ، ممن ألقى على عاتقهم عبء قيادة عجلة الحركة السياسية .



الفصل السادس

الاحرار الدستوريون والفكر الليبرالى والقومى (٢٠)

- التحديث والعلمانية
- الفكر الاقتصادى والاجتماعى
- الفكر القومى (العروبة وقضية فلسطين)

استقى مفلسفو حزب الاحرار الدستوريين اتجاهاتهم الفكرية فى البداية من مدرسة الامام محمد عبده الاصلاحية التوفيقية ثم تبلورت هذه الاتجاهات، نحو لبرالية صريحة ، فى مدرسة « الجريدة » ولطفى السيد وحزب الامة وان كان ذلك قد اتخذ بعدا قوميا وديمقراطيا فى المجال السياسى ، وعلمانيا فى مجال علاقة الدين بالدولة ومعالجة موضوعات التراث الدينى والاخلاقي

وكانت الموجة الغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر واولئل العشرين، قد فرضت نفسها بشكل ملح على عقول المثقفين والمفكرين المصريين ، وهم بسبيلهم الى اصلاح المجتمع ، فكان عليهم ، شاعوا أم أبوا ، أن يتعاملوا معها وكان السؤال المطروح فى البداية هو : أيستقى الاصلاح من الينابيع الغربية بضغوطها وتأثيراتها واغراءاتها دون سواها ، أم يستقى من الينابيع الاسلامية وحدها ، وفى النهاية تبلور اتجاهان واضحان أحدهما اسلامى ، يرى اعادة بناء النظام الاسلامى من جديد ، والآخر « تحديثى » ينادى باستيراد افكار الغرب فى التحديث بصرف النظر عن مقدار ملاءمتها للمفاهيم والقيم السائدة فى المجتمع . وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى كان

(*) سوف نكتفى فى دراستنا هنا برسم الخطوط الاساسية لاتجاهات مفكرى الحزب ، استكمالا لموضوع دراستنا التى تتعلق بدراسة حزب « سياسى ، املا فى أن تكون موضوعا لدراسات قادمة يائن الله .

الجدل يدور حول ما يجب اقتباسه عن الغرب من أفكار ومبادئ ، وكانت هذه الأفكار والمبادئ تزداد تدفقا ، فلا تجد من يمحسها على ضوء ملاحظتها للبيئة الاجتماعية الجديدة (١) .

وقد برز أصحاب الاتجاه الأخير بشكل واضح في أعقاب الحرب الاولى ، وإن كان لتجاههم التحديثي قد بدأت ارهاصاته قبيل الحرب على صفحات « الجريدة » ، كما أشرنا ، حيث ظهرت الثقافة الأوروبية بشكل واسع على صفحاتها ، وكانت أشبه بمركز تجمع لكل من ارتووا من مفاهل الفكر الغربي . سواء كانوا من حواربي محمد عبده أو ممن تلقوا العلم في أوروبا ، وإذا كان لطفى السيد لم يعالج قضايا الفكر الديني بشكل مباشر فإن طريقة معالجته للقضية الوطنية المصرية ، ومطالبته بانتهاج نظام «حرى» لبرالى بما يستند اليه من قيم وأسس فلسفية وحضارية ، يستشف منها اتجاهه الفكرى بشأن قضية الإسلام والعصر ، ومن هذا المنطلق الخاص بمنزعه « الحرى » العلماني المستغرب انطلقت حركة التجديد الجذرى للرافض لروح التوفيق فى فترة ما بين الحربين (٢) .

ويثبت تواصل واستمرار أصحاب هذا الاتجاه فى حزب الاحرار الدستوريين إذا ما تذكرنا أن لطفى السيد هو الذى بدأ بإعداد خطبة إعلان حزب الاحرار الدستوريين ، التى قدمته للناس وشرحت أهدافه ومبادئه وحددت إطاره الايديولوجى ، كما عهد برئاسة تحرير صحيفة الحزب الى أنجب تلاميذه ، الدكتور محمد حسين هيكى الذى أصبح « منظر الحزب ومفلسفه » ،

(١) وقد صور Safran ذلك مطبقا نظرية التحدى والاستجابة فى كتابه Egypt in Search of Political Community, pp. 53-61.

ثم انظر : مجيد خورى : الاتجاهات السياسية فى العالم العربى ص ١٩ - ٢٠ حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة ص ١٩٨ وما بعدها وانظر انور عبد الملك (الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٢٦) حيث ينكر « كان الغرب يعم كافة المجالات من الثياب حتى الفلسفة ومن الابجدية حتى المؤسسات السياسية ومن العادات الجنسية حتى الاقتصاد » .

(٢) محمد جابر الانصارى : تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ص ١٩ - ٢٠ ثم أحمد زكريا : حزب الامة ص ٢٧٥ - ٢١٦ .

لتصبح صحيفته « السياسة » هي وريثة « الجريدة » وتظهر على صفحاتها نتائج تعامل أصحاب هذا الاتجاه مع الفكر الاوربي وآرائهم في قضية تحديث المجتمع ، كنتاج لهذا التعامل .

وتنبغى الإشارة الى أن أصحاب هذا الاتجاه اللبرالى قد ظهرت أفكارهم التحررية من زلويتها السياسية من خلال تعاملهم مع المسألة الدستورية وقضية نظام الحكم في مصر ، أما زلويتها الاجتماعية - الاقتصادية فسوف تتبين عند دراستنا لموقفهم من الاقتصاد الحر والاشتراكية . ولتسمية الحزب نفسه بحزب « الاحرار » أو « الحريين » - كما كان يفضل لطفى السيد - صلة وثيقة بكونهم ، أنصار اتجاه لبرالى محدد . وكان استاذهم لطفى مؤمنا ايمانا تاما بأن مصر لن تتقدم أو تصبح دولة عصرية الا اذا نهلت من الفكر الاوربي ، ذلك الذى درسه في قرنه التاسع عشر ممثلا في مؤلفات ميل وسبنسر وأوجست كونت وغيرهم ، فكانت فكرة الحرية كما صورها القرن التاسع عشر هي التى ترددت اصداؤها في كتاباته ، وان كانت علاقة هذه الافكار بالمجتمع ، كما شرحها في كتاباته ، نتائج تأملاته واختباراته الشخصية (٣) ، وظل يدعو الى وجوب تأسيس النهضة العلمية لصر على أساس الترجمة قبل التأليف ، كما حدث للنهضة الاوربية ذاتها ، وهذا بالفعل ما حدا به الى ترجمة كتاب أرسطو « علم الاخلاق » الذى نشره عام ١٩٢٤ (٤) .

لما تلميذه الدكتور هيكل الذى تلقى دراسته النظامية العالية في باريس ، فان قضية التحديث عن طريق الاتصال بالغرب في مفهومه لم تتخذ منحى واحدا فقد نون في مذكراته عندما كان يدرس (١٩٠٩ - ١٩١٢) ، ان الغربيين يفسون أمام المادة كل خلق وفضيلة « وأرائى أميل لرأى القائلين بوجوب الاصلاح فيما عندنا خصوصا أمام هذه المدنية الاوربية المادية .. ولكنى لا أستطيع الآن أن أضع رسما بشكل أعده طيبا للطريق الذى يجب أن نسلك للوصول الى هذا الاصلاح » (٥) ، ثم انتقل الى التعبير بمرارة

(٣) مجيد خورى : عرب معاصرون ، ص ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٦٨ .

(٥) أوراق الدكتور هيكل : مخطوط يوميات باريس ، المجلد الاول ص ٤٠ ، ٥٢ .

(٢١ أغسطس ١٩٠٩) .

شديدة عن أن المدنية الحاضرة في مصر ليست لنا بل هي مدنية مستعارة كلها ، بقيتها وجليلها من الخارج ، من أم تدعى علينا أننا وراءها بمرآة ، وليس أمامنا من شيء مطلقا نقف به لدفع نظريتها القاسية عنا (٦) .

واضاف أن مدنية مصر ليست لأهلها ، بل هي للأجانب عنها ، وكذلك ما فيها من علم وتفكير ، ولو رفعت المدنية الأجنبية بجذورها منها ، وتصورت البلد وطنية لرجعت بها الى الوراء القرون الطوال ، وتريد مع كل هذا أن ترجع الى الوراء فتتخذ مثل حياتها من القديم ، مما ينقصنا نحن المصريين في مصر الشعور بوجوب التجديد ، ينقصنا في كل مسألة من المسائل وعند كل طبقة ، وتعجب من اتخاذ المثل من العصور القديمة ، وانتشار الروح الرجعية ، في نفوس طبقات الامة (٧) ويبدو أن ذلك ارتبط ببداية عهد الكاتب بالحضارة الأوروبية مما يقترب عادة بالرفض والتحدى ، قبل أن يصبح موقف فحصى تقترب عليه قناعات عقلية ، كما يتصل هذا الموقف باقتران المدنية الأوروبية في ذهنه بالقوة العسكرية الانجليزية التي فرضت نفسها على مصر وضربت بآمال المصريين في المفاوضة لحل القضية الوطنية عرض الحائط فلم يدع هيكل الى جهاد الانجليز فحسب بل ذكر « لنلبس حقنا رداغنا ، لنخلع هذه المدنية الغربية الشرهة للدم شرهها للمال ، ولنرجع الى شريقتنا المتقشفة الزاهدة ، انما هي المادة الثقيلة الكثيفة أغرق بها الغرب ارواحنا الشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدتها » (٨) .

كانت تلك بداية مفكر حزب الأحرار الكبير مع المدنية الغربية ، ولكن عندما ترأس تحرير صحيفة السياسة ، جمع لفيفا من أصدقائه الذين كانوا يكتبون معه في صحيفتي الجريدة والسفور ، من أمثال طه حسين ومحمود عزمى والشيخان على ومصطفى عبد الرازق ، وتوفيق دياب وغيرهم ، الذين شاركوه في تحرير السياسة وعالجوا موضوعات التراث الثقافي للغرب ، حيث وعدوا القراء بأن صحيفتهم « لن تألو جهدا في احياء الادب قديمه وحديثه ،

(٦) المصدر السابق ، المجلد الثاني ص ٧٢ (١٢ أكتوبر ١٩٠٨) .

(٧) المصدر السابق ، المجلد الاول ص ٩٢ - ٩٤ (٩ ، ١٢ يناير ١٩١٠)

(٨) الاهرام ٦ يناير ١٩٢٢ .

وفي توثيق الصلات بين العقل المصري والعقل الغربي . . رغم أن الصحيفة سياسية قليل كل شيء » (٩) . كما راح طه حسين على صفحاتها يدعو إلى استخدام الأساتذة الأوروبيين لالقاء الدروس في الجامعة المصرية ، مثلما تنهج الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وكذلك دعت الصحيفة إلى الأخذ بيد الفئة التي درست في أوروبا طرائق بحثها وأساليب تفكيرها ، ولم تكن قد تهيأت لها وسائل البحث العلمي الحديثة (١٠) .

ولا يكاد عدد من أعداد صحيفة السياسة يخلو من موضوع عن منجزات الفكر الأوروبي من أدب وفن وعلوم وسياسة وغير ذلك من عناصر الثقافة ، ولعل ذلك التحول ارتبط بتطور حياة رئيس تحريرها ، الذي صار مع مطلع العشرينات على إيمان عميق بتلك الحضارة وأهميتها بالنسبة لمصر ، بدا ذلك الإيمان في الإعجاب بالتراث الثقافي الأوروبي ، الأدبي والفلسفي على وجه الخصوص ، ثم تطور ليجر معه كل عناصر الحضارة الأخرى ، فانتقلت الأفكار ، من الدعوة إلى التقدم في الفن على أساس نظرية داروين بخصوص التطور ، وانتقلت إلى استخدام منهج الشك الديكارتي ، إلى الدعوة لفصل الدين عن الدولة ، بل إلى حرية الفكر بكل مظاهرها ، على اعتبار أنها أساس جميع النهضات ، تلك الحرية التي يشعر بها كل من ارتشف من مناهل الأدب الغربي الصحيح وتغذى بالثقافة الأوروبية الحديثة (١١) .

(٩) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٣ .

(١٠) السياسة ٢٩ أغسطس ١٩٢٣ ، ١٣ يوليو ١٩٢٥ ومن العناصر المثقفة ثقافة أوربية والمؤمنة بالفكر الليبرالي التي اشتركت في تحرير السياسة على سبيل المثال : محمد توفيق ديباب (الملاحات ص ٩٨ - ٩٩) ، وكذلك محمود عزمي فند وصطفى زكى عبد القادر فى (اقدام علي الطريق ص ١٠٢) بأنه كان متحرر لبراليا ولم يكن مؤمنا - ومحمد صبرى الذى ظهرت تأثيرات الثورة الفرنسية فى كتاباته (انور عبد الملك : الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٩٧) .

(١١) السياسة ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، ١٣ فبراير ١٩٢٧ ، ١٧ سبتمبر ١٩٢٧ ، والثلاثين الأوليين « حديث اليوم » بدون توقيع أما الثالثة فهي لسعد مالى وقد أضاف فيها أن الدين لا يتعارض مع الفلسفة أو مع العلم . لاخوف على الدين من إطلاق حرية التفكير من عقالها وكذلك لاخوف على الاخلاق والاجتماع من حرية التفكير .

وانشأ الدكتور هيكل يرمز صدى دعوة لطفى السيد بأن العصر عصر ترجمة أكثر منه عصر تأليف ، وأن سبب ذلك هو أن البيئة العلمية والأدبية لما توجد في مصر لأن الجامعة المصرية ما تزال في طور النشأة والتكوين ، وأنه لى أن تكون لنا مذاهب في العلم والفلسفة والأدب تتقف جنباً إلى جنب مع مذاهب الغرب ، إلى ذلك اليوم لا يمكن أن تكفى الآداب العربية قديمها وحديثها لتكوين الأديب (١٢) ولعل ذلك كله قاد هيكل إلى الدعوة لأحداث « ثورة في الأدب » بعد أن ألف كتابه المعروف عن « جان جاك روسو ، حياته وكتبه » عام ١٩٢٣ ، ودراساته عن أاناتول فرانس ، التي نشرها في « السياسة » عام ١٩٢٤ ، ثم ترجمته وتلخيصاته لفلسفة أوجست كونت عام ١٩٢٦ (١٣) .

ويبدو أن المرحلة المبكرة في اتصال الدكتور هيكل ، عندما كان يدرس للدكتوراه بأوروبا ، قد أثرت في تكوين هذه القناعات فيما بعد ، حين أعاد النظر في الكثير من المسلمات حتى لقد طرح على نفسه قضايا تتصل بالنبوة واللوحى ، فأبدى تصوره بأن الوحى قد يكون وصول نفس كبيرة وقد تجربت عن المادة إلى ما يستكين في جوف هذا العالم من الحقائق مما يبعد أن تراه وهي لابسة جسمها محاطة بعوامل النقص ، ومن هنا يدخل إليها اعتقاد جازم أن هذا جاءها من قوة فوقية مصرفة للعالم ، وقد أبدى إعجابه بكلمة قالها لطفى السيد في مسألة العقيدة ذكر فيها « ليس عجبى من الذى يكفر بكل شيء بأقل من المؤمن إيماناً حقاً ، وربط هيكل بين هذه العبارة وبين ما كتبه عن أن الكتب التي جاء بها الأنبياء هي من وحى النفس وعلى ذلك فهي مقدسة ، وأضاف : « يسرنى أن أجد هذا مقررًا في كتاب درينان ، حيث قال إن كل ما جاء من النفس مقدس ، بل لقد كتب في ديسمبر ١٩٠٩ « لم أر قتلاً لحرية الفكر ولا أشد إيقاظاً للقوى العاقلة أكثر من موانع الدين والاعتقاد ! » (١٤) ،

(١٢) السياسة الأسبوعية ١٤ ، أبريل ١٩٢٨ .

(١٣) مقدمة كتاب هيكل « ثورة الأدب » ص ٥ - ١٥ ومقدمة كتابه جان جاك روسو الطبعة الثانية ص ٧ - ٢١ ، وفي أوقات الفراغ : ص ٩ - ٧٨ كتاباته عن أاناتول فرانس ، ثم كتاب الإيمان والعروة والفلسفة ص ٤١ - ٨٢ ثم ترجمته لبيتهوفن وهيبوليت تين وشكسبير وشيلي في كتابه : تراجم ص ٣١٩ - ٣٦٥ .

(١٤) أوراق الدكتور هيكل ، مخطوط يوميات باريس ، المجلد الثاني ص ٤٨ - ٤٩ ، ص ٨٥ - ٨٦ وانظر مجيد خدوري : السابق ص ٢٤٦ .

ومع ذلك ظل إيمانُه الفطري بالله وكتبه قائما ، رغم ما مال اليه عقله وتفكيره من اتجاهات علمانية ، ثم لم يلبث أن عاد ليتعامل مع « عقلانية » الغرب بحذر شديد ويقف موقفا انتقائيا منذ الثلاثينات كما سنرى .

وحتى أواسط العشرينات من هذا القرن سار أصحاب الاتجاه « الحري العلماني المستغرب » نحو حركة تجديد رافض لروح التوفيق ، وفي صميم هذه الحركة سيتم اللقاء لأول مرة في الفكر العربي بين الاسلام والعلمانية في مزيج مذهبي واحد وسيلبور اصطلاح « المسلمون العلمانيون » ، أو « العلمانية الاسلامية » وهو النموذج الذي وجد مضمونه الواقعي ونموذجه الحي في تجربة تركيا الكمالية . وخلال الفترة من ٢٥ - ١٩٣٠ بلغت هذه الحركة ذروتها حتى بات واضحا ان المعركة بين القديم والجديد ، بين الاسلام والحداثة ، بين السلفية والعلمانية ، لا بد وأن تصل الى نهايتها الحاسمة بانتصار أحدهما .

وفي عام ١٩٢٥ احتضن حزب الاحرار القضية التي أثارها صدور كتاب الشيخ علي عبد الرزق « الاسلام وأصول الحكم » الذي طرح فيه قضية العلمانية للمرة الاولى في صميم الفكر العربي الاسلامي ، مستندا الى حجج ومبررات مستمدة من القرآن والسنة والتاريخ الاسلامي لتبرير العلمانية ضمن الاطار الديني ذاته ، وليس من منطلق العلمانية الخالصة المخافية للدين ، مما يجعل منها قضية مشروعة داخل اطار الفكر الاسلامي ، وقد تبني حزب الاحرار قضية الكتاب وصاحبه من الناحية الفكرية في البداية الى أن طورت لتتخذ شكل أزمة سياسية أفقدت الحزب مقاعده في الوزارة ، وقد رد الدكتور ميكل بحرارة بالغة على ماوجه للكتاب من نقد ، ودافع عن حرية الرأي ، واشترك معه الدكتور منصور فهمي واسماعيل مظهر وغيرهما ، بالإضافة الى نشر « السياسة » لربود الشيخ علي ورفاقه حول كتابه ، وقد وصفت ماحدث للشيخ من محاكمة بأنه عودة لمحاكم التفتيش ، وبيان الذين حاكموه وحكموا عليه انما هم من بيئة الرجعيين في مصر (١٥) .

(١٥) وانظر تطبيقات محمد جابر الانصاري ، تحولات الفكر من ٢٠ - ٢٢ .

مجيد خيرى : الاتجاهات السياسية من ٢٢١ - ٢٢٤ .

وفي العام التالي أيدت صحيفة الاحرار الدستوريين الدكتور طه حسين، عندما أصدر كتابه « في الشعر الجاهلي » الذي استخدم فيه منهج الشك الديكارتى والنقد التاريخى الأوربى في غربة الروايات والنصوص الدينية، مما طرح امكانية نقد القرآن من وجهة نظر البحث العلمى ! ، وقد كتب طه حسين مدافعا عن الكتاب في صحيفة السياسة مهاجما « جهود الشيوخ » الذين يتسلطون على الحياة العقلية والعلمية والسياسية ، حتى نعصم حياة مصر الراقية الناعضة من جهودهم ، ولكن يبدو أن هذا الموقف لم يستمر طويلا من جانب صحيفة الحزب « لأن الحزب كان قد وضع أصابعه في النار في مسألة على عبد الرازق في العام السابق ، كما أن بعض الدستوريين مالوا الى التبرؤ من طه حسين لما كان يكتبه مؤخرا في صحيفة حزب الاتحاد » ولهذا لم يتول نواب الحزب الدفاع عن طه حسين عندما أثارت المسألة في مجلس النواب (١٦) .

— انظر نص كتاب الاسلام واصول الحكم فى كتاب محمد عمارة : الاسلام واصول الحكم دراسة ووثائق ص ١١٢ وما بعدها ، ص ٢٤ - ٢٥ موقف حزب الاحرار من المسألة .

— وانظر السياسة مقال مسألة الخلافة لطله حسين (٥ نوفمبر ١٩٢٢) عاب فيه عم تفريق المسلمين بين الدين والسياسة واعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله . في حين أن ظروف الحياة الحديثة قد أثرت فى ذلك تأثيرا عظيما يختلف باختلاف صلة كل منها بالخلافة وبأوربا . الخ .

— ونحول كتابات هيكل ومنصور فهمى ، السياسة ١٧ يونيو ، ٥ ، ٢٢ يوليو ١٩٢٥ ثم السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٢٧ (حرية الراى فى مصر) وانظر تحليلا لموقف الحزب من الكتاب فى

Kedourie, E., Egypt and Caliphate. pp. 224-225

(١٦) طه حسين : فى الشعر الجاهلى ص ١ - ٤١ حيث عرض لمنهج البحث وهى تقريبا تكاد تكون الصقلحات التى حذفها من الكتاب عندما أعاد طبعه بعنوان « فى الأدب الجاهلى » - السياسة ١٦ يوليو ١٩٢٦ (خطران ، لطله حسين) ، رسالته لمدير الجامعة فى عدد ١٠٣ مايو ، ثم دفاع السياسة عنه فى حديث اليوم فى ٧ يوليو ، ٢٠ أكتوبر ١٩٢٦ والقضية فى مجلس النواب (السياسة ١٤ سبتمبر ١٩٢٦) ثم تطبيق المنتخب العلمى فى

F.O. 407/203, No. 42, Hend. to Chamb. Sept., 18, 1926.

وكان للدكتور ميكل يؤيد ذلك كله ولا يرى تعارضا بين العقل والعلم والدين وحين رمى وأنصاره بالالحاد من جانب المحافظين ، كان يتمجب من الذين يربطون بين دعوات التغيير والتجديد والدين وقد كتب ذات مرة وهذا رجل يدعو الى التغيير في زى اللباس فهو ملحد، وآخر يدعو الى استحداث كلمات في اللغة فهو ملحد وهذا ثالث يرى الاستفادة بمنشآت مدنية الغرب فهو ملحد وعلم جرا ٠٠ ما شأن ذلك كله بالدين والعقيدة ؟ (١٧) وكان يتولى الدفاع عن حرية البحث والرأى من وقت لآخر ، ففي عهد رئاسة تحريره للسياسة ، كتبت تهاجم مشيخة الأزهر لمصادرتها ومسحها كتاب « تاريخ بغداد » بحجة أن ما به من أقوال رواها خصوم الامام أبى حنيفة اعتبرت ماسة به فذكرت السياسة أن هذا اعتداء على حرمت العقل والعلم وروح الدين وهى حرمت يقدهسها ديننا ، كما هاجمت شيخ الأزهر لطلبه مصادرة أغنية تغنى في بعض المسارح على منوال البردة ، وذكرت أن ديننا يأمر بالنظر والتفكير وهو يقوم على الاقتناع والاقتناع فما هذا الذى يريده منا شيخ الأزهر ومن أين جاء هذا السلطان الذى لم يكن لخليفة أو امام (١٨) .

وفي أغسطس عام ١٩٣٢ ألقى الدكتور ميكل خطابا في حفل اقيم لتكريمه في حلب ، صور فيه قضية التحديث بأنها ليست معركة بين القديم والجديد ، ولكنها معركة بين التفكير والاجتهاد ، ومعركة بين الجمود والحركة ، سلاحها القلم ٠٠ أنصار القديم يريدون أن تكون الحياة الفكرية والعقلية بوجه عام ملكا لهم ٠٠ يدعون بالسلف الصالح ويحاربون من شاعوا حربه بأنه خارج عن هذا السلف ٠٠ أما أنصار الحديث فكلهم ثورة على هذه الأثرة وعلى هذا الاستبداد ، وهم يريدون أن يكون التفكير حرا والعلم حرا والرأى حرا ٠٠ وما دام كتاب الغرب وأبناؤه هم أبطال هذه الحرية فيجب أن ننشر هذا اللواء في الشرق كما هو منشور في الغرب ويجب أن نستعير من أساليب الغرب في الكتابة وفي التفكير ونؤمن بالحقائق العلمية التى يذيعها فلاسفة

(١٧) السياسة الأسبوعية ٢ مارس ١٩٢٩ ، وانظر سلسلة مقالاته عن الدين والعلم

في كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة » ص ١١ - ٤٠ .

(١٨) السياسة ٢٨ يوليو ، ١٤ أغسطس ١٩٣٢ (قضية العلم والعقل) مقالان

بمسمى العنوان في حديث اليوم بدون توقيع .

الغرب وكتابه ، ويجب أن نواجه بهذه الاسلحة القوية الحادة تلك الجمود حتى تحطمه ثورة الحديث عليه ، يجب أن ننسى القديم وأن نحل محله من علم الغرب وتفكيره وحضارته جديدا ، والدافع لهذه الثورة هي الحقيقة والحرص عليها من طريق البحث الحر الذي ينتهي بصاحبه الى الايمان . . . ولكي نقيم حضارة الشرق من جديد لا يكفي أن نفترض من الغرب فنونه وعلومه وآدابه بل الواجب علينا أن نبعث للحياة في هذا الماضي الذي كان مصدر حضارة زاهرة ، (١٩) ، والجديد هنا أن الكاتب لم يطرح تراث الشرق الثقافي وماضيه الحضارى ، وإنما طالب ببعثه بالاستعانة بطرائق البحث الاوربية الحديثة وكانت تلك بدايات التغيير في الايمان المطلق بحضارة الغرب وتراثه الثقافي ، ونقطة البداية في نزعة توفيقية جديدة لم تلبث أن ابتعدت قليلا عن « أسر » الحضارة الغربية الاخائة واخضاع موقفها هي الاخرى من الشرق لنظرة تحررية نقدية .

وبعد شهرين من هذا الحديث كتب هيكل في الملحق الادبي للسياسة ، معبرا ، بعد تفكير عميق ، عن انتقاده للحضارة الغربية وصور ما أسماه بالحرب المنظمة التي يقوم بها الاستعمار الاوربي لحرية العقل وانتشار مبشرية في كل مكان يدعون الى المسيحية لا يابون الا التعريض بالاسلام ، ثم انتقل الى ما يصدره الغرب الى الشرق من آثار حضارته مما وقف أو كاد عند أسوأ ثمرات هذه الحضارة ، كتجارة الرقيق الابيض والكحول ومواد الزينة واللغو وجوقات الهز الممرحى مما يصدم الناظر لآثار الغرب في الشرق وذكر أيضا أن قضية أوربا التي حاربت في سبيلها أربع سنوات لم تكن الا قضية الاستعمار ومن يكون له حق التوسع فيه . . . ثم إن الغرب الذي تزعم بوله أنه تحرر من التعصب العنصري مازال يذكر الحروب الصليبية (٢٠) . وبنفس النظرة النقدية ذهب هيكل يحمل على التقليد الاعمى في حياة الشعوب الاسلامية في نظامها وحكمها وفي شريعتها ، فالتقليد في التفكير ليس تفكيراً ولكنه محاكاة وترديد ، وأنها لم تستطع أن تخرج من التقليد الى الاجتهاد

(١٩) السياسة ١٨- أغسطس ١٩٣٢ (نص محاضرة د . هيكل في حلب) .

(٢٠) ملحق السياسة الادبي ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ كلمته لمؤتمر الطلبة الشرعيين .

وانما خرجت الى تقليد ما اعتقبت اقل سواء ، خرجت من تقليد المادية الوثنية الى تقليد أساليبها العلمية في حرية البحث وانتهت من ذلك الى الايمان بالأعصى بهذه الحضارة (٢١) . وقد توافقت هذه التحولات مع نشره كتاب « حياة محمد » في شكل حلقات بالملحق الأدبي للسياسة ، ولم يلبث أن جمعها في كتاب عام ١٩٣٥ ، ثم تبعه بكتابيه الآخر « في منزل الوحي » عام ١٩٣٧ وتبعهما بمسلسلة دراساته للخلفاء الراشدين على ما هو معروف وفي نفس الفترة حدث نفس التحول الى الموضوعات الاسلامية لدى طه حسين فبدأ بكتابيه « على هامش السيرة » ثم تبعه بمؤلفاته الاسلامية الاخرى .

وقد ذهب المؤرخون في تفسير هذا التحول الى حد أنهم اعتبروه نوعا من العمل السياسي أو أنها خطوة أملت بها الظروف السياسية ، كما أن هناك من اعتبرها محاولة من جانب هيكل لخلق أيديولوجية وطنية تتخذ الاسلام ركيزة لها وأنه ليس في ذلك انكار لعقلانية الغرب لصالح الحياة الروحية للشرق ، بل إعادة تقييم لكل منهما ، وقد قيل كذلك ان هيكل لو استهل عمله الكتابي متناولا المواضيع الدينية لقال عنه المجددون أنه دفع بأفكار محمد عبده خطوة للامام ، ولكن بما أنه بدأ حياته مفكرا متحررا فان اهتمامه الجديد بالمواضيع الروحية والدينية لم يؤخذ على أنه تغير قلبي صادق ، وأنه لو كان زعيما شعبيا لما شعر بالحاجة الى إثارة المشاعر الدينية (٢٢) .

(٢١) ملحق السياسة الأدبي ٧ يناير ١٩٣٣ (الاجتهاد والتقليد) وقد كتبت السياسة في افتتاحيتها (١٢ يونيو ١٩٣٦) أننا اذا فهمنا الحضارة الغربية تمام الفهم نتجونا من الضعف والضعف الى الخير ، بل لابد من فهم هذه الحضارة لنستطيع الصمود أمام الغرب والوقوف له ، فما يقل الحديد الا الحديد . انظر تعليقات عبد العزيز شرف في كتابيه الدكتور هيكل في نكراه ص ١٩٠ - ١٩٢ ثم الفكر القومي المصري ص ٦٦ .

(٢٢) Safran, Op. Cit., pp. 170-174, Smith : The Crisis of Orientation p. 400.

Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment, p. 320.

وقد وافقت المؤلفات على آراء شارلز سميث ، بينما أيد مجيد خنوري رأي سافران حين أضاف أن كتاب « حياة محمد » جاء ليعزز مركز حزب الأحرار في الأوساط الدينية (عرب معاصرون ص ٣٦١ - ٣٦٢) وانظر أيضا حول هذا الموضوع : فتحي رضوان عصر ورجال ص ٥٩٢ - ٥٩٧ .

والواقع أن التفسيرات السابقة فيها الكثير من التجاوز على اعتبار أنها تغفل التطور الذي يمر به تفكير الدكتور هيكل وأهتماماته الثقافية ، وخاصة موقفه من التراث العربي وشعوره وأبعاض جيله ، بضرورة الحاجة إلى مسألة مراجعته قبل نقله إلى مصر على عائلته وبظروف مجتمعه ومؤسسته ، الأمر الذي جعله يفتش عن « الأصول الإسلامية » بوعي جديد ، ويفسر عدم أطراحه للحضارة الأوروبية كلها بل ظل إيمانه قائما بما أوردته عن حرية العقل والتفكير وحرية البحث العلمي ، وقد ظهر هذا واضحا في أن دراساته الجديدة أتت برؤية عصرية فجاءت دراساته في أسلوب تحقيق علمي حديث ، فقليل مثلا أنه أراد بكتابه عن « حياة محمد » إقامة معبر بين ماضي الإسلام وبين الثقافة الغربية الحديثة (٢٢) بالإضافة إلى أنه بذل خلال تأليفه هذه الدراسات جهدا علميا كبيرا ، كما أنه أظهر شعورا دينيا صادق المعاناة (٢٤) .

وحينما استأنفت « السياسة الأسبوعية » صدورها في يناير ١٩٣٧ بعد احتجابها سبع سنوات ، « عاهدت قراءها على أن ترفع من جديد علم الرأي الحر وتكون صلة الثقافة وتبادل الفكر بين الشرق والغرب وأن تجاهد في بث الحضارة الشرقية والعربية والإسلامية بالطرق العلمية الحديثة » (٢٥) . وأصدق تصوير للاتجاه الجديد عبرت عنه إحدى الدراسات الحديثة حيث وصفته بأنه أبكر وأسبق صيغة فكرية للتوفيقية المستجدة التي ستصب فيها

Wessels, A., A Modern Arabic Biography of Mohamed, (١٩٣٧)
p. 242.

وقد نكر أن التغييرات التي أصابت موقف هيكل من الغرب وحضارته تتمثل بنسب القومية في تلك الأيام .

(٢١٤) محمد جابر الأنصاري : تحولات الفكر والسياسة ص ٤٧ ، وقد نكر سلامة موسى (الأخبار ١٨ ديسمبر ١٩٥٦) أن هيكل عالج الموضوعات العربية في ضوء القيم الغربية الحديثة . ووصف أنيس منصور (الأخبار ١٤ ديسمبر ١٩٥٦) مؤلفاته بأنها على الحد الفاصل بين الألب وبين السياسة وانظر تشكيله صحيفة الزمان (٧ ديسمبر ١٩٤٨) ففكرت أن البحث لم يكن يهوى حول ما يكتب بمقدار ما يهوى حول ما يعتقد ، وفي ذلك كثير من المبالغة على كل حال .
(٢١٥) السياسة الأسبوعية ١٦ يناير ١٩٣٧ .

وقفسجم ضمن مجراما - الى حين - معظم رواقد الفكر العربى الذى اخفت
أطرافه فى التقارب والتخلى عن تطرفها - سلفيا وتغريبيا على سواء - لتعود
الى الاستقاء من نبع التوفيقية الأصلية للشيخ محمد عبده ، بعد أن تصدعت
واحتل قوازلها بسبب الصراع الذى استمر بين تيار الشيخ رشيد رضا من
ناحية وتيار طه حسين وعلى عبد الرازق من ناحية أخرى (٢٦) .

وعندما تولى الدكتور هيكل وزارة المعارف عام ١٩٢٨ ، تحدث عن مهمة
وزارته ، وكان ضمن ما قاله : « يصبح الايمان الوطنى يقينا ثابتا فى قلوب
المصريين جميعا حين يرون أن علمهم وأدبهم وفنهم ليس مستوردا من بلاد
أجنبية عنهم ، فلاحظ لهم منها غير فضل النقل ، وإنما هو علم مصرى
وأدب مصرى وفن مصرى ، مع استلھام قواعد العلم الحديث والفن
الحديث (٢٧) » .

وقد تعرض الوزير لمركة العشرينات مرة أخرى ، بين أنصار التجديد
وأنصار المحافظة ، وكان هو هدفها المباشر هذه المرة ، حين وقف النائب
الدكتور عبد الحميد سعيد مهاجما حرية الفكر فى معاهد التعليم ، واستعرض
تاريخ المركة مع الدكتور طه حسين « الذى لايزال على رأس كلية الآداب
يلقى تعاليمه الخبيثة تحت ستار الحرية ، ووصف كتبه بأنها ملأى بالكفر
والإلحاد ، فاحتج على عبد الرازق لذكر الاسماء ، كما أثار الشيخ عبد الوهاب
سليم مسألة تدريس الجامعة لطلبة كلية الآداب كتابين فى الأدب الانجليزى
ذكر أن فيهما مساس بالنبى (وهما كتاب محادثات خيالية للاندور ومسرحية
جان دارك لبرناردشو) » . وجادل الوزير بأن مجلس الكلية قراهما ولم يجد
فيهما ما يمس الاسلام ولا النبى من قريب أو بعيد ، وحاول الاستدلال بأن

(٢٦) محمد جابر الانصارى : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢٧) السياسة ٢ مايو ، السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٢٨ - وانظر حديث
هيكل للمكاتبة الفرنسية فالتين ناى سان بوا حول الموجة الغربية والغزو الفرنسى
لمصر ، السياسة الاسبوعية ١٧ فبراير ١٩٤٠ حيث نكر لها بعد اعترافه بالهزيمة
الفرنسية وتأثيرها ، أن الروح الانتقائية لا بد وأن تستيقظ فى النهاية ، إذ لا يمكن
أن يفقد أى شعب شخصيته .

القرآن ذاته حكى أقوال المشركين عن النبي ورد عليهم ، ووقف العقاد مدافعا عن حرية الفكر وذكر أن الإسلام ما كان قط حريا على الفكر وتساءل : ماذا ينتظرون من طالب الجامعة الذي يتعلم في أرقى معهد للثقافة اذا تخرج وهو يجهل كل شيء عن دينه الا ما يسمعه من المسلمين ؟ هل يشرفنا أن يذهب الى الغرب فاذا به يجهل ما يقوله اعداء بلاده ؟ ثم قام على عبد الرازق ليؤكد حرصه على الدين وغيخته على الدستور الذي يحصى حرية الاعتقاد ، وذكر أن الشخصية التي تعرض لها أعضاء المجلس شخصية علمية وأن العلم يتسع للحق والباطل والهداية والضلال ، فاذا كان العلم لا يتسع لشيء من النقيض فان العلم يحتوى الخطأ والصواب .. ثم عاد الوزير الدكتور ميكل ليدافع عن كلية الآداب وينكر أن بها اتجاها لمحاربة الدين وأحال المجلس على أسماء المؤلفات التي تدرس فيها والتي لم يذكر أحد أن بها كتابا ورد به طعن في الدين ، غير ذلك الكتاب الذي ثارت الضجة حوله عام ١٩٢٦ ثم صومر ثم أعيد طبعه ولم ترد فيه تلك العبارة موضع الضجة ، وإن ما في كلية الآداب اتجاهات علمية مرماها حرية الفكر وتقليبه على وجوه الوصول الى الحقائق العلمية ، وإن الجامعة وهي تبحث وتدرس فلسفة ابن عربي والغزالي ، تدرس آراء علماء هذا الجيل في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وتمتص هذه الآراء ، نريد أن نعظم أبناءنا الطرائق التي يعرفون بها كيف يصلون الى الحقائق العلمية ويكشفوا عن الحقائق ارتفعت بغيرنا من الأمم (٢٨) .

وهكذا حدثت المواجهة مع الغرب وانتهت الى تناول الاصول الثقافية والتراث الحضارى الذاتى على ضوء المؤثرات الجديدة بعد فحصها والاستفادة منها ، أو بمعنى آخر اثراؤها باضافات من الحضارة الصناعية الغربية (٢٩)

(١٢٨) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٥ يونيو ١٩٣٩ حتى ٢٤٧٨ - ٢٤٩٧ وكان في جانب المحافظين الى جانب عبد الحميد سعيد كل من : الشيخ عبد الوهاب سليم والشيخ رضوان السيد والشيخ دراز ، وقد وقف أحمد عبد الغفار والى دفاعا حارا عن حرية البحث والتفكير .

(١٢٩) انظر : أنور عبد الملك : الفكر العربى فى معركة النهضة ص ٢٦ - ٢٧ .
 ليفين : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، ص ٥١ .

وهكذا أسهم مفكرو حزب الاحرار الدستوريين أو بالادق كتابه وصحيفته في احتضان التيار الجديد، وقد يبدو غريبا أن يتبع انصار الاتجاه الجديد في معسكر حزب كبار الملأك المقروض فيهم أنهم من المحافظين ولكن نزول الغرابة اذا هرقنا أن ارتباط هذا التيار بمحررى صحيفة الحزب وكتابها كان أكثر من ارتباطه بكبار قادة الحزب السياسيين ، كذلك ارتبطت مسألة تاصيل الاتجاه الجديد بفترة ازدهار صحيفة « السياسة » ، خلال العشرينات ، مما يشير الى عجزها عن احتضان قيادات فكرية جديدة منذ الثلاثينات ، بعد أن تركها طه حسين ومحمود عزمى وتوفيق نياى ومحمد صبرى والمازنى وغيرهم ، يضاف الى ذلك كله أنه قد يبدو أمرا طبيعيا أن يوجد « صفوة » من المثقفين المصريين ، فى جانب حزب الصفوة .



وكانت الدعوة الى الليبرالية الاقتصادية أو ما يعرف بالمذهب الفردى القائم على أساس من احترام حريات الافراد المطلقة بما فيها حرية التجارة ، هى الاطار الفلفسى للبنيان الاقتصادى والاجتماعى للحزب ، نادى بها فى برنامجها ، وحاول تطبيقها بشكل ما ، وظل يؤمن بها حتى نهاية حياته كحزب سياسى ، وكان مفكره الاول ، الدكتور هيكل ، قد درس آدم سميث فى الاقتصاد وأبدى لقتناعه بفكرة تحكم المصلحة الذاتية فى الاعمال والعلاقات الانسانية ، باعتبارها الضمان الوحيد لوصول الافراد والامم الى أوج الحياة الاقتصادية . . . ولو استطاعت الجماعات والامم أن تصل لتلقى كل القوانين وتعيش من غير حكومة لكان الغاء القوانين وانهاى الحكومات أكبر تقدم اقتصادى فى نظر الفرديين يمكن للانسانية تحقيقه ، (٢٠) .

وقد تنقّى هيكل ورفاقه بدايات هذا الاتجاه فى حزب الأمة ، وعلى يد أستاذهم لعنقى السيد ، حيث كان الحزب يدعو بشكل صريح للحرية الاقتصادية ، حرية يتحدد معها دور الدولة وينتقى توجيهها للاقتصاد (٢١) .

(٢٠) أوراق الدكتور هيكل : مخطوط يوميات باريس ، المجلد الثالث ص ٣٦ .

(٢١) أحمد زكريا المطلق : حزب الأمة ص ٢٨٨ - ٢٩٩ .

ويبدو هذا أمرا طبيعيا بحكم التركيب الاجتماعي للحزب ، والذي تشابه معه الى حد كبير ، بناء حزب الاحرار الدستوريين ، وقبل تأليف الحزب رسميا كتب هيكل مقالا كان انفى الى التطرف في المذهب الفردي ، جادل فيه دعاة الاشتراكية ومدى صلاحيتها للبيئة المصرية ، ورصد في مواجهتهم حجج الفرنسيين (٢٢) ، ثم جاء ببرنامج الحزب لينص على حرص الاحرار الدستوريين على معاني الحرية الفردية ، لاحتراما تاما لحرية الفرد المطلقة وحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح (٢٣) .

وايمانا بهذا المذهب راحت صحيفة الحزب تصف الحكومة بأنها تاجر سيء التصرف لاتحسن القيام باستغلال ما تحت يدها من املاك ، ومن ثم يجب أن تبيعها للمزارعين ، وحددت اطارا لتدخل الحكومة في انشاء المشروعات الكبيرة ، بان تقدم لاصحاب رؤوس الاموال الضمان الكافي لسلامة الاموال من الضياع . . الخ (٢٤) ، ومع هذا لم تعدم « السياسة » من كتب بان « النظريات المتطرفة في الاخذ بالمذهب الفردي قد تراجعت كثيرا تحت تأثير آراء الاقتصاد القومي الذي يوجب لكل أمة نظاما اقتصاديا تتفق وظروفها الطبيعية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم اضافت انه يجب على الحكومة ان تتضافر مع الامة لنجاح المشروعات الكبيرة ، حتى اذا ما نجحت ، حق على الحكومة ان تذرهما لتتفرغ الى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، كما نادت الصحيفة بانهاض الحياة الصناعية بانشاء اعمال كبرى يشترك في انشائها اغنياء البلاد ، مقتدين القدوة الحسنة التي سنها بنك مصر لهم (٢٥) .

(٢٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٢٦ من ٥١٨ -

٥١٩ .

(٢٣) حزب الاحرار : خطبة لولة الرئيس من ١٥ - ١٦ ، هيكل : منكرات ، ج ١ من ١٤٦٨ واضاف : وان اتفشت الفكرة الفردية بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ولكنه يحلف من غلواء المذهب الفردي .

(٢٤) السياسة ١٨ يوليو ١٩٢٦ (الاموال الاميرية) ، ١٤ سبتمبر ١٩٢٦ (الحكومة يجب ان تعمل) .

(٢٥) السياسة ٢٢ يونيو ١٩٢٧ (بدون توقيع) ، السياسة الاسبوعية ٦ اغسطس ١٩٢٧ مقال عبد الحميد حمدي .

وفي مايو عام ١٩٣٠ تحدث لطفى السيد الى شباب الحزب - نيابة عن رئيسه - وشرح لهم مذهب الاحرار ، فحثهم عن قول «بول بورجيه» بخصوص مبدأ الاحرار في جميع البلاد المتحضرة ، الذى يكفل لكل فرد اكبر قسط من الحرية لتنمية مداركه لكي يحيا حياة كاملة ولكي يصبح قوة عاملة مؤثرة في الحياة الاجتماعية ، ثم أضاف أنه يدخل في مبدأ الاحرار أيضا أن يجعلوا جميع مرافق البلاد ملكا للفرد ، لا للحكومة ، ويترتب على هذا أن تكون ادارة السكك الحديدية موكولة اليهم ، وأن تكون اطيان الحكومة في أيديهم ، وأن يكون التعليم العام أيضا هم القائمون بأمره (٣٦) . وفي محاضرة للدكتور هيكل عن الديمقراطية والنظام البرلماني ، ذكر أن « الديمقراطية أساسها الحرية الفردية ، نحن نحترم حرية الافراد ، نحن الديمقراطيون حقا ، هذا هو الرد على ما يقوله السوفيت من أنهم هم الديمقراطيون .. ان الحرية هي أن يعمل الفرد جهد طاقته وأن يستمتع بنتائج عمله ، وعلى ذلك كانت فكرة الفردية المطلقة وقيام الحكومة على أنها بوليس فقط ، وتعرف الحرية بأنها : لكي تكون حرا اصنع ما شئت ولا تعتد على حرية احد ، وعلى هذا فلم يكن على الحكومات أى واجب للفرد غير حماية هذه الحرية الفردية المطلقة ، »

ثم صور وجود الآلات والصناعات الكبرى ونشوء حركة اجتماعية ، ثم تطور التفكير في مصلحة المجموع ونشوء النقابات ، وتسائل : هل تستطيع الديمقراطية أن تعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هي الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن ، أنا شخصا أومن بالحرية الفردية ايمانا عميقا وأود أن أقول أن ايمان الناس بالحرية ، ايمانا يكونون معه على استعدادا للتضحية في سبيلها ، هو وخده الذى ينيل الحرية (٣٧) .

بل لقد وصل ايمان الدكتور هيكل الى حد تقديس الحرية وطالب « بحماية الحرية الفردية بالقوة التى نحمل بها حرية وطننا فننود عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى ، وقرن ذلك بالدعوة للعدل الاجتماعى » الذى يقرب بين أبناء

(٣٦) السياسة ١٤ مايو ١٩٣٠ (اجتماع شبان الاحرار الدستوريين) .

(٣٧) الديمقراطية والنظام البرلماني ، محاضرة للدكتور هيكل فى نادى الحزب

(السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨) .

الامة في مواجهة الحياة ، مع الاحتفاظ بحريتهم في التفكير والسمي والتمتع
 بثمرات جهدهم النزيه ، (٢٨) ومع ذلك كانت تنقابه لحظات ضيق بذلك كله
 عندما يتذكر حال الوطن وتمثر قضيته ووطاة الوجود الاجنبى فكان يتساءل
 في ألم : ما قيمه الحرية الغربية لذن والوطن يخضع لهذه للذلة ، وكبار رجاله
 يعانون هذا الهولان ؟ (٢٩) ، وفي سنواته الاخيرة بدا ان ايمانه بهذا المذهب
 لم يعد مطلقا ، حيث بدأت تراحمه في قناعاته افكار جديدة ، ففكر ان الفردية
 الاقتصادية أدت الى بقاء الطبقات الكادحة ، وهى السواد الاعظم ، في غيابات
 الجهل المطبق ، ومن ثم بدأت الحركة الفكرية تطالب بان يتصلح الافراد جميعا
 للحياة بأسباب المعرفة التى تمكنهم من ان يشقوا طريقهم في الحياة للكريمة ،
 وأن الامم المتقدمة اعترفت بحق الافراد جميعا في أن ينالوا حظا من التعليم
 يؤهلهم لادراك ما في الحياة من معانى الخير والحق والجمال (٤٠) . وهكذا
 بات واضحا أن الحرية الاقتصادية في ظل الاحتلال الاجنبى ، هى نوع من
 الايمان النظرى الذى لا يستند حقا الى واقع عملى ، كما ان اطلاق المنافسة
 والتزاحم في ظل مجتمع لا تتكافى فيه الفرص ، أمر له مخاطره لأنه سوف
 يعرضه للهزات الاجتماعية .



ويبدو أمرا طبيعيا أن يتعكس ايمان الحزب بهذا المذهب ، على موقفه
 من الفكر الاشتراكى والمسالة الاجتماعية ، فلا يصور حديث الدكتور هيكل
 في صحيفة « الجريدة » عام ١٩١٤ عن لسترياد ما عضمه رأس المال من حق
 العمل والتوسع في القوانين المبنية على أسس اشتراكية ، (٤١) لا يصور
 ايمانا حقيقيا بقدر ما يعكس ثقافته شاب طموح عائد من أوروبا ، أصبح
 صديقا لمريز ميرهم ومحمد عبد الله عنان ومحمود عزمى وغيرهم ممن آمنوا
 بالاشتراكية في بواكير حياتهم ، وقد ساهم الاخيران في تحرير صحيفة

(٢٨) الميامة ١٤ نوفمبر ١٩٤٩ .

(٢٩) هيكل : منكرات ، ج ٢ ص ١٢ .

(٤٠) هيكل : الشرق الجديد ، ص ٩٠ عن محاضرة له في حطب عام ١٩٥٢ .

(٤١) الجريدة ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ (الحرب العاصرة وأثارها) ، وعن عودته

للكتابة ضد الاشتراكية صراحة انظر مقاله بالاهرام في ١٧ سبتمبر ١٩٢١ .

الاحرار المستورعين ، بالإضافة الى سلامة موسى ، وكانوا من أعضاء الحزب الاشتراكي المصري على ما هو معروف ، وان كانت مساهمتهم لم تصل بهم الى عضوية الحزب ، فظلت صلتهم به قاصرة على تحرير صحيفة «السياسة» وظل وجودهم بها يمثل جناحا من أجنحة المثقفين يعطى للصحيفة «واجهة» تقدمية ، ويكمل لها صورة «الاستنارة» التي أرادها أصحابها ، وهذا بدوره يفسر كيف كانت للسياسة تنشر بياناً للحزب الاشتراكي المصري أحياناً ، وتصور آمال البلشفيك في أحداث ثورة اجتماعية عامة ، دونما تطبيق ، أحياناً أخرى (٤٢) .

ويتصل بذلك ما كانت تنشره لمحمد عبد الله غان - رابع المؤسسين الأربعة للحزب الاشتراكي المصري - عن جان جوريس أحد زعماء الاشتراكية الفرنسية ، وتمجيده لفكرة توفيق الزعيم الاشتراكي بين الديمقراطية وفكرة الثورة العلمية التي عرضها كارل ماركس (٤٣) ، أما محمود عزمى ، فقد كان يعلن اشتراكيته أحياناً ويخفيها أحياناً كثيرة ، وخاصة بعد انتقاله من الحزب الديمقراطي الى الحزب الاشتراكي ، وقد ذكر أنه سجل عند الشيوعيين في عداد الرجعيين لأنه مثقف ، ولأن له مقالات ضد الشيوعية ، وعندما اتهمه العقاد بالدعوة لنشر الشيوعية ، رد في صحيفة السياسة ، بأنه ألقى محاضرة واحدة عن «الاشتراكية الاقتصادية» وهي غير الاشتراكية السياسية ، فالاشتراكية الاقتصادية مذهب من مذاهب العمران ، الخ (٤٤) .

(٤٢) السياسة ١٦ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، آمال البلشفيك ، بيان الحزب الاشتراكي المصري وعبد أول نوفمبر ١٩٢٠ (كارل ماركس ، صفحة من حياته ومذهبه) - وعن كتابات سلامة موسى وعبد الله غان نقاعاً عن الحزب الاشتراكي انظر : الاهرام ٢٥، ١٨ أغسطس ١٩٢١ ، وانتظر تحليلاً عن محمود عزمى وتأرجحه بين الاشتراكية وخطمة الاقطاع ، بكتاب رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ص ١٠٦ .

(٤٣) السياسة ٤ أغسطس ١٩٢٤ وقد وصف رفعت السعيد (المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٦) غان بأنه نموذج كلاسيكي لنزعة الدولية الثانية ونكر أنه تراجع عن موقفه من الحزب الاشتراكي ... وأنه حتى بعد تركه للصحيفة السياسية وأصل الكتابة فاصدر سلسلة من الكتب شرح فيها آراءه في الاشتراكية والشيوعية .

(٤٤) السياسة ١٧ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨ (في العدد الأخير افتتاحية لعزمى) ، =

وبينهما كانت « السياسة » تعقب الشباب من شتى الاتجاهات المكتلة
فيها ، نشرت لشهدى الشافعي ، وعصام الحين حنفي ناصف ، وكان الأخير
يكتب عن محاربة الاستعمار الأوروبي للسلام ويحفل موقف الاشتراكية إزاء
مسائل الدين والزواج وقد خُص مرة في إحدى مقالاته إلى أنه لا يجب خلط
الدين بالاقتصاد السياسي ، فالدين يأمر بالحب ويريد أن يكون العاملون
في الحياة الاقتصادية مشبعين بهذه العاطفة ولكنه لا يحدد القواعد الاقتصادية
التي يجب أن ترتكز عليها الحياة الاقتصادية . . . ومن الخطأ ما يزعمه البعض
من أن الفقر هو إرادة الله وأنه لذلك يجب على الفقراء أن يرضوا بما
قدر لهم ، (٤٥) .

وقد عمل محمود حسنى العرابي مترجما بصحيفة السياسة خلال عهد
الثاني (٤٤ - ١٩٥١) ، وكان أحد كبار مؤسسي الحزب الاشتراكي المصري
عام ١٩٢١ . بالإضافة إلى اشتراك إبراهيم عامر في تحرير الصحيفة خلال
سنواتها الأخيرة ، فكان يكتب مقالاته عن المفهوم الأمبريالي للاستعمار ،
وسياسة الباب المفتوح ، وذلك من وحي إيمانه بالفكر الاشتراكي (٤٦) .

ولكن لم تكن هذه الكتابات تصدر عن إيمان الحزب بالفكر الاشتراكي ،
الذى يتعارض أساسا مع إيمانه بالمذهب الفردي ، بل كانت تصدر عن إيمان
جماعة من كتاب صحيفته بحرية الفكر ، وحماستهم لجذب قطاع من المثقفين

== محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٨٢، رفعت السعيد المرجع السابق ص ١٠٨ وأضاف
أنه كان متزوجا من روسية بيضاء لها ابن عم بلشفي معروف .

(٤٥) السياسة ١٢ يوليو ١٩٢٨ هل تعليمنا الحديث يصلح لتكويننا خلقيا وحمليا ؟
ومقالات عصام حنفي ناصف عن الانتاج الاشتراكي والمنقابات التعاونية ، ونشر
النظام الاشتراكي ، وزعامة لينين انظر أعدادها ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ ،
٨ ديسمبر ١٩٢٧ وعن الاشتراكية والدين والزواج ، ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨ .

(٤٦) حافظ محمود : الممارك في الصحافة والسياسة والفكر ص ٢١٨ - ٢٢٢
وقد أضاف أن العرابي اقترح عليه تمرين بعض الشباب المثقف في القسم الخارجي
لصحيفة وكان منهم مختار الوكيل وعبد الحميد سرايا وسعد الدين توفيق وإبراهيم
عامر - وعن مقالات الأخير بالسياسة انظر أعدادها في ٢٩ - ٣١ يوليو ١٩٢٧ .
وانظر هجوم السياسة على حسنى العرابي في ٢٦ مارس ١٩٢٣ .

خبر الحزب ، ولصالح استنارة الصحيفة باضفاء مسحة تقدمية عليها .
وسوف تؤكد المعانى السابقة مواقف الحزب ورجالاته ، بل وصحفه ، الواضحة
والقاسمة من الاشتراكية والشيوعية .

وقد هاجمت السياسة تحركات الشيوعيين فى الاسكندرية ووصفتهم
بأنهم وكلاء البلشفيك ، الذين فوضوا فى نشر الشيوعية ، وأنه ليس فى
بلد اسلامى شرقى من يقبل مصادرة الاملاك والغاء الوراثة ومحاربة الاديان ،
كما تحدثت مقالاتها عن فشل الاشتراكية فى روسيا والمجر وهاجمت « لينين »
باعتباره مثالا للجبروت والظلم ، وكتبت : نحن ديمقراطيون « أحرار
دستوريون » ونظام الحرية الفردية يناهى نظام الاشتراكية والشيوعية ،
ونظام الدستورية يناهى نظام السوفيتية تماما ونحن نعلم أن فئة
العمال الزراعيين هم أكثر الفئات وداعة وأشدّها احتمالا . . . ولكننا نعلم
أنها أخطر انفئات يوم تهب غاضبة لحالتها الاجتماعية ، فهل فكرت الحكومة
فى حالها ؟ ، وظلت تنبه من وقت لآخر ، بأن إهمال المسيطرين على شئون
السواد من النوجه الاجتماعية ذاتها سيؤدى لانتشار وباء البلشفية (٤٧) .

وكانت تبدي اعتقادها بأن الحكومة اذا نظمت حياتها الاقتصادية على
أساس صحيح وفتحت أبواب العمل أمام العاطلين ، وعملت على ترقية حياة
الفقراء ، فإنها تقضى على كل آمال البلاشفة فى مصر ، كما وصفت اصلاحات
وزارة محمد محمود ٢٨ - ١٩٢٩ وانجازاتها فى المجالات الانشائية بأنها
« تطبيق لأحسن النظريات الاقتصادية ، التى تقضى باستخدام مال الدولة
وسلطتها ونفوذها لمصلحة أكبر عدد من رعاياها (٤٨) » .

-
- (٤٧) السياسة ٢٦ مارس ١٩٢٢ ، ١٨ - ١٩ فبراير ، ١٠ أغسطس ١٩٢٤ ،
٧ يونيو ١٩٢٥ ، وهى مقالات افتتاحية وحديث اليوم بدون توقيع .
(٤٨) السياسة ٩ مايو ١٩٢٨ (المقال بمناسبة اعتقال ٢١ شيوعيا) ، اليد
القوية ، ص ١٩٨ وانظر مقال أحمد عبد الله سليمان (١٦ أغسطس ١٩٢٨) حيث
فكر أن مبادئ البلشفية من السهل نشرها فى بقعة مزبحة بالسكان مثل مصر ،
فذلك أن الاملاك فى يد فئة قليلة ، وما تملكه الكتلة قليلة جدا ولأن أجور العمال
منخفضة . . الخ وانظر مقالات محمد عبد المنعم انجه « الاشتراكية تعوق سير التقدم »
السياسة ٢٢ أبريل ١٩٢٩ وما بعدها ولكنها هجوم شديد على الاشتراكية الماركسية .

وكان الدكتور ميكل يحذر من تغلغل نفوذ روسيا ، التي احتلت أراضي بولونيا وتحاول أن تمده على ساحل البلطيق ويرى أن ذلك سيصعبه نشر البلشفية ، فلا عجب وذلك ما تراه أعيننا أن نقوم نحن دعاة الحرية المؤتمنين بها عن بينة ، نضعف الجهود في الدعوة إليها ليستقر لها السلطان . (٤٩) .

وعندما قامت حكومة صندقى (١٩٤٦) بحملة اعتقالات واسعة لمن اعتبرتهم أعضاء في الخلايا الشيوعية وعطلت الصحف التي كانوا يكتبون فيها ، ألقى الدكتور ميكل بياناً في مجلس الشيوخ حل فيه بيلان رئيس الوزراء بخصوص إجراءاته ، وذكر : أن الشيوعية لم ينظر إليها من حيث قضائها على الملكية وكفى ، بل نظر إليها أكثر من ذلك على أنها نظام يختلف في أساسه وفي مبادئه عن نظام دستورنا الديمقراطي في أساسه ومبادئه ، فالشيوعية تقوم على ثورة طبقة بغيرها من الطبقات وقضائها عليها وهي لذلك لاتعرف حرية الرأي ، تعرف الأحزاب ولا تعرف النظام البرلماني . . . وهذا على كل حال تبرير « دستوري » لموقف حزبه من إجراءات الحكومة ، وكان ممثلاً فيها بعدد من الوزراء ، وكتب حافظ محمود مقسائلاً : ماذا تريد روسيا من الشرق الأوسط وهي بلاد واسعة في غير حاجة ماسة إلى الشرق الأوسط ؟ ورأى أن روسيا تريد أن تتخذ من شئون بلادنا وسيلة إلى نفوذها الخاص دون انسحاب هذه الوسيلة إلى أهدافنا في التحرير الكامل الذي لاتشوبه أغراض دولية ، ومن ثم يجب النظر إلى روسيا كما ننظر إلى أية دولة كبرى لها غايات من غايات السيطرة (٥٠) .

وبهذا حاول إظهار أن وراء انتشار الفكر الجديد في مصر ، أهدافاً استعمارية . وقد ارتبطت قضية الحرية الاقتصادية بالعدل الاجتماعي ، لدى مفكر حزب الأحرار الدستوريين الأول ، وإن بدا هذا واضحاً في أواسط

(٤٩) السياسة الاسيوعية ٢٥ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (عود وعهد ، خطر البلشفية في العالم) .

(٥٠) السياسة ١٥ ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ أسماء المتهمين وبيان صندقى ، ٢٣ يوليو بيان ميكل ، ٩ يونيو ١٩٤٦ مقال حافظ محمود ، ١٤ أبريل ١٩٤٨ - تزيف الشيوعية لهذا البلد الأمين ، حديث اليوم بدون توقيع . وانظر افتتاحية السياسة ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ عن الإرهاب والطغيان الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا .

الأربعينات ، ففكر أن الحرية لا وجود لها ما لم تقترن بمعانى العدل الاجتماعى ، الذى يجعل الخاص أدنى الى التكافؤ منهم الى التفاوت ، وأن الحرية الفردية التى تتوغل فى ظل العدل الاجتماعى هى قوام سعادة الفرد والمجموع ، كما ذهب بعد ذلك لا بعد من هذا ، حين أصبح يتحدث عن الغلاء الذى يطحن الشعب طحنا ، وطالب الوزراء - الوفديين - أن يفرضوا على أنفسهم بعض التقشف فى طعامهم وملبسهم « افرضوه بالقانون اذا احتاج الامر » (٥١) .

لكن هذا التطور يدعونا للتساؤل عن موقف الحزب من القضايا الاجتماعية التى ترتبط باتجاهه الفكرى فى هذا المجال . ونقصد بها قضايا الطبقة العاملة ، فى المدن والقرى ، وبعض المسائل المتعلقة بها كالضرائب والتعليم ، مما يكمل الصورة فى هذا الخصوص .

بالنسبة لقضايا العمال ، كتبت صحيفة الحزب عن الاستغلال الواقع عليهم من جانب اصحاب رؤوس الاموال ، ووصلت الى حد الحديث عن فائض القيمة وتحقيق التراكم الرأسمالى « لأن العامل يأخذ من صاحب المال بعض وسائل العيش مقابل عمله ولكن الاخير يغنم نظير ذلك قوة العامل المنتجة ، ولأن الفلاح يعمل طول اليوم فى الحقول نظير بضعة قروش ينتج للسيد ضعف هذه القيمة » (٥٢) أما عن التشريعات العمالية فقد طالبت « السياسة » بايجاد النظم والقوانين التى تنظم الكتلة العاملة المصرية ، تحمى حقوقها وترعى شئونها رعاية تكفل اتقاء الانحلال الاقتصادى والاجتماعى لاهم العناصر المنتجة فى البلاد ، على أن تشمل الاجور والمكافآت والأجازات والاعتصاب وقيوده . . . الخ ثم طالبت بشكل محدد بوضع حد أدنى للاجور وحد أقصى لساعات العمل وحالات التأمين عند المرض أو الشيخوخة أو الاصابة (٥٣) .

(٥١) السياسة ٨ يونيو ١٩٤٥ كلمة هيكى باشا فى حفل الجاسعة الامريكية السنوى ، ٨ نوفمبر ١٩٥٠ خطابه بدار الحزب - وانظر مقال محمد حامد السباعى فى السياسة ٦ سبتمبر ١٩١٣٦ عن فضل الخبز على الحرية ، حيث شبه الحرية فى الشعب المعظم كالوردة فى يد الجائع .

(٥٢) السياسة ٢ ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٢ مسائل العمال ، مقال لطى متولى سويلم ، وقضية العمل فى مصر بتوقيع (ع) .

(٥٣) السياسة ٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٧ فبراير ، ٢٣ اكتوبر ١٩٢٤ ، ٤ يناير

١٩٢٦

وَمَعَ ذَلِكَ فَعِنْدَمَا تَوَلَّتْ حُكُومَةُ مُحَمَّدٍ مَحْمُودِ السُّلْطَةِ (٢٨ - ١٩٢٩) لَمْ تَتَقَدَّمْ خُطْوَةً فِي سَبِيلِ اقْتِرَافِ أَوْ حَتَّى اِعْتَادِ مِثْلَ هَذِهِ التَّشْرِيعَاتِ وَمِنْ ثَمَّ عَامَتِ الصَّحِيفَةُ فِي عَامِ ١٩٣٥ لَتَتَعَجَّبَ مِنْ خُلُوِّ الْقَوَائِنِ الْمِصْرِيَّةِ مِنْ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْظُمَ حَرَكَاتِ الْعَمَالِ وَعِلَاقَاتِهِمْ بِأَصْحَابِ الْأَعْمَالِ ، وَانْقَضَتْ فِي الْحَدِيثِ عَنْ تَحْكُمِ هَؤُلَاءِ فِي تَشْغِيلِ الْعَمَالِ وَفَقَا لِأَهْوَائِهِمْ ، حَتَّى أَصْبَحَ الْأَمْرُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَسْخَرَةِ ، وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ تَقِفَ مَطَامِعُ الرِّأَسْمَالِيَّةِ الْمُحْتَكِرَةِ عِنْدَ حَدِّ مُتَقَبِّلِ انْقِصَافِ سَاعَاتِ الْعَمَلِ ، دُونَ تَدْخُلِ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِعِ ، كَمَا تَعَرَّضَتْ لِمَشْكَالَةِ اِخْطَارِ الْعَمَلِ ، وَالتَّأَمِينِ عَلَى حَيَاةِ الْعَمَالِ وَالْفَصْلِ الْقَعَسْفِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا الطَّبَقَةِ الْعَامِلَةِ وَطَالِبَتِ بِأَنْ تَعَالِجَهَا التَّشْرِيعَاتُ ، وَلَكِنْ عِنْدَمَا قَدِمَتْ حُكُومَةُ الْوَفْدِ إِلَى مَجْلِسِ الشُّيُوخِ مَشْرُوعًا يَتَعَلَّقُ بِالتَّعْوِيضِ عَنْ أَصَابَاتِ الْعَمَلِ ، اعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ شُيُوخِ الْحَزْبِ الْهَلَبَاوِيِّ وَأَحْمَدُ خُشْبَةُ وَالدُّكْتُورُ هَيْكَلُ ، وَاعْتَبَرُوا الْمَشْرُوعَ يَقْضِي عَلَى الرُّوحِ الْعَائِلِيَّةِ بَيْنَ صَاحِبِ الْعَمَلِ وَعَمَالِهِ ، وَاعْتَرَضُوا عَلَى تَعْوِيضِ الْعَامِلِ ، رَغْمَ عَدَمِ مَسْئُولِيَّةِ صَاحِبِ الْعَمَلِ ، (٥٤) .

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ ارْتَبِطَ أَسَاسًا بِمَوْقِفِ حَزْبِيٍّ مُتَعَلِّقٍ بِمُعَارَضَةِ حُكُومَةِ الْوَفْدِ ، لِأَنَّ هَيْكَلًا لَمْ يَلْبِثْ أَنْ عَرَضَ لِقَضِيَّةِ الْعَمَالِ وَالْحُكُومَاتِ بِشَكْلِ صَرِيحٍ فَذَكَرَ فِي نَفْسِ الْمَجْلِسِ وَبَعْدَ عَامٍ ، أَنَّ مَشْكَالَةَ الْعَمَلِ وَالْعَمَالِ لَا تَعْمَارُ لِلْعُنَايَةِ مِنْ أَيَّةِ هَيْئَةٍ مِنَ الْهَيْئَاتِ إِلَّا بِمَقْدَارِ مَا يَكُونُ فِي ذِكْرِهَا مِنَ الدَّعَايَةِ السِّيَاسِيَّةِ لَوِزَارَةِ مِنَ الْوِزَارَاتِ ، أَقُولُ هَذَا عَنْ الْوُزَرَاءِ جَمِيعًا وَالْأَحْزَابِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ ، تَقَارِيرُ الْأَجَانِ كُلِّهَا آمَالٌ وَنَصَائِحُ . . . نَرِيدُ أَنْ نَضَعُ مَسْأَلَةَ الْعَمَالِ بِكُلِّ صِرَاحَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي : هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحُكُومَةِ أَنْ تَسَارِعَ إِلَى وَضْعِ فَرَائِيزٍ لِهَذِهِ الْغَايَةِ أَمْ لَا ؟ إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ عَظْمًا عَلَى الْعَمَالِ بَلْ هِيَ حَقٌّ لَهُمْ . . . إِنَّمَا إِذَا رَأَيْنَا فِي تَنْظِيمِ الْمَسْأَلَةِ النِّقَابِيَّةِ لِلْعَمَالِ مَا يَدْعُو إِلَى تَعْدِيلِ الدِّسْتُورِ فَلَا مَانِعَ ، (٥٥) .

(٥٤) السِّيَاسَةُ ٢٥ يَنَاقِيزِ ١٩٣٥ (اِفْتِتَاحِيَّةٌ بِعَوْنِ تَوْقِيعِ) ثَمَّ مُحَمَّدُ السَّعِيدِ الرَّيْسِ : حَزْبُ الْوَفْدِ وَالطَّبَقَةُ الْعَمَالِيَّةُ فِي مِصْرٍ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ (عَنْ جُلُوسَةِ ١٩٣٦/٩/٩) ، وَانْظُرِ السِّيَاسَةَ ٢٥ مَارِسَ ١٩٣٩ (الْعَامِلُ الْمِصْرِيُّ ، يَقْلَمُ حَمْدِي عَبْدُ الْقَادِرِ) .
(٥٥) مُضَابِطُ الشُّيُوخِ ، الْاِنْعِقَادُ (١٢) ، جُلُوسَةُ ١٥ يُونَيُو ١٩٣٧ ص ٤٧٧ .

وقد قدم عزيز ميرهم سؤالا الى رئيس الوزراء - محمد محمود - عن التشريعات العمالية وعن الذى يمنع الحكومة من ان تقدم للبرلمان التشريعات التى اطلعت انها انتهت من اعدادها ، فرد عليه وزير التجارة والصناعة - ساجا حبشى - ونكر ان الحكومة اعدت مشروعات قوانين ارسلتها الى اللجنة التشريعية عن عقد العمل الفردى والعقد المشترك ، وتحديد ساعات العمل فى بعض محال بيع التجزئة ، والتأمين الاجبارى ضد اصابات العمل، والتوفيق والتحكيم الاجبارى فى منازعات العمل (٥٦) ويبدو ان الوزارة استقالت قبل ان تصدر هذه القوانين ، لان هذه القوانين وامثالها كانت موضع نظر ومطالبات أعضاء البرلمان فيما بعد . فطالب الشيخ الدستورى عبد المجيد صالح ، حكومة النقراشى الاولى بتكملة سلسلة التشريعات العمالية ، وطالب النائب الدستورى حامد العليلى ، حكومة الوفد الاخيرة ، باصدار قانون عقد العمل المشترك الذى يتضمن تنظيم علاقات العمل باصحاب الاعمال ويحدد اجور وساعات العمل واجازات ومكافآت العمال ٠٠٠ الخ فوعته الحكومة بعرض القانون على المجلس ثانيا بعد ادخال بعض التعديلات عليه (٥٧) .

وهكذا يبدو ان حزب الاحرار ، والاحزاب المعاصرة له ، كان يتخذ قضية العمال - كما ذكر الدكتور هيكى بحق - نوعا من الدعاية السياسية، يضاف الى ذلك ارتباط تعامل الحكومات مع قضايا العمال بالحوادث التى تجرها اضراباتهم واعتصاباتهم ويؤكد هذا المعنى استنكار صحيفة الاحرار الدستوريين للاضرابات « كاسلوب ممقوت من اساليب المطالبة بالحقوق ٠٠٠ لن يلق عطا من الجمهور مهما كان موضوعه ومهما كان العمال محقين فى مطالبهم ، كما اتهمت الوفد باستفزاز العمال ودعوتهم للثورة ، وقد ارتبط هذا بوجود حزب الاحرار فى السلطة ، فعلى النقيض من ذلك ، وعندما أصبح الحزب فى المعارضة ، ذكرت نفس الصحيفة « ان اضراب العامل من

(٥٦) المصدر السابق ، الانعقاد (١٤) ، جلسة يوليو ١٩٣٩ من ١٠٧٦

(٥٧) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢١) جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ من ٢٥٠ ثم

مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٥٠ من ٧ .

أسس حفظ التوازن بينه وبين الواسمالية وأن هذا النظام قد اعترفت به جميع الأمم المتعدنة ، (٥٨) .

وفي اجتماع عقده الدكتور محبوب ثابت مع بعض العمال الوقييين ، ناقشوا فيه مشروعاً أعده يطلب فيه إنشاء « وزارة للعمل » ، وأزعم تقديمه إلى محمد محمود رئيس الوزراء ، وخلال الاجتماع ذكر رئيس إحدى النقابات، أن العمال بدأوا يعطفون على الوزارة لأنها دون الوزارات الماضية أخذت تعمل على إنشاء مساكن صحية وإنشاء مكتب للعمال (٥٩) . ويبدو أن سياسة محمد محمود الانشائية تجاه العمال كانت ذات فائدة في كسب تأييد قطاعات من العمال لوزارته ، رغم فشل رئيس الوزراء في أن يضم محبوب ثابت إلى الحزب ، كما لم ينجح في احتواء « نقابة العمال المتحدين » ومن ثم عمل على إقامة تنظيم عمالي جديد يتبع الحزب ، فدس أحد رجاله وهو داود راتب بين صفوف بعض القادة النقابيين وهم يعيدون تنظيم « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري » ، فتزعم راتب الحركة ومولها وأعيد نشاط الاتحاد تحت زعامته في أبريل ١٩٢٠ ، وبدأ يمارس نشاطه داخل صفوف العمال ولكنه لم يلق تأييداً ، كما انشق أعضاء الاتحاد على أنفسهم وطلب فريق منهم إلى راتب أن يقطع صلة الاتحاد بحزب الأحرار ، وأن يستقيل من الحزب ، فلما لم يستجب ، اتصلوا بعباس حليم وعرضوا عليه زعامة الاتحاد فقبل (٦٠) ، وانتهت محاولة الأحرار الدستوريين الدخول إلى تنظيمات العمال

(٥٨) السياسة ٢١ مارس ١٩٢٧ ، انذار عمال الترام (افتتاحية) ، ٢٢ فبراير ١٩٢١ (الدعوة إلى ثورة العمال ؟) ثم ٢٤ ، ٢٥ أبريل ١٩٢٣ بيانات ومظاهرات عمال شركة ثورنيكروفت وتعليق السياسة بسقال افتتاحي (العامل المصري وحقوقه على الأمة) .

(٥٩) وثائق عابدين ، الأمن العام ، حكمدارية البوليس ، تقرير في ٨ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٦٠) رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٥ ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ص ٤٩ ، نوال عبد العزيز : أضواء جديدة على الحركة العمالية ص ٢٩ ، محمد السعيد أديس : حزب الوفد ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وقد ذكر المرجع الأخير أن الدستوريين أراؤا بتأسيس هذا الاتحاد سحب العمال ونقاباتهم بعيداً عن سيطرة الوفد واستخدامهم في إحراجة أثناء مفاوضاته . وانظر رفعت السعيد : اليسار المصري ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ص ٢٤ . ثم Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment p. 119.

عند هذا الحد وكان قد ظن أن ذلك سوف يكسبه شعبية يفتقدها ، خاصة بعد أن مهد لنفسه في صفوف العمال بسياسة حكومته الانشائية وظلت علاقة الحزب بالعمال تتمثل في خوفه الدائم ، مما يمكن أن تحدثه تحركاتهم بما يهدد مصالح رجاله ، إلى جانب نفور العمال من الحزب ، ذلك النفور الذي كان يخفيه تغفل الوفد في صفوف العمال من ناحية ، وعدم اطمئنان العمال لنشاطات حزب يضم عناصر من الرأسماليين من ناحية ثانية .

أما الفلاح المصري فلم يكن أسعد حظا من العامل من حيث اهتمام حزب الاحرار ، حيث كثر الحديث عن بؤسه وصبره والظلم الذي يحيق به ، وأهميته بآثاره العمود الفقري في جسم الأمة المصرية ، وسؤال الحكومات دائما عما تقدم للفلاحين من خدمات ، ومطالبتها بترقية أوضاعهم الاجتماعية ، وكتبت صحيفة الحزب مرة أن التعداد الاخير أثبت أن ٧٢٪ من مجموع الفلاحين اشتغلين بالزراعة لا يملكون شبرا واحدا من الارض ، واقترحت برنامجا لهدم القرى وبناء قرى جديدة وتطهير مياه الشرب وردم البرك والقضاء على أمية الفلاحين . . . الخ (١١) .

ويبدو أمرا طبيعيا أن ينظر حزب كبار الملاك الزراعيين إلى الفلاحين نظرة خاصة ، وأن يبدى اهتمامه بقضاياهم من حيث أهميتهم بالنسبة لفلاحة الارض ، وعندما قدم مشروع محمد خطاب لتحديد الملكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ اتفق رئيس المجلس - الدكتور هيكل - مع صبرى أبو علم على أن يعهد بالمشروع إلى لجنة ينتهى عندها مصيره ، وقد أراد العضو الدستوري جلال فهم باشا أن يعيد مشروع محمد خطاب في شكل يجعل فصاب الملكية للأسرة خمسمائة فدان ، لكن القصر أنهى المشروع بطريقة سياسية حيث عين جلال فهم وزيرا فانشغل عن مشروعه الذي لم ير النور (١٢) .

(١١) انظر السياسة ٢ مايو ، ١٩٣٣ ، ١١ مارس ١٩٣٤ ثم ١٣ أبريل ١٩٣٦ (ترقية الفلاح اجتماعيا لعبد الوارث كبير) وانظر عبد العزيز شرف : الفكر القومي المصري ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(١٢) السياسة ٢٢ أبريل ١٩٤٧ (حديث لحافظ محمود) ، وكتابه : اسرار الماضي ص ١٨١ - ١٨٢ ، ثم انظر رفض علوية للمشروع ، بصحيفة الاخوان المسلمون ١٢ يناير ١٩٤٦ ص ٢١٦ - ٢١٩ .

أما مسألة تحقيق العدل الاجتماعى عن طريق الضرائب ، فقد وقف الحزب لراءها فى البداية موقفاً يتفق مع مصالح كبار الملاك الزراعيين ، فطالبت صحيفته عام ١٩٢٤ بإلغاء ضريبة القطن ، ودعت الحكومة الى دعم التفكير فى زيادة الضرائب المتروكة على الاطيان وذكرت : « أن من الظلم أن تبقى للضرائب مفروضة على طبقة الملاك العقاريين وحدهم ولاسيما الملاك الزراعيين » ، وفى عام ١٩٣٧ ذكر الدكتور هيكى فى مجلس الشيوخ أنه ينبغي توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً ، فالعبء الأكبر منها يقع على الملاك العقاريين ، الذين يدفعون مباشرة نحو ستة ملايين من الجنيهات باعتبارها ضريبة عقارية ثم يعودون فيشترون أيضاً فى دفع الضرائب الجمركية ، فهم يدفعون مرتين مرة على ما يملكون ومرة على ما يشترون ، (١٢) .

ومع ذلك وجدت الطبقات الفقيرة من يدافع عنها من رجال الحزب ، فطالب عبد السلام عبد الغفار الحكومة بأن تمتنع عن تحصيل إيرادات من الباعة الجائنين والحوذية ، لأن رأس مال كل منهم لا يتجاوز عشرات القروش ، وذكر أن الحكومات الأخرى تساعد الفقراء وتعطى العاطلين منهم معونات ، كذلك طالب عبد المجيد صالح بإعفاء صغار الملاك ممن لا تزيد ملكيتهم عن فدان من الضرائب تحقيقاً للعدالة ، وأضاف : « أن الحكومة إذا كانت قد وافقت على إعفاء نصف الفدان الأول فأرجو أن تتم العدل وتعفى الفدان الأول كله .. مع الأخذ بعد ذلك بنظام الضرائب التصاعدي ، فمن يملك خمسة أفدنة الآن يدفع ١٥٠ قرشاً عن كل فدان ، كذلك الحال لمن يملك مائة أو ألف فدان .. وهذا ليس فيه شيء من العدل .. أن التخمة تصيب كبار الملاك .. وكلامى لا ينصب على الضرائب العقارية فقط بل على ضرائب كسب العمل والأرباح التجارية والصناعية ، وقد قررت الحكومة بالفعل مبدأ الضريبة التصاعدية ، فعلق عبد المجيد صالح أيضاً بأن الحكومة قررت قررتها عرجاء ، لأنها قررت على أصحاب الاطيان فقط ، ولعام واحد ، وأضاف : نحن نريد إنشاء مصانع ومشروعات رى وكهرباء ، ومقاومة الفقر والتسول والأخذ بنظام التأمين الاجتماعى .. الخ هذه كلها أوليات الإصلاح الاجتماعى

(٦٣) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٤ (افتتاحية) ، مضابط الشيوخ : الانعقاد (١٢)

جلسة ٣١ مايو ١٩٣٧ ص ٣٦٩ .

والاقتصادي .. ان كل ما نطلبه من مال او ضرائب او توازن اجتماعي او عدل اجتماعي طريقه واضح ومشروعاته ظاهرة ، (١٤) .

وفيما يتعلق بمسألة التعليم كانت آراء رجال الحزب فيه واضحة لاالتواء فيها ، وطالما طالبت صحيفته بتحقيق للزلم ومجانية التعليم الاولى ، فذكرت ، ان من العار على أمة تزيد ميزانيتها على ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، فتتفق منها ١٨ مليوناً على الموظفين ولا تتفق على تعليم الملايين من أبناء الشعب الا بضع مئات من ألوف الجنيهات .. ألا لو ان هذا الشعب ابرك حقوقه حقاً وجعل ما يقوم به من ثورات مبنياً على أنه لاينال هذه الحقوق لكان في مقدمة ما يثور من أجله هذا الاهمال المشين الذي تسأل عنه حكومات مصر كلها ، . وقد طالب الدكتور هيكل باستقلال الجامعة استقلالاً حقيقياً ، لانها تبدو في كل العهود المختلفة من حيث صلاتها بوزير المعارف مستقلة في الظاهر ، ولكنها في الحقيقة تخضع لسياسة البلاد في كل عهد ، تخضع للسياسة خضوعاً فعلياً ان لم يكن قانونياً ، . وطالب كذلك بان يكون التعليم بالمجان ، اذ انه يقع على عاتق خريج الجامعة عبء النهوض بهذه البلاد ، (١٥) .

ولم يتح للدكتور هيكل ان ينفذ ما كان ينادي به وهو في المعارضة ، عندما تولى وزارة المعارف في العام التالي من مطالبته حكومة الوفد بذلك ، وعندما أصدرت حكومة الوفد الاخيرة قرارها بمجانية التعليم ، اثبتت عليه صحيفة الاحرار الدستوريين ، ووصفت القرار بأنه خطوة أكثر تقدمية من بعض البلاد ، ولكنها تسالحت متشككة : من أين لوزارة المعارف المال اللازم لهذا التطور ، لقد كانت أمنية عندما نقلها الدكتور هيكل حين كان وزيراً للمعارف من عالم الأمانى الى عالم المقترحات فاعترضت الميزانية ، فلعل

(١٤) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٢) أول يونيو ١٩٣٧ من ٢٩٠ ، الانعقاد (١٩) جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ من ١٠٤ ، جلسة ٢٠ أبريل ١٩٤٤ من ٧٥١ ، وانظر أيضاً اتهام الدكتور هيكل بالدفاع عن كبار الملك بمهاجمة ضريبة الاطيان الجديدة في (البلاغ ١٢ فبراير ١٩٥١) ثم رد السياسة في ١٢ فبراير ١٩٥١ .
(١٥) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٦ (التعليم الالزامى المجانى) ، مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٢) جلسة ١٢ يوليو ١٩٣٧ من ٧٧٦ ثم السياسة ٢٤ يناير ، ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ١٩ فبراير ١٩٥١ .

الميزانية تكون طيبة للدكتور طه حسين ، ثم عادت السياسة لتذكر أن العبرة ليست بالتأثيرات والقرارات ، العبرة بإيجاد الامكن الصالحة لهذه الجحافل ، وإيجاد المعلمين الأكفاء (٦٦) . وهكذا نادى الحزب وهو في المعارضة بما لم تستطع حكوماته أن تنجزه عمليا ، لقد كانت الكثير من المسائل الاجتماعية موضوعات للصراع الحزبي والدعاية السياسية أكثر من كونها إيمانا حقيقيا بقضايا ومطالب طبقات الشعب وتبنى سياسة إصلاحية عادلة ، وعلى كل حال ليس لنا أن نطلب إلى حزب صفوة ، يعرف رجاله حقيقة وضعهم الاجتماعي ، أكثر من ذلك بخصوص المسألة الاجتماعية .

كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى يتجانبها تياران قوميان ، تيار القومية الإسلامية أو الجامعة الإسلامية ، الذى يرى مصر جزءا من العالم الإسلامى المسيح ، الذى تهيمن عليه السيادة العثمانية ، حيث يوجد خليفة المسلمين وسلاطنتهم ، وتيار القومية المصرية الذى استقر فى مطلع القرن العشرين ، والذى رأى فى مصر قومية مستقلة عما عداها من بلاد العالم الإسلامى ، وكان حزب الأمة قد ساهم فى تأكيد التيار الأخير وترسيخه ، وتوالت الأحداث التى أدت إلى اضمحلال فكرة الجامعة الإسلامية بتدهور للدولة العثمانية وسقوطها ، وحسنت المسألة لصالح تيار القومية المصرية بفعل حركة التاريخ المتلاحقة فى العقدين الأولين لهذا القرن . وقد ورث حزب الأحرار الدستوريين عن حزب الأمة قناعاته التامة بالقومية المصرية ، وذكريات نضال لطفى السيد من أجلها . ولكن لم تلبث خلال العشرينات أن ظهرت القومية العربية كتيار قوى وقف على أقدامه ، وفرض نفسه بالحاح على المفكرين المصريين .

ومن المنطق القديم بدأ حزب الأحرار الدستوريين يتعامل مع التيار الجديد ، فاعتقدت قياداته فى البداية أن التيار القومى العربى هو جزء من تيار شرقى وأن البلاد العربية (فى الشام) من الممكن أن تربط مع مصر برباط « الشرقى » فى إطار دولة شرقية كبرى تضم أفغانستان والهند والباكستان

(٦٦) السياسة : الاعتداد السابقة .

وغيرها ، ولم ير للعديد من قيادات الحزب بأسا من الانخراط في « الرابطة الشرقية » ، (٦٧) والترويج لها ، خاصة وكان رئيسها السيد عبد الحميد البكري أحد المؤسسين لحزب الاحرار ، وكان يروج لها كذلك الدكتور منصور فهمي ، ويؤيدها الشيخان علي ومصطفى عبد الرازق وطه حسين وغيرهم ممن عبروا عن الاتجاهات الفكرية لحزب الاحرار ، ومن كتبوا في صحيفة الرابطة فيما بعد (١٩٢٨) ونشروا اتجاهاتهم العلمانية على صفحاتها (٦٨) ، وكانت الرابطة بمثابة البديل لديهم عن الجامعة الاسلامية ، والقوة التي يمكن أن تقف في وجه الغرب مستقبلا .

ويبدو أن سيطرة فكرة « الشرقية » على اذهان كتابات رجال حزب الاحرار وصحيفته كانت وراء فهمهم تيار القومية العربية على أنه يعني تحقيق التكامل أو الارتباط بالدول « الشرقية » العربية ، أو دول الشرق العربي كما سنرى . ولكن ينبغي الإشارة الى بقاء الفكرة الشرقية مهيمنة على اذهان كتابات بعض رجال الاحرار الدستوريين حتى بداية الثلاثينات . فكانت صحيفة الحزب تطالب الحكومة بتبني سياسة شرقية « فالشرق أقرب إلينا ونحن منه وهو منا ، تجمعنا رابطة اللغة والدين والجوار والتاريخ الطويل » ، كما جاء التأكيد على فكرة الايمان بالشرق كمثل أعلى للحضارة والثقافة في مواجهة الحضارة والفكر الغربيين (٦٩) ، أي أنها اتخذت منطلقا يتعلق بالصراع الحضاري مع الغرب ، ومن ثم تعالت صيحات بعث تراث

(٦٧) هيك : مذكرات ، ج ١ ، ص ١٠٥ وقد العتذر هيك عن عدم الانضمام للرابطة ، لما يراه من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية في ثقافتها ولغاتها ومقوماتها القومية .

(٦٨) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ١٩٤٨ ، ق ٢ ص ٣٤٠ ، المنار في ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ (حول صلة الرابطة الشرقية بحزب الاحرار) .
(٦٩) السياسة ٥ أغسطس ١٩٢٢ (هل لصير سياسة شرقية ؟) وملحق السياسة ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ مقالات على عبد الرازق ومنصور فهمي وعبد الرحمن عزام ، الفكرة الشرقية ، المثل الاعلى في الشرق ، واجب الشرقيين اليوم ، واحتضان السياسة ، لمؤتمر الطلبة الشرقيين بنفس العدد . وانظر كتاب الدكتور هيك : الشرق الجديد .

الشرق المجيد ، ولم تتعد الدعوة هذا الإطار إلى المطالبة باتحاد من نوع ما بين
أهم هذا الشرق .

لكن ذلك كله لم يكن ينادى بمفكرى الحزب ومثقفيه عن مواجهة الفكرة
العربية والتي عبرت عن نفسها في شكل دعوة إلى الوحدة العربية أو الاتحاد
العربي ، وكان أول تعامل لصحيفة حزب الأحرار الدستوريين مع مسألة
« الوحدة العربية » قد جاء في شكل مقال يحمل نفس العنوان في مارس ١٩٢٣ .
طالب فيه صاحبه (بتوقيع ابن الوليد) بتحقيق هذه الوحدة فذكر « نحن
لاندعو قوما إلى الأمر العسير .. فندعوهم إلى جامعة شرقية تنتظم مصر
وطرابلس والجزائر وتونس ومراكش وما إليها ، وتشمل الأناضول والقوقاز
والعجم الصين واليابان والهند .. معاذ الله أن نذهب مع الوهم ، ولكننا ندعوهم
إلى وحدة عربية تستوعب البلاد والحكومات التي ألفت بين أهلها وحدة
اللغة والدين والعادات ، كفلسطين وشرق الأردن والشام والعراق وجزيرة
العرب وهي الوحدة التي مافتىء دعاة الإصلاح منا يشيرون بها ويحضون
عليها وذلك أمر سهل المرام إذا حسنت النيات » (٧٠) .

وكانت الصحيفة تنشر بابا شبة يومي عنوانه (معرض الآراء ، البلاد
العربية) تتحدث فيه عما يحدث داخل هذه الدول كتنظية اعلامية ، ومع
هذا لم يكن الأمر يخلو من التعبير بين الحين والآخر عن « دور مصر بالنسبة
للحركة العربية واعتبارها أوربا الشرق ، وإن مصر منذ فجر التاريخ كانت
ملجا لكل أحرار الشرق » وكذلك الدعوة إلى الاهتمام بقضايا المراكشيين
« الناطقين بلغة العرب والذين يريد أن يقضى عليهم قوم من العجم ، فما
بالكم أيها العرب لاتشعرون بالمصاب فيهم » وكذا الشأن بالنسبة
للتونسيين (٧١) .

وكانت « السياسة » ترى إمكان حدوث وحدات « اقليمية عربية »
كتمهيد لوحدة عربية جامعة ، فكتبت في يونيو ١٩٢٤ « إن هناك إشاعة

(٧٠) السياسة ١١ مارس ١٩٢٣ .

(٧١) السياسة ٢٢ مارس ، ١٢ ، ١٩ سبتمبر ١٩٢٣ (عن الغرب) ، ٢٨

مارس ، ٧ ، ١٠ أبريل عن المسألة التونسية .

رأى بان فلسطين الكبرى على الابواب ، وان حكومة لندن ستعمل على ضم شرق الاردن الى فلسطين فتخلق من القطرين فلسطين الكبرى ، فاذا تم هذا الحلم فاننا نعد هذه خطوة في سبيل الوحدة العربية ، اذ تصبح الاقطار العربية كلها ممالك مستقلة مكونة لوحدة عنصرية في بقاع متفرقة وفي هذا تمهيد ولا شك لتكوين وحدة جامعة من هذه الوحدات ، . وظلت الصحيفة تنادى بفتح ابواب الجامعة المصرية لشباب الشرق العربي لتحقيق الاتصال الثقافي بين بلاد الشرق العربي ، وكانت تفتح صفحاتها لنشر رسائل لبعض المفكرين العرب الذين يطالبون مصر بان تؤدي رسالتها بهذا الخصوص ، وكانت تنعت ابناء هذه الاقطار « بالطلبة الشرقيين » ، (٧٢) .

وعلى نغمة « الجارات الشرقية » ، والشرق العربي ، ذهب كتاب الحزب كمحمود عزمى والدكتور هيكل وزكى عبد القادر وعبد الله عنان ، ينشرون افكارهم ويشيدون بالروابط التي تربط بين افكار الشرق العربي وبين جميع المتكلمين بالعربية ، وضرورة وجود الاتصال الذهني بين هذه الاقطار ، بل لقد ذهب محمود عزمى الى حد المطالبة باتحاد الكتل العربية التي لها تماسك واتصال تاريخي ، فالمغرب وطرابلس كتلة ، وشبه الجزيرة كتلة . . وهكذا ، ثم اضاف ان ذلك لا يعنى عدم اتصال هذه الكتل التي تتكلم العربية ، وان فلسطين وسوريا ولبنان والعراق هي الجارات الشرقية التي ينبغي ان تكون بينها وبين مصر علاقات اجتماعية واقتصادية ، وطالبت بالعمل على محور الحواجز الجمركية وتوحيد النقد المتبادل بينها (٧٣) ، وبالرغم من ذلك كله ظلت الفكرة العربية يعبر عنها الكتاب بصيغة الفكرة الشرقية . كما ذهبت صحيفتا الحزب تروجان لفكرة زعامة مصر لجاراتها الشرقيات ،

(٧٢) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٢٤ (تطورات القضية العربية ، افتتاحية بنون توقيع)
 ثم ٥ ، ٢٠ أغسطس ١٩٢٦ (في العدد الاخير رسالة اسحق موسى الحسيني السياسة الاسبوعية ٢ أبريل ١٩٢٧ (الجامعة والطلبة الشرقيين) .
 (٧٣) السياسة الاسبوعية ١١ ديسمبر ١٩٢٦ (جاراتنا الشرقيات لعزمى) ،
 السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٧ (خطبة هيكل) ، السياسة الاسبوعية ٢٢ ، ٢٨ يناير ١٩٢٧ اهتماماتها الواسعة بقضايا العرب ، افتتاحية السياسة ٢٨ مارس ١٩٢٧
 ضرورة وجود « اتحاد نقدي شرقي » .

وأنه يجب على مصر أن تستغل هذه الزعامة لتوطيد أركان الوحدة العربية .
والوحدة في الثقافة وتبادل النافع . . . مع التأكيد على فكرة وحدة اللغة
والدين كعاملين لاستبقاء مصر لهذه الرياسة المعنوية عبر القرون (١٧٤) .

لقد ارتبط مفهوم الوحدة العربية في أذهان مفكرى الحزب بمفهوم وحدة
الجارات الشرقية المتكلمات باللغة العربية ، على أن تكون وحدة ثقافية ،
لا سياسية ، هذا ما روجوا له ودعوا اليه وحذبوا أن تنهض مصر بعجته
الاكبر ، ولا عجب في ذلك ، فهم من صفوة المثقفين المصريين ، مما سيتيح
لهم قيادة حركة الثقافة العربية . أما الوحدة العربية بالمعنى العام والسياسي
بالدرجة الاولى ، فلم تكن واردة في أذهانهم ، بل لقد اعتبرها محمد عبد
الله عنان مسألة خيالية فكتب « أن هناك بعض الغلاة الذين لا يزالون
يفكرون بعقلية العصور الوسطى يحاولون الدعوة الى نظريات ومشاريع خيالية
مثل فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية وغيرها من الدعوات التي
اصبحت في عصرنا تفت في عضد الحركات القومية المحلية وتؤدي الى انحلال
عصبيتها وتوزيع جهودها (٧٥) ، هذا بينما نجد أن محمد على علوبة يتولى
الدفاع عن حقوق العرب في جدار البراق بفلسطين عام ١٩٣٠ ، ويهاجم فكرة
الفرعونية التي يروج لها بعض الكتاب في مصر ، ويطالب بثقافة عربية
موحدة وتكاتف العرب لوضع معجم عام باللغة العربية وذكر « نحن نريد
اتفاقا عربيا قائما على الاخاء والعلم الصحيح والكرامة والاقتصاد ، ومع
هذا رأى علوبة عدم نجاح فكرة عقد مؤتمر عربي في الوقت الحاضر ، ولقترح
ايجاد لجنة من كبار مفكرى مصر والشرق تأخذ على عاتقها انقاذ البلاد
العربية وترقية شئونها الاجتماعية والاقتصادية . . الخ (٧٦) وفي مايو

(٧٤) السياسة الاسبوعية ٤ يونيو ١٩٢٧ مصر وجاراتها الشرقيات (افتتاحية
بدون توقيع) السياسة ١٧ يونيو (مصر الزعيمة) ثم ٢٩ يوليو (مصر في بلاد
الشرق العربى لعنان) ، ١٨ أكتوبر ، ٢٩ ديسمبر (مصر ومسالك الشرق) ،
انظر مقال محمد عزه دروزة (مصر وشقيقاتها) في السياسة الاسبوعية ١٨ يونيو
١٩٢٧ .

(٧٥) السياسة الاسبوعية ٧ سبتمبر ١٩٢٩ (فلسطين بين اليهود والعرب) ، ٢٠
اغسطس ١٩٢٠ (الوحدة الشرقية) .

(٧٦) المصدر السابق ٩ أغسطس ، ١١ أكتوبر ١٩٢٠ حديثه عن البراق وخطبته
في دمشق انظر كذلك محمد على رفاعي : رجال ومواقف ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

١٩٢٢ كُتب علوية مهاجمة فكرة الدعوة إلى الفرعونية مرة أخرى ، وفكر أنها مجرد فكرة تاريخية مجيدة ، أما الفكرة الحديثة لمصر ففكرة عربية لا محالة وأضيف في أن حزب الاحرار الدستوريين يخبذ الفكرة العربية كل التحبذ ويعمل لايجاد للحبة والصلات الطيبة وتوثيقها بين الاقطار العربية الشقيقة ، (٧٧) .

ومع ذلك ظلت الدعوة إلى الوحدة العربية تعنى الوحدة الشرقية ، أو تعنى وحدة الاقطار الشرقية للعربية لدى مفكرى حزب الاحرار وان لم يكونوا جميعا كما رأينا على ايمان بها فالدكتور هيكل ذكر ان جو السياسة في الشرق العربى والقوى المختلفة التى تعمل فيه يدعو مصر لان تنظر اليه بعين الحكمة والحذر دون أن تتأثر بالاهواء الطارئة « هذا هو السر في أن مصر نظرت الى فكرة الوحدة العربية بشيء من التؤدة فسره بعضهم بأنه رغبة عن هذه الوحدة ، والحقيقة غير هذا فمصر تقدر أن وحدة البلاد العربية لامفر من أن تحقق يوما من الايام .. ونحن نعتقد أن وحدة الثقافة هي المقدمة الطبيعية للوحدة .. واننى لارجو المتحمسين للوحدة العربية السياسية في الوقت الحاضر ان يصوروا لنا كيف يمكن تحقيقها بالفعل ونفوذ انجلترا مبسوط على مصر وفلسطين والعراق ، ونفوذ فرنسا مبسوط على مراكش والجزائر وتونس وسوريا ولبنان ؟ ، واكد مرة أخرى بان أمم الغرب لها من الوسائل والسلطان السياسى ما لاتسهل معه اقامة روابط سياسية في صورة حلف عربى أو اتحاد على نحو ما هو حادث في ولايات امريكا ، ثم دعا الى التكامل الثقافى واقترح انشاء مجمع للغة العربية ، كما دافع عن قصده من احياء الفرعونية بأنها مسألة تواصل ثقافى فحسب ، وليس المقصود بها رد التاريخ على أعقابها ، بل المقصود بها مزيد من الوحدة على أسس علمية صحيحة (٧٨) .

(٧٧) السياسة ١٩ مايو ١٩٢٢ مصر مركز الثقافة العربية ، حديث لوكلى حزب الاحرار . وانظر آراء تندعو للوحدة العربية على صفحات ملحق السياسة (٢٩ سبتمبر ١٩٢٢) لمصطفى فهمى ، السياسة ٨ يوليو ١٩٢٤ مقال الوحدة العربية لامين الريحانى .

(٧٨) ملحق السياسة ١٧ سبتمبر ١٩٢٢ (بين مصر وبلاد الشرق العربى) ثم السياسة ١١ يونيو ١٩٢٢ (المفاضلة بين الشعوب العربية) ، ملحق السياسة ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ (الفرعونية والعربية) .

وعاد عنان مرة أخرى يصور الجامعة العربية على أنها أمنية خيالية لا تقوم على أية أسس أو تفصيلات عملية ، « أننا نسميها من هذه الجامعة تقوية الروابط الفكرية والاجتماعية بين الأمم العربية » ، وأكد على إيمانه بالتضامن العربي ، ولكنه أبدى رفضه لاتخاذ هذا التضامن صورة جامعة عربية سياسية فكرية واجتماعية شاملة « فذلك نوع من المبالغة ومجاوزة للحقائق الواقعة » . أما تضامن مصر والدول العربية في كل ما يتعلق بالتفكير والاجتماع والثقافة والاقتصاد فنحن فيه على اتفاق مع اخواننا للعرب ، (٢٩) .

ولم نر جهداً حقيقياً أو اقتناعاً واضحاً بمسألة الوحدة العربية ، لأحد من رجال الحزب سوى محمد علي علوبة وعبد المجيد صالح وقد أخذ الأول على عاتقه منذ عام ١٩٢٩ الاشتغال بالمسألة العربية ، يحضر المؤتمرات الخاصة بها ، ويذاع عن قضاياها ويبدى بالأحاديث الصحفية في البلاد العربية داعياً للوحدة العربية ، وكان علوبة خلال الثلاثينات بعيداً عن الحزب ، بل لقد كف نشاطه الحزبي منذ عام ١٩٣١ .

وفي عام ١٩٤٣ تولى عبد المجيد صالح ، أحد أقطاب الحزب الدعوة للوحدة العربية ، حتى لقد انتخب رئيساً « للاتحاد العربي » الذي أنشئ في أوائل ذلك العام ، وبدأ نشاطاً واضحاً لتحقيق الوحدة العربية والعمل على استقلال البلاد العربية ، وقد تحدث في مجلس الشيوخ قائلاً أن كثيراً من المصريين يجفلون ويترددون في أية خطوة نخطوها نحو العروبة ، وطالب بأن تتضامن مصر وجميع بلاد العرب وتهب هذه الوحدة للدفاع عن كيانها لأنها ترتبط برباط اللغة والتاريخ والثقافة ، وتسأل : لماذا نسي أو تناسى رئيس الحكومة - النحاس باشا - أمر فلسطين وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وهي بلاد عربية والعروبة لا تتجزأ ؟ (٨٠) .

(٨٩) ملحق السياسة ١٤ أكتوبر ١٩٢٢ (المصرية تراث قومي أمثل لمصر) ثم

السياسة ١٤ يونيو ١٩٢٣ (فكرة الجامعة العربية وكيف نفهمها في مصر) .

(٨٠) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٩) جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٤٣ من ١٠٠٤ - ١٠٠٦ .

ثم السياسة ١٥ أبريل ١٩٤٦ (عبد المجيد صالح باشا رئيس الاتحاد العربي يتحدث)

وقد رد عليه النحاس باشا ردوداً أقنعت .

وعندما وقع ميثاق جامعة الدول العربية وأصبحت حقيقة واقعة ، شاركت صحيفة الأحرار الدستوريين في تغطية ذلك إعلاميا ، وفي سبتمبر عام ١٩٤٥ ذكر رئيس الحزب بأن مصر ستجعل قضايا الأمم العربية نصب أعينها لأنها تؤمن وتوقن بأن هذه المجموعة العربية تستطيع متضامنة متكاتفه أن يضمن بعضها حرية بعض وأن يكفل بعضها رخاء بعض ، وفي عام ١٩٤٨ قدم مشروعا لإنشاء اتحاد برلماني للبلاد العربية ، وتم إقراره وأصبح الاتحاد حقيقة واقعة ، وطالب بأن تكون ضمن مهام هذا الاتحاد تبادل الوفود العربية للرأى فى المسائل التى ستعرض على الهيئات الدولية ، والعمل على توحيد التشريع بين البلاد العربية (٨١) .

وربما ارتبط ذلك بنشاطات رئيس مجلس الشيوخ المصرى أكثر من ارتباطه بالايمان بالعروبة ، فرغم ذلك لم تنته نغمة الانعزالية من صحيفة الحزب ، وعندما أثيرت المسألة الخاصة بضم شرق الأردن بعضا من أرض فلسطين واعتباره وديعة لديها حتى تحل مشكلة فلسطين ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف بين دول الجامعة ، رأت صحيفة السياسة أن جهود مصر يجب أن تخصص أولا وقبل كل شىء لمصلحة مصر وحدها ، وأضافت أننا اندمجنا فى الجامعة مضطرين أو مختارين وما كان أغنانا عنها . نحن أخرج ما نكون الى كل جهد من جهود سياستنا لمصلحة مصر أولا ، ان لم يكن لمصلحة مصر وحدها ، بل لقد طالبت الصحيفة بإعادة النظر فى ميثاق الجامعة لجعله أكثر واقعية ومطابقا لاختلاف ظروف الدول العربية وذكرت : أننا من المؤيدين لجامعة الدول العربية ، ولكن اذا كانت أعمالها ستظهرنا بمظهر المختلفين أمام العالم الخارجى فان من الخير لنا وللدول العربية الشقيقة أن يحدد الميثاق بالشئون التى لا تختلف فيها مصالحنا المشتركة ، كما وقف الدكتور هيكل معارضا الضمان الجماعى العربى ، وانتقد سياسة جامعة الدول العربية التى أصبحت تتخطى ما كان مقصودا بها عند

(٨١) السياسة ٢٢ مارس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥ وعن الاتحاد البرلماني انظر ١٨ ،

٢٢ فبراير ١٩٤٨ واجتماعات الاتحاد فى بعلبعل وصوفر وغيرها : أوراق الدكتور هيكل ، المجلد الخامس ، وتنظيماته ولجائه تم إقرارها فى مؤتمر صوفر ١٩ - ١٣ أغسطس ١٩٤٨ .

وضع الميثاق (٨٢) . ويبدو بشكل عام أن الحزب لم يكن يرى أن ثمة فائدة من العمل العربى المشترك ، مطلقا ذلك بالوجود الاجنبى فى الدول العربية ، كما كان يرى أن الوحدة الحقيقية هى الوحدة الثقافية التى تحققها جماعة من قبيل جماعة أدباء العربى التى كان يترأسها ابراهيم نسوقى لباظة وتضم العديد من الدستوريين ، والادباء من أنحاء البلاد العربية ، وباستثناء نشاطات علوبة وعبد المجيد صالح ، فإن قيادات الحزب فى معظمها لم تقدم لقضية العربى ما يعبر عن ايمان حقيقى بأهمية العمل العربى المشترك .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين . فقد اهتم الحزب بها منذ نشأته وكانت صحيفته تستكتب الكاتب الفلسطينى خليل سكاكينى ، الذى كان يدافع عن قضية بلاده ويفضح وسائل الصهيونية (٨٣) ، كما حاولت الصحيفة كشف نوايا الصهيونية بضم شبه جزيرة سيناء الى فلسطين وما قاله ويزمان بهذا الشأن من أن سيناء مجدية لاتهم مصر وأن ضمها سيوجد وطنا لثلاثمائة ألف يهودى ، ونجبت « السياسة » الى أنه لايجوز الاستهانة بذلك ، فقد تكون هذه الحركة تافهة الآن الا أن هناك من الاسباب ما يجعلها تسير فى طريق النمو ، كما كشفت الصحيفة عن الهدف الذى يكمن وراء بعثة يهودية كانت تنوى زيارة سيناء تحت ستار أنهم جماعة من المعلمين المنتمين للجامعة العبرية وأن غايتهم الكشف عن الادلة والبراهين الطبيعية التى يمكن أن تعزز علميا حكاية الن والسلوى الواردة فى التوراة (٨٤) . وذهبت « السياسة » قدحض فكرة الوطن القومى لليهود وتفضح أساليب الانجليز فى محاباتهم على حساب فلسطين ، وتشجيع الهجرة ، وأبانت أن الصهيونية لا تستطيع أن تنفذ مشروعها الا بمؤازرة بريطانيا ، وإن كانت « السياسة الاسبوعية » قد نشرت تعليقا لحرر صحيفة ها آرتز (مدزىنى) على مقال لمحمد عبد الله

(٨٢) السياسة ١٢ ، ١٤ يونيو ١٩٥٠ (مصرينا) مقالاتا حديث اليوم ، بدون توقيع وانظر مواقف شبيهه للدكتور هيكل فى مجلس الشيوخ ، الانعقاد ٢٦ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ٢١ فبراير ١٩٥١ ، فى بحث عزة وهبى ، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٨٣) السياسة ١ - ٢٨ يونيو ١٩٢٢ سلسلة مقالاته بعنوان فلسطين ، ١٢ أغسطس ١٩٢٢ (فلسطين والصهيونيون ايضا) .
(٨٤) السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٢٧ .

عنان ينبغي فيه سياسة العنف ، فاعتقد الكتاب للصهيوني أن عنان ينبغي إقامة الوطن القومي اليهودي بأساليب سلمية ، لكن عنان رد عليه متهما أساليب الصهيونية بالغموض ، وتساءل في استنكار عن حدود هذا الوطن الذي يقام في أرض شعب عربي خالص ، واتهم الحقوق التي تدعيها الصهيونية بأنها تدنو من الأساطير وأضاف : كيف يصبر الشعب الفلسطيني على هذه السياسة وكيف ترقب الشعوب العربية وهي مطمئنة قيام هذه القوة الأجنبية في صميمها ؟ ، (٨٥) .

وموقف محمد علي علوبة أثناء حوادث البراق عام ١٩٢٩ وسفره إلى فلسطين ودفاعه عن الحق العربي ، كل ذلك معروف ومنشور في كتابه (فلسطين والضمير الانساني) وعندما وقعت ثورة عام ١٩٣٦ ، وقفت صحيفة السياسة تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وذكرت أن امتداد الوطن القومي إلى شرقى الأردن وزحفه إلى سوريا ولبنان معناه أن تصبح هذه الأراضي وطناً لأكبر عدد من اليهود ، فتقوم دولة قوية بالمال والعلم تجاورنا في مصر وبلاد العرب فهل فكر ساستنا فيما يمكن أن يفشأ عن هذا الاحتمال ؟ (٨٦) .

وافتح محمد محمود قائمة اكتتاب لمجاهدى فلسطين ، كما حدث رئيس الحكومة الانجليزية عن فلسطين وما يلقاه شعبها ، وأرسل برقية للسيد أمين الحسيني يبدي تضامناً حزبه مع الفلسطينيين في رفض النتائج التي أثبتتها اللجنة الملكية البريطانية بشأن التقسيم ، كما قدم الدكتور هيكل عضو مجلس الشيوخ استجاباً للحكومة عن موقفها إزاء الوضع في فلسطين (٨٧) . وكتب

(٨٥) السياسة ١٥ أبريل ١٩٢٥ ، ٣ مايو ١٩٢٩ ، السياسة الأسبوعية ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩ - انظر فهم مختلف لحوار عنان ومديني في كتاب عواطف الرحمن : مصر وفلسطين ص ٧٣ - ٧٤ .

(٨٦) السياسة ٢٧ ، ٢٩ مايو ١٩٣٦ .

(٨٧) السياسة ٢ سبتمبر ١٩٣٦ ، السياسة الأسبوعية ١٧ يوليو ١٩٣٧ ، مضابط الشيوخ الانعقاد (١٢) جلسة ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٠٢ ، وقد منعت السياسة الأسبوعية من دخول فلسطين بسبب مقالاتها عن نقد تقسيم فلسطين (السياسة الأسبوعية ١٩٣٧/٨/٧) .

حافظ محمود «لعل اليهود غداً وبعد أن يفرغوا من نصيبهم في فلسطين يحاولون أن يتجهوا بصهيونيتهم نحو مصر لأن مصر هي التي أنجبت موسى، فنحن حين ندافع عن عرب فلسطين قائما نضمر للدفاع عن مصر» (٨٨) وخلال عام ١٩٣٨ في عهد وزارة محمد محمود ، عقد المؤتمر العربي لتاصرة قضية فلسطين ، ودعا رئيس الوزراء أعضاء المؤتمر الى احتفال ألقى فيه خطابا رسميا أيد فيه المطالب العربية ، وفي أكتوبر ١٩٣٨ أرسل الى تشمبرلن رئيس الوزراء البريطاني يطلب ائيه أن يبذل مساعيه لحل المسألة الفلسطينية ، وإن تكف بريطانيا عن استخدام وسائل العنف لقمع الثورة ، وأبدى رفضه لسياسة التقسيم وطالب بمنح الاهالي شكلا من أشكال الحكم الذاتي (٨٩) .

وعندما عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في فبراير ١٩٣٩ ، ندبت وزارة محمد محمود على ماهر ليمثلها فيه ، بعد أن اشترط حزب الاحرار أن تفرج السلطات عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر ، وإن كان المؤتمر لم يصل الى نتيجة ايجابية (٩٠) .

وخلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة دافع رئيس وفد مصر ، الدكتور هيكل عن القضية الفلسطينية وطلب وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وطالب بخفض القوات البريطانية فيها الى النصف ، وأعلن أن اجراء تقسيم فلسطين خارج عن نص المادة العاشرة من ميثاق فرنسيسكو (٩١) وعندما صدر قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، اجتمع حزب الاحرار وأصدر قرارا باستنكار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

(٨٨) السياسة الاسبوعية ٢٤ يوليو ١٩٣٧ (القضية الفلسطينية قضية مصرية) - وعن رفض مصر لمشروع التقسيم انظر عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٨٩) اوراق الدكتور هيكل ، الملف الثاني ، مذكرة محمد محمود في ٩ أكتوبر ١٩٣٨ .

(٩٠) هيكل : مذكرات ، ج ٣ ، ص ١٦ - ١٧ ، طارق البشري : الحركة السياسية ص ٢٤٥ - ٢٤٧ . ومن منطلق علماني نشرت السياسة الاسبوعية محاضرة لاساتذ الادب العربي بالجامعة العبرية ايزاك شمويس (السياسة الاسبوعية ٩/٤ ١٩٣٨) ومن منطلق ديني هاجمت صحيفة النذير سياسة محمد محمود تجاه فلسطين . (النذير ٢٧ جمادى الاول ، ٢٩ رمضان عام ١٣٥٧ هـ) .

(٩١) هيكل : موجز عن طائفة من اعمال الجمعية العامة عام ١٩٤٦ ص ٦٨ - ٧١ ، السياسة ٥ ، ٦ ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٧ ، الاساس ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧ .

إصلحة الصهيونيين ، واعتبار هذا للقرار النجائر باطلا من أساسه ومخالفة صريحه ايثاق الأمم المتحدة ، والحزب يقرر مقاومة تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل ويدعو البلاد الى مقاومته ، (٩٢) وعندما قامت حرب عام ١٩٤٨ شن حافظ محمود على صفحات « السياسة » حملة عنيفة على الحكومة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل ، كما هاجم الدكتور هيكل تشابمان أندروز - الوزير المفوض بالسفارة البريطانية في مصر - حين طلب من الدول العربية الاعتراف بالأمر الواقع في فلسطين (٩٣) ، كما تحدث بسوقى أباطه الى نفس الوزير ، ملقيا بقبعة ما حدث ، واحتلال اليهود لمواقع جديدة ، على مؤازرة الانجليز والأمريكيين لإسرائيل (٩٤) ، وقد روى الدكتور هيكل في مذكراته كيف أن موظفا كبيرا بالخارجية الإسرائيلية يدعى الياهو ساسون قد أجرى محاولات لإقناعه بتفاهم مصر مع إسرائيل ، قبل وبعد قرار التقسيم بالقاهرة ثم في سبتمبر ١٩٤٨ بروما ، وأنه - هيكل - طلب اليه أن تعلن إسرائيل استعدادها أولا للتنازل عن منطقة النقب لمصر ، فرد ساسون بالرفض ، وذكر هيكل أنه كان يريد بذلك جس النبض لمعرفة ما يريده اليهود حقا من الحديث مع مصر ، وهل يريدون الصلح مخلصين أم أنهم يريدون بهذا العرض أن يفرقوا كلمة الأمة العربية ؟ (٩٥) .

وهكذا فرضت تطورات القضية الفلسطينية نفسها على حزب الاحرار الدستوريين بل على الأمة العربية ، فانتقل الحزب من التعامل معها ، من كونها قضية احدى الاقطار الشقيقة ، الى اعتبارها قضية الشرق العربي كله وصراعه مع الصهيونية ، التي هاجمتها صحيفته منذ البداية - ولم تهاجم اليهود من منطلقها العلماني - وربطت بين نشاطاتها المتزايدة وتأييد الانجليز لها ، ورفض الحزب قرار لجنة التقسيم البريطانية عام ١٩٣٦ ، ثم قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ورأى الحزب أن القضية لن تحل الا بالمفاوضة المباشرة مع الانجليز باعتبارهم المسؤولين عن كل ما حدث .

(٩٢) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٧ أوراق هيكل ، الملف السادس ، خطابه في ديسمبر ١٩٤٧ وتحليله لقرار التقسيم ورفضه .

(٩٣) انظر السياسة ١٥ - ٢٠ مايو ١٩٤٨ ، ٢ - ١٢ أغسطس ، ٢٩ نوفمبر ، ٧ ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم حديث هيكل في (الزمان ١٧/١٠/١٩٤٨) .

(٩٤) أوراق هيكل ، الملف الثاني ، رسالة من وزير الخارجية بسوقى أباطه في ١٨/١٠/١٩٤٧ .

(٩٥) هيكل : مذكرات ، ج ٢ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

خاتمة

ذلكم هو سفر الاحرار الدستوريين ، صنعهم وجودهم وكيانهم الاجتماعى والتنظيمى ، كصفوة من المصريين ، كما صنعتهم حركتهم السياسية ، وقبل ان يكتب عنهم مؤرخ ، أو يدخل حزبهم فى نعمة التاريخ ، ومن ثم كانت مسؤوليتهم ، كصفوة تقدمت صفوف المجتمع المصرى ، واشتركت فى تحريك مسيرته السياسية لثلاثة عقود من الزمان ، تلك المسئولية التى تتحدد من منطلقين أساسيين :

اولهما : اعتبارهم حزب صفوة ، ذات كيان اجتماعى متميز ، ووعيمهم بذلك من ناحية ثم مقدرتهم وكفائتهم لسياسة المجتمع المصرى وقيادته من ناحية أخرى .

ثانيهما : البرامج التى طرحوها وأخفوها على عاتقهم الالتزام بها وبانجازها ، والتى اظهرت لنا هذه الدراسة الهوة بينها وبين الممارسة العملية . والحديث عن البرامج والمبادئ الأخاذة عادة أسهل من العمل وكم كان يضحى بها على مذبح الولاءات الشخصية وإرضاء الزعامات بنفس القدر الذى كان يفضى فيه عنها طمعا فى كسب « الرضا السامى » أحيانا وثقة « المحتل الحليف » أحيانا أخرى .

ولعله قد اتضح لنا ان الرغبة فى السلطة كانت وراء نشاط حزب الاحرار الدستوريين ، تدفع حركته ، وتفسر كل دوافعه وسلوك اعضائه وعلاقاتهم . ونتيجة لنجاحاته فى بلوغ تلك الرغبة ساهم بشكل كبير فى الصراع السياسى والاجتماعى لمصر المعاصرة ، برغم انه لم يكن حزبا جماهيريا ، مما يعكس التناقض الاساسى بين حجم الحزب المتواضع وتأثيره السياسى الكبير نسبيا .

وعلى ضوء ذلك كله تعامل الحزب مع القضية الوطنية ، باعتدال ودبلوماسية واعتبار المفاوضات ، وسيلة وحيدة لتحقيق مطالب مصر الوطنية من وجهة نظر الحزب ، بل والحزاب المعاصرة له التى تولت الحكم ، وقد لمس الجانب البريطانى ذلك لدى قياداته فتعامل معها على هذا الاساس ، وكانت النتيجة ان تجاوزت مصر عقودا ثلاثة وهى تتفاوض للحصول على استقلالها . صحيح ان جولة المفاوضات التى تولاها رئيس الاحرار الدستوريين عام

١٩٢٩ ، دفعت بالقضية خطوة ، ولكن هذه الخطوة كانت ضمن الاطار السابق حيث لم تتكافى هذه الخطوة، بل وكل ما كسبته مصر خلال جولات المفاوضات، مع ما دفعت له طول فترة بقائها تحت وطأة الوجود البريطاني انتظارا لحصولها على استقلالها ، بل لقد بدا أحيانا ، خلال جولات المفاوضات ان الاهداف الوطنية كانت محل مزاييدة أمام الجماهير في سبيل الحرص على البقاء في السلطة ، حتى لقد خلق هذا الاسلوب تصورا بأن المفاوضات المصرية يمكن ان يبدي استعدادا لقبول ما هو دون ما قبله ، اذا كان متأكدا ان ذلك سوف يلقي قبولا من جانب مواطنيه .

وقد انعكست التناقضات بين ما طرحه الحزب وبين ما انجزه ، بشكل حاد ، من خلال تعامله مع المسألة الدستورية والحياة النيابية ، فقدم رجال الحزب في البداية دستور عام ١٩٢٣ ، واعتبروه خيرا من لاشيء ، ثم اتضحت الهوة التي تفصل بين الايمان النظري والموقف العملي ، وبل والالتزام الحزبي ، فتزعزع الايمان بالدستور ، بل وبالحياة الديمقراطية كلها أحيانا ، خاصة عندما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بموجب هذا الدستور مخيبة لآمال الحزب حيث اوقفته دائما في معسكر أحزاب الأقلية مما جاء ترجمانا صادقا لدى تغفل الحزب في صفوف الجماهير ، ولعجز جهازه التنظيمي عن خلق كواكب وقواعد تجدد دماءه . يضاف الى هذا وذلك ان جاء ممثلوه في البرلمان تعبيراً عن وضع اجتماعي ، أكثر منه ترجمانا لكفاءاتهم - رغم ما لديهم منها - وجاء نشاط هؤلاء الممثلين لا يتصل في كثير من الاحيان ببرامج واهداف الحزب ، كما تم من خلال موقف فردية، لا من خلال التزام حزبي أو تنظيمي تمثله هيئة برلمانية .

وكانت السلطة مصدر قوة للحزب ، استمد من أجهزتها وأدواتها فترات انتعاش حياته وحيويتها ، وعلى العكس كان تأثير وجوده في المعارضة رغم مقدرته وكفائته فيها وامتلاكه لأدواتها . وقد بدأ للحزب حياته السياسية عام ١٩٢٢ من صفوف المعارضة ، وكان فتيا ، ثم خرج من السلطة عام ١٩٤٩ ، لآخر مرة في حياته ، وعاد الى صفوف المعارضة هرما أدركته الشيخوخة ، وقد انقسم تاريخ حياته الى فترتين ، أولهما تعتبر فترة قوة بالنسبة له (١٩٢٢ - ١٩٣٩) ، استمد فيها تلك القوة أساسا من شخصيات قاسته ومقدرتهم ، أعيانا ومثقفين ، واستمدتها كذلك من تأليفه للوزارات

وتولى قياداته شئون الحكم . وثانيتها تمثل فترة ضعف في حياة الحزب (١٩٣٩ - ١٩٥٣) حيث عاش يلعب دوراً أقل في شئون الحكم ، من خلال انقلاجه مع احزاب الاقلية الأخرى التي قضت الشطر الأكبر من تاريخها مدافعة عن بقائها في السلطة ، ولم يعد حزب المثقفين يلعب دوراً مؤثراً في حياة مصر السياسية الا من خلال هذا الاطار مما يسجل في النهاية عجز الصفوة - ممثلة في حزب الاحرار الدستوريين - والتي لم تعتمد في حركتها على قيادة الجماهير تستمد منها القوة وتعبر عن مصالحها وتعالج قضاياها الوطنية ، في الوقت الذي التفت فيه هذه الجماهير ، ولم تكن قد تدربت على الديمقراطية ، حول خصومه الوفديين ، وقد شهدت الحقبة الأخيرة من تاريخ حياة الحزب استفحال عوامل ضعفه ، والذي يعد جزءاً من ضعف النظام السابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برمته ، لقد ظل الحزب طوال معظم الحقبة الأخيرة من حياته يعاني من التمزق الداخلي حول السلطة ، وبسبب فقدانها ، واقترب من القصر أكثر ، في فترة لم يكن فيها القصر يحظى باحترام معظم القطاعات الوطنية ، وابتعد عن الجماعات الايديولوجية الجديدة ، بحكم انتماءاته الاجتماعية والفكرية ، بينما زاحمته الهيئة السعدية في صراعه السياسي ، بالإضافة الى فقدان صحافته وكانت مفخرة له في الحقبة الاولى من تاريخه فتضاخت صحيفته ، بعد ان هجرها أساطين الكتاب والمفكرين ، ثم توقفت نهائياً في أواسط عام ١٩٥١ ، يضاف الى كل ما سبق أن الحزب قد فقد العديد من كبار مؤسسيه ومموليه ، الذين وضعوا أسسه وتشربوا أهدافه ومثله ، ممن قام على اكتافهم ، هذا في الوقت الذي لم يستطع ان يدعم نفسه بكفاءات وقيادات جديدة شابة .

وشهدت سنوات الاجتصار الأخيرة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ تأثيراً مكثفاً لكل العوامل السابقة ، فاستشرت عوامل الضعف في جسد الحزب ، ذلك الضعف الذي انعكس عليه بشكل واضح عندما تعامل مع الأوضاع الجديدة الناشئة في ظل قيام الثورة ، مما يوحى بانتهاء الحزب ككيان سياسي ، قبيل صدور قرار الغاء الاحزاب الذي اصدرته حكومة الثورة في يناير ١٩٥٣ . والذي أجهز على حزب الاحرار الدستوريين، ضمن لجهازه على القوى السياسية المعاصرة له .

« تم بحمد الله »

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق

(١) غير المنشورة :

✳ **اوراق الدكتور محمد حسين هيكل باشا :** وهي عبارة عن مسودات ونصوص كلمات وخطب ومحاضرات وأحاديث اذاعية بعضها على الالة الكاتبة وبعضها بخط يده . ثم خطابات متبادلة بينه وبين عديد من الشخصيات ، وتقارير خاصة عن موضوعات معينة ، ونصوص مقترحات قدمها للهيئات البرلمانية المحلية والدولية ، ومشروعات ومسودات لمقالات صحفية لم تنشر . وتقع في خمسة ملفات مودعة لدى تجله الاستاذ احمد هيكل المحامى ، وهذه نماذج منها : -

١ - **من نصوص المحاضرات :** محاضرة بقاعة ايوارت بالجامعة الامريكية بعنوان « ما حققته مصر في حياتها السياسية لربع القرن الاخير في ١٩٤٩/٢/٢٥ » ومحاضرتة عن الراى العام كاداة للرقابة الاجتماعية ، ورسالة الجامعة في ١٩٤١/٣/٦ .

٢ - **من نصوص الخطابات :** رسالة خطية للدكتور حافظ عفيفى بدون تاريخ - رسالة خطية ل احمد محمود باشا - نص جلسة ٤ فبراير ١٩٤٢ بالقصر - رسالة من بسوقى اباظة وزير الخارجية في ١٩٤٩/١/٨ - رسالة الى النحاس باشا في ١٩٤٣/٧/٢٦ .

٣ - **مقالات وخطب في تابين :** محمد محمود باشا - عبد العزيز فهمى - الملك فؤاد - صبرى أبو علم - هدى شعراوى - فرانكلين روزفلت - محمود فهمى النقراشى .

٤ - **احاديث اذاعية :** في الاحتفال بمولد النبى (لكثير من حديث) -

خطبة في مؤتمر القاهرة البرلماني الدولي رقم ٣٦ في ١٩٤٧/٣/٨ وخطبه في عيد الدستور في ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٩/٣/١٥ .

- ٥ - اقتراحات وخطب: بتعديل مواد قانون الانتخاب وقانون العقوبات - إعادة النظر في المعاهدات الدولية - ملاحظات على تقرير لجنة صحة العضوية بمجلس الشيوخ بخصوص مراسيم يونيو ١٩٥٠ - مقترحات حول تنظيم القوانين لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٤٩/٤/٢٣ وخطب خاصة بالمسألة الفلسطينية بالأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/١٤ ، ١٩٤٧/١١/٢٤ - نص بيان الجبهة الوطنية (النداء الثاني في ١٩٤٤/٣/٢٣) الخ .
- ٦ - ملف خاص بأمانة صندوق حزب الاحرار الدستوريين : تقارير الخبير المحاسب جمال العبد عن قضية السياسة ولجنة الضرائب - حسابات مصروفات الحزب وتقارير لجنة المالية عنها - رسائل لجنة الحزب العامة الى الاعضاء - تقرير لحساب الحزب عن مايو ١٩٥٢ .

✳ من اوراق ابراهيم يسوقى اباظة باشا

- ١ - نص مذكرة عن أعماله في وزارات المواصلات والاوقاف والشئون الاجتماعية والخارجية .

- ٢ - نص مذكرة كتبها عن لقاءه بوزير الداخلية تتعلق بالاعتراض على اسمه من مجلس الدولة عند تقديم لخطار إعادة تأسيس حزب الاحرار الدستوريين في نوفمبر ١٩٥٢ (وقد حصلنا عليهما من الاستاذ سامح اباظة) .
- ✳ وثائق عابدين :

- ١ - مجموعة تقارير الامن العام والبوليس السياسي وتحمل عناوين : تقارير سياسية - تقارير الامن العام - مسائل سياسية ، وقد اطلعنا على عشر محافظ منها وهي مودعة بدار الوثائق العامة بالقلعة بالقاهرة .
- ٢ - محافظ الاحزاب السياسية وهي ثلاث محافظ ، الاولى عن الحزب الوطني وحزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والهيئة السعدية ... الخ ، والثانية خاصة بحزب الاتحاد ، والثالثة خاصة بحزب الشعب وحزب الفلاح والحزب الوطني وحزب الاتحاد ، بعضها بالفرصية .

٣ - مجموعة مجلس الوزراء : وقد أطلعنا على أربعة عشر محفظة منها عن سنوات مختلفة لأنها غير مرتبة زمنيا .

* مجموعة تقارير الأمن : (وزارة الداخلية) وقد أطلعنا على تسع منها تحمل عناوين ، تقارير أمن ، قضايا هامة ، أحكام خاصة بمحكمة القضاء الإداري - تقارير الأمن عن الأحزاب والنقابات وبعض الأشخاص ، ديوان جلالة الملك ١٩٢٦/٢٤ ٠٠ الخ .

* وثائق مجلس الوزراء : وقد أطلعنا على ثمان منها تتعلق بتأليف الوزارات وموضوعات خاصة بمجلس النظار ، وبعضها يتعلق بالصحافة والمطبوعات وتراخيص الصحف وإدارة قلم المطبوعات .
(ب) وثائق منشورة وكتب وثائقية :

- حزب الاحرار الدستوريين :

خطبة دولة الرئيس يوم ١٩٢٢/١٠/٢٩ وقانون الحزب (بدون ناشر ٢٢ صفحة) وخطب الدكتور هيكل في ١٩٣٨/٣/٧ (مطبعة الجامعة المصرية) ، خطبة بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما تأسيس الحزب في ١٩٤٥/١٠/٣٠ ، خطبة في عيد الجهاد في ١٩٤٩/١١/١٣ (مطبعة مصر) ، خطبة بدار الحزب في ١٩٥٠/١١/٧ (بدون ناشر) ، وخطبة في عيد الجهاد في ١٩٥١/١١/١٣ (دار الطباعة الفتية) .

_____ : اليد القوية ، خطب وبيانات وتصريحات محمد محمود باشا ، القاهرة ١٩٢٩ .

_____ : نعظم من هنا ، على هامش قضايا العذر تقديم دسوقي أباطة ، القاهرة يوليو ١٩٥٢ .

- مجلس الشيوخ : مذكرة تفسيرية لاقتراح مقدم من هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ عن تغيير الدستور في المواد ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٠ .

- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية : مجموعة تقارير مقدمة من هيكل باشا حول تدوين مبادئ القانون الدولي وتخفيض التسليح وهجرة الجماعات ٠٠ الخ (المطبعة الاميرية ١٩٤٦) .

— مضابط مجلس الشيوخ : دورات الانعقاد من الاول حتى الخامس
(١٩٢٤ - ١٩٢٨) ، من السابع حتى العاشر (١٩٣١ - ١٩٣٤) ، من
الحادى عشر حتى السادس والعشرين (١٩٣٦ - ١٩٥١) .

— مضابط مجلس النواب : للهيئات النيابية من الاولى حتى العاشرة ،
بأدوارها العادية وغير العادية ، عن الفترة ٢٤ - ١٩٢٨ ثم ٣٠ - ١٩٣٤ ثم
٣٦ - ١٩٥٢ .

— الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : نصوص البرقيات
الشفريّة المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانيّة وسفير بريطانيّ ، نشرت ،
بالاهرام فى ست حلقات (١٩٧٣/٦/١ - ٤/٢٧) .

— أحمد بيلى : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة فى مصر ،
القاهرة ١٩٢٣ .

— أحمد حسين : الارض الطيبة ، رسائل الحزب الاشتراكى ، القاهرة
١٩٥١ .

— : فى ظلال المشنقة كتب للجميع القاهرة فبراير ١٩٥٣ .

— : وراء القضبان ، كتب للجميع ديسمبر ١٩٤٩ .

— أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات ومقالات المجاهد الكبير ،
بدون تاريخ .

— أحمد محمد حسن وايزدور فلدمان : مجموعة القوانين واللوائح المعمول
بها فى مصر - جزآن - مطبعة مصر يونيو ١٩٢٦ .

— البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ
ذلك من ١٨٦٦ حتى الآن ، القتطف بمصر ١٩٢٤ .

— جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ ،
للقاهرة ١٩٥٧ .

— جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - المطبعة الاميرية
١٩٥٥ .

— جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء : للسودان (من ١٢ فبراير
١٩٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٣) المطبعة الاميرية ١٩٥٣ .

— للحزب الوطنى : المسألة المصرية فى دورها الاخير القاهرة مارس ١٩٢١

— : القضية المصرية تقارير الحزب الوطنى مجلد من ثلاث

أجزاء - القاهرة ١٩٣١ .

- الحكومة الملكية المصرية : الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر -
الوثائق الموقعة بمونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة ١٩٣٧ .
- الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن
الاستئلة والاستجوابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة
الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا (الكتاب الابيض) - المطبعة
الاميرية ١٩٤٣ .
- حلمى سلام : دقات الاجراس الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٢ .
- خليل سكاكينى : مطالعات في اللغة والادب ، القدس ١٩٢٥ .
- طه حسين : في الشعر الجاهلى ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية
١٩٢٦ .
- عبد العزيز فهمى : الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، مطبعة مصر
١٩٤٤ .
- على اسلام : خطب وكلمات ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ .
- على الرجال وآخرا : السعديون في ١٥ عاما ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ،
القاهرة ١٩٥٢ .
- على عبد الرازق (اعداد) : من آثار مصطفى عبد الرازق ، دار
المعارف ١٩٥٧ .
- عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا في فجر الحركة الوطنية المصرية
(من ١٩١٨ الى ١٩٢٨) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٢ .
- فكرى أباطة : مجموعة مقالات وخطب ، المجموعة الاولى ، القاهرة
١٩٢٢ - المجموعة الثانية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ - المجموعة الثالثة ،
المطبعة العصرية (١٩٢٥) .
- فؤاد كرم (جمع وترتيب) : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء
الاول ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩ .
- الكتاب الابيض الانجليزى ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى المطبعة
الاولى . مارس ١٩٢٢ .
- لجنة الدستور : محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ .
- : لجنة وضع المبادئ العامة ، القاهرة ١٩٢٧ .

- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، المطبعة الاميرية ١٩٣٧ .
- _____ : الدستور والقوانين المتصلة به ، الاميرية ، القاهرة ١٩٣٨ .
- محمد ابراهيم الجزيري : سعد زغلول ، ذكريات تاريخية طريفة - كتاب اليوم سبتمبر ١٩٥٤ .
- _____ : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الطبعة الاولى . الجزء الاول ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .
- محمد أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر ، مجدان ، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٤٦ .
- محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، الأنجلو المصرية ١٩٦٣ .
- محمد بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ ، دار الهلال بالقاهرة ١٩٦١ .
- محمد توفيق دياب : اللامحات ، المجموعة الاولى ، مطبعة مصر ١٩٤٧ .
- محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطابات وأحاديثه ومذكراته ، مطبعة جريدة الصباح ، بدون تاريخ .
- محمد حسين هيكل (والملازنى وعنان) : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، مطبعة السياسة الطبعة الاولى للقاهرة ١٩٣١ .
- _____ : (تقديم واعداد) مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧ ، القاهرة ١٩٤٨ .
- _____ : (تقديم واعداد) موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الشطر الثاني من دورتها الاولى (١٠/٢٣ - ١٢/١١/١٩٤٦) المطبعة الاميرية ١٩٤٦ .
- _____ : عشرة أيام في السودان ، المطبعة المصرية بالقاهرة ١٩٢٧ .
- _____ : ولدى ، الطبعة الاولى ، مطبعة السياسة ، القاهرة ١٩٣١ .
- محمد الخضر حسين : نقض كتاب الشعر الجاهلي ، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
- محمد طلعت حرب : محمد طلعت حرب في بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ١٩٥٧ .

- محمد عمارة : الاسلام وأصول الحكم لطفى عبد الرزاق دراسة. ووثائق ،
الطبعة الأولى ببيروت ١٩٧٢ .
- محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ،
عهد وزارة على ماهر باشا ، يناير - مايو ١٩٣٦ ، النهضة المصرية .
- _____ : على هامش المفاوضات ، القاهرة ١٩٤٦ .
- محمود فهمى النقراشى : قضية وادى النيل ، بيانات حضرة صاحب
الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر
أمام مجلس الأمن ، القاهرة أغسطس ١٩٤٧ .
- مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام ،
٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ .
- مصطفى الحفناوى (جمع وترتيب) : السفر الخالد ، المعاهدة
المصرية الانجليزية ، دار النشر والتأليف التجارية بمصر ، بدون تاريخ .
- مصطفى مراد السلانكلى : صيحة الحق ، القاهرة ١٩٣٨ .
- مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات للثورة - الكتاب السادس ،
اعداد كمال كيرة .
- مكرم عبيد باشا : ملحق للكتاب الاسود فى العهد الاسود ، سلسلة
فضائح جديدة ، خطبة مكرم باشا فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ مطبوعة على الالة
الكاتبة .
- وليم مكرم عبيد : فشل الحديد الحديدي فى مصر ، أو كشف القناع
عن وزارة الظلام ، مكتبة للنشر والتأليف التجارية للقاهرة لكتوبر ١٩٢٩ .
- مكى شببكة : بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية ، معهد للبحوث
والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٦ .
- وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والفكرات
للتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة الملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر
١٩٥١ ، القاهرة ١٩٥١ .

(د) وثائق انجليزية غير منشورة :

(*) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية : Foreign Office

وهي مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة Public Record Office في Kew Gardens بالقرب من لندن . وقد استعنا بثلاث مجموعات منها هي :-

١ - مجموعة F.O. 407 وهي بعنوان Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt and the Sudan

وقد استخدمنا منها الارقام والسنوات التالية : -

F. O. 407/186, 189, 190, 191, 195, 198, 200, 201, 203, 204, 206, 207, 208, 209, 210, 212, 213, 215, 217, 218, 219, 221, 222, 223, 224, 225.

وهي عن الفترة التاريخية (1920-1941)

٢ - مجموعة F.O. 371 وتضم أيضا التقارير السرية الاسبوعية

والسنوية ، ولها بعد عام ١٩٢٠ فهرس موضوعي لازمني .

وقد استعنا منها بالارقام والسنوات التالية : -

F.O. 371/7738 — 7739, 10888/1925, 15408/1931, 16109/1932, 17977/1934, 31566 — 31569/1942, 35528 — 41334/1943, 41326 — 41334/1944, 45916 — 45932/1945, 53282 — 53330/1946, 62020 — 62993/1947, 69190 — 69266/1948.

٣ - مجموعة F.O. 141 Embassy and Consulate Archives

وقد استعنا منها بما يلي : -

(أ) F.O. 141/229, 838/1942, 855/1943, 937, 951/1944, 1005, 1051/1945, 1077/1946, 1155, 1158/1947, 1256, 1271/1948.

(ب) مجموعة ملفات لموضوعات وأشخاص وقد استعنا منها بالتالي :

١ - ملف بعنوان جمعية مصر المستقلة 141/799, 13917

٢ - ملف عبد العزيز فهمي باشا 141/477, 2171

٣ - ملف عن الاوضاع السياسية 141/807, 8013

- ٤ - ملف محمد محمود باشا 141/681, 9544
- ٥ - ملف حزب الاتحاد 141/819, 17612
- ٦ - ملف الشيخ على عبد الرازق 141/819, 18036
- ٧ - ملف الدكتور حافظ عفيفي 141/219, 13997
- ٨ - ملف بعنوان « مختصر تاريخي » ، 141/427 18513
- ١٨ - ١٩٢٧ .

ثانيا : مذكرات وتكريات

(أ) غير المنشورة :

- مذكرات ابراهيم الهلباوى بعنوان « تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى » ، وتقع في محفظتين ، ٤١٢ صفحة ، بدار الوثائق القومية .
- مذكرات سعد زغلول وقد أفدنا من الكراسات التي تحمل أرقام ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٤١ - ٤٢ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - وهي مودعة بدار الوثائق القومية .
- مذكرات عبد الرحمن فهمي ، وتقع في ست محافظ ، بداخل كل منها سبعة ملفات تقريبا ومودعة بنفس الدار .
- مذكرات للدكتور محمد حسين هيكل بعنوان « يوميات باريس » ، وتقع في تسع كراسات بخط يده ، وهي لدى نجله الاستاذ أحمد هيكل ، في ثلاثة مجلدات ، الأول بعنوان « مذكراتي في أوروبا ١٩٠٩ - ١٩١٢ » ، والثاني « مذكرات يومية ١٩٠٩ - ١٩١٠ » ، والثالث « فصول مختلفة » ، والمذكرات بسبيلها الى النشر .
- مذكرات محمد علي علوبة وهي بعنوان « تكريات اجتماعية وسياسية » ، وتقع في محفظة واحدة تضم مجلدين ومودعة بدار الوثائق القومية . وقد نشرت مؤخرا في كتاب (١٩٨٢) .

(ب) المنشورة :

- أحمد أمين : حياتي ، الطبعة الخامسة ، النهضة المصرية ١٩٦٦ .
- أحمد حسين : ايماني ، مطبعة اللوغائب ، بدون تاريخ .

- - أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢ .
- - اسماعيل صبرى : مذكراتى ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٥ .
- - انور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع ، نوفمبر ١٩٥٤ .
- - جميل عارف « معدا » : صفحات من المذكرات السرية لاول أمين عام للجامعة العربية ، عبد الرحمن عزام الجزء الاول ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .
- - حافظ محمود : المارك فى الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية لبريل ١٩٦٩ .
- - _____ : أسرار الماضى ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، روز اليوسف ١٩٧٣ .
- - حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، دار الشهاب ، بدون تاريخ
- - حسن الشريف : الرجال أسرار ، كتاب اليوم ، يناير ١٩٥٢ .
- - زكريات حمد الباسل باشا عن ثورة ١٩١٩ : نشرت فى خمس حلقات بمجلة الدنيا المصورة (٨ أبريل - ٦ مايو ١٩٣١) .
- - سيد مرعى : أوراق سياسية ، الجزء الاول ، من القرية الى الاصلاح ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ .
- - صلاح الشاهد : زكرياتى فى عهدين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٧٦ .
- - صليب سامى : زكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢ ، مطبعة أمين عبد الرحمن بمصر ١٩٥٣ .
- - طه حسين : الايام ، الجزء الثالث ، دار المعارف ١٩٧٢ .
- - عباس محمود العقاد : رجال عرفتهم - انا - حياة قلم (ثلاثية) كتاب الهلال اعداد اكتوبر ١٩٦٣ ، يوليو ١٩٦٤ ، ديسمبر ١٩٦٤ على الترتيب .
- - عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .
- - عبد العزيز على : الثائر الصامت ، تقديم وتحقيق د . عبد الخالق لاشين دار المعارف ١٩٧٨ .
- - عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣ .
- - عبد الفتاح حسن : زكريات سياسية ، الطبعة الاولى ، دار الشعب ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- - عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الاول ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .

- - فاطمة اليوسف : فكريات ، كتاب روز اليوسف ديسمبر ١٩٥٣
- - فتحي رضوان : قبيل الفجر ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٧
- - فخر الدين الظواهري : السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام
الظواهري ، القاهرة ١٩٤٥
- - فكرى أباظة : الضاحك الباكي ، كتب للجميع ، الطبعة الرابعة ،
بدون تاريخ
- - فهمية ثابت : مذكرات الزعيم الخالد وأم المصريين في منفى جبل
طارق ، مطبعة الشمس ، بدون تاريخ
- - قلينى فهمى : مذكرات قلينى فهمى ، الجزء الثانى ، مطبعة مصر
١٩٣٤
- - مذكرات جمال عبد الناصر عن حرب ١٩٤٨ : نشرت بآخر ساعة
في خمس حلقات (٩ مارس - ٦ أبريل ١٩٥٥)
- - مذكرات الشيخ الخضرى عن الثورة المصرية : ست حلقات في البلاغ
(٨ - ١٣ يونيو ١٩٣٣)
- - مذكرات عبد الفتاح عنايت : صحيفة النداء ، ١٦ يناير - ٢٠ مارس
١٩٥١
- - مذكرات عبد الوهاب النجار : مذكرات يومية عن الثورة المصرية في
سنة ١٩١٩ ، البلاغ (٢٢ مارس - ٥ يونيو ١٩٣٣)
- - مذكرات فخرى عبد النور : ثلاث حلقات بالمصور (٢١ مارس - ٤
أبريل ١٩٦٩)
- - مذكرات كريم ثابت : بعنوان « اسرار السياسة المصرية » بالجمهورية
(١١ - ٢٩ يونيو ١٩٥٥)
- - مذكرات محمد توفيق خليل : صحيفة الأحرار (٢٣ مارس - ١٣ أبريل
١٩٨١)
- - مذكرات محمد بهى الدين بركات : سبعون يوما في وصاية العرش ،
أربع حلقات بالمصور (٢٩ يوليو - ١١ أغسطس ١٩٧٧)
- - مذكرات مسئول عربى مطمح : الأهرام ، الحلقة ١٩ (أول ديسمبر
١٩٧٧) ونعتقد أنه للدكتور سيد نوفل
- - مذكرات معالى مكرم عبيد باشا : حلقان بصحيفة الكتلة (٢ ، ١٦
نوفمبر ١٩٤٨)

— مذكرات النقراشى باشا السرية : حطقتان بأخبار اليوم (١٢٥٥) نوفمبر (١٩٤٩) .

— محمد القابى : من أسرار السياسة والسياسة ، كتاب الهلال ، القاهرة (١٩٥٧) .

— محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ، ج ٢ النهضة المصرية عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ج ٣ دار المعارف ١٩٧٨ .

— محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ .

— : تأملات فى الحياة والنفس ، سلسلة من مذكراته نشرت بأخبار اليوم (٢٧ مايو - ٢٩ يوليو ١٩٧٨) .

— محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها - صراع سعد فى أوربا - أزمة الوفد الكبرى (ثلاثية) كتاب اليوم - مايو ويونيو ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٦ .

— محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف أبريل ١٩٦٩ .

— محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١ .

— محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى ، القاهرة بدون تاريخ .

— : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ١٩٢١ .

— محمود عزمى : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٠ .

— مصطفى طيبة « معدا » : مذكرات كمال الدين رفعت (١) ، حرب التحرير الوطنية ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٦٨ .

— مصطفى مؤمن : صوت مصر ، مطبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٥١ .

— وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٨ .

— يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى ، مفاوضات عدلى كيرزن ، القاهرة ١٩٥١ .

— : فكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية ، القاهرة ١٩٥٢ .

ثالثا : الدوريات

- السياسة (اليومية) : أكتوبر ١٩٢٢ - ديسمبر ١٩٣٠ ، يوليو ١٩٣١ - مايو ١٩٣٨ ثم ديسمبر ١٩٤٤ - يونيو ١٩٥١ .
- السياسة الأسبوعية : ١٩٢٦ - ١٩٣١ ، ١٩٣٧ - ١٩٤٤ .
- ملاحق السياسة : ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (مجلدات منفصلة بحجم السياسة الأسبوعية) .
- التشريع الاسلامى : مجلد خاص ١٩٣٩ .
- صوت الاحرار : ١٩٤٥ - ١٩٤٨ (أسبوعية) .
- الفلاح المصرى : ديسمبر ١٩٣٠ - مارس ١٩٣١ .
- الوادى : يناير - مارس ، ديسمبر ١٩٣١ . (والدوريات السابقة نطقت باسم الحزب خلال هذه الفترات) .
- الأبحاث ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .
- الاثنين والدنيا (١٩٤١) .
- الأخبار (أمين الرافعى) ١٩٢١ - ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ .
- الأخبار (على ومصطفى أمين) ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ .
- أخبار اليوم (١٩٤٨) .
- الأمة ١٩٢٣ .
- الأهرام ٢١ - ١٩٣٠ ، ٣٦ - ١٩٤٣ ، ٤٥ - ١٩٥١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ .
- آخر ساعة ٣٦ - ١٩٣٧ ، ٤٠ - ١٩٤٣ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ .
- الاخوان المسلمون ٤٦ - ١٩٤٧ .
- الاتحاد ١٩٢٥ - ١٩٢٨ .
- الأساس ٤٧ - ١٩٤٨ .
- البلاغ ٢٤ - ١٩٢٥ ، ٢٧ - ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ٣٦ - ١٩٣٧ .
- الثبات ٢٤ - ١٩٢٦ .
- الجريدة ١٢ - ١٩١٥ .
- الجهاد ١٩٢٣ .
- الدستور ٣٨ - ١٩٤٥ .

- الزمان ١٩٤٨
- روزاليوسف ٢٧ - ١٩٢٨ ، ٣٠ - ١٩٣٣ ، ٤٣ - ١٩٤٦ .
- الشباب ١٩٣٦
- الشعب ١٩٣٣ .
- الشعب ٣٠ - ١٩٣٢
- السداد ١٩٣٣
- الصريح ١٩٣٣
- صوت الامة ١٩٥٠
- الكتلة ٤٦ - ١٩٤٨
- الكشاف ١٩٢٨
- كوكب الشرق ٢٥ - ١٩٢٨ ، ٣٣ - ١٩٣٦
- الافكار ٢٢ - ١٩٢٤ .
- المجلة الشهرية ١٩٢٥
- المحروسة ١٩٢٤ .
- المساء ٣٠ - ١٩٣١
- مصر الفتاة ٣٨ - ١٩٣٩
- المصري ٣٧ - ١٩٣٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٦ - ١٩٥٣ .
- المصور ٣٢ - ١٩٣٣ ، ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، ٥٠ - ١٩٥٢ ، ١٩٧٨ .
- المقطم ١٩٢٢ - ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ .
- المنار ١٩٢٨ .
- النداء ١٩٥١ .
- الفخير ١٣٥٧ - ١٣٥٨ هـ (١٩٣٨ - ١٩٣٩ م)
- النظام ١٩١٩ ، ١٩٢٢ .
- وادى النيل ١٩٢٨
- الوفد المصري ١٩٢٨ ، ١٩٤١ .

رابعاً : المؤلفات والدراسات

- ابراهيم بيومى مذكور ومريت غالى : الاداة الحكومية ، دار الفصول للنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .

- إبراهيم نسوقى أباطة : وميض الادب بين غيوم السياسة ، القاهرة
نوفمبر ١٩٤٨ •
- أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف
بدون تاريخ •
- أحمد حمروشى : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول، مصر والعسكريون
الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ •
- أحمد زكريا للشلق : حزب الامة ودوره فى السياسة المصرية ، دار
المعارف ١٩٧٩ •
- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزآن الثانى
والثالث ، القاهرة ٢٧ — ١٩٢٨ •
- : حوليات مصر السياسية من الحولية الاولى حتى السابعة
عن الاعوام من ٢٤ — ١٩٣٠ ، للطبعات الاولى بالقاهرة فى الاعوام ١٩٢٧ —
١٩٣١ ،
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣ •
- : حركة التجديد الاسلامى فى العالم العربى الحديث ، معهد
البحوث والدراسات ١٩٧١ •
- : للولايات المتحدة والمشرق العربى ، عالم المعرفة ، الكويت ،
ابريل ١٩٧٨ •
- : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥٨ معهد البحوث
والدراسات العربية ١٩٦٧ •
- : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار
المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ •
- : العلاقات المصرية البريطانية ٣٦ — ١٩٥٦ ، معهد البحوث
والدراسات العربية ١٩٦٨ •
- أحمد عبد المجيد الغزالى : (ناشرا) ذكرى نسوقى أباطة ، القاهرة
١٩٥٤ •
- أحمد لطفى السيد : (مشرفا) الدكتور محمد حسين ميكل ، مطبعة
مصر ١٩٥٨ •
- اقبال على شاه : فولد الاول ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
القاهرة ١٩٣٩ ترجمة محمد عبد الحميد •

- الجوت خوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٢٩ .
ترجمة كريم عزقول بيروت ١٩٦٨ .
- السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ،
دار الكتاب القاهرة ١٩٨٠ .
- أنور عبد الملك : الفكر العربي في معركة النهضة ، الطبعة الثانية
ترجمة بدر الدين عردوكي ، بيروت ١٩٧٨ .
- : المجتمع المصري والجيش ، ترجمة محمود جداد وميخائيل
خوري ، بيروت ١٩٧٤ .
- بوقومور : الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ترجمة
محمد أنجوهري وآخران ، ط (٢) ، دار المعارف ١٩٧٨ .
- حافظ عفيفي : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية ، دار
الكتب المصرية ١٩٣٨ .
- حسن محمد درويش : الوزارات المصرية في ظل حكم الاسرة العلوية
١٨٧٨ - ١٩٢٤ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٤ .
- حسين مؤنس : دراسات في ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٧٦ .
- حلمي سلام : أيامه الاخيرة ، سلسلة الهلال ، نوفمبر ١٩٧٢ .
- الجامعة الامريكية بالقاهرة : (ناشرا) حضارة مصر الحديثة ،
لنخبة من زعماء الرأي والثقافة . القاهرة ١٩٣٣ .
- جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ، ١٩١٠ - ١٩٥٢ ،
القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٥ .
- : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، دار الشعب ، فبراير ١٩٧٥ .
- جمال الشرقاوي : حريق القاهرة ، قتل اتهام جديد ، ط ١ ، دار
الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .
- جورج جورفتش : دراسات في الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد
رضا محمد رضا الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ .
- جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ،
الألف كتاب القاهرة ١٩٥٧ .
- راشد البراوي : حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، النهضة المصرية
١٩٥٢ .

- رجاء النقاش : أدباء معاصرون ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٧٨ .
- رفعت السيد : حسن البغا ، متى ، كيف ، لماذا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٧ .
- _____ : أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، للقاهرة ١٩٧٩ .
- _____ : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ .
- _____ : اليسار المصري ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر (٢) ، ١٩٢٥ - ١٩٤٠ الطبعة الأولى ، دار الطليعة ببيروت ١٩٧٢ .
- رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .
- _____ : الحركة العمالية للصوية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧ ، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٥ .
- زكريا الحجاوي وآخر : ملك ضد شعب ، سلسلة كتب للجميع - بدون تاريخ .
- زكريا سليمان بيومي : الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ، ١٩١٢ - ١٩٥٣ ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٤ .
- _____ : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ، في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٧٩ .
- سامية حسن ابراهيم : الأزهر ودوره في السياسة المصرية ١٩١٩ - ١٩٤٤ ، ماجستير غير منشورة - كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٨ .
- _____ : سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ، مكتب الصحافة الدولي ، القاهرة بدون تاريخ .
- سيد مرعي وآخرون : الديمقراطية في مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، مركز الدراسات بالأهرام ، يوليو ١٩٧٧ .
- سيد يونس : القضية المصرية في مجلس الأمن (٥ أغسطس - ١٠ سبتمبر ١٩٤٧) دراسة غير منشورة ، مقدمة لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بآداب عين شمس ٧ - ١٢ مايو ١٩٧٧ .
- شهدى عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ الطبعة الأولى للدور المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٥٧ .

— صالح عيسى السوداني : الأسرار السياسية لابطل الثورة المصرية ،
القاهرة ١٩٤٨ .

— صالح محمد صالح : الاقطاع والاراسمالية الزراعية في مصر من عهد
محمد على الى عهد عبد الناصر ، الطبعة الاولى ، دار ابن خلدون ببيروت
١٩٧٩ .

— صبحى وحيدة : في اصول المسألة المصرية ، الانجلو للمصرية ١٩٥٠ .
— صلاح عيسى : البورجوازية المصرية واسلوب المفاوضة ، الطبعة
الثانية ، دفاتر التاريخ العربى ، القاهرة ١٩٨٠ .

— ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ،
جزآن للطبعة الاولى ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ .

— طارق البشرى : مصر في اطار الحركة العربية ، دراسة بمجلة المستقبل
العربى ببيروت يوليو ١٩٧٨ .

— : تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر ، دراسة في الامرام ،
بعدى ٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٧٦ .

— : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الهيئة المصرية
للكتاب ١٩٧٣ .

— : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة في المفاوضات
المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ .

— طه عمران : الدكتور محمد حسين هيكل ، حياته وتراثه الادبى ،
النهضة المصرية ١٩٦٩ .

— عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، ودورهم في المجتمع
للمصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ الطبعة الاولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة
١٩٧٥ .

— : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، معهد
البحوث والدراسات العربية ١٩٧٦ .

— عاصم محروس : دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ١٩١٩ -
٢٧ يناير ١٩٥٢ ، دكتوراه غير منشورة ، آداب القاهرة ١٩٧٨ .

— عامر العقاد : صفحات من معارك العقاد السياسية ، دار التراث
العربى ، بيروت ١٩٧٠ .

— عبد الحميد فهمى مطر : التظيم والمتطعون في مصر ، الطبعة الاولى ،
القاهرة ١٩٣٩ .

- عبد الخالق لاشين : أعضاء على موقف وزارة على ماهر ، دراسة
بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٤) ١٩٧٧ .
- : جريدة الكشاف ٢٧ - ١٩٢٨ ، دراسة بمجلة الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٥) ١٩٧٨ .
- : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ،
دار العودة بيروت ١٩٧٥ .
- عبد الله عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ،
ماجستير غير منشورة في آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- عبد الرحمن الرفاعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤
الى ١٩٢١ ، جزآن ط (٢) ، النهضة المصرية ١٩٥٥ .
- : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ - الطبعة الأولى النهضة
المصرية ١٩٤٧ ، ج ٢ - الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، ج ٣ - الطبعة الاولى ،
النهضة المصرية ١٩٥١ .
- : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة
المصرية ١٩٥٧ .
- : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة المصرية
١٩٥٩ .
- عبد العزيز الدسوقي : أحمد حسين ، الحركات الجديدة ، الحلقة
الاولى ، القاهرة ١٩٥٢ .
- عبد العزيز شرف : الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا ، ماجستير
غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٧٢ .
- : الفكر القومى المصرى ، دراسات قومية ، المعداد (٦)
القاهرة ١٩٨٠ .
- : محمد حسين هيكل في نكراه ، سلسلة اقرا ، دار المعارف
١٩٧٨ .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ،
دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، قسمان ،
دار الوطن العربى ببيروت ١٩٧٣ .
- : الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر منذ قيام ثورة
يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ، مكتبة مديولى للقاهرة ١٩٧٥ .
- : الصراع بين الوفد والعرش ٣٦ - ١٩٢٩ ، الطبعة الأولى ،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٩ .

- صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٨ .
- عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- عصام محمد سليمان : أزمة الحكم في مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، للقاهرة بدون قاريخ .
- على أمين : هكذا تحكم مصر ، كتاب اليوم ، مارس ١٩٥٢ .
- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
- _____ : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، نوفمبر ١٩٧٨ .
- على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، العهد البرلماني ٢٣ - ١٩٥٢ مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٧ .
- على شلبي : مصر للفتاة ودورها في المجتمع المصري ، ١٩٣٣ - ١٩٤١ ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس ١٩٧٥ (وقد نشرت أخيرا في كتاب ١٩٨٢) .
- عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، عالم المعرفة ، الكويت ، فبراير ١٩٨٠ .
- فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٧ .
- فتحى رضوان : عصر ورجال ، الانجو الصرية ١٩٦٧ .
- فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية في مصر ، القاهرة ١٩٧٨ .
- كريم ثابت : الملك فاروق ، ملك النهضة، مطبعة المعارف بمصر ١٩٤٤ .
- لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ .
- ليفين (ز . ك) : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، في لبنان وسوريا ومصر ، ترجمة يسير الصياحى ، الطبعة الاولى ببيروت ١٩٧٨ .

- مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ،
الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٢ .
- مجيد خدوري : الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، دور الأفكار
والثقل العليا في السياسة ، بيروت ١٩٧٢ .
- : عرب ماصرون ، أدوار القادة ، ط (١) بيروت ١٩٧٣ .
- محسن محمد : حكايات صحفية ، كتاب اليوم عدد يونيو ١٩٥٤ .
- : التاريخ السرى لمصر ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٣ .
- : سرقة واحة مصرية ، كتاب اليوم ، ديسمبر ١٩٨٠ .
- : عندما يموت الملك ، كتاب التعاون ، القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد أنيس : حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية
للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٢ .
- : حادث ٤ فبراير في ضوء مراسلات لامبسون الرسمية
وأوراقه الخاصة ، دراسة بالاهرام في ٩ مارس ١٩٧٣ .
- : السفير الذى ظل مندوبا ساميا ، بالاهرام ١١/٨/١٩٧٢ .
- : حكومة الوفد حاولت « تدويل القضية » بالانفتاح على
روسيا وأمريكا ، دراسة بالاهرام في ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ .
- : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسى ، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- محمد جمال المسدى ويونان لبيب رزق وعبد العظيم رمضان : مصر
والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام
١٩٧٨ .
- محمد حسين ميكل : الامبراطورية الاسلامية والأماكن المقدسة ،
كتاب الهلال ، مارس ١٩٦١ .
- : الشرق الجديد ، النهضة المصرية ١٩٦٢ .
- : في أوقات الفراغ ، ط (٢) ، النهضة المصرية ١٩٦٨ .
- : ثورة الأدب ، مطبعة مصر (بدون تاريخ) .
- : الايمان والمعرفة والفلسفة ، دار المعارف ١٩٧٨ .
- : جان جاك روسو حياته وكتبه ، ط (٢) ، النهضة ١٩٦٥ .
- : تراجم مصرية وغربية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ .
- محمد جابر الانصارى : تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربى
٣٠ — ١٩٧٠ ، الكويت ١٩٨٠ .

- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا ، للجزآن الخامس والسادس ، دار للكتب المصرية ١٩٣٩ .
- محمد سعد الدين : زعيم مصر للخالد ، مصطفى النحاس ، القاهرة ١٩٧٧ .
- محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ٢٤ — ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد السوادى : البرلمان في الميزان ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٤٢ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية للبريطانية ، الجزء الاول ، النهضة المصرية ١٩٥٢ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، كتاب روز اليوسف ، القاهرة ١٩٥٥ .
- محمد شوكت التونى : زعماء وأحزاب ، للحقيقة والتاريخ ، ج ١ . القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بأدب عين شمس ١٩٧٠ .
- محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٠ .
- محمد على رفاعى : رجال ومواقف ، الكتاب الاول ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٤ .
- محمد على علوبة : فلسطين والضمير الانسانى ، كتاب الهلال مارس ١٩٦٤ ، (وهو نفس كتاب فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج الذى نشرته لجنة البيان العربى بالقاهرة ١٩٥٤) .
- : الاسلام والديمقراطية ، لجنة البيان العربى ١٩٥٠ .
- : مبادئ في السياسة المصرية ، النهضة المصرية ١٩٤٢ .
- محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة في التاريخ ، ط (١) ، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٥٩ .
- محمود زايد : نشأة حزب الوفد ١٨ — ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الابحاث، الجامعة الامريكية ببيروت ، مجلد ١٩٦٢ .
- : نشأة حزب الاحرار الديمقراطيين ١٩٢٢ — ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الابحاث الجامعة الامريكية ببيروت مجلد ١٩٦٢ .

- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦ .
- محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، للقاهرة ١٩٨٠ .
- _____ : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .
- مصطفى امين : عمالقة واقرام ، الطبعة الثانية ، كتاب اليوم ، فبراير ١٩٥٢ .
- _____ : ليالى فاروق ، جزآن ، كتاب اليوم ، يناير فبراير ١٩٥٤ .
- _____ : الكتاب المنوع ، اسباب ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .
- مريت بطرس غالى : سياسة الغد ، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٣٨ .
- موريس ديفرجيه : الاحزاب السياسية ، ترجمة على مقلد وعبد الحسنى سعد ، دار النهار ببيروت ١٩٧٢ .
- موسى صبرى : ملك وأربع وزارات ، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٤ .
- نبيه بيومى عبد الله : الحياة البرلمانية فى مصر ٢٣ - ١٩٣٠ ، دكتوراه غير منشورة بأداب عين شمس ١٩٧٩ .
- نوال عبد العزيز راضى : أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية ١٩٣٠ - ١٩٤٥ دار النهضة العربية ١٩٧٧ .
- يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، بين الوحدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ - ١٩٤٦ معهد للبحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ .
- _____ : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
- _____ : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، (اشرف حسن يوسف) .
- _____ : للوفد والكتاب الاسود ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٧٨ .
- _____ : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام مايو ١٩٧٧ .
- _____ : وزارة الخارجية المصرية بين الالفاء والاعادة ١٩١٤ - ١٩٢٢ بحث بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ٢٣ لسنة ١٩٧٦ .

- : أصحاب القمصان الملونة في مصر ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بحث
نشر بمجلة الجمعية التاريخية ، العدد ٢١ لسنة ١٩٧٤ .
- : مائة عام من عمر الوزارة المصرية ١٨٧٨ - ١٩٧٨ ،
دراسة بالاهرام في ٤ أغسطس ١٩٧٨ .
- : حوادث ١٩٣٥ في مصر في ضوء الوثائق البريطانية بحث
بكتاب « دراسات في التاريخ الحديث » ، جامعة عين شمس ١٩٧٦ .
- : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم بحث بمجلة السياسة
الدولية يناير ١٩٧٦ .

* لقاءات شخصية :

- لقاء مع الاستاذ حافظ محمود رئيس تحرير صحيفة السياسة بمنزل
سيادته في ٥ ديسمبر ١٩٨٠ .
- لقاءات مع الاديب ثروت أباظة نجل ابراهيم دسوقي أباظة سكرتير
الحزب واشترك في بعضها الاستاذ سامح أباظة المحامى وهو من شباب الحزب
وتمت اللقاءات بمنزل الاول ١ - ٣ ديسمبر ١٩٨٠ ثم بمكتبه بالاهرام .
- لقاءات عديدة مع الاستاذ أحمد هيكل المحامى نجل الدكتور محمد حسين
هيكل رئيس الحزب ، بمنزل سيادته في ديسمبر ١٩٨٠ ، يناير ١٩٨١ .

مصادر ومراجع اجنبية

(ا) وثائق

- House of Commons Debates : Vol., 432, 1947, Vol. 452,
1948.
- Royal Institute of International Affairs : Great Britain
and Egypt 1941-1951, Information Papers, No. 19,
London 1952.
- Department of Overseas Trade, : The Economic and Financial
Situation in Egypt, London 1929.
- — Report on Economic and Commercial Conditions in
Egypt, London 1939.

(ب) دراسات ومؤلفات :

- Abul — Fadle, M., The Sidqi Regime in Egypt 1930 —
1935, Ph. D in SOAS, London 1975.

- # Adam, C. F., Life of Lord Lloyd, London 1948.
- Ahmed, J. M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism Oxford 1980.
- Al-Sayyid-Marsot, A. L. Egypt's Liberal Experiment 1922-1936, California 1977.
- Aminjan, P., L'expérience Constitutionnelle et Parlementaire de L'Egypte, Revue De Paris, Vol. III 1929.
- Baer, J., A. History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950, London 1962.
- Bertier, F., Les Forces Sociales A L'oeuvre dans le Nationalisme Egyptien, Orient, Vol. 2, 1958.
- Cantari, L. J. The Organizational Basis of an Elite Political Party : The Egyptian Wafd. Ph. D., Chicago Uni. 1966.
- Colomb, M., Ou en est le Wafd Egyptien ? L'Afrique et L'Asie, Vol. 10, 1950.
- Deeb, M., Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals, 1919-1939, London 1979.
- Eckstein, H. and Apter, D. (eds). Comparative Politics, London 1963.
- Evans. T. (ed.), The Killearn Diaries 1934-1946, London 1973.
- Haekal, M. H., La Dette Publique Egyptienne, These pour le Doctorat, Paris 1912.
- # Hamilton, M. A., Arthur Henderson, London 1938.
- Harris, Ch. Ph., Nationalism and Revolution in Egypt, The Role of the Muslim Brotherhood, California 1964.

- Hayter, Sir W., *Recent Constitutional Developments in Egypt*, Cambridge 1924.
- Heyworth-Dunne, D., *Religious and Political Trends in Modern Egypt*, Washington 1950.
- Holt, P.M. (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt*, London 1968.
- Issawi, Ch., *Egypt at Mid-Century*, London 1954.
- — *Egypt in Revolution, An Economic Analysis*, Oxford 1963.
- Jankowski, J., *Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd, 1935 — 1938*, *Middle Eastern Studies*, Jan. 1970.
- — *Egypt's Young Rebels: Young Egypt, 1933-1952*, California, 1975.
- Kaplinsky, Z., *The Muslim Brotherhood*, *Middle Eastern Affairs* Dece. 1954.
- Kirk, G., *The Corruption of the Egyptian Wafd*, *Middle Eastern Affairs*, Dece. 1963.
- Kirchheimer, O., *The Party in Mass Society*, *World Politics*, Vol. x, Jan. 1958.
- Kedourie, E., *Egypt and the Caliphate 1915-1946*, *J. of the Royal Asiatic Society*, 1963.
- Landau, J., *Parliaments and Parties in Egypt*, Tel-Aviv 1953.
- La Parlambara, J. and Weiner M. (eds.), *Political Parties and Political Development*, 2nd ed., Princeton, 1972.
- Lloyd, L., *Egypt since Cromer*, 2 Vols, London 1933-34.
- Lugol, Jean, *Egypt and World War II*, Cairo 1945.

- Marlowe, J., *Anglo-Egyptian Relations 1800-1956*, 2nd ed., London 1965.
- McIlwraith, Sir M., *The Declaration of a Protectorate in Egypt and its Legal Effects* pp. 232-259.
- Merton, A., *Constitutionalism in Egypt, the Contemporary Review*, Jan. 1931.
- Mitchell, R., *The Society of the Muslim Brothers* London 1969.
- Newmann, S., (ed.), *Modern Political Parties* Chicago 1957.
- Nicolson, H., *Curzon : The Last Phase, 1919-1925*, London 1934.
- Quraishi, Z. M., *Liberal Nationalism in Egypt, Rise and Fall of the Egyptian Wafd Party*, Delhi 1967.
- Reid, D., *The National Bar Association and Egyptian Politics, 1912-1945*, the *Int. J. of African Historical Studies* (No. 4) 1974.
- Safran, N., *Egypt in Search of Political Community*, Harvard 1961.
- Smith, Ch., *The «Crisis of Orientation» the shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930's*. *Int. J. Middle East Studies* (4) 1973.
- Vatikiotis, P. J., *The Modern History of Egypt*, London 1969.
- Warburg, G., *Lampson's Ultimatum to Faruq, Feb. 1942*. *Middle Eastern Studies*, Jan. 1975.
- Wessels, A., *A Modern Arabic Biography of Muhammed, a critical Study of Muhamed Husayn Haykal's «Hayat Muhammad»* Leiden, E. J. Brill 1972.

- Wevell, V., *Allenby in Egypt*, London 1943.
- Youssef, A., *Independent Egypt*, London 1940.
- Zayid, M., *The Origins of the Liberal Constitutionalist party in Egypt*. (In Holt (ed.) *Political and Social...*)
- Ziadeh, F., *Lawyers, the rule of Law and Liberalism in Modern Egypt*, California 1968.

رقم الايداع / ٣٣٥٩ / ٨٢

التقييم المولي ٥ - ٠٠٩٥ - ٠٢ - ٩٧٧

دار النشر
٢٠٥٦
٢٠٥٦

